الفتح الودودى على المكودى، لابن الحاج، أحمد
ابن محمد ـ كان حيا ١٢٦٩هـ ٠ بخط
ابراهيم بن احمد السعدانى، سنة ١٢٨٩هـ٠

خ١ (١٦٧ق) ٢٢٫٢٥س ٢٢×١٧سم
نسخة جيدة، خطها مغربى مقروء ٠ طبع
معجم المؤلفين ٢: ٩٥ الازهرية ٤: ٢٨٦
١ـ النحو، اللغة العربية أ ـ المؤلف
ب ـ الناسخ ج ـ تاريخ النسخ د ـ حاشية ابن
الحاج على شرح المكودى على ألفية بن مالك

تم النصف الأول بحمد الله
وحسن عونه وتوفيقه
والحمد لله ولا حول ولا
قوة إلا بالله العلي العظيم

بمعونة بعد ربه تعالى محمد محي الدين بن الشيخ الموصلي عن الكل [illegible] والسلام

بسم الله الرحمن الرحيم وصلى الله على سيدنا محمد وآله وصحبه

الحمد لله الملهم بما هو الفصيح في اللسان لما استكن في الضمير من المعاني المبين المخصوص بجميع صفات وحالات الكمالات والفاتح لمباني أبواب الكتاب للغوص في بحر علم العربية بمفتاح العلوم الزاهر فاخرج من أمنه لؤلؤ الفوائد والعوائد ومرجان النكت والفوائد العاطف على من إليه رجع وأناب المبدل سيئاته حسنات بجزيل فضله وحسن الثواب لا إله إلا هو المنشئ الناشئ من المؤلفات الأطراف والحواشي المتنزه عن الابتداء والانتهاء والزمان والمكان والجهة والمكان من بين العلوم بحر الصناعة الكافية الجامعة الشافية الوافية وأصلي وأسلم على فاتح الشرائع في لواء المحمود الأحمد سيدنا ونبينا ومولانا محمد أفصح من نطق بالضاد وكسى بفصاحته كل معاند متطاول مضاد وعلى آله وأصحابه وكل من اقتفى أثره وشكر نجيبه وخيره ما دام العلم منشورا في المجالس والدروس ومنظوما منثورا في الأوراق والطروس وبعد فيقول أفقر العبيد لمولاه وأحوجهم إليه من عظيم كسبه وخطاياه أحمد بن محمد بن حمدون السلمي المرداسي النجار المعروف بابن الحاج الفاسي الدار حماه الله لما كان علم النحو من أفضل العلوم ومبلغ الفهم كتاب الله المغني عن كل مرقوم وأجل ما ألف فيه خلاصة ابن مالك التي [illegible] فهو سابق في رحاب العلوم [illegible] وأنفع شرح ما ألفي انتفع به الناس شرح الإمام المكودي العالم الأنفاس غير أنه لاختصار لفظه وعبارته يحتاج إلى حاشية تسعف البيان عن مراده وإشارته طلبت مني بعض الفضلاء الأجلة الطالع في سماء العلوم طلوع البدور الأهلة وضع حاشية على الشرح المذكور سهلة التناول قريبة الحضور جامعة لما في غيرها من الشروح والحواشي تاركة للشواهد إلا ما يقتبس بها ويعطف عليها عطف الحواشي

فجن

فأجبته لطلبه ومرامه وإن كنت أقل من العلم ولو مكافأة ومن حاول ما ليس في وسعه يضحك الناس من خفة لا [illegible]

إذا كان عون الله للمرء ناصرا ... تهيأ له من كل صعب مراده

وإن لم يكن عون من الله للفتى ... فأول ما يجني عليه اجتهاده

وسميتها الفتح الودودي على المكودي والله أسأل أن تكون خالصة لوجهه الكريم إنه غفور رحيم. بسم الله الرحمن الرحيم الكلام على البسملة لا تدرك له غاية ومن رام حصره عجز بداية ونهاية إلا أن الغرض والواجب التشبث بأذياله قسما بفتحه الراغب بحسب ما قصر ذلك منا يقال ومن الله التوفيق في الحال والمآل. الغرض متعلق بها من فصول خمسة فضلها وسبب الابتداء بها وإعرابها واشتقاقها ومعانيها فمن فضلها ما ورد عنه صلى الله عليه وسلم أنه قال من كتب بسم الله الرحمن الرحيم إلا بعث الله الملائكة يجيئون يلقون على الأرض وفيه بسم الله الرحمن الرحيم عليه بأجنحتهم متى يبعث الله ولياء من الأولياء يرفعه من رفع كتابا من الأرض فيه البسملة رحمه الله اسمه في عليين وغفر له ولوالديه بركتها وفد ورد أن قيصر ملك الروم كتب إلى سيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه أن بي صداعا فابعث إلي شيئا من الدواء فبعث إليه قلنسوة وكان إذا وضعها على رأسه سكن وجعه وإذا رفعها عاد إليه الوجع فتعجب من ذلك ففتح القلنسوة فوجد مكتوبا فيها بسم الله الرحمن الرحيم فقال ما أكرم هذا الدين وأعزه فتعالى الله منه فأسلم وحسن إسلامه وعن خالد بن الوليد رضي الله عنه أنه طلب قوم من الكفار في حصن لهم فقالوا لو أدركنا في غم أن تشرب السم الذي في ذلك الحصن فقالوا أنت الذي تأكل السم القاتل فأتوه بكأس منه فأخذه وقال بسم الله وشرب به فلم يضره فأسلموا وعن بشر الحافي نفعنا الله به أنه وجد رقعة في الأرض فيها بسم الله الرحمن الرحيم فأخذها وكان معه درهمان لا يملك غيرهما فاشترى بهما طيبا وطيب به الرقعة فرأى في منامه الحق سبحانه وهو يقول يا بشر طيبت اسمي لأطيبن اسمك في الدنيا والآخرة وروي أن عيسى عليه السلام مر بقبر من الملائكة يعذبون صاحبه فلما قضى حاجته ورجع مر بالقبر فرأى الملائكة ومعهم أطباق من نور فتعجب من ذلك

فاوحى الله اليه ان صاحب القبر كان عاصيا فرزق ولدا صغيرا فبعثته امه الى المكتب
فلقنه معلمه بسم الله الرحمن الرحيم فاستحييت ان اعذبه وولده يذكر اسمي
واما سبب الابتداء بها فالعبد اذا اراد ان يعمل عملا كالتاليف فانه يستعين
باسمائه تعالى فشرع الابتداء بالذكر في البدء لانه مع الذكر ... اجمعوا على
انها وردت احاديث في الترغيب في الابتداء بها فمنها قوله صلى الله عليه وسلم اول ما
كتب القلم في اللوح المحفوظ بسم الله الرحمن الرحيم فاذا كتبتم كتابا فاكتبوها
في اوله وعنه عليه السلام قال بسم الله الرحمن الرحيم في مفتاح ... دخل
الجنة وعنه عليه السلام البسملة فاتحة كل كتاب انزل من السماء فان قيل
كونها مفتاح كل كتاب انزل من السماء ينافي ما جاء من قوله ان البسملة من خصائص هذه
الامة فالجواب ان المختص بهذه الامة البسملة باللفظ العربي واما انه من سليمان
وانه بسم الله الرحمن الرحيم فترجمة لما في كتاب سليمان لانه لم يكن عربيا وعن ابي
ذر الغفاري قال قلت يا رسول الله كم انزل الله من كتاب قال مائة كتاب واربعة كتب
على شيث خمسين صحيفة وعلى اخنوخ وهو ادريس ثلاثين صحيفة وعلى ابراهيم عشر
صحايف وعلى موسى قبل التوراة عشر صحايف وانزل التوراة والانجيل والزبور والفرقان
ولم يذكر في هذه الرواية ادم وفي ... وعلى ادم عشر صحايف ولم يذكر صحف
موسى ومعاني تلك الكتب مجموعة في القرآن العظيم ومعانيه مجموعة في البسملة
ومعانيها مجموعة في بائها ومعناها ان الله يقول بي كان ما كان وبي يكون ما يكون اذ
هو تعلق الاكوان ومعاني الباء مجموعة في نقطتها لانها نزل على ... الله وامر
وعنه عليه السلام كل امر ذي بال لا يبدأ فيه ببسم الله الرحمن الرحيم فهو ابتر
وفي رواية بدل ابتر اقطع وفي رواية اجذم والابتر الحسي الحيوان المقطوع ذنبه
والاقطع الحسي المقطوع بعض الاعضاء والاجذم الحسي الحيوان المقطوع
انعدم الكلام من قبيل التشبيه البليغ اي فهو كالابتر او كالاقطع او كالاجذم
بحذف الاداة وصار المشبه نفس المشبه به مبالغة والمراد بالبال الحال والامر
ويخرج به المحرمات والمكروهات فيحرم معها ان ذكر مع المكروه لانه لا ... فيه [illegible]
لا يقال كثير من الامور تبدأ بالبسملة ولا تكمل وكثير منها تتم من غير بدء بها

لانا نقول

لانا نقول معنى الابترية ... فقطعية وانما ... نقصان البركة ...
ومع الثواب عليه وان كملت والمبتدأ بالبسملة قد ... عليه وان لم يكمل
ما ولم تنفع في الابتداء والافادة والصلاة واجب لا جميع ذلك مشتمل على
معنى البسملة لا يقال البسملة مشتملة على معنى الرحمة ومن ثم ...
في الزكاة مع انها عزائم ... او البسملة ابتداء الامور التي لها بال فيحتاج
الى بسملة اخرى تتقدم عليها فيلزم التسلسل لانا نقول اجيب عن الاول
ان الزكاة ... للانسان لا للاكل ... للحيوان ايضا ... وهكذا البسملة
... وعن الثاني بان البسملة تحصل البركة لنفسها ولغيرها كالفتاح كافرى
للابناء الى ... وان يعين ... وقد دخلت الفاء في خبر المبتدا
لانه ... كل ... او وصوله ... والقول واما الاعراب فالباء حرف جر
مبني على الكسر فان قلت لم بنيت على حركة ولم تبن على السكون مع ان الاصل
في المبني ان يسكن ولم كانت الحركة مخصوصة بالكسر ولم تكن ضمة ولا فتحة فالجواب
ان بناءها على السكون يؤدي الى الابتداء بالساكن والعرب لا تبتدئ بساكن وكانت
مخصوصة بالكسر لمناسبة عملها ولملازمتها الحرفية مع الجر المجموع الحرفية مع الجر
على واحد ... مع الجر ... وانها ... الحرفية ... الجر لا ...
... المنصوب والمرفوع ... واو القسم ... فانها ملازمة للحرفية
والجر ومع ذلك بنيت على الفتح واجيب بانها نائبة عن الباء ... والباء لا
يقوم ... الاصل ... الجار للظاهر والمضمر ...
... تحت ... والله ... والعامل بين المضاف ... على مذهب
الجمهور من ان العامل في المضاف اليه المضاف ... المقدر ...
والرحمن الرحيم كل منهما اما مخفوض او مرفوع او منصوب او الاول مخفوض والثاني في
منصوب او مرفوع او الاول مرفوع والثاني منصوب او العكس فهذه سبعة اوجه
فالخفض على التبعية والنعت له والرفع على الخبرية لمبتدا محذوف والنصب على
المفعولية لفعل محذوف وكل من المبتدا والفعل لا يظهر لقول الناظم ..
وارفع او انصب ان قطعت مضمرا مبتدا او ناصبا لن يظهرا ونعني المرحبي

المبتدا نحو والفعل بامدح ونحوه لاجل ان يفهم انه طالب لا غير واما خفض الرحيم
على التبعية لما بعد رفع الرحمن او نصبه فممنوع ولذا قيل
ان ينصب الرحمن او يرتفعا ، فالجر في الرحيم قطعا منعا
وعلل المنع بامور منها الفصل بين النعت والمنعوت باجنبي ومنها ان العرب
كانت اذا اتبعت وقطعت تبدا بالاتباع ثم بالقطع وانشد الشلوبين
اذا انصرفت نفسي عن الشيء لم تكد ، اليه بوجه اخر الدهر تقبل
والحاصل ان الصور التي تقتضيها القسمة العقلية تسع مع جر الاول مع جر
الثاني او نصبه او رفعه ورفع الاول مع رفع الثاني او نصبه او خفضه ونصب
الاول مع نصب الثاني او رفعه او خفضه الجائز منها سبع والممنوع منها
اثنان كما علمت ثم ان الباء في بسم حرف من حروف المعاني والربط فلا بد لها من متعلق
وفي الجمل وكل من حروف الجر بالفعل علقت ، او اسم كشبه الفعل حيث تحققا
وكما هم ان الذي يتعلق انما هو حرف الجر وحده ومذهب الجمهور ان الذي يتعلق الجار
والمجرور معا لان حرف الجر معناه في غيره والعامل الذي يتعلق بسم به محذوف اتفاقا
من البصريين والكوفيين ثم اختلفوا في تقديره اسما او فعلا خاصا او عاما مؤخرا
او مقدما فقال الكوفيون يقدر نحو ابتدئ فيكون العامل المحذوف فعلا مضارعا
وبسم في محل نصب متعلق به وقال البصريون يقدر نحو ابتدائي اسما مصدرا
مبتدا ورجح الاول بان الاصل في العمل للافعال وبان تقديره فعلا مضارعا يفيد التجدد
والاسم يفيد الثبوت والتجدد انسب بالمقام ورجح الثاني بتقديم الاسم والمختار
ان العامل يقدر فعلا مناسبا للفعل الذي شرع فيه فاذا اردت الاستعانة على القراءة
مثلا قدرت اقرا واذا اردت الاستعانة على الاكل قدرت اكل وعلى الشرب اشرب
وهكذا وانما اختير تقديره فعلا لامور منها انه حيث التصريح بالعامل لم يقع الا
مناسبا لما سيقت التسمية له كما في قوله تعالى اقرا باسم ربك وكونه
في قوله عليه السلام باسمك ربي وضعت جنبي ومنها انه لو قدرنا عاملا عاما في
كل موضع كابتدئ كما يقتضيه حديث كل امر ذي بال لا يبتدا الخ لاوهم ان التبرك
مطلوب في ابتداء الامر مع انه مطلوب ابتداء ووسطا وانتهاء والراجح ان

يقدر

يقدر مؤخرا عن الرحيم لان تقديم المعمول يفيد الحصر والاختصاص على ما قيل
في قوله تعالى اياك نعبد اذ المعنى لا نعبد الا اياك فيكون في البداية بالبسملة
الرد على المشركين الذين كانوا يبتدئون باسماء الهتهم وقدم العامل في اقرا
باسم ربك لانها اول اية نزلت فكان تقديم الامر بالقراءة اهم وقيل هو
متعلق باقرا الثاني ومعنى اقرا الاول اوجد القراءة ولا يقدر العامل بين الاسم
والله ولا بين الله والرحمن ولا بين الرحمن والرحيم لما في الاول من الفصل بين
المتضايفين ولما في الثاني من الفصل بين التابع والمتبوع ولما في الثالث من الفصل
في التابعين ولا يجوز شيء من ذلك عند الجمهور والباء في بسم قيل للاستعانة
ومعناها هي الداخلة على الة الفعل التي لا يوجد الا بها نحو كتبت بالقلم وقيل
ووجهه بان الامر لما كان لا يعتد به شرعا اذا لم يبتدا باسمه تعالى صار كانه الة له
للمصاحبة وهي التي يصلح في موضعها مع ويغني عنها وعن مصحوبها الحال نحو
اهبط بسلام اي مع سلام او في حال كونك مسلما ورجح كونها للمصاحبة بامور
منها ان باء الاستعانة هي التي يصلح اسنادها لما بعدها فيقع مجرورها على الفاعلية
مجازا في كتبت بالقلم فيقال كتب القلم وفي بسم لا يصح ذلك ومنها ان
الاستعانة ان اسم الله والالة ليست مقصودة لنفسها وفيه من سوء
الادب ما لا يخفى ومنها ان باء المصاحبة اكثر استعمالا عند العرب وحذف الواو
كلمام وذلك بما يطول وطولت الباء للتفخيم والتعظيم لانها مبدا كتاب الله
العظيم وقيل لكونها عوضا من الف اسم المحذوفة كما ياتي واما اشتقاق الفاظها
فاسم مشتق عند البصريين من السمو وهو العلو لانه رفعة واصله سمو بكسر
السين وضمها مع سكون الميم ثم لما كثر استعماله في كلام العرب حذفوا واوه تخفيفا
لكثرة الدور فنقلت سكون الميم الى السين قبلها لاجل ان يتوصل الى الابتداء بهمزة
الوصل لتكون عوضا من لام الكلمة المحذوفة وان كان يغني محلها ورد هذا بانه
المعهود عند اهل التصريف نقل الحركة الى محل السكون لا العكس ومالوا الجواب
ان حركة السين نقلت للميم وجعلت السين ساكنة فاتي بهمزة الوصل وقال
الكوفيون انه مشتق من السمة وهي العلامة واصله وسم فحذفوا الواو

عوض

وعلى سيدنا محمد وآله وصحبه

السين ساكنة فأتوا بهمز ... وبقيت ... اذ اصله ... سمو
لكثرة الاستعمال كما هو مما في ... وعوضا المحذوف وما قال البصري من ان ... همزة
الوصل للتوصل للابتداء بالساكن وعوضا والاسماء ... شيء لا علو وسمي وجمعه على اسماء
ومتعين معنى اما اللفظ فانهم صغروا والتصغير يرد الاشياء الى اصولها واصل تسمو سميو بضم
لا على او سمي والجمع والتصغير ... ويقول النحاة ، وتعيينا الجعل الثاني
دبير وفتح الميم وسكون ياء التصغير وتقول الناظم ،
اذا صغر ... ثم قلبت الواو بعد ياء التصغير ياء لقوله ايضا ،
ان يسكن السابق من واو ويا ، واتصلا ومن عروض عريا فياء الواو اقلبن
مدغما ، ثم قلبت بعد الميم كسرة واما اسماء فاصله اسماو قلبت الواو همزة لقوله
ايضا ، ما بدل الهمزة من واو ويا ، آخرا اثر الف زيد ، وكلام الزائد ،
واشتق الاسم من سما البصري ، واشتقه من وسم الكوفي ،
والمذهب المقدم الجلي ، دليله تصاريف ذوي الشقي ،
واما كونه متعينا من جهة المعنى فلان مذهب البصريين ان اسماء الله تعالى قديمة
من كون الله تعالى متصفا باسمائه الحسنى قبل وجود الخلق وبعد وجودهم ويحمل تسميته
او وضع لهم في اسمائه وما ذكر الكوفيون فمعناه ان الله لم يكن له اسم
فيما قبل الخلق فعلوا له اسماء فاذا افنى الخلق بقي بلا اسم تعالى الله عن قولهم
علوا كبيرا ، وفي الاسم ثمان عشرة لغة جمعها من قال ،
اسم ، سما ، سمة ، سماة بتثليث اولها ، تثليث الخمسة ، ،
فتثليث الثلاثة الاولى احدها بالتنوين والآخر بالقصر ومولده الامام ابي ثلاث اول
اسماء بالحركات الثلاث ، والله ، ولا يليك اذا اضيف وقيل من ... اذا
ارتفع واصله على الاول لوها بفتح الواو وعلى الثاني ليها بفتح الياء قلبت عينه الفا
لتحركها وانفتاح ما قبلها ويقول الناظم من واو وياء ... وادخل بال وادغم اللام
في اللام فقال الله وقيل اشتقاقه ، والرحمن الرحيم صفتان مشبهتان
من رحم بالضم بعد نقله من رحم المكسور الى المضموم منقول من لا تصاغ الا من اللازم وبناء
وصفهما من لازم ، او بعد تنزيل رحم منزلة اللازم كقولك فلان يعطي ويمنع
ما قصد ، ومقتضى الرحيم ان يكون للمبالغة في الرحم وما يقال من ان المبالغة انما

في صفة

في صفة تقبل الزيادة وصفته سبحانه لا تقبل الزيادة فيقال عليه ان معنى المبالغة
في ان الله يقبل توبة من رحمه حتى يصيبهم كانهم لم يذنبوا فقط لسعة كرمه وفضله تبارك
وتعالى ، وأما معنى الاسم لغة فهو اللفظ الدال على معنى ويعم انواع الكلمة ويطلق
على ما ذكرناه انه اسم لذلك اللفظ وعلى اسم لذلك اللفظ ومن الحرف لذلك اللفظ
وكذا ، وقسمي الاصطلاح ما قابل الفعل والحرف وقد يطلق الاسم على الذات بعينها
والمسمى هو الذات التي وضع اللفظ لها اذا علمت الاسم والمسمى تبين لك انه ان
اريد بالاسم معناه الذي وضع له فهو غير المسمى قطعا وان اريد به الذات فهو عين
المسمى ولا معنى لحكاية الخلاف في كون الاسم عين المسمى او غيره لانه لا ينبغي
تنبني عليه ، والله ، علم على الذات الواجبة الوجود المستحقة لجميع المحامد
ولذلك لم يتسم به غيره قال تعالى هل تعلم له سميا ، وروي ان بعضهم
... اراد ان يتسمى بلفظ الله فنزلت نار من السماء فاحرقته قبل ان يتمه
وقيل ابتلعته الارض وقيل مسخ ومنها انه اذا حذف منه حرف بقي يدل على الذات
العالية فاذا حذفت الالف صار لله واذا حذفت اللام الاولى بقي له واذا حذفت اللام
الثانية بقي هو وتشبع الضمة فيتولد عنها الواو فيقال هو ومنها انه تابع الرسول في
الاتيان به ومن ذكر بعض العلماء ان العبد من ... وخمسة آلاف وستين ، والرحمن الرحيم مشتقان من
الرحمة التي هي في الاصل رقة القلب وانعطاف ومعنى هذا المعنى محال في حقه تعالى لانها
تقتضي الجارحة فيتعين حمل الرحمة على لازمها الذي هو ارادة الانعام للفقراء وايصال الرحمة
بالفعل على خلاف بين الاشعري والباقلاني فعلى الاول يكونان صفتي ذات وهي
قديمة وعلى الثاني يكونان صفتي فعل وهي حادثة ، والفرق بين صفة الذات وصفة الفعل
ان صفة الذات لا يجوز الوصف بنقيضها كالعلم والجهل وصفة الفعل يجوز بنقيضها كذلك
كالرحمة والغضب ، وقدم الرحمن لامور منها انه على صيغة المثنى فكان ذلك صيغة
كررت فيه مرتين ومنها انه صار كالعلم اذ لا يوصف به غيره تعالى واما قول من قال رحمان
اليمامة مع قول بعضهم وانت غوث الورى لا زلت رحمانا من التعنت في الكفر ومنها
ان رحمان يعم الدنيا والآخرة ورحيم خاص بالآخرة ولذا قيل يا رحمان الدنيا والآخرة ورحيم الآخرة
وقيل رحيم ابلغ لانه من امثلة المبالغة ولان العادة تقديم الوصف الغير الابلغ ثم يرتقى

فالابلغ لقولهم عالم نحرير وقيل هما سواء وكرر الوصفين مع ان كلا منهما بمعنى الرحمة
اشارة الى ان الحاجة للرحمة الكريمة الدنيا والآخرة ولهذا بعث الله الرسل قال عز وجل وما
ارسلناك الا رحمة للعالمين وفي الحديث ارحموا من في الارض يرحمكم من في السماء
وفي الحديث من لم يرحم الناس لا يرحمه الله ومن لم يرحمه الله فهو شقي ومردود
في الحديث عنه عليه الصلاة والسلام من كتب بسم الله الرحمن الرحيم الجيم والهاء
كتب الله له الفا الف حسنة ومحى عنه الفا الف سيئة وعنه عليه السلام اذا كتبتم
كتابا فاكتبوا فيه بسم الله الرحمن الرحيم تقضى لكم الحوائج وفيه رضى الله والله اعلم

التعريف بالامام المكودي رحمه الله هو الامام الفاضل ابو زيد عبد الرحمن بن علي بن
صالح المكودي بتخفيف الكاف كما عند غير واحد وعند بعضهم بتشديدها وهو المناسب
لنسبته لبني مكود قبيلة قرب فاس كان رحمه الله ذا علم وعمل وكان اماما بارعا في العلوم
كلها وهو آخر من اقرأ كتاب سيبويه بفاس كما ذكره الولي الفاضل سيدي احمد بن الحاج اخذ عنه
غير واحد من الائمة الاعلام منهم العلامة ابن زروق واثنى عليه دينا وعلما وهو
من اشياخ شيوخ الامام ابن غازي له تآليف عديدة منها هذا الشرح الذي عم نفعه
قريبا وما دانا واهل الخير منه لم يكمله وقيل بل اتمه واخر فيه من لم يراقب الواحد الماهر
الحق فيه بيتا الناس من سورة الشكة لا بمد السجلماسيات وعند الله تجتمع
الخصوم وله شرح على مقدمة ابن آجروم ومنظومة سماها البسط والتعريف في علم
التصريف وله مقصورة في مدح النبي صلى الله عليه وسلم وشرح على المقصور والممدود
لابن مالك ونظم ذكر فيه ما عرب من الالفاظ العجمية وكان ماهرا في الشعر ويدل
على ذلك ما ورد انه كان له ولد صغير فوقع بينه وبين الشيخ خصومة بالبرد وقيل
المكودي ينظم فكانت الغلبة للمكودي فانشد ارتجالا

نحن بنوا مكود ۞ اهل التقى والجود ۞ نكرم الاعداء ۞ كاكرام الاسود

فهو اول من نظم اللامية بفاس وبسببه اشتهرت وظهرت وبيان هذا ما ذكره
سيدي العربي الفاسي نقلا عن الامام ابن غازي ان الشيخ المكودي كان يقرأ كتاب سيبويه
بمدرسة العطارين يحضر مجلسه طالب من ابناء فاس فقدم من المشرق فلما فرغ الشيخ من
القراءة قال له يا سيدي هنا رجز ابن مالك فجاء اليه بها مع شرحيه لابن الناظم والمرادي قال

فاستحسنه واطلع عليه وزير الوقت فطلب منه شرحه على نحو ما بنى فابى
ما ذكره العلامة ابن زروق انها اشتهرت بفاس سنة تسعين وثمانمائة على يد
شيخه ابي عبد الله سيدي محمد بن حياتي وهو الذي اشار الناس اليها لا امثاله ان يكون
اول من درسها واطلع عليها الفقيه المذكور المكودي لانهما كانا متعاصرين وكل منهما
شيخ ابن زروق وكان الذي اشار الناس اليها وتوفي قبل ان تقام الغلبة بسببه الشيخ
المذكور والله اعلم توفي رحمه الله على ما ذكره العلامة ابن القاضي في جذوة
الاقتباس في حادي عشر شعبان سنة سبع بتقديم السين وثمانمائة ودفن بحومة الاصبغ
من فاس وبعض الاولى بمدرسة الشهود وقبره هنالك يزار ويتبرك به وما في جذوة
الاقتباس هو الذي لخصه سيدي محمد بن عبد الرحمن الفاسي وهو الذي من خط ابن غازي
زاده وكان شاهدا ابن بنة عاشر وهذا موقعه متصلة بدرب الدالية وابنه احمد كان نحويا
دون ابيه وذكر في الضوء اللامع في اهل القرن التاسع انه توفي سنة احدى وثمانمائة
ودفن بباب الفتوح والاول هو الصحيح والله اعلم قوله ثم الحمد لله الكلام على
الحمد له يأتي بعضه في شرح كلام الناظم وقوله العالمين اسم جمع وليس جمعا
لعالم بفتح اللام لان العالمين خاص بالعقلاء والعالم اسم لكل ما سوى الله تعالى وهو
عام في العقلاء وغيرهم والقاعدة ان الجمع يكون اعم من المفرد لا العكس وهو ملحق بجمع
المذكر السالم وقوله وصلى الله وسلم يأتي معنى الصلاة لغة واصطلاحا
واما السلام فمعناه التحية وجمع بينهما امتثالا لقوله تعالى صلوا عليه وسلموا تسليما
وكراهة افراد احدهما عن الآخر ولو خطا وقوله على سيدنا السيد له معان منها العابد
ومنها الحليم الذي يملك نفسه عند الغضب ومنها الكريم ولا شك انه
عليه السلام جامع لجميع ذلك وزاده اصله سيود قلبت الواو ياء وادغمت في الياء
للقاعدة وقوله محمد علم منقول من اسم مفعول من المضعف سماه به جده عبد المطلب وقوله
لرؤيا رآها ولكثرة خصاله الحميدة وهو اشهر اسمائه صلى الله عليه وسلم خاتم
النبيين بفتح التاء اسم جامد فيكون بدلا من محمد ويصح قراءته بكسر التاء فيكون بدلا
ايضا ان قلنا انه علم وان قلنا انه اسم فاعل او علم وصفيته فيكون نعتا لمحمد على العطف
والنبيين جمع نبي بالهمز من النبأ الذي هو الخبر ويحتمل ان يكون جمع نبي بغير همز من

واعلى المرسلين من الحق اذا اصار اماك واما منه عليه السلام للمرسلين حسية ومعنوية
فالحسية امامته بهم ليلة الاسراء والمعنوية تفضيله عليهم والصحابة جمع صاحب
والمراد به الصحابي وهو من اجتمع مومنا بمحمد صلى الله عليه وسلم وزاد على ذلك ومات على ذلك
والصلى كل الصحابة على كل مقتدى به عليه السلام من آل وغيرهم من بدليل عدم ذكرهم على ما في
بعض النسخ وفي غالب النسخ والرضى عن الال والصحابة وقد يكون المراد بالصحابة معناهم
المتعارف الطاهرين جمع طاهر اسم فاعل من طهر بمعنى ان شرائع الدين هي من اقتدى بهم الى
ما فيه نجاتهم وكلمة المهتدين جمع مهتد اسم فاعل من اهتدى مطاوع هداه بمعنى يكون
مهتدين في انفسهم فان قلت هلا اقتصر على احد الوصفين قلت لما كان لا
يلزم من كون الانسان هاديا لغيره ان يكون مهتديا بنفسه ولا العكس جمع بينهما وفي قول
الزيادة كونهم هادين لغيرهم يستلزم ان يكونوا مهتدين في انفسهم فذكر المهتدين بعد الهادين
كالتوكيد لئلا يلزم غلط اذ قد يكون من الناس من يكون هاديا لغيره غير مهتد في نفسه كما هو
مشاهد ولا يغرم المهتدين ان النفع المتعدي للغير اولى من القاصر على نفس الانسان لانقطاع
القاصر بالموت واما المتعدي فلا ينقطع وبعد في بعض النسخ اما بعد هي من
الاسماء اللازمة للاضافة ولها احوال اربعة تعرب في ثلاث وتبنى في واحد وهو
اذا قطعت عن الاضافة لفظا ونوي معناها كما في كلام المص هنا وفي الالفية
واضمم بناء غيرا ان عدمت ما له اضيف ناويا ما عدما فان قيل لم بنيت بعد من كونه حركة
عليها اصلية فلا نسلم بنيت مع انها اسم ولم بنيت على حركة ولم كانت الحركة مخصوص
ضمة فالجواب انها بنيت لشبهها الحرف في الجمود كنعم وبكر في كونها تستغني بما
بعدها مع ما انضم لذلك من شبه الحرف في الجمود والافتقار ومن الاوضاع اللازمة بناؤها
وبنيت على حركة دفعا لالتقاء الساكنين وبنيت على خصوص الضمة لانها حركة لا تكون
لها حالة الاعراب لانها فيه اما مجرورة بمن او منصوبة على الظرفية فهذه الفاء في جواب
اما لانها نائبة مناب مهما يكن من شيء وعلى شيء وبعد تكون الواو نائبة مناب اما والمشار
اليه هو ما في الذهن وكان المص جمع ما في هذا الشرح في ذهنه فاشار له بما تحضر الحاضر
وهذا هو الصواب فلهذا الخطبة تقدمت على الشرح او تاخرت شرح ابي العباس مرتبة
ترتيبا حسنا وسيبدل لانها على معان مخصوصة مختصر نعت اول للشرح ومعناه قليل

الالفاظ كثير المعاني وهو كما قال رحمه الله غانيا عن الغية متعلق بمحذوف نعت ثان
لشرح تقديره موضوع على الغية ابن مالك ولا يتعلق بشرح لانه وان كان مصدرا لا يعمل
لان الفعل لانه هنا اسم علم مهذب الكامل وصف ثالث والمهذب بالذال المعجمة
ماخوذ من التهذيب اي من التنقية والتصفية كما تقدم في شرح منقح مصفى وهو كذلك
غالبا ولم يمر بعض المواضع الغير المسلمة في التكميل لانه انما التزم من الالفاظ والمفصل جمع
مفصل مصدر ميمي او جمع مفصول بعد حذف الواو والمراد ما يفصل كل الانسان منها من
المعنى والاعراب واضح المسالك وصف رابع للشرح ليس منزها فاصح ما قبله والمسالك
جمع مسلك والمراد به الطريق وكانه شبه الالفاظ الموصلة للمعاني المقصودة بهذا
الشرح بالطرق الحسية الموصلة للحاجة الحسية ثم اطلق اسم المشبه به الذي هو
الطرق على المشبه الذي هو الالفاظ على سبيل الاستعارة التصريحية والجامع بينهما الايصال
موصل للمقصود الا انه في المشبه معنوي وفي المشبه به حسي تفهم به الفاظها هذا
وصف خامس لشرح ويحظى بمعانيها لفظا يحظى مضارع حظي كرضي من الحظوة بكسر
الحاء وضمها بالظاء المشالة وهي المكانة والمراد هنا الظفر بالمعاني المقصودة
والالفية والجملة معطوفة على جملة تفهم الواقعة نعتا والمعطوف على النعت
نعت ولا بد من رابط وهو غير مذكور يجب تقديره بان يقال ويحظى به بمعانيها فيكون
حذف به من المعطوف لوجوده في المعطوف عليه ويوجد في بعض النسخ بمعانيه بضمير
التذكير العائد على شرح ولا تقدير حينئذ معرب عن اعراب ابياتها اي مفصح ومبين فهو وصف
سادس لشرح وذاته معلا للاعراب لغة والخلاف فيه اصطلاحا ومعرب لما تشتمل من عباراتها هذا
وصف سابع في المعنى القاموس يقال شرد شرودا وشرادا ابا الكم نفر فهو شارد
وشبه المعوصة التي في عبارتها بالشوارد من الابل ثم انه اطلق اسم المشبه به الذي هو
الشوارد على المشبه الذي هو المعوصة فيكون فيه استعارة تصريحية تبعية في الفعل
لانها مارة من المصدر اليه وما يقال انه لا استعارة للجمع بين طرفي التشبيه الذي هو
الشوارد والعبارة يرد بان المشبه هو المعوصة التي في العبارة لا العبارة نفسها
ويقرب تعرض للنقل عليها هذا المناسب لمراده التحصيل ونفع العباد فينبغي لمن درسها
ان يفعل مثل ذلك ولا يشتغل بالذكر الاقوال لغيره لم يحملوا فتضيع اوقاتهم من غير نفع

ولا اضافة غير ما بينها مرادة اذ لا بيات بنتهت الامر زايد على النحو انه فيها وفي
مقابل ما قبله ولا انشاده شئ من الامثلة لابن زمنه كان تكون المسئلة كافية ويختار
الناظم قولا فياتي كم بشاهد له والغالب ان يفعل ذلك في بحواية او بشاهد من الشعر او
فياتي به شعرا ولا ابتداء مذاهب الامثلة منزوعة عنه اي ما لا يستغنى تركه ماه
من النزع بفتح النون وضمها ومن اللغة يقال نزعه كمنعه ونزك المذاهب والا
لا يتابع الناظم لها غالبا فيستعين بهذا الباء فيحتمل ان يكون بالهمز فيكون المراد
من شرع في قراءة العلم واهله في ابتداء حاله فقلبت ياء ويحتمل ان يكون من بدا يبدو
من ابي ظهر وشرع في طلب العلم فيبقى مع الاول ويستحسنه المبتدي بالدال المهملة
من شدا بمعنى ثقف والمراد به هنا من حصل جملة من العلم فهو يتشوف الى ما يرد عليه من فوائده
ومن امور ان يطلق عليه اسم العالم وليس المراد يبلغ الى الكمال وحصل جميع العلم لان هذا
لا يحتاج الى النظر والمراد به من فيه اهلية بحيث اذا اراد مسئلة فهمها وحفظها
فهما تسليما واتباعا عن ذلك ان يعوز طلبة المنتهين ان اخرى مذكرا في غالب
النسخ التي جاءت بها وما يوجد في بعض النسخ من بعض العزو وابيات فيه
كان ذلك في نسخة الشارح الا صلية لان العزو المعروف من انه طلب منه الشيخ المذكور
ثم بعد حين من الشارح او ولده او بعض تلامذته من ذكره على ما هو في غالب النسخ و
معنى فيما اقتضى عدم نيله وطلبه من تحبب وازعاج ويحتمل ان يكون معناه الشرعة
واقتضى عدم من غير مثال سبق ومنه فزلده . قالوا افترع شيئا فجرا له بجمته
قلت الصحول جبة وقميصا . فصلت الجبة والقميص لا مثال له سبق وعطف
والعلم عطف تفسير على الاعذار له وفسرنا بالسلامة لان الانسان فريد الدالي على ما
هو عليه ويقال له الوجه مستقيم وفريد كسهل عامل ما هو عليه ويقال له وجهه سقيم
وجسل مركب والله اعلم . قال محمد هو ابن مالك رحمه الله بالتعريف
بنفسه لانه من الامور المبهمات والعلوم اقسام ثلاثة عقلي محض كالحساب وايمان وجهل
فالدليل الا دليله معه ونقلي محض كالحديث ولا يوجد فيه مقابلة وعن النقل ولا باطل
ومركب منهما كالنحو ومع هذا فقد ذكر تغليبا لجانب النقل على العقل لان الانسان
اذا علم حالة المنافذ اقبل على ما نقله بقلبه ومن لم يجعل له النفع في اخر من قبحه

المولعين بانفسهم من باب النصيحة للقارئين وتعظيم نعمة العلم وفي الحديث
ليس منا من لم يتعاظم بالعلم وما شاء من ان يفخر والجزاء وما ومباهات وان لم يعرف مولعه
ان كيا من غير اساس ذكوان يعرها ابدهم واصل قال قول بفتح الواو وقلبت الفا لقوله فيما
الهمز واو ويا. يتحرك به اصل الفاعل بعروضه منفصل والمصدر ان هو القول بدل على كون
عينه واوا ودليل كونها مفتوحة انه ورد متعديا وفعل المضموم لا يكون الا لازما
والفعل فعل بالكسر يجي مضارعه على يفعل بضم العين وفعل المكسور العين لا ياتي مضا
مضارعه مضموما . قول كم لفظا والمراد انه منصوب بنزاع ما او رد على الناظم من انه
عبر بالفعل الماضي وهو لما وقع وانقطع غالبا فيقتضى ان نظم هذه القطعة سابق على قوله فقال
فلو كان الامر ليس كذلك فاجاب كم بانه عبر بالفعل واراد به الفعل المستقبل وقوعه
ووضع الماضي موضع الاخر من اجوبة هذا السؤال نعرابيا كانه قيل لم وهل وقوع الماضي موضع
المستقبل وارد في كلام العرب واجاب بقوله ووضع الماضي و قوله كقوله تعالى اتى امر الله المراد
بامر الله الساعة ومن ادب الاية ثالث فيكون وقع الماضي موقع المستقبل وان قلت لنه قال
وارد في كلام العرب والتي بالقرآن تشاء من قلت ان الله انزل القرآن على منوال كلام
العرب في ذلك ثم انه اعترض جواب كم بان محل جواز وضع الماضي موضع المستقبل اذا
كان المحكوم عليه محقق الوقوع كالساعة في الاية فانها محققة الوقوع والتاليف
ليس محقق الوقوع اذ يحتمل ان يجيء قبله يموت واجيب بان الناظم لما جزم من الله
تعالى المتوقع عليه بتمام هذا التاليف عبر عنه بما يعبر به عن المحقق الوقوع وهذا
الجواب من كم بكونه الناظم عبر بالماضي واراد المستقبل مبني على ما هو التحقيق من ان الخطبة
تقدمت على التاليف والدليل عليه قوله والتعبير الله حيث طلب ان الاستعانة
انما تطلب عند الشروع والابتداء وبه تعلم بطلان قول من قال ان الماضي وقع في محله
لكون الخطبة تاخرت عن التاليف واجيب بان الماضي في محله وان الناظم دون ما اراده
اذ يقول في نفسه فعبر عنه بالماضي والكلام النفسي يطلق عليه قول فان تعلى
ويقولون في انفسهم . وقوله جمال الدين ابو عبد الله في قدم اللقب هنا على
الاسم مع انه اذا اجتمع اللقب مع الاسم يجب تاخيره لقوله فيما ياتي واخرن ذا ان سواه
صحبا واجيب بان محل وجوب التاخير اذا لم يشتهر باللقب واما هنا فيجوز التقديم والناظم

ذكر المص نسبة تبعهم عليها وليه
عليه ارشو وفتة النبهم وانجه
منا وسيلة لا مصلاح

استشهد بجمال الدين ومنه تقديم المسيح على عيسى في غيرها اية وعيسى بالقاهرة ولم يفعل
قلت او اقول انصار الولاية ذلك بنفسه ولا من ان يعلم الناس القائل من هو وبقيله
من الكتابة وفي ولد محمد بن عبد الله في انشاء نسب الدين ان ملك بمكة وهاهم انه جده
ابو ابيه في نسبه وموائد ومن خط الناظم او انشأه لعمرته وانه للدماميني
والمعنى في نعم الطيب ان محمد جده لانه قال هو محمد بن عبد الله بن محمد بن عبد الله
بن مالك فان قيل لم نسب نفسه الى جده ولم لا نسب نفسه الى ابيه فالجواب
انه نسب نفسه لجده لامور منها التأدب مع المصطفى صلى الله عليه وسلم لان اسمه
واسم ابيه مع اسمه واسم ابيه ومنها انه اشتهر بجده اكثر من اشتهاره بابيه
ومنها التفاؤل بان يعلو رقاب العلوم ومنها الاقتداء بنسبة النبي صلى الله عليه
وسلم نفسه الى جده في قوله انا النبي لا كذب انا ابن عبد المطلب ومنها قصد الجناس
التام بين مالك الواقع عن وصفا ومالك الثاني الواقع ضربا وفي ولد الطائي نسبة
الى طي قبيلة من العرب والقياس في النسبة اليها طيئي وسيقول الناظم وذلك
من نحو طيئي عن... وشذ طائي مقولا بالالف وفي ولد النسب لفظ النسب وما
جعل تعيين ما لا وزن يأتي بتلك الالفاظ نكرات وفي ولد الجياني نسبة الى قليم
والاندلس بالبياء نسبة الى الاندلس مشرق معروف كبيت الله بن قليل السواد فمنسوب
الى مول كبير العرب... بقابل نهر طنجة ويتصل بالبر من جهة الشام ثم يتبعه
اربعون نهرا كبيرا او نحوها من قواعد البر نحو الثمانين ويقال ان المدن المتوسطة مائتان بر
على نحو ثمانية مرحلة والعرض والطول للخمس وليس في المعمور ما يقطع المسافة ثلاثة من
واربع من في اليوم الموافق لها ولا تقييم المسافة بهما من تحسين دون ماء اهلها في بنا
ام المسلمين حتى كان العدو لا يقدر ان يطمع لهم في قراءة اثنا بل نجاة وتبلغ البلاد
جهدهم وهاقته حتى وقع الاختلاف بين المسلمين وجعل بعضهم يعين بعضا فابقى
منهم استولى العدو على جميعها في مروع الالف وفي ولد الجيا ذي بفتح الجيم
وتشديد الياء نسبة لجيان اسم بلد بالاندلس كما مر بالمغرب وبها ولد ابن الحاج الوطلب
وتصدر بها ثم تحول الى دمشق الشام وتوفي بها الى ان توفي وكان من الخيار ولما انتقل الى الشام
انتقل لمذهب الشافعي وكان اماما في علم النحو والنص في ابن قيمة على العلماء المتقدمين

وكان

وكان حافظا للقراءات وعللها والتفسير والحديث وكان اعظم للغة الى حد
ضبطت له الالفاظ مهملة واخرى مستعملة ومبين المستعمل من المهمل وكان... على
العلم روي انه حفظ يوم موته ثمانية من شواهد كلام العرب ثمانية ابيات وكان يدرس بالمدرسة
العادلية بدمشق وكان فاضلا في فضلاء الوقت ومعينيها ابن خلكان صاحب التاريخ
المعروف يصلي وراء ابن مالك ويذهب ابن خلكان اعزازا له الى ان يصل الى الدار
قاضي القضاة تعظيما لابن مالك وكان يحمد الله ورعا وعالما ومن ورعه انه كان لا يقرأ مع
الامراء والاقراء معا فصل ظهورهم لهم ووجهه للقبلة وذلك اقتداء بشيخه ابن الحاجب
مقرورا ان بعض الولاة طلب من ابن الحاجب ان يقرأ معه ولده فامتنع فقال اقرأ
معي مجلس القراءة مع الولد المذكور وجاء الولد ثم امتنع من القراءة معه وجلس
وراء الشيخ فالتفت الشيخ يوما الى الولد من الولد فقال هكذا الجتال على العلماء
ومن المولى ما اقرأ مع واحد ابدا ومما يدل على ورعه واجتهاده انه خرج يوما مع جماعة
من الطلبة لفرجة فلما وصلوا الموضع انزلوا واجتمعوا عنه في موضع وكتبا على
اوراق بطلب العلم قال عن الناس ولد تتبع عن يديه معتمدا اربعة ابن يعيش
وابن عمرون وثابت بن حيان وابن الحاجب فكان الابن حيان في انكاره ان يكون له شيخ
وذلك منه تحاملا على ابن مالك لا لغيره لانه كما يرى في العقل ثراه مفرود ان ابن مالك
كان لا يقبل من شيخه نعم كم قبله الله عليه اجابا ومن تلامذته ابن النحاس ومحي
الدين النووي وولده بدر الدين وابن العطار وابن ابي الفتح وله تآليف عديدة منها
منهاج الالفية المسمات بالخلاصة على ما هو الحق فيل انها العليا الوارد تقول الدين المرحوم
الاسير وشرحه الكافية وشرحها والعمدة وشرحها وكمال العمدة وشرحها
والتسهيل وشرحه ولامية الافعال والاعلام بمثلث الكلام وشرح عمدة والتوضيح
في اعراب مشكلات من الجامع الصحيح والنظم الاوجز فيما يهمز وغير ذلك اليس
غير ذلك وفي الدماميني عن ابي حيان انه نظم في كتاب المسمى بالفوائد
النحوية والمقاصد النحوية وبلت على طلوع نيته ان الله جعل الابتداء
على منزع الالفية واعتنى الناس عليها في جميع الافكار وانتشر اليس
وان لم يعرفوا رحلة حتى ثم واعتني ان احسان ومن الكتب الناس في مدرستها

وذلك لقول ابن آجروم ومن منها عاصمة النحو لا أبغي بها بدلا، مستغرقا
في رسائلي أوقات فرجعت كتب علم النحو مختصرا انتهى بعبارة من المهمات
قال الإمام [illegible] من يستغرق بها، ثم بيان مثل ابيات يوما ولا بيات، وما أنا الا [illegible]
[illegible] قبره [illegible] في جنات، وقد ولد سنة اثنين وسبعين الخ من [illegible]
[illegible] وابن القاسم وابن جابر [illegible] مع تاريخ وفاته اشار بقوله [illegible] من
[illegible] في صفا، ومولد ابن [illegible] فالأول مبني للمفعول معناه [illegible]
[illegible] بالتراب ومنع الثلاثة بعد البادي من كونه وما تعاقبا بسبعمائة وابدا بالنبيس
والعين تسعمائة [illegible] الغاوية [illegible] العين [illegible] للسكن بمعنى
[illegible] العين تسعة [illegible] وخمسة [illegible] عليه من الجرح
[illegible] وسبعون سنة وقد ولد [illegible] من الاعراب
[illegible] مع [illegible] الاشتراك العارض في مجرور ويحتمل انه من قبيل النعت المقطوع
وان الاصل الحمد لله [illegible] يكون نعتا [illegible] فقطعه [illegible] وجعله خبر المبتدأ
لكون المنعوت [illegible] من مجرد تعبير [illegible] النعت لا مجرد [illegible] لا ينصب
الا لابن مالك قال فيما لواجب حذف [illegible] لقول الناظم [illegible] وارفع او انصب ان
قطعت مضمرا مبتدأ او ناصبا [illegible] بالجواب ان الحذف وجوب حذف العامل اذا كان النعت
للمدح او الذم او الترحم وما هنا انما هو لرفع الاشتراك [illegible] ذكر العامل الحمد
رب أتى بالحمدلة بعد البسملة اقتداء بالكتاب العزيز وامتثالا لقوله صلى الله
عليه وسلم كل امر ذي بال لا يبدأ فيه بالحمد لله فهو ابتر وما يقال ان الابتداء بالبسملة
يفوت الابتداء بالحمدلة والعكس بالعكس [illegible] عنه بامور منها ان محل الابتداء
بالبسملة على الابتداء الحقيقي المتقدم على كل شيء والابتداء بالحمدلة على الاضافي
ان تقدم عليه غيره [illegible] على المقصود بالذات [illegible] الحقيقي بالبسملة لموافقة
الكتاب والعمل [illegible] لا تتوقف على الابتداء بهما معا [illegible]
الاكمل [illegible] معا [illegible] والصلاة على النبي صلى الله عليه
وسلم [illegible] التي في الحمد لغة وعرفا والشكر كذلك
[illegible] الحمد لغة هو الوصف بالجميل على الجميل الاختياري

على جهة التبجيل والتعظيم فخرج بالجميل [illegible] وبعلى الجميل [illegible] منه او
[illegible] ويخرج ايضا به [illegible] [illegible] بالتعظيم [illegible] العربي
الكريم وخبر الاختياري [illegible] للجميل [illegible] الجرور [illegible] على
الوصف بجميل غير اختياري [illegible] اللؤلؤ [illegible] فخرج بقوله على جهة التبجيل
والتعظيم [illegible] الوصف بالجميل على الجميل الاختياري [illegible] على جهة التعظيم [illegible]
[illegible] الواصف تعظيمه [illegible] الاعتبار [illegible] وعطف التعظيم
على التبجيل [illegible] التفسير والحمد [illegible] عن تعظيم المنعم بسبب كونه منعما
على الحامد او على غيره سواء كان قولا باللسان او فعلا [illegible] بالاركان او اعتقادا بالقلب
[illegible] ومورده عام وهو اللسان والاركان والقلب ومتعلقه خاص وهو النعمة لا غير
[illegible] الا مقابلة [illegible] والحمد لغة بعكسه فمورده خاص وهو اللسان [illegible] الواصف
[illegible] ومتعلقه عام لانه يكون في مقابلة النعمة
[illegible] والوصف لا يكون الا باللسان [illegible]
[illegible] اذا علمت [illegible] بين الحمد لغة والحمد عرفا العموم والخصوص من وجه يجتمعان فيما اذا
كان باللسان في مقابلة نعمة وينفرد الحمد اللغوي فيما اذا كان باللسان لا في مقابلة نعمة
وينفرد [illegible] فيما اذا كان [illegible] بالاركان او اعتقادا بالجنان في مقابلة النعمة والشكر
لغة هو الحمد عرفا والشكر عرفا [illegible] جميع ما انعم الله عليه به من سمع وبصر
وغيرهما [illegible] وذلك [illegible] العبادة [illegible] بقوله تعالى وما خلقت الجن
والانس الا ليعبدون ثم [illegible] النسبة التي بين الحمد لغة وعرفا والشكر لغة
وعرفا [illegible] نسبة بين الحمد لغة وعرفا وهو العموم والخصوص من وجه ومثلها بين الحمد
لغة والشكر لغة [illegible] نسبة بين الحمد عرفا والشكر لغة [illegible] ونسبة بين الحمد لغة
والشكر عرفا [illegible] العموم والخصوص [illegible] ومثلها بين الحمد عرفا والشكر عرفا [illegible]
ايضا بين الشكر لغة وعرفا واعلم ان النسب ثلاث لا غير نسبة بين الحمد لغة وعرفا
ونسبة بين الحمد لغة والشكر عرفا ونسبة بين الحمد عرفا والشكر عرفا واما النسبة
التي بين الحمد لغة والشكر لغة [illegible] النسبة التي بين الحمدين واما الترادف فليس
من النسب واما النسبة التي بين الشكر لغة وعرفا [illegible] التي بين الحمد عرفا والشكر عرفا
[illegible] والترادف ليس من النسب [illegible] ذلك بعض الائمة الاعلام [illegible]

عن صيغة الحمد المبدو بها كتاب الله العظيم وان اشتملت على فوائد منها انها جملة
اسمية وهي تفيد الدوام والثبوت ومنها انها تفيد الجنس او الاستغراق او العهد كما
يوخذ لك مما ذكر ومنها انها تفيد الاستحقاق والعلة كما يوخذ من اللام ومنها انها
تفيد ان نسبة الحمد لله لا تختص بزمان ولا ما على الحال الواقع له بنفسه وتحقيقا
لمقام العبودية ولم يقل نحمد بالنون لانها تفيد التعظيم وهو لا يناسب المقام ولم
يقل حمدت لئلا يتعين الاختصاص ثم المناسب لقال محمد ان يقول يحمد بياء الغيبة لان
الاسم الظاهر من قبيل الغيبة واجيب بانه التفات من الغيبة الى التكلم لاجل ادخال
نفسه في الفعل لاجل الخضوع والتواضع وانما اخر المفعول اذ هو في [illegible] تقديمه
يفيد الاهتمام والاختصاص لان المقام مقام الحمد فناسبه تقديمه والرب المالك والثنا
والبر وهو من صفات الذات ويطلق على المصلح والخالق فيكون من صفات الافعال والاول
هو المراد هنا بدليل ذكر ما له ثم قيل صفة مشبهة حذف مفعوله لازما وقيل اسم
فاعل واصله راب حذفت الالف تخفيفا كما حذفت في بار وهو [illegible] في الاعراب النعت
في الحمد والتعريف بحرب والمحل في الياء التي للمتكلم والعهد بين التعريف والمحل ان التعريف
المانع من ظهور الحركة الحرف الاخر منه ولولا لظهرت الحركة والمحل المانع جملة الحركة
الكلمة كياء المتكلم هنا وقوله والنعمة بدل منه لكونه معرفة قدم نعته ونعت
المعرفة اذا تقدم عليها اعرب بحسب العوامل واعرب هو بدلا منه كقوله تعالى صراط العزيز
الحميد الله في من قرأ الله بالجر والاولى انه عطف بيان لكونه او نعت منبوع عنه ولانه لا
ابهام فيه وذكر اسم الجلالة بعد ذكر الوصف لرفع ايهام انه انما استحق الحمد لذلك
الوصف لا لذاته فيكون [illegible] وقوله وصبي [illegible] بدل بعد بدل لا يجيء
لو هو [illegible] انما هو بدل الاضراب او الغلط ومنها [illegible] والبدل
كما ذكر ابن [illegible] لا يكون للجامد في الغالب ومنها [illegible] الا انه قد يوفق
دا البدل منه توطئة للبدل فيكون لفظ اسم الجلالة انما ذكر توطئة والحق
انه حال لازمة او مفعول بفعل محذوف او بفعل ادا الرفع فيكون خبر المبتدا المحذوف والجملة
مستأنفة ولا يصح ان يكون نعتا ولا عطف بيان لانه نكرة والمنعوت معرفة ولا يحتاج
بين قائله الاول والثاني ان الاول علم على مركب والثاني صفة بمعنى المنعم في اعتباره

المملوكة

المملوكة كيف يشاء وجملة احمد محكية بقال الى اخر الرجز والجملة المحكية بالقول وما
عطف عليه في محل نصب مفعول به لا مفعول مطلق على الاصح وعليه نبه بقوله
حاجتكم معناه جمع النبلاء العظيم مجدا او جلالا بالف بيت نظم نبه به فقد
رفيت في النفا مصليا على الرسول المصطفى اتى بالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم امتثالا
لقوله عليه السلام كل امر ذي بال لا يبتدا فيه بذكر الله ثم بالصلاة علي فهو اقطع وامتثالا
لقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي في كتاب لم تزل الملائكة تصلي عليه ما دام اسمي في ذلك الكتاب
ولقوله صلى الله عليه وسلم من صلى علي مرة واحدة صلى الله عليه عشرا قالوا ومن صلى عليه الله
مرة واحدة كفاه هم الدنيا والاخرة والصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم مقبولة قطعا
ومن صلى على النبي [illegible] في اول الكتاب وفي اخره فيكون الصلاتان مقبولتين قطعا فيقبل الله
ما بينهما ومن المشهور ان الصلاة من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادمي دعاء
وقيل معنى الصلاة العطف لانه من الله رحمة ومن الملائكة استغفار ومن الادميين
دعاء والعهد بين [illegible] ان الصلاة على الاول والعطف مشترك بين المعاني الثلاثة يطلق
على كل واحد منها وعلى الثاني معناه واحد الا ان ذلك المعنى يختلف باعتبار حمله في كل واحد
على المعنى الذي يليق به والصلاة بمعنى الدعاء خاصة بالانبياء ولا تكون لغيرهم
الا تبعا وهو مشهور مذهبنا انها واجبة مرة في العمر وهو مشهور مذهب الشافعي انها واجبة
في الصلاة وقيل واجبة عند ذكره صلى الله عليه وسلم وقيل يجب على الانسان الاكثار
منها ما لم تحصل له مشقة فهذه اقوال اربعة ومن منفعتها ان رائحة المصلي
او المصلى عليه وهو النبي صلى الله عليه وسلم اولا وهو الحق لا رحمة الله واسعة
اقوال ثلاثة وقوله ومصليا حال من فاعل احمد اي مقارنة وما يقال ان المقارنة
هنا متعذرة لان الحمد لفظ والصلاة لفظ وتقارن اللفظين محال يجاب عنه بتنزيل
اللفظين المتواليين منزلة المتقارنين [illegible] عقب الاخر [illegible] ولا يصح ان يقال انها مقدرة
لان المطلوب ايقاع الصلاة بالفعل لا تقديرها فعلا وقال ابن هشام ان
انها حال من محذوف موكدة والتقدير واصلي مصليا وعامل الحال المؤكدة يحذف فلا تغفل
[illegible] ثم ان الناظم افرد الصلاة ولم يذكر السلام مع انه مكروه في
المذهب ونحوه عند من افراد احدهما على الاخر واجيب بان الكراهة عند من تنتفي بالنطق

...ثم صل على حبرنا محمد الذي وجهه

بالسلام وكتب الصلاة ولعل هذا هو الذي بعد الناظم معناه لاحتياجه للاكمال وقال

مصليا مسلما على النبي * وآله وصحبه ومن حبي *

على الرسول في بعض النسخ على النبي بدل الرسول وكل منهما علم بالغلبة على نبينا محمد صلى
الله عليه وسلم والمشهور ان النبي انسان اوحي اليه بشرع وان امر بتبليغه فرسول ايضا
والا فنبي فقط فكل رسول نبي ولا عكس وعدد الانبياء كما في حديث ابن حبان مائة الف واربعة
وعشرون الفا والرسل منهم ثلاثمائة واربعة عشر وكلهم من غير العرب الا اربعة المرموز
لهم بقولهم شصهم [illegible] شعيب وهود وصالح ومحمد صلى الله عليه وسلم
ومذهب المحققين انه لا ينبغي حصرهم في عدد لقوله تعالى منهم من قصصنا عليك ومنهم
من لم نقصص عليك وربما اذا اعتقدنا العدد دخل فيهم من ليس منهم او خرج من كان منهم
وعند الشافعي التعبير بالرسول مكروه وهو شافعي واجيب عنه بان محل الكراهة
ما لم يقترن بما يدل على التعظيم وان اقترن به كالمصطفى جاز قوله كل وهو
الخالص لما يكدره واصله مصتفى بالتاء قلبت التاء طاء لمجاورة الصاد التي هي من حروف
التفخيم ويحتمل الناظم كما قال بعضهم ان مقطوع الى ذاك انه منصوب لمبتدا
محذوف او مفعول بفعل محذوف لان تكثير الجمل في مقام التعظيم اولى وحذف المتعلق للعموم
اي المصطفى منه اولا اي من جميع الخلق من لدن آدم الى الاول فان في الخبر الذي قوله
عليه الصلاة والسلام ان الله اختار خلقه فاختار منهم بني آدم ثم اختار بني آدم
فاختار منهم العرب ثم اختار العرب فاختار منهم قريشا ثم اختار قريشا فاختار منهم بني هاشم
ثم اختار بني هاشم فاختارني منهم فلم ازل خيارا من خيار ودليل الثاني قوله تعالى وما ارسلناك
الا كافة للناس بشيرا ونذيرا وقوله تعالى تبارك الذي نزل الفرقان على عبده ليكون للعالمين
نذيرا وهو افضل العالمين على الصحيح واجماعا وقول الزمخشري بان جبريل افضل منه لان الله
وصفه بقوله انه لقول رسول كريم الآية وقال في حق النبي صلى الله عليه وسلم وما صاحبكم
بمجنون رد عليه واجيب بانه اذا كان الرسول موصوفا بالاوصاف المذكورة فما بال المرسل
اليه وبذا فسر سيدنا الجد من صاحب الكتاب في غير مقتبع * والامر عليه
أعم وأعرج * ثم ان هذا الوصف الذي هو المصطفى قد غلب عليه السلام غالبا وقد يستعمل
في غيره كقوله تعالى وانهم عندنا لمن المصطفين الاخيار ورد اليه اتى بالصلاة على الآل بعد

الصلاة

...م صل على حبرنا محمد الذ...

الصلاة على المصطفى لقوله عليه السلام اياكم والصلاة البتراء قالوا وما هي الصلاة
البتراء يا رسول الله قال ان تصلوا علي دون آلي وآل اسم جمع لا واحد له من لفظه وآل
الرجل خاصته وآله عليه الصلاة والسلام فيهم تفصيل ففي باب الزكاة من
تحرم عليهم وهم اقاربه المؤمنون من بني هاشم والمطلب على خلاف في المطلب وذكر العلماء
وفي باب الدعاء هم اتقياء امته لان الدعاء منهم كالاعم [illegible] وحديث آل محمد
كل تقي وورد انا جد كل تقي وهذا هو مراد الناظم هنا لعدم ذكره الصحابة ومن تبعهم فاهل
دال على ما يعم الجميع وهو اولى من كونه على على الصحابة لبعضهم يكتبها فقط واختلف
في اصله فقال سيبويه اصله اهل بدليل تصغيره على اهيل ثم ابدلوا الهاء همزة
فاجتمع همزتان ثانيتهما ساكنة فقلبت الفا من جنس حركة ما قبلها لقول الناظم
ومد ابدل ثاني الهمزين من كلمة ان يسكن وما اورد عليه من ان المعهود ابدال الثقيل خفيفا وهنا
عكسه لان الهاء ابدلت همزة والهمزة اثقل من الهاء اجيب عنهم بانهم فعلوا ذلك
ليتوصلوا الى التخفيف الذي هو الالف بدل الهاء وقال الكسائي اصله اول تحركت الواو
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا على حد قوله من واو وياء الخ ونص القاموس على انه مصغر على اويل
واهيل وانما ذكرته على حكاية كل من القولين وبه تعلم بطلان الوضع الذي رد به مذهب سيبويه
قوله والمستكملين صفة له لانه معمول بفعل محذوف او خبر لمبتدا محذوف
لان المقام مقام دعاء فينبغي فيه تكثير الجمل وهو جمع مستكمل اسم فاعل من استكمل واسم
الفاعل يعمل عمل فعله وفاعله ضمير يعود على الآل وقوله وانهما معمول بالمستكملين
اي هذا الشرف على الملائكة والاولى بفعل الشرف والتابع المستكملين اما للطلب او بمعنى
الطالبين كمال شرفهم الذي لا يخطى بالشرف الذي رفع وهو التقوى قال تعالى ان اكرمكم
عند الله اتقاكم ويحتمل ان تكون اي الكاملين الشرف به اي الصلاة والسلام وعلى كل من
الوجهين فالشرف اما بمعنى التبري او ضمنا جميع اربعة من ضرب اثنين في اثنين فان كان الشرف
بالضم جمع شريف ويقول الناظم والديم وتحيل فعلا فيصح فيه الوصفية للمستكملين
وكونه خبر المبتدا المحذوف او معمولا بفعل محذوف وعلى الوضعي الثلاثة يكون مفعول
المستكملين محذوفا اي كل المجد ولا يحمل على الشرف يكون الشرف والتابع للطلب او اللي
وعلى فتح الشين مفرد امعن ان يكون الا للعطب اخرى لعافية فان كان الشرف والتابع للطلب

في المستكملين للطلب فيكون اسمهما مفعولا لأجله وهو مضاف إليه الطالبين كمال التنزه
وإن كانتا ابن تيمين فيحتمل أن يكون مفعولا به أيضا فيكون المستكملين بمعنى المكملين
ويحتمل أن يكون تمييزا أو أل فيه زائدة كما في وطبت النفس يا قيس عن عمرو واستعمل
التضمين في الألفية لما دعا ضمنا بالحمدلة وبالصلاة على النبي صلى الله عليه وسلم دعا صراحة
في أن الاستعانة لغة طلب العون على الأمر واصطلاحا قال الغزي على الفعل مطلقا
ولغة طلب العون من الله تعالى لأن من أعانه الله تيسرت عليه المطالب وفي الحديث
اللهم لا سهل إلا ما جعلته سهلا وفي الحكم ما تعسر مطلب أنت طالبه بربك ولا
تيسر مطلب أنت طالبه بنفسك ومن قيل إذا كان عون الله للمرء ناصرا تهيأ له من
كل صعب مراده وإن لم يكن عون من الله للفتى فأكثر ما يجني عليه اجتهاده وقال الأولى أن
يقدم اسم الجلالة بأن يقول والله أستعين ليفيد الحصر وأجيب بأنه لما كان المقصود طلب
العون والمقصود يفهم من أستعين كما قيل في تقديم الفعل في اقرأ باسم ربك قوله
كلا في نظم فصيح لأن النظم لغة الجمع واصطلاحا الكلام الموزون المقفى وزيد قيل قصد
لمعنى ووافقوا الوزن بمثل فصيح بأن عدم كون الشعر والفصيح ما كانت ألفاظه على وزن
واحدا كما يرد والقصيد والرجز والراجز في الألفية منعدد والرجز أحد البحور الخمسة عشر
وسمي رجزا لاضطرابه واختلاف قواعده حتى قيل ليس بشعر والألفية منسوبة إلى الألف
العدد فيكون مجموع أبياتها ألف بيتا وهو المتعارف فيكون الرجز قبيل التأم ويحتمل أن تكون
منسوبة إلى العشر المثنوي وهو علامة التثنية لأنه مستعمل وعلم التثنية ألف والنسب
فيكون كل بيت بيتا فيكون فيها الفعل والمفعول واحد وَرَجَّحَ الشاطبي كونها منسوبة إلى
العدد وفي قوله أبياتا منعربة بعطاء المفعول الثاني وما مع كلامه أنه لا بد من التضمين
ولعل معناه في الجمع بأن يكون الجمع تضمين معنى أعطى ومن مذهب الكوفيين القائلين بأن
حروف الجر تنوب بعضها عن بعض ومعنى إنابة الفعل عن الفعل ومعلوم أنه قوله تعلق
ولا ملتبس في موضع النخل الإعلان فهو ولم أن جعل التضمين في الفعل بأن يكون الفعل نائبا
عن الفعل ويبقى الجر على حاله ومن مذهب البصريين ومعلوم أنه قوله تعلق ومن أحسن
تولي التعلق فإن قيل يرد على الثاني ومن تضمين استعمل معنى استكمل بأن استعمال
تكون قبل الشروع وفي الأمر الجاري والناظم شرع قبلها والتابع من الأمر المستحب فالجواب

التضمين هو استعمال اللفظ في معناه الوارد معنى لفظ آخر

عن الأول بأنه شرع بنية خالصة لما ما وصحول ريا أو سمعة بل استعمال السعي إليها
وعن الثاني بأنه استعمال في التأليف أو يعمل مجملا أو يكون فيه أمر أكثر منه مقاصد
النحو بها محوية وصف الألفية بنزع الأوصاف ليتشوق الطالب بها معطا وجهها
يحمل المقاصد جمع مقصد مصدر ميمي أو جمع مقصود حذفت منه
الواو ثم إن إضافة مقاصد إلى النحو بمعنى اللام فيقتضي أن الألفية جمعت مقاصد
النحو كلها وهو عادة أن يكون كتاب ما معالجا من علم من العلوم مع أن ما ذكر منها خال عن
بعض مطالب. آخر الكتاب نظما على جل المهمات اشتمل وأنه زاد كتبه في آخر الكتاب من المراتب لمتابع
الألفية إذ فاته كثير من المقاصد كباب القسم والتقاء الساكنين وأجيب بأجوبة منها
أن هذا عام أريد به خاص فيه تخصيص ما بالية ومنها حمل ما هنا على ما فيه بدا الابتداء وما يأتي
اعتبارا بالواقع لوجود مانع من تعميم فيه ومنها حمل ما هنا على المبالغة وأراد بها الأنه
جمع مقاصد منها وما يأتي اعتبارا بالواقع ومنها أن يفرض هنا مضاف أي جل مقاصد النحو وأجيب عنه
بالقول إنه معلوم لأنه الكتب التاليف والمضاف إليه وهو مقاصد مع حسن
الناظم وزاد الكتب تأولا بينهما وقيل إن المعارضة بين ما هنا وما يأتي
وارد لأن الوصف الأول إنما يطلق عليها الذي يسمى الجمع والأوصاف
وطلب لا يستلزم وجوده ولا معارضة أصلا والنحو لغة يطلق على معان جمع منها قوله
والنحو في اللغة قصد أعلم وجهة مقدار وقسم مثل
واصطلاحا ما عرفه ابن عصفور في المقرب هو علم مستخرج
بالمقاييس المستنبطة من استقراء كلام العرب الموصلة إلى معرفة أحكام أجزائه التي
ائتلف منها وأول من وضعه على التحقيق سيدنا علي بن أبي طالب كرم الله وجهه
وذلك أن أبا الأسود الدؤلي دخل على ابنته بالبصرة فقالت يا أبت ما أشد الحر برفع
أشد وجر الحر فظن أنها تستفهم فقال لها أشهرنا هذا فقالت يا أبت ما أردت الاستفهام
وإنما أردت التعجب فجاء إلى علي وقال يا أمير المؤمنين إن ألسنة العرب اختلطت بغيرهم
وذكر له قصة ابنته فوضع له تعليما ما يبنى عليه الكلام كله لا يخرج عن اسم وفعل وحرف
على من النحو وتعلم اثار منها قوله عليه الصلاة والسلام أعربوا الكلام كي
تعربوا القرآن وقال سيدنا عمر رضي الله عنه تعلموا العربية فإنها تزيد في العقل

والمي ونه وكان ابن عمر وابن عباس يضربان اولادهما على اللحن ومر عمر بقوم اخطئوا في الرمي
فقال اسوأ رميكم فقالوا انا متعلمين فقال لحنكم اشد علي من سوء رميكم سمعت رسول الله صلى
الله عليه وسلم يقول رحم الله امرءا اصلح من لسانه وفي فضله ملح لو صرف من العلوم في غاية ومن العلوم
في نهاية لما عرفت معاني كتاب الله وسنة رسول الله ولا سبيل اليهما الا بمعرفة اللسان
العربي وقد قيل على ان النحو يصلح من لسان الالكن والمرء تكرمه اذا لم يلحن واذا طلبت من
العلوم اجلها فاجلها منها مقيم الالسن وقيل النحو زين
للفتى يكرم حيث اتى من لم يكن يعرفه فقد ان يسكتا
وقال حماد بن سلمة مثل الذي يطلب الحديث ولا يعرف النحو مثل الحمار عليه مخلاة ولا
شعير فيها ومحويه اصله محووية اجتمعت الواو والياء وسبقت احداهما بالسكون فقلبت
الواو ياء والضمة كسرة واجتمعت ثلاث يا‍ءات من الجمع لان الغالب الاتباع في جمع الكثرة
اعادة الضمير عليه مفردا مؤنثا تقرب الاقصا من او صفة ثان للالفية واسناد التقريب
اليها مجاز والا فالمقرب هو الناظم لان الكتاب سبب التقريب فاسناده اليها وكذا يقال
في وتبسط وتفتح قوله بلفظ موجز اي البعير الا فيها اضا ربه الرا اسم التفضيل ليس على
بابه بل المراد به المقصود بمعنى انها تقرب المعنى البعيد وان يخرج بغا اسم التفضيل
على بابه ويكون معناه تقرب المعنى الابعد اذا كانت تقرب الابعد فاحرى البعيد والحاصل
ان العايد البعيد تقربها الالفية باللفظ مختصر جمع تعبير بسطة ومن ابن يجعل
الله الكلي المتفرق فيكون كقوله في التسهيل واذا كانت العلوم منحة الهية وموا هب
اختصاصية فغير مستبعد ان يدخر لبعض المتاخرين ما عسر فهمه على كثير من المتقدمين
والموجز الكثير المعاني من كما قال رحمه الله اذ يأتي في الالفاظ يسيرة جامعة
لفوائد متعددة والمثال الجامع لشتات كثيرة جمعا عدة في الالفاظ كثيرة معينة انظر لقوله
وربعوا متبدا بالابتدا فقوله سيبويه فهاما اجز بيني عليه عليه الى اخر ما يأتي في
كلام والنظم ما يرفع كجمع مؤلف وكل امر ه محول للبنا مع مؤلفه وكل محصور له البناء مع
ومن منكر امع قول بعض وكل ما ربه عليه تركما انه تكرر يا رجل لانكر هذا ان فلان غالب ومن
فيه الغالب ان يطول في مواضع بمكر اختصارها كقوله كذا اذا عاد عليه مضمر الى بيتين وقوله
في التنازع ولا تجيء مع اول اه الابيات الاربعة وانما الحذف في بيت واحد فقد

والوصل

والفضلة امرن وصولها اخرا والكلم المخالف للمعمول ولاكثر بالمرء بلا ان
تعرف معانيه وبابلغة سببية او بمعنى ومر متعلق بتقرب لا بالاقصى وتبسط البذل
بوعد منجز الوعد مصدر وعد يعد وعدا ويحتمل ان يجيء ان يريد بدا امنا كقوله تعالى لنار
وعد بها الله الذين كفروا والخلف وعد يوعد ابعاد الا الغالب استعمال الثاني في الشر ومن جمع
الامرين مؤلف واني اذا اوعدته او وعدته لمخلف ايعادي ومنجز موعدي ومعنى تبسيطها
العطاء انه تيسير وتفتح معظمها وحصول النفع بها لقارئها الاوفر يسيرا وما وعد به
في التراجم مجملا للابرار الوعد به مفصلا اذ التراجم قال قيل العطاء الشئ وغير
وعد ابلغ من العطاء بعد الوعد فالجواب انه لما كان النفع الحاصل بموجود اتيانا بالا
بين من ان ابتداءها الغنيها وقيل معانيها امتاحت اي الوعد وتقتضي رضى بغير
سخط لما كان الكتاب لا ينتفع به الا بالنظر فيه بعين الرضى طلبت الالفية بلسان
حالها او مولفها بلسان مقاله ذلك لان النظر بعين الرضى يصير الغبي حسنا والنظر
بعين السخط بالعكس وقد قيل وعين الرضى عن كل عيب كليلة ولكن عين السخط تبدي المساويا
وقال البحتري ان المحب عن العذال في صمم ومنه قوله رحمه الله كقول فليل وانيل بلسانه
لي ومعنى الرضى انه لا يعترض على مولفها كثيرا اذ لا يخلو امواد من نكتة ولا عالم من معونة
والرضى بكسر الراء مصدر رضي عنه فهو راض والقياس بفتح الراء لكن السخط بضم السين
وسكون الخاء مصدر سخط والقياس في المصدر سخطا وسبقول الناظم وفعل اللازم بابه
بابه فعل الى ان قال وما اتى مخالفا لما مضى فبابه النقل كسخط ورضى فائقة الفية
ابن معط قوله فائقة منصوب على الحال من فاعل تقرب ويحتمل ان يكون حالا من فاعل تقرب
او تبسط او منهما معا او مرفوع على انه خبر لمبتدا محذوف او نعت للالفية بناء
على جواز النعت بالمفرد بعد النعت بالجملة وابن معط هو الامام ابو زكرياء يحيى
بن معط الزواوي القبيلة المغربي الاصل والمنشا قرا العربية على ابي موسى الجزولي
بالمغرب ثم رحل الى دمشق الشام فاقام بها مدة طويلة وانتفع به خلق كثير ثم صار الى مصر
وتصدر بها لتدريس بجامع العتيق الى ان توفي بها يوم الاثنين اخر يوم من ذي القعدة
سنة ثمان وعشرين وستمائة ودفن قرب الامام الشافعي وعمره اربعة وستون سنة
ثم المعترض دعوى ان مالك بانه لا جليل له علينا وكل فاعل معمول به فقال الشيخ

في يرقد منك فقالت ان مالك ذكر في ان شئت فافتنا شعري فانقد العبد ابن مالك •
لكونها واضحة المسالك • وجمعها من الاصول ما قلت عنده وضبطهم مسائل اهملت
ومن يقل ان هذه الدعوى لا تحتاج لدليل فان من نظر الفية ابن معط والفية ابن مالك علم
انها فاقتها وشروى ان ابن مالك زاد بعد هذا فايقة منها بألف بيت ثم وقف ولم
يستطع الزيادة على هذا الشطر ايا ما فاختصم في منامه فقال سمعت انك تصنع الفية
في النحو فقال اني قلت نعم فقال الى اين وصلت فقال الى فايقة منها بالف بيت فقال ما
منعك من اتمام هذا البيت فقال لا اجد منه اتمم فقال اتريد تمامه قال له نعم فقال
له • والحي قد يغلب الف ميت • فقال له لعلك انت ابن معط قال له نعم فاستحيى منه
فلما اصبح اسقط ذلك الشطر وقال وهو بسبق حائز ولا ذوق ان نظم ابن مالك اجمع
واوعى ونظم ابن معط اسلس واعذب وهو بسبق حائز تفضيلا ذكر ان الفية فاقت
الفية ابن معط وهنا يتوهم المتوهم ان الناظم فاته ايضا مع ان الساوي فضلا على الاموي فا
وجه عام من جهة انه مقتدى بين بهما كالامام والماموم وفي الحريري ابا القسم فيه من ابيات
ان يوم القيامة يبرا ابن معط مما ازال الفضل بالعلو وبالسبقية وتقديم الجار والمجرور ان
هو يسبق للعوز لا غيره وليس التقديم للحصر مثالا ومن لا انه لو تاتى كذلك لافاد ان ذو
لا يستحق المدح الا بتقديمه لا غيره وهو لا يلزم افرضه انه حاز الفضل بالعلم ايضا والجميل
معتد مستبه من حمل معنى معنى صفة ثنائي كاسبقه لان الثناء انما يستعمل في الخير
ولا يستعمل في الشر ... امنا كله وفي الحديث من اثنيتم عليه وجبت له الجنة ومن اثنيتم
عليه شرا وجبت له النار والله يقضي بهبات وافره هذه جملة انشائية اوردها
الناظم في صورة الخبر مبالغة في رجاء الاجابة متى كان ذلك واقع بالفعل وفسر
القضاء بالحكم وهو الله عند الاشعري ارادته وهي قديمة فالحكم ان هو الارادة لا
يمكن طلبه والمطلوب انما هو الفعل والمراد انه متعلق القدرة والارادة ومن لا يتعلقان
الا بالممكنات والارادة واجبة فالتعبير بالحكم مجاز واما على القول بان الحكم هو ابراز الكائنات
الكائنات على وفق القدرة فيكون التعبير بالحكم والدعاء به حقيقة بمنزلة قوله
اللهم اعط هبات وافرة نعت لهبات وهو جمع كثرة وصف الجمع بذلك لان جمع ما لا
يعقل معاملة المفرد في وصفه وفعله فيقال الجذوع منكسرة وانكسرت وما يقال غيره

يعامل

هذا

هذا لا يعول عليه والمراد بطبقات الجنة اعلاها وهو الفردوس لقوله صلى الله
عليه وسلم الجنة مائة درجة اعلاها واوسطها الفردوس ومنها تفجر انهار الجنة وعليها
عرش الرحمن فاذا سالتم الله فاسالوه الفردوس ودعا الناظم لنفسه ولابن معط بالدعاء
مع ان الدعاء اذا كان اعم كان الى الاجابة اقرب فالاولى التعميم ولذا الحقه وقال
والله يقضي بهبات جمة • لي وله ولجميع الامة • وهذا او الحقه غير جميع
من نسخ او صنفي غيره ان في نسخه ... قاله ورد علينا كتاب من طلبة العراق وذكر ان اهل
العراق من يروي بيتا في اواخر الخطبة نصه • فما العبد وجل من ذنبه • يقيم دعا ورجا ربه
وهو مناسب لما قبله لدلالته على التذلل والخضوع واعراب العلماء للتعليل وما نافية
والعبد خبر مقدم وجل بالجر عطف بيان ... من وجل فيه نعت ... وغيره مبتدا موخر واصل الكلام
غير دعاء ربه ورجاء ربه ثم حذف ربه من الاول وبقي دعاء غير منون والشطط مرهوب هو
ويسمعوا الناظم ويحذو الناس ويتبع القول ابيتين ثم ان الناظم قدم نفسه بالدعاء تبعا
لما ورد في الشرع وكوالدين ويخرج عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا بدا بنفسه وعلى
هذا اكثر العلماء ومنهم من يقدم غيره على نفسه ايثار الغير ومنهم من يفرد غيره
بالدعاء والتضرع الى الله مطلوب اخرج الامام مسلم عنه عليه الصلاة والسلام
فيما يرويه عن ربه يا عبادي كلكم ضال الا من هديته فاستهدوني اهدكم يا عبادي
كلكم جائع الا من اطعمته فاستطعموني اطعمكم يا عبادي كلكم عار الا من كسوته فا
فاستكسوني اكسكم يا عبادي انكم تخطئون بالليل والنهار وانا اغفر الذنوب
جميعا فاستغفروني اغفر لكم والله اعلم

الكلام وما يتالف منه

جرت عادة المصنفين رحمهم الله ان يفصلوا انظارهم بالابواب لامور منها ان
تكون كل مسالة مجموعة مع نظائرها في باب مستقل بحيث اذا اراد الطالب مراجعة
مسالة اطلع بابها فقط فيسهل عليه ذلك ومنها اذا ختم بابا حصل له النشاط
للاخرى كالمسافر يفرح بقطع كل مسافة ولهذا والله اعلم فصل مولانا العزيز سورا
وبوب العلماء ابوابا وبدا الناظم بالكلام على الكلام لانه به يقع التفاهم والتخاطب
والبحث مع غيره كالمبتدا والفاعل انما هو وسيلة لمعرفة تركيبه وقدم انه اذا كان

الكلام هو المقصود بالذات وغيره وسيلة إليه فالمناسب تقديم الكلام على الوصايا ونا تقرير
الكلام على المقصود بالذات كما هو القاعدة أجاب عنه العلامة سيدي الطيب بن كيران بأنه
لما كان الحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكن معرفة المبتدإ وغيره إلا بعد معرفة الكلام وما
يتألف منه قدم بحث الكلام وما يتألف منه على غيره والكلام يعم الكلام منثور من الكلام
بكسر ما وهو الجراحات ومن إطلاق الكلام بالكسر على الجراحات قول الشاعر

> أجرى ما لعينك لا تنام ۞ كأن جفونها فيها كلام

ووجه اشتقاقه منه
كما هو أن الجراحات تؤثر في الجسد والكلام يؤثر في النفس فإن كان حسنا أثر سرورا وإن كان
قبيحا أثر نار تأثير الكلام أقوى لأن أثر الجرح يمكن برؤه وأثر الكلام القبيح لا يمكن وقد قيل
جراحات السنان لها التئام ۞ ولا يلتام ما جرح اللسان والكلام بالضم
الأرض الصلبة التي لا تنبت شيئا والأول في الكلام لغة الأصل ما في الكلام التكلم والنعمان لأن
لفظ الكلام صار علما بالغلبة عند النحاة على الملفوظ به المركب المعبر الموضوع وضعا شيا
والعلم لا يقبل العروة فليست للعهد ولا للحقيقة وإن كنت قايلا قوله كلامنا الكلام
مبتدأ إلى آخره ثم إن بيان إعرابه تمام النظم ومعناه أجزاء الكتاب وهو يجيء لا تخرج
عنه ترجمة بخلاف زيادة الحكم فإنه ثم بعد هذا باب فوائد يحتاج إليه بالنسبة
لعلم الترجمة لأن المقصود بها حقيقة الكلام وحقيقة الأجزاء التي يتألف الكلام
منها بخلاف التراجم بعد ولا يحتاج إليه لأنه لو فرض جهلها ثم تمام النظم أنه ذكر
داخلها باب الشرح والحقيقة وهنا مع أن المقصود بها بيان ما يتعلق بالمترجم مطلقا
ماهية لا أماته البنا أيضا لا التعيين تقدير الوضع شرح ومقدمة وهو
على حرف مقارنة له وأمر وهو باب بدليل تقديره بعد قول بعضهم المراد بالمضاف في كلام
كل الجنس فيوافق ما للموضح مردود بأن مرادنا حيث بالنسبة لعلم الترجمة بالمطابقة
للتراجم بعد مع أن المقصود العموم وقوله وما يتألف منه ضمير على الكلام فيه تنكيت
على كلام بأن التراجم لما يأتي أن نشأ التنبيه فقوله وأبين قد مطلقا إلى آخره وجوب الآتي أن الأصل الضمير
في يتألف جرى على غيره مولد ومن يقال هذا مذهب على مذهب الكوفيين الذين لا يجوزون أنها أن
إلا إذا أضيف الجنس ولا يجوز إلا بأن كما هنا وقوله والتقرير هذا في محله تنبيه وذا
اسم الإشارة مبتدأ أو الإشارة إلى ما في الذهن من المعاني سواء قلنا إن ما بعد إلى الترجمة ومعه

قبل الترجمة أو بعدها وباب خبره والكلام على حذف مضاف إليه ثم حذف هذا المبتدأ وحذف
الخبر أي هو باب المضاف وأقيم المضاف إليه أي هو الكلام مقامه فارتفع ارتفاعه
وإعرابه هو أنسب والظاهر من جعل الكلام مبتدأ وخبره محذوف تقديره هذا الآتي ومن جعل
الكلام بالنصب مفعولا لمحذوف أي خذ الكلام والباب لغة فرجة يتوصل بها من داخل إلى
خارج وعكسه وفي اصطلاح المصنفين اسم لطائفة من المسائل مشتركة في حكم وقوله
مراعاة لما وقعت عليه ما إن وقعت عليه ما الأشياء الثلاثة الاسم والفعل والحرف
كلامنا لفظ مفيد كاستقم ۞ لما تفسير للكلام والكلمات التي يتألف منها بدأ بالشق
الأول قوله كلامنا واكتفى عن ذلك أي قوله عند النحويين وهذا الكلام من كونه مقتضى
كون الكلام عند النحويين لا يوجد الأمر الإضافة فضاع أن الناظم صرح بتركه في
الحكمة في قوله مقاصد النحو قيل الإضافة لتركه الإضافة لا فرق لما فيه من
واجبات السيوطي بأن الإضافة في كلامنا ليست للاحتراز إذ من المعلوم أن أهل كل فن إنما
يتكلمون باعتبار فنهم واغاهم لبيان أن الكلام عند النحاة اصطلاحيا ولغويا والكلام الآن
في أنها اصطلاحية ونعم بعد وأما اللفظ فهو عبارة عن القول وما كان مكتفيا به وقوله
مخرج لما ليس إلى آخره كان الأولى أن يعرف اللفظ ثم بعد ذلك يذكر ما خرج به ونعرفه تبعا
لبعض المحققين هو الصوت المشتمل على بعض الحروف الهجائية هذا تعريف اللفظ الحقيقي
ومن زاد كالموضع في تعريفه أو ما هو في حكم ذلك كالضمير في أقوم فمراده تعريف اللفظ مطلقا
أو مجازيا ثم إن اللفظ في الأصل مصدر لفظت الرحا الدقيق إذا رمته من داخلها لخارج
والمصدر يطلق الآتي والكلام ملفوظه فلذلك ليس هو الكلام بأنا نشأ عنه وهو الملفوظ
به وأجيب بأنه أطلق المصدر وأراد اسم المفعول وهو الملفوظ على حد هذا خلق الله
أي مخلوقه واعترض بأن هذا المجاز والمجاز يجب اجتنابه في الحدود والفرق في الجواب أن
اللفظ صار حقيقة عرفية في الملفوظ فهنا أطلق ولا ينصرف إلا للملفوظ به وقوله
كالإشارة فمنها قول بعضهم

> أشارت بطرف العين خيفة أهلها ۞ إشارة محزون ولم تتكلم
> فأيقنت أن الطرف قد قال مرحبا ۞ وأهلا وسهلا بالحبيب المتيم

ومنه قول الآخر

> عواجبنا تقضي الحوائج بيننا ۞ ونحن سكوت والهوى يتكلم

وأدخلت الكاف الكتابة والنصب والعقد

وتسمى هذه مع الاشارة الدال والعلامات الاربع وما يدخل ايضا تحت الكلام من بيت
النفس وقوله كقولك انا جائع ومثله الطعام يشبع والماء يروي ومكذا
ومن الاخير الا على مذهب ابن مالك انه يشترط تجدد الفائدة واما على مذهب ابن حيان
انه لا يشترط تجدد بها ومن الحد فيسمى كلاما وما الكلام قول ابي مسعود في الجازم
اذا ما العقد في انا تريد العقل قد صار يشتغل الا من سوفها النا وان اشتغل …
وبينهما اشياء مثل … واني … بعض من علمته ليعلم الذي توجد العقل والجا
من ذلك ان انا ادرس … ومنهم ابو مسعود وهو ابنا لومغي وان ابي زوج الذي وانني
انا ابنهم والناس قد يدعى هو هذا ومن يعرف نحو الطعام يشبع ما يعيبهم كلاما فقطعا
انعا فانا تقول الطعام يشبع والماء يروي لا يجمع ولا يفوق وقوله وتمثل قوله معبر
لما حل ما لك بانه … المعنى المعبر بعنه الامر العقود ابي سواء صح السكوت عليه ام لا
واحتاج الى زيادة كاستعمل لاخراج ما لا يحسن السكوت عليه وهو المفرد كزيد فيكون كاستعمل
تتميما للحد عند بعد عن المركب فتكون العقود … لانه لا يفيد وامر منها … كان ذ
فلان لفظ معبر مركب ومن اعمال … الله وقيل المراد المعبر بالمعنى الاخص المصطلح
عليه وهو العبارة التي يحسن السكوت عليها ولا تكون هذه العبارة الا تركيبية فتكون
عبارة دالة على معنى … او صحا كذا استعمل خرجت بقوله معبر فيكون مثلا لا يعد
تمام الحد اذا نعم من … القولين واحد … وقيل المعبر بالمعنى … كذا
جعل كاستعمل تتميما للحد وقيل المراد بالمعنى الاخص جعل كاستعمل تمثيلا بعد تمام
الحد من التعريف ما لك والمراد … والمراد غير … هو الحد ما في … الشاطبي
وغيره وهو ان قيل المعبر بالمعنى الاخص كما قيل المراد فيكون مثلا المركب لان يكون
كاستعمل تتميما للحد لا بالمعنى … فلان كذا وهو خروج المفرد … لان المفرد …
بل لاخراج كلام العجم وغير المقصود … كلام العجم خارج بالضمير …
كلامنا لا يبعد ان كلامنا … ولا يخرج شيئا وعلى ما للشاطبي فعوق
للشاطبي فيكون كلام الناظم … وكلام الموضح معترض لانه جعل كاستعمل تمثيلا
فيبقى عليه فيخرج الوضع العجمي وغير المقصود … قول الناظم استعمل
اشارة الى ان العلم لا يحصل الا مع الاستقامة والتقوى قال … وقال …

امن

امن وقيل العلم متعلق بالعمل فان وجده والا ارتحل ورحم الله من قال العلم لا ينفع
الا اذا بد عملت فاصبح كلامك … لو ينفع العلم بلا عمل لكان ابليس خير الخلق
واسم وفعل ثم حرف الكلم هذا اخر … قوله كلم والمراد اسماء … قصر
هذا الكلام … دفع اعتراض وارد على قول الناظم واسم وفعل … وحاصله ان يقال
الكلم في الاصطلاح ما تركب من ثلاث كلمات وتقسيم الناظم لا يصح ان يكون من باب تقسيم
الكلي الى جزئياته لان … اهلا واسم المقسوم على كل واحد … بانه … الاعراب
الذي رفع ونصب وخفض وجزم فالرفع … اعراب والنصب كذلك وهكذا …
الجزئيات … مما لا … كذلك وهنا لا يصح
اهلا واسم المقسوم على كل واحد من الثلاثة ولا يصح ان يكون من باب تقسيم الكل الى اجزائه
لان علامته … اهلا واسم المقسوم على كل من اجزائه … المراد … وان
والعصمة … ولا يصح … اسم المراد عليه الا اذا اجتمعت اجزاؤه التي
تركب منها وهنا الجمع لانه يقتضي انه لا يقال كلم الا اذا اجتمعت الثلاثة نحو قد قام
زيد واما اذا اجتمع اثنان منها نحو قام زيد او اسمان نحو ابو زيد قائم فلا يقال كلم وليس
كذلك … ان يرفع … الناظم اطلق
المفرد واراد الجمع فيكون … اهلا واسم المقسوم وهو الكلم على كل
نوع وقسم من اقسامه وهو الاسماء والافعال والحروف لا … ما هو …
ورد على عبارة الناظم وذلك اما ان يجعل الواو في عبارته … والافعال والحروف …
منه ان الكلم لا يطلق الا على ما تركب من تسع كلمات واكثر … وذلك …
واما ان يجعل الواو بمعنى او فيلزم منه ان الكلم لا يكون الا من الاسماء وحدها او من الافعال
وحدها او من الحروف وحدها واما من … منها فلا يكون …
ما بيناه … جواب كذا … الوهم بان الاشكال … يجعل الكلم
في النظم مبتدأ اول … مبتدأ ثانيا … خبر الثاني … خبر الاول
ويكون اسم وفعل ثم حرف … الكلمة اسم … فيكون قوله واسم الى اخره
تقسيما للكلمة لا للكلم فيكون من باب تقسيم الكلي الى جزئياته … اهلا واسم المقسوم وهي
الكلمة على كل واحد من الثلاثة ومن الجواب … في نفسه … والحرف في الجواب ما

ما فعله ابن هشام في بعض تعاليقه وتبعه السيوطي والمعرب وان تضاف الواو العاطفة في
عبارة العلامة الفاسي وان الكلام الكلم مبتدأ وانه ليس المراد به معناه الاصطلاحي وهو
اللفظ المركب من ثلاث كلمات بل المراد به الكلمات ابدا اسما كانت او فعلا او حرفا فلا تخرج
عن هذه الثلاثة وان اسم لا خبر فيه وبستبعد الحصر من تقديم الناظم الخبر فيكون فيه
الرد على من زاد رابعا وسماه الخالفة وقصد بذلك الرابع النوع المسمى عند الجمهور باسم الفعل
نحو هيهات [illegible] على الكلم على هذا الحصر والعدد ما وقفت عليه من الترجمة فيهم
التعريف الكلمات الثلاث المولد منها الكلام اسم وفعل وحرف فان قلت ما الدليل على كون
الكلمات منحصرة في الثلاث قلت له دليلان نقلي وعقلي فالنقلي قول علي كرم الله وجهه
لابي الاسود الدؤلي الكلام اسم وفعل وحرف وانح على هذا النحو والعقلي ان نقول الكلمة
ان دلت على معنى في غيرها فهي حرف وان دلت على معنى في نفسها فان تعرضت ببنيتها
للزمان فهي فعل والا فاسم وقوله وليست على بابها في وجهه ان المراد هنا تقسيم الكلام الى
اجزائه واجزاء الشيء لا مزية لواحد منها على الاخر فهي بالنسبة له على حد سواء [illegible] فلا
انها على بابها فلا ان مرتبة الحرف متاخرة عن الاسم والفعل وعلله بان الاسم يخبر به
وعنه والفعل يخبر به لا عنه والحرف لا يخبر به ولا عنه فاستحق التاخير وعلى ابقائها فان
الاسم مشتق من السمو وهو العلو [illegible] تبعه والحرف هو [illegible] التاخير لم يبق
للفعل مرتبة الا التوسط وقوله ومن بسطنا اي تعبيرهم هنا بالفعل [illegible]
اهل الشرع ناخر عن الكثير وتعبيرهم بالمضارع في الصفة المشبهة حيث قال وانا ابسط
بفتح ان الكثير ناخر واصبنا [illegible] في الكثير وفيما [illegible] في التعبير [illegible]
ثم رجع الرجاع الكثير واحد كلمة قوله [illegible] بمعنى [illegible] مجرد سقوط انتا هكذا
في غالب النسخ وفي بعضها ما بعده بزيادة [illegible] ومراده اذا املتنا كلمة نفي
معناه وصار دالا على الواحد [illegible] صار دالا على الجنس [illegible] معناه مثل لبن ولبنه ونبق
ونبقة وقوله [illegible] فاله واحد اي ذكر باعتبار اللفظ كما ذكر منقعر في قوله تعالى
اعجاز نخل منقعر وقوله [illegible] علمنا عليه الكلم سابقا وانه بمعنى الكلمات
اي يقول واحدها وقوله وقال ابن معط واحدها انث باعتبار معناه كما انث خاوية في قوله
تعالى اعجاز نخل خاوية وقوله من الكلام والكلم والكلمة [illegible] بالعطف عليه وهو الحق [illegible]

فيقال لما او [illegible] كلامهم وان جملة مما [illegible] اللفظ والقول ليس اعم منه بل كل ما يطلق عليه قول
يطلق عليه لفظ وحاصل الجواب ان الناظم اراد ان القول اعم كما ذكره الاول [illegible] وهو الكلام
اي واللفظ اعم كما ذكر فلا يرد وقوله [illegible] وبعد ماض الخ ويحتمل ان يكون اسم فاعل [illegible]
[illegible] منه [illegible] كما [illegible] في باب [illegible] ان يكون اسم تفضيل واصله اعم [illegible] منه
الهمزة كما [illegible] في [illegible] وفي الكافية [illegible]
واثنى [illegible] الثالث من الجواب [illegible] القول [illegible]
[illegible] زيد [illegible]
والكلمة [illegible] التركيب بخلاف الوجهين [illegible] القول [illegible] الكلام [illegible]
[illegible] وقوله يقتصر [illegible] الكلام [illegible] تعبيره [illegible]
المسمى بالتعليل مع [illegible]
على الكلام [illegible] كما ذكر [illegible] في اللغة [illegible]
تقتضي ان اطلاق الكلمة على الكلام [illegible] اجيب عن الاول بان الاطلاق
الكلمة على الكلام قليل بالنسبة الى اطلاقها على معناها الحقيقي وهو المفرد فهو قليل
نسبي وان كان اطلاق الكلمة على الكلام بنفسه كثير في اللغة وكيف يخفى على [illegible]
السيوطي في التنكيت [illegible] هذا الاعتراض [illegible] في الالفية [illegible]
العلامة ابن غازي واحد كلمة [illegible] الكلام لغة والقول عم وكلمة فيها ثلاث
لغات جمعها ابن معط في قوله فيها ثلاث لغات [illegible] كلمة وكلمة وكلمة
وقوله وجاز الابتدا بكلمة [illegible] لان المراد بها هنا مطلق اللفظ [illegible]
وكلمة علم ممنوع من الصرف للعلمية والتانيث [illegible] الناظم [illegible]
والاضافة [illegible] والمنع وقوله [illegible] وهي هنا في الجملة [illegible] هذا التركيب
اشتمل على جمل ثلاث كبرى قطعا وهي وكلمة مع خبرها جملة صغرى [illegible] الواقعة خبرا
عن المبتدا الثاني [illegible] كبرى وصغرى باعتبار [illegible] جملة كلام [illegible] فباعتبار
كونها خبرا عن كلمة فهي صغرى وباعتبار وقوع خبرها جملة فهي كبرى فيكون هذا التركيب
مشتملا على [illegible] بالجر والتنوين والندا وال [illegible] وعبارة الكوفيين
الخفض اعترض بان عبارة النحويين جميعهم الجر ولم يعبر بالخفض الا الزجاجي والجزولي وتبعهما

ابن آجروم. وقوله: وتنال الجر يعني الجر بالاضافة الخ لم يذكر الجر بالتبعية بناء
على ان العامل في التابع هو العامل في المتبوع وهو الصحيح فلا يخرج الجر عن الحرف والمضاف
ومن امتنع الاثنان او الثلاثة عند القول بالتبعية في البسملة فاسم مجرور بالحرف
والله بالمضاف اليه والرحمن الرحيم مخفوضان بالتبعية له وزاد غير واحد
الجر بالمجاورة او بالتوهم فمثال الجر بالمجاورة قول امرئ القيس
كأن ابانا في افانين ودقه . كبير اناس في بجاد مزمل وهو نعت كبير
المرفوع على انه خبر كأن التي للتشبيه العاملة عمل ان واسمها ابانا بالتنوين على ان وزنه
اسم مثل الاكرم لما جاور مزمل المخفوض الذي هو بجاد اسم كساء انخفض ومثال الجر بالتوهم
قول زهير . بدا لي اني لست مدرك ما مضى . ولا سابق شيئا اذا كان جائيا . بعطف
سابق بالجر على مدرك المنصوب على انه خبر ليس لتوهم دخول حرف الجر على مدرك لكونه
خبر ليس وسيقول الناظم . وبعد ما وليس جر البا الخبر . والحق ان كسرة المجاورة ليست
للاعراب وانما هي للاتباع وان مزمل في البيت الاول مرفوع نعت كبير بضمة مقدرة على اللام
منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة المجاورة والاتباع وان العامل في التوهم ما توهم
من حرف او مضاف فيكون سابق في البيت الثاني مجرورا بالحرف المتوهم وهو الباء
ثم ان قوله بالحرف وبالاضافة يقتضي ان العامل في المضاف اليه الجر معنوي وهو الا

فائدة

والحق كما يأتي في باب الاضافة ان العامل انما هو المضاف. وقوله: اشتاذ التنوين الخ
سوى الاسم مصدر نونت الكلمة تنوينا اذا جعلت التنوين في آخرها وفي الاصطلاح
فقال كذا نون الخ فسماها نونا باعتبار النطق بها ولم يعتبر الخط. وقوله: ساكنة
في اصالة ولا عبرة بتحريكها لالتقاء الساكنين نحو زيد العاقل فاضل واحترز به من
نون ضيفن للطفيلي ورعشن للمرتعش فان النون فيهما وان كانت زائدة فليست ساكنة
ولا يقال لها تنوين وانما زيدت النون فيهما للالحاق بجعفر تشبيها بجعلها بان الاول
يأتي مع غيره على فهو زائد والاخير كثيبه لا ينفصل عنه بل تكون حيث ما جعلته وما الطف قول
بعض الادباء في الطفيلي . انا الطفيلي كان يمينه . على الاكل يعني المواير تخطف
تعالى عصا موسى اذا ما اقبلت . فيا مرة الا حية تتلقف . بلوكا في شرقها وفي الغرب زرته
ومن قطعة اقرا مدى بزهرة . وقوله: زائدة خرج بها ما كانت بنيانه العارض للاحتراز

لانه

١٩

لانه لا يخرج به شيء . وقيل احترز من نون منعهم من انعمت فانها اصلية وفيه ضعف لان النوع
فيه الزيادة. وقوله: تلحق الاسم الاولى ان يبدل الاسم بالكلمة لان في كلامه دورا لانه
عرف التنوين فتتوقف معرفته على معرفة الاسم اذ الاسم ما قبل حرف التنوين او حقيقة التنوين
ومعرفة الاسم فتتوقف على معرفة التنوين وخرج بالاسم على بقائه على ما قبله نون
التوكيد الخفيفة في نحو لنسفعا. وقوله: بعد كمالها احترز به من نون نحو منطلق فانها
في الوسط فلا تكون علامة للاسم. وقوله: تفصله نطقا بعد ما صح فانه لان التنوين
والله بين على ان الكلمة التي هو فيها تمت وانما هي ... لانه بعدها لان التنوين والالف

فائدة

ضدان لا يجتمعان بل يتعاقبان على الكلمة فيهما وجدت احدهما فقد الاخر. وقوله: بالتنوين
الخ نظم اقسام التنوين الاربعة في قوله تنوينا [illegible]
وما عدى هذه الاربعة يكون في الاسماء وغيرها. وقوله: وهو تنوين التمكين الخ الاولى ان
يعبر بالتمكن بدل التمكين لان الاول وصف للفظ والثاني فعل الفاعل. واجيب بانه عبر
بالتمكين مناسبة لتعبيره بعد بالتنكير وتنوين التمكين هو المسمى بتنوين [illegible]
بانه الناظم حيث قال . التم تنوين اتى مبينا . معنى به يكون الاسم امكنا وهو اكثر
التنوينات استعمالا واشهرها واسبقها الى الذهن عند الاطلاق واذا ورد غيره قيد
بان يقال تنوين التنكير مثلا وهو اللاحق للاسماء المعربة المنصرفة وهي التي لم تشبه
حرفا ولا فعلا. وقوله: رجل اتى به اشارة الى ان تنوين التمكين كما يكون في المعارف كزيد يكون في
النكرات كرجل ومن اهمل النحو فقال تنوين رجل للتنكير وهو باطل لان تنوين التنكير انما يلحق
المبنيات ورجل معرب. وقوله: وتنوين التنكير الخ هو اللاحق لبعض الاسماء المبنية فرقا
بين معرفتها ونكرتها وذكر فيها فلذا اقلت صه بالتنوين فمعناه اسكت عن كل كلام ولا
تتكلم بكلمة فهو نكرة واذا قلت صه بلا تنوين فهو امر بكلام معرفة ومعناه اسكت عن الكلام
الذي تتكلم به وان شئت تكلم بغيره وسيقول الناظم . وامكن بتنكير الذي ينون منها ونعم ربه
سواه بين. وقوله: وتنوين العوض الخ العوض ان يكون عن جملة او عن كلمة او عن حرف فمثال
الاول قوله تعالى ويومئذ يفرح المومنون اصله والله اعلم ويوم اذ غلبت الروم فارسا
يفرح المومنون ثم حذفت الجملة من الفعل والفاعل والمفعول اختصارا وعوض منها التنوين
وكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين والكسرة للبناء لان اذ باقية على بنائها لما يأتي في

قوله ثم وإن ينوين يحتمل أفراداً، ومثال كونه عوضاً عن كلمة تنوين كل في قوله تعالى قل كل يعمل على شاكلته أي كل إنسان ثم حذف إنسان المضاف إليه وعوض منه التنوين ومثال كونه عوضاً عن حرف جوار وغواش أصلهما جواري وغواشي بحركة وإسكان ثم تقول استثقلت الضمة أو الفتحة النائبة عن الكسرة على الياء فحذفت الحركة ثم الياء اعتباطاً كما في غير موضع منا لك أو لا أن صيغة منتهى الجموع لا تنبغي بعد ألف مما على الأصح وإن ورد ثم بقي فلورودت الياء أي رفع الثقل فأتوا بعوضها محذوفة وعوضوا عنها التنوين وهذا ثم قلنا مبني على أن المنع من الصرف سابق على الإعلال وهو الحق وقيل الإعلال سابق على منع الصرف وأصله الإعلال جواري بتنوين التمكين فاستثقلت الضمة مثلاً على الياء فحذفت الضمة فالتقى ساكنان الياء والتنوين فحذفت الياء لرفع التقائهما ثم بعد الإعلال صار موصوفاً لفظه جوار مثلاً على صيغة منتهى الجموع تقديراً لأن الياء حذفت لعلة تصريفية كالثابتة فلهذا الحجز الإعراب على الراء فحذف تنوين الصرف ثم خافوا رجوع الياء لزوال موجب حذفها وهو التنوين لأن العلة تزول فيعود المعلول وهو دائر معها وجوداً وعدماً فعوضوا منها التنوين لينقطع طماعية رجوعها وهذا القول هو الذي اختاره بعضهم وقيل التنوين عوض من الحركة وأن الأصل جواري بحركة وإسكان فحذفت الاستثقال وعوض منها التنوين فإن قلت ما الفرق بين قاض وجوار حتى قلتم تنوين الأول تنوين تمكين وتنوين الثاني تنوين تعويض قلت لما كان تنوين قاض يثبت في حالة الرفع والنصب والجر علم أنه تنوينه تنوين تمكين ولما كان تنوين جوار إنما يثبت في حالة الرفع والجر ويحذف في حالة النصب النصح بالياء دل على أنه عوض منها في حالتي الرفع والجر فلذلك لم يجمع بينهما في حالة النصب وقوله وتنوين المقابلة كمسلمات أي في ما جمع بألف وتاء مزيدتين وسمي تنوين مقابلة لأنه جمع المؤنث مع جمع المذكر السالم وجمع المذكر فيه النون ولم يوجد في جمع المؤنث فأعطي جمع المؤنث التنوين مقابلة للنون في جمع المذكر وإنما قيل في هذا التنوين أنه قسم مستقل رابع غير داخل فيما قبله لأنه لو كان للتمكين لما ثبت في المعرفة أي على صيغة جمع المؤنث نحو عرفات لوجود علة المنع من الصرف فيه وهو العلمية والتأنيث ولو كان للتمكين لم يثبت في المعربات وليس عوضاً عن شيء وقوله وهو الدعاء أي الجملة نداء الكلمة وأشار كل بهذا إلى أنه ليس المراد بالنداء دخول حرف النداء في الفعل لأنه قد يدخل في الفعل على ما ليس باسم

كقوله

كقوله تعالى يا ليت قومي ثم قيل أن المنادى محذوف تقديره يا قوم ليت قومي أو الياء في يا ليت ليست للنداء وإنما هي حرف تنبيه وقوله بال مسند يطلق على المصدر أي كلامه أن مسند ليس باسم مفعول حقيقة وليس كذلك والأولى أن يقول أو لا أن مسند اسم مفعول حقيقة من أسند ثم يقول يحتمل أن يعني مسند على حاله ويكون المعنى من علامة اسمية الكلمة أن يوجد معناها مسند فيكون هو مسند إليها ويحتمل أن يكون أطلق اسم المفعول وأراد المصدر كما ورد عكسه والمراد به أن تسند إلى الكلمة ما تتم به الفائدة فعلاً أو اسماً أو جملة فالفعل كقام زيد فقام فعل ماض مسند وزيد مسند إليه والاسم نحو زيد قائم فقائم مسند وزيد مسند إليه والجملة نحو أنا قمت فقمت فعل مسند وأنا مسند إليه والجملة مسند وأنا مسند إليه وهذا الإسناد معنوي وتارة يكون لفظياً كقوله ومن ضرب فعل ماض وفي الكافية وإن نسبت لأداة حكماً فابن أو اعرب واجعلنها اسماً وقوله والتقدير وإسناد إليه أي الفعل لا إلى الاسم والإسناد للزوم الدور وقوله ويحتمل هذا البيت أن ما فسر به النوالي في شأن هذه التنوينات على التوضيح أي تسعيرها وقوله ما أي اعترض المعرب بهذا الوجه فإنه يلزم عليه تقديم معمول الصفة وهو بالجر وما عطف عليه أي الموصوف وهو تمييز والصفة لا تتقدم على الموصوف فأحرى معمولها ولعل اعتراضه وارد ولا التفات لكلام بعض وفي نسخة الشارح مثنى مصل وأعرابه بإعراب كل بتا فعلت وأتت قوله كل الفاعل لفعل الماضي قيل الصواب أن يقول للكلمة بدل للفعل إذ يلزم على عبارته الدور بأن تكون معرفة تاء الفاعل متوقفة على معرفة الفعل الماضي ومعرفة الفعل متوقفة على معرفة تاء الفاعل وهذا الاعتراض وارد عليه في المواضع بعد وقوله وهو تاء التأنيث الساكنة ولا تحرك إلا لعارض كالتخلص من التقاء الساكنين نحو قالت الأعراب لأن همزة الوصل تحذف في الدرج أو للنقل نحو قالت امه وأما المتحركة فهي مختصة بالاسم كانت حركتها إعراباً نحو فاطمة أو بناء نحو لا قوة وأما نحو ثمت وربت فهي لغة بعض العرب وليست للتأنيث أصلاً خلافاً للأزهري واختصت المتحركة بالاسم والساكنة بالفعل لأن الاسم خفيف والفعل ثقيل والسكون أخف من الحركة فأعطي الخفيف للثقيل ليقع التعادل وقوله ويا افعلي لم يقل ياء الضمير لأنه مفرع العبارة نصرف بياء المتكلم وياء المتكلم تتصل بالحرف والفعل والاسم نحو قوله تعالى إنه

وهو ياء الضمير

لعله الصفات والظرف

الصفحة اليمنى

من الحرف بخلاف عبارة الناظم ولا تنصرف الى اسماء الافعال المختصة نحو كلي واشرب
وغيرهما وقوله ويكون مشتركا وخفيفة فيه تنكيت على الناظم حيث قال بالمشتركة
فيقتضي ان الفعل لا يكون الا علامة الا المشتركة وليس كذلك ولذا اطلق وقال
ونون التوكيد وعلى التعليل وعبر الناظم مع الاسماء بتمييز ومع الفعل بتمييز لان بعض علامات
الاسم من مواضعها والاسناد فيغني بالمناسب التعبير بالتمييز وعلامات الفعل كلها
علامة فالمناسب التعبير بالانجلاء والظهور وقوله وما ذكر في كلمة الخ المذكور في
كلمة مثال التنويع ولا تنويع معنا والمسوغ لما قبل كون المراد بالفعل الحقيقة فانها
من المسوغات كما ذكره في المغني ومثله قوله رجل خير من امرأة وقال الاشموني المسوغ
قصد الجنس وقوله وتنافعلت متعلق بخ فيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدأ الذي
ما يعترض المعرب على نحو هذا ومن فعله منه رحمه الله على ما ذكره من تعسف في التقديم
في مصارعي كان نقله عن ابن هشام في الحواشي ان البصريين اجاز وازيد الخمر ضرب مع
كون المعمول غير ظرف ولا مجرور وما مرى اذا كان امرها كما هنا قوله اما الحرف فهو
كل يعني ان ما لا يقبل العلامات التي اشار بهذا الى دفع اعتراض وارد على الناظم وما طلب
ان يقال سواء الحرف الا ما جرى له لانه معلوم وقوله سابقا والاسم والفعل حيث قدم
القسمة في اثناء ان الحرف غير الاسم والفعل وما جاء كم بان كلامه على حذف
مضافين وان الاصل سوى قابل علامة الاسم والفعل الحرف وقد يكون علامة الحرف
عدمية ونظيره لما قال ابن مالك ج خ ح فالجيم والخاء علامتهما ومعرفتها كالاسم
والفعل والحاء علامتها عدمية كالحرف وتزافيل والحرف ما ليست له علامة الخ العلامة
لا علامة وقوله ويجوز العكس الخ بل الظاهر انه من التعيين لوجهين احدهما
ان الحرف المخبر عنه يجب ان يكون مبتدأ والثانية انه ان جعل الحرف مبتدأ كان سوى
من الخبر فيكون موافقا لمذهب سيبويه في سوى انها لازمة للنصب على
الظرفية وان جعلت سوى مبتدأ والحرف خبر خرجت سوى عن مذهب سيبويه وكان
منتصرفة كما في قوله وقال الخ قوله فمثال المشترك الخ محل كون ما انتصر على الجملة الاسمية
ما لم يكن بينها فعل والا فكانت من الفعل كقولك هل زيد قام فيتعين ان يكون زيد فاعلا
بفعل محذوف ويكون الجملة فعلية ورحم الله من قال: مليحة عشقت ظبيا من حورا

ثم قال ابن هشام ومن صحة ما يحكى

صح

فهذا انه

الصفحة اليسرى

فهذا انه صنعت من الجزمتيه كما اخذ امارات فعله بحيث هنا منه التبه وتم
ترى ذكر في عرفته ثم الحرف المشترك للفعل والحرف المختص بفعل وفي هذا المعنى قال سيدنا الخ
ابو الفيض سيدي حمدون بن الحاج رحمه الله اذ كان منه اختصار في قوته على ما ثبت
منه يتعين والاهمال واذا اعترت مشاركا ضعفت فلم تعمل واهملت عند كل الاعمال
ثم الحرف عند اختصاصه للعمل وفي اشتراكه يعرف بالاهمال وقوله قلت غير نادر من
مشتركة كما ولا النافيتين ومع ذلك تعمل عمل ليس وعند ناص من مختص كالسين وسوف
ومع ذلك لا تعمل قلت من قول العلامة ابو عبد الله سيدي محمد الزر والحاصل ان الحروف اقسام
ثمانية قسم مشترك ولا يعمل كهل وهو الاصل ثانيها ما هو مشترك ويعمل على خلاف الاصل
كما ولا وان وانما خرجنا عن اصلهما تشبيها لها بليس ثالثها ما يختص بالاسم ويعمل
الجر على الاصل رابعها ما يختص بالاسم ويعمل العمل الغير الخاص بالاسم وهو ان واخواتها
وخرجت عن العمل الخاص لشبهها بالفعل في المعنى والعمل في رفع وينصب مثل كذلك ما التمييز
خامسها ما يختص بالاسم ولا يعمل شيئا على خلاف الاصل كال التعريف وانما لم تعمل الشرع
انها كالجزء من الاسم فهي كالجزء منه سادسها ما يختص بالفعل كلم ويعمل الجزم على الاصل
سابعها ما يختص بالفعل ايضا ويعمل النصب على خلاف الاصل وانما خرجت عن الاصل
تشبيها لها بليس في نفي الحال ثامنها ما يكون مختصا بالفعل ولا يعمل كقد والسين
وسوف وانما لم تعمل لانها صارت كالجزء منه فهي بمنزلة ال التعريف في الاسماء فعل
مضارع تلي لم قوله لم او امر اخواتها مراده باخواتها ما يجزم فعلا واحدا احترازا مما
يجزم فعلين وهو على صورة انجاز كلما التي بمعنى من فانها تدخل على الماضي نحو قوله تعالى كلما
جاء امة رسولها [illegible] على الماضي والمضارع وقوله انه بالضم واما
على لغة الكسر [illegible] المضارع مفتوحة واللغة من التعبير في كلام الناظم
موافقة للغة القاف في قوله في النظم الاول وما ضم لا يعقل بالتاء قوله ونبلت
التاء [illegible] وارادة المثنى وذلك سماعي وبهذا الطريق ابن غازي بقوله
وماضي الافعال بالتاء ميز والامر بالنون اذا امر فيهم قوله والصواب ابقاء التاء في
النظم على افرادها ولا حاجة له مثلا ولكون المعنوية بالتاء المنوعة الى نوعين يجوز التعبير
عن الامر المشتمل بحيث وامر بالعين نحو قولك قم وصل وما اتى تابع فبلتهم الى قبلتيهم

لأن كل واحد قبلة تخصه بدليل وما بعضهم بتابع قبلة بعض وتسمى بالنون قوله
كل إذا أبهم الفراغ بنا ان شئت في كلامه يقتضي أن كل شيء علامة مستقلة مع أن مجموع
التشبيه علامة واحدة وجواب أن يقول يعني أن علامة الاسم مركبة من تشبيه ويجب
أن يقرأ قوله بعد واجعل بالنصب على أنه مفعول معه ليستفاد منه ما ذكرناه ثم أن
المراد بالفعل المعرب ما في كلام الناظم الاصطلاحي الفعل المضارع والماضي والمراد بالأمر
في قوله أن أمر فيهم الطلب فالأمر مرفوع والأمر اسم يكون النوع عن قوله كل إذا أبهم
الأمر أي الطلب أشار بهذا إلى دفع اعتراض وارد على ظاهر ما قبله أن يقال الأمر في قوله
والأمر فيقتضي أن المراد بالأمر الاصطلاحي وهو فعل الأمر فيكون قوله بعد فهو اسم نحو ما في
زيد ومناقضا وأجاب قد بأن المراد بالأمر الطلب وأن الكلام على حذف مضاف تقديره ومفهم
الأمر أي الذي غاير على قوله ثم أشار على مطلول لاسم اسمان المصدر النائب عن الفعل نحو
ضربا زيدا واسم الفعل وقد أن هو أن يبدل منه بصبرا أو بحذف الواو من فيهل
وإما بوابا مقصودهم اسم الفعل فقط لأنه هو الذي يلزم الدلالة على الأمر والطلب
فهو الذي ينبغي الاحتراز منه ثم ترد عليه أن الأمر فيقتضي أنه اسم فعل قال
الشاطبي والأصوات أنه ولئن قال لا يعالجه الطبيب وقوله ولذلك مثل به الخ
لتعرف على ظاهر في التمثيل به فإن التسمية معلومة من قوله والتنوين وأجيب بأن المعلوم
سابقا مطلق التسمية والمراد هنا التسمية مخصوصة وهي لكل الفعل وتمثيله ثم أن
هيهات فيها لغات منها إبدال هائها عينا وتثبت من الثنتين في الأذان والإقامة لأن مجموع
الحروف الأربعة هنا كلمة مستقلة وهي في الأذان والإقامة اسم فعل كلمة برأسها
وعلامة من حي والذي الأول العالي محمول نقله الصفار في شرح كتاب سيبويه ولا تغتر بما نقله
الزياتي في شرح الرسالة وقوله ولئن في هذا البيت أي يقال ان هذه فاتركه وإن كانت ولولا هذا
البيت أن اسم الفعل حرف لقوله قوله الحرف نعم لو اعترض عليه بأنه ذكر اسم الفعل في فعل
الأمر دون اسم الفعل الماضي والمضارع لكان متجها ولذا الكلمة وقال وما يكون منها العين
في محل قاسم كهيهات ووي وهيهات ناب عن بعد ووي ناب عن أعجب المضارع
وأجيب عن ظاهر بأنه لما كان اسم الفعل الأمر كثيرا قوله وما بمعنى افعل كآمين كثر
خصه بالذكر ولما كان اسم الفعل الماضي والمضارع قليلا كما يأتي في قوله ونعم كوي

وهيهات

وهيهات نزر ثم زي بعد كم ع والله أعلم ❊ المعرب والمبني

النظر في علم النحو باعتبارين باعتبار المفردات وباعتبار المركبات فالأول نحو تعريف باسم
واخره وإن كان المناسب تقديمه على المركبات لأن موضوع علم النحو إنما هو المركبات مع ما جاز تقديمه
فمن قيل إن علم التصريف يلتبس من علم النحو ثم الكلام على المركبات مبدأ المبتدأ والخبر ومن هذا
الباب إلى المبتدأ أو الخبر كله وسيلة لعلم النحو وإنما اعتنى بذكر الوسيلة لأن الأحكام
التركيبية تتعلق بمعرفة الإعراب والبناء والتعريف والتنكير وبيان ذلك تتغاير
تفصيلها في اسم لا والمنادى مثلا فإن يكون مضافا أو شبيها به فيعرب وبين أن يكون
مفردا فيبنى وبالنظر الحال والتمييز مثلا لا يكونان إلا نكرة وصاحب الحال والمبتدأ
لا يكونان إلا معرفتين فاحتيج لتقديم معرفة الإعراب والبناء والتعريف والتنكير وقدم
المعرب والمبني لأن معرفتهما أكثر لغض الكلام عليهما ثم المناسب تقديم الإعراب
والبناء على المعرب والمبني لأن المعرب والمبني مشتقان من الإعراب والبناء ومعرفة
المشتق منه الأصل سابقة على معرفة المشتق الفرع وأجيب بأنه فرع الكلام على المعرب
والمبني لكون الكلام على الإعراب والبناء تأصيلا وتفريعا والإعراب في اللغة له معان
خمسة جمعها بعضهم في بيت فقال بيان وحسن وانتقال تغيير وعن فان إعراب في اللغة
أعقل فمن إطلاقه على البيان قوله عليه السلام البكر تستأمر وإذنها صماتها والثيب
تعرب عن نفسها أي تبين ومن إطلاقه على الحسن قولهم جارية عروب أي حسناء ومن إطلاقه
على الانتقال قولهم أعرب الإبل مرعاها أي انتقلت ومن إطلاقه على التغيير أعربت
معدة الرجل أي تغيرت ومن إطلاقه على المعرفة أعرب الرجل إذا كان عارفا بالخيل وأما الإعراب
في الاصطلاح فاختلفوا فيه على قولين فقيل إنه لفظي وهو مذهب المحققين وعبر عنه بقولهم
ما جيء به لبيان مقتضى العامل من حركة أو حرف أو سكون أو حذف وقيل إنه معنوي وهو
ظاهر كلام سيبويه وذهب إليه الأعلم وأبو حيان وتبعه تلميذه ابن الحاج وعبر عنه
بقولهم الإعراب تغيير أواخر الكلم لاختلاف العوامل الداخلة عليها فإن قلت هل هذا الخلاف
ما ينبني على كون الإعراب لفظيا أو معنويا قلت لا ينبني عليه شيء من جهة المعنى
وإنما ينبني عليه من جهة اللفظ فإذا قلت جاء زيد مثلا فعلى أنه لفظي تقول زيد فاعل
مرفوع بضمة ظاهرة في آخره وعلى أنه معنوي تقول الفعل مرفوع وعلامة رفعه ضمة إلخ فعلى

كونه لفظيا لكون الضمة مثلا اثر الاعراب وعلى انه معنوي تكون علامة على الاعراب
فقط وكلام الناظم في قوله فارفع بضم الخ في قوله والرفع والنصب اجعلن اعرابا وصرح
به في التسهيل ان الاعراب لفظي. والاسم منه معرب ومبني. قول كل على تقسيم رفع
به الايهام ان في عبارته حيث قال منه معرب ومبني فيقتضي على كلامه ما ان منه شيئا لم
لا يقال فيه معرب ولا مبني وهو كذلك اختاره ابو حيان والسيوطي في الاسماء قبل التركيب
والذي ذهب بعضهم في المنادى المفرد نحو يا زيد وقيل به ايضا في المضاف الى ياء المتكلم نحو غلامي
والحق ان الاعراب والبناء ضدان لا واسطة بينهما كالحركة والسكون واحسن ما يجاب به
عن ظاهر الحصر في التقسيم ما فهم من قوله هنا لشبه من الحروف مع قوله ومعرب الاسماء ما قد
سلما من شبه الحرف اذ يلزم من اعراب السالم من شبه الحرف وبناء غير السالم ان لا واسطة
بينهما ولا يرد الحصر من فعل مبني مبتدا والخبر محذوف وعلى من قسمه تشعر وتغيير جل
العبارة بهذا التاويل لاحتمال الحصر وغيره وقوله لانه الاصل الخ المراد بالاصل ما يستحقه
الاسم اولا وبالذات لا ان المراد بالاصل الراجح لانه يقتضي انه يجوز في كل اسم الاعراب والبناء
والبناء مرجوحا وهو باطل وانما كان الاعراب اصلا في الاسم لانه قد تعتريه معان لا
تتميز الا بالاعراب كقوله ما احسن زيد فيحتمل ثلاثة اوجه الاستفهام والتعجب والنفي
فان رفعت احسن وجررت زيدا كان استفهاما وان نصبت احسن على الفتح فان نصبت زيدا كان
تعجبا وان رفعته كان نفيا ومن يختلف الاعراب مع اتحاد المعنى كالحرف الوجه في مع
الوجه وتكلبه وجره. لشبه من الحروف مدني. قيل هذا يقتضي ان الحرف سابق وضعا
على الاسم المبني وليس كذلك واجيب بان المواضع من الحروف ذهنا ووضع الا
سماء المبنية اولا او وضع الحروف ووقع التشبيه باعتبار ما في الذهن وحصر علة
البناء في شبه الحرف هو مذهب الجمهور ولا عبرة بقول ابن هشام لا سلف له في الحصر
قوله في المعنى الى مهما استفهام ان كان استفهامية نحو ماذا فعلت وغير امس ما
بلا تشبه ما استفهام وان كان شرطية نحو ما تعمل فضيت وانما بنيت
ان شرطية فان قلت اذا واذ وحيث ملازمة للاضافة ومع ذلك بنيت قلت هذه
الثلاثة مضافة الى الجملة والاضافة الى الجملة كلا اضافة لان الاصل فيها تقدير مفرد لان
فلا تمنع من البناء فان قلت لدن وكلا كلاهما لازم للاضافة الى المفرد ومع ذلك بنيا قلت

اي واسطة

هو الاصطلاح عند البصريين

قد

ان منها الشبه الحرفي موجود فضعفت الاضافة الاصلية فلم تعتبر
كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا. قوله في كونه موضوعا على حرف الخ اعلم ان الاصل
في الحرف الوضع على حرف او حرفين والاصل في الاسم ان يكون موضوعا على ثلاثة احرف فصاعدا
لكم ولنبرائه من ذلك نجيبه. فانا على حرف محذوف وضع على اقل من ذلك ما يستحق
ما الاصل فيه الوضع على حرف او حرفين وهو البناء لا الاعراب فبان من ان الحرف اذا التشبيه لا ما اسم
في الوضع على ذلك لانه مع ثقل انه يعرب ولا قائل به واجيب بان الاعراب انما يؤتى به
لاجل الدلالة على معنى والحرف لا معنى له في نفسه فلا يعرب وقوله وهو ما اشبه
الحرف في المعنى الخ المراد بالمعنى تمام النسبة انما لا يقع الا بين اثنين كالتنبيه فانه
نسبة بين المنبه والمنبه ووضع الاشارة وكالخطاب فانه نسبة بين المخاطب
والمتكلم والمخاطب بالفتح ووضع الذي للنسبة الخ المعنى النسبي الاصل فيه ان يؤدى
بالحروف واذا اديت المعنى بالاسم بني والمراد بالشبه تضمن الاسم معنى الحرف
بحيث لا يجمع الاسم المعنى مع الحرف الخ متى فانه تضمن معنى الاستفهام فبانها تضمنت
معنى همزة الاستفهام ولا معنى للاتيان بالهمزة معه نحو الحال والتمييز
فان الاول على معنى في والثاني على معنى من لانهما ليسا على سبيل التضمين اذ يكن التصريح
بالحرف مع ما ذكر ولذا العرب لا يقال فيه تضمين وانما يقال فيه تقدير. نص على هذا ابو حيان
وغيره وقوله فانها تضمنت معنى حرف الخ الا ان ما تضمنت هو في المعنى لا من غير قد
تقتضي ان هذا تضمنت المعنى مع انها انما تضمنت ما في المعنى كان من حق العرب
ان تضع له حرفا فلم تضعه هذا قول الجمهور وانكر بعضهم ان العرب وضعت له حرفا
وهو ان المعهودية فانه للاشارة الزمنية ولا حرف بينها وبين الاشارة الخارجية ورد
المحقق شيخ الشيخ بانه وان ذكر في التلخيص ونحوه في مجالس التدريس فان لو كان لا
فرق بين الاشارة الزمنية والخارجية والتعبير بمطلق الاشارة لزم ان يبني جميع الاسماء
فانها متى دلت على مسميات نحو زيد وهو باطل فيتعين ان المعتبر تضمن الاشارة الحسية
الخارجية ولم تضع لها العرب حرفا وقوله والمراد الاسم يبني الخ اراد بهذا الكلام
مع عبارة كلام عن كلام مقام غير موجب كما تراه وقوله وعبر بهذا الشبه وهو كونها
عاملة غير معمول فيها وقوله وما ناب عنه ان ناب عنه هو اسم الفعل وقوله كذلك

يكون عاملا غير معمول فيه وقوله ولم ير ان الشبه الخ هذا لو ما قرر هو به من ان
وجه الشبه هو كونها عاملة غير معمول فيها وذلك لان من النيابة محاصل كلامه انه
نظم عين ما لم يرو اخر هو النيابة عن الفعل وان اللازم لازمه وهو شبهها بالحرف وبين الكافية
بقوله لان الفعل الخ فان اللازم هو كونها عاملة غير معمول فيها ولازم اللازم شبهها بالحرف وهو
المراد هنا تقريره وبيان ما قاله الا بعض شيخ محمد العباسي وكتب عليه ما ما صله هذا الكلام
ما احد اليه ولا دليل عليه ولا يدعى اما انه لا امر اليه فلان كلام الناظم صريح في اعتبار
التي تقتضي لان معناه الشبه لها اسم الحرف في كون كل من الاسم والحرف نائب عن الفعل فهذه
اتى هو اسم فعل نائب عن اسكت كما ان ليت مثلا نائبة عن الفعل وهو اتمنى فوجه الشبه
هو النيابة عن الفعل واما كونه ذلك لا دليل عليه ولان اصل النيابة على الوجه المذكور هو
كونها عاملة غير معمول فيها مجاز يحتاج الى قرينة ولا قرينة في كلامه ثم تنزل ان ايه واما انه
لا يصح فلان ما اجرى به المجاز ان العلة من ان الفعل عامل غير معمول فيه كاسماء الافعال فالحق لان
الفعل عامل معمول فيه اذ النواصب والجوازم عاملة فيه فان قلت مراده بقوله غير معمول
فيه العمل الخاص كالفاعلية والمفعولية قلت لا قرينة تدل على حمل العمل على العمل الخاص وبعد
ذلك فلا نسلم ان النيابة عن الفعل تستلزم عمل ذلك النائب المنوب عنه من كل وجه فالمصدر
النائب عن الفعل معمول للفعل الذي ناب عنه وقوله وامتنع بقولي سلبا انتهى يعني
المصدر الخ نحو ضربا زيدا اي اضرب ضربا ناب عن اضرب وهو مع ذلك معمول فيه واشار بقوله الخ اراد
المراد بعدم التاثير عدم صحة تسلط العامل عليه فلا يرد اعتراض الشاطبي وقوله ان يكون
الاسم مفتقرا الى غيره الخ ظاهر الكلام انه لا فرق بين ان يكون مفتقرا الى جملة او الى مفرد
وليس كذلك لانه لا يوجب البناء الا الافتقار الى الجملة فيخرج ما كان لازما للاضافة الى مفرد
نحو قبل وبعد فلا يلزم بناؤه وقوله كافتقار النكرة الموصوفة متعلق بمنوع
الكافية بقوله رجل يقول الخ نحو محمود رجل مبتدا نكرة مفتقر للوصف بجملة يقول الخ تكون
مسوغة للابتداء بالنكرة لان رجل مفتقر في هذا التركيب الذي جعل مبتدا او في تركيب
اخر لا يفتقر هذا الافتقار ومنه قول ثم معنا افتقارا اصلا موقع في كلامه محترزا
يتكلم عليه كان لفظة افتقار لا تعبير له بغير اصلا فافتقار مفتقر الى الوصف باكالاي
مخصوص هذا التركيب اذ يصح ان تقول نحو ان رته ذو افتقار واشار بقوله اول التعريف

لا يوجب البناء الا الافتقار للجملة صح

فنوع

فنوع شبه الحرف الى اربعة الخ الى امرين احدهما الرد على من جعلها ثلاثة باسقاط النوع
ومعنى الشبه الثالث والرابع فسماه افتقارا واهمالا ومعنى ما يضاده بلفظ اسم طريقة من
لم ير انواع الحروف وذلك باطل لان هذا التقسيم يشمل جميع انواع الشبه الاربعة لان فروض
شبه النيابة والافتقار والاهمال ان يتبع الجمهور في جعلها اربعة او جعلها
شبها واحدا شاملا للاربعة ثانيهما التنبيه على ان الكافية استعصابيه لا تنحصر فيه
[illegible] ان التمثيل واذا خل تحتها انواع ثلاثة اخرى من انواع الشبه احدها [illegible] والتعظي
والجمود والحوار هنا في الاربعة الاولى كما يعلم من المطولات ومعرب الاسماء
ما قد سلما قوله كل لان المبنى محصور الخ فالكلام فيه فقيه ومادته ان يقر هو
ما الكلام فيه فقيه ليتبع هو الى ما الكلام فيه كهو بل وقدم ايضا لان علته وجود به هو
شبه الحرف وقوله وما عدا المعرب الخ ويدفع به انه يبحث انه يقتضيه قوله منه معرب
ومبني المقتضي ان منه شيئا لا مبنيا ولا معربا وهو من الجواب عنده ثم العطف في قوله
ثم ومعرب الاسماء بمعنى من اذ بين الاسماء ان المعرب مجموع ومضموم من وجه يجتمعان في نحو زيد
وينفرد الاسم في المبني نحو هذا وينفرد المعرب في الفعل المضارع المعرب نحو يقوم وهذا
ضابط الاضافة التي بمعنى من وقوله ومثال من لم يقف على هذا الجمهور الشراح وجوز
الشاطبي ان يكون مقصورا من سماء ارضي وهو افصح وجهة التضعيف انه فيه ارض بينهما
والمعنى في النظم الاول لان قصر الممدود ضرورة ولا ما على امكان التخريج على غير ما
يقتضيها ولانه يكون فيه التنصيص على الاعراب التقديري ويكون الماخوذ وهذا البيت
فاير يبين حكم الاسم في الاعراب وان تبارك الاعراب لفظيا او تقديريا او حرفيا منه وقال
للابدي في هذا البيت وقوله ومن لغة من اللغات الخ من في البسملة اثنا عشر
لغة ومعل امر ومضي بنيا قوله كل وبدا بالمبني منها الخ هذا كانه تنبيه على مذهب
ان الاول ان يقدم المضارع لشبهه بالاعراب والشبه بالاسم واجيب عن ذلك بانه اخر
المضارع عن وجه عن اصله اذ الاصل في الافعال البناء ولطول الكلام عليه وقول من قال الخ
فرع الماضي لكون زمانه سابقا غير ظاهر لانه لم يقل زمانه ماضيا مشتركا ومستقبلا
وقوله والماضي مبني على الفتح نحو ضرب والامر الخ ذلك جميع هذا الكلام على من
ومقبوا من انه فرع في عبارته الامر على الماضي مع ان الماضي مبني اتفاقا والامر فيه خلاف

صح لعدم الفصل

الثالث إذ لم يبين ما يبنى عليه الأمر والماضي وأجيب عن الأول بأنه قدم الأمر لأنه بصدد الرد
على الجلال في بنائه متى قدمه على المتفق عليه وعن الثاني بأن الغالب لتمييز المعرب والمبني
لا فيما يقع عليه البناء لاكن إخلاء الكتاب من ذلك لا ينبغي أما الماضي فهو مبني على الفتح حيث
لا مخصوص أو معتلها نحو رمى وغزى أصلهما رمي وغزو فتحت الياء في الأول والواو في الثاني فتحركت
الياء أو الواو في الأصل وانفتح ما قبلهما فقلبتا ألفا فسكونهما عارض والفتحة مقدرة في الألف
وقيل مبنيان على سكون الألف وأما نحو ضربت مما اتصل به ضمير رفع متحرك وضربوا فالسكون
في الأول عارض كالضم في الثاني فتقول في ضربت وضربوا مبنيان على الفتح المقدر على أولهما
منع من ظهوره في الأول السكون العارض لدفع توالي أربع متحركات فيما هو كالكلمة الواحدة
وفي الثاني اشتغال المحل بضمة مناسبة للواو وقيل الماضي مبني على السكون في
الأول وعلى الضم في الثاني فإن قلت ما وجه بناء الماضي على حركة مع أن الأصل في البناء السكون
قلت لشبهه بالمضارع والمضارع معرب لما أشبهه الأفعال فبني على حركة ووجه شبهه
بالمضارع أنه يقع في المواضع التي يقع فيها المضارع فيقع صفة وصلة وخبرا وحالا ونحو ذلك
ومن أمثلة ما اجتمع فيه الستة على ترتيبها الذي هو على شطر بيت نزل ومن كرم أرجاء في
الكرمة ومن جاز فهذا الذي يتعلق بعلى العمل لأنه لا يقع في موضع من هذه المواضع فلم يزل يبنى
على حركة وبني على مخصوص الفتح للخفة وقوله والأمر على السكون إذا أنه فاعل ما يبنى
عليه الأمر أشار بعضهم بقوله والأمر مبني على المجزوم به مضارعه فيا ويعم
وجعل على كل من هذه الفاعلية ما يبنى على حذف النون نحو اضربا واضربوا واضربي وقال
الكوفيون إنه لا أمر وإنما هو مضارع مجزوم بلام الأمر فأصل اضرب عندهم لتضرب ثم حذفت
لام الأمر للتخفيف وتبعتها حرف المضارعة وأتي بهمزة الوصل للتوصل إلى النطق بالساكن وقوله
والرفع أصبح لأنه الغالب محملا بقوله وما في المضاف يأتي مثلا عنه في إعراب وقوله
نون الذات على جر والإشارة إليه بقوله ورعاه والذي يقول الحاج أبيتنا موجود
وأما إذا ما مضارعا إن عريا الضمير عائد على المعرب أي ذكر أنه معرب والعرب فيتفرع
لهم ذكر فيه ما يبعث من النساء وعلى النحاة حكموا بإعرابه فقوله كن نحو المنزلات من
من أمثلة الجمع وموضع العرض نون الإناث والفاعل نون الإناث مبني على السكون
وقوله نحو من تقوم الجيش الميم مثال الجمع أي والفاعل نون التوكيد مبني

على

على الفتح وحيث أتى وأما المؤكد فقط وقوله نحو من تقوم أن الحاصل قبل التوكيد تقومان بنون
الرفع محققة مكسورة ثم أكد بنون التوكيد الشديدة فالتقى ثلاث نونات فحذفنا نون
الرفع لتوالي الأمثال فصار تقومان ثم فتحت نون التوكيد فالتقى ساكنان ولا يمكن حذف
أحدهما أما الألف فلئلا يلتبس بالفعل المسند إلى الواحد وسيعول الضم والمضمر أخف فيه
الألف وأما النون فلأنها المحدثة فلا تحذف لفوات الدلالة على التوكيد المقصود فكسرت
النون تشبيها بنون المثنى والفعل مرفوع بنون النون المحذوفة لتوالي الأمثال
ومثله قوله تعلمن ولا تتبعان وقوله أو مفرد نحو من تقعن من أصله بضم الميم قبل التوكيد
تقومون بنون الرفع مفتوحة ثم أكد بالشديدة فاجتمع ثلاثة أمثال فحذفنا نون الرفع
لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المحدثة فحذفنا الواو لدفع التقاء الساكنين
لتوالي الأمثال فالتقى ساكنان الواو والنون المحدثة فحذفنا الواو لدفع التقاء الساكنين
لقوله والمضمر أخف فيه الألف وبقيت ضمة الميم دالة على الواو المحذوفة ومثله قوله
تعلى لتبلون فالفاعل في مثاله كم والنائب في تبلون هو الواو المحذوفة والضمة قبل النون
دالة عليها والمعرب كالملفوظ به ووجه جواز حذف الفاعل من أنه تعض مما أغفله سيبويه
حيث منع حذف الفاعل إن تصرف هنا وإنما أعرب المضارع العاري من النون لشبهه
باسم الفاعل في اللفظ والمعنى أما اللفظ فبأنه علته في الحركات والسكنات
وعدد الحروف وأما المعنى فلأن كلا منهما بمعنى الحال أو الاستقبال من يرضى أو
يقرب يحتمل كل منهما الحال أو الاستقبال فيكون المضارع محمولا على اسم الفاعل لأن
اسم الفاعل محمول على الفعل والحمل على الأخر وجه وإنما بني الفعل مع التوكيد بعد
شبهه بالاسم باتصاله بالنون التي لا تتصل بالأسماء وأما قوله أقائلن
أحضروا الشهود فاتصال نون التوكيد الشديدة بالاسم شاذ فإن قلت لم بني
الفعل مع نون الإناث على السكون مع أن الماضي بني على الحركة لشبهه بالمضارع
كما مر وكان بناء المضارع المشبه به على الحركة أولى قلت حملوا المضارع المتصل به نون
الإناث على الماضي المتصل به نون الإناث نحو ضربن فإن آخره ساكن لفظا وكان
الماضي والمضارع حملا على الآخر وزعم قوم أن المضارع به نون الإناث معرب تقديرا
منع من ظهوره النزوع السكوني في محل الإعراب وكل حرف مستحق للبنا قول كل
وعبارة المعبر هو مبنية بركاكة لأنه لا يقع في هذا الجمهور الشراح ولذا احتاج ابن غازي

الى اصلاحه بقوله والحق انه لا يخرج عن حكم البناء وانشدوا ولكن من يبغض يقس
يعطلون ما اشتهر ورايت نحوه لمراح الحرف وسلم الناظم ان ما ذلك من قبيل الاتفاق حسبو
وهذا وان تمالوا عليه غلط فاحش وعبارة الناظم مشعرة غاية لان وجوب بناء الحرف
مأخوذ من قوله سابقا لشبه الحروف مع قوله كامر سابقا لشبه الحرف لانه اذا كان
الشبيه بالحرف يبنى لشبهه به فاحرى المشبه به نعم يقال هل بناء الحرف عروض
كبناء الاسم او استحقاق واصالة بين هنا انه اصالة وانها للتعبير بالاستحقاق اخص
من الوجوب بخلاف التعبير بالوجوب فلا يقتضي الاستحقاق ولذا عبر بالوجوب في قوله
وكل حرف مستحق للبنا ويجب لان المضارع اصلها والبناء فيها على غير [illegible] الاستحقاق وايضا
فبنو الحرف اصالة لانه لا يتصرف ولا معنى له في نفسه والاصل في المبني ان يسكنا
فقوله كـ اصل كل مبني الخ اشار به الى ان ال في قول الناظم المبني للاستغراق واما كان
الاصل في البناء السكون لان البناء ثقيل والاعراب خفيف والحركة ثقيلة والسكون خفيف
فاعطي الخفيف للثقيل ليقع التعادل وعبارة الناظم في قوله ان يسكنا تقتضي انه كان
محركا ثم سكن وليس كذلك لان السكون اصل لا لاحق ومعنى كون البناء على السكون
اصليا انه الذي ومنه ذو فتح وذو كسر وضم هذا جواب سؤال مقدر وارد
على قوله والاصل في المبني ان يسكنا كما انه قبل ذلك ولم خرج البناء على الاصل الى
السكون ان لا فاجاب بقوله ومنه الخ ثم ان الاسم المبني على السكون كم وما له عليه
سؤال وهو ان يبنى على حركة فترد عليه اسئلة ثلاثة لانه ما في اين وامس وحيث فقوله كـ
اما اين فلاسم اخره ليل التقاء الساكنين ومثلها حرف الجر عليها في نحو اين وحيث فقوله
واما امس فلاسم اعلم ان امس له احوال اربعة تعرب في ثلاثة منها اذا كان نكرة
موقتة او معرفا باللام نحو مضى يوم كذا امسا ثانيها اذا كان مضافا
بل ذا ثانيا اذا كانت مضافة وتبنى في صورة اذا كان اسما لليوم الذي قبل يومك
ولعل الشبه في صور الاعراب التنوين او ال او الاضافة وفي صورة البناء العلة
ومن بنائه في هذه الحالة قال كـ هو تضمن معنى لام العهد لان العهد يدل على ان التعبير
العهد ويكون لفظ امس واعترض كلامه بعضهم معناه وهو معين ... من ان الاسم
اذا تضمن معنى الحرف فلا يبنى من ذلك معه ومنها يقال الا ان الذي يقتضي ان

امس تعرف غير هام مع تعرف الامع انها معرفة في نفسها بل الشيء ما تعرف به وكلام
الاعتراض ساقط اما الاول فلان امس التي الكلام فيها علم او بمنزلته وال المعرفة
لا تدخل عليه وانما تدخل على امس المنون المنكر اذ هو اسم لكل يوم من مجهول واما الثاني
فلا وجه للشبه بينهما لان الاول امرال وامس بغير العهد اما امس فاسم لليوم الذي
قبل يومك وهو معهود والمكون العهد الذكري او الذهني فقد تضمنت امس المعرف
تعبير ال وال هو حكم معناه في غيره وامس اسم ومعناه في نفسه وقوله لتمكنها تقتضي
ان امس المبنية تستعمل معربة وليس كذلك اذ هو مما لازم فالاولى ان يقول لشبهها بالعلة
او يقال ضمير تمكنها عائد على امس لا بقيد المبنية وقوله لا لتعذر ان تسكن
الى قوله على اصل التقاء الساكنين قال صاحب العرب العناس كلام من يبغضنا عليه هذا الحل
بقوله في كلام كـ تدا فعا وتناقضا فتنقيح او لا تعذر السكون وانثبه اخرا في قوله على
اصل التقاء الساكنين وتحامل بعضهم جاز في هذا الكلام تعريبا وتاخيرا وان الاصل لا لتعذر
السكون وكان كسرهم على التقاء الساكنين خلافا لبعضهم وهو المراد بقوله وكان
كسرهم من تمام كلام هذا البعض هذا اصل ما قاله قواعد الكلام كـ ظاهر غاية
والوجه لا اشكال له وبيانه ان قوله لا لانتفاء الساكنين ليس المراد به نفي التقاء
مطلقا بل هذا لا يقول به عاقل فضلا عن فاضل مثل كـ فان التقاء الساكنين موجود
قطعا على انه علل به في اين فيلزم فيه يبقى بعض كنيه اي يتكلم هنا مطلقا بل المراد بقوله
لا لانتفاء الساكنين بقيد الخصوصية وهو كون العلة التقاء الساكنين فقط بل العلة
امران اما تمكنها واما التقاء الساكنين وقوله خلافا لبعضهم في اقتصاره على علة
واحدة وهو التقاء الساكنين فقط وذلك بقوله وكان كسرهم مرتبا على التعليل الثاني
فان قلت ما الفرق بين امس وغدا فان هو اسم اليوم الذي بعد يومك مثل فلم لم يبن حمل
واعرب الثاني قلت غدا محذوف لامه ملوحظ بحرف عن الاصل من محلي مرفوع لام فوجب به
واجاب ابو حيان امس بمعنى الماضي وهو مبني فبان الفعل الماضي مبني وغدا بمعنى المضارع
وهو معرب فيكون ما في معناه معربا مثله وقوله واما حيث فاسم دليله كونه ظرفا
بقوله وقوله انه يفتقر الى الجملة وفي بعض النسخ لا بها ويقول كـ والزموا
اضافتها الى الجمل حيث واذا وقوله انه تشبيها بقبل وبعد وجه الشبه ان كلا منع

ما يستفاد اماميه وكانت تشمل الاضافة وتارك التجرد اذ من الاصل البعيدة منها
واما قبل وبعد وكانا يستغنيان الاضافة التي الملفوظ به دائما ومتعاما منها في الصورة
التي يبنيان فيها على انا حيث من بعض الجهة ومن تكسيرها اصل التنقل انتهى الكبير وقيل
ما العشار كالعجم **وقوله** ان كانت مضمنة اي العراب ان الشبه الوضعي عام
في الجهتين والاستعمامية ولا وجه لتخصيصه بالحرفية وقوله او يشبهها
ذكر الاستفهامية فيه نظر لان كل الاستفهامية اسم والاسم لا يبنى الا اذا
اشبه الحرف اللهم الا اذا قلنا شبيه الشبيه شبيه فلا اشكال وترتيب كلم
الامثلة مقصود للدلالة على الخفيف وهو الفتح ثم الثقيل وهو الكسر ثم الاثقل وهو
الضم فهو من باب الترقي واتى كلم بمن التبعيضية في قوله ومنه نحو وقف الخ اشارة
الى ان انواع البناء لا تنحصر في الاربعة وهو كذلك خلافا للموضح وشارحه الازهري
فالا لا يرد عليها الا انه يعبر عليه المبني على حركة نحو بازيد [illegible] وبازيدون او على حذف نحو
اخش واغز وارم **والرفع والنصب اجعلن اعرابا** **قوله** على الفعل المراد بالانواع
الانواع فيه من منه ان الاعراب جنس وتحته انواع اربعة رفع ونصب وخفض وجزم
وتحت كل من الاربعة اصناف فاصناف الرفع الضمة والواو والالف والنون واصناف
النصب الفتحة والالف والكسرة والياء وحذف النون وان تحت الخفض الكسرة او
والياء والفتحة وان تحت الجزم السكون والحذف وانما فسرنا الانواع في كلامه بالانواع
لان الرفع ليس لفظا وعلامة للاعراب بل هو نفسه ونوع منه بناء على ان الاعراب لفظي وهو
الذي صرح به في بناء كتبه وظاهر عبارته في قوله اجعلن اعرابا انه نفسه وتفسير
بعضهم اجعلن علامة اعراب ليصير ان الاعراب معنوي مبني على تقدير وتعريف الموضح
الاعراب يقتضي انه لفظي وقوله بعد علامات يقتضي انه معنوي وجواب الازهري
غير تام **وقوله** وهو مضارع هاب من الهيبة وهو الخوف فعين الكلمة ياء واصله
هيب يهيب كعلم يعلم فقلبت الياء الفا لتحركها وانفتاح ما قبلها فصار هاب ومضارعه يهيب
واما الهيبة بمعنى العطية فهو من وهب يهب واصله يوهب وقوله تعلى يهب
لمن يشاء الاية واجعل في كلام الناظم بمعنى اعتقد وليست تصييرية لان الرفع والنصب
لم يكونا غير اعراب فصارا اعرابا ثم ان الناظم قدم المعمول وهو الرفع على العامل المؤكد بالنون

وهو

وهو اجعل وفي فعله في مواضع منها قوله والعامل المعنوي الخ انصب بافعال ومنها
قوله وتلوا افعل افعلنه الخ ومنها في [illegible] الخبيوطي في صنعة التفقيه مقرظ
بذلك على الناظم **والاسم قد خصص بالجر** اعترض كلام الناظم هنا وفيما ياتي بانه
تكرار مع قوله سابقا بالجر التنوين الخ في العبارة قلبا لان الاسم ليس هو المخصوص بالجر
بل الجر هو الخاص بالاسم وكذا يقال في قوله كما قد خصص الفعل بالجزم فالاسم مقصور عليه والجر
مقصور والغالب دخول الباء على المقصور عليه **و** اجيب عن الاول بان ذكر الجر في
قوله بالجر لبيان كونه علامة من علامات الاسم وهنا انه نوع من انواع الاعراب خاص
بالاسم والموضوع مختلف فلا تكرار واجيب عن الثاني بان الباء قد تدخل على المقصور من غير
الغالب ومنه ما هنا وبعد كونه قليلا فهو جيد ومن اشار العلامة الولي [illegible] بن الحاج
الى ان دخول الباء بعد الاختصاص بعقوله **و** والباء بعد الاختصاص يكثر دخولها على
الذي قد خص وا **و** وعكسه مستعمل وجيد **و** ذكره الحبر الهمام السيد وفي العروض البعضها
بعلا زيد **و** والخوف من لنا جيد زيد **و** لان قيل المعنى من الفاعل بما اذا لم تقع الباء بعد
لفظ قصر ولا بار وقعت بعد كما هنا ففي الكثير قولنا على المقصور والقليل دخولها على
المقصور عليه فعلم بهذا ما هنا من الكثير في الاعتراض سافه على ان قلب العبارات من محاسن
البديع كقولهم عرض الثوب الحمار وهو واقع في القران قال تعالى ومن يبلغني الكبر وقد
ومن بلغت الكبر وفي الحديث قال عليه السلام زينوا القران باصواتكم اي زينوا
اصواتكم بالقران لان القران احسن من ان يحتاج الى تحسين وفي كلام العرب كقولهم اد خلت القلنسوة
في راسي الا مراء وقلت راسي في القلنسوة ونحو ذلك كثير **فان قلت** لم خص الجر بالاسم والجزم
بالفعل **قلت** لما كان الفعل ثقيلا لدلالته على امرين الحدث والزمان اعطيناه الجزم الذي هو
خفيف ليقع التعادل ولما كان الاسم خفيفا اعطيناه الخفض الذي هو ثقيل تمام التشبيه
في كما قد خصص الفعل الخ التشبيه للتعليل فيندفع ما قيل ان عبارة الناظم تقتضي انه انما امتنع
دخول الجر في الفعل لاجل امتناع دخول الجزم في الاسم وتعبير الناظم بالجزم ما اقول بالانجزام غير
مناسب للتعبير بالرفع والنصب والجر والمناسب التعبير بالجزم **و** اجيب عنه بانه لما كان
الجزم ملازما للانجزام اكتفى بالانجزام اتكالا على ظهور المعنى وفهم المراد ومثل ما ورد
واجيب به يقال في قوله بعد واجزم بتسكين **فارفع بضم** الباء في بضم للتصوير او الآلة

فيوخذ منه ان الجواب بعض ولو جعلت الكاف اسمية لاقتضى انه معنوي **كل ذلك قد عرف** في هذه الامثلة اشتمل على المرفوع والمنصوب والمخفوض من الاسماء وعلى المرفوع من الافعال واما المنصوب منها فقد عرف في قوله لن اهابا فقد استوفى الامثلة ولم يبق الا مثال المجزوم **قوله** ثم تمم علامات الخ تمم قوله بعد ذكر العلامات اعا يتمشى على القول بان الاعراب معنوي واما على انه لفظي فهي نفسه لا علامات له **وغيرها الخ** ينوب اي ينوب عن الضمة اشياء ثلاثة الواو والالف والنون والذي ينوب عن الفتحة اربعة اشياء الالف والكسرة والياء وحذف النون والذي ينوب عن الكسرة شيئان الياء والفتحة والذي ينوب عن السكون شيء واحد وهو الحذف **نحو جا اخو بني نمر** اي جزيء نحو قبائل العرب وعن ذلك لانه علم على قبيلة من العرب ينسبون اليهم من العرب فالعلمية والتانيث باعتبار القبيلة وهذا الاخير هو الذي ينبغي حمل كلام الشيخ عليه ليعبر ان التانيث تارة يكون في مقابل حركة وتارة يكون حركة عن حركة وحذف نون وفي الاضافة لا اطلاقه **قوله** ثم شرع في مواضع الخ المراد بالمواضع ابواب النيابة وهي سبعة اشار الى الباب الاول منها بقوله **قوله** ومن ستة الخ جعلها ستة تبعا للناظم وعن حال الفراء وتبعه الزجاج وابن اجروم وخمسة باسقاط الهن لانه لو ابدل بالحروف لغة قليلة كما ياتي وقال الجوهري في كتاب ابيه الحوا انها سبعة بزيادة فم في حكاية النشرح ماذا قيل الحما رجل فقال في حكايته حما بلا عدة منه او رايت رجلا تقول هنا ومررت بحم هل تقول شيء **قوله** بالواو في جميع الامراد ذو ومن الحجة رعنا هو الموصولة المشار اليها بقوله فيما ياتي ومكذا ذو وعند طيء شهر فتقول جاء ذو قام ورايت ذو قام ومررت بذو قام وكما احترز منه والطائية احترز منه اوخذ الاشارة غير انه فيه وقال لو حذف هم قوله ان صحبة ابانا الحلم كان قد خرج الاشارة فيه مبناه فقطعا بها حار جان لان كلا منها في العريات واما ذوا والطائية فان قلنا انها مبنية وهو فيها وهو مذهب الجمهور فهي خارجة وان قلنا انها معربة على مقابل ما الجمهور والمقصود منوهما **قوله** اذا ذهبت منه الميم تبع عبارة الناظم في قوله جانا وهي تقتضي ان الفم بالميم هو ان ما وانما اذا زالت منه اعرب بالحروف وليس كذلك بل الحلم هو في حرف

لامة اعتبارا لها ولكنه في الاستعمال فتارة تبدل عينه وهي الواو ميما وتارة تبقى على حالها **قاله الشبرخيتي** فالاولى ان يقول اذا تقلب عينه ميما واذا لم تكن فيه الميم وقع ذو الزوم الاضافة **قال ق قلت** هو ملازمة ايضا للاضافة كذو فجاء ومنه تفريغه وعلينا فكلت اخو لانه الخ ولا تنال الانفصال لما التكلم وهو يصاف لنا وفي الغم لغات انما هذا المراد والعشرة **قوله** والحم ابو زوج المراة هذا تخصيص لنا باعتبار العرف والا فالحم في اللغة اقارب الزوج مطلقا قال ابن مالك ومن يطلق على اقارب الزوجة والاختار اقارب الزوجة والصحيح يصلح عليهما معا **قوله** ثنائية كما يستعمل في قبيل لا يطلق الا على العرج وان اطلقه على العرج قول في قال رضيت في رجليه ما فيهما ومن براسه في المؤزر ولا يختص بفرج المراة بل يطلق قوله عليه الصلاة والسلام من تعزى بعزاء الجاهلية فاعضوه بهن ابيه والمذكور في النها مر في الحديث حيث اتى بلفظه وهو من صيغ العموم فيشمل الذكور والاناث **قوله** وهو اسم الخ بلغات الخ يعني بعد منه في الكلمة وتعبيره بالنفص باعتبار عجيبة لانه لا فيه خلافا لبعض لانه فلم اطلق النقص عنها وارادها ما يقابل اعراب بالحروف ولم يرد النقص المصطلح عليه المتالة اليه بقول وانها منقوص وقد اطلق النقص في باب كان حيث قال وما سواه ناقص على ما يقابل التام واطلقه في التصغير على ما حذفت لامه حيث قال وكمل المنقوص في التصغير **وقوله** والنقص فيما اشهر لم تبع بالتعبير باسم التفضيل كم ومو يباع لان يعنى ان النقص مشهور الا ان النقص اشهر منه مع انه صح قبل بقلته في قوله بشرح **قوله** بيت بان النقص نادر مشهور فبالنسبة للاعراب بالحروف نادر وبالنسبة للعقم مشهور الا ان النقص اشهر الكثر منه **وقوله** في النقص قوله بابه الخ البيت من الرجز ونسبه العيني وتبعه الازهري لرؤبة وهو لابيه لانه عربيا عجاجه وهات في خلافة معاوية ورؤبة انشا ونشا في الدولة العباسية فكيف يكون كبيرا معدودا من الشعراء في خلافة معاوية والصواب ان البيت لابيه العجاج قاله الدماميني وامرؤ يعني المرؤ ومن مره بني حاتم الطائي الجواد المشهور ومن على النبي صلى الله عليه وسلم في شوال سنة تسع اوعشر فاسلم وحسن اسلامه وكان اولا نصرانيا ومات سنة ثمان او سبع وستين سنة وله مائة وعشرون سنة **اعراب البيت** بابه الباء حرف جر وابه مجرور بالكسرة الظاهرة تحت الباء والها مضاف اليه وهو متعلق باقتدى وعدي فاعل اقتدى

ومعنى اقتفى تبع وقدم الجار والمجرور ليفيد الاختصاص وفي الكلام متعلق باقتفى ايضا
وهو حال لفاعل اقتفى جيء ومن شرطية وجيء به بعد الشرط وما عطف عليه عاير علامة واحدة
مفعول به منصوب بفتحة كاملة من البناء وجملة فما ظلم جواب الشرط وانشاء مرتبه بابه
وابتغيت جر حاول جاء بالكسر والناشد بالفتحة واختلفوا في معنى فما ظلم ابوه حيث وقع
النصفية مع طيب وقيل فما ظلمت امك حيث نزلت به وقيل فما ظلم الولد حيث كان على
شواكله وقيل فما ظلم الجميع وقوله ومن العض قولهم في المثل الخ قابل هذا المثل
ابو منشوه لما ان ناسا قتلوا اخاه وكانوا بغار بينهم وبين الجحا اخاه الذي فقال ان يا ابا منش
ان هنا للاصبا بغار وهل لك في اصطياد فقال نعم فخرجا فلما اتيا كالباب الغار ومعه
خلا وقال ادخل يا الذي ابا منش فقال بعضهم كان في الغار ان ابا منش يبطل فقال ان ابو منش
مع اخاه لا تطل وقيل قال انه لعمرو بن العاص حين حمله معاوية على الخروج فبان على ملتا
منع من ظهوره اما التعذر وما كم فيه مقدرة ولا يجوز ان تعرب مع مبتدا او اخاه نايب وفعل ضمر
ما يسر الخبر لعدم اعتماد الا على مولده فيما جاء ومن يجوز نحو قائم الزيدان ولو ان الريش ومولده وجاء
وتابعه بيترا ان قوله ومن الخ وهي الخ تكرار الالف بينهما اولا يعوله وان التقعيد ان واخ حم
بقل ومولده وذلك قليل الخ يوهم منه انه جائز الا انه قليل وهو اختيار بعضهم والمشتغل
عليه نحو قول الشاعر واصابي تلك الضعيفة امثلة والجمهور لا يجيزون التقدم
الا في الاستعمال نحو ازيد من عمر امطر اي انا ناظم خالق بين ضمير مفرد او نقص
فيوهم ان يعاد منا مختلف مع ان تواحدها لا ولى بعض نصها في الوضع ان لا ما اغنا تعود به
الغالب مع الشي ومن جمع النعلة وتناصر منا مولده نعلمنها ان بعضهم كذا الذي
الغير فلا تظلموا فيهن انفسكم فلما كان ضمير منها يعود على اثنى عشر في قوله ان عدة الشهور
عند الله اثنا عشر اتى به وكما كان ضمير فيهن يعود على اربعة وقوله اربعة حرم اتى
به

قوله ثم الاشارة بذا الى الاعراب الخ يعني جاعلهم حيث كانت
الاشارة الى التعبير في الاول ان يقول ذلك بالله والكاف معا ليعبر ان الاشارة للابعد
الذي هو الاعراب بالحروف لا التعبير والمتوسطة واجيب بان هنا قرينة تبين المراد وهو ان الا
عراب بالنقص والفعل اعراب بالحركات والاعراب بالحركات على الاصل فلا يحتاج الى تنبيه والاعراب

بالحروف على خلاف الاصل اذ الاصل فيه ان يحتاج الى تنبيه اذ يقول ان النقص والفعل ذكر النظم اولا تبعا
وابنه اغامض للقواعد بالحروف وما تنبه اغنى مع الا وضعي يضعف في النظم يحتمل ان يعود
للاسماء الستة وهو ظاهر تعريف اولا ويحتمل ان يعود الى ما بعده وكل منها منكر اما الاول
فلانه هو ومن لا يستعمل اه الانقاض ما اشتمل ان الاضافة فيه من حيث تحصيل الحاصل واما الثاني
فيشكل عليه انتشار بزا الاعتلال الا انها جعلنا ضمير بصفه علي اعتلاعيه ومفرد انه
فيه مقصودين وصنف مثل بدا لعل انها مقصود من بيكون فيه تنكا واجيب باختيار الثاني واه
ذا العلة البد انها غاية تتميم البيت ثم ان جملة تنسبه الاعراب بالحروف ان ذكر مشبه الا مفرع
والاعراب بالحركات وان تكون معربة للمثنى ويا مجموعا والا اعرب بالحروف ومعلمين منع الصفة
لان المثنى مع يا الالف وينصب بالياء وجمع المذكر السالم ينصب بالياء وفيها فيعرب الاعراب
منع الاسماء وان اشترط الجمع في مسمى الاعراب بالحروف واما لفظ المذكر لمنع من اسماء
كذلك الذي نص على ذلك الشيخ وهو في جميع كتبه للمطولة والمختصرة ما الاولى التنصيص عليه
مناوزه بعضهم في الشيخ وهو ان الايكون منسوبا الى يتوهم الاعرب بالحركات فيحصل ما امر ان منع
الاسماء الستة على لغة الاكثر فمن لا يعرب الا بالحروف وهو ووجهها وقسم يجوز فيه
وجهان الاعراب بالحروف والنقص وهو الاعراب بالحركات الظاهرة وهو الهن وقسم يجوز فيه ثلاثة
اوجه الاعراب بالحروف والنقص والقصر وهو ان يلزم الالف في احوال كلها والاعراب بالحركات
المقدرات عليه وهو اب واخ وحم قوله لشبه ما يحمله لا الياء خاضع مثله في المعرب وهو
غير جواب لا نهم ذكروا في باب العطف ان النسب في معطوف الا انه لا يصرف ان تنا على لفظ
معطوفه العنبر الياء لا الغيا ويكون لا للياء غير ضرورة الذكر   هذا هو الباب الثاني
وابواب النيابة قوله ثم قول الاسم الخ الاسم منه في الخبر يعرف بكل اسم مجرور به الفعل
بناء على ان الجنس يخرج اذا الفعل لا يثنى والجمع وحسب عم جمعه تثنيته وجمعه ان من لو لا يثنى
فيصرف بالقليل والكثير نحو ضرب زيد عمرا الجزاء لو ضرب ازيد ومن يصرف به ومن بين والمذكر
فلا حاجة لتثنيته وجمعه اذ لفظه يغني ما يفيد بالتثنية والجمع فلا حاجة لهما
قوله الفعل عن الزيادة من فيه حاجة ثم خلاف من اسم فلو قلت زيد بين ان الالف معرد فقط
فلا اردت التثنية او التكثير لا ينبعث ذلك الا بالاتيان بعلامة التثنية او الجمع فان قلت
ان العمل منفي في يفعلان مجموع في يفعلون قلت ان ذلك باطل اذ لو كان منفي لجاز ان تقول

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه وسلم

زيدون فما أن أحد منه القياس من ثنتين أو زيدين فما هو إلا أحد منه القياس ثلاث كمرات فأكثر
وهو بالحال وأما الزيدان فيقولونه فيقال فما هم ثم أو من ثنتين أو أكثر وقوله الدال على اثنين مرج
جمع المفرد نحو رجل رجلان كتران وصف لي شيء على رجليه وجمع التكسير نحو صنوان في جمع صنو
الرسيب أن يكون في جنب النخلتان وفيها أن العرب بالحركات على النون المنونة لأن صنوان يستعمل
بلفظ واحد للمثنى وجمع التكسير ويفرق بينهما بأنه إن أريد به الجمع أعرب بالحركات على النون
المنونة وإن أريد المثنى كسرت النون في إيها وأعرب بالألف رفعا وبالياء جرا ونصبا وهو لفظ
مشترك بين المثنى وجمع التكسير وليس الدخول في الألف وقوله اسم للمعقود والأولى التعبير
بالموضوع لاثنين بدل الدال ليخرج كرتين من قوله تعالى ثم ارجع البصر كرتين لأنه دال على اثنين
لكن لم يوضع لها الجمع فالمراد الزيادة وقوله زيادة في آخره يخرج به نحو شفع وزوج مما دل على
اثنين لا بالزيادة ثم لا يعترض على الزمخشري التمثيل بزوج لما يدل على اثنين من الحيوان إذا كان
وصل قبل لا معبر دماه أي أن معناه غير قبل للواحد منهما زوج وهما زوجان بدليل قوله تعالى
خلق الزوجين الذكر والأنثى فأطلق الزوج على المفرد اهـ واعتراض الزمخشري ساقط لأن الذي يدل
على المفرد والكلام فيه من زوج بزوجان وإنما اعترض به الزوج بالمعنى الأول لعلها يتواردا
على محل واحد وقوله صالحا للتجريد احترز به من نحو اثنين واثنتين وأخرجها بعضهم
وكلتا وقوله وعطف مثله عليه يخرج به نحو القمرين للشمس والقمر والعمرين لأبي بكر
وعمر فإنه تغليب ثم الضمير في مثله للمتبادر من عوده على الاسم الدال على اثنين ومعه
لابنيه ولما أن تقول يعود على المجرد المفهوم من التجريد أو على الاسم لا بقيد كونه دالا
على اثنين وحينئذ في كلامه يتنبه على الأكثر ثمانية شروط أشار لها في قوله
ولكن لتنويع عمرانه من الشروط بالبيان أولها الإعراب والتنكير وعدم التركيب والتبعيض
وأن يكون مفردا وأن لا يستغنى عنه بغيره نقلا كذا إنها والفعلي والعرض منها مجموعة للبيت
فيخرج بالشرط الأول المبني كأسماء الإشارات والموصولات فإن قلت يرد ذان وتان والذان
واللتان فإنها مثنيات معربات مع أن مفردها مبني قلت أجيب بأنها غير مثنيات حقيقة وإنما
هي على صورة المثنى بقولهم في اسم الإشارة وذان للمثنى لمرفوعه وللمجرور كقوله في
الموصول واليا إذا ما ثنيا لا تثبت إذ كان على صورة المثنى والمجموع ويخرج بالثاني العلم
الباقي على علميته ولا يثنى العلم كزيد إلا إذا أمن تنكيره والدليل على التنكير دخول أل والكاف

في جمع الموصوف الصالح
فيه قلت وقيل إذا ...
جمع السالم ...
...

ويخرج

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

ويخرج بالثالث المركب تركيب إسناد كتأبط شرا فإنه لا يثنى اتفاقا والمزجي كبعلبك على الأصح
وأما المركب الإضافي فيثنى صدره ومعه المضاف فتقول في تثنية غلام زيد غلاما زيد وقولهم النعثبي
جاء مع عطف على الإعراب لا بالجمع عطف على التركيب من قوله لعدم لأنه شرط وهو في الأعم في ويخرج
به ما لا نظير له في الوجود كالشمس والقمر وأما قولهم القمران فهو من باب التغليب فهو ملحق بالمثنى
ويخرج بالخامس غير المفرد فلا يثنى المثنى ولا الجمع الذي على صيغة منتهى الجموع إلا نادرا في شاذ ويخرج
بالسادس ... الذي يلزم الاستغناء بغيره بدل عما له كثلاثة فإنهم يستغنون عن تثنيته
بستة وعن جمعه بتسعة ويخرج به البعض الذي استغني عن تثنيته بتثنية غيره كسواء فإنهم
استغنوا عن تثنيته بتثنية سي فقالوا سيان ولم يقولوا سواءان ويخرج بالسابع ما إذا اختلفا
في اللفظ فلا يثنيان حقيقة وأما الأبوان بالأب والأم فهو من باب التغليب ملحق بالمثنى
ويخرج بالثامن ما إذا اتفقا في اللفظ واختلفا في المعنى كالمشترك نحو عين إذا أريد باصرة وجارية
وبالذهب فلا يثنى جميع ذلك فإن قلت لم أعرب المثنى والجمع بالحروف دون
الحركات قلت لأن التثنية والجمع فرعا الإفراد والإعراب بالحروف فرع عن الحركات فأعطي
الفرع للفرع وهذا هو الغالب وما ذكره الناظم من إعراب المثنى بالألف وبالياء هو لغة الجمهور وأما
كنانة ومنهم من يلزم المثنى الألف في الأحوال كلها ويعربه بالحركات المقدرة عليها
وعليه يخرج إن هذان لساحران وهناك لغة أخرى ... الألف في الأحوال كلها أيضا ولكن
تعربه بالحركات الظاهرة على النون رفعا ونصبا وجرا كالمفرد وبعضهم يعربه بالضمة المقدرة
على الألف رفعا وبالفتحة على الياء والكسرة عليها وقوله الزجاج أن المثنى مبني ...
رفعا وعلى الياء نصبا وجرا موضعهما و إنابة عن التثنية لأن اختصارها الزيدان أخصر من
زيد وزيد وقوله ويتبع بالإضافة ... فإن قلت ما الإضافة التي ... وإلى

الرغيفين

المعجم حتى من فوائد تثنيته قلت لأن الإضافة ... اللفظ والإعراب بالحروف على
خلاف الأصل ... خلاف الأصل ... وإنما كانت الإضافة التي
على خلاف الأصل لأنه لا يفهم فيه الإعراب والإضافة التي ... الأصل لأنه يظهر فيه الإعراب
أو يقال أعربا بالحركات المقدرة في الألف مثل المقصور حيث أضيفا إلى اسم ظاهر نحو كلتا
الجنتين نظرا إلى اللفظ وهو معرب بالحروف حيث أضيفا إلى الضمير نظرا إلى المعنى وهو مثنى
وقوله ومطلقا ... المحترز عنه أن قوله ... توكيد للمعنى

الوصل وعلى هذا الجمهور الشراح وقال المراكشي انه احترز به عن نحو بالجر العجم والشعير كاسما
امرء كان من الكلم والالف فيه فاعل ومن مفعول به والضمير موصول به وهو صفة لمضاف وهذا
وان لم يكن من جهة اللفظ فهو بعيد من جهة المعنى لان الكلام في اسم المعرب على انه وان كان
في كلام الابي في كلتا والصواب انه انما يتمشى تفسير ان المراد بالوصل الوصل البعض لا المعنى
الوصل يشمل اللفظي والمعنوي فيكون احترازا من الوصل اللفظي نحو الزيدان مما اعرب فيه المعرب في
بالحركات وقوله على اسقاط قرمة اي التنصيص على اسقاط قرمة اي الاسماء في غيرها وان وما
الاوائل ومعرفة بال نحو من الزيدان بالزيدين واما ان كان نكرة كما هنا فيذكر وان وجد
الثلاثي لا يجمع الا بنا وبالال وفرع المصدر قل موقوف على السماع ويستعمل ... وهو
ما لا يقع بكثرة فالكلم مما ومع كثرته فلا يخفى عليه
ابواب النيابة **قوله** انه جمع المذكر السالم في اثنا وهذا ان ... هم صالح جمع من الضعفة
الصفة الى الموصوف وكما يسمى جمع المذكر السالم يسمى الجمع الى على حد المثنى والجمع على
هجايين **فان قلت** لم اعرب المثنى بالالف رفعا والجمع على حده بالواو رفعا ولم لا عكسوا
قلت لكون الالف تدل على التثنية مع الفعل نحو اضربا والواو تدل على الجمع معه نحو اضربوا
فاستصحب ذلك في الاسم وتعليل المسالة في نقلا عن ... لا يعنى لك **وقوله** امرها اسم
لفظ المراد الاسم الخاص المقابل للصفة بدليل ما بعده **وقوله** ان يكون علما في احترز به من نحو
رجل فلا يجمع بالواو والنون **فان قلت** هذا ذكر وان شرط المثنى الثمانية التي تشترط
في الجمع على حده ومن جملتها ان يقبل تنكيره ولا يعرب الا ... **قلت** عليه الا نحو الزيدون الا
فيبقى على تنكيره في المعنى بين التكسير الاطيبة كرجل والعارضة كزيد منه جمع الكناية
دون الا اول **قلت** اجاب الطيبي في مواثر الكشاف بان الاطلاق في العلم ان الجمع لا اللبيد
على تخصص معين لانه جمع بتعريفه كونه في موضع وصف ومن كونه يسمى بالزاي والياء والدال الكاف
رجل فلا يدل على معين فلا يكن تعريفه رفعا له **وقوله** المذكر احترز به من المؤنث نحو هند ثم انه
المراد كونه مذكرا في المعنى ولا عبرة بلفظه فلوكان نحو هند وزينب علما لمذكر يجمع هذا الجمع
وقوله عاقلا احترز به من نحو اشوس اسم لكلب ثم انه يوجد في بعض النسخ تعريفها عاقل
علم لمذكر وفي بعضها لمذكر بلا الجر **وقوله** خاليا من تاء التانيث احترز به من نحو كلمة
وحمزة **و** استشكل من جمع جمعه تذكيره مع قوله في العدد ثلاثة طلحات بالتاء فاعتبر التذكير

بالعد

في العدد دون الجمع **واجيبت** بان العدد مدلول اللفظ وهو مذكر معا والجمع هو
اللفظ وهو مؤنث نمعا وقيد العلم الزمخشري فقال اجمعوا على علم مذكر عاقل ان يجمع بالالف والتاء **وقوله**
ومن التركيب اما المركب الاسنادي فانه اسم نحو قام زيد فلا يجمع لانه محكي والمحكي لا يغير
واما المركب المزجي فقيل يمتنع جمعه مطلقا وقيل يجوز مطلقا وقيل ان ختم بويه نحو سيبويه جاز
جمعه وان امتنع نحو بعلبك واما المركب الاضافي فلا يجمع الا صدره فتقول في جمع غلام زيد
غلاموا زيد بحذف نون غلاموا الجمع للاضافة **وقال** الكوفيون يجمع كل من الصدر والعجز
فيقال غلاموا الزيدين **وقوله** ان يكون مذكرا الي صفة لمذكر عاقل احترازا من نحو ما يقولونه كالف
واحتراز انها انه ان كان الوصف يشترك فيه المذكر والمؤنث نحو جريح لانه لو جمع بالواو والنون
تمحض للتذكير والغرض انه مشترك فلا يتمحض لاحدهما الا بذكر قرينة فارقة من موصوف ونحو
العلم كذكر الموصوف **وقوله** عاقلا ويوجد في بعض النسخ مفردا على مذكر واحترز به من نحو
عامل صفة لعير **فان قيل** يرد على هذا القيد قوله تعالى والشمس والقمر رايتهم لي ساجدين اذ هو
جمع ساجد وهو صفة في المعنى لما لا يعقل وهو احد عشر كوكبا والشمس والقمر **فالجواب** انها لما نزلت منزلة
من يعقل لفعلهم السجود الذي هو من افعال العقلاء **وقوله** خاليا من تاء التانيث احترز به من نحو
علامة ونسابة فان التاء فيهما ليست للتانيث وانما هي لتاكيد
المبالغة **قلت** مراده هنا بتاء التانيث التاء الموضوعة للتانيث في الاصل وان تستعمل لغيره
وقوله لا يستوي مؤنثه الخ احترز به من نحو سكران وغضبان فلا يجمع هذا الجمع لان مؤنثه التي
هي سكرى وغضبى لا تجمع بالالف والتاء فلو جمعا ما ذكر لجرى الجمعان على موضعيهما
علما **فان قلت** الجمع في التوكيد في نحو جاء الزيدون اجمعون جمع هذا الجمع بلا علم ولا صفة **قلت**
هو من قبيل الوصف لان اجمع اسم تفضيل ثم استعمل في الجمعية **وقوله** الاتي يمثل ليس جواب
لما وقع بمقتضى الظاهر ان يقول هم جمع عام ومذنب بتثنية جمع لا لان امرها انتقالا على
جمهور المعنى **وقوله** ومواليه عن بعضهم لان ضم الاول ما الا وان معمول النصب
مجرور ولذلك لا ... معمول اجمعه عليه او العكس فهو من باب الحذف ام من باب التنازع **وقوله**
وذكر منها سبعة الفاء في هذا اشارة الى الحكم من جمهور المحققين والجمع بما غايته والى تسميتها
بالذي ما على حسب ما يسمح للاعراب وهو كذلك ومن اجاد الموضع هنا غاية منه فسماها الى اربعة
اقسام ورتبها ترتيبا حسنا فجمعها الله **وقوله** وهو اسم جمع الخ لا يقال عشرون

جمع صفيفة ومعرفة عشرين لا أن قوله لو كان جمعا لعشر لكان أقل ما يصدق عليه
ثلاثون بناء على أن أقل الجمع ثلاثة وقد علمت أنه إنما يراد به وقوله ثلاثين إلى التسعين
بكسر همزة أوله ضم أو مفرد وجائزه فيشمل ما بين وليس مراد إلا أنه من باب تسمية الآحاد ولو عبر
بعشرين وأخواتها لكان أولى وقوله ويتضمن إلى باب عشرين والأولى إسقاطه لأن قوله
من ثلاثين إلى التسعين يغني عنه ومن إطلاق عشرين وإرادة ثمانية وكلها واردة
في القرآن قال تعالى إن يكن منكم عشرون صابرون وواعدنا موسى ثلاثين ليلة وأتممناها
بعشر فتم ميقات ربه أربعين ليلة فلبث فيهم ألف سنة إلا خمسين عاما فإطعام
ستين مسكينا ذرعها سبعون ذراعا فاجلدوهم ثمانين جلدة إن هذا أخي له تسع وتسعون نعجة
وقوله لأنه ليس بعلم إلخ الضمير في لأنه يعود على المفرد وهو أهل لأنه اسم للشيء الذي
ينسب إليه العقلاء وفي التنزيل شغلتنا أموالنا وأهلونا من أوسط ما تطعمون أهليكم
إلى أهليهم وقوله لأنه لا مفرد له من لفظه وأما معناه فموجود وهو ذو بمعنى صاحب
وأولو من الأسماء اللازمة للإضافة قال عز وجل وأولو الألباب وأولو الفضل منكم والسعة أن يؤتوا
أولي القربى إن في ذلك لذكرى لأولي النهى وقوله وعالمون إلخ بيان العموم والخصوص على المفرد
بفتح اللام اسم لكل ما سوى الله تعالى من عاقل وغيره وعالمون إنما يطلق على العقلاء والقاعدة
أن الجمع يكون أعم من المفرد لا العكس كما هنا وقيل جمع له باعتبار أنواع من يعقل وقوله اسم
لأعلى الجنة هذا أحد أقوال فيه عليه اقتصر هنا والجمهور من شراح الألفية واستدلوا عليه بقوله تعالى
كلا إن كتاب الأبرار لفي عليين مع أن في آخر الآية ما يشعر أن عليين اسم للكتاب نفسه وهو وما
أدراك ما عليون كتاب إلا أن كتاب على حذف مضاف أي محل كتاب وأن عند أبي السعود وغيره أن
عليين علم على ديوان الخير الذي دون فيه كل ما عملته صلحاء الثقلين والملائكة سمي بذلك لأنه
سبب الارتفاع لأعلى الجنة فعلى هذا يكون كتاب في الآية مرادا به حقيقته وقوله جمع في
اللغة بالهمز في الأصل جمع علي بكسر العين وتشديد اللام مكسورة من العلو وهو نوع فيه إن لا
لأنه غير علم ولا صفة فلا يصار علما على مذكر وقوله ووجه شذوذه أنه من باب تسمية من أراد
بكونه من باب تسمية كلا من أرضين وسنين وأمثاله جمع تكسير لتغير بناء الواحد إلا أنه ألحق
بجمع المذكر السالم وقد توهم فيه من باب تسمية فيكون إلحاقه مطردا وإلا فيكون شاذا كأرضين
وبما قررنا تعلم أن كلام [illegible] صحيح ولذا قال [illegible] في حواشيه عليه ما [illegible] في رجوعه لأرضين والخ

للشاطبي أنه راجع لجميع الملحقات وجعل الأهلين وما عطف عليه مثلا وجملة شرح [illegible]
واحد باعتبار ما ذكر فيكون [illegible] موافقا لما نص عليه في التسهيل من أن جميع الملحقات شاذة
وقوله فيعوض منه أي متى يعوض منه وقوله ثم هو أي الحرف الساقط هنا وفيما قبل
هاء وجزء من بناء الكلمة وعينا ولاما والصواب تخصيص ذلك باللام فإن قلت
على اللام محل ثلاثة قلت في هذا المحل [illegible] بعد وهنا يعرب إذ الحذف من بناء الكلمة
وقوله وعوض منه تاء التأنيث الصواب أن يقول وعوض منه هاء التأنيث لأن نحو بنت
مما حذفت لامه وعوض منها تاء التأنيث وقوله كعزين فيه صواب ويوجد في بعض
النسخ عضين بالضاد بدل الزاي وهي نسخة مغلطة وقوله وثبين جمع ثبة بضم الثاء المجردة
ويجوز في الجمع الكسر وسوى الأكثر الضم والثبة الجماعة أصله ثبو بالواو حذفت وعوض منها
هاء التأنيث وقيل أصله ثبي بالياء وقوله وميئين جمع مائة وأصله مئي بالياء فجعل به كذا
فعل بما قبله ومحنق أن العقود التي ذكر [illegible] الصواب أن يخرج بقوله ما حذفت لحرف من العدد
الحرف [illegible] معرضة [illegible] وبقوله [illegible] الكلمة [illegible] وعوض فيها هاء
التأنيث إذ أصله [illegible] الواو [illegible] أواخر الكلمة وعوضوا منها هاء التأنيث فليس من
باب سنين كما يقتضيه كلامه وخرج نحو ثبة اسم لوسط الحوض لأن المحذوف عين الكلمة
وبقوله وعوض عنه نحو [illegible] مما حذف منه لام الكلمة ولم يعوض منها شيء إذ أصله
[illegible] وبقوله هاء التأنيث نحو اسم وبنت مما حذفت لامه وعوض منها غير هاء التأنيث فإن
اسم سمو [illegible] الواو ولام الكلمة وعوضوا منها الهمزة وأصل بنت بنو وقوله إلا أن
[illegible] باب سنين مثله في إعرابه [illegible] الأشموني والتوضيح إن أراد مثله [illegible] فيه مثل أنه راجع
للنوع المسمى به أيضا ويكون [illegible] إن النوع يشبه ذلك بغسلين
وهو [illegible] تشبيه [illegible] في جواز إضافته إلى [illegible]
[illegible] غسلين [illegible] والإعراب والياء ثابتة
أو يكون التشبيه تاما فإن الياء والنون زائدتان في سنين مثلها في غسلين بخلاف [illegible] وقوله
في أحد الروايتين ومن أثبت النون في سنين والإعراب بالكسر [illegible] تحتها فبقاء النون
مع الإضافة دليل على أنه أتى به على لغة غسلين ولو حذف النون للإضافة لكان على اللغة المشهورة
وهو الرواية التي [illegible] بقوله في أحد الروايتين وقوله يعني أن هذا الاستعمال

لجدان هو ثنى وم التاء والاعراب بالحركات الظاهرة على النون وقوله كقوله ماذى اه البيت
والشويل وما بعده الصمة بن عبد الله القشيري وبعده وهو بيت من قصيدة فالشاعر اشتاق
الى وطنه وقد اندمل ما سبق ابنتا نجد جمع ثنية وجعلنا نخرج الى جهة تستار وما تستار ومائة فعل امر
بمعنى اتركا وهو من باب خطاب الواحد بما يخاطب به المثنى على لغة الشاعر من يرى بذلك التوكيد
على حد قوله امرء القيس قفا نبك فيكون الفاعل ضمير مستتر اعتبارا على خاطب واحد ودعهما له
توكيد لذلك وقيل انه لصدر للفاعل والنون فيه نون التوكيد لغة ما ان تبع من الحروف والمراد به هنا موضع
اوله وناحية النجار من ناحية من اول العراق وما جاز للتعليل وتثنيته باثبات النون قبل الهاء
منصوب بتحية كلامهم محل النون فعلى ذلك اسم ان ولعن فعل ماض والنون فاعله عائد على
تثنيته وتثنيته بكسر الشين جمع الشيب ما امرنا الجمهور بالباء وثيب بفتح الباء المثناة
بعد ما فيه والنون فاعلهما معوله وهو اطار بنا وموضع اموريكلم يبقى بشع بشار به والمعنى
ثبت النون مع الاضافة وهو الموضع لا من ورود السبيل لما بناه كبارا وصغارا والشاهد في تثنيته حيث
تبعثا النون مع الاضافة ونصب بالفتحة ثم ان كل ما صح بان المراد بقوم في النظم العرب
وكلامه تخصيص هذا الاطراد بشيء وقد صرح بذلك الشارح والمرادي وابن هشام وابن عقيل
والموضح اموي لهم ويعني قوم بعينه راجع لجمع المذكر السالم وما الحق به وهو الصواب
ويكون المراد بقوم العجاز ومما لو ابن ملك في بعض نسخ نظم والعرب ابها منطوء

قوله ثم قيل وهو مخصوص بالضم وذكر ابو علي بعد الياء انه يسمع بعد الواو وفي هذا
تنكيت على نظم الذي يقتضي ان لغة قليلة لاضمن وكذا وما افتضاه نظم في الخلاصة من القلة
هو الذي صرح به في الكافية وذكره في العنبر واجاز ابو حيان ولعل للكون التنكيت عند ما
ضعيفة ثم بقيل وقوله كقوله وما ذا في البيت من الواو وقائله صحيح وقيل الرياحي
على اختلاف فيه وما اسم استفهام مبتدأ وذا اسم موصول والجملة بعده صلته والعائد محذوف
اي يريده ومعنى يدري يبتغي والجملة والموصول وصلته في محل وكذا ان تكون ما ملغاة
مركبة مع ما قبلها فتكون مفعولا مقدما ليبتغون ظنهم وما ماذا بعد ما استفهام والواو واو الحال
واو الحال والشاهد في كسر نون الاربعين وقيل لا شاهد في هذا البيت لاحتمال ان تكون النون
كسرت للقافية لا محالة ان تكون الكسرة كسرة اعراب وانما جر ورتابه فيكون معربا بالحركات اجراء
له مجرى حين وقد اضطرب كلام نظم كالموضح في ان استشهد وابدع على اعراب بالكسر وتاركه على

ثم

كسر النون والاعراب بالحروف قوله ثم قيل وهو لغة مع الياء فتأمل كقول الجعيد
بن ثور يصف قطاة على احوذيين استقلت عشية والشاهد في فتح نون احوذيين
تثنية احوذي وهو الخفيف في المشي واراد بها هنا جناحي حمامة يصفها بالخفة وقولا
وقيل مختلفا اي بعد الالف وبعد الياء ويوجد في بعض نسخ كم بيته فتأمل الكونها مفتوحة
بعد الالف نحو ما يوجد ومنه قول الشاعر اعرف منها الجيد والعينانا ومنخرين اشبها
ظبيانا والبيت والرجز وقائله رجل من بني ضبة وقيل مصنوع والجيد العنق وظبيانا اسم
رجل وبين تثنيته ضبن طلة ما الصواب وضمير منها يعود لسلمى والشاهد في العينانا حيث
اثبت الالف وفتح النون ومن فال هذا البيت الدليل فيه اعتمادا على لغة من يلزم المثنى
الالف في احوال كلها وتعرب بالحركات على النون منزلة المفرد فيجيء نعوله بعد ومعرّبي
بالياء مرة على لغة من يلزم الالف في الاحوال كلها وقوله والعرب فيه فتح ان قلت ما علة
ذلك وما عكسوا وكسر والنون الجمع وفتحوا غيره قلت المثنى خفيف والجمع ثقيل والكسر
ثقيل والفتح خفيف فاعطي الخفيف للثقيل ليقع التعادل وكسر ما قبل الياء في الجمع وفتح في المثنى
كما للتعادل ليقع الياء بين مفتوح ومكسور في التثنية وبين مفتوح ومكسور في الجمع وانما
حذفت النون عوضا لما فاته من الاعراب بالحركات ومن قول التنوين وقدم نون الجمع على نون
المثنى لان الجمع مختص بالعقلاء مكان اشرف ولان الكلام في الجمع فقلل الفصل اذ بطل وامر بيش
المثنى ونونه ضمير وصلتهم ولم يذكر نون متصلا بمحله لانه غير مقصود بالذات في هذا المحل
لان المقصود به بيان العلامات العربية الائمة والتبعات الجملة ومن جمع نظم البيتين في بيت
واحد في الكافية نصحا والنون في جمع لدفع وجعل تثنية كسر وعكس قد يقع

هذا هو الموضع الرابع من ابواب النيابة وكان الاولى ان يقدم جمع المؤنث وما يسمى الذي لا ينصرف
على سائر المعربات بالحروف لان نيابة الحركة عن الحركة نيابة اطراد ونيابة الحرف نيابة
مع مراطه واجيب بان المفرد اصل المثنى والمثنى اصل الجمع المذكر وجمع المذكر اصل لجمع المؤنث واما
ما لا ينصرف فانما كان تشبيها بالفعل تابع وهو ممن خسر غايته وما في النظم موصولة بان معلقتها
وافعل على المفرد طابقت ضمير الا فيه ومن جمع وطابقت ضمير يكسر ان موضع فان المفرد لا
يكسر في النصب وان جعلتها ما وافعل على الجمع طابقت ضمير الجمع وهو يكسر وطابقت ضمير
الصلة انه في جمع لا الجمع الجمع واجيب بان ما واقعة على الجمع وان ضمير جمع يعود على ما على من

مضاف والتصغير والجمع الذي جمع مفرده بكذا ليس كما في نظيره او انها واقعة على المفرد وهو
على حذف مضاف تقديره وجمع ما في المفرد الذي جمع فيكون جملة جمع صلة ما وضميره جمع عائد على ما وضمير
يكسر الخبر عائد على الجمع المعرف بكذا في جميع ما وقفت عليه والذي في بعض النسخ ارتضى ما
واقعة على المفرد والجمع معا وضمير جمع يعود عليها باعتبار المفرد وضمير يكسر يعود عليها
باعتبار الجمع فهو من باب الاستخدام لان الاستخدام نوعان احدهما ان يريد بلفظ له معنيان
احدهما ثم يعيد الضمير عليه باعتبار المعنى الآخر كقوله اذا نزل السماء بارض قوم رعيناه
وان كانوا غضابا فاطلق السماء اولا على المطر ثم اعاد الضمير على السماء باعتبار النبات اذ
هو الذي يرعى وانما يطلق على المطر والنبات . وثانيهما ان يكون اللفظ له معنيان ايضا
فيطلق عليهما وتعيد الضمير عليه اولا باعتبار معنى وثانيا باعتبار معنى فتكون ما
واقعة على المفرد والجمع واعاد عليها ضمير جمع باعتبار المفرد وضمير يكسر باعتبار الجمع ومنه
قوله فسقى الغضا والساكنيه . وان هم شبوه بين جوانحي وضلوعي . فالغضا يطلق على
الشجر وعلى النار واعاد الضمير اولا في الساكنيه على الغضا باعتبار مكانه واعاد ثانيا
في شبوه باعتبار النار الحاصلة من الشجر وكلاهما مجاز وهذا [illegible] غاية هذا وهو قال الحافظ
في الطيب ان السؤال عنه وارد وما اطلبه لان المفرد الذي جمع يعني الصيغة الدالة على الجماعة
فيعود الضمير على احدهما بكون عود احد الآخر وبالجملة فلا استعارة لتغيير التاء وذلك
ان التاء او الالف التي عوض منه وانها التاء للجمع فيها ان تاء مسلمات امرها اطيبه بكر جمع
مؤنث سالم بان تكسير فيه صيغة مفرد وقال الصواب التعبير بالان لانه يخرج نحو ابيات
ونضلات [illegible] اطيبه والالف الثانية اطيبه اذا اطلقه قضية جمع تكسير ينصب بالفتحة
على الاصل [illegible] الاستعارة وقال انه كما علمت وقد تعلم غلط بعضهم في قوله تضمنت ابيات
بكسر التاء معنى الدخول ابياتا بالفتح فقال وما بتا والالف الخ ثم لم [illegible] غير ان يكون التانيث
مفيئا كهنات او مجازيا نحو الحسنات [illegible] قوله كما علا جمع المذكر فيبان فيه ان
جمع المذكر السالم وجمع المؤنث [illegible] والاصل يعرب بالياء جرا ونصبا فلو اعرب الفرع بالفتحة حملا
على الاصل [illegible] على الاصل فان قلت الجزئية موجودة على كلا الحالين لان الاصل معرب بالحروف
والفرع معرب بالحركات قلت اجيب عنه بان المراد [illegible] اخر جمع المؤنث السالم حروفا نظرا
للاعراب فعل الاعراب بالحركات وقوله ومع الجمع الخ اشار بهذا الى قوله وقال الاشاعة

الرفع

الى ذكر الاسم لانه علم الاصل فالى مع فاجاب كل بان ما يورده التشبيه على ان النصب محمول عليه
وقوله ولا معه في الذي يخل بلا مفرد معناه [illegible] وقيل انه جمع الروم فلا تبدلوه
وقوله والذي اولات الملحق [illegible] بانه جعل بالكسر مثل المعلل بالضم كقوله [illegible]
لما التكلف تشغل عنه اذا الحقته التي نون التنوين تسكن النون كلام الكلمة بعد تسكين
الواو ونقل [illegible] للكاف وحذفت الواو لوقوع التقاء الساكنين واذ تحتها النون في نون التنوين
والنون من احسنا واولات منها منصوب بالكسرة وقوله الثاني ما سمي به اشار بهذا
الى ان المراد بقوله [illegible] منقول ان معناه مما علم [illegible] وليس المراد فيه مطلق
[illegible] التسمية فينصب لانه موجود في الجمع وفيه لغات غير منها وهي اعرابه اعراب [illegible] بتقديره
فيخفض بالفتحة النائبة عن الكسرة من غير تنوين والثانية اعرابه اعراب جمع المؤنث فينصب
بالكسرة مع حذف التنوين والى اللغة الاولى راعت الجمعية وفقها والثانية راعت العلمية
والثالثة تنوينه [illegible] راعت الجمعية فنصبته بالكسرة وراعت العلمية فحذفت
تنوينه لانه [illegible] التنوين فيها للمقابلة لا تنوين الصرف لانا نقول كان المقابلة
حيث كان جمعا وقد انسلخ بعد جعله مسمى به عن الجمعية فالتنوين للصرف . وجر بالفتحة ما لا ينصرف
الباب الخامس من ابواب النيابة قوله كل ان الاسم الذي لا ينصرف في الاسم الذي لا ينصرف
هو ما فيه علتان من [illegible] بالعلمية ووزن الفعل وعلة [illegible]
قامت مقامهما نحو مساجد ومصابيح فممنوع من الصرف لصيغة منتهى الجموع ومجموع العلل تسع
جمعها ابن النحاس في قوله . اجمع وزن عادلا انث بمعرفة . ركب وزد عجمة فالوصف قد كملا .
وجائز بيانه في باب ما لا ينصرف ان شاء الله وانما لم يذكر حد الاسم الذي لا ينصرف لانه اشبه
الفعل كما لم يذكر الجر في [illegible] لكن لما لم يذكر في الذي اشبهه وهو الاسم الذي لا ينصرف .
قال الشيخ اذا دخلت عليه ال يعرب الا بفعل [illegible]
[illegible] العطف لانها وقعت في [illegible]
[illegible]
اذا وقعت بعد الاثبات قوله كل ومعنى [illegible] مستغنى عنه بقوله بعد ال
واجيب عنه بان [illegible]
[illegible] على

قال في [illegible] بكسر [illegible]

الا الاضافة مع انه ممنوع بغير غاية البعد وقوله ويحتمل ان يكون فعل امر من الاولى
لبوا ابو فولد بعدو وافعل نحو الخ مع قوله وسم معتلا اي نحو جملة ردفا في موضع الحال من اسم
يكن على حذف مضاف وبمعموله محذوف تقديره منزله وبها وافعل نحو اتنام ي سه ذكر النيابة في
الاسماء شرع في ذكرها في الافعال ونبه افلا لكم في التوكيبة ومن مواضع نحو ومن اوجه
ابواب الستة من ابواب النيابة قوله كي في مثل الامثلة ثم يقل كقول بعضهم الافعال
لان مثل كيت لبعل لا باعتبارها كالاسماء الستة وضابطها كل فعل اتصل به الف الاثنين
او واو الجماعة او ياء المؤنثة المخاطبة وقوله ومثل كالامثلة ثلاثة في اضطر كلامه
فجعلها في التوكيبة خمسة وفي التعزير ثلاثة وثمانية والكل صحيح ان تصل بالاستفراد
عشر ثم من نظر لمجرد الفعل مقرونا بالواو او الالف او الياء لم يعتبر كونه مفتتحا بتاء ولا بياء
جعلها ثلاثة ومن نظر الكون الفعل مفتتحا بياء او تاء في تفعلان وتفعلون ولم ينظر لضمير
في يفعلان بالياء وتفعلان بالتاء جعلها خمسة ومن نظر الى ما ذكر مع زيادة كون الالف
ضميرا او حرفا والى كون الواو في يفعلون بالياء يكون ضميرا او حرفا والى كون الواو في تفعلون بالتاء تكون
ضميرا او كون الياء في تفعلين ضميرا جعلها ثمانية ومن نظر الى التاء في تفعلان لمثال الاول انه
في التاء عنده شامل للمثنى المذكر والمثنى المؤنث للمخاطبين نحو انتما يا هندان تفعلان وتكون
تسعة وراه ثمانيا وهو ما اذا كان مفتتحا بالتاء للمؤنثين الغائبتين والالف ضمير نحو الهندان
تفعلان وهو عكس المثال الثاني في التاء عنده فجعلها عشرة وبعضهم جعلها تسعة باعتبار
كون الخطاب مع التاء فيما وامر الالف بين كونه للمذكر او للمؤنث وبعضهم جعلها سبعة
ومنهم من جعلها ستة وقوله على لغة اكلوني البراغيث اي على لغة من يلحق الفعل المسند الى الجمع
علامة الجمع ومثل الالف على لغة من اشار اليها قوله ومن يفعلان شعرا وشعر ونحو اما على لغة الجمهور
فالعبارة الى المثنى والى ... كلم تكونين وفي مظلمة اي ابدلهم من جزم وتكونه مجزوم بحذف
النون والياء اسمها والفاعل في ترومي لام الجحود وترومي منصوب بحذف النون بان مضمرة بعد لام
الجحود ومظلمة مفعول به وجملة ترومي في محل نصب خبر تكوني وقوله انما اعربت هذه الامثلة
بالنون لانها لما اشتغل محل الاعراب وهو آخر الكلمة بالفتحة ليناسب الالف وبالضمة ليناسب
الواو وبالكسرة ليناسب الياء لم يكن الاعراب فيه وما موجب للبناء فجعلت هذه النون بدلا من

من الضمة لمشابهتها بالواو في الغنة وفي ادغامها فيها نحو من وال وامرت النون
وهي علامة للرفع على الفاعل وهو الالف او الواو او الياء لان الضمير المرفوع كالجزء الاسم
اي ان الضمير مر مما هو من حروف اللين وكسرت النون في يفعلان تشبيها بنون المثنى وفتح
في يفعلون وتفعلين تشبيها بنون الجمع وبعضهم زعم ان الاعراب بحركات او سكون مقدرة
على لام الافعال وقوله والقياس الفتح موافقة للغة والكسر في كلام كلهم متعين
لسلامته من تسلسل التوجيه وهو اختلاف حركة الحرف الذي قبل الزائد وقوله وسم معتلا فرع
النوع ثم قوله كلم وامر فيجازما ثلاثة نص على قوله وسم معتلا لانه هو الباب السابع من ابواب
النيابة ولما فعله كلم وجه حسن وهو انه لما فرغ من الحرف الصحيح من الاسماء والافعال
شرع في المعتل منها وقدم الاسم لشرفه قوله كم والنيس من الاسماء في اللغة العربية كما هو
موضوع كلام النحاة واما قولهم صبعو او صعو واو لتسكو الجبو او وضاع العجم وقوله فجعلها
ضمة في لازمة احترازا من نحو هذا ابو الحجا ما غير لازمة وقوله التعزيز النصوب بها وقد
قيل تعزز لها في الالف استثقالا في الواو والياء بحذفها الا كعكال موسى
معنى اليهود فرد بانه يحذو بغزوت مجر وقوله ويسمى مقصورا اسمى
بذلك لقصر جميع الحركات فيه لتعذر ظهورها الكريتيار كما بعل حسن اولا ليسمى مقصورا
اصطلاحا الكون الممدود منه نحو جاء لا يعال فيه ممدود اصطلاحا والمقصور يقابله
الممدود وكتب بعض ابيصلا الرجاء الدراي الخاص
تسلم على مولاي البهاء وضعه لدى تنوي في البيد والتي فعلوك الحج ابراهيم في الديه
تتنوع جنسه به منظور منحوله لان نجلت لبعره وكا فني العرايس يعني تحريكه
ثم ان كان الاسم اي الحكم انه تستر على الظهر فدي فيه الضمة والفتحة على الالف والفتحة
نيابة عن الكسرة نحو قوله لتعلو موسى فهو مخصوص بالفتحة النائبة عن الكسرة للعلمية
والعجمة فان اضيف معض بالكسرة كموسى بني اسرائيل وقوله والثاني بعد الجزم ايضا والا
تستغنا عنها بالكسرة وهي لغة الغور كما قيل وان قلت ما الفرق بين يدرون وفاض صنع معه
الاعراب في الاول الخاص وفي الثانية مقدرا مع ان كلا منهما مزونا لانه قلت العرب تحذف
شيئا ولا ... وبقي شيئا منسيا ومنه يوم يحذف الشيء ويترك ومنه فاض وبدر
على الارادة وعوضها التنبيه بانهم فالوا ابن لا يرى رد المحذوف وما لو افاضله بالرد

وأي فعل لسيد رمى فلان * الى العنوان ووراء صدغه بعرة * بدا الغزال المستتر المحتني
* اعلم أن جسمي بالصدود قسمتنا عند انتهات لزام من العلة قوله كـ وأي فعل آت شرط
في هذا هو الجواب ويجوز يجعل اسم موصولة لأن مفرده مطابقة الى النكرة والموصولة لا تضاف الا
الى المعرفة محله بقوله وانتصب بالمعرفة موصولة أيا وقوله وهو مرفوع بالابتداء لا
يبين الخبر واختلف فيه قيل جملة الشرط وقيل وهو الأصح أو جملة الجواب وهما وعدم البيان
أول الاعتراضات العشرة اعترض بها المعرب على قوله كـ وقوله وكان يعرف مفرد أبو وهي
فعل الشرط وهذا مخالف لما أطلقوه من أنه لا يجزم الفعل بعد شيء من أدوات الشرط غير أن
ولو لا أن يكن معبرا بجعل بعد نص عليه ابن هشام وقوله ويحتمل أن تكون ثنائية
هذا يقتضي أن الثنائية غير الناقصة مع أنها عينها لاحتياجها الى الاسم والخبر وأجيب
عنه بأنه ذهب على مذهب ابن ميار وأنها تامة ويكون انصبها على أنها ثنائية ناقصة ضمير
ابنا وجملة اصنعه الى خبرها واعترض هذا المعرب أيضا بأن جملة خبرها لا بد أن تشتمل
على ضمير يعود على اسمها وليس هنا الا ضمير منه فإنه عاد على اسم كان يعني المستتر الذي هو
أي بلا ضمير يعود عليه وقوله معه الضمير المستتر فإن قلت الجملة
المعجم لا محل لها من الاعراب قلت ما لم تكن ممتزجة والا كان لها محل وهو هنا مني والجر
بمحرك وقوله ووقف عليه بالسكون على لغة من الأولان يقول ووقف عليه بحذف الها لعله
لأنهم يقفون على المنون المنصوب بحذف الالف ولم يتعرض في الاعراب لقوله أو وأوله
واعرابهما أنه أن جعل الف الرفع مبتدأ كان مرفوعا وان جعل بالنصب خبرا لكان كان منصوبا
وقوله والفاء في جواب الشرط الأولان يقول والفاء رابطة بين الشرط والجواب ويقول
وأمري بعدها متناهيا بالوصل ومن قبله * الفاء في الجواب فالربط * ولا تعابيها جواب
الشرط وقوله ومعنى لما ضمنه أن معاوية تيمن الأمر وان جعل شعرنا لا ينبني
كان معنا مفعول ثانيا وما قبلنا يتطابق مع ما يليه لذ في جمع التكسير جينا اعرب بعد
ومن له وجعل جعلا للعلة عرف مفعولا ثانيا وقوله من باب الاشتغال الذي فيكون
مفعولا بيه على معنى [illegible] والوجه انصب يجوز ثم انتصب الأول على التوسع وقوله
ويجوز رفعه على الابتداء الأول او لعوله واختيار نصب قبل فعل ذي طلب وأمري جازما
مذهب سيبويه أن الجازم لما ضاهوا الحركة اغتفر مشتقا بها بحذفه صورة الجزوم

مع الخبر كان اللحان الخبر الشرط بقيد وان عاد على البند ابن اسم كان بلا ضمير يعود عليه [illegible]

٣٦

والمرفوع وامرني مجزوما بجواب الأمر العلة للعرض المذكور وهو محذوف عند كل أحد وابن السراج
يقول أن الحركة في فعلان لا تنفرد كان الاعراب مرتبة ولا حاجة لتقديره فلما دخل الجازم
حذف الحركة من كل الرواء المستعار او من علة آخرها ولا أخص من الشرب والجزم مجزوم
بالجازم عندكم لانه أمر له مفرد في قال الأزهري ويحتمل كلام الجمهور وبه نظر لان
الجمهور اولا على ان الفعل معرب بالحركات في قوله وبالأنه ان ويبقى الجزم في قوله والرفع
فيهما أنه وقول سيبويه يشعر بانما على أنه مجزوم بحذف الحركة في قوله وامري جازما
كلامهم وهو قول ابن السراج فيكون ما قاله الجمهور مذهبا ثالثا مركبا منهما وبه صرح الموضح
كلامهم وهو ابن في الشذور وابن الحاجب في كافيته والرضي فتكون ابواب النيابة سبعة
عندهم أيضا واجيب عنه بان كلام الجمهور يحتمل المذهبين بانضمام لقوله وامري جازما
فقط [illegible] لانه بتعين وقوله ولا أنه يقول بأمر ثم يحتمل ان يعود
الضمير على الافعال ويكون على حذف مضاف أي آخرها او آخر الأفعال ويحتمل ان يعود
على الأمر ولا تعرج [illegible] القياس من قدم العلة للناصب كما حذف للجازم
لا انا نقول علامة النصب وجودية لانها حركة وعلامة الجزم عدمية والوجودية لا
بد لها من حركة تقوم به فلو حذف لبقيت معيبة حركة وهي لا تقوم بنفسها والله أعلم

النكرة والمعرفة

هذا هو الترجمة الثانية والترجمتين
انما بعضهم وهما في الأصل اسما مصدر نكرته وعرفته منقولا وصفهما الاسم
المنكر والمعرف ومناسبته ذكر هذا الباب عقب باب المعرب والمبني ان غالب المعارف
مبني وغالب النكرات معرب قوله كـ من اجل نحوه بامور منها ان النكرة لا تحتاج
الى قرينة بخلاف المعرفة وما يحتاج مرجح لما لا يحتاج ومنها ان بعض الاسماء المنكر لم
تعرف والمستغرق منه اولى بالاطالة ومنها ان صعيها اسبق في الزمن
قوله واشي للمح الصفة التعيين على الاطلاق او ابن من يكون منفوعا لانه صعبة بان
مصدر كعضو او من اسم يبين كمعاد واجيب بان المراد بالوصف الحالة التي كان عليها
قبل النقل لا الصفة الاصطلاحية وقوله كـ كبعض حاجب نحو من زيد جاء
الى حاجب مال واحتشد كل القبيل بذوي وجميع امرها انما تعني بصاحب وهو

نكرة قابل ال مؤثرا

وصفا والداخلة على اسماء وصاف نحو الضارب موصولة غير معرفة فانها اداة ولا تستعمل
الا مضافة فتعين جعلها صاحب المضاف وصاحب المضاف اليه يقبل ال والا فلا ظرفية لا تجتمع الا
ويجيب عن ابن مالك بان الداخلة على اسماء وصاف قد تكون للتعريف اذا اريد بالوصف الدوام والثبوت
بان يكون صفة مشبهة وذلك كاف اذ لا يشترط قبولها في كل تركيب او نقول ان المراد بصاحب
ذات موصوفة بالصاحبية تقبل ال واجيب عن الثالث بانه ومن لقي كاتب مجردا وذلك كاف
وعن الخامس في الكتب بان الحرف يقبلها مع الاضافة وال الاخرى ان يكون غلام غلام زيد
نكرة ومعربا [illegible] فقوله وما يعني شيء في قولك مررت بما معجب
لك اي بانسان معجب لك قولهم الافعال نكرات لانها موضوعة للخبر ومعنا ان
يصح يكون نكرة اذ لو كانت معرفة لم يكن للمخاطب فيه فائدة اذ الخبر هو الجزء المستفاد والجملة
فان قلت اذا كانت نكرات فهلا تعرف كما يعرف الاسم النكرة قلت تعريفها
محال لانها لا ينفك ابدا لانها حكم ولذلك لا تزال علينا [illegible] على الجمل الحال وهذا على
ما للنحويين [illegible] ان الفعل لا يوصف لا بتعريف ولا بتنكير فان قلت يرد علينا
العلم [illegible] ونحوه انه يقبل العلم تثنيته وجمعه قلت وقد العلم انما يثنى او يجمع الا بعد
تقدير تنكيره [illegible] عند ارادة تثنيته وجمعه نكرة ولم يتعرض [illegible] هذا البيت مع
انه صعب وهاهنا ما قال ابو العباس ان نكرة مبتدأ والمسوغ كونه صفة لمحذوف اي اسم
نكرة ولذا قال قابل ال ولم يقل قابلها باعتبار [illegible] اسم المفرد ويصح ان يكون قابل ال
مبتدأ وذكر خبره وهو الذي [illegible] مؤلد وغيره معرفة وال نظاف اليها [illegible]
اضافة الوصف الى معموله ومن [illegible] احال من الضمير اتيان الحال من المضاف اليه الا في مؤلد
وكان [illegible] المضاف [illegible] المضاف [illegible] موجود اذ المضاف [illegible] فانه يصح ان يعمل
في الحال ومن معمول فيه [illegible] يكون معمولا مطلقا الا [illegible] ان يقع في محل ما [illegible] لا
ان المراد ما يقع [illegible] ولو كان كذلك [illegible] عليه [illegible] وهنا لا منافاة
في كلام [illegible] كلها ساقطة [illegible] الضمير [illegible] على ما ذكر فقول ال او الواقع [illegible]
من ذلك ولا [illegible] على نكرة وال لغال [illegible] ان يعود على ما يقبل ال الواقع
من قبل اعتبار ما ذكر وال لغال وغيرها [illegible] العطف بالواو لا ان تقول
او التي [illegible] هو التي للتخيير وهو هنا للتنويع وما يعود على اسم المفرد لانه لا

وايضا

ما بين في الاضمار اذ من المعلوم ان غير النكرة معرفة قوله كهم في المعرف بال الذي تكون ال
معرفة فان هنا حرف التعريف وقوله او في اسم الاشارة وعليه فيكون تعرف بالمصدر
والافعال وهذا الاخير هو الذي اختاره في التسهيل وقوله وترتيبها في المثال فيها
بالمثل في الكثرة وفي بعضها بالمثال بالابرار وكلاهما غير كلام والاولان يقولون في الامثلة
في القلة وقوله وترتيبها العصول تبعا الترتيبه في الكافية ايضا حيث قال
مضمر اعرفها ثم العلم واسم اشارة وموصول متم وذو اداة ومنادا عينا وذو اضافة بها
تبينا وقوله في التوطية واعرفها هو الضمير المراد بالاعرفية حتى التثنية [illegible]
ولا انحطاط ضمير المتكلم والمخاطب اشد تمييزا المسماه والعلم وان كان يعين مسماه مطلقا
واما مرتبة ضمير الغيبة فيجعل العلم كما صرح به في التسهيل خلاف ما يقتضيه كلامه هنا من ان
الضمير مطلقا في مرتبة واحدة قوله ثم يلي اي يعقل الضمير اعرفها العلم غير اسم الجلالة وما
ابن سيبويه في منامه فقال له ما فعل الله بك فقال له جعلني في قولي اعرف المعارف
الضمير غير اسم الجلالة وليس المراد ان الضمير يقبل من سيبويه الا هذا القول بل غيره
بسببه في الغيبة فقوله كم يعتبر ما دل على غيبة صوابه ما دل على غيبة لتخرج اسماء
الظاهرة لانها وضعت لما ذكر من الغيبة والحضور لانه لا يدل على الصاحب لا ابتداء تدل
على مطلق الغيبة وما عرف ما يدل على الحضور وقوله وذو ولد او متضمن له فيه نظر
لان اسم الاشارة عند ناظم قريب وبعيد وما بين لا ذا لاذلالة على الحضور قطعا والقريب دلالة
عليه بالالتزام لان الواضع اغا وضعها للقريب والبعيد والمتوسط على القول به
ومن يلزم والغرب الحضور معني يكون قريبا منه ولا يكون ما فيه معلق بالحضور ولا
ان الاسماء الظاهر نحو زيد ما اذا دلت على الغيبة ولذا يقولون الاسم الظاهر من
قبيل الغيبة لانها وضعت لمسمياتها مطلقا لا بقيد كونها غائبة بلو صح العبارة بقوله
بعضا ما وضع لصاحب غيبة نحو هو او حضور انت كما في عبارة غيره لسلم من الايهام وذو اتصال
قوله كم اي وقوعه في اول الكلام تعبير الابتداء في النظم بهذا تعبير مؤلد يعرف فاطلق
الا انه لا انه على هذا التعبير يخرج به ضمير الرفع المنفصل نحو هو قائم وضمير النصب
المنفصل نحو اياك نعبد لان كلا منهما يصح وقوعه في اول الكلام وان ينبغي ان يعبر به
لا ابتداء في النظم بانه هو الذي لا يصح جعله مبتدأ يخرج به ضمير الرفع المنفصل لانه يكون

انظر ... في تعليل ... [illegible] غلام ... [illegible] صاحب ... [illegible] والله اعلم

مبتدأ او بغير ضمير النصب المنفصل الخ ومنه يقول وما يلي الا امتيازا لان انه مستغنى بهذا
عن الاول لا لانه ايضا اغنى عن الثاني على ان الظاهر هو العكس ويؤخذ منه ان المنفصل موضع
ان يبتدأ به ويلي الا في الاختيار في الكلام **وقوله** كقول الشاعر وما نبالي اذا ما كنت جارتنا
ان لا يجاورنا الاك ديار ومثل ذلك لا يكون الا في الشعر على خلاف ذلك وكذلك ما ذكرنا في الاغراب
وفي بعض نسخ كم وما علينا ولا يلزم انه يجب ما نص الشارح وما رأيت للمصرية
لان اذا الشرطية لا يليها الجملة الاسمية بعلية وبيقول والزمن اذا اضافة الى الجمل
جمل الافعال وجارتنا خبر كنت منصوب بالفتحة والجوار من نصب من غير في
الثانية ويجاورنا منصوب بان وهذا معمول لنبالي والا حرف ايجاب والكاف في موضع
نصب على الاستثناء تقدم على المستثنى منه وهو ديار لانه امر وبه اشعر الى القياس
ان يقول الا اياك وانكر المبرد وجود هذا واختار والمعنى لا اذا كنت جارتنا لا نبالي
بعدم مجاورة غيرك ونائب فاعل تسند الى ضمير مجرور لانه الطف بعد من الحار وتوسعا
في استتار الضمير كما في نواهي المستتر لانه الطف المستتر فيه والا فكان الجار والمجرور النائب
محذوف وان كان العائد بحرف نحو مررت بجسرت فيه ان النائب لا يحذف **كالياء والكاف**
فقول كم بأتي نحو المثل الاول ان يقول للامثلة وانما اتى بجميع الامثلة الاربعة
وان كان يمكنه ان يأتي ببعضها اشارة الى تقسيم الضمير الى مرفوع ومنصوب ومخفوض وتقسيمه
وتقسيمه الى متكلم ومخاطب وغائب لان كل مثال من الامثلة للتقسيم الاول لكان رأي عليه
اصطلاحهم بان يقولوا المرفوع ثم المنصوب ثم المجرور ولذا كرع على حسب ما تقدم له الوزن
ورتبها بحسب التقسيم الثاني حيث اتى بالمتكلم ثم المخاطب ثم الغائب فيكون ترتيبا
وذلك ترتيبها في رتبة التعريف والاخصية وتقدم ثم الاخصية في قوله بعد وقدم
الاخص في اتصال وفي قوله ايضا اكرمه اشارة الى ان الضمير كما يقع بان ابنه فيقع ويكون
هو كما للالغية حيث ثم قال انه للامثلة عليها مسلية ايضا للالغية ما لا لكا والكتب
منه من العلوم **ولم اتعرض له ايضا حيث** قبل الاولى ان يوخر هذا الشطر الى ان يفرغ من الكلام
على الضمائر وفيه نظر لانه لما تكلم على الضمير المتصل مخصوصا وعلى المنفصل مخصوصا
وتمم قوله من اتى الخ الضمير المرفوع والمنصوب والمجرور مع جميع اقسام الضمير ومناسب
ذكر انه هنا فيهما وعبر بكل اشارة الرفع مرفوع وهو ايضا بخلاف اسم الاشارة مرفوعا

ذا ان وتارة والموصول صرح فيه الزائد والثاني وفي ذكر علة بنائه وهو من المتأخر وقد
ذكر في التسهيل الاربعة اسباب اجمالا الشبه الوضعي في جميعها الا انها امور موضوعة
على حرف او حرفين وهذا حمل الا الذي هو موضوع على ثلاثة وحمل على سائرها وكذا الغائب
ويدل على انه اخر قوله سابقا كالشبه الوضعي في اسمي جئتنا ولا تكرار بين ما هنا وما هناك
لانه هناك الوضع فيما قد يكون على ثلاثة ربما يتوهم المتوهم انه معرب ورفع ذلك التوهم بالنص
على البناء هنا وقد ذكر **كيم** في الكبرى علة بناء الضمير هو المخالفة لانه اذا اراد المبتدأ
قلت انا والفاعل اكرمت والمفعول اكرمني والا سماء المعربة لا تختلف صيغها كزيد
رفعا ونصبا وجرا **وبعض تأم** فقول كم يغني ان كل ضمير نصب تقديره حيثما والمناسب
والمناسب للعبارة لكان يقول يغني ان بعض المجرور من الضمائر تشبه بعض المنصوب وانما
فرع المجرد ليستفاد ان الكلام ان الشارح انما هو في المتصل لان ضمير الجر لا يكون منفصلا
وقوله فيفهم منه ان الياء في هذا منصوب كالمفعول ومثاله في اكرمني ومثالها
في الكاف ما ورد عنه في ربك وفي الهاء قال له صاحبه وهو يحاوره فيكون قد قدم المجرور
الى المنصوب الى المرفوع **للرفع والنصب** فقول كم وهو مرفوع في قوله تلك التي يجيء
من ان ال مبني للفاعل او للمفعول وان صرح به غيره انه مبني للمفعول وقيد بجيد
وهذا الا يظهر لان زال انما يتعدى بمفعول وامرؤ هو المبني هنا فكيف يتوهم الا ان يكون
فاعلا ومعنى قلنا هنا وقول لا يفعل اذ نابه الا الوقيل انه دال الهمزة المتعين الى التفسير لانه
الطف انا ان الله الله المبني **وقوله** وهم هنا ان الياء الاولى يوخذ هذا التفصيل
ويذكره عند قوله بعد والف والواو في ومن يعتبر ذلك هنا بانه كما قال قوله يعد والف
في موضع محله وكذا عند قوله سابقا كما في غيبة او حضور كما قدمه **م** تشبيها عليه
ذكر هذا التفصيل هنا **وقوله** مجموع الضماير البارزة المتصلة مع قطع النظر عما
يتفرع عنها **وقوله** تسعة الى هنا الخ حسب مواضع الاعراب رفعا وجرا ونصبا لخمسة
للرفع وثلاثة للنصب والجر واحد للثلاثة ثم انه يقول لما ابيا الطالب اعرف معنا
ما انا من العلماء ويحتمل ان يكون الفناء في تحركنا بنا ما انه يتعلق بالمتن والعطايا
التي هي فيه وقدم المرة المجرور هو هنا ثم اتى بالمنصوب ثم المرفوع اشارة الى ان الطالب
ينبغي له ان يخفض جناحه في مبدا القراءة فيقيم في مقام المنصوب ثم يصير في مقام

المرفوع وهم العلماء العاملون والالف والواو والنون قد علمت ان اللاتي ان ذكر هذا
البيت هاف قوله وجاء في غيبة الخ لانها مثلثة له وينبغي على انها تنسب الى الرفع فقوله كعلي
بهمزة امراه لانه امثول نحو كفاها لا حاجة لا مناسبا لان غير كان الحالة فيه
في حامينا وذكره كلا نحو من جاء اللف والنشر المرتب واجاب بعضهم عن جار بعلم
غير عند البيانيين تطلق على معنيين قريب وبعيد لا كان اصلا فيما على الغيب اولا والغيب
هنا هو الخاطب يحمل عليه فلا اعتراض عليه لا يقال والي وجه يكون الخاطب
اقرب من المتكلم لانا نقول ضمير الغايب هو اليا الضمير الخاطب في الرتبة لا
المتكلم وقوله وانما استغنى عنها في اصله ابن غازي بما يرفع الابياع التي في غيرهم
مع بيان ان الواو والالف والنون ضمائر الرفع وزيادة التنبيه باقسامها الثلاثة بقوله
والالف والواو والنون لما غاب ومن حضر والمرفع انتما وللحضور التالف نحو
قمت وللجمع قد نبهت • ثم ان الجراه بالابع الانبير كاغلام اما الالف
المنقلبة في المتكلم نحو يا حسرتى وهو في محل مرفوع في الغريب الطيب كما بقوله
• ايها القلم بالعوالي فيه ... اي البيت ضمير المعرف والجر
• واجاب عن نا العلامة ابو العباس ... بن الحاج
• ايها الملغز في ... لا عرمنا له معبرا اما على الغير
والله اعلم ومن ضمير الرفع ما يستتر كان ينبغي ... ان يأتي بنحو هذا البيت ونقصها
ثم قسم الضمير المتصل ومنه قد لو عرفه ولما انا المنصوب وانما ذا بالمجرور وكان المتصل ينقسم
الى قسمين بارز ومنه ما له صورة ومن ما ان العاطف تسعة واقسامهم مستترا والمستتر والاستتار
اما وجوبا او جوازا وانما الى بيان ذلك بقوله هنا فقوله ومهم فقوله ومن ضمير اي من هذا
من تغيير كم الخبر التي هو ضمير على المبتدا التي هو ما واعلم من ضمير الرفع بالاستتار
ضمير النصب والجر لان ضمير الرفع نحو والعين لا مر منا بان يو من في الفعل الى عن تقديره
تخلفهما لانه متصلة او لفصلة اذ لو من في الفعل ما يرع تقديرهما قلت ... هو وارد الا
تشار في المنصوب لجاء في قوله تعالى هذا الذي بعث الله رسولا اي بعثه وفي المخفوض كما في
قوله تعالى وتبوء ما تشربون اي منه قلت هذا من باب الحذف لا من باب الاستتار ومن كره
وذكر ابن ... مواضع في الاول ان يقول وذكره لكن ... والتبعيض بغير انما انما الكلم

وهو

ومن تصل الى عشرة اقتصر السيوطي في جمع منها على تسعة بقال
• وصف مرفوع بامر مثله وذو يا مضارع والتسهيل • ومعل الاستتار والتعجب
وافعل التفضيل باسمه نعت ولو قال بدل اجمعه صيرا قصب لو جوبا لمقصود من الضمير النايب
وبعلي الا ان افعل التفضيل فانه يرفع الظاهر فلبيك كما حكي وبعد الظاهر زر وزيد على منه
العشرة ابالهم واخواتها في الحجز فانها ترفع الضمير المستتر وجوبا لنيابة عن الفعل في الجار في
هذا الغزالي العلامة سيدي ... عبد العزيز التكالي بقوله ... با ايها الجبر البحر الذي ... قد اضحى والجامع
الملغز ما مضمر بعد مضمر مستتر فيه وما يبرز ايا لي ان يخفى عليه وقد ... اذ ان خيفة له
الملغز • وضابطه ما يجب فيه الاستتار ما لا يخلفه ظاهر ولا ضمير منفصل والمستتر جوازا ما
يخلفه ظاهر او ضمير منفصل نحو زيد قام فقوله منفصل معرفة الاول محل الامر للواحد احترازا
لما اذا كان لغير الواحد فيجب بروزه نحو قوموا وقاموا وقوله المذكر احترازا مما اذا كان لمؤنث فيجب
بروزه ايضا نحو قومي وقوله المفتتح بتاء المخاطب اي المذكر الواحد احترازا من الغيبة والتاء الغيبة
نحو من اتقع وما ينحو فيه الاظهار والاستتار لو من الغيبة وتاء المخاطب اي المذكر القائم
احترازا من المنزو وبتاء الخطاب لا كنه للواحد نحو تقومين يا هند او المثنى نحو تقوما او الجمع نحو
تقومون فيجب البروز في الجمع وقوله ونغتبط معطوف على اوافق الاول انه يرد شي • من
شي • لانه لا اغتبط في فعله بغير ... عليه ... الى المعنى ... الضرير
زغل من الوجه الحمد عن الصواب ... التحريم مع ... والغبطة محمودة شرعا بخلاف
الحسد ابن زمال وقد غبطت ... اغبطه بالكسر استعمل اليه • اعني تمنيت
لنفسي مثل ما له ولم يسلبه ... النعا • واذا ... ونستعمل في المستقبل
مجازا ونسكن بالبناء للعامل والمعمول وذو ارتفاع وانفصال • اعلم ان انا للمتكلم مذكرا
كان او مؤنثا والعدد ابن ... عند البصريين والهمزة والنون وفتحة وتعقبها الالف في السكت قد ورد
عن بعض العرب اثباتها ... مر انت الله واما نحو فهو لما فوق الواحد مذكرا او مؤنثا مثله يقال نحن
نحن قائم لا يقال نحو ... ونحو قائمون وهو قليل ... وضعا بنى لما مر ومن ... الما ... بالنون
منصوب ... على الجمع ان كان مفعول الواو واما انت ... ما لا يختار ان الضمير او فيه ان تعامله
ضمير واما هو وهو فالمختار عند البصريين ان الجميع هو الضمير وقال الكوفيون ... يعنى
والياء والواو للاشباع بدليل من فيها في التثنية والجمع ... ان الا ... لا يجوز ذو انفصال

في انفصال فعلا فقول كم لوضوحه وبه وضوحه ان الضمائر المنفصلة المنصوبة لبعضها
واحد ومواليا لان الحيه ان الضمير في الجميع مواليا فيه وان العوامل تدل على المراد بما يستغنى بلفظه
اياها عنها بخلاف الضمائر المتصلة المرفوعة بلفظها المختلف فلم يكن ان استغنا بعضها
وعبر في المنصوب بالتنويع لفقد بعض الاصول وفي المرفوع بالفروع لتركيب الاصول فاصل
والله اعلم والمختار ان الضمير بنفسه ايا وان العوامل لما عرون تدل على تكلم او خطاب او غيبة وما اورد
عليه من ان الضمير ما دل على تكلم او خطاب او غيبة وليس ايا لا تدل على ذلك يجاب عنه بانها وضعت
مشتركة بين ما ذكر وعين ان استعمال بدون معها تجوب تدل على المعنى المراد ومثل العوامل لها
من الضمائر وان ايا زايد لبعض عليها فرع الحاصل ان الضمير خمسة اقسام مرفوع ومنصوب
متصلة ومنفصلة ومجرور ولا يكون الا متصلا وفي كل اثنا عشر صورة لانها اما للمتكلم وحده
او معه غيره او المخاطب او المخاطبة او مثنى مطلقا او جمع مذكر او جمع مؤنث او الغائب او الغائبة
او مثنى مطلقا او جمع مذكر او جمع مؤنث ما لخارج ستون من ضرب اثني عشر في خمسة يزاد
عليها باء الموقفة الخاطبة المتعرفة في قوله فصيله يكون مجموع الضمائر
وامثلتها ظاهرة وفصل لذه وجعل الواو اثبت في نسخة فليس بالجملة جعل لا خبر
واما التنويع وليس مشكلا لجملة ومبتدا وخبر وقول لذو الانفصال لالي منه التسمية
اول الغرابات مع اختيار عنده والحكم لينه فيكون نايب الفاعل يجعل او امعمول ثان
ويصح تخلى المعنى وعلى صحة الرفع يكون النايب ضميرا يعود على وايان معمول ذان
بخلاف الكلمة المعنى وفي اختيار لا يجي المنفصل عليها ان الموضع الضمير طلب الاختصار
والضمير وضع لاختصار الكلام والمتصل اخصر من المنفصل فقول كم كقوله انشاء
بلا باعث في البيت والبيت وما يليه العزة ومعرفة الانصاف قطع البعير ولقب بذلك
لاذكار في وجهه من وراء صحه بماء ومعرفة بعلم الخطاب وابا من والحسن
وان يحرز بالصم سنة ست عشر ومائة وقد ناهز مائة سنة والباعث متعلق
بحلفت في البيت فبلده فصده الى ملقه لتى احلفه على فعل بعضنا بيت والمبعوث
ليلة الاموات من يبعث الموتى وعيبهم والوارث مع انه ترجع اليه الاملاك بعد فنا
المالكين والاموات مجرور بالاضافة الباعث او الوارث اليه على صح قوله قطع المهدي ورجاه
فالهاء ومنصوب بالوارث على ان الوصف بمعنى الحال وضمنت بكسر الميم مخففة بمعنى

تضمنت

تضمنت اي اشتملت عليهم او بمعنى تكفلت بابادة انهم والارض باعا ضمنت
واياهم مفعوله والدهر الزمان والهادر العشد ابو الكساهد في اياهم حيث
فصل مع تاتي الاتصال ونبه على كم مفهوم اذا تاتي وهو انه اذا لم يتات في
المتصل فيؤتى به منفصلا وقد ذكر المراد انه يتعين الانفصال لعدم تاتي الاتصال
في اثني عشر موضعا منها ان يتقدم الضمير على العامل نحو اياك نعبد او يلي الا نحو
امر الا تعبدوا الا اياه وفي رحم الله مولانا الجد ابو الفيض سيدي حمدون بن الحاج
اذ يقول لقد غاب الرقيب وقد تاتى . لنا وهل يجوز بان نصله ومهما الاتصال
لنا تاتى فلا احد يقول بالانفصال . وصل او افصل هاء سلنيه هذا مستثنى
من قوله وفي اختيار قول كم يعني انه يجوز اتصال ذلك الوجه من جهة اما
الاتصال فنظرا الى الاصل واما الانفصال فنظرا من توالي اتصالين في فعل ليس
وقوله كانا ضميرين منصوبين لقوله منصوبين مفهومين احدهما بمفهوم
موافقة وهو اذا كان الاول منفصلا باسم كقولك عجبت من حبي اياك فيجوز
في الثاني الاتصال والانفصال الا ان الانفصال اولى ومفهوم مخالفة وهو اذا كان الاول
مرفوعا والثاني منصوبا تعين في الثاني الاتصال نحو ضربته والمفهوم اذا كان فيه
تفصيل لا يعترض به وقوله بفعل خصص الخ بالفعل لقوله منصوبين والا فلو حذف
منصوبين والايقتصر على فعل يفوت ذكر ان ضميريه الاول منهما غير مرفوع معمولين لفعل او
اسم والعبد لما كان الانفصال ارجح اذا كان الهاء احدهما وكم قدم الاتصال فيوخذ منه انه ارجح
فهو خلاف الضمير المنصوب بالفعل وقد اعترض كلام الناظم بوجوه ان منها انه اقتضى قوله انه
وصل او افصل التخيير او ما يوهم ان المتصل يصير بنفسه منفصلا وهو باطل ومنها يقتضى انه
ان هذا الحكم خاص بما اذا كان الضمير هاء لكون ضمير الغيبة عماد اعلى سلنيه واجيب
عن الاول بانه مستثنى من القاعدة السابقة كما مر بالاستثناء الموهم بلا ... وعن
الثاني بان معنى وصل اجعله في موضع المتصل منفصلا وعن الثالث بان ضميرا

تشبعه بالارز

ضمير شبهه عايد على ما وسلبنيه لا على سلبنيه فيتبع الاشكال لكن كان المناسب ان يقول وما

اشبههما وقوله اذا كان احدهما ضميرا الخ حكم كون احدهما ضميرا غير صحيح بل لا بد ان يكون احدهما

ضميرا او كلاهما كقوله الصديق كنته او كانه زيد وبهذا التقدير الجملة الاولى وانفصاله

اختار غيري اختار الانفصال وجه اختياره الاتصال انه الاصل فلا يعدل عنه الى الانفصال ووجه

اختياره الانفصال ان الضمير خبر في الاصل ومن حق الخبر الانفصال وما اوردوا عليه من كون الفعل ابتدا

في الاصل من المبتدا الانفصال ايضا اجابوا عنه بانه اتصل الغرية من الفعل بخلاف الثاني فانه بعيد

من الفعل فكان الاولى فيه الانفصال على الاصل وجعل المستثنيات ثلاثة باب سلبنيه وكنته

وخلتنيه لان الاول ليس من نواسخ الابتداء والثاني من نواسخه الاسم يكون كلاهما او ضميرا مرفوعا والثالث

من نواسخه وبهذا الاعتبار جعلت ثلاثة وجعلها الموضح معطلتين وخلتنيه واحدة وقدم الاخص

في اتصال قوله كلانه لا يتوهم ان مراده انه لا يجوز عنده الى النحويين الا تقديم الاخص وليس كذلك

انه لا يمكن النطق به لانه ممكنا وقد اجازه المبرد وبعض النحويين ومثلوا له بنحو الدرهم اعطيتكهني

وبعد جواز تقديم غير الاخص اذا لم يخف لبس والا وجب تقديم ما هو فاعل معنى ولو مع انفصال الثاني

ويلزم الاصل لوجوب عن ام الاصل سبق فاعل معنى نحو زيد اعطيتكه اذا كان الساعي زيد والاخفى

المخاطب وان قلت زيد اعطيتكه اياك انعكس الحكم وقوله وقد اجتمع الكلامان ان كلاهما ان المراد

بالكلامين الذي كان في النكرة وهو جواز اتصال الثاني مع تقديم الاخص وجواز تقديم الاخص وغيره مع

الانفصال وان الحديث شاهد لهما معا ان الحديث ليس شاهدا الا الاول لكون الضمير الثاني منفصلا مع

تقديم الاخص في الاول وتعين في الثاني فيكون الحديث اول الكلام واخرا انما يكون شاهدا لقوله وقدم ما شئت في انفصال

ويكون شاهدا على مثال قوله وقدم في اتصال ومثاله فسيكفيكهم الله واجيب بان مراده بالكلامين ما ذكر نحو في المنفصل تقديم الاخص

وغيره لانه بعد ذلك يقول انه اذا تقدم الاخص جاز اتصال الثاني بقوله في اتصال الثاني ويكون معنى قوله في انفصال الثاني على تقدير

لو اتى به في الحديث متصلا بان يقول ان الله ملككموهم ولم يراد المكودي انه اتى به في الحديث متصلا وح بيسعفه ما قال

ان قوله في انفصال الثاني يقتضي انه اتى بالضمير في الحديث اولا منفصلا وهو انه ان يقول في انفصال بدل انفصاله والحاصل

ان الاقسام ثلاثة قسم يتعين في الضمير الثاني ان يكون متصلا وذلك اذا كان الاول مرفوعا ضميرا ناصبا وقدم تقدير

ببر

فيه الانفصال وسواء اخر غير الاخص وقسم يجوز فيه الوجهان وذلك اذا قدم الضمير

الاخص وكان الاول منصوبا او مرفوعا بكان او اخواتها او امرا من اخواتها لمسئلة ظن ... واسكنه

وفي اتحاد الرتبة الزم فصلا فقوله كم نحو ظننتك اياك معنا لكنت انت ايضا كالان

على الحال لئلا تتحرك علينا قيل ومعنى حسبتك اياك انه في ظنني الان كما كنت عليه قبل

وابنا الزم فصل الثاني في اتحاد الرتبة لعدم وجود شرط الاتصال وهو تقدم الاخص لانه مع

جواز

اتحاد الضميرين لا اخص منهما وقوله والاخص منهما نادر البيت يعني وقوله

او مجموعا نحو الزيدون الدرهم اعطيتموه وقوله والاخص منهما نحو منح الدرهم اعطيتناه

وقوله كقوله لوجهك في البيت من الطويل يعرف فانه ولو وجهك غير مضمر وضبطه ايضا

بنا بنته مبتدا او مرفوع وبجهة بعني اياه اي سرور ومرح معطوف عليه وانه بفعل ماض

باب اعطى منعه ايه الانبير وفعل ابتاع فاعله وها العايد على الجسم والجهة مفعول

اول وله ضمير الوجه مفعول ثان وعكس نيس وقال انه الاول واختار في بيت الفي في

منفصلا والاكثر انما لها ايلاه في انفصال الثاني واختار مع هذا الكونه كريما بنفسه وروى

ذلك من اياه وقوله وفيه بعد وجه يعرى اي في بيت فيه مسغة وكلمة قيل

الخوف لا بعد الا التنكير يوذن به التنويع نعم يجعل الاجلا لها ربما اما هذا النوع اصلا

اراده مراليع نواع وقوله وهذا يقتضي ان هذا الاعتزار عظيم بما ذكر يقتضي في اذ لو كان

البيت موجود الاحتاج للاعتزار وتنول البيت بتمامه • مع اختلاف ما ونحو ضمنت •

اياهم الارض الضرورة اقتضت • على ان هذا البيت لو كان من ابيات الالفية لكان تكرار مع

مجموع قوله سابقا وفي اختيار ايجي في ومجموع هذا النظر انه لا اختلاف ان ضمير الغيبة

اذا لم يختلط لفظها الابد من انفصال الثاني وهو كذلك نحو زيد اعطيته اياه ولم يجي اتصاله

الثاني اذا كان متكلما او مخاطبة لاتحاد الاول وعسر النطق ولو مع الاختلاف نحو علمتني

وعلمتكما ما وقبل يا النفس مع الفعل التزم نون وقاية فقوله كم لا تنافي الفعل من

الكسر في معنى هذا الكلام كما قالوا ان الفعل لا يدخله الجر فلا يقع فيه اخره الكسر التوصل

اما علامات الجر ما قيل من كسر واخر الفعل اذا اتصلت به يا المونثة المخاطبة

نحو كلي واشربي وكذلك لكسرة التقاء الساكنين نحو اضرب الرجل مع ان الكسر عارض في الجميع

فالجواب ان ياء المخاطبة لعرتها وشرط اتصالها بالفعل نزلت منزلة جزء من الكلمة

الأخرى الحجة اذ في قبلها المكسور وان الكسر للتخلص من التقاء الساكنين انما يكون وصلا لا وقفا فلم
يعتبر والكسر لياء المخاطبة يكون وصلا ووقفا فاعتبر متى احتيج تأييم وبدء الفعل وقوله
في قوله يعرون في البيت من الرجز المقطوع وما بلده رويته ويعرون فعل وفاعل ونون في معفور كذا
بمعنى تعرين الكاف اسمية بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق لمعنى عدوا مثل عرين المعرى الغرد
والكبس بفتح الطاء وسكون الياء الرمل الكثير واذا ظرف زمان على الاصح وجملة ذهب في
فعل وفاعل وجملته وليس فعل ماض ناقص واسمها ضمير مستتر فيها عايد على البعض المفهوم
من القوم وياء المتكلم خبرها واشتهر في ليسي حيث حذف نون الوقاية ضرورة وليتني فشا
وليتي ندر فقوله كم ومن ورد قول الشاعر كمنية في البيت من الوافر وما قبله زيد الخيل
الطائي واتى في صار رسول الله صلى الله عليه وسلم زيد الخير وهو من المؤلفة قلوبهم وتوفي
في خلافة عمر رضي الله عنهما وكان رجلا وسيما احسن الناس ممن يتمنى لقاء زيد ويقتله بعد القيه
فعندي زيد ومن؟ وكمنية اسم بمعنى مثل صفة لمحذوف مفعول مطلق عامله تمنى في البيت
قبل والتعبير تمنى منية مثل منيتي والمنية بضم الميم ما يتمناه الانسان واذا يعنون
جابر المنية جابر وياء المتكلم في ليتي اسمها وجملة اصادفه خبرها والواو في ويذهب وفي
بعض النسخ وافقد واو الحال وهي في بعض النسخ بعض مفعول على نسخة افقد وفاعل على
نسخة ويذهب وما في تمنى لقاء المحبوب بعين ذهب جل ماله وفرير تمنى لقاء زيد ليقتله لما القيه
كان الكرة عليه واشتهر في ليتي حيث حذف منه نون الوقاية وقوله قول الشاعر
فقلت في البيت من الطويل وقلت فعل وفاعل وايهم اسم فعل امر للانه فاعله والنون نون
الوقاية والياء مفعول أول والغروب بفتح الغاف وضم الزاي مخففة التي يجز بها الخشب مفعول
ثان ايهم وياء المتكلم اسم لعل واجد مضارع بمعنى اجد وفيه مفعوله واراد بالغير الغلام وسمى
الغلام بالغير لأنه يستر كما يستر الغبر صاحبه وابيض صفة لسيف محذوف وما جرى عليه صفة الصيف
صفة لمحذوف ايضا واشتهر في لعلني حيث اثبت نون الوقاية وقوله وقد جاءت في العز اي
بالوجهين من اقرب الكلي وهو الحكم على المجموع والبعض لام من باب الكلية وهو الحكم على كل
فرد لأنه لم يجئ في العز بالوجهين الا ان المكسورة واما قل فلم ترد ياء المتكلم متصلة
بها فيه واما المفتوحة ولكن فلم يرد الا بحذف نون الوقاية وقوله لتشبيهما بالأفعال
في المعنى اذ معنى ليت كأتمنى ولعل كأترجى وكأن كأشبه ولكن كاستدرك وان وأن كأؤكد في المعنى

بأن

فان المتعجب يرفع وينصب بكذب ليت سو؟ ونصبا وترجع وقوله لانها تغير معنى ان بتراك
بيانه ان نحو زيد قائم كان قبل دخولها محتملا للخبرية وبعدها خلت ليت كان ان جملة انشائية
وتغير معنى الابتداء موجود ومن المعنى موجود مع لعل الا انما تعرف بما ذكر له وقوله
لانها شبيهة في الجواب تكون حروف جر ينعبها كما يأتي له ثم ان مقتضى العلية
السابقة ومن تشبه الفعل ان تكون الاربعة الباقية مثل ليت واجيب بانه عارضه معارض
وهو قوله فلا انه امثاله ولما تقابل فلا انه امثال مع تشبه الفعل تساقط العلتان
وبقي ليت الذي هو جواز الوجهين واضطرار ابقاء عني ومني وقوله كي بتشديد
النون في علة كان نون الوقاية المحافظة على بقاء السكون لان ليت اصلها البناء وقوله
الرفوه الشاعر في بعض النسخ الراجز بدل الشاعر وهو توهم ان البيت من الرجز مع انه من الرمل
وانها مبنى على الضم لعطفها والهاء حرف تنبيه اتى به عوضا مما فات اي من الاضافة التي كانت
تستحقها وايها في محل نصب على الاختصاص بعامل محذوف واسمه بدل بالرفع لا غير نعت؟ ايها
واعراب بقية البيت واضح الا ان الضمير العائد بعد الا يتعين فيه الرفع من العطف على بثار
في ليت ولا يجيء ان يكون لا عاملة عمل ليس وهو مقول ليتا لانه علم ولا انما تعمل في النكرات
واشتهر في عني ومني حيث حذف منهما نون الوقاية ضرورة وقيل لا شاهد فيهما لان المحذوف
نونهما الاصلية ورد بان الحذف الاظهر يعبر بحذف وفي لدني لدن قل قوله كي وقد
وفكا اسما فعل اعلم ان قد وقط تارة يكونان اسمين مثل فيفسران بحسب ويكون بحالي نون
الوقاية غالبا ومن لم يلزم وتارة يكونان اسمي فعل فيفسران بالفعل بعوا يقيه فيكون بحالي
نون الوقاية في الا زماؤ لم يذكره هنا ولذلك كتب عليه المرادي زيادة اسم الفعل وتارة
تكون حرفا ومن هذا ما مضى من الزمان ولا تلحقهما النون اصلا ولا الياء اذا علمت هذا
وكلام كي معترض وضمير الاول اذا كانا اسمي فعل يكون محال النون لازما لا غالبا فقط
كانتين انما يفسران بالفعل لا الاسم كما علمت فالصواب ان يقول اسماء بمعنى
حسب وقوله وقد يجيء الراجز البيت من الرجز وقد امتنع جواب فاعله وانه في الاولى اي الازهر انه
حميد ابن مالك وقدني بمعنى حسب مبتدأ والياء المفتوحة مضاف اليه وقدي الثاني توكيد
له ومن نصر خبرهم والخبيب خبيب وهو من باب التغليب لانه اراد عبد الله ابن الزبير
وهو الذي كان يكنى بابي خبيب واخاه مصعبا ويروى الخبيبين بكسر الباء بصيغة الجمع

ويكون إنما لنا ولم يعتبر أنه منصوب والأقاح اسم لنبت وخبرها بالنيم وهو الجميلة
والمائل من الحنو ويروى المائل في الشفاه تفتل البيض والحسن وإن كان رضي الله عنه على النحو وإنما هو
غير وهي حيث اثبتت الثبوت في الا واو ومن هو والتأكيد وقال في شرح النوا من لما إن يقول
لا يمكن فيه على ترك النون في لا يمتاز أن يكون أصله فيسكن لأن الكسرة للقافية
ملحقنا باء الإشباع ويمكن نون الوقاية على البام لما وفقة المحافظة على بقاء سكونها
زالت التي بنيت عليه وبنيت فرقة لشبه الحرف في الوضع على وجيه وإما أن يجعها
لغة أخرى وهي لم ثنائية بنيت لشبه الحرف في الوضع وجملت الثلاثية عليها **لسهو**
أن كان كالنوع والبرا فعلوا نعي في النظم تعني يوم يوم منه دار الحزن قليل وهو الهواء
ويدل له قسمة في تنوين مضمومة مبني للمفعول وهو الشارع والضرب والهوا معنى
في بكن زمن التنعيم فيعيد ظهار الحزن أي وهو علة والله أعلم

العلم

أل للعهد والمعهود قوله ثم سابقا وهو وهو مشتق من العلم بكسر العين وسكون اللام لأن العلم
يقتضي الإحاطة والشمول جاء صاحب العلوم والعلم الإصطلاحي يقتضي الإحاطة والشمول
بجميع أوصاف الذات فالله المرضي وقيل مشتق من العلم الذي هو الجبل والجامع بينهما التبيين والظهور
كل قال العلم لغة الجبل والراية والعلامة وتبين الغرض والخطاب التركيب في الاصطلاح بأنه هو وهو
أشار إلى الأول بهذا الابتداء العلم ما لكن من أنه علم الجنس بأنه يعين مسماه لا ذهنا ولا خارجا والثاني المعنى مراد
النكرة فيكون خارجا بقوله يعين المسمى ويكون الحر أغاهر لعلم الشخص ويدل للخصوصية كونه علة
الأصلية لعلم الشخص مع إجراء علم الجنس بالذكر في قوله وهو عرا لبعض في والذي عليه الجمهور
أن علم الشخص يعين مسماه ذهنا وخارجا وعلم الجنس يعينه ذهنا لا خارجا ولم يقل بعضهم وهو
لا يمكن حمله على ما للجمهور بأن نقول معنى قوله مطلقا ذهنا وخارجا وهو علم الشخص وذهنا لا خارجا وهو علم
الجنس ومعا الوضع التعريف للشخص ويقال إلا أنه مشى في علم الجنس على ما للجمهور بالأولى له أن يجعل الخبر
شاملا له **اسم يعين المسمى مطلقا** **قوله** كان والصلة بالرجل مثلا معرفة ما دامت فيه أل
فإذا فارقته فارقه التعريف والذي مثلا إنما يعين مسماه بالصلة فإذا فارقته فارقه التعريف
وقوله كالحضور والغيبة مراده بالحضور التكلم والخطاب في الضمير والمواجهة الحسية في اسم
الإشارة لا مطلق الحضور فيهما لأنه يكفي في التعريف ومعنى الغيبة أن يكون معاد الضمير معلوما عند

المخاطب

المخاطب وأما مطلق الغيبة فلا تعرفها **فإن قيل** العلم المشترك الذي سمي به أشخاص لا يعين مسماه
إلا بقرينة فيقتضي ذلك أنه غير علم لعدم صدق تعريفه عليه والحد فلا يكون من كلام
غير جامع **فالجواب** أن العلم وضع من أول الأمر معينا ويتحمل المتكلم به كونه لا يحتاج للقرينة
إلا بالنسبة للسامع فيكون المشترك إطلاقا من غير العلم والمعارف موضع كليا
واستعماله جزئيا بمعنى أن الواضع وضع ذا الإشارة لكل مفرد مذكر وعند استعمال المتكلم
إياه لا يستعمله إلا في واحد معين كما في قصد السعر وجع الضمير فلا بد **فإن قلت**
مقتضى كون العلم يعين مسماه مطلقا أن يكون أعم من الضمير الذي لا يعين مسماه إلا بقرينة
الحضور ومن مراد الضمير أعرف من العلم **قلت** معنى أن التعريف شرط التعبير
المسمى لا شخاص ضميري المتكلم والمخاطب أشد تمييز المسماهما من العلم ويدل على صحة تمييز
للمسمى عن غيره نعته إذ نعت المعارف إنما هو الإيضاح وتوضيح الواضح تحصيل الحاصل إذ
هو محال ولما كان تمييز العلم ضعيفا بالنسبة لتمييزهما احتاج إلى النعت لرفع الإيهام
نعم ضمير الغائب مرتبته في التعريف دون مرتبة العلم على الحق **قوله** لا يختص باولي
العلم أي عبارة العلم دون أولي العقل ليشمل من يصلح استعماله العقل فيه ومن لا يصلح
كذات مولانا الله الذي يقال فيه عالم ولا يقال فيه عاقل بخلاف زيادة الموضح
والمذكر فلا يشمل إلا أولي العقل **وقوله** وهو اسم رجل هو في الأصل اسم نهر **وقوله**
والجمع لأمة فيما نقلو صار علما على جعفر بن كلاب ابن ربيعة **وقوله** اسم امرأة شاعرة
أصلها بنت تشاول الرمد والخرنق ولد الأرنب **وقوله** اسم قبيلة إنما ينسب
أو قبيل الغير رضي الله عنه أمر الزماد الثمانية الذين من توصل بهم فقول إنما تشدد
واستشكل التمثيل لعلم الشخص بقرن وقريش وكساير أسماء القبائل بأنها علم القبيلة
وهي الوضع منهم ومن لم يحضر ولا يزال يطلق عليهم من يأتي بعد القبائل ولو قلنا إنه علم
شخص لاقتضى أنه إنما يطلق على طائفة والتأخير شخص موجود من الوضع
وأجيب بأن الموضوع له في الأصل جماعة مجموعة شخصية خارجية من الجماعة
من يقع فيها الزيادة والنقص فلا يعتبره بل العبرة بأصل الوضع ومثلها يقال في أسماء
البلدان ويدل على أن التغيير لا يعتبر أن الكعبة غيرت مرارا ولا زال هذا الاسم يطلق
عليها **وقوله** اسم بلد زاد غيره ساحل البحر **وقوله** اسم من جن لمعاوية الكلابية

رضي الله عنه. وقوله اسم جمل كان للنعمان ابن المنذر وإليه تنسب الإبل الشذقمية
وذال معجمة كما في القاموس والصحاح ومن يعجمه فقد أخطأ. وقوله اسم شاة من
العنز كانت لبعض نساء العرب وقيل اسم صنم كان لبعض العرب يعبدونه. وقوله وواشق
اسم كلب سمي الكلب بذلك تفاؤلا بأن يصطاد كيشق ومعناه في الكلب ثابت الإعلاق
إشارة لقوله تعالى وثامنهم كلبهم. وذكر أن رجلا جاء للمعتصم فقال له إني
شاعر أمدح الكرماء وأهجو البخلاء فقال المعتصم لمن تقول في أن أنا من مدحه وأنا ثامن
الخلفاء وكان لا يسمع أحدا بمقال أنشد على نفسي فقال المعتصم فأنشد:

ملوك بني العباس في الكتب سبعة ... ولم يأتنا في ثامن منهم كتب
كذا أهل الكهف في الكهف سبعة ... كرام إذا عدوا وثامنهم كلب
وإني لأزهي كلبهم عنك رغبة ... لأنك ذو ذنب وليس له ذنب

فقال أخرجوه عني واضربوه وعزله من ملك المعتصم. وقوله بواسم مبتدأ الخ والصفة
بعده مسوغة للابتداء بالنكرة فتأمله. منزلا الإعراب في يصح لو صبر أمرها
أنه يلزم عليه أن يكون الخبر أخص من المبتدأ مع أن الخبر لا بد أن يكون أعم من المبتدأ
بمرتبة العلم والتأنيث أن المحكوم عليه والمخبر عنه هو مسلمة والصواب الإعراب الثاني
عندي إلا أن الضمير في علمه لا يعود على الاسم ولا على المسمى وإنما يعود على الشخص
المعهود لأن التعريف الذي أفاده هو بجعل اسم خبر المبتدأ المحذوف أي هو اسم لا لغو
كان التعريف العلمي للشخص والجنس وقد علمت التعريف إنما هو للأول. وقوله مطلقا
حال من الأول الذي صفة لمحذوف منصوب على المفعولية المطلقة أي تعيينا مطلقا.
واسما أتى وكنية ولقبا قول وقال الأول الاسم أفضل أشار بقوله لسماعه للعرب
مما يقال الكنية واللقب أسماء أيضا فكيف يكون الاسم مقابلا لهما. والجواب أن
الاسم تارة يراد به ما يقابل الفعل والحرف ويقال له الاسم العام ويدخل فيه أنواع العلم
الثلاثة وتارة يراد به نوع خاص وهو المقابل للكنية واللقب وهذا هو المراد هنا وبما قررناه تعلم
سقوط اعتراض بعض على قوله ثم كلا منهم يوهم أن الاسم مما قرر في يمصر دبا وكان أولى أن يأتي
بعلمه وأضعفوا بكنية أو لقب وليس كذلك بل الخوارزمي يقال له الاسم ما وضع لا بواو أو
غيرها في سابع ولا يذكر يصير ذا أب أو أم فكنية وإلا فلقب أو ما دل على الرفعة أو الضعة

وبأنه (margin)

أي لأنه ما مر بعد وضع الاسم بذلك المسمى جاز أن يصير ذا أب أو أم فكنية وإلا فلقب
ثم قد يكتفي الشيخ بواحد منها فقط كأبي الحسن لسيدنا علي كرم الله وجهه وقد يكتفى بالمعنى
تفاؤلا بأن يعيش ويولد له كقوله صلى الله عليه وسلم أبا عمير ما فعل النغير والكنية خاصة بالعرب
ومعا مرقوم في الغرر الإعلامية لهب وأما اللقب فموجود في كلام العرب وغيرهم وكان يختص بالذي
ولا بالمذكور مثل الأرجع في الحرث عن وانصفه يتكلم عن مدح الغير أيعني عاشية الصرفية
رضي الله عنه وعنا وعنبر لقب وبالطمة مجبوبه امرئ القيس وأخرن ذا إن سواه صحبا قول
وسواه شامل لشيئين سواء تركيب الضمير ومن تعبير أنه يجب تأخير اللقب عن
الكنية وليس كذلك بل لا ترتيب بين الاسم والكنية وفي بعض النسخ أن سواهما بتأنيث
الضمير عائد على الكنية وفي بعضها وإذا أفعل أخر إذا اسما صحب ومن ذكر الموضع
وابن عقيل وجل الشراح والحواشي ما ثبت في الأخير من الصواب ومقتضاهما
أنه في الكافية والتسهيل الذي التزم مقنعه بعض وذكر ابن هشام في بعض تعاليقه أنه يجب
تأخير اللقب عن الكنية أيضا وبه الزم أنه في شرح التسهيل وجوب تأخير اللقب عن الاسم
بأن اللقب تكملة منقول من اسم غيره فلو قدم لتوهم السامع أن المراد به مسماه الأصلي
ومن تمام العلة كما في تقديم اللقب على الاسم ما في تقديمه على الكنية من وجهه وعلى هذا
فالنسختان الأخيرتان هما الصواب والنسخة الأولى المشهورة ومن رجع ابن هشام
أن مراده في بعض تعاليقه وبينه في تنبيه وتعليل وجوب تأخير اللقب بكونه نقلا بأن النعت
لا يتقدم على المنعوت باطل لأن النعت يتقدم على المنعوت مسلما عن النعتية ويصير متبوعا
نحو صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجر فهو في الأصل منعوت والعزيز الحميد نعتان
فلما قدم النعتان وأخر المنعوت جعل الأول كالمنعوت بدلا من النعت أو عطف بيان ومحل وجوب
تأخير اللقب حيث لم يشتهر المسمى باللقب والأفرد اللقب وعليه خرج تعريف المسيح
على عيسى في غير ما آية وإن يكونا مفردين فأضف حتما ظاهره أن الإضافة مانع مطلقا
ولو كان الأول مفردا دون الثاني والتالي مجردا منهما وليس كذلك بل ما فيه الإلا تجوز إضافته
للمجرد منهما وأتبع بأن الإضافة بتقدير ما بابه في باب الإضافة وقوله وصل أن
بين المضاف مقتنعا أو وصلت بأنه مع قوله في الصفة المشبهة وأجر بتابع الأسماء
والإضافة ثم إن قوله هنا فأضف يقتضي أنها ممنوعة وأتبع بأن ما هنا تخيير

لمغير (margin)

مغو (margin)

كما يأتي نحو اعلان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة واضافة ما عدا ما تقدم المتعذر الى الآخر
موضوعة على السماع وان كان الجميع يجب تاويله بنوع وتمثيل كم وغيرهم هنا لا تعيين حرز
اغاموليا انه يجوز الحاق بقول المسموع فقول كم من الاتباع في جميع ذلك واجب تبع في كله
تعبير لهم بالعربية اتبع مع ان الصواب بجواز القطع عن التبعية بالرفع والنصب واجيب
عنهم بان معنى اتبع امكن له بحكم التابع ومن التابع انه يجوز فيه القطع كما جاز فيه الاتباع
كما اجيب عن كم بان معنى قوله وجوبا الاتباع عدم جواز الاضافة فيكون مقابلا لقوله قبل
ما غلب ومنه منقول كفضل واسد فقول كم ما تقدم له استعمال قبل العلمية
اعترض هذا بالمنقول من علم الجنس الى علم الشخص نحو اسامة مسمى به رجل فيقتضي انه
لا يقال منقول لان المنقول لا يصدق عليه لانه يتقدم له استعمال قبل العلمية في
غير هذا وانما تقدم له استعمال في العلمية والاولى ان يقال قبل العلمية من المنقول الى ما دخل
نحو ما ذكر واجيب بان المراد في العلمية المذكورة في الحد العلمية الشخصية والمعهود علم الشخص
وقوله ومن الجملة تبع في ادخال الجملة تحت المنقول الشارح واعترض عليهما بان الصواب
تخصيص قوله ومنه منقول بالمفرد بدليل قوله وجملة وما بمزج ركب والحق معهما
وان المنقول شامل للجملة وكما ان المنقول يكون منقولا من المركب وكان المركب اسناديا
ومزجيا واضافيا امتاع الذكر انواع التركيب التي منها الجملة فيكون قوله بعد وجملة وما
ومابعد تفصيلا لبعض ما دخل تحت قوله ومنه منقول وليس مغايرا له وقوله ما تقدم له
استعمال بان مراد الكلام ان وضع علما وهو صادق بصورتين احدهما ان تكون مادة العلم
موجودة لا كل الصيغة تستعمل الا في العلم وهذا النوع هو الغالب ثانيها ان تكون
المادة كفقعس وقول من قال فقعس منقول من فقعس واحد واعترض ابن هشام في الحواشي كون
ادد مرتجلا وانما هو منقول من جمع اد واحد الود كغرفة وغرف ومع ذلك تبعه في التوضيح
وجملة وما بمزج ركبا كان ينبغي له ان ياتي بنحو هذه هنا قبل هذا البيت لتكون موافقة لما
قرر هنا ولما كان قوله منقولا يشمل المنقول من المركب وكان المركب اسناديا ومزجيا واضافيا
اشار الى الاول بقوله وجملة فقول كم ومن العلم جملة اي منقول من جملة اسنادية وتغري
هذا يقتضي ان جملة معطوفة على منقول وهو ما قرر كما مر ان الجملة قسم من المنقول والقسم
لا يكون قسيما ولا مغايرا والصواب ان جملة معطوفة على مفرد الذي هو المنقول مفرد وجملة

عن بالاعرب

والاول

والمركب الاسنادي كل كلمتين اسندت احداهما الى الاخرى وحكم العلم المنقول من المركب
الاسنادي الحكاية فتقول في نحو جاء ... ونحوه والمراد بما عمل ماض وبرق
نحره ما عمل من موصوف بضمة مقدرة في اخره منع من ظهورها اشتغال المحل بحركة الحكاية وحكم اجوبي
النصب والجر محل منقول من التركيب الاسنادي كان الجملة من قبيل المعرب خلافا للازهري حيث قال
وهذا النوع مبني وقوله والمزج الخلط هذا معناه لغة واصطلاحا كل كلمتين نزلت ثانية
منهما منزلة هاء التانيث في ان اخر ما قبلها لا يكون الا مفتوحا في حيث ان اتصالها بما قبلها كان
الاعراب انما يكون على هاء التانيث نحو فاطمة مختص لها معنا لا يكون الا في اخر الاخير من المركب
المزجي اي محل قبلي الجزء الاول من المزجي اذا لم يكن ياء وان سكنت نحو معدي كرب وقوله نحو بعلبك
اسم بلد بالشام وبعل في الاصل اسم صنم كان لاهل ذلك البلد قال تعالى اتدعون بعلا وتذرون احسن
الخالقين وقوله اعراب ما لا ينصرف للوجود علتين من علتيه وهما التركيب المزجي والعلمية
وقوله والثلة يبنى على الكسر علة بنائه كونه اخره ويه اسم فعل وهو مبني قبل التركيب
واستصحب ذلك بعد التركيب والعلمية فتسلط البناء على ما قبله فلا يغير واجرى قبل
ويه اسم صوت ويبنى على الكسر على اصل التقاء الساكنين وقوله على ما بينه عليه في باب
الصرف حيث قال والعلم امنع صرفه مركبا تركيب مزج واعلم ان ما بين هنا وما بين في باب
منتها له اذ عرف من هنا ما يعرف به ما لم يذكر هنا لم يعرف من هنا الا [illegible] التفسير في محل اعرابه مطلق
يكن مختوما بويه وذكر له هنا ومحل الا منتها له اذا لم يعتبر المثال الاعتبار بمعدي كرب والا
امتنا له في اعراب الاجما لا لا ينصرف غير مختص فيه بجواز ان يركب الجزء الثاني [illegible] تركيب خمسة
عشر واضافة الاول للثاني وشاع في الاعلام ذو الاضافة المركب الاضافي وكل اسمين
جعلا اسما واحدا ونزل ثانيهما منزلة التنوين للازم للسكون والمضاف اليه اللازم الجر وحكم
المركب الاضافي اجراء المضاف اليه دائما ويعرب المضاف بحسب العوامل فان قيل القياس
في المركب الاضافي كغيره ان يكون الاعراب على اخر المضاف اليه لانه اخر العلم فالجواب
انهم رعوا اصالة المضاف قبل التركيب والعلمية وهو كان الاعراب عليه كما اعرب في حكمه
دخول ال على العلم الصفة المنقول منها نحو العباس والحارث دخول ال عليه وابو المخافة
كنية عثمان ابن عامر والد ابي بكر الصديق رضي الله عنهما ووضعوا لبعض ذوي الاجناس
علم فقول كم فيه اي منه الحال في جنس الكلام نحو هذا اسامة مقبلا وقوله يعم

في كون الاعراب يقع على اخر المضاف
التنوين والمضاف اليه وفي لزوم
التنوين والمضاف اليه ما له
الا التنوين للازم الجر

3

من الضمها او وجدت في نحو من باسامة ونعالة التوجيه ممنوعا من الصرف للعلمية والتانيث
وقوله ويوصف بالمعرفة نحو من اسامة المعترض وقوله ومن لم يدع في المتابع قبيل
الاولان يعبر بقوله ومن تابع لان الاتباع من صفة النكرة لا من صفة المعرفة وكذا ايضا فيما
بعده ومن اكثر الناس في الفرق بين علم الشخص وعلم الجنس واسم الجنس النكرة والنكرة واحسنه
تعريبا ان يقال علم الشخص اسم يعين المسمى بلا قيد هنا ونارها من بر مثلا يعين مسماه هنا
وفا رهلجيبت لابة اول مما مثلا وعلم الجنس علم ما صدقه الغرق البيرو الرماحية وغيره
من الموضوع للماهية والحقيقة المتقررة في الذهن المعهودة عند المخاطب مع قطع النظر
عن افرادها الموجودة في الخارج مع الجنس ع من يعين مسماه الذهني لا الخارجي واسم الجنس
من الموضوع للحقيقة ايضا لاكن باعتبار تصور مجرد من افرادها الخارجية لا بعينه ويسمى مجردا
مبهما ومرة منتشرا ووصفة شايعة ولا يحتاج لتصورها في ذهن المخاطب كما هو قول الامام
وابن الحاجب وسعد الدين والسبكي فيكون في الفرق بين علم الجنس واسم الجنس من وجهين
الاول ان علم الجنس لا بد ان تكون الحقيقة معهودة عند المخاطب واما اسم الجنس فلا يشترط
فيه ذلك الثاني انه لا بد من تصور مجرد خارج من افراد الحقيقة في اسم الجنس واما علم الجنس
فلا نشأ ومن اعلام الجمهور واما كثير واسعد كالرضي وغيره فعلم الجنس عندهم مرادف
لاسم الجنس النكرة في المعنى ولهم في بين اسامة واسد وعلم الجنس نكرة معنى معرفة
لفظا فلها احكام العلم عليه تجوز ورد ما لابن مالك الحفيد الراضي وغيره واما النكرة فهي
الموضوعة للفرد المبهم من اول وهلة فيعم [illegible] بينها وبين اسم الجنس النكرة ان اسم
الجنس وضع للماهية وهو لغا [illegible] العرد فاستعمال اسد الذي هو اسم جنس في فرد من
استعمال الكلي في جزئه واستعمال رجل الذي هو نكرة في فرد من استعمال الكلي في حقيقته التي
من استعمال الكلي فيما وضع له وقوله والمرطبة كالسباع جمع سبع وهو ماله ناب
وقوله والحشرات جمع حشرة وهي صغار دواب الارض [illegible] ومعلم علم الجنس [illegible] تبعا
لتمثيل [illegible] والخوافي [illegible] مجهول الذات والنصب [illegible] ابي ليا وكما [illegible]
كما نكت عليه المرضي [illegible] النوع الثالث واعلم [illegible] العلامة المحقق سيدي محمد
بن منصور في حواشيه التصريح [illegible] علم الجنس الضمير خاص بالاعيان
وخاص بغير الاعيان [illegible] ولا يلزم [illegible] من جميع الامثلة

ومن الحاج عريط للعقرب اي هو علم لجنس العقرب وكذا يقال ثعالة للثعلب وفي الجمع بر ليل
تم تجيه بلعه علم في قوله للعجم وابن العرب ان العقرب ونظايره متعلقا بمحذوف حال من
الضمير في الجار والمجرور الواقع خبرا والتقدير ام عريط حال كونها للعقرب ومثله بنات
العبيد فتول كل تشبيه بين الخرمبة التشبيه امور ثلاثة الوزن والتعريب والعدول
وقوله في قوله اناخ ابنيا من الكامل وما يليه النابغة يهجو ابن زعد وانا بغتم الهمزة
مطلوب لا محلها في قوله قبل اعلمت بوم عكاظ مير لغيثتني تحت العجاج فما شققت غبار
وجملة افتسمنا خبرا وخطيتنا مفعول افتسمنا نتيجة خطة وهي الخصلة وكانه يقول
كانت في تلك فعلتان الوفا والفجور فحزت انا الوفا والبرور ومن ذلك يا زعت الغدر
والفجور ونقض العهد وعبر بالنسبة للعبسة مجمل الثلاثة وبالنسبة لزعة باحتمال تبيبا
على كنية غدر زعد لان البنا نزل على الكنية كما في كسب والكتب والشاهد في بر فانه علم
لجنس البرور وفي فجار لانه علم لجنس الفجور ثم ان العصير اعترض على الكنية في قوله علم للعجا
بان العجرة واصل الفجور وفجار انما هو علم للعمرة لانه هو الفجور كالعمرة منه والجواب ان
البعي ليست العمرة وانما هي اسم معنى الفجور والله اعلم

اسم الاشارة

عادة المصنفين ان ينشئوا اذا كان محصورا ابان العرب يجرونه اذا الحر اغلبيتهم افراد المحدود اجمالا
والعرب يتمم الامر ادغيصا وسواتم وكمال ان اسما الاشارة محصورا ابا العرب تشغوهم كالموخ
عرصة وصرح في التسهيل بقوله ما وضع لمسمى واشارة اليه واورد عليه امرانه كما يوخذ باوفوف
من تنزله بين المعرف وذكر الحد المعرف اما حقيقة كما هو الغالب او حكما بان تكون الاشارة
بين الذي كنى واصرحيو وان عاد كرهما بفع كثير كقوله تعالى عوان بين ذلك اي بين ما ذكر من
الفارض والبكر والذكر انيها من يكون تاويلا وفي اقتلعوا اجد افعال الكوفيين انما هو ضمير
على حرف واحد والالف للاشباع زايدة واستدلوا ابعض صاحب المغني الذي هو ذا وتا وهذه بعد
البصريين انها ثنائية لفظا ثلاثية تقديرا وضعا واصلها ذيي فياءين الاولى ساكنة فتحت الاولى
الرضي لان سيبويه حكى في تصغيره ذيا والدال تتحرك التي هي منقلبة عن ياء والياء الاخيرة محذوفة
لعنبا وفاعة تحركت الاولى وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وقيل ابدال الياء الاخيرة محذوفة اصالة
وقول التصريح فيما بعد الطية معنا الف منقلبة عن ياء كما علمت واما اجواعا جنسا لا الكوفيين

بالمثنى بأن الأولى حذفت الثنا لالتقاء الساكنين فرقا بين تثنية المعرب والمبني بذي وذه تي تا
على الأنثى اقتصر قول ك لضرورة الوزن لا للحصر إنما الغرض ما أبو علي في قوله تعالى على الذي
أحاط أنوار تحمله قلت إنه وقلنا وقوله على الواحد من المؤنث أشار به إلى أن الأولى أن
لا يعبر بالمؤنث بدل الأنثى وهو كذلك لأن التعبير يقتضي أنه لا يشار به إلا للمؤنث
الحقيقي مع أنه كما يشار بها للمؤنث الحقيقي يشار بها للمجازي في قوله تعالى وما تلك بيمينك
يا موسى ولو عبر بالمؤنث لشمل المجازي وقوله ولا تنس بها الرعي أشار به إلى أن الإيماء
في جزء غلبة على المقصور وقوله ما مر إلا لعلاة التي يشار بها للمؤنث عشرة خمسة
مبدوءة بالذال وخمسة بالتاء وهي ذي تا ذه ذهي ته تي ذه ته بالاختلاس ذات ذال
ذات تا والغريب ذات وفي الحقيقة لعلاة المؤنث أشار تي وته وغيرها مجموع لكن
لم يجعل للمذكر لفظا واحدا وجعل للمؤنث عشر لغات لأنا نقول جعلوا ذلك
لأمور منها أن المؤنث أكثر من المذكر بدليل الحديث إن الكامل من امرأتين من نساء الدنيا في
الجنة وفي الحديث أيضا اطلعت على النار فرأيت أكثر أهلها النساء ومنها أن
الإشارة من باب الكناية وكانت العرب تكره أن تصرح بأسماء النساء في مجالسهم
فكانوا يكنون عنها كثيرا ومنها أن العرب يحتاجون إلى النساء في كل وقت فوضعوا لهن
أسماء كثيرة اختصارا عن التصريح بأسمائهن والرجال لا يحتاجون إليهم إلا في الأمر المهم
كالحرب فكان التصريح بأسمائهم أولى وقوله ويجوز فيه اقتصر في الإشارة في هذا
الضبط لكلمة لأن النائب في المعنى هو ذي وهو متفرد فلا يجوز نيابته وأجيب بأن النائب
ليس هو الجار والمجرور بل ضمير الاقتصار المفهوم واقتصر على من يتخلى عليها ويحتمل
هو إليه الأعمال المفهوم ويحتمل وقوله قال المثنى المرتفع فيه من أن المثنى هو اسم الدال
على اثنين في الإشارة بذان وتان ليست للعين وإنما هي للذات التي للعين المشار إليه إذا كان
العين مقصودا بعينه فتعين الإشارة إليه بأن يقال هذا العين بزيد وأجاب بعضهم بأن هذه
ليست المثنى على حذف مضاف أي لمدلول المثنى الذي هو الذات يشكل عليه كون المرتفع
بمعنى المرفوع صفة لمدلول المفرد لأن الذي يوصف بالرفع وغيره إنما هو اللفظ لا مدلوله
وأجاب عنه بعضهم بأنه صفة للذات وثنى وأورد عليه أنه كان من حقه أن يقول المرتفعة
وأجيب عنه بأنه صفة لثنى وصفة ذان محذوفة للدلالة صفة تان عليها ثم أن هذا من النظم

انتهى

أنه يستعمل لا مثنيا حقيقة ومن ثم الحقيقيين كما مر أنه ملحق بالمثنى لا منه وعلى هذا فلا ينبغي أن
يكون معربا وإنما الإشارة مبنيا ولو كان مثنى حقيقة لقيل ذيان وتيان قياسا للواحد وفي هذا
الجواب عن هذان لساحران في من قرأ بالألف أربع لغات وقد ذكر الأزهري هنا سبعة أجوبة
منها أن تكون إن بمعنى نعم ويكون ح هذان مبتدأ ولساحران خبر لمبتدأ محذوف والتقدير لهما
ساحران والجملة خبر المبتدأ الثاني وخبره خبر المبتدأ الأول ولا يكون ساحران خبر هذان
لأن اللام لا تدخل على الخبر وأن بمعنى نعم وارد في لغة العرب ومنه في كلام العرب قيس
ذلك أن أعرابيا سأل ابن الزبير شيئا فمنعه فقال الأعرابي لعن الله ناقة حملتني إليك
فقال ابن الزبير إن وراكبها أي نعم وراكبها وبأولى أشر لجمع مطلقا قوله فتقول أولى
الرجال وأولى النساء كان الأولى أن يزيد بعد قوله مطلقا وإعرابه أولى مبتدأ مبني على السكون
والرجال أو النساء بالرفع عطف بيان أو بدل وجملة ضربوا أو ضربن والغالب أن يكون للعقلاء
ومن غير الغالب مجيئه لغيرهم ومنه قوله تعالى إن السمع والبصر والفؤاد كل أولئك كان عنه
مسئولا إلا أن فيه ما العرب بأن أولى هو اسم إشارة وبين الذي الذي هو اسم موصول
والجواب أنهم فرقوا بينهما ومنه منها أن الذي في اسم الإشارة يكتب بالواو والذي في
الموصول بدونه على وزن العلي ومنها أن الإشارة مجرد البدل وفي الموصول مقرون بها
ومنها أن الذي في الإشارة لا يقع بعده إلا مفرد وأن الذي في الموصول لا يقع بعده إلا الجملة وقوله
يعني زيادة أي النظم اعتاد أن التعبير للممدود وإن كان معروفا أن ذلك أن وصف المبني بالمد
والقصر مجاز غير معروف والمعروف أن ذلك للمعرب وقوله مكسور يعني وغير منون وفيه
لغات غير مذكورة ومنها كسر الهمزة مع تنوينها وضمها وغير تنوين فإن قلت كلام منهم
محتمل المنع إلى اللغات الثلاث قلت هو كذلك باعتبار ظاهر النظم لأن الأصل أن اللغة
الأولى من المشهور ولا يبنى هذا الكلام إلا مثلا وإنما اكتفوا في الإشارة
بلفظ واحد للجمع مطلقا ولم يجعلوا ذلك في الموصول لأن الإشارة كافية في بيان حال المشار
إليه من تذكير وتأنيث وأما الصلة المبنية الموصول فصلة مع منعه فإن قلت يلزم أن لا
لا يستغنى في اسم الإشارة عن التثنية والجمع قلت لم جعلوا ذلك للجمع جاءت
منكوا في الجمع بمعنى الأنث لكن المراتب وقوله والتوطئة على أنه مراتب ثلاث
جعلوا المجرد والكاف نحو هذا للقريب والمقرون بالكاف بمعنى نحو ذلك للمتوسط والمقرون

بالهاء والكاف نحو ذلك للبعيد **ولذا انصفا بالكاف فـــولـه كـم** واضافة على ذلك
تح بعد نون الكاف وما لا محل لها من الاعراب وهو تتصرف تصرف الكاف الاسمية فتفتح مع
المفرد المذكر وتكسر مع المفردة المؤنثة وتلحقها الميم والالف في التثنية وتلحقها الميم في علامة
جمع المذكر والنون في علامة جمع المؤنث وهذه اللغة المشهورة **فان قلت** ما الدليل على
كونها حرفا **قلت** لو كانت اسمية لا يصح ان تكون في محل رفع ولا يكن لانها ليست من ضمائر
الرفع وعلى جهة يرضيه مثلا رافع ولا يصح ان تكون في محل نصب لانه لا ناصب ولا ان تكون في محل
جر لان الجر اما بالحرف او بالاضافة وكلاهما لا مضاف والدليل على عدم الاضافة ثبوت النون في
هذان ذانك **لا يفعل** الجر موجود هنا وهو اللام **للنائغون** لو كان اللام
جار العني كما يعني سائر الضمائر غير ياء المتكلم واصل اللام السكون وكسرت لا لتنفاد
اسماء الشير او حرفا بينهما وبين الجارة في لها وبعاهر تقدير **كم** وتفريعه ان الكاف متعلق بانطق
وصح به غيره وهذا الغراب يوهم انه اذا اردت الاشارة الى البعيد انيت بالكاف ومن هذا
دون ما تقدم او بالكاف مع اللام وهو غير صحيح والاولى ان الكاف متعلق باسم فاعل محذوف
حال ومعمول انطق المحذوف والتقدير انطق عند البعيد بما تقدم من ذوات الاشارة
حال كونها متلبسة بالكاف **نح والـلام ان قدمت ها ممتنعة** اعلم ان جميع الهاء مع اللام
وارد في كثير الزوائد وضابطه ان اللام لا تمتنع الا مع تقديم الهاء وليس كذلك بل يمتنع
اللام مع المثنى مطلقا ومع الجمع في لغة من مد وعلة المنع كثرة الزوائد ايضا ولذا قيل
بعض كلامهم بقوله • ولا يلي ذا اللام الا مفردا • واجتنب مقصورا مجاورا به هاء

فـــولــه ومن اشار من الطرفين البيت الصوت والمرئ عبرا مفعول اول برأيت والمراد
بهم العفر او الابتداء او الخصوص او ما اخر محرور او ما ينكرون نعت مفعول ثان لرأيت ان قلنا العني علمت
او حال ان قلنا انها بمعنى ابصرت واصل بالرفع مبتدأ وخبره محذوف ايكن لذلك لا ينكرونه وبه وجهة
الصناعة عطفه على الواو في ينكرونه ومن جهة المعنى فيه بعد بالنسبة لكونه مدخولا لرأيت
نعت عبرا او لا يصح فيه النصب بالعطف على البدل لانه يقتضي ان نعت عبرا لا ينكرون اشارة وكذلك
لا ينكرون اهل ذلك الخ وليس بمراد اذ المراد ان العفراء لا ينكرونه نحوه وكذا اهل الاغنياء
وهم المراد باهل الطراف لا ينكرون فيه لكثرة ما لهم ومن المعنى يستبعد الا بالرفع والطراف
بيت والجلد على هيئة الخباء والخيمة وفي الغالب لا يكون الا للاغنياء والمراد بالاطراف

والجبال

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

والجبال معتنا **و** الشامير في ماء الامية الخوصل التنبيه باسم الاشارة المقرون
بالكاف **و** فصل له وتغرى البيت انطفا في جعل الواو في البيت النظم بمعنى عند وثانيا
في تعرين معلقتا بمعنى في وكان لعجم **وبهنا او ما هنا اشر الى الكان فـــول**
كـم ذكر في سائر البيتين تسعة الفاظ بل ذكر ثمانية ان الغريب وهنة للبعيد وكلها
ما خوذ من النظم ان قوله وبها في بها ذي وهو هاء وباثنين منا لما ومنا هنا كذا الغلط وقع له **كـم**
ومعلوم انه يعود للاول وهو هنا دون الثاني والصواب انه يعود عليهما معا باعتبار
ما ذكر **و** قوله لقوله عن ويلي ارايت ثم رايت ثم ظن من ملك الاتقن بما ملك رأيت المتقدم
عليه لا انهم معقول ان تكلا بالرحمة لانها لازمة للظرفية ولا تخرج عنها الا الى حالة
تشبهها وهو الجر تقول اميت من ثم وهو مبنية على الفتح للتخفيف ولم تبن على الكسر لثقل
الكسر مع التضعيف ولا تتقدم عليها ماله التنبيه ولا يتاخر عنها كاف الخطاب **و** قوله
وتقول فيها اصله مثل بلا ثة نونات ابدلت الثالثة كثرة الاستعمال وكسر هاء
منها اثم ابي قصتها ولذلك اتى ثم وبينا لغة ثالثة وهو ضم الهاء وهو رديئة ولذا لم يذكرها
ثم والله اعلم

الموصول

ان اللعنه والمعهود قوله تسابقا ان الذي اول
موصولة بمعنوانه يوصل بغيره اي انه يتبع بغيره وهو الصلة التي بها يحصل الاستغناء
بعده وهو في الكافية بقوله ما هو عائر وجملة وما اشبههما موصول الاسماء اعلما
موصول الاسماء الذي امتراز عن موصول الحروف في حقيقة الموصول الحرفي كل حرف
اول مع ما بعده بمصدر وهو الذي تسبك وهو يه ستة جمعت في قول من قال
موصولنا الحرفي ان لو وما وان وكي ثم الذي بامر تستا
واستشكل كون الذي موصولا حرفيا مع اقترانه بالاسمية من هو اعلم بالافعال اسم
ولزاما الرضي والكوار ان الذي لا يكون موصولا حرفيا واجاب الرضي وغيره بمنع كون الذي فيه موصولا
حرفيا على الاية التي مثل بها المجيز وهو وخضتم كالذي خاضوا بامور خمسة ذكرها في التصريح
اولها ان الاصل كالذين بالنون ومن لغة بعض العرب **و** قوله وهو ذكر انها ثمانية اهملها في ابوابه
بل اهمل كما عن الذي وانما هو لم يذكرهما اهلا فيكون كلامه **كـم** في باب الحكم على المجموع لا على
الجميع او نقول من على ان الذي ليست من الموصولات الحرفية **و** قوله ان الذي مبتدأ ان في محل رفع

الشاطبي وانما امتنعا لماذا لا يكون قوله موصول الاسماء عاما في المفرد وغيره ويدخل تحته
جميع الموصولات ومن الاعراب متعين وقوله تبين لاحتياج من الى التكلم بل الذي موصول
ويحتمل العطف على الفاعل لافادة انه ... الا وعطفها بانه الموصولات على ... انه ذكرهما
في حكم الاستيناف الانثى التي في الذي والتي ست لغات الذي والتي باثبات الياء ساكنة الذي والتي
بحذف الياء وكسر الذال والتاء الذ والت بكسر وسكون الذال والتاء الذي والتي بتشديد الياء مكسورة
الذي والتي بتشديد الياء مضمومة الذي والتي بحذف الالف واللام وبقاء اللام الثانية مفتوحة
وهي تكون للعاقل نحو الحمد لله الذي اذهب عنا الحزن وتكون لغيره نحو هذا يومكم الذي كنتم توعدون
واما التي فتكون للعاقل نحو قد سمع الله قول التي تجادلك في زوجها ولغيره نحو ما ولاهم عن
قبلتهم التي كانوا عليها قوله والتي ضمير ... ان التي مبتدأ ... وضمير محذوف
والجملة خبر المبتدأ الاول ... بقوله والانثى ... الوجه الثاني تكون التي خبر
مقدمة واليا اذا ما ثنيا لا تثبت قوله بسكون ... تثبت باوجهها وتعتبرها في
تثنية المنقوص ... لكونها مبنيين ... في التحقيق وفصل ... بين تثنية
المعرب والمبني وقوله والياء مفعول ... وعليه فتثبت بضم التاء وكسر الباء وهو مسند لضمير
المخاطب وكسر ... للوزن وهذا الوجه المناسب للتعبير بالمفرد في قوله بعد اوله العلامة
ويصح كون الياء مبتدأ ولا ناهية وتثبت بفتح التاء وضم الباء وكسر الثاء وهو مسند
لضمير الياء وهو مجزوم ... وكسر للوزن ... ما قبله ... حسب ما بعده
بل ما تليه اوله العلامة لا يقال للاحتياج لمن ... لا تثبت ...
لانا نقول ... فتثبت يحتمل ... ويحتمل ... وهو المراد ... في قوله
بل ما تليه والنون ان تشدد فلا ملامة قوله بعد الالف وبعد الياء ...
ومثال التشديد بعد الالف واللذان ياتيانها ... بعد الياء ربنا ارنا الذين ... بتشديد
النون والنون من ذين وتين شددا ايضا قوله ايضا ومثاله بعد الالف ...
بتشديد النون ومثاله بعد الياء ... بالتشديد ايضا وتعويض بذاك قصدا
قوله ... عوضوا منها ولم يعوضوا ... ومثاله مع ان ... في الجميع فلنت
... يحذفون الشيء ... ولم يعوضوا منه ويحذفون
الشيء ... وقوله وشي ... اهـ ...

للمذكر والمؤنث وتشديد الراء ماخوذ ... دون غيره جمع الذي الاولى الذين
مطلقا قوله ... جمعين ... جمعا ... العبارة ... والنحو انهما اسما جمع لا جمعا
حقيقة اما الاولى فلانها ... واما الذين فلانه لا يطلق الا على العقلاء والذي
يكون للعاقل وغيره ... جمعا حقيقة لكان ... الجمع على ... المتعارف وكامل
كون الذين اخص من ... طريقة الجمع ... ان يكون ... المفرد ... وثانيا
كان الذين والتاء على ... المثنى ... لكونهما ليسا اخص من المفرد اعربا وقوله بالياء
في الرفع ... على الياء في جميع الاحوال وبعضهم بالواو رفعا نطقا قوله
مجرى جمع المذكر ... جمعا حقيقة بل ... الجمع الثمانيه وهو
اعراب المفرد ... الاعراب ... جمعا حقيقة ... باعتبار ... عن غير
العاقل تغليبا ... جمع المذكر تغليب العاقل ... والمذكر على المؤنث ولم يعتبروا
الاستغفار ... للبناء لانه عارضه معارض وهو الجمعية ... الحوض ...
الاسماء وفي ... ان الذين الجمع يكتب بلام واحدة واما الذان في التثنية فيكتب بلامين
فرقا بينهما ولم يعكسوا لان المثنى ... على الجمع ... على اصله ...
... في الرسم ان يكتب الجمع والمثنى بلام واحدة ... اصطلاح المشارقة
... باللات واللاء التي قد جمعا ... والجمعية ... اسما جمع
... في التي ... المثنى ومن ... استغنا ... بالكسر واللاي
كالذين نزرا وقعا قوله ومنه قوله ... من ... رجال من
... مجازية ... وجاس ... في ... للمصروع
والتي ... وجملة ... والعاقل ... معنى ...
... في التي ... موضع الذين ... ضمير ... او ...
ينبغي للناظم ان ... الثاني ... موضع ... قوله
... اسم موصول بمعنى التي ... عود الضمير ... عليه
مونثا ... ويحتمل ان ... في التوطيه
... والموصولات المختصة ... في المشتركة ... ان كانت ... لماذا امتنعا
... ومن وما وال تساوي ما ذكر قوله ... انها تقع ...

المشتركة / انما

منطوق كالمجموع وان يبين ما وقعت عليه الموصولات ضمير الصلة فان كان مفردا مذكرا
علمنا انها وقعت على المفرد المذكر وان كان مفردا مؤنثا علمنا انها وقعت على التي المفردة المؤنثة
وما كذا او قوله من تقع فيمن يعقل اي لمن يعقل غالبا وما لغيره غالبا لان اكثر مجيئها اي ما
مثل العاقل صحيح وغير العاقل كانه مثل اعطوا العجم التجمم والمعتل للمعتل وعلى ايهما
بان من قليلة في الكلام وما اي تم والعقلا فيكون بالنسبة لغيرهم فجعلوا القليل للقليل
والكثير للكثير وقوله وان عليه مثال وقوعها على العاقل ان المصر فيه والمعروف .
ومثال وقوعها على غيره الموضوع في قوله تعالى واستغفر المرجوع ثم ان العرب ومع علم من قول
الوكان من صفة ان يقع على الانها اسم مستقل **واجب** بان له نزلت مع الوصف منزلة
الكلمة الواحدة وكان لجميع اسم واحد مع الجسب العوامل **وما كذا ذو عند طي شهر**
قول كم وهو مبنية في الجمع لسكون الواو وبدليل قوله بعد والواو لازمة فهو قوله
في اللغة المشهورة ذكر الرضي في ذو الطائية اربع لغات احدها ما مر الثانية ذو بالعين
واحد المعرب وتثنية وجمعه الثالثة كالثانية الا انها يقال لجمع المؤنث ذوات مبنية
في الضم في الاحوال كلها الرابعة تتمتع فيه بمعنى صاحب مع اعرابه بالحروف الواو
رفعا وبالالف نصبا وبالياء جرا او تستشكل اعرابه بانه سبب البناء لا زال فيها وهو
الافتقار الى الصلة **واجيب** بان سبب البناء عارضه معارض وهو شبهها بذو التي
بمعنى صاحب **وكالتي ايضا لديهم ذات** كل من ذات وذوات مبني على الضم في الاحوال
كلها وفي اعرابها اعراب صاحبة وصاحبات **قول كم** كقول بعضهم بالفضل ذو فضلكم الله به
نشرتيس يشبع وصرح بعد ان ينكون ذوات العرب يسمعن اعرابا وطي فيبتلي وبقوله
بالفضل ذو بالفضل متعلق بمحذوف ايد اسئلكم بالفضل وذو اسم موصول بمعنى الذي
وجملة فضلكم صلتها والعايد الضمير المجرور بالباء والكرامة بالجر عطف على الفضل
وذات اسم موصول بمعنى التي مبني على الضم صفة للكرامة وجملة اكرمكم صلتها والعايد
الضمير المجرور بالباء اذا اصله بها والشاهد في ذات المستعملة في موضع التي **و** قوله
وكقول الشاعر جمعتها من اينق والرجز وقايله رؤبة وجمعتها فعل وفاعل ومفعول والهاء
للنوق المذكورة في بيت قبله وابنق بتقديم الياء على النون جمع ناقة واصل ناقة نوقة
تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت الفا وسوابق بالتسبير جمع سابق صفة لابنق

فمنوع من الصرف لكونه على صيغة منتهى الجموع وفي نسخة بدل سوابق موارق جمع مارق من
مرق السهم اذا خرج بسرعة وذوات اسم موصول بمعنى اللاتي في موضع النعت صفة
لابنق ايضا مبني على الضم وجملة ينهض صلتها والعايد نون ينهضن العاملون الشاعير
في ذوات ما انه بمعنى اللتي **ومثل ماذا بعد ما استفهام** **قول كم** وهم وتشبيهه
بتائه مقلوبه التشبيه بما كونها تقع على ما يقع عليه هنا وليس التشبيه كما قيل به انها
تكون لغير العاقل كما قيل العاقل فيه في هذا انها اذا وقعت بعد من فهي للعاقل وان وقعت بعد ما
فهي لغيره ونحوهم ما في قوله بعد ما استفهام على من والقياس العكس لان من لمن يعقل
وما لغيره لا موصولية ذا مع ما بانها ومع على الراجح ويعني على الضم بشرط ثلاثة ذكر
منه وهو ان لا تكون مشارا بها والا لم تكن موصولة نحو ماذا التوابع فمن هنا اسم اشارة لدخولها
على المفرد والمفرد لا يقع صلة الا بيانا **و** قوله ويظهر ان في كلامه ما ذكروا الاستفهامية
مما يتضح في البدل ويتضح في الجواب لان الاصل في الجواب ان يكون مطابقا للسؤال وقد مرتبة
بالوجهين ويسئلونك ماذا ينفقون قل العفو قرا ابو عمرو العفو بالرفع على الابتداء والخبر
محذوف ايد العفو ينفقونه فتكون ما اسم استفهام مبتدا وذا اسم موصول خبر ما وجملة
ينفقون صلة ذا والعايد محذوف وقرا الباقون بالنصب باضمار فعل اي ينفقونه العفو
فتكون ذا ملغاة مركبة مع ما والجميع اسم استفهام **و** قوله ولما فرغ من ذكر الموصولات
الى الاوان يقول غيره او لا انه يتكلم عليها **وكلها يلزم بعده صلة** **قول كم** بعني ان
الموصولات كلها تتبع التعبير بكل عبارة الخ واعترض بانها تشمل الموصول الحرفي وهو غير
مراد **و** الجواب ان العبارة وان كانت مناسبة بالموضوع انما هو لموصولات الاسماء وانها
قوله على ضمير الخ بمشتملة تبين المراد ان الضمير انما يعود على الاسماء ولو قال **كم** يعني
ان موصولات الاسماء كلها مختصة او مشتركة لا بد لها من صلة ويكون مختصة او مشتركة
تعبير الفواكه كلها ومن اثر استغرابه هذا المعنى من احسن ما قيل في ذلك .
فالت ومنها ولت نيلوها لنا من غير شيء بما تجود المسئلة بالدخل الخ نحو لما جني
ارايت موصول لا يجي بالاطه واحتزن ونحو الخ بعد ان الصلة لا تتقدم على الموصول وانما
لم تتقدم الصلة ولكن تقدم معمولها واما قوله تعالى وكانوا فيه من الزاهدين فما فيه ليس متعلقا
بالزاهدين المذكور بل متعلق بمحذوف والتقدير والله اعلم وكانوا زاهدين فيه من الزاهدين

الزاهد بما يعمل فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملا لانا نقول في الكلام جواب
لا يقال الزاهد بما يعمل فيه وما لا يعمل لا يفسر عاملا
الاشتغال وهذا من الحذف والعموم بين الاشتغال والحذف ابدي الحذف يجوز التصريح بالعامل
الحذوف وفي الاشتغال لا وتم يجمع بين الاشتغال انما هو للعموم وكما لا يجوز التقديم
لا يجوز الفصل بين الصلة والموصول لانهما بمنزلة شيء واحد وقوله ورابط بينهما
في نحو ان تسايل وهو من باب نحو قال الدوات بقال انا اشتريتم لعاج بقال انحوا ندر
بقال الامثال المعزو بقال الا بقال اذا صب في الكف في طلة انزتتم تحلوا الصلة من العايد وقوله
ابي مطابق للموصول اعلم ان الموصول ان كان مختصا كان ولا يختلف لفظه ومعناه بكذا
العايد عليه وان كان مشتركا كمن وما فلفظه مفرد مذكر ومن يكون معناه مخالفا للفظه
بان يكون للمونث والجمع فلك ان تعتبر لفظه وهو الغالب فتعيد الضمير مفردا مذكرا ومنه
قوله تعالى ومنهم من يستمع اليك بافراد ضمير يستمع ولك ان تعتبر المعنى ومنه قوله
تعالى ومنهم من يستمعون اليك بجمع ضمير يستمعون العايد على من باعتبار معناها ويجوز
اعتبار المعنى بعد اعتبار اللفظ قبل ومنه قوله تعالى ومن يقنت منكن لله ورسوله وتعمل
صالحا مراعاة للفظ من في يقنت وراعا معناها فاثنث تعمل ومن اشترط تعينها في المعنى كالموصولة
واما اعتبار اللفظ بعد اعتبار المعنى فلا يجوز بان تقول جاء الناس من يقولون ويعمل وانما جاز
الاول دون هذا لان الواو نسابق على الجمع في الرتبة وهذا اذا لم يلزم من مطابقة اللفظ
لبس والا وجب اعتبار المعنى نحو اعطه من سالتك ولا تقول من سالك اذا اردت ان السايلة
مونثة **وجملة او شبهها الذي وصل** قوله كان تكون خبرية الخبرية هي المحتملة للصدق
والكذب في نفسها او غير نظر لقائلها وانما اشترط هذا الشرط لان الموصول يتعرف بمضمون
الصلة ومن شرط المضمون ان يكون المخاطب يعرفه نسبته في الخارج لتعين والانشاء لا خارج
له وانما يوصف بالتلفظ بها بعدك وعلل ايضا بانهم لما ارادوا وصف المعرفة بالجملة يكنهم
ذلك لان الفاعل ان الجمل بعد المعارف احوال اتوا بالموصول ليتوصلوا الى نعت المعرفة بالجملة
ما ذا قلت جاء الذي قام ابوه كانك قلت جاء زيد قام ابوه والجملة الواقعة نعتا او ما هي
بمنزلتها لا تكون الا خبرية وسيقول لهم وامتنع هنا ايقاع ذات الطلب **و**يشترط
في الظرف والجار والمجرور ان يكونا تامين وهما اللذان يفهم متعلقهما الذي هو الاستقرار
بمجرد التلفظ بهما كما احترز بتمثيله من غير احترازا من غير التام كقولك جاء الذي اليوم او عنك

بلابيتي

جلابيتي معناها الا بذكر متعلقها خاص جاز الذكر نحو جاء الذي قام اليوم او عرض عندك
ثم ان الظرف والمجرور الواقعين صلة لا يتعلقان الا بفعل لانه جملة لا باسم لانه مفرد
بخلاف غير الواقعين صلة كما يا تي في الحال وان صلة الموصول ما يحكم يتعلقه بالفعل
لا غير فاعقله **و**قوله ثم اشار الى التقسيم في هذا مع ما تقدم في التوطية قبل قوله وجملة
في تقسيم الصلة الصريحة ليست من اقسام التشبيه بالجملة وهو ظاهر ظن وكيف
كذلك بان هو منها كما هو في نحو ما مع بالذكر لاختصاصها بالالف واللام فكانه
قال وجملة او شبهها توصل به جميع الموصولات غير ال فلا توصل الا بكذا فكانه مستثنى
وتقديم الخبر وقوله وصفة صريحة **قوله كما** وفي وصل ال الخ الجمهور على انها
ليست موصولة لان الصفة المثبتة لا تقول بالفعل لانه للتجدد والحدوث ولذلك قالوا
ان ال الداخلة على اسم التفضيل غير موصولة اتفاقا **و**قوله اجرع هو مذكر صرعاء وهو
في الاصل وصف لكل مكان مستو غلبت عليه الاسمية فصار مختصا بالارض المستوية
ذات الرمل التي لا تنبت شيئا **و**قوله والبطحاء يروى في بعض النسخ وفي بعضها بانفا طه
وهو مذكر بطحاء في الاصل وصف لكل مكان منبطح في الوادي غلبت عليه الاسمية فصار
مختصا بالارض المستعة **و**قوله وصاحب هو اسم فاعل وهو في الاصل غلب على صاحب في الاصل
الملك **و**قوله ومنه قول الشاعر ما انت في البيت والبيت هو وما يليه الفرزدق وهو يهجو
انشاد اني مع رجل عند عبد الملك ابن مروان وكان مخصما هنا لكلام ما اراد ان يحكم بينهما فقال
ابياتا في جملتها قوله ما انت في بانا بيته تميمية وان مبتدا وبالحكم خبر وربانا الزائدة في
انت ولا تعمل ما هنا لانها انما تعمل في لغة الحجاز والفرزدق تميمي فنطق على العرب لانه تكلم
بغير لغته والحكم بفتحتين من تحكمه الخصمان والترضى الاسم هو موصول ومنه صلتها وهو
صفة الحكم وهو كونه نايبا عن الفاعل والاصيل بالجر في الحسيب معطوف على بالحكم
وكذلك ما بعده والجدل بفتحتين كثير الخصومة **و**الشاهد في ترضى حيث وقع صلة لال
مع كونه فعلا مضارعا وهذا البيت عند الجمهور ضرورة لان الضرورة عندهم ما وقع في
الشعر كان الشاعر مضطرا له عنده ام لا **و**عند ابن مالك قليل لان الضرورة عنده ما ليس
للشاعر عنه مندوحة عنده والشاعر هنا متمكن من ان يقول المرضي بصيغة اسم المفعول بدل
الترضى وانما كانت صلة ال لا تكون الا صفة صريحة لا جملة لشبهها في حيث اشبهتا

ال المعرفة في [illegible] المعربة أتى مثل الاول المفرد استحقت أن يكون ما بعدها مفردا ومن أنها
أشبهت الموصولات كان استحقت أن يكون مثل المفرد تشبيها بالجملة وقيل تشبيه الصفة [illegible]
بالجملة أشبهها صلة الموصول فاعرفه أجمعوا على أن صلة الموصول لا محل لها قاله الدماميني
وليس على إطلاقه بل إن كانت لغير أل فلا محل لها لفظا وإن كانت صلة أل فلها محل باعتبار ما يقتضيه
العامل الذي قبل أل من رفع ونصب أو خفض أي كما وأعربت ما لم تضف قول ثم وإنما أخرها لأجل هذا
الاعتراض لا ينبغي الا لو أخر هذا عن الموصولات جمع وأما تأخيره هنا عن الصلة فلا وجه له ولذلك
نكت عليه في تفريعها على الكلام على الصلة و قوله مفعول أول لأي ثم جعل عاملا أو ماضيا
ومن أمثلة مذهب البصريين وابن [illegible] ثم أن العامل فيها لا يكون الا مستقبلا لأنها
وضعت للإبهام والعموم وإنما يناسبها المستقبل وأما الماضي فلا يطلع فيه كما العموم ومن
معنى جواب الكسائي لما قيل في [illegible] على عدم جواز كون عاملها ماضيا فاجاب أي هذا أخلفت
إلى وضعت للإبهام والعموم و قوله وهو المشار إليها بقوله وأعربت الأولى تنبيها على أن
الأحوال الثلاثة تؤخذ من البيت كله و قوله والى ذلك أشار بقوله ما لم تضف أي بعضهم
ثم [illegible] في أن الصور الأربع كلها [illegible] ثم على التفصيل الذي ذكر وفيه تأويل في العبارة
وليس كذلك بل عبارة ثم إذا أبقيناها على ظاهرها اقتضت أن الإعراب في صورتين وهو إذا أضيف
المضاف إليه مع الصدر [illegible] في الصور الثلاث [illegible] بالكل لما يعلم من تعريف
كم متوقف [illegible] ابن مرزوق هذا أشكل [illegible] و أحسن ما يجاب به عنه أن [illegible] الا
فيه في المعنى وأعربت في جميع الصور الا إذا أضيفت والحال أن صدر صلتها ضمير محذوف
فيكون [illegible] في نفسه [illegible] بمعنى [illegible] من
[illegible] رسول الله صلى الله عليه وسلم [illegible] ما لم يكن [illegible]
الا أن يكون [illegible] والجواب المراد [illegible] صدر وصلها [illegible] ما لم
تضف ولا صلاح بعضهم [illegible] وتنبيه متى تضف ثم ليقال ما هو موجب الإعراب في الصور
الثلاث مع أن موجب البناء وهو [illegible] الانفصال عارضه معارض وهو لزوم الا
ضافة لفظا ونية [illegible] صورة البناء [illegible] أخرى لأنه إذا نوى المضاف
إليه [illegible] فالجواب [illegible] في صورة البناء منزلة المنقطعة
عن الإضافة لفظا ونية مع قيام موجب البناء [illegible] المضاف إليه [illegible]

منزلة

٥٢

منزلة صدر الصلة المحذوف لكون ما بعدها مفردا لا يصح أن يكون صلة وأما معنى فلأن المضاف إليه
لا ينوى [illegible] محذوفا وهو هنا مذكور وقال الدماميني بعض [illegible]
وانتقضت شبهة الزجاج في قوله [illegible] سيبويه [illegible]
غير [illegible] والرفقة اعترض عليه في صورة البناء قلت الظاهر أن منزلة
[illegible] لأنهم جعلوها [illegible] بمنزلة المقطوعة عن الإضافة والمضاف إليه [illegible] صدر الصلة
[illegible] إضافتها لأنها مضافة [illegible] تنافيها وانحوا النقل في
صورة البناء [illegible] تعليل وفي الحذف أيا غير أي يقتفي اعلم أن الأصل في كل
ذا
الصلة [illegible] الموصول والعائد ومن يحذف ما علم والثلاثة في [illegible]
[illegible] الصلة [illegible]
بالجماعة وأما العائد فيحذف مرفوعا ومنصوبا ومخفوضا ومن تكلم على حذف الثلاثة [illegible]
ان المرفوع لا يحذف الا إذا كان [illegible] عليه بقوله إن يستطل وصل وقول
وان [illegible] خبر المبتدأ المحذوف وذلك المبتدأ هو العائد وفي السماء
متعلق بإله بمعنى معبود [illegible] إله مبتدأ وفي السماء خبره والجملة صلة لأن إله فاعل
بفعل بالجار والمجرور [illegible] لئلا تكون الصلة خالية والعائد [illegible] في السماء خبرا
يكون فيه [illegible] استقرار يعود على المبتدأ أو على جعل إله فاعلا فلا ضمير في الجار والمجرور وظاهر
كلامه أنه لا يشترط هنا [illegible] في غير أي من الموصولات مع أنه [illegible] في الجميع [illegible]
و ذكر الجواب [illegible]
من الصلة [illegible] تحصيل المحل وأبوا أن يستطل فالحذف نزر قول
ومنه قراءة بعضهم [illegible]
[illegible] المصحف العثماني وأما على قراءة النصب [illegible] أن يكون فاعله أحسن
عائد [illegible] والجملة صلتها والمراد جنس المحسنين أو فاعل أحسن ضمير [illegible] موسى والعائد
محذوف والتقدير تماما على الذي أحسنه موسى [illegible] وتبليغ رسالته و قوله و قوله
[illegible] موصولة [illegible] ومضارع [illegible]
[illegible] بحرف الألف [illegible] متعلق [illegible] والجملة [illegible]
[illegible] خبر لمبتدأ محذوف [illegible]

والجملة صلة ما والعائد المبتدأ المحذوف والسعيد الكلام العاصر ومعناه جرّ لا يعول
عن العين المستقيمة وَالشاهد في من موصول الصلة وأبوا الاعتزال فسوّ من كل عائد
عن العين فليبنى الأزيد وبعلة التسويط عائد على التحات ومن أولى العرب انما ينتكلمون
والحاكم التحات وَقوله الاعتزال القطع منا أصول في العماء والذي في الحكم من الحذف نفسه
وعليه فلا حاجة لقول كم ويعني به عن الحذف وَالحذف عندهم كثير منجلي الكثير رابعة للنقل
لأنه نيل الكثرة والانجلاء أي الظهور في نفسه لأنه بفضله فلا ترك ذكر كثير منجلي فسوّى كم
ومثال منه نعت والوصف قوله في البيت من البسيط وما موصولة مبتدأ وأنت مبتدأ ولا تعلم مبتدأ
ثان ومولية اسم فاعل من أولاه اليد بمعنى أعطاه الحمد منه اسم الجلالة والجملة والاسم
الجلالة وخبره صلة ما والعائد محذوف أي موليكه ويفضل منه ما والعلا في جا مجرور به مع
ما الذي للتعليل كما قاله بعض والمبتدأ به سببية وما نافية ولدى بمعنى عند وضيم مفعول وينفع
مبتدأ مؤخر والشاهد في موليكه حيث حذف منه العائد المنصوب بالوصف وَقوله الا
أن مع الفعل [illegible] في أن حذفه مع الوصف كثيرا إلا أنه مع الفعل أكثر ومن
في المراد [illegible] والذي في الموضح أن حذفه مع الوصف قليل ومن جعل في الكثير نفسه قليل
بالنسبة للمواكنه [illegible] الموضح مع ما لغيره وَقوله أيا ان صح ذلك فلا يجوز منه حذف
في التعبير [illegible] كالجواز التنكيف على ضم المقتضى أنه يجوز ولا يكثر مع أنه ليس كذلك
وعلة عدم الجواز المنفصل [illegible] الحصر والاختصاص ولو من مع [illegible] الكلام
موخر اتصل على العائد فيفوت ذلك [illegible] منه المقصود به تفصيل
وَما ذكره أنه إذا كان العائد منفصلا [illegible] إذا حذف لم ينفصل فيفوت غرض معنى
كالحصر والاختصاص فلا يحذف وإن [illegible] إذا حذف لم ينفصل فلا يجوز منه حذف نحو جاء
[illegible] ينفعه [illegible] أيا ما العائد [illegible] لا يكون إلا المنفصل [illegible]
لا اتحاد الضمير في الغيبة [illegible] المتصل والمنفصل إذا [illegible]
تفصيل لا يعتبر [illegible] وَقوله [illegible] متعلق على تقديم تعلقه يجعل [illegible] عليه
الفعل [illegible] العامل والمعمول [illegible] مفعول [illegible] وَقوله في
عائد متعلق [illegible] على فعله متعلق [illegible] يكون فيه العمل بالمنصب [illegible]
في عائد متعلقا بالحرف [illegible] متعلقا بما [illegible] يكون فيه العمل [illegible] وقوله

٥٣

والمجرور بالفعل مفعول لا واجب وَمن اجاز العمل بالمعمول المعمول كذا الذي من ما
بوصف خفضا لأنه [illegible] تفسير الوصف بكونه عاملا بأن يكون بمعنى الحال والاستقبال كما
يدل عليه المثال وأما إن كان بمعنى الماضي فلا يحذف نحو جاء الذي أنا ضاربه أمس لكونه غير عامل
فسوّ كم في الضمير المجرور بغير مضاف غير الوصف [illegible] والمجرور بالحرف ولم يرد خلقه كم لما ذكر
كم له بعد وَقوله [illegible] لا يجوز من [illegible] فيه التنكيف على ضم [illegible] التشبيه يقتضي
جواز حذف المخفوض بوصف بكثرة [illegible] والمخفوض بالاسم بقلة وليس كذلك فإن قلت
ما الفرق بين المخفوض بالاسم وبالوصف قلت المخفوض بالوصف منصوب تقديرا بخلاف
المخفوض بالاسم وأحسن من قوله بوصف خفضا مع قوله فيما يأتي في قوله وليس متماثل في سوى
ما انخفض باسم ان العامل في المضاف إليه من المضاف وهو الأصح كذا الذي جرّ بما الموصول
جر فسوّ كم [illegible] متبعا العطفا ومعنى في العين هنا وفيما قبل [illegible] بالاتباع في المعنى وأما
الفعل فلا عبرة به [illegible] بل اشتكال المثال [illegible] وقوله تعلق
وشبه بما [illegible] في المعنى واستلمع في الفعل يجوز الحذف أيضا
نحو ما [illegible] معنى أو ما لا [illegible] معنى كما يجوز الحذف ولو اتبعا
لفظا نحو مررت بالذي مررت عليه [illegible] بدون الأول [illegible] معنى في حرف [illegible] على من
معنى عليه وَقوله لا يكون في الصلة [illegible] يجوز الحذف في نحو مررت بالذي مررت به
في دار [illegible] في الصلة [illegible] أن يكون عائد [illegible] لذي بالعليه ومنه الشيء
عام في كل عائد [illegible] غيره [illegible] فلا يحذف ومثل ذلك في المنصوب [illegible] إذا كثر عنده
في دار [illegible] أنشد في الحواشي في هذا الشرط [illegible] وَقوله وفي بعض النسخ
[illegible] مرفوع في كل [illegible] عليه [illegible] وَقوله [illegible] لتعذر
من التعدد [illegible] لأنه [illegible] الموصول [illegible] مبتدأ أو في التقدير [illegible] العامل
وَلا يفصل من التعدد النصب فيكون الموصول منصوب لأنه [illegible] بالعائد وموقعه
وعلى فعله منصوبا يكون العائد [illegible] والله أعلم

المعرف بأداة التعريف

فيه مناقشة [illegible] أما الأول من التعريف ويقول العرب بالأداة كما عبر به
في الكافية والخلاصة لغيره لأنه لا يتوهم أن أداة معرف بالأداة وليست للتعريف [illegible]

فينبغي لك حذف اللام والتعريف بقوله والآن لأنه لم يذكر اللام مع الا في قوله جنط
عرفت في كناية لكم قوله لكم على اربعة اقسام ثم نجد ان التي للمح الاصل والتي للغلبة
مغايرة للزائدة وليس كذلك بل هما قسمان قاله ان يقول على قسمين للتعريف وزائدة والزائدة
اقسام ثلاثة زائدة محضة وللمح الاصل وللغلبة **العرف تعريفا او الانبيع** قوله ومن قبيل في
الوصل جوابا عما يقال اذا كانت همزة قطع فلم حذفت في الوصل فيقال لكثرة الاستعمال وقوله
وكان فيبنيها اللين ولا يقال اللام نعوتها لما لا يقال الحرف الفاء والدال اشارة الى ان الهمزة
تعريفها ضعفا وقوله الا همزتها همزة وصل فان قلت ما العرف من القول الثاني انها
قلت العرف ان القول الثاني يقول ان الهمزة موضوعة مع اللام وامرة للاكثر فيبنيها همزة
وصل لكثرة مزيتها في الوصل واما الثالث فيقول وضعت اللام ساكنة ثم ما لكم وينبني عليها
انه اذا قلت مثلا الغلام معلى الثاني فيقال مزيت الهمزة لكثرة الاستعمال وعلى الثالث الا همزة
متى نحرف اذا علمت من اما القول الاول والثاني الخلاف بينهما لفظي فالخليل راعى في تسميتها
همزة قطع الوضع وسيبويه راعى في تسميتها همزة وصل الخروج وقوله معقولا ان
حرف تعريف في معقولة لم يتساهل للاقوال الثلاثة ومن الصواب وقوله الازم والناظم
اقتصر في النظم على قول سيبويه وفي المسألة قول رابع للمبرد وهو ان حرف التعريف الهمزة
ومن هنا وانوا اللام العرف بينهما وبين همزة الاستفهام واختاره في كتبه مذهب الخليل
وقوله ابو موسى منها السلامة والزيادة في الحرف اذ ليس مما يدعيه لانه يدل على التعريف
والا لكن على ان اللام ومن هنا التعريف لما قال سيبويه في برقه

ال حرف تعريف وسيبويه قال اللام بعد ولهم عليه

وقوله زائد للتخيير الحرفان التنويع الخلاف ان التي للتخيير لا تقع الا بعد الطلب وقوله
فرسان الصواب انما اذا كانت اسم فعل تفسير بالفعل كالتنبه وقوله وعرفت في موضع العقبة
في لا يبع لانها اذا كانت صفة يكون المعنى منه التعريف فلا قيد في تعريفه النظم ونعم
التعريف لا نزول عليه ان تعريفه اما بالعلمية فالعلمية اولا فالجمع الذي كان تعريفه بال
فكيف تزول عليه امر وتعذير لمخالف اعرابه والصواب ما في التعليم من ان عرفت في
مغربة والمسوغ للابتداء بالنكرة في غالبها اعادته معرفة وقوله فلا قيد النظم وقوله
ثم اشار الى القسم الثالث المناسب لما قبله اشار الى الزائدة ومن ثلاثة اقسام زائدة محضة

وللح

٥٦

وللمح الاصل وللغلبة اشار الى الاول بقوله **وقد تزاد لازما كاللات** قوله لكم الاول زيادة
لازمة معنى زيادة فيها انها غير معرفة ومعنى لزومها انها لا تنفك عنها من حيث هي
الكلمة بل لا تنفك ابدا من زيادة تتعلق بلزومها وقوله اللات وهي في الاصل اسم فاعل من لات يلت
بمعنى لتّ فجعلها اسما اوعلقه الى العلمية ثم حوله فيه تخفيفا الثاني وزيادة اللام والالف واصله
ما في تفسير اهل الطائف ان رجلا كان يلت السويق بالطائف ويطعم الناس من ثمارها فلما
مات قبروه وبنوا عليه حجرة مربعة فجعلوا يعبدونها ويطوفون بها كالكعبة المشرفة وتنبيه
وتستكنونها ويعتكفون عندها وامها العزى شجرة بنخلة تعظمها قريش وتعبدونها
الاضطرار وسبب عبادتهم لها زيادة على ما ذكر في اللات قول عمرو بن لحي ان الرب يشتو بالطائف
ويصيف بالعزى وهم من اعظم الكفار ومن انه رأى النبي صلى الله عليه وسلم يجر امعاءه
في النار وبهما جاء الاسلام بعث النبي صلى الله عليه وسلم المغيرة بن شعبة وموقعها هو
اللات واحرقها بالنار وبعث خالد بن الوليد للعزى فقطعها فخرجت منها شيطانة رمى
ناشرة شعرها تدعو بالويل فتبعها حتى قتلها فقال عليه السلام تلك العزى لن تعبد ابدا
وقوله فتحقق منها بين الزيادة ودليل اللزوم ان اصلها لات فجرد منها وقوله
ومن اسم للزمان الحاضر ومن اجل ان عليه المعارضة وان فيه تنبيه
الموضع ذهب اليه ابن مالك الى ان اسم اشارة وهو مردود بان اسم الاشارة لا يا وضع
المكان والمكان ولم يوضع للزمان وقوله لتضمنه معنى الالف واللام التي للحضور
والالف واللام الى الحضور لان الذي هو الحضور كما في قوله تعالى اليوم اكملت لكم دينكم في
البين الخاتم وهو يوم عرفة في حجة الوداع وقوله التي تعرفها بها انما يعرفها انه من الحضور
لا بنفسها وقوله ومن اول الغرائب معنى الغريبة كما يعني الحقير انه اسم
معنى حرف اختصار ابن عقيل عن زيادة الا لا يقتضي في ذلك الاسم مثل الذي الزائد
غير الحرم المتضمن معناه وكيف اذا كان تعدده كما منا ويهز ليفتح من قبل الغرابة
لانهم مخصوص معنى التعرف الزائدة والموصول فيه زائدة لا معرفة بها تعرفت
الجملة والجر في الاصل الخلاف الذي ليس السابق ولا تنافي معرب بالفتحة الظاهرة كعشر
وبدل للاعراب ودها مجرورة في بكسرة ظاهرة في شعر بعض العرب وقوله لانها تعرف
بالصلة فلا يتعرف بغيرها لئلا يجتمع معرفان على معرف واحد لا يعترض لزومها السقوطها

لبعض الشراح
وبكسر ونقصا

نعم بلا لكم
هذا اجاب

نعم
حاصل وقت حاضر والمرد
اعرابه لعدول بعض

في قوله بعض من الذي لا يرد لعدم ما العقد العجمة وقوله اسما فذ زاد به في غير زمنه
بن ليل ما قبله وقوله ان قوله اشاعر لغرفة ابيات الكامل والوافي ولغير القسم واللام
لتركيبه ومنيت اخله منيت له بحذف الجار واتصل الضمير بالفعل توسعا او بتضمين منيت معنى
اعطيته والحوا بفتح الهمزة وضم الميم جمع كمث وكعلس معقول جنيتا وعساقيل جمع عسقول
بضم اوله الكمات الكبار البيض التي يقال لها نجمة ارض واحدة عساقيل لجريت اشباع
للضرورة وبنات اوبر جمع ابن اوبر كما يقال في جمع ابن عرس بنات عرس ولا يقال ابنوا اوبر وبنوا
عرس لانها لغير عاقل وبنات اوبر كمات صغار مزغبة رديئة الطعم على لون التراب ومراده في
الكمات وكتب بعضهم على الكمات انه مما تعرف عند العامة بالكشاع واعترضه بعض
وقال الصواب انه مما تعرف ... وقوله النعش امرؤ قلها انتجب وهو مثله وهو ما يصلح
ميئله ولغير فيه انتجب وهوه والشامر في الاوبر مبنيا اه خل عليه الضرورة وهو
احتياج الشاعر الى الكاف الزائدة في جميع الغرلة مكسورة ولو حذف امر الاوبر لعقب واده
لانه ممنوع من الصرف للعلمية والوزن ما من القلم علم على الاصل تحتمل الغافية قال قلت
يجر او به الكسرة فيكون مصروفا وما ضرورة ولا يحتاج الى ال ويكون وامراده فيه من الاضطرار
او تناسب ما والمنع قلت يكون فيه الانتقال من ضرورة الى ضرورة وغسل من بدع
وقوله ان قوله اشاعر ابيات الطويل وقائله ... بشر بن شحاب بشين مهملة مكسورة
وروي بالشين المعجمة ابيتج وراتب لمعتو ابصرت ولرا عراه لمفعول واحد ولما بمعنى حيث
او شرطية وراه بفتح الهمزة زائدة وهو منصوب بالنصب مفعول ثان والمراد بالوجوه
الذوات واعيان القوم ومرت بمعنى اعرضت جواب لما والنفس تمييز وفيه الشاهد
وقوله دون تغيير بالتعريف على من عدد دريم وتصعيد وكقوله تعلو وما يعم من حتى لا يفتق
وعمر وقوله مع توهم النصب ومسبقول لهم وليس ليشبع مع الشروط ومن امهني
على مذهب الفارسي ان لا يشترط كونه قلبيا واما على مذهب الجمهور الذين يشترطون ذلك
فهو مفعول ثان وبعض الاعلام عليه دخلا ما يدخل مراعاة الاصل التعاون بالذكر كما اذا
المسمى كالحارث ... تعاون لا بالرجيس منه ... والعضل ... تعاون بالتعيش
منه بعض امضل ... لا يراعى ... فلا يصح دخول العلمية قوله كم وهو منقول
واسم عين الحدث في التسمية بمعنى الفعل كما صح مغرونا بالتنكير الكاربية والتي

للجمع

للجمع الا ان غير لازمة فيصح بكراه ذلك هنا واجيب بانه وضع مقرونا بالرجس ما اشتمل
والعبرة منها بمجردة منها وقوله قبل الحرف في كلامه بالتمييز بين تسليما عليه ان الحرف
يقتضي انها كانت تكون مجردة ثم عرفت وليس كذلك لان ان غلو الا ان الاصل عرف فيها وبقي ولزم ان لا
غارتي تبعا للشارح لو قال مركبة لو ثبت فيها لربيع الاعيان وقوله انه لا يكون
في جميع ما يشمل قسيم ما لا ترسل عليه الكوفة انه لا تعليلها كالمنقول ويعلل جوزن براق
يقبلها ولا كنه ثم يسمع محمد وصالح ومنه يصيرها بالغلبة قوله كم والغلبة
سوى كل اسم مخصص به يعود على اسم وما موصولة واقعة على اسم ليه متعلق بجملة
فاضل فيه معنى له يعود على ما موصول الرابط بين الصلة والموصول وذكر باعتبار اللفظ والمعنى
كل اسم اشتهر بالعلمية الاسم بعض الاشياء التي معنى ذلك الاسم ونحو لما في اللغة
كما يقع لكل الاسم ايضا وقوله لكنها جعلت وهو في الاصل اسم فاعل من تبع اذا لحق
اقال منه وكان يطلق على كل من قال الشعر بعد كثير ثم غلب على شاعر معلوم احمد زياد الكراه
ماصا المنقاربين المشهور امرا الشعراء الستة وقوله والاعشى وهو لغة كل من لا يبصر
ليلا وقيل فتارا ثم صار علما بالغلبة على الاعشا همزاه وقوله العقبة هي في اللغة
اسم الطريق صاعد في الجبل ثم صار علما على عقبة منول التي تضاف اليها الجمرة بان يقال
جمرة العقبة وفي القاموس المراد بالعقبة عقبة ايلة اسم مدينة بين مصر وينبع
وعقبتها معبة مشهورة وقوله وهذا النوع في قيل يجتمع عليه معرف على معرف وامر
والجواب ان الجمعة منفكة ما التي تعرف بالمضاف اليه اغا هو المضاف وان تعرف
بال اغا هو من قولنا والعلم مجموع المضاف والمضاف اليه والامر من هو منا وقوله في
هذا الفصل اي في هذا النوع الرابع واقسام الاول من التوابع للغلبة وقوله وليس في
الباب اي باب العلم باداة التعريف وقوله وبعضهم فقوله وقوله سببه في هذا التكرار
مع قوله سابقا وهذا النوع ومنه الفجأة وثنتان اذ انضفت قوله كم هذا التبع انتهى
ثم هو علم بالغلبة على التبع المعلوم والتبع للغلبة لا للتعريف اذ لو كانت للتعريف
لبقي التنبيه بعد هو ونهايتها ولا بانه منه الجلال في تصحيح الكلام مع انه قد انتبه اذ لم
ما ان التبع زائدة للغلبة ويكون اضافته يعني ان التنبيه من اضافة المسمى الى الاسم اي التبع
المسمى بالتنبيه ومنه الاجنبي هو ابن وردة الجوانب انظر ذلك في حاشية شيخ الكتيب

وقوله وقول الشاعر اذا الجيناك الطويل ودبرها جامل بجزم فيجيبهم ما بعد كم اذا اذا لقيتني ... ويعرف ابو النصب على انه مفعول بجزم وما بعد اذا لقيتني ... ولا يجوز ان يكون مبتدأ لان اذا لا يليها الا جملة فعلية والذي في العطف اسم لا يكون الا ... ثم صار ... من الظرفية واما مضارع اما وان ... بعد ما ... من الظرفية واسعد ... واسعد التحجر عنهم والمعنى ... يوما ... فلان الغالب عن واذان ... وفي حديث باء جيد ... ثم ان قوله ... مستغني عنه في الابتداء وبالاضمار ... فيما ... وقوله ... المضاف ... واجيب بان ذلك ... ما ليس ... في باب الابتداء والاضافة ومن ... في غير ... والله اعلم

الابتداء

لما فرغ من الكلام على ... شرع في المفرد بل ...

وهو اول الكلام في الجملة ... بعلم النحو وعلم العربية ... اسمية وفعلية ... على الاسمية ... على ان المبتدأ اصل الفاعل ... مذهب سيبويه ومحققه انه لا ... تقدم او تأخر ... العامل ... وقيل العامل ... المبتدأ المعنوي ... الخليل ... ابن السراج ... والمعتزل ... والى العوامل الثلاثة ... في العربية بقوله

والمبتدأ ... في الرفع مع مبتدأ او ما ... والرفع ... ابتداء ... ونعم ذاك البعض كذا حل

فان قلت هل ينبني على هذا الخلاف شيء . قلت نعم ينبني عليه كما ... انه اذا ... احتمالا كونه فاعلا بحرف لفعل ومبتدأ ... الخبر ... بالله ... زيد في جواب ... مبتدأ ... زيد ... لا يفعل ... زيد ... فاعل ... الجواب مطابقا للسؤال الواقع لجملة اسمية لانا نقول جملة اسمية لفظا فعلية

معنى اذ اصل ... الاعراب ... استغناء بالفعل الاول لكونه بتجرده وتبعيته ... فيه ... المطابقة ... بالتثنية او بالعلية وبما ... الدماميني ... قول المرادي ... مثل هذا الخلاف ... ثم ... المبتدأ ... اسم ... المفعول ... المبتدأ ... المصدر ... في باب التنازع والنزاع ... الترجمة ... او الخبر ... الرابطة ... اصل الترجمة ... بالابتداء ... الابتداء ... المبتدأ او المبتدأ ... الخبر

فصل كم ... نحو الله ربنا ومحمد نبينا وقوله او ... بالفعل الواقع بعد ... يكون مبتدأ ... نحو قوله الله تعالى وان تصوموا خير لكم ان كنتم تعلمون ... وقوله ... الشاعر ... المغرور ... بعامل ... زيد قائم ... في زيد مبتدأ ... اسم كان والتاء ... فاعل وقوله ... الزائدة ... ومن كلام ... مبتدأ ... بضمة ... اشتغال المحل بحركة الزائد ... الله ... الخبر ... الرابع ... الخبر ... منزلة الفعل والفعل لا ... عليه ... التشبيه ... ومثال التشبيه ... المقرر ... مبتدأ وعلامة رفعه الواو ... الضمة المقلوبة ... التشبيه بالزائد ... المبتدأ ... الزائد ... المعنى عليه ... والشبيه بالزائد ... المعنى عليه ... المثال ... تعبير ... ما يدل عليه وقوله مخبرا عنه ... عما جعل اسم الفعل ... لانه ... مخبر عنه ... والمحل ... على الحكم مبتدأ زيد وعاذر ...

فوائد ... المثال ... الحكم ... فلان ... ما المبتدأ وما الخبر ... قلت لان ... قول العزيز ... اخا المتنزل الصريح ... تجاوز عن ... الكثير ... قال الشاعر ... عن المختار ان الله عفوا

وعبد الله حيدو ... خبر ... خبر وعبد الله ... الخبر ... مبتدأ ...

بعضهم وقاصر النفي كبير، وقوله لم يكن فيه من قيد الفعل الرابطة ولا تعين الجواب
وكلا تأخير لغيرها وقوله ثم أشار إلى النوع الثالث وهو الوصف الذي هو أنا بالنسبة
للبيتين الأولين وأما الثالث وهو الثالثة مبتدأ فهو وضبطه النوع الأول وكان الأولى
لو أن يفصل البيتين الأولين والثالث بالنوع وأول مبتدأ والثاني فاعل أغنى كما
اسم فاعل في أصله فسار بياء منونة استثقلت الضمة على الياء فحذفت الضمة فالتقى
ساكنان فحذفت الياء لالتقائهما الساكنين معرفة استثقلا لأصل الياء المحذوفة وقيل بعضهم
عن قراءة سرى اذ اخبر حذف الياء فقال الأصمعي الا ترى تبينت عنه معنى ابعد
فلما اصبح قال الا ان العرب اذا وقعوا اثنين في محله من قوله فيما ثنيتهما على الأرض
موضوع في محله اذ اليل معرف به لا سار وقوله لانه بمنزلة الفعل والفعل لا يرجع
الخبر بشرط ما عمل عليه وعلى أنها بأنه محكوم به على المبتدأ وهو موضوع الوصف محكوم عليه
وقوله أيضا على المشاير في كما يرى تحت فسر الجمع والمفرد مقيسا على المثنى وما يرى
تحته أيضا اسم المفعول وأمثلة المبالغة والصفة المشبهة جار الجميع مفسر على
اسم الفاعل وكل من ذكر ينبغي للناظم أن يعبر بمرفوع بدل فاعل ليشمل اسم المفعول
فإنه لا يرجع الا النائب والوزن يفعله وقوله قول الشاعر أفاطر في البيت من
البسيط والهمزة للاستفهام وفاطر اسم فاعل فهو بالحال اذ اهلا به مبتدأ منون
وقوم فاعل أغنى عن الخبر وأم عاطفة ونون وصل وفاعل بمعنى فهو وامع طوف على فاطر
ومعنا مفعول نوى ومو مصر مفعر يفعر كعلم يعلم والفعر الذي أراد أن يفعلوا
وهو اذن كان فيه عجيب منه مقدم وعيش مبتدأ مؤخر والجملة جواب أن شرط ومن اسم موصول وما
بعدها طلبتها والشاهد في أفاطر فإنه لما اعتمد على همزة الاستفهام قال اسار
في النظم وقوله ومثله بعد النفي قوله خليلي في البيت من الطويل وخليلي مثنى منادى
باسقاط من أول المنصوب بالياء المدغمة في ياء المتكلم وواف اسم فاعل وهو مبتدأ
مرفوع بضمة منع من ظهورها الاشتغال المحذوفة إلى الياء لالتقاء الساكنين وانتما
فاعل أغنى عن الخبر واذا ظهر لو واف واسم نكرة للاتصال العابر قلو خليلي واسم موصول
وجملة أفاطر صلتها والعابر محذوف الى أفاطر والمعنى يا خليلي أنا أذكر ناصر بدن من أهل
على العهد والشاهد في واف حيث رفع انتما وقد اعتمد على النفي وانما اشترط تقدم الاستفهام

او

أو النفي على الوصف لانه فرع في العمل عن الفعل والفرع لا يقوى قوته الا مع اعتماد أن من
يقرب من شبه الفعل فأتوا بالاستفهام أو النفي لأن الغالب فيهما أن يرجحا على الفعل
وقوله ومنه قوله البيت من الطويل وقائله رجل من الطائيين وخبره صفة مشبهة
مبتدأ أو الوصف مع أنه رفع مبتدأ أول بالتنكير لقيامه مقام الفعل والفعل كالمرء لا يكون
إلا نكرة والخبير بالضم العالم وبنو فاعل أغنى عن الخبر ولهب بكسر اللام ومع حرف
الاضراب ومنهم الرجل الذي اصاب من الحج فيان دمه فقال الشاعر فيهم لو خبير في السانه لا يجيء
بعد ماذا العام ابن ابي كان الامر كما قال ولا ناهية وتكن مجزوم بلا وسكون على النون المحذوفة
تخفيفا وملغيا خبرها ومقالة مفعول ملغيا والالغاء وموضع الاعتراض بالتنبيه
والمعنى منصوب بأن مقاله الفيلة والطير فاعل بفعل محذوف والشاهد في خبير حيث
اعتماده وقيل لا شاهد في هذا البيت لاحتمال أن يكون بنو مبتدأ وخبير خبره ولا تضر عدم
المطابقة لأن فعيلا يخبر به عن المفرد والمثنى والجمع وهو واحد على صورة الملائكة بعد ذلك
ظهير وإن تطابقا مفردا فالوجهان من التعبير بقوله وأول مبتدأ لأنه قال محل
كون الأول مبتدأ والثاني فاعلا اذا كان الوصف فيهما لم يطابق بما بعده في سوى
الافراد وأما المتعين كون الثانية مبتدأ فقوله في اذا كان مطابقا لمرفوعه العدد أن يقول لما
بعده كان ما بعده مرفوعا بالابتداء لا بالوصف المتقدم الا أن يقال سماه مرفوعا باعتبار
عدم المطابقة وقوله وصورته كما في نحو أساري دار الاخ والا ميني نحو ما ذا لا يجوز
فيه ذلك وقوله لا يجوز أن يكون في بغير اللغة المشهورة وأما على غيرها فيجوز
وقوله لتحمله ضميرها يقتضي من الكلام أن يجعل الوصف مبتدأ فيقول أن الوصف
ضميرا وكلا يعني لانتفاء الكاف ضمير مفرد من الوصف المبتدأ مرفوعه ويأتي بقوله
الزيدان والزيدون لوقوعها بعد الوصف المطابق والاصح ما يرى من الا الصفة الوصف
في الواو ويكون ذلك في وجاء الموضوع قبل أن يقول أن الوصف المطابق مبتدأ الجمل
الإلف والواو فرعين وقوله ومن الوصف من أجواب عن سؤال مقدر وهذا الضمير قلت متى
تحمل الضمير الاسم الذي بعده على تسليمه لا يأتي الا ما معا الالف والواو في الوصف المطابق
ضمير وغير يجعله مرفوعا على التثنية بقلب ومن أجمعه على اللغة المشهورة وقوله
فلا يثنى ولا يجمع من أن الوصف اذا اسند لما بعده قبل تلحقه علامة التثنية ولا علامة

الوصف

أفاطر

الجمع كالفعل اذا اسند لمثنى او مجموع على اللغة الضعيفة ومنها من جعله لكم البوا ومن امثلته
غير مبتدا اي الاسم القائم بعد بل الاسم القائم مبتدا او الوصف خبر مقدم وقائم الوصف لا القائم
والواو وليس سواء ان الوصف مثنى او مجموع الجمع جار على الا يعرب به عاقل مطلقا وما ذكر والترض
عليه به ومن ولد مجرور في راغب ان يكون من في بيته نظر بل التعبير في مثل هذا الايت الوجه الثاني لما
يلزم على الوجه الاول من الفصل بين العامل الذي هو راغب ومعموله الذي هو عن الهتي بالمبتدا الاجنبي
انه وهو اجنبي من الخبر لان الصحيح ان المبتدا ليس معمول الخبر وانما هو التشكيل بامثال زيد **و**الحاصل
ان الوصف اما ان يطابق ما بعده او يخالفه فان طابقه بان كان الوصف مفردا والاسم مثنى او مجموعا
تعين ان يكون الوصف مبتدا وما بعده فاعل اغنى عن الخبر وان طابقه في غير الافراد تعين في
الوصف ان يكون خبرا مقدما وما بعده مبتدا مؤخر وان طابقه في الافراد جاز الوجهان **و** قوله
واول مبتدا الخ مسوغ الابتداء به وهو نكرة كونه مقابلا لقوله بعد والثان الخ **و** قوله بال ورفعوا
مبتدا ابالابتدا قوله **كذا** هو فاعل الاسم او الاخ في مثل التعريف فتصور بخروج الوصف
الرابع للعامل **و** اجيب بان فيه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير نخبر عنه ثابتا والترتيب مع
ما بعده كم ولو عبر بترتيب ما بعده بدل تخبر عنه كان جامعا **و** قوله مثال في سيبويه
ماءانا اسم موصول موصول واقع على المبتدا وهو عبارة في ومثال سيبويه يعني
بعل مضارع مبني للمفعول **عليه** متعلق بيبني وضمير عليه للواقع على المبتدا **ثم**
نائب عن الفاعل واقع على الخبر والجملة صلة الذي والعائد ضمير **عليه** **هو** مبتدا اول واقع على
الخبر **هو** خبر هو مبتدا واقع على المبتدا والجملة من المبتدا الثاني وخبره خبر الاول ومعنى هو
ان الخبر بعين المبتدا في المعنى فالذي المبتدى الاسم موصول واقع على الخبر **عليه** متعلق
بالمبني وضمير عليه للمبتدا **يرتفع** فاعله يعود على الخبر الواقع عليه الذي **في** ضمير به
يعود على المبتدا والجملة يرتفع خبر الذي **كما ارتفع** **هو بالابتداء** الكاف اسمية بمعنى
مثل مفعول مطلق صفة لمحذوف وما مصدرية وما بعدها مؤول بمصدر مجرور بالكاف
وهو ما على ارتفع عائد على المبتدا وتقدير الجميع بما ما المبتدا الذي يبنى الخبر على المبتدا هو الذي
الخبر بعين المبتدا في المعنى ومن الخبر المبني على المبتدا يرتفع هو اي الخبر بالمبتدا ارتفاعا
مثل ارتفاع المبتدا بالابتدا وانظر بهاذا العبارة ما اصعبها واسهل عبارة لكم **و** قيل
ان المبتدا رفع الخبر والخبر رفع المبتدا **و** قيل لا بتدا رفعهما معا وقيل الابتداء رفع المبتدا

والابتداء

والابتداء او المبتدا رفع الخبر **و** الاول المشهور القول الثاني كم نظم **قال قلت**
كيف يكون مشهورا مع انه رد بوجوه منها ان الخبر قد يكون بعين المبتدا في المعنى نحو زيد
اخوك ملون مع الاخ بهذا لكان رافعا لنفسه بنفسه **و الجواب** لانهما وان اتحدا مصدوقا
فقد اختلفا مفهوما لان زيد دال على الذات والاخ دال على الاخوة ومن اسناد كل مبتدا او خبر وقد
او رد وا ايضا مثل الاباقة لو المبتدا او الخبر هل هما شيئان او شيء واحد فان اجيب بانهما شيئان
لزم الاخبار عن الشيء بمغايره وان اجيب بانهما شيء واحد لزم الاخبار عن الشيء بنفسه وهو
من باب تحصيل الحاصل **و الجواب** الجواب يقال انهما شيء واحد باعتبار مصدوقهما اذ مصدوقهما
ذات واحدة ومتغايران باعتبار مفهومهما لان الاخ والاسم لعلى الذات والثاني يدل على المعنى **و** قوله
والعامل في نحو الخ يلزم عليه تقديم معمول الخبر على المبتدا والاول ان يكون كذا المضمر مقدما
قبل المبتدا متعلق بمع وذكوره التشبيه في كونهم منسوبا للعرب او للنحاة **حكايتك** اجتمع
المازني وقيل الجرمي مع البصريين مع الفراء من الكوفيين فقال الذي للفراء اتى قوم زيد منطلقا
ثم رفعت زيد فقال الذي بالابتداء فقال ما معنى الابتداء فقال الذي تعريته عن العوامل اللفظية
فقال الذي اظهره لي فقال لا يظهر فقال امثله لي فقال لا يمثل فقال الفراء ما رأيت كاليوم
عاملا لا يظهر ولا يمثل فقال المازني اخبرني عن زيد ضربته بم رفعت زيد فقال بالعائد من ضمه
فقال المازني ايضا اسم مكيفيته مع الاسم فقال الفراء لا نبالي بل نجعل كل واحد منهما مبنيا
مرفوعا بالاخر كما في زيد منطلق فقال التحويز لا في زيد منطلق لان كلا منهما مرفوع في نفسه
ومثاله بكر لان الهاء في محل نصب بل تتبع فقال الفراء نرفعه بالنية بل بالعائد على زيد فقال
الذي لم في مثال لا يظهر فقال امثله لي فقال لا يمثل فقال ما مررت منه وفقت فيه وقيل انكر بعد الفراء
اعترافه كيف كسرت المازني فقال اتيتو قيل الاخر كيف الفراء فقال بينكما انا **الثانية**
مسئلة الزنبورية المغيرة ونصها قد الزبوبة وسوكنت الظن ان العقرب اشد لسعة من الزنبور
فاذا هو هي او فاذا هو اياها فقال سيبويه المرفوع عن العرب فاذا هو هي لا اياها فقال الكسائي
المرفوع فاذا هو اياها لا هي واختلفا فحضر الامين معص ويحيى ابن البرمكي الوزير فقال ابن البرمكي
قد اختلفتما وانتما عالما بلديكما من يحصل بينكما فقال الكسائي العرب بالباب فقال الذي لم من
انصفت وامر باحضارهم فسئلوا وامتنعوا عن الجواب حتى يعلموا ما قال الكسائي الحق معه
الحق فيه من الخلاف فقال الكسائي وقلت وكذا سيبويه فقال الكذا فقالوا الحق مع الكسائي فقال

بقال سيبويه ويمم ان ينطقوا ابن آمنة تامرهم فامتنعوا الكونهم لا يرضون ان ينقل عنهم اللحن
لا لاجل انهم لا يقدرون على النطق بزيد الا قائل به مرورا الكسائي قال يحيى اطال الله الوزير الانذر
وبين التيه وبكى فلا تزدد خطيبها فامر له بعشرة الاف درهم فخرج سيبويه وقصد فارس فلم يعد الى البلاد
البصرة ومات بقرية هذا الحقيل ولم يبت منتقى منهم الا الحجة كبير فما وقع له هنا الا في الخروج من المسألة
جواز الوجهين اما على ما لسيبويه فهو مبتدأ او في محل رفع خبر واما النصب على الكسائي فبفعل اضمار بفعل لمع
مقامه محمول له والاعلى فاذا هو حيا وبينا **والخبر الجملة** فصول كم وان كان العابس قد حلت الافراد
يستوي مع مفرد بعمر ولانه الخبر لانه ايضا ذلك الا الوعيهم فحصلت بدل منهم كما عبر به هنا
مسكنا جملة وعلقه في صوابه بان التئام يكون في الفضلات والحصول يكون في العمر والخبر
بحمد والخبر بيع لانه يمر بالتئام ما اتى به من تمام الكلام فلو اراد به ان العابس ابتدا بها للمبتدا
وكملت بالخبر **و**قوله لانه الخبر في هذه العلة من المناسبة للتعبير بل المنتم بالاول اختصار عليها
بان يقولوا انما سر الخبر بكونه متمم العابس كان الخبر الخ **و**قوله ولان كان الظاهر في ابن حاجب
مصول العابس يكون الخبر نكرة وايضا لو كان معرفة والمبتدا معرفة والتنويم انه قصد له منيها في النفي
منشورة للخبر **و**قد اعترض عليه بان صح للخبر غير مانع لمتوله جاعل الفعل وجاعل الوصف
باله والان يرى في التعريف كما ذكره الموضح مع مبتدأ غير الوصف المذكور ولعله الجواب عن ذلك اشار **كم**
بقوله اول التعريف بما يدل الجملة عن ذلك **و**الحال ان صح للخبر مانع وما اورد عليه لا يرد لانه
لزم في ذلك المثال على هذه الاتيان التعريف المتم العابس تماما كما فيما تقدم فوله ذلك التمدح **ومعرد ابانة**
وبات جملة فصول كم في هذا الباب ما ليس بجملة في فيشمل المثنى والمجموع واحترز به من المفرد
في باب الاعراب ما ليس مثنى ولا مجموعا ولا من اسماء الخمسة ومفرد في باب البناء او باب لا ما
ليس مضافا ولا شبيها بالمضاف فالمفرد اقسام ثلاثة **و**قوله يعني ان الجملة تكون في الاعراب ان
يقول يعني ان الجملة الواقعة خبر الابتداء تشتمل على رابط يعني الضمير وانما اشترط ذلك لان الجملة
في الاصل كلام مستقل والاصل فيها الاستئناف فاذا وصل الرابط علمنا انها غير متفرعة بها عن المنا وتعينت
للمبتدا ولا يجوز ان يعمه لا يحتاج لرابط **و**قوله على قراءة الرفع ابدا للباء من فيكون لباس مبتدأ اول
وذلك مبتدأ ثانيا وخير خبره لثانيه والجملة منه ومن خبره خبر على الاول والرابط اسم الاشارة للعلم انه
لا يرى مسار اليه واما على قراءة لباس بالنصب فيكون معطوفا على ريشا **و**قوله الخافقة ما
الحافة الحافة مبتدأ اول وما اسم استفهام مبتدأ ثانيا والحافة خبره والجملة وما وخبره خبر الحافة.

والرابع

والرابع تكرار المبتدا بلفظه والمراد بالحافة انه اساعه تسببت بذلك لان ومن عاصرهم ولان
بيسما تعرف مقابر العصور والله اعلم **و**قوله الفارعة مثل الفارعة والكن ووقوع ذلك في مقام
التهويل والتفخيم **و**ذكر بعضهم الجملة الرابط عشرة وانما قولهم روابط الخبر دون الصفة
والصلة والحال لان المبتدا احوج ان يعتبر المبتدا الى خبره والحال وصف لصاحبها في المعنى
والصلة كالصفة في بيان الموصول **و**قوله وما كان من الجملة في الاول ان يقول ثم الخ المحل مبتدأ
الجملة الواقعة خبرا الى الرابط اذا لم تكن نفس المبتدا في المعنى والا فلا تحتاج الى رابط واليه اشار بقوله
وان تكن ايام معنى اكتفى بها ليبين ان هذا البيت تعبير كما وردنا معنى ونطقي في النظم
مصدر بمعنى اسم المفعول اي منطوق ان كقولي في النظم وكقولي منه ال اخرها به الاعتبار بالجملة
الفعلية عن المبتدا انا فكما اخبرت عنه بالمفرد وهو حسبي الذي هو بمعنى كافي ولكون التعبير
منطوق ان نقله كقولي بجملة كقولي في عن التفعيل وجملة المبتدا الثانية وخبره في محل الخبر
نطقي وكلا ربط لانها نفسه في المعنى **و**قوله ومثال الخ هجير بعيد مقصور العبد
تحنيثا بمعنى هجيراه ابدا دعاه في وقت الهاجرة ومن استشراه الخ لا اله الا الله الكلام
فالاعياض وان عقيل في شرح التسهيل **و**قوله فيصل ان اراد بقولهم الجملة الواقعة خبرا
نفس المبتدا الخاص فتابع الناصر فيقال كل مبتدأ وخبر كذلك وان اراد الخاص في المعموم بالعكس
لان الخبر لابد ان يكون مغايرا للمبتدا في المعنى لان المبتدا المحكوم عليه والخبر محكوم به .
فالجواب ان معنى كون الجملة نفس المبتدا انها عين مبتدأ معرد من لو لم تكن جملة كلمة
قرب وكلام ومنطوق كما في التسهيل مثلا او في المغني ان الجملة المراد بعضها معرد مضيقة
يدل كل الخ وقوعها مبتدأ الخ لا يكون الا معرد الى الحرف كالا لذة لا الا الله الاقول وكقوله
ابا لبيد كنز من كنوز الجنة **قول الخامس** في الطيب بمعنى الاول ويكون اعرابها محليا
وعلى الثاني ومن المتغير ان اعرابها بحركة مقدرة به اخرها منع من ظهورها اشتغال المحل
بحركة او سكون الحكاية وما كان ايضا في كاقول الواقع مبتدأ ولكن خبره **والمعرد الجامد**
فارغ المعرد الجامد هو الذي لا يشبه بمعنى الفعل الموافق له في المادة بالنظر الى القياس الاستعمال في
نحو فابع فاذا اخبرته عن المبتدا احتمل ضميره **فصول كم** بمعنى الضمير يتبين به متعلق فوله
لهم فارغ وبين المراد المتعلق قوله بعمر فهو وضميره ما عني اخر من اعتبر يخبر عليه بقوله ثم
يجبر على ان يكون فارغا منه **فسمى** ان قولهم وان يشتق يقتضي ان كلا منهم مشتق

زاد ... زيادة فائدة اوقع خبرا ولا يحمل ضمير المبتدا او المشتق ما لا يرفع بمعنى الفعل مرافعه في المادة بالنظر الى استعماله نحو ...

المستتر الظاهر نحو زيد قائم ابوكم فلا يحتمله ولذا لم تكن علية
يتحمل الضمير مع انه اذا رفع الظاهر فمفرد والوصف
الموضح بقوله الا اذا رفع الظاهر واجاب المراد بل انه اذا رفع الظاهر فمفرد
على من غير هو له فيكون واعرابه فوله بعمرو وابن زيد مطلقا فيكون وابن زيد تفسير لما اذا وتعلق
ما او غير الصورتين الظاهر في وابن زيد **وقوله** فلنا هو عائد على الخبر المفرد وهو من اجل انه
يلزم عليه عود الضمير على الموصوف بدون الصفة وبما كان من الواو فلا يصح ذلك
واجيب باجوبة منها ان مراده **كم** بالمفرد العائد عليه الضمير المفرد الجاري في قوله وبمفردا
يلذ الاكر من ابعيرهم كلامه ومنها ان يكون المفرد مبتدأ اول والجامد مبتدأ ثان وفارغ خبر
من الثانية والجملة خبر الاول فيكون الضمير عائدا على المبتدأ الاول العصي **قلت** ومن الكلام
ما كان وغيره الاجابة انه اصلا والصواب ابقاء عبارة الناظم فيتنزل على ظاهرها وعود الضمير على
المفرد الجامد فيكون المعنى وان يشتق المفرد الجامد الذي نزل بالمشتق نحو زيد تميمي فهو ذو
ضمير مستتر واذا كان المؤول بالمشتق يحمل الضمير فالمشتق اصالة فيكون ذلك
كم تحمل الضمير في الصورتين المشتق والمؤول به **وابن زيد مطلقا** **قول كم** امر انما
يكون المرفوع ظاهرا في اول الدلالة الظاهر هنا ننظر لا يرى ذلك كما اذا رفع الوصف ضمير
مستتر اعلى غير من هو له نحو زيد قائم انت وعجب بن زيد وان كان الوصف رافعا الظاهر قبلا
وما فيه فتوى بيرز **لا يفعل** ان الوصف كان رافعا للضمير قبل وبعد الظاهر **لانا**
نقول خلا التركيب وما ذا التركيب **وقوله** نحو زيد قائم ابوكم الاول ان يقول ابواه بالتثنية
لا يمثل به لا ان المراد يجوز فيه ان يكون ابوكم مبتدأ وقائم خبره مقدم فيكون ضمير ما عن موضعه
ويجوز ان يكون ابوكم فاعلا بقائم **وقوله** ان يكون المرفوع ضمير امثلة في التصريح زيد
قائم انت ليه والظاهر انه لا يحتاج انه لا الوصف مع مرفوعه في حكم المفرد فلا يحتاج
الى العائد **وقوله** نحو زيد عمرو ضاربه هو فضاربه خبر عن عمرو وهو في الحقيقة لزيد لانه هو
الضارب والجملة من عمرو وخبره خبر زيد والعائد الهاء من هو **لا يقال** الابراز لا يرفع اللبس
لاحتمال عود هو على عمرو المبتدأ الثاني **لانا نقول** سلمنا ذلك لا كن الواضع جعل
الابراز علامة على كون الوصف من جرى على غير من هو له وبهذا يمتنع الابراز اذا جرى على من هو
له في الصواب فلا تقول زيد قائم هو وفيه لسيبويه الجواز وفي مثال كم من اماما
بعدكم نظر لان الاخبار فيه على الاول بجملة وموضوعنا فيما اذا كان الاخبار بالمفرد فلا هو (ا)

التمثيل

التمثيل بما الى الموضع فلا زيد ضاربه هو وغلامه هند ضاربته هي **وقوله** ومطلقا
منصوب على الحال في الا ان الله صفة لمحذوف مفعول مطلق لي ابرازا مطلقا **وقوله**
عائد على ما فرعت اما واقعة على المبتدأ او ضمير معنا لا يعود على المبتدأ وانما هو للضمير
بقوله ان يقول عائد على ما عاد اليه ضمير فلا هو الخبر ومنها هو الواقع في تفسير
وقوله هو الرابط من الطلب في مبني على ما قبله ولانه عائد على ما فرعت ما فيه والحق
ان الرابط ضمير لذا العائد على ما **وقوله** يعود على الخبر الحق انه يعود على اسم ليس ومعنى
معناه **واخبروا بظرف او بحرف جر** **قول كم** من اقسام الخبر وهذا يقتضي ان الاخبار بالظرف
او الجار والمجرور قسم ثالث زائد على المفرد والجملة وصرح بذلك في قوله وانما جعلوا
نحو ما ذا اموال يقتضيه تعبير كم بقوله واخبروا **وقوله** ومن راجع بل التغيير في يقتضي
انه ليس قسما ثالثا بل ان تعلق بالاسم فهو مفرد وان تعلق بالفعل فجملة ومقام يقتضيه
قول كم ناوي معنى كان فيكون التقادير وقع في كلامه في كلام كم **واجاب** بعضهم
بانه قوله واخبروا بظرف فيه مجاز ومعنى بقوله ناوين في وانتزم قول كم ناوين انه لا يجوز
اظهاره وهو مذهب الجمهور وجوز ابن جني كما يوهمه قوله معنى انه لا يتعين تقدير
لفظ كان او استقر بل يجوز تقدير كل العامل على الكينونة او الاستقرار كما يستفاد من قوله
كان او استقر انه لا يخبر بهما الا اذا كانا تامين بان يكون متعلقتين مجرد ذكر من جار كانا ناقصين
فلا يخبر بهما فلا يجوز نحو زيد مكانا او امرا او قيل لعدم الفائدة **قسم** الواجب بكان العزر
ان يكون اسم فاعل من كان التامة لا الناقصة والا كان الظرف او المجرور بعده متعلقين بكائن
اخرى خبر كان وهكذا فيلزم التسلسل والجواز الضمير الذي في كائن او استقر انتقل
وسكن في الظرف والجار والمجرور بعد حذفهما او تأخر او قيل لا ضمير فيهما وانه حذف مع المتعلق
وقيل ان تأخر فيهما ضمير وان تقدم فلا **ولا يكون اسم زمان خبرا عن جثة** هذا تقييد
لقوله بظرف في قوله واخبروا بظرف وعلة المنع ان نسبة الزمان الى الازمنة على حد
السواء فلا فائدة في الاخبار بالزمان عنها **قول كم** ومن في المعنى راجع في هذا الا انه
اعتراض على الناظم المقتضي ان الخبر اذا حصلت فيه الفائدة جاز الاخبار باسم الزمان عن
الجثة ولا تأويل مع انه لا يخبر باسم الزمان عن الجثة مطلقا ونحو الورد في ايار يقع خبرا
عن الزمان وانما وقع خبرا عن اسم المعنى اذ هو على حذف مضاف اي خروج الورد في ايار اي هو ثم

وهذا احد اوجه ما تحمله عليه الجمهور وقال بعض المتأخرين ان الجثة اسم الزمان مقيدة
من اشتمال الجر وهذا اوجه ما الزمان لا يعبر ان ما كان الزمان لا يخبر به عنه
بلا تأويل وايا لا تبع كلهم وعبر كلهم باسم الزمان دون ظرف الزمان
الذات مطلقا كان منصوبا نحو زيد اليوم ومن ان يسمى بالظرف وباسم الزمان او مجرورا نحو زيد في
اليوم ومن اسمه باسم الزمان ولا يسمى ظرفا ولو عبر بظرف الزمان لاقتضى ان المنصوب بمنع
وهو عند غيره في المجرور وليس كذلك ثم ان الجثة اسم للجسم اذا كان قاعدا او كان قائما قيل العمامة
فالاولى للناظم ان يعبر بالجسم ليشمل ما يطلق على الذات كانت قاعدة او قائمة وما اذا
ابيتا والابيات الثلاثة بعد لا ما يتم فيما لان غاية ابيتا لان هذا ان اسم الزمان ان
اياه جاز كونه خبرا عن الذات والا فلا وما ظن الابيات بعد ان النكرة ان جاء فجاز الابتداء بها
والا فلا وهو غير قوله سابقا كلامنا لفظ مفيد لانه اذا لم يعد فلا يقال له كلام اصلا
فضلا عن ان يقال له مبتدأ الاول ومبتدأ في الثانية واجيب بان الشيء تارة يكون لا فائدة له
لكونه معلوما عند كل احد او عند المخاطب وهذا هو الخارج بقوله سابقا كلامنا لفظ مفيد
واما ان الشيء يعبر باعتبار ذاته قطعا ويعبر باعتبار بعض التراكيب ولا يعبر باعتبار
بعضها فهو داخل في معنى مفيد وهنا فاسم الزمان يعبر باعتبار ذاته ويعبر باعتبار كونه
خبرا عن المعنى والنكرة معبرة في ذاتها وباعتبار وجود مسوغ وباعتبار عدمه غير معبرة لا بالاضافة
الى النسبة لكونها معلومة عند المخاطب بل بالنسبة لعدم دلالتها على شيء مخصوص
ولا يجوز الابتداء بالنكرة ما لم تفد قوله ما لم تفد الغالب في المبتدأ ان يكون معرفة لانه
محكوم عليه والحكم على غير معين لا يعبر قوله قلت ما فائدة العلة محصورة في العامل وهي
بينة هو اضيف تعريفا ولا تخصيصا فالجواب مطلقا ان المبتدأ مقدم في الرتبة على الخبر
علمنا انهم اهتموا به والاهتمام انما يكون بالمعلوم وان كان الفعل لا يكون الا مقدما على
الفاعل علمنا انهم اهتموا بالفعل فاذا ذكر الفاعل لو منكرا افاد حصول المقصود فاذا قلنا
جاء مثلا استشعرنا حصول مجيء واحتمال ان يكون الجائي رجلا او امرأة او اثنا او غير ذلك
فتتشوف النفس الى بيانه فاذا قيل رجل مثلا افاد حصول ما لم يكن وهو معرفة جنس
الجائي فلهذا جاز كون الفاعل نكرة وقوله كثير عن كثير في الفنون يعني واختار الاشموني
في شرحه للنظم انها خمسة عشر ومن قيل انها تسعة وعشرون واثنان وثلاثون ونيف
واربعون وقيل خمسون وقوله الاولى يتقدم كظاهر ان التقديم له دخل في التسوغ

وان

وانما في المغني ونقله في التصريح وقال الفاضل التحقيق ان التقديم لا دخل له في التسويغ وانما المسوغ
الاختصاص بظرف مختص او جار ومجرور كذلك والتقديم للخبر ويلزم مع التباس الخبر بالصفة كما بلا
بقوله ونحو عندي درهم وانه مقتضى سيد الطيب وهو الصواب ان المسوغ مركب من جزئين
التقديم والتخصيص والا لما امتنع نحو رجل بعد وصل مبني عليكم لتقدم الا تستعمل المسوغ وما
امتنع قبلنا لتقدم النفي لمسوغ وما امتنع رجل من الكرام عندنا الا كرم من الكرام العقد المسوغة
لكون الخبر في الاول جارا ومجرورا مختصا في الثاني كثر ما كثر الجمع انهم امتنعوا الماذكر قبل
على ان الاختصاص وحده لا يكون مسوغا وهو كون العبارة بظرف مقدم او عديله مسوغا
تعين الخبر فيه كما قيل او وجه كون الا تستعمل مسوغا ان لا تستعمل سؤال عن غير معين
يطلب تعيينه في الجواب فباعتبار التعيين في الجواب قالوا انه مسوغ وفيه كون النفي
مسوغا ان النكرة في سياق النفي تعم واذا عمت كان مدلول النكرة جميع افراد الجنس
فاشبهت المعرف بال الاستغراقية وقوله الرابع ان تكون موصوفة لا بد من ان
تكون الصفة مذكورة بقوله تعالى ولعبد مؤمن خير من مشرك ومثله من الكرام في النظم
ومن قيل انه ما كان يوصف بهذا المحال بات عند الامام النووي فانما راد بهذا او محذوفة
نحو طائفة قد اهمتهم انفسهم اي طائفة منكم ولا يعذر المحذوف من غيره وقيل المسوغ
في الاية التفصيل وقيل ان الجملة قد اهمتهم صفة مسوغة وجملة يظنون خبر ووجه كون
الصفة مسوغة ان النكرة اذا وصفت صارت مخصصة فيقرب من المعرفة
وجهاد ايضا العمل المذكور بعد مسوغا واعلم ان حصول الفائدة في جهات المسوغات
انما هو على سبيل الغلبة لا اللزوم لان المسوغات قد توجد وتعدم الفائدة نحو عند الناس
درهم وفي السماء نجم وذلك لا يعتد به عن ما مسوغة لان العبرة بالغالب بل قد يكون
المبتدأ معرفة ولا تحصل فائدة نحو زيد موجود لان السامع يعلم ضيافته وقوله وبعض
منه انه يستوفي هذا المعنى قوله وليقس اي ما لم يذكر من المسوغات بل يجوز جهات
المسوغات المذكورة في النظم وهو تابع في هذا العمراني والصواب ما في الموضح ان معنى
وليقس انه يقاس على عند زيد نمرة ما اشبهه وما كان يقال فيها بعد واما ما حمله عليه
فيوجب التكرار مع ما امام الكتاب في عند زيد نمرة وقوله وليس فيه شيء من ذكر
في التسهيل فيه من المسوغات الدعاء ونحو ذلك من جملة معاني ما كما في القاموس الطويلة

فبعض

والعصر جاء معطل الاول بكون ... على غلبته كانه قال التكبر هو بتقديم الخبر لا في المبتدأ والخبر
لا يمكن تركيبه وتقليبه وعلى الثاني يكون دعاء له كانه قال ليكن اصبح في الخبر له
فيما يكون دعاء له بالاستقامة وقيل دعاء له بطول البقاء كانه قال لتزع دوام الخيار له
وقوله وما موصولة او نكرة موصوفة في هذه النسخة هو الصواب وفي بعض النسخ وما
موصولة مصدرية وهي غير صواب لانها لا تكون مصدرية وفي بعضها وما موصولة
او مصدرية والصواب حذفه او مصدرية ايضا **والاصل في الاخبار ان تؤخرا** قول كلي والخبر
بالنسبة في مثل قول الموضح للخبر ثلاثة احوال كلاما على تمامها لا يصح ان الخبر باعتبار
تقديمه وتاخيره ليس له الا حالتان التقديم والتاخير وان اراد باعتبار وجوب التقديم ووجوب
التاخير وجوازهما في الوجهين ما قاله الا ان التاويل هو مقتضى كلامه بعد وقوله ومشنوء من يشنا له
ما اسم موصول مبتدأ وجملة يشنا له صلته وخبره مشنوء مقدم ومعنى مشنوء مبغوض وقوله
زيد اخوك مثال يقال لمن عرف زيدا بعينه ولا يعرف كونه اخاه وان اردت ان تعرفه باخوته واما
ان كان يعرف ان له اخا ويجهل انه عين زيد واردت ان تعرفه به قلت اخوك زيد وكل منهما
صالح للخبر عنه بدلا في كل الغرض يختلف الا بتنبيه الا تقديم المحكوم عليه فان
قيل اذا كان المبتدأ والخبر معرفتين فيهما معلوما قبل العاكس كم انت متصف بالخبر **ما يجوز**
انه معلوم من جهة تصوره وان منتهى على انفراده لا كن نسبته امرهما الى الاخر مجهول له
جاء الخبر امرهما الى الاخر متصلا بما ذكر فبل ذلك **و**قوله افضل منك افضل منك بقاله
على هذا الترتيب لما اذا كان المتكلم افضل من المخاطب او مساويا له والمعنى كل من هو افضل
منك فهو افضل مني لكونه افضل منك او مساويا لك ولو عكست فقلت افضل منك افضل
مني لتوهم ان المخاطب افضل من المتكلم او مساو له فتنعكس المعنى فلا يتبين المراد الا بالحا
بالمحافظة على الرتبة **و**قوله ومن ذلك قول الشاعر بنونا بنو ابنائنا البيت من الطويل ولم ينسبه
العيني والعارضي والازهري وهو لعبد الرحمن بن الحكم وسبب انشاده مع ابيات اخر ان المغيرة
بن شعبة خطب منه ابنته لابن اخيه وابن اخته فقال كلا كما الغرابة فلا ادري ايكما ازوجها
منه ولا كني اكتب الى عبد الرحمن بن الحكم فعرض الامر اليه فقال ما عليه بالكتاب فامر ان
يزوجها لولد اخيه وبنونا خبر مقدم وبنو ابنائنا مبتدأ مؤخر وبناتنا مبتدأ اول وبنوهن مبتدأ
ثان وابناء خبر عن الثاني والثاني وخبره خبر عن الاول **و**الشاهد في تقديم الخبر على المبتدأ مع كونهما

معرفتين

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

معرفتين والقرينة موجودة وقيل لا شاهد فيه بل بنونا مبتدأ وبنو ابنائنا خبره وكما تقديم وكذا
تاخيره بناء على عكس التشبيه مبالغة **و**قوله باطل وهو مبني على هذا الجمهور لا شتراط
والحواشي وانما اطلق في محل التشبيه حتى قال بعض لو قال الخ **كذا اذا ما الفعل كان الخبرا**
بفعل نحو سعيد انت وسلم من الاعتراض **و**الخروج هذا انما هو تكامل على كلام غير موجب
اذ التشبيه المذكور ماخوذ من النظم بقوله كذا فتشبيه تام في منع التقديم بفعل وهو مرفوع
الخبر ولا يعرف الخبر الا اذا لم تكن قرينة تبين المبتدأ من الفاعل بان كان الفعل لو افع خبرا
رافعا لضمير المبتدأ المستتر نحو زيد قام وهند قامت واما ان كانت هناك قرينة بان كان الفاعل
اسما ظاهرا نحو زيد قام ابوه او ضميرا بارزا نحو الزيدان قاما فجاز التقديم والتاخير اذ الفعل لا
يلتبس بالمبتدأ وهذا على اللغة الفصحى واما على لغة اكلوني البراغيث فيمتنع التاخير ايضا لا
الموهم الابتداء مع المثنى والجمع مثل المثنى قاله الزهري والرد عليه غير ... سير
او قصد استعماله منحصرا الحاصل في هذا النظم ان يطلق المحصور والمحصور فيه ما يعرفها
والبحث بمعنى انما يسمونه محصورا فيه ومهما كما الحصر لا يكون منها ذاتية ومهمة
اللغة وانكفه مثلها للصواب التعبير بما عبر به وانه وكما يقال في مثل هذا الاصطلاح ولا مشاحة
فيه **و**اجيب عنه باجوبة منها انه يغتفر في التعبير في العادة والاصل في مثل هذا التعبير بحذف
المجاز واستثنى الضمير ورد بانه في حيا كثيرة يطلق المحصور والمحصور على الحصر وفيه
او كان مسندا لذي لام ابتدا هذا يغني عما بعده لانه اذا كان يجب تقديم المبتدأ اذ ليس من
ادوات الصدر وانما كان مقرونا بما هو من ادوات الصدور وهو ما هو داخل بنفسه من ادوات الصدور
لما ان الشطر الثاني يغني عن هذا لان قوله او لازم الصدر يصدق بصورتين هذا اذا كان بنفسه من
ادوات الصدر او مقرونا بما هو من ادوات الصدور **و**اجيب بانه من عطف خاص على عام او بعض الواو
او من عطف المغاير ويحمل كل على الصدر في الكلام منه ومعنى منجدا في النظم ناصرا من
الضمير المستتر في الخبر وقيل معناه مرشدا الى الطريق ماخوذ من النجد فالتعلق ومن فيه التجربة
ان كان هو الخبر والكلام ان المعنى التامة راجع للاول **ونحو عندي درهم ولي وطر ملتزم فيه**
تقدم الخبر انما وجب تقديم الخبر في نحو هذا لانه لو اخر لتوهم انه صفة اذ احتياج النكرة الى
الصفة اكثر واحتياجها الى الخبر فتتشوف النفس بعد ذكر النكرة الى الجار والمجرور متشوقة الى الذكر
الخبر ولا تكرار بين قوله هنا ونحو عندي درهم مع قوله كعند زيد نمرة لان الكلام هناك في المسوغات

ومنا في وجوب التقديم خوف الالتباس بالصفة لأن هذا الجواب لا يتم لأنه اذ قلنا ان الت
التقديم لا دخل له في التسويغ ومن مراد الخوطلا بد ان يكون الجواب انه اعاد ليجمعه مع نكها كبير
التي يجب فيها تقديم الخبر على المبتدأ في ذكر العوض عقب الزيم مناسبة اذ العوض الحاجة وبلوغ
منية اتخضن ومولا تعض الا بالزاهيم والزنانير وفي الحديث الزاهم والزنانير
ضواتم الله في ارضه من اتي بحاجته قضيت حاجته وعن الاصمعي انه قال جارية في البيداء
فخرها قال ابعاله لتاما امحة قالت نكد بعال لتاما على قدر قالت الحج الاسود قال اريد الصواب
بالبيت وتقبيل الحجر الاسود بقالت هيهات لم تكونين بالغيبة الا بشيء يسعى لبيتنا وبقي من الزيم
وبعها لتاما بعالتا اذ هلو ما بجلا امير ان يثبت الصعب بالبيت والدخل الحج وقبل الحج ومن
العنوان لو تعليق وراء الحب منزلته. ترى البيداء الحب اقصاني **ماقابت** امعل
شيعة منقوشا تفترسه ان الزيم ترى كل الضيا **ومما نسب للشعر**
. جعت فنون العلم الغيثا العلى ويشغلوه عما أجاوره الغل تسبيحي له العلوم بامرنا
مروع وان المال منها تعلموا الاجل **وما قيل ايضا** ارحلت في طاعتي رسولا. يكفى
ابادرهم قبتمت. ويجيه ابيض نقي بعده ذباب العنام ذلك لولم يكن درهم رسوله لم تبلغ
النفس ما تمنت. **كذا اذا عاد عليه مضمر مما به عنه مبينا يخبر** فقول كم ايعلى ملاحسه
ما كنا في بعض النسخ وهو الصواب لا نا انصدق بوجوب تقديم الخبر اذا عاد المضمر على ملابس
الخبر او معموله ما فرى اذا عاد على الخبر نفسه يجب التقديم واما على شيئه مزوجا لاجسه بلا
قال عليه ايا الخبر فلا تقدير ووجوب التقديم اذا عاد على معمول الخبر مع ان التقديم واجب
كما علمت لو ان كان عبارة الخبر باعتبار كاهو لا تشمل الاعود على الخبر ثم ان النحو به هنا
المسئلتان بقال الضمير ان عاد على الخبر نفسه وجب تاخير المبتدأ مثل له بقول ضم فيها بعقا
اسم يعين المسمى مطلقا علمه مبتدأ مؤخر او انثا واسم خبر مقدم علما
مرقبة والذي يعيره الخبر نفسه وان عاد على ملابسه جاز كان الحال لا جنس مضافا اليه والخبر
مضافا للخوما هي صيغها لجميعها مبتدأ مؤخر وضمير لعين المضاف اليه وملا ضمه يجب
ايضا التقديم بلا خلاف لئلا يعود الضمير على متاخر لفظا ورتبة اذ المضاف اليه لا ينفك
عن المضاف ومنه بمثل لها نيل العوز نيرو ان كان الحال لا جنس الذي عاد الضمير عليه بعض معمول
الخبر كما له بقيل يجب التاخير ايضا وقيل لا يجب التاخير للخبر لجواز ان يعبر موضر او ينكر معموله

ام

زيد اجله وعمر اخوه اجله منغلا وقد تيسر تعبير بقوله على من هو الخبر الذي هو تقديم العمود وجاز في الخبر وجهان بعلاده

انه مع الجار والمجرور مقدما على المبتدأ او يعبر التقدير على الشرط مثلما زيد ان كان لا يعلم هذا الواب
لا يتوقع لكم بصورتين هوى على الخبر وعلى ما اضيف الى الخبر لا بالصورتين المختلف فيها ويجعل كلا
كلم من باب حذف الواو مع ما عطفت والتقدير كذا اذا اعاد على الخبر او على ملابسه **كذا اذا**
يستوجب التصديرا بمعنى معنى منه الا ستفهام التفسير الذكور واوجب لانه امر من البناء
والتصدير ثم لا عمرة بين ان يكون الخبر بنفسه من ادوات الصدر وكان في المثال او يكون مضافا
لما هو من ادوات الصدر نحو صبيحة اي يوم سفرك بكان ينبغي للناظم حذف المثال ان يبدل الشاهد
المتوهم **وخبر المحصور قدم ابدا** الطلو المحصور على المحصور فيه كما مر وانتظم بابدا التعيين ان
الامر في ذلك للوجوب كذا قيل فقول كم منصوب على اسقاط الجار والاولى انه منصوب له
على التعيين المحول عن العامل **وقوله** وما لا تشتغال تسبغ ما لكم لا يجال الاتصال في اسمها
المتقدم عليهما وما لا يعمل لا يفسر عاملا والاول انه وباب حذف ما من الاول الذلالة الثاني
عليه **وقوله** وبه وعنده متعلقا بنجز او يبين الناب في المعنى عنه ولا يمتنع مناعته
كانه لا يتقدم والاول انه ضمير الا خبار المفهوم من يخبر **وقوله** من الابيات المفتوحة
نحو قيل عاد ان زيد الضيوف النظم قال ابن غازي ومن الطهر بعض اصحابنا ابيات فيه تغيير
وجمع معنى البيتين في بيت واحد مغال كذا اذا عاد عليه مضمر من مبتدأ او كان ما يصدر **وحذف**
ما يعلم جائز قول كم مع المبتدأ او الخبر نحو انسان فهذا الى ما في النظم والكلام الاهل
فيها انما تقبل العموم فالمراد بالمبتدأ الذي يحذف المبتدأ الذي له خبر او الخبر بدليل ما بعده
واما المبتدأ الوصف الذي له فاعل اغنى عن الخبر فلا يحذف لا هو ولا ما عليه والمراد بالعلم
العلم التفصيلي بان يكون ما لما يعين المبتدأ او الخبر المحذوف ويمكن الشارح بعدم لكان ما
به ادبا لا يضبط بان يعلم ان هناك المبتدأ المحذوف والخبر المحذوف وما لا يعلم عينه فلا يحذف كما ان
المراد بالجائز ما ليس بممنوع فيصدق بحذف احدهما جوازا او وجوبا اما حذف الخبر وجوبا
ففي اربعة مواضع كما ذكر الناظم بعد واما حذف المبتدأ وجوبا فلم يذكر الناظم مواضعه تفصيلا
ولا ذكر في مواضع متعددة منها قوله في المفعول المطلق والحذف حتم مع ات بدلا من فعله
نحو صبع ركاعة اي اصبح ركاعة ومنها في نعم وبيس او ضمير اسم لبئس يبر والابدان نحو نعم
الرجل زيد اي هو زيد ومنها قوله في النعت مبتدأ او ناصبا لن يضمرا نحو الحمد لله العظيم
اي هو العظيم فهذه ثلاثة مواضع وبقي عليه موضع رابع ذكره ابو على في تحريره منه كا بعلى وهو القسم

معنى ذو متوضي المبتدا المحذوف من تفسير جواب القسم مسد كم والتقدير بعمر الله قسمي يا بعلى
ومن ذكر المواضع الاربعة الموضع مما تنكيتا عليه كما تقول زيد بعد من عندي كما الغياسي
ان يقول لان السؤال يخصار واجيب بانه لا يرد لاحتمال ان يكون الجيب منها وامر ويجوب كيف
زيد قاعد نعم قوله تعريض زيد نعم العرار ان يقول امر دنف لا ان الجعاب للاضمار لاكن
مع الاختصار تم في قوله حذ زيد استغنى اذ يقتضي ان الخبر ليلة زيد وليس كذلك تم قيل التكلم
بعد الابهام مع عدم ما يستقيد اذ معناه من زيد استغنى على التصريح به في الجواب اذ اعوجبي
السؤال وهو معنى ما قبله على انه نعيد النكلم محكي بفعل ولا يتم تعريض محذوف وما هنا لان الاعتبار
المغني اغامو للجيب عن السؤال والنعت فصل يجوز اشتراع المرض من العمو والاني في
الجماع والعامو من المرض المتلازم وحيث هو وقوله ابعدهن تلك انه اشتهر في كون
المحذوف من الاية المبتدا او الخبر العمارة والحوال المحذوف اعامو الخبر والاسم مبتدا والت
والتعريض والحج لم يخص كذلك لانه ينبغي تقليل الحذف ما امكن وقيل انه لا حذف وان ولكن
لم يخص معطوف على واحد بيبين وتكون جملة بعد تهن خبرا عنهما معا ومن الا يصح
لان الخبر اذا كان معروفا بالعامل لا يتقدم على المبتدا كما انه لا يتقدم جواب الشرط وقاعدته
كتبه انما ان دخلت على مفرد كما هنا فهو فيه مفيدة وان دخلت على جملة فهو مثل النحو كتبه
جاء زيد وعمرو تصبيبي ويد انما ظهر ابراء محل نصب وعن ابن مالك ليس ثم ما مفيدة
لا لكن ما كانت وتاويل الحال اوصال الله تسمية ظن مجازا وهذا هو الظاهر وقال بعض تستعمل
معمولا مطلقا ومنه قوله تعالى كيف فعل ربك اذ المعنى اي فعل فعل ربك وبعد لولا غالبا
حذف الخبر قوله ان يعلق الامتناع في الامتناع ووجود مضمون الجواب انه من الاكرام
في مثاله لا على وجود نعمة زيد ولم تات بدل العواد ان الفعل لا تستعمل الغالب فقال انفعل لسؤالا
من قطع لزمن لولا انتم لكنا مؤمنين قلت هل يجعلوا جوابا خبر المبتدا قلت
لا يتم لعدم وجود الرابط وهو حرف نحو لولا زيد لاكرمتك اباه غير غالب فجعل في الغالب عدول الغالب
وقوله بل يجوز ان ذا دل عليه دليل فيما في الخبر في مثاله يجوز ان يحذف اذا دل عليه دليل كما اذا قيل
هل زيد محسن اليك فتقول لولا زيد لهلكت فيعلم ان الخبر بل المحسن لولا انصار زيد حموه ما سلم
فلو حذف الخبر لبقي ما يدل عليه وهو المبتدا اذ هو مثال الناصر في حين تعم وتعين
ذكره اذا لم يكن هنا ما يدل عليه فيكون مثل قوله عليه السلام لولا قومك حديثوا عهد

بكعبي لبنيت الكعبة على قواعد ابراهيم فلو حذف من يشوا الخبر لم يبق ما يدل عليه وهذا اذا
التفصيل الذي ذكره لكن تبع فيه الرماني والشلوبين والجمهور يوجبون حذف الخبر بعد لولا
مطلقا ولولا انه ثم ما لهم لغلب وبعد لولا ايضا حذف الخبر ثم لولا امات يقال لما امتنعا عينه
والواقع بعدها الفعل بعد لانها تحضيضية وقوله وغالبا ما للمانع لولا فيه ايا الحال
من الاضافة اليه وليس المضاف امرا ما تبانه في قوله وكما يجوز ما لا من المضاف اليه الا
نحو العدل انه منصوب على اسقاط من الجر وسواء في تقدير الحينا وقوله وبعد منطله
قسم او بحرف يلي على كلمة تعزيز معمول النصر عليه واجيب بالجواز حيث كان المعمول
ظرفا وفي نص يمين ذا استقر قوله لعمرك لا افعل فلان يسر موضع لحصر الرجل بالكسر
اذا طال عمره وله مصدر له عمر بفتح العين وسكون الميم وهو في القسم بفتح وضبا لطه
والثاني عمر بضم اوله وسكون ثانيه وهو بمعنى الحياة كالعمر بضمتين ولا يستعمل في
القسم وهو مثاله كما اقتصر الناظم في شرح الكافية وزاد انشارح وتبعه الموضح ايمن الله
اي قسمي وفيه نظر لاحتمال ان يكون المبتدا هو المحذوف اي قسمي ايمن الله بخلاف لعمرك فانه
بالمحذوف الخبر فقطعا لان لام الابتداء الانزل على الخبر ويبقى على كم معمول قوله نص وهو
اذا كان المبتدا غير نص في القسم فلا يحذف الخبر الا ان دل عليه دليل نحو عهد الله فيبقى وظاهر
قول كم انه بعد اي اي من قوله وفي نص يمين يعني بعدم وهو من التعبير غير موجود لغة
ثم ان ظن صح ما استقر الخبر حذفا مع انه فلا يحاسب بفا معنويا ان اراد استقرار الحذف وجوبا في مثله
كما مر واجاب بعض بان استقر معناه ثبت فهو كون خاص فلا بد ذكر كما قيل في قوله
تعالى فلما راه مستقرا عنده اي ثابتا لا التعرض لمطلق الوجود وما في المغني وبعد
واو عينت مفهوم مع بان تكون الواو نصا في المعية وسواء ان يكون ما بعدها معنى فيما
في المعطوف عليه كما في المثال فان الصنعة فيها مشتركة الصانع مثال الرضي وفي وجوب حذف
الخبر في هذا الموضع اشكال اذ ليس هنا ما يسد مسد الخبر والظاهر ان خرجه هنا غالب
فلو لم تتعين الواو للمعية فلا يحذف الا ان دل عليه دليل نحو كل شخص والموت يلتقيان
فلا يحذف يلتقيان اذ الواو بمجرده الجمع في الحكم كما قال العقلة لا للمعية قوله وهو
الضمير راجع الى التعبير ولا يصح جعله موصوفة لان انه يلزم الا انسان الصنعة وهو مقتضى
جعل ما مصدرية لا الا ان المصنوع كما تقتضيه جعل ما موصولة اسميا وبعضهم حكم

الموصول لتبادر فاعل كان عامله وان نحل بعد مورد تدبلتقيا وقوله ودعوا ومتعلق بمحذوف
ايضا الواو انه مفعول معه على شيء مما تقدم ولا يستغنى لا عنه **وقبل حال لا يكون خبرا**
قول كم متعلق بمحذوف فتح الراء ان يكون مفعولا على نحو ما يستغنى عنه لا استغنى وقوله
او ابعل التفضيل مضافا الى ما بعد المبتدا ان يكون اسم تفضيل ومثله في التصريح والعي
عن اشتراط كون المبتدا اسم تفضيل بل يكون غيره نحو بعض ضربي زيدا قائما وكل ضربي
عمرا قائما واشترطه ان يكون المبتدا مضافا الى المصدر لا غيره ولعل في تبع تمثيلهم باسم
تفضيل **كضربي العبد مسيئا** فقوله كم اذا كان في بعض راده امينا ان يراد المستقبل وان
اريد الماضي فمن اذ وانما اختار وانتفى الى الظرف من غيره لان التفرين مجازوهم ينبر يسعون في
الظروف الخ ما توسعهم في غيرها واختار ان الظهر الزمان لا لان المبتدا ليس وهو النظر هنا في مثال
هم او مضافا الى الجثة واسم الزمان لا يخبر به عن اسم الزمان لا يخبر بها لا عن الجثة الا في المعنى
وقد مر ولا يكون اسم زمان ونحو ان من حيث الظرف المكان واختار الواو اذ لانها تجبر الى العموم
لان اذ لا استغراق الزمان المستقبل واذ لا استغراق الزمن الماضي وقوله وكان المحذوف تامة
فان قيل فلا كانت تامة تقدم مع ان من شانها ان تكون تامة الكن في الجواب انه منع منه الكلام التي
التزام تنكيرها اسما ان قلنا انه امر لما يغلو ضربي زيدا قائما ولو كان خبر الكان لما التزم
فيه التنكير لان خبر كان يكون ذكرا ويكون معرفة نحو قوله تعالى كيف كان الرتيب عليهم
وانما نجعل الاسم المنكر المنصوب ما لا يكون اسما الا لما وهو المعبر في المثال لان المعبر
معمول للمصدر والعامل في الحال مع العامل في صاحبها فيكون الحال وقتئذ معمولان المصدر
فيكون الخبر محذوفا وما دون شيء يسير مشترك واشار لها المسار اليه بقوله لا تكون خبرا عن
موجود في المثالين بل معنى المثال الاول ضربي العبد اذ تحصلت محصل عنه اسا لاذا اراد مطلقا
منه ولو اذا وقعت مسيئا على انه خبر ضربي اقتضى ان الضرب هو الذي يوصف بالاساءة
وانعكست المعنى ومعنى المثال الثاني اذا ان الكل فسينبئني الخ ما كان مع بيان الوجه وذكر الدليل
لانه اوقع في النفس والمراد بالحق الشيء ان يراد ثباته او نفيه والمراد بالحكم دليله من
الكتاب او السنة او الاجماع مثلا والدليل هو الذي يدل ولو وقعت منونها على الخبرية لاقتضى
ان التعليق بالحكم وصف للتمام مع انه وصف للحق بعينه فدل انه المستوفي ونفوع على كم
مجموع التنبيه وهو انه اذ احتج جعله ما صارا لا يجوز الخبر لانه لا يبقى ما بين القلبية نحو ما اذا

زيد من موجود جاء لنا ساعلو في منزلنا موجود له ان يكون جاء ساخبرا من غيرها امتناع الى تعدد بعير
وأخبروا باثنين أو بأكثرا عن واحد اغنا ما رتعدد لانه رجعا التراد في المعنى والتعدد الا مستحكما مبنية
تتعدد ومكن الخ ما هو بمنزلتهما فقول كم اذ معناها منز المنزل ما ليس قاع الحلاوة كم وكلا تلو
الحموضة ولا كنه بينهما وذلك يكون في رمانة وامركم وضابط هذا النوع ان لا يستقل كل واحد
بالخبر بل مع كون المبتدا محكما للعطف ومعنى **كهم سراة شعرا** فقول كم جمع سري مثل
غير قياس الخ اعلا كان على غير قياس لا رقياس فعيل المعل الى كسر ان يجمع على افعلاء
جمعا بقول لهم وباب عنده افعلاء في المعل الا ما واحد لما في القاموس انه اسم جمع لا
جمع مقيقة **خاتمة** كما يتعدد الخبر يتعدد المبتدا الا انه لا يبرح الروابط
واخر الكلام فجعله بكون خبرا عن المبتدا الاول منه متصلا به وهو ما بعده خبره عن الاسم
الى مثله الى ان تصير الكل واذا قلتا مثلا زيد ابوه عمه جاريته فائمة فقائمة خبر المبتدا الثالث
الى هو جاريته والمبتدا وخبره خبر ابوه المبتدا الثاني والرابع الضمير جاريته والمبتدا الثالث
وخبره خبر عن زيد المبتدا الاول والرابط الضمير في ابوه والله اعلم

كان وأخواتها

ذكر هذا الباب عقب المبتدا والخبر لانها لا تدخل الا عليهما فقول كم وسميت
نواسخ الخ النسخ في اللغة هو الازالة يقال نسخت الشمس الظل اذا ازالته وقوله
كم مناسبة الاصطلاع بقوله لانها تنسخ الخ ان النواسخ باعتبار عملها اقسام ثلاثة
ما يرفع الاسم وينصب الخبر وهو كان واخواتها وما ينصب الاسم ويرفع الخبر وهو ان
واخواتها وما ينصبهما معا وهو ظن واخواتها وقيل اربعة اقسام بجعل اعلم واري قسما
مستقلا وباعتبار ذاتها ثلاثة اقسام افعال وحروف كان واخواتها وحروف وهي
ان واخواتها وفي كان واخواتها على التقسيم الاخير لان الجزء الاول معها مرفوع
وان كان الرفع فيها لم يرفع وانما قال كان واخواتها ولم يقل امسى واخواتها مثلا لان كان ام
الباب اذ كل شيء ما اذا تحتها الكون ولانه يخبر بها عن اخواتها بخلاف بعضها بان يقال كان زيد
امسى قائما ولا عكس امسى زيد كان قائما **ترفع كان المبتدا اسما** فقول كم لكان
قبل دخولها مبتدا الخ اشار بذا الوجه تسميته لذلك المبتدا مبتدا في اعتبار ما كان
يسمى به قبل دخول الناسخ والتسمية بالاسم والخبر انما هو اصطلاح حادثة

نحو قولك كان زيدا يا اسم لغزا إلا الكلام لأن اسم كان الفعل
عن المعنى وأما نحو قولك كان زيدا قائما وأما نحو قولك كان زيدا بفتح الواو وضما بما يشتق
المخصوص ومواز استعمل الكاف والواو والنون إذ الأفعال ... وفتح الواو وضما بما يشتق
ضمير في المعنوي كان الأركان بفعل والفعل الخبر به والأفعال الخبرية هنا والإضافة في كل
لأمر مثلا في نسبة ومن كونها تعمل فيه ويوهم من تعميم أنها كلها تتصرف في المضارع أن الربع
من ... بأن ... الكوفيين أن الذي بان ... وبعد ... كان ...
دخول أنها تصرف ... بالنصب ... الضمير به في نحو كنته ولا يتصل الضمير إلا بالعامل وأما
الخبر المنصوب اتفاقا إلا أنه عند البصريين خبر والناصب وعند الكوفيين حال وقوله
وسبق غلبته بعد في قوله وفي تقدمها توسيع الخبر أجز وقوله وكان ما عرضه تقدم
في غير الغزو بعضهم مثاله بأفارق الغيبة الجيابة وقال الكافي واضح المعاني
في أن مثل معلوم مثلا والمثرائي بعدك ... فلا حرمة بغزو في بلا بها
الخبر التمام السير انقطاع القعاد من قد أمر ... في الخلة ... في قوله يقع
كان المستدل لكن لما ذكر المعنى أصبح كان يتبعض الكلام ببعض معانيه من ... الأفعال
تنبيها للعاية ... أما كان فمعناها ثبوت مضمون الجملة لاسمها ماضيا وأما ثم كان ... ثلاث
وأما لانقطاع نحو كان الشيخ شابا وأما لحال نحو كنتم خير أمة أخرجت للناس
وأما للاستقبال نحو يخافون يوما كان شره مستطيرا وأما ظل وبات وأضحى وأصبح وأمسى
فمعنى تغيير وقوع مضمون الجملة في النهار أو في الليل أو في الضحى أو في الصباح أو في المساء
وأما صار فمعناها التحويل وإنما تعمل في ذات الذات نحو صار الطين إبريقا أو من صفة إلى
صفة نحو صار العود صبيا وأما ليس فإنما تعمل على أنها نفي الحال لا الماضي ولا
المستقبل عند الإطلاق نحو ليس زيد قائما بما يعني الآن ولو أريد الماضي لقيل ما كان أو المستقبل
لقيل غدا وأصل ليس بفعل الكسر العين مثل ورد أن أبا القاسم الأصبهاني قد حكى
في مرضه أي ما فيه فقال كذا أن كنت فقلت عند الزعزعة في قال في أي شيء
تكلمتما قلت سر النحو ... ليس فقلنا بفعل الثاء المفتوح أو المضموم فقال الفتح
وإنه لم يعلم غلطها أنما هو بفعل بالكسر وهو أصله وعلته خالفه في ذات وفي قصبه من أنه ترايته
في النوم قبل التذكير فقال لا يكون بفعل المفتوح لأنه لا يخفف ولا بفعل المضموم لأن
ذوات الياء لا تأتي عليه فيل ولم يسمع منه القصبة فتعين أن يكون فعل المكسور

ثم قوما

قوما بحذف الكسر لما تعلق في علم الكسر إلا علم نسكونها وقال بعض نسمع
لست بضم اللام فيكون وزن ليس بفعل المضموم العين ومثل الأربعة قوله كن ونحل
قوله أو لنفي متبع ثم بيشمل النفي بالحرف نحو قوله تعالى وإن تزالون مختلفين والنفي
بالاسم ومثاله غير منفك زيد قائما والنفي بالفعل نحو ليس يزال زيد قائما ثم ظاهر كلامه
أن جميع أدوات النفي تدخل على هذه الأفعال وهو يليها الماضي مع أنهم نصوا أن كلا
يليها الماضي لا يكون النافي إلا ما أو لا وإن كان يليها المضارع نفيا لجميع الأدوات وأجيب
بأن في كلامه حذف مضاف وأوهم ماعطفت والتعريف وماض فإن الأربعة وغيرها مما
تسمع وقوله كقوله صام ثم أتيت من التخفيف وصام مرضه صاحب على غير فيل ...
لا تفهم للغالب من انتقاء منه أنها أربعة بشرط ومن جملتها القلبية وصاحب
صعبة وليس بعلم وقيل أن صام تعنيه صاحب فكان فيما وضمن أمرين منهم بعقولهم
ولا ناهية وتزال مضارع زال مجزوم بلا واسمها ضمير المخاطب مستتر أي أنت وقوله
بالنصب خبرها وما مصدرية تعليلية وهو مبتدأ وصلة الخبر ومن نعت له والظاهر
في تقديم شبه النفي وهو النهي على زال وقد مضى أن شبه النفي بالنهي والدعاء في زيادة
الدعاء نحو ولا زال منهلا بجرعائك القطر فمنهلا خبر زال مقدم على اسمها
الذي هو القطر وهذا دعاء للمحبوبة بدوام المطر ومنه الحاجة لديه لأنهم يرون بعد كل غيث
وإنما اشترط تقدم النفي لأن المقصود منها الاتصاف إذ أن مراد خبرها مستمر ولم
ينقطع في الحال وهي في نفسها نفي تفيد عدم الوقوع فإذا دخل عليها النفي انقلبت
إثباتا لأن نفي النفي إثبات فتعين ما ذكرنا وإنما قام النهي والدعاء مقام النفي
لأن المقصود بهما ترك الفعل وترك الفعل نفي وقوله أما المذكورة ظرفية
لأنها استعملت في موضع يستعمل فيه الظرف إذ هو من كم ويشير المراد أنها نائبة عن
الظرف لأنها هي والظرف اسم والحرف لا ينوب عن الاسم وسميت مصدرية لتأولها
بعدها بمصدر ومعنى الدائمة ... في النظم مفعول ثان لأعطى مفعوله الأول
محذوف أي السائل ويحتمل أن يكون ضمير أعطى معنى أوصل فيكون لازما فيكون درهما مفعول
مصيبا والأول الظرف وقوله إذ التعريف لعلة درهما ثم اعترض هذا بأن دام إنما وضعت
لانتهاء كلامه فلا مصدرية وقد استعملها هنا وأجيب بأن المصدر في هذا التعريف

من التامة والمنصوب بعدهم حال وان ذكرنا هذا القصر ليلا في المعنى فليس التعميم
بل الكسر هي الجنس بل الفتح من كان وبه فلو لم تقدم على دام اصلا اما المنصوب بعدها فانه
من ما علمنا وهي تامة نحو دمت جميعا ركن الله ان تقدمتها ما ولا لكنها كانت مصدرية غير
ظرفية نحو يعجبني ما دمت جميعا واما كونها ظرفية غير مصدرية فلا يمكن وغير ماض منه قد عمل

ايد دوام لك جميعا

عمل ان يشرع كم هاذا الشطر الذي التوطئة لم يمثل الفعل التصاريف وما كان يستعمل له
مثال المضارع ولم اك بغيا ومثال الامر كونوا ربانيين اي علماء عاملين منسوب الى الرب
وهذا المثال ان من تمثيل الموضع بقل كونوا الجارة لانه يخاطب التعليق ولا بيانهم
الغضاب بل لهم ومثال المصدر وكونك اياه عليك يسير فكون مبتدا مصدر
مضاف الى الاسم واياه خبره من جهة النقصان وعليك يسير خبره من جهة الابتداء
ومثال اسم الفاعل وما كل من يبدي البشاشة كائنا اخاك فكائنا خبر ما الحجازية
اسم فاعل من كان الناقصة واسمه ضمير مستتر فيه عائد على كل واخاك خبره قوله
ومنه لا ينبغي ولم ... لا تتصرف انها فعل ... لا نها تشبيهة بالحروف في كونها
لا يفهم معناها الا بذكر من ... واما دام فعند الاكثر وعلة منع تصرفها انها
ملة لما الظرفية وكل فعل وقع صلة لما التزم مضيه واما يدوم ودم ودوام ودائم فمن
تصرفات التامة وقوله نعتنا لمصدر محذوف من ذي وعامله يعمل الفعل المذكور نعم
كما موضع تقدمه وانظر هاذه ما انتموا عليه من ان الفعل المعروف بعد لا يعمل في
معمول ... قوله وفي جميعها توسط الخبر اجز ومنه ...
في جميعها ... وتوسط اسمها موحد فلان ان ... وقدم الخبر احتمل ... لانه في موضع
ما ليس ... الجملة والشاهد في الاية على قراءة الجمهور الذين لا يعقلون ... وفي بعض
القراء عليه فلا يكون في الاية شاهد لان ما بعدها مبتدا وخبر ... ومحل جواز
التوسط ما لم يكن هنا ... يوجب تاخير الخبر او تقديمه ولا عمل بين الاول
كون الخبر محصور ... نحو ما كان زيد الا قائما ... فلان ...
اذا كان الاسم محصورا نحو ما كان قائما الا زيد ... فلان ... بني ... وذلك
هذا التعميم للموضع ومنه قوله هذا مستعملا من باب المبتدا والخبر ولهذا
لم يحتج لهم الى التنبيه لكن يقال لا يحتاج ايضا الى النص على تقدم الخبر على الاسم لانه

فرع

فرعي وجوزوا التقديم اذ لا ضرر وكل سبقه دام حظر قوله والامر ان يسبقا
دام في علة المنع في هاذه ان الموصول الحرفي لا يفصل بينه وبين صلته بمعمولها وقوله
ولا يفيهما ما كان عمرو والصواب ابن الحاجب بن زال او اخرى اخواتها مما فيه النفي شرطها
في العمل بغير انه لا يجوز ان يكون النفي بغير نفي في العمل كالمثال الاول او شبه كما
كان ... وما ... وقوله ... في العموم لا في المنسوق من الحروف وقوله
وسبق ... ان يقرا ... قول ... الناقصة بل التنوين
للوزن ولدفع الابهام اذ لو حذفت ... التنوين واضعته ان ما اقتضى انه خبر ما
الناقصة وموضعي ... لا من الناقصة الحجازية وان ... الكل ... تقدم لها
... بل انها ... ان الترتيب بينهما ... واجب ... ذكر ... بها
تلزم الا تلاوة ... قوله فجيء بما ... فيه ... على ... هذا ...
واجب بل انه ... العموم ... انه ... مع الابهام الذي يقتضيه
التشبيه في ... الاصل ... في المنع وفي كونه متفقا عليه مع ان
التشبيه في المنع ... وفي ... التقديم ... كما يوهمه
التاكيد ... في الرد على المجيز ومنها ... علة منع التقديم
ومن ... الصدارة ومنها ... لا يتقدم على ما في حيز الباب وفي غيرها
... هذا ... قوله اذ كان النفي ... وفي بعض
النسخ ... ما لم يكن ... زيد عمرو والحق ان النفي
الناقصة ... في المنع ايضا كما نص عليه الرضي والشاطبي واما الا ... تقتضيه
عبارته هنا ... ان ... درج عليه في التسهيل والكافية وقيل انها
... عليه في ... والتزم التعليق ... نفي ما وان كان ...
في التعليق ... هذا القول ... يقتضيه القياس وقوله وفي هاذا
الاخير خلاف ... الاشارة تعود الى المثال الاخير ... النفي ... في العمل والخلاف
في جواز توسط الخبر ... والفعل وعدمه قوله ومنع سبق خبر ليس اصطفي
والمختار ... تنكيت ... بان الواجب ان يقول اصطفى بفتح ...
مضارع اصطفى بمعنى اختار ... منه اذ اختار ... ولدفع هذا التنكيت

أجلهم ابن غازي بقوله ومنع تسبيقه للبس اصطفى والصواب أن في تعبيرهم با
اصطفى مبنيا للفاعل أو المفعول ايهاما ونحوها إذ تعبيرهم به مبنيا للمفعول يقتضي
أن الغير اختاره وهو صحيح أو جملة من اختاره المبرد والزجاج وأبو علي والجزولي وأكثر
المتأخرين لأن بعض العموم من اختاره صرح بأنه اختاره أيضا ولو عبر به مبنيا للفا
عل كما هو يعني العموم من تابع في اختياره لغيره إذ لا ومن علمنا أنه تابع وقوله فلنا من
سكوته عنه في الشرح كثيرا من شيخنا العلامة سيدي علي فصار للاعتراض على كم
بأن السكوت لا يفهم منه شيء ثم بعد ذلك ظهر لي أنه لا اعتراض عليه ومراده بالسكوت
أن الله لما لم يتكلم عليه علمنا أنه بقي على أصله من الجواز لما بينه بقوله وعوملا
بيد خلاف نص عليه وذو تمام ما برفع يكتفي المناسب تقريب الكلام على معمول
الخبر كما يفعل الموضح ثم مشى عليه قوله كم وقيل تسميتها ناقصة في هذا هو القول الذي
نقله سيبويه والمتأخر البصريين لا كرده ابن مالك في شرح التسهيل بوجوه عشرة
أظهرها أن من عدا ذلك معترف بفعليتها هذه العوامل والفعلية تستلزم الدلالة على
الحدث والزمان معا لأن الأقسام ثلاثة الدال على الحدث وهو المصدر والدال على الزمان وهو اسم زمان
وعليهما معا الفعل والعوامل المذكورة ليست بمصادر ولا أسماء زمان فيتعين كونها دالة
على الأمر المعتبر دون الآخر والأسماء واسمه والأمر يخالفه فتعين أن ما يقتضيه
الله هو الصواب وبذا ضعف كم أنه في نقل قال قيل بين لنا الحدث التي نزل عليه
هذه الأفعال والجواب أن الأفعال دلت على حدث مبهم معين في الخبر لأن الخبر دل على
زمن مبهم معين في الأفعال وإذا قلنا كان زيد قائما فكان دلت على زمن معين وهو الماضي
وعلى حدث مبهم معين في الخبر وقائما دل على حدث معين وعلى زمن مبهم معين في كان ثم أن قول
كم وما سواه ناقص لأنه سيأتي فيه إذا استعمل هو المذكور من أول الباب وأجيب بأن
ما سبق لا يعتبر أنها تسمى ناقصة وأما هنا فعلة التسمية وحيث تعلم أن ما هو صلة
مبتدأ أو ناقص ضبطها كما في كم هو الصواب وقول من قال إن الأخبار معكوس وأن الصواب تعريف
الناقص فيه حصر وكلام كم هنا أحسن من كلام الموضح إذ فاته التنبيه على تسميتها
ناقصة إذا احتاجت لمنصوب ولا يلي العامل معمول الخبر قول كم مراده بالعامل
العامل بكان وأخواتها تبعا للكم لم لذ في هذا الباب والأولى أن لا يختص بباب كان بل كل

عامل كذلك لا يفصل بينه وبين معموله بمعمول المعمول قبل لا يقال أفصل من سيده زيد
راكبا إلا إذا كان ظرفا أو جارا أو مجرورا أو العامل من أخوات ليس في تعبيرهم بالعامل مع ما يدل
المقتضي للعموم وذلك لم يذكر ذلك في تسهيل أبواب النواسخ ما عدى ما وسوف ولا تقول في
علة المنع الفصل بين العامل والمعمول بأجنبي فتأمل على أن معمول المعمول فيه معمول العا
وعلة جواز الفصل بالظرف وعديله أنهم يتوسعون فيهما ما لا يتوسعون في غيرهما
والسر في التوسع فيهما أن كل عامل منتصب للحدث لابد له من زمان ومكان يقع فيه
والظرف زمان أو مكان فجعل معنى الظرف من لوازم العوامل والكلام الشيء قريب والا
يرملون حيث لا يرضى الأجانب وحمل الجار والمجرور على الظرف لكون الظرف مقدر
بمعنى الجار ومعمولها وقوله يقول الشاعر فنا هي البيت من الطويل وقبله
الفرزدق يهجو به جريرا وقنافذ جمع قنفذ من العراق وفتحها ضم لحزوم تعدي
هم قنافذ وهو من أوصاف جمع هداج صفة قنافذ من الهرولة وهو مشية الشيخ وقوله
بيوتهم منصوب على الظرفية ونيابتها سببية ووجه الدليل من هذا البيت أن كان فعل
ماض ناقص وعطية اسمها والجملة بعده خبرها وإياهم مفعول عود مقدم وهو معمول
الخبر العامل ومعموله ظرف ولا جار ومجرور وهو مولى لعامل في النظم وعطية أبو جرير وهذا
من أقبح الهجو لكونه وصفهم بالخيانة للجيران وبالفجور لأنهم يقدرون على السرقة
الأموال بيوتهم ويمشون مشية الشيخ ومن تمام الهجو أنهم زنوا خلف
من أنه عطية ومضمر الشأن اسما انو وقع موهم ما استبان أنه امتنع قول كم
أو مصرية لا يلي ضعيفة ومعنى أمامنا الضمير يعود عليهما وهو وهي والضمير لا
يعود على الجمع وأما معنى فلقصاد لها التغذي في أن وقع موهم استثنائه امتنع
والوهم إنما هو الجواز لا المنع ومن أجاب عن هذا استثناه بأنه على حذف مضاف أي جواز امتناع
وقد تزاد كان في حشو قول كم مسبوق في الأولى الصناعة شرع كلام كم
والابتداء بمثاله ثم يأتي بقدر ما يتعلم وكثيرا ما يقدم المعطوف على المنصوص وقوله
وبهم وقوله كان في إنما قصدنا زيادتها بالماضي وتعين زمانها بخلاف المضارع فيحتمل
الحال والاستقبال ومعنى زيادتها أنها لا تعمل في مرفوع ومنصوب وليس المراد
بزيادتها أنها لا تدل على معنى بل ما صح أنه على الزمان الماضي وتسميتها زائدة

انما هو لعدم تحملها قال قلت لم قلتم ان المأمول ولكن هنا ان الحكم معلق على كان بالعطف
الماضي بفعل وقلتم في قوله ضربا وبغزا ونحو كان في موقع في اعراب الفعل وبعد نحو كان
هنا الضمير انه شامل لتقييدها بصيغة المضارع ايضا مع انه عنه في المواضع الثلاثة بكان
بلفظ الماضي قال الجواب ان الزيادة المذكورة هنا من عوارض الافعال فانتم
فيها على نصوص الافعال التي نظر فيها ان الحكم على امر الفعليين لا يستلزم الحكم على
الفعل الآخر والمذكور في الموضعين من عوارض الفعلية ولا يختص بلفظ معين وقوله
ومهما وفيه في مشروحه لم ترد اولا لان التفعيل يدل على الاعتناء بها وزيادة بما فيل
على الاعتناء بها قال قلت ما الفرق بين كان الزائدة فلا تعمل وحرف الزائد يعمل العطف
نحو بحسبك درهم قلت مهم الجر الزائد يقوى اختصاصه بالاسماء بخلاف كان الزائدة
فمن دخل على الفعل كمثال الفعل ويحزم بها وصيغ الفعل قوله كم ويطرد حذفها مع من
ان يحذف مع اسمها وخبرها في موضعين بعد ان ولو الشرطيتين او تحذف ومن هنا وخبرها بعد
ان المصدرية بشرط اعتراض بعض بان كلا كم يقتضي انها تحذف مع اسمها في ثلاثة
مواضع مع ان الامر بخلافه وبعد ان ولو كثيرا ذا اشتهر قوله كم ابدا كان المقول
في الاولى ان ما نقل فيه تبعا وتمثيل كم الاول من تمثيل الموضح بان خبرها خير لانه يحتمل ان
بعد ان يعملوا غير او قوله وكقول الشاعر لا يامن في البيت من البسيط ولا نافية
ويامن مضارع والدهر منصوب على الظرف مفعوله ويعني ما على بال من ابي صاحب علم ولكنا
خبر لكان محذوفة مع اسمها اي ولو كان ذو البغي ملكا وجملة خبره ظاهرة من المبتدا والخبر
صفة ملكا والشاهد في حذفها مع اسمها بعد من اعجب ما فعل الدهر باهله ما في ان
هذا كان ابن غسان في [illegible] موصوف عندها امرأة رثة الثياب فقال لنا يا بنيه
اتعرفون هذه فقلنا لا فقال انا هذه ام [illegible] اليرموك فاقبل عليها واكرمها وقال يا ام ما اعجب
ما رايت فقالت يا بني اتى علي حين مثل هذا وعلى راسي اربعمائة جارية وانا اعروك
تكاليفي ويعز اتى على هذا العبر وما ان املك شيئا ثم انشدت ابياتا منها والخف بلا [illegible]
فاعطاها [illegible] دينار بعثت بها وبقيت [illegible] ولا ابيت منهم [illegible] البوت بينهم وقوله
ومنه ما انشدكم في الرواية لابن خميصة وامرتكم مع حذف النون فيكون نقص الا انه
وهو من مشطور الرجز ولا اعتبار بانشدكم وقول من قال العوا اراد بعد كذا بدل

انشدكم

انشدكم مبني على انه غير منتهٍ ومن علمت ان الخروج فلا بد ومشوا بعضهم بسكون جمع
شابهه بالتاء على غير قياس لان شابهه وصفا خاصا بالمؤنث وقياس الصفة المختصة
بالمؤنث ان لا تلحقها التاء كحائض وطالق والمشابهة النافذة اذا اصبحت وارتفع
[illegible] عليها سبعة [illegible] وثمانية ولا الا [illegible] تلك النافذة [illegible]
ولذا [illegible] من كون النافذة قابلة الى من كون النافذة [illegible] قال والشامز
في حذف كان مع اسمها بعد لدن وقليل وانما كثر الحذف بعد ان ولو الشرطيتين لانهما
يطلبان فعلين فبطول الكلام معهما يخفف بالحذف وفضل اشتهار الحذف معهما دون
غيرهما من ادوات الشرط لان ان ام ادوات الشرط الجازمة ولو ام ادوات الشرط الغير
الجازمة وهم يتوسعون في الامهات دون غيرها وبعد ان تعويض ما منها ان ارتكب
قوله كم [illegible] في المراد بالتفريق [illegible] كلام كم فيه اجحاف [illegible]
وان [illegible] ان الامر اقترب لا [illegible] المعمول [illegible]
لان [illegible] بجزئي لام الجر للاختصاص [illegible] مع ان [illegible] لدن وانفصل
الضمير [illegible] عامل الضمير المتصل [illegible] انفصل الضمير [illegible]
وعامل الضمير [illegible] قال [illegible] كما [illegible]
النون في الميم قال فيما وجه تعويض ما دون غيرها كما قال الجواب انه لما كثر
استعمال [illegible] وحل [illegible] الحروف [illegible]
وعن [illegible] وتزاد بعد كيف [illegible] كما ومن مضارع لكان نجزم
تحذف نون [illegible] المناسب [illegible] في حذف [illegible]
النون من المضارع حين كونه من الناقصة او من التامة [illegible]
والتامة كقوله تعالى وان تك حسنة [illegible] من عبارة الموضح [illegible]
في [illegible] ان حذف النون [illegible] الناقصة [illegible] قوله كم لشبهها
بحروف العلة ومن اشبه ان النون اذا اسكنت تعين العلة كحروف العلة ومروف العلة
تحذف [illegible] اشبهها وقوله [illegible] البيت [illegible] مجزوم [illegible]
[illegible] السكون على النون المجزومة تخفيفا [illegible] وقوله
[illegible] تامة [illegible]

الوصول والاستثناء ورتبهم بالرفع فاعل مطابق وحملة ومن تبعها ان زيد واخوتها في محل رفع صفة
رتبهم والتبس ربعتمبتهم كثير من الحكم **و**البنا من في بلاد الحجون من ان اشعار النحو وقبر
ولبنا سائر والفتد اعلم **قال ولا اولات وان المشبهات بليس**
المناسب ابعل المغاربة عمل منزلتهم اللاحق لتكون الابعال ذكر بعضها عقب بعض من
غير فصل **واجب** بان منع الاعراب لمائي محلها من ان العمل على طلاقة الاخر وكانت ضعيفة
اذلم تشبه الابعال وامرار ومو تبيس من متأخر الضعفاء وخبر وجه تحملها القول المشبهات
بليس **اعمال ليس اعملت ما دون ان** **قوله** كما طلبنا الا تعل منزمن عنهم صواما
الحجاز كمال ويدل ان الحروف افسام ثمانية مراجع ذلك **وقوله** واما اهل الحجاز ففير
بني تميم تنكيبا عليهم في الاعمال وباند يوهم الاتباع ونعضه في الابهام فوله في باب
الحكاية والعلم امكيند بعض منكار من حقه ان يغير الحكم في الباب في الحجازي اذا
عاد كلم ان ينظر على ما ان مع الابهام كقوله في باب الموصول وما كذا وعن طيء شهر
وكذا لتي ايضا الربكم ذات كقوله في باب الاستثناء وعن تميم فيه ابدال وقع وفي باب المضاف
لياء المتكلم وفي المقصور من منزل انقلبها ياء حسن وفي باب ما لا ينصرف وهو ونحو
جنسها عن تميم وفي باب العدد والتمييز يدها عن تميم كسرتم وقد قيل بلغة اهل الحجاز
في الكافية والكنز ورفد حلاب عن كلم بان عدم الاتباع يؤخذ من بناء الحكم للجهول
وقوله في نفي الحال لاني الزمان الحاضر وذلك انهم نحوا على نحو قولهم ليس زيد قائما
لما هو مجرد من القرينة المعينة للماضي او المستقبل بحمل نفيها على الحال مثل وان كان
مرتبنا كما صرا ونحو اكثر ملحقها **و**قال ولا وكان مثلها واما ان ما تشبهت ليس في النفي
العام **و**قوله الاول الا ترادف تلك بتنفيها ان بالزاين تم بالزيادة على عدم المقتضي
انه مهما وقعتا ان بعد ما الاولى فيها تعمل مع ان المانع من العمل انما هو الزاين ثم واما النافية
المؤكدة لما نحو ما ان اتى فلما بها فلا تمنع العمل وقع بينهما بان الزاين معوكد للكلام
منفية وان النافية مؤكدة لما فافادتكما انهما نفيستا **و**قوله انما في نقاء النفي
فيع كلام عبارته كلم المقتضية انه مهما بطل نفيها ما الاولى فتعامع ان محلها انما يبطل
اذا بطل نفيها خبر ما بعضه كمثال **كم** واما اذا انتقل لعبض خبرها مثبتا وبطل النفي بالنسبة
لغيره جاز العمل نحو ما زيد ضاربا الا عمرا **و**قوله اي علم من قول كلم حسا بقا والاول

ﺑـ

٧٠

عبارة الاشموني ... [illegible]
ومعه حرف ... معموله ... اوكرف
... [illegible] ... مع بطلان العمل
... الا ... ممتنع ... [illegible]
من البصريين ... [illegible]

في الاخبار ان تونس الى كل خبر ثم ان زكي لا زم لان ضمنه معنى علم ولذلك الجبناه
للمفعول **وسبق حرف جر او ظرف** **قوله كم** جاز تقدمه على اسمها اشار بهذا الى ان في
كلام كلم حذف المتعلق والتقدير لجاز العلماء ان يسبق حرف جر او ظرف على اسمها ومن
المتعلق يدل عليه المثال وتنسيبكم ذلك للعلماء دون العرب اشار الى ان جماعة في
حكم المعروف **جار** **قبل** الفاعل لا يتقدم المعمول الا حيث يتقدم العامل وهنا فلئن
يتقدم معمول الخبر ان كان ظرفا او جارا او مجرورا ولا يتقدم الخبر ولو كان ما هما القول وزن نية
ذكر **والجواب** ان الخبر ان كان احدهما وتقدم كان متعلقا بكائن او استقر والخبر في الحقيقة
وان تقدم معمول الخبر ان كان احدهما فهو متعلق بنفس الخبر لا بمحذوف وما في الحواشي
منالا ان معمول عليه **و**قوله لتوسعهم في الظروف من علمت انسابقا وجدته
تمامه كلم مثل المعجم وعليه الدرر وغير مثال كلم لد وهو خلاف ما عن تبعه **قبل**
كم يستغنى عن هذا البيت بقوله قبل ولا يلي العامل الخ لا نه من مرار الجملة بل العامل
مطلق العامل الاخصوص كان **قال الجواب** انه لما قال الاوزن نبيه ذكر ان قتضوا انه كما
يتقدم المعمول ولو كان ظرفا او جارا او مجرورا والكون عاملة ان هو الخبر لا يتقدم مع
ذلك التوهم فهذا البيت **ورفع مفعول** هذا البيت مرتب وهو مرتب على قوله
مع بقاء النفي مع المناسب ان يقدمه على البيت الثالث او الرابع كما فعل الموضح تنكيبا
عليه لكن يقال ان ضيق الوزن يحفظه **وبعد ما وليس** المناسب ان يوضح هذا
البيت عقب يقرع من الحروف المشبه بها كما فعل الموضح تنكيبا عليه **قوله كم** على
ضم ما الخ كما تدخل الباء في خبر ما الحجازية تدخل في خبر المبتدا بعد ما التميمية كما
صرح به كلم في غير هذا النظم وغيرها في التي والزمخشري ذلك بالحجازية مردود
بنقل سيبويه ذلك عن تميم ووجوده في اشعارهم **و**قوله لتوكيد النفي
بيان ذلك انه اذا قال القائل زيد قائم فنفى السامع عليه بما يعيد زيادة
التأكيد فيأتي بنفي مؤكد بالباء فتقول ما زيد بقائم فتكون الباء في النفي مقابلة للام
الابتداء في الاثبات وقيل هي بالباء في الخبر لدفع توهم الاثبات فان السامع قد لا
يسمع اول الكلام فيتوهم انه موجب فاذا سمع الباء ارتفع ذلك الوهم ولذلك لا تدخل
في الخبر الموجب ولا تقول ما زيد الا بقائم **و**قوله نحو قوله وقلت الخ البيتامي

الطويل وما يليه سواد فارب العماد في غياهب النبوط الله عليه وسلم ولا
تامينه وذو استعمام يوم بالواو وبعز ضيعها وقيل يعني العدا الخبج الحي يكون
في ضنوبوان بعض النحاة مستمر على البعولية المطلقة ومن مضلوه ايضا قبل
وعن سواه متعلق ببعض والاصل عني ما امهم زيادة في التنزيل الراجز المصطفى عليه
الصلاة والسلام و الشاهد في جر بمعنى الخبر بل ابدأ الراجز بعد الا وقوله كقوله
وامرت الخ البيت من الطويل وما يليه المستغرق الاذى واستشهد عمر بن ابي ربيعة وكان من
بني ايد العرب وحيا الهيهم ومن ضيعه ان ابيه كان شجاعا فاذا كان يسابق العرب بل امرن
قومه ذمة منزمها الى قبيلة يقال لهم بهم وتزوج باسرائه منهم فجلت بالشيخ
من ابلها ولدت فتل منهم من الاذى ابله من جهة الرجال الى الاهل وعثاما تسب الولد
عليها الذي يكون كابيه فاهر قومه منه ايضا مجهرته به امه الى قومها فلما بلغ
اخبرته امه الخبر فجعل يقتل وامر ابعد وامر من القبيلة التي قتلت اباه وكلمن
بالليل في متاع بالنهار مختفيا فكمن رجل يقال له ابن اسمر ابي جابر وبعده ابنا له
فاتي الشيخ ذلك الواد حيث متى اذا قرب من الموضع الذي هم فيه احاله وخشة
من موضع يقال له الغلامان لا يستان انما يقال لهما ولا كنه يشكلان ثم بعد ساعة
عاد وقد شن على بطنه تيتا فوهما ان تصيبه نسمة وذبح امرئ تغلبيه وقعل
يبخر بها لاخر والاخرى يلعب بها ابعد ان جعل الضبع يقال ان الحلق ما بهذا
الضبع قد ايل فقال له ابو هما انما هو الخبيث فعل ذلك ليلبس علينا متى كان
منتضجرة من الماء رجع وهو يتحدث ويعني قبيلة ثم عاد الى الماء متى صار في اسفل
الوادي وانشد ابياتا يتحدث بما معنا اذ ذاك مقتحيا فقال ابو الرجل الفرد انا
ولا يعود فقال ابو هما ما رالكنار انما هو هرس وخميس ثم غلبة العطش فافتهم
الماء وشرب فامتلوا عليه وغلوا يديه وذهبوا به الى قومه فاقتلعوا اباه نوع يكون
فتله وكان مثل الحصى فقال له ابلاه ما انت صنعتم وقطع بها يديه فقال امرتم
تاركم ما الملطوخ بحكمة او تتكلم وقد جمع بين هاذ تسمى بلامية العرب وبعضها
حكم وغرائب من اللغة و الشاهد في باطلم ميث جر بلابد الراجز في مثل الشيخ
واد تغلبية واجتمع بتغرين الخيم من الجنح وهو الدرج على الا كان مبتدا او الحل فيه

وكلام

وكلام ونعني كان ان ذلك خاص بكان والصواب ان ذلك عام في جميع النواسخ كما نص
عليه المؤلف بقوله وكل ناسخ منقع ولذا اطلقه من قال وبعد لا ونفي كان قد يجر
في النكرات الحملة كليس لا فقوله كم للاكي ينبه تتبع عبارة ابن هشام في المغنية انه
لا يشترط في عملها الا ان يكون معمولاها نكرتين مع انه مشروط بان يتقدم خبرها ولا ينتقض
الاول وانما لم يشترط الاول لان ذلك لازم اذ يغرالا اسرا منه هذه تحصيل الحاصل ثم ان كم نسلم
كلام ابن هشام فيه مبني على ان عملها العمل المذكور كثير مع انه قليل وبالامر معانظه المؤلف على كلام
وقوله ومنه قوله تعز البيت من الطويل وتعز امر من التعزية بمعنى التصبر
والتسلي ولا في الموضعين عاملة عمل ليس وبينها انشد امر والوزر الملجأ والواق الحافظ
واعراب البيت واضح والمعنى اصبر على ما اصاب من المصائب لانه لا يبقى على الارض
شيء وما قدر الله لا بد ان يقع وفي البيت دليل على ان لا عاملة كما تكون لنفي الوحدة
تكون لنفي الجنس وكلا منهم يقول من قال انما لا تكون الا لنفي العموم وقوله
وتلك التاء ابنتكم ادت بالتأنيث في اللفظ الا الاغنى وقيل انما هي للمبالغة وقال الازهري انما
لها واعتمد حسن بانه يلزم عليه اجتماع متنافيين لان التاء للتانيث ساكنة
وفعل امر تنامع الحركة فهو ابين الا المضافة للفعل والا المضافة للحرف وتلك المبالغة متحركة
وفعل وزيادة التاء فيها اصح من تمتكو ربتا ثم لا فرع ليس ولبس تنصل بها التاء
ولذا لا تتصل بلا العاملة عمل ان وقيل اصل لات ليس فقلبت الياء الفا والسين
تاء وهو ضعيف جدا وقوله من لات مستوليا البيت من المنسوخ لابي الطامي
وان نافية عاملة عمل ليس وبعضهم مستوبا خبرها والا استثنائية وعلى ضعفه
بدل من اقرب والاستثناء تام وقوله التعيني اذ مضرع تسبق قلم و الشاهد في عمل ان عمل
ليس ثم اذا استشكل قول ابن هشام ومن تلي لات وان في كان اذا العمل في كلام بعض حملها على مطلق
العمل اقتضى اذ لا يشترط تنكير المعمولين مع لات وليس كذلك وان حمل على اقرب مذكور
وهو العمل في النكرات اقتضى اشتراط تنكير معمولي ان وليس كذلك وقد تقدم ما في تعبير
الاسم ذكرهم مع جملة بعد ولات حين مناص بقوله ولات الحين وقد نقل عن ابن هشام انه يقع مع هذه
لان المراد بعني الحين العام مبينا لهم ورفع بل الاشكال وما للات في سوى حين عمل
فقول وهو اسم الزمان في مبهم الحين بل اسم الزمان اقرار العبارة في كلامهم

[illegible]

المقتضية انما لا تعمل الا في لفظ الحين مع ان سيبويه والجمهور نصوا على انها تعمل
في اسم الزمان مطلقا لفظ الحين او غيره وصرح في التسهيل نعم مذهب الفراء انها لا
تعمل الا في لفظ الحين وهو ضعيف مما يستغرب عليه وان كان عاما في قوله وبيهم
مند اندام بجر انما تاتي علاوة لكن بالامات بتيمية بليتر الاستثنائية في نحو
العوم يتير زيد اكما الا بزيد بعد يتير مادة الجزا ماكل لها بعد لات التثنية بها
الا ينس الخبر اسمها بعد لات الا ينكر اما اسمها او خبرها فيجوز اجرع تصرفوا ابيه
الكنه واظلبه وقول من يقدر لهم بهم الصواب مبينا انهم تعقولهم وما للات في لا
بقوله منزلة لدى لا فانقول تقديره الهم ما ارجحو وما يقتضي فيرتد على
الفاعل في تعلقه الجو ويكون مطلقا ومعنى مناص مجرا ومفر وورد بعض المعسرين
تو فيه في قوله تعالى ولات حين مناص ابا ما عرينهم بخرج للبادية بوجه مبينة مصر
غلة اراد على عليها نزل ابا ارائه ليس الخروج ومن نقول لحقا الامناص وعلم ان معنى
مناص مرار وفرد ولات حين مناص بحين بتكون لا انه ح وهاجو لا تعمل الا في الحين
ايضا والله اعلم •

افعال المقاربة •

لم يقل كاد واخواتها مثل ما قال كان واخواتها لان كاد هنا ليست ام الباب لانها لا
تختص بحكم دون اخواتها واعلم تركها لان الافعال في باب كان واخوته مما يناسب الافعال
ماذ لا افعال جاموة في كان منها ان خبرها لا يكون الا فعلا مضارعا ايا او غالبا
ومنها ان خبرها لا يتقدم على اسمها الكونها ضعيفة بخلاف باب كان وافعال المقاربة بهذه
فان في الصادر من واخر كسائر ليست المقاربة فقول كي تغليبا اراد التغليبا
في العدد فالافعال الشروع اكثر وافعال الرجاء مساوية لافعال المقاربة واراد باعتبار
التوسع في المعنى لانها توسطت بين الترجي والشروع في الفعل منزلة التي تعطيها
لانه لا يكون الا مزد وفي كذا تفسير والفعل وبين مصاحبي كذا العدد وليست مادة
مصاحبة ولا مزدوجة فالصواب ان المراد بالتغليب ان الحملة اكثر من القسمين العشرة
وقول الموضح انه مجاز مرسل مردود وقوله وفي قوله وقد انشار الى القول واشار به الى بعض
القسم الاول والثاني لانهم يشتركون القسمين معا في هذا البيت بل به وبما بعده
لا كن ندر غير مضارع فقول كي قاربي نيابة ايضا من الطويل وفيه دليل على نيابة

والشعر

والسعد جابهم لقضا بالفضل نشر انقيل لانه نفى القول بمقتضي ومعاذ بن ثبت ابطله
ونيل انه على سيبويه انه بقيل لامر اذ ذهبنا بقوله انه بالفعل نشر او سبب قوله لماذي
الغصن التي في حملتها هذه البيت ان الجزاء قبيلة قبيلة من منزل كانت ذا لقعد
لانه كان يقيم عليهم فنزل يوما من اهل جبل تقطع عسل ويحدد جزء مسلسا تتصل الى الغر
الجبل معلقة به بحبال واستنزعوا عليه وابقى باسلاك يقول الشاعر صعدوا النكر وابن بعيسى
منهم وابوا ابامثاله على ان صب العسل على الجزء الملساء ومعلقه صرح عليها هني ونص القعي
الجبل لها وهم قبحبون منه وكان بين الموضع الذي نزل منه والموضع الذي نزل فيه
مسيرة ثلاثة ايام لمن مشى في اصل الجبل ومعنى ابتدعت الرجه بعنق العطا
ويكون انها قبيلته وما فاليه وكان وفعل المقاربة والنثاء اسمها واشتق خبرها الى ومما
كرت امعاله لانها في نزل العرو وكم خبرية ومثلها باليه مخلوف الثنية ما قبله وما فيها
بعل وما هل ومعول منكم وضمير مثلها الجزاء عز وكم للعظم فيلته خلاف ما جرى
النصريح ونظيره مضارع صغر ابي الخلعة كيف نجى بعد ان كان في يديهم واشاهد في
ابا صبيا وقع خبر الكلاد وهو مفرد وروي وما كنت ابا وفي ملا انسا مرفيه وقوله
وقولهم في المثل عسى الغوير ابؤسا ... وهذا المثل للزبا وقائله الزباء بعثت
ذمير اللخمي ليانة بالنصف اليمامي العراق فحمل الرجال في الصناديق بين ابيوت
واتى من جهة الغار على غير الطريق المعروفة فرات الزواد فسمعت اقسمت
معتادة تعالت عسى الغوير ابؤسا فقال مثلا يضرب لمن توقعه للشر من جهة
خاصة وهو مشكل لان الزبا كانت رومية فكيف تستشهد بكلامها والحق
ان انها كانوا عربا فيسمع عليهم فقال مثلا للكل شيء يخاف ان ياتي منه شر
نعم الزبا استشهدت به والغوير اسم عسى ماء للكليب وابؤسا اسم البؤس ضد عسى
وانبا من العزم والغويم واشاهد هو فرع ابؤسا خبر العسو وهو مفرد ثم ان كلا
هم معترض ويجئ الاول في الاستقرار فلا كل ما ادري يقتضي مساوات المشبه
وهو كلاد المشبه به وهو كان وعيسى في جميع احكام كان الا في الاستقرار وليس
كذلك لقول السير محل ان المشبه يخالف المشبه به في امور منها ان خبر هذه في
الفعلين بل وغيرهما من معاني افعال الباب لا يتقدم عليها اتفاقا او لا يتوسط

بينها وبين اسمها ومثال ان الجملي هنا الابيات يرفع ضميرا يعود على الاسم
الثاني اذا قولك غير مضارع شامل للماضي والظرف والجار والمجرور والجملة الاسمية
والفعلية الغير المضارعية فيقتضي انه يجيء في الخبر مع التنافي في الفعلين الا ان الله
تاخر مع انه لم يسمع من ذلك الا وقوع المجرد مع ادوات غيره ولهذا اقتصر في التمثيل
على المجرد وقوله الا ان في هذا الوجه صاحب الحال في بل كذلك هو نكرة في الوجه
الاول لان الاضافة غير لا تعرف فيها والتخصيصها وقوله وهو قليل في بل هو كثير
لقوله فهما بالاية ان لم ينافي وكونه بدون ان بعد عسى نزر قوله كقوله عز وجل
عسى الله ان يتوب في واستشكل بان ان مصدرية بقوله ما بعدها بمصدر والتقدير
والله اعلم عسى الله التوبة عليهم والمصدر اسم للمعنى واسم المعنى لا يخبر به عن
الذات واجيب بانه على حذف مضاف اما قبل الاسم اي عسى امر الله التوبة او قبل الخبر اي
عسى الله ذا التوبة وبه ينتفي الاشكال وقوله كقوله عسى في البيت من الوافر
وقائله رجل ركب البحر فانكسرت به المركب فبقي على لوح ثلاثة ايام فلما ايس من نفسه
انشا يقول اذا شاب الغراب اتيت اهلي وصار القار كاللبن الحليب فهتف
به ما نفاه البحر فقال عسى الكرب [illegible] فاذا السفينة تلوح فاشار اليهم فحملوه الى
والقار الزفت والحليب بالرفع خبر لمبتدا محذوف وقيل قائله هدبة ابن خشرم العذري
وذلك انه قتل رجلا وله ولد صغير فحبسه معاوية رضي الله عنه حتى كبر الولد فعرض
معاوية على الولد سبع ديات الا ان يقتله فانشد فهمين في مجلسه اسلاف البيت
اي كونه في اشد السجن ولما امر معاوية بقتله وكانت له زوجة جميلة فارسل اليها
ليلا بجارية في لباس وطيب فجرت تحاول معه وبكت فلما اخرج للقتل التفت الى
زوجته فانشد شعرا يطلب منها عدم التزوج بعده فعمدت المراة الى
السكين التي في يد الجزار فاخذتها وقطعت انفها وقالت له لا اخاف بعد هذا
من يرغب فيه وقال الان طاب الموت ثم قال يا بني ان المقتول يعقل ساعة
بعد قتله فان كان كذلك فانا قابض رجلي والا فلا فلما قتل فعل ذلك
وهو اول من قتل صبرا بعد عهد رسول الله صلى الله عليه وسلم ثم ان الرواية الاولى
تناسبها فتح التاء من امسيت والثانية تناسبها ضم التاء والكرب الحزن

بالرفع

بالرفع نعت اسم عسى وجملة يكون خبرها ثم يحتمل ان تكون تامة ويحتمل ان تكون ناقصة
ورفع فاعلا او اسمها وخبرها معا نظرا من جهة الصناعة لا يشترط في المضارع الرافع
خبر الماضي الا الفعل ان يرفع ضميرا يعود على اسمها وهنا رفع ظاهرا او حمل بعضهم فجعل
في يكون ضميرا يعود على اسمها الذي هو الكرب ورفع مبتدا او وراءه خبر مقدم والجملة خبر
يكون وكاد الامر فيه عكسا قوله كم نحو قوله فهو كذلك في هذا البيت من الكامل
قائله رؤبة يصف به ربع حبيبته بانه من طول عمر البلى والايام عليه كاد ان لا يبقى
لدانه وصار [illegible] رسم عفاه الدهر فيه المجاز بمعنى عفا اثر فيما تحا [illegible]
ما [illegible] الشون فيها [illegible] في الحبيب الاطلة والبلى بكسر الباء مقصور فمن
البلى وحول الايام واسم كاد ضمير عائد على الربع وكذلك فاعل يمحا تقدير الا على الحذف
يعني ينتهي ويضمحل والتاسع في اقتران خبرهما كاد بان وعسى حرى قوله كم مثل
عسى في المعنى مثلا في المراد والسيوطي وابن عقيل قيل [illegible] لم
تعرض لمعنى عسى فهي تشبه بها في كل ذلك وليس لهم بعد ذكر المعادلة والصواب
انها تشبيهه في رفع الاسم ونصب الخبر فقط قلت الحوال الصواب مع اشتراط
والظن وانه لم يذكر معنى عسى قال معنا مما مشهور قصد التشبيه به في جملته
على هذا التشبيه مترتب فيما بعده واما عملها العمل المذكور فهو معلوم من ذكر هذه الافعال التي
من جملتها حرى في هذا الباب بل التشبيه غير محتاج اليه بالنسبة للعمل وقوله ولم
يذكر حرى [illegible] في هذا الباب [illegible] اقف عليها الغير [illegible] غير ابن مالك
والمجرد ان حرى اسم منون لا يثنى ولا يجمع [illegible]
[illegible] غير واحد من اهل اللغة [illegible] من افعال هذا الباب على ان
[illegible] في اللمحة من افعال هذا الباب يحتمل ان يكون [illegible]
[illegible] ولا ذكر معها ان قيل ما الفرق بين
عسى وحرى مع ان كلا منهما للرجاء فالجواب ان الرجاء في عسى اقوى من الرجاء في حرى
مع اسمائها ان مع عسى لقوتها ولم يجب مع حرى لضعفها قوله كم من الضمير
المستتر في متصلا اي اولى اذ [illegible] من الاتصال المفهوم من متصلا [illegible]
فقال الثاني عسيتم والزموا الملوك ان يقال عسى قوله كم الا انهم ينبهون [illegible]

التشبيه في قول الناظم مثل كان دون خبر هنا مضارعا
كلام غير صحيح لانه جعل العامل التشبيه في قول الناظم والزموا اخلولق ان مثل اولى
مقرونا بان وهذا المحل لا يذكر فيه اذ هو بمعنى قول الناظم والزموا اخلولق ان مثل حرى
ان معنى التشبيه ان اخلولق مثل حرى في المعنى اي هذا الترجي فيستفاد قول الناظم انه في وبعد
في الاستعمال في هذا الكلام والتاويل لا يحتاج اليه
او عسى اوشك قد يرد غنى بان يفعل عن ثان فقد قوله وكذا ينبغي هنا حتى يقتضي الايهام
الا او عسى كلهم يعني فلا ان تراه يبقى كلام لهم ولا
يحتاج للتاويل قوله وبعد متعلق بتزرا وبها تنبغي فيلزم على تعلقه بتزر تقديم معمول
الخبر الفعلي على المبتدا او على تعلقه بانتبغي تقديم الصلة على الموصول لان انتبغي مصدر
وما بعده صلته فالاولى بعض وجاب عنها معا بان المعمول ظرف يتوسع فيه والاولى انه
مثل — متعلق بتزر لان الاظهر العمل للاقرب والفعل وبسبيل الزمخشري ومن امثلة الهمهم
انه نظر كهم معقا ومثل لاكاد والاصح كرى قوله يعني ان الاكثر في خبر كرب في فعل
التشبيه بكاد في منصوص كون الاقتران قليلا والتجرد كثيرا ومثله في المرادي وابن
عقيل والمسيوطي واخص التشبيه عام مما ذكر في العمل والمعنى فيكون اشار
بالاصح للرد على ما نص عليه سيبويه مما نص من التجرد والرد على ابن الحاجب
في معلقات افعال الشروع قوله كقوله سقاها في الابيات الطويل وقائله ابو
زيد الاسلمي من قصيدة يهجو اتان ابراهيم ابن هشام وكان ابو زيد مدح ابراهيم ابن
هشام والي المدينة حال دخله بلغه انه سمع ابراهيم بقول لابد زيد ملهم تسترنا ما
يصل اليه من المدح بقول ابو زيد لانه لا اذا امدح المملوك وان تقدم مملوك ناسي بل يها
وصلا المدينة حار ابو زيد الى ابراهيم ابن هشام فقصدة منها قوله يابن هشام باهنا
الكرام بقول ابن ابراهيم معلقتني اهل الكرام ولم تجعلني منهم ما مر به بضرب بالسياط
بعجلا بقصيرة من بعده منها هذا البيت بمرح ال الزبير فاعطاه سبتين وسقاها بين
التمر وانوالة مكسابا كل سنة وسقى بفعل ماض وما مفعول له عائد على العروف
المذكورة في الابيات فبلوه والاقلام في صاحب المفعول الكاملة فاعل بسقى وحلة
يقيم الياء من هو مثلواماه مفعول ثان لسقى والظما العطش والعواهم ومن حرنب الحلال
واعناقها بالرفع اسمها وان تقطع خبرها وان تقطع خبرها وفيه احتمال مرفوعا من جان
والطا تتقطع بتاكيد وتقطع اعناقها اما جنس الي الحر واما الغزل الذي يسمي فيه وقوله

ان

ان المخالفة سيبويه في هذا المرادي وابن الناظم واعترض لذلك ابو اسحاق
الشاطبي بان الصواب انه اشار بذلك للرد على ابن الحاجب القائل بان كرب من افعال
الشروع اهـ والحق انه رد عليهما معا كما مر قوله وترك ان مع ذي الشروع وجب
قوله كم مناسبا في ما دل عليه الفعل ومعنى الشروع مع ما دلت عليه ان من الاستقبال كانشا
السائق يحدو قوله وبعض من اتباعه تكلم التشبيه في حبو فلم فلا مني للتمثيل ومع
ان يدل عليه كلامه في التوضيح حيث قال ثم مثل بحسب ذي وما لما من هذا
الافعال بالنسبة الى اقتران خبرها بان وعدمه اقسام اربعة وجوب اقترانه وحده
مع حرى واخلولق امتناع الاقتران مع افعال الشروع جواز الوجهين والغالب اقترانه
وذلك مع عسى واوشك عكسه مع كاد وكرب واستعملوا مضارعا لاوشكا
وكاد لا غير قوله كم افعال هذا الباب كلها لا تتصرف في علة عدم التصرف ان هذا
الافعال تغير انشاء الرجا او القرب او الشروع والانشاءات انما تؤدى في الغالب
بالحروف والحرف وما اشبهه لا يتصرف قوله فلا الافعال الا تتصرف وقوله كقوله يوشك
في الابيات المنسوخ وقائله امية ابن الصلت ويوشك بكسر الشين مضارع اوشك
ومن موصولة اسمها ومن بمعنى مر فعل ماض وما عليه ضمير يعود على من والجملة
صلتها والمنية الموت سميت بذلك لانها مبلغة لكل ما يتمناه الانسان في الدار
الاخرة وباسم القدر وسوقعها كل ما يتمناه في الدنيا وجملة يوافقها خبر يوشك
وفي بعض متعلق بيوافقها والغرات جمع غرة بكسر العين في الجمع والمفرد الغفلات
والشاهد في وقوع المضارع لاوشك والمعنى ان الشخص الذي يفر الموت في الحرب فرارا
منه قد يقع فيه وموقعا مما عنها الا ماله الا القراع لا ما قدر الله لا بد ان يكون قوله
ومنه قوله يوشكه في الابيات المتقارب وقائله ابو نجيم المنذري ومن شكة اسم
فاعل من اوشك وارضنا اسمها وان تعود خبرها وخلاف ظرف بمعنى بعد ومنه
قوله تعالى فرح المخلفون بمقعدهم خلاف رسول الله اي بعد رسول الله صلى الله
عليه وسلم وموحشا بمعنى متوحشة حال من فاعل تعود ويجوز ان يكون جمع وحش ويكون
على حذف مضاف مفعول تعود تقديره مسكن وحوش وجابا بفتح الباء المثناة تحت ازلي
وبلابي موضع قيس بعد منا بينهما الا كما قوم غير واهمي اصل الاغة وتعقلنا العرب

سوهن ثم بالمثناة ثم فيها فيه توكيد
وإن كان الجاري على ألسنة المدرسين بيا بالباء
لو موشا بمعنى متوحشة ومتغربة وهيل معطوف عليه بحرف العاطف والشاهد في
موشكة اسم فاعل من أوشك ومؤلده لا غير هنا فعل الضمير المنوه ضميرها وتشكه
وكرب ومن ذلك أمر الامتثال في النظم وهو معترض لأنه يقتضي ثم تسمع مضارع منها
إلا بفعل الا وشك وكاد وهو باطل لأنه سمع أيضا الاثنين معا وطفق وطفق فالوا بجعل
يجعل وطفق يطفق كعلم يعلم وطفق يطفق كضرب يضرب والامتثال الثلاثة يكون
النظم لم يتجه مردا على أحد المضارع وهو باطل أيضا لأنه يقتضي أنه لم يسمع غيرهم
بيكون مناوبا للعوله وزاد وأوشك لا تستعمل هم المصدر كما تثبت منها وبما يطفق
وكاد قالوا الطفقا وطفوقا وكودا أو مكادا أو مكادة فيا وقال ابن مالك الجواب بعد عسى اخلولق
أوشك قد يرد غنى بأن يفعل عن ثان فقد قوله وتكون في أفعال الا في مادة فاقه هنا الهاء كم
لم هنا حيث فاله عن ثان وهو من مذهب الجمهور وذهب لهم في جميع كتبه إلى أنها ناقصة ويليه
على بعض نسخ الكلامه هنا ما قال إن لهم نص على التوسم وإن الكلام على حذف الواو مع ما
عطفت إليه من ثان وإن أول الاستغناء على التسمين من الامتناع إليه ومولده وينبغي
أن يتصور أيضا بهذا أن الإدغام غير واجب ومن حذف الا تشره وهو وجدان يكون
الجميلان في كلمة كتعلو وتعلو لعول لهم أول مثلين محركين في كلمة أو بجم مان كان كتبتي
كان جاء نحو جعل الجمل لإن تسكين الكاف من أو شك واجب هنا للعوزة وأيم يقع
إدغام ومولده وجردن عسى أو ارفع مضمرا بها قوله كم مازاه نحو من النجم لم وتكون تامة
وقوله وبما زاد مع غير الجو تكون ناقصة وقوله والصواب أن لا
اعترض كلام لهم وهو كم ثلاثة أمور ما في كم ثانيها أن هذا الحكم يعرف من التتمام
والنقصان السابقين وهم يقتضي أنه مستأنف الثلاث ماذا أن الوجهان يجريان
مع تقدم الاسم نحو زيد عسى أن يقوم أو تأخر نحو عسى أن يقوم زيد ولهم يقتضي أن ذلك
خاص بما إذا تقدم الاسم فلو قال بدل البيت مرا
وجردن أو ارفع مضمرا بها واسم قبل أو بعد
لم يرد عليه اعتراض فينبغي الأول أي من كم من النوع الغاية على الثلاثة وينتفع
الثاني في الأفعال المعربة في تجردهم وينتفع الثالث بقوله واسم قبل أو بعد كلا يقال
هذا البيت لا يأتي فيها عسى ناقصة أو تامة وقد تقدم ما لا قائل دكم لم يبين

لأن عسى تحتمل النقصان والتمام في مثال واحد والفتح والكسر أجود في السين من نحو
عسيت قوله المسألة لا ارتباط لها بما قبلها فلو ذكرت بمحلها لكان أوضح وقال مسألة
في قوله كم أو مخاطبا أو غائبا ثم هذا هو الصواب وفي بعض النسخ أو غائبا بدل غائبات وفي
بعضها بالجمع بينهما وكلاهما غير صواب لأنك تقول زيد عسى أن يقوم بالفتح وأما قولة
فتتعين هي مع المفرد المذكر الغائب ومولده والفتح أجود وهو كثيرة ولأنه الأصل
المشهور وبعد تخالفه عسى المسند إلى الضمير مع المسند إلى الظاهر والله
أعلم

إنّ وأخواتها

اعترض هنا

قوله كم هذا هو الباب الثالث في باب ذا أعني
الثالث من النواسخ باعتبار العمل بهذا هو الثاني وإن عنوا باعتبار الأبواب فهذا
هو الرابع وقد يقال إن كلام كم صحيح على بعد بأن يقال إنه أراد بالجميع كان وأفعال المقاربة
بابا واحدا لاشتراكهما في الفعلية وباب ما ولا ثانيا فيكون هذا الثالث لإنّ أنّ ليت لكنّ
لعلّ إنما عملت النصب والرفع وإن كان المناسب لاختصاصها بالأسماء أن تعمل الجر
لأنها أشبهت الأفعال التامة المتصرفة أشبهتها في اللفظ والمعنى أما اللفظ
فلأنها ثلاثية ورباعية وخماسية كما تكون الأفعال وأما في المعنى فلأنها بمنزلة
أكدت وتمنيت وترجيت واستدركت وشبهت وأعملها بتقدم مرفوعها على منصوبها
لأنها فروعها على ما الحجازية لأن ما تشبهه بفعل واحد وهو ليس كما في هم نبينها
إلا في المعنى قوله ومعنى إنّ وأنّ للتوكيد الأول منه اللام من للتوكيد ومما يعرف
ثم اعلم أن المقرر في علم المعاني أن المخاطب بمضمون الكلام إما أن يكون خالي الذهن من
النسبة أو شاكا فيها أو منكرا لها أو عالما بها فالخالي الذهن يلقى إليه الكلام غير
مؤكد لأنه مهما ألقي عليه الكلام ثبت في ذهنه لعدم ما يعارضه فيه فلا تأكيد
بالنسبة إليه ظاهر ومنهم يقتصرون في كل منهم على فمن الحاجة والشاك يلقى إليه
الكلام مؤكدا استحسانا لأن التأكيد الشك إن في قلبه والمنكر يجب أن يؤكد له الكلام
على قدر إنكاره قوة وضعفا فإن تعلم أنا إليكم مرسلون فلما أشدوا ملجأ بلغوا في الإنكار
زيد التأكيد باللام بقولهم إنا إليكم لمرسلون وما علينا إلا وأما العالم بالنسبة فلا
يخاطب بما علمه لعدم الفائدة إلا إذا نزل منزلة غيره من هذه الثلاثة وما اقتضاه

الموقع وجرى في التصريح مردود بما يعلم بالوقوع على هاشية والزنا وقوله وليت للتمني
من طلب ما لا طمع فيه او ما فيه عسر فالأول نحو ليت الشباب يعود يوما . فأخبره بما
فعل المشيب . بعود الشباب لا طمع فيه وهذا القسم هو الغالب ومثال الثاني قول
منقطع الرجا ليت لي مالا فأحج به فوجود الحج للمال عسير وهذا القسم غير
غالب ثم إن التمني يكون في الممنوع والممكن دون الواجب فلا يقال ليت غدا يجيء لأن
مجيئه واجب وقوله ولكن للاستدراك هو تعقيب الكلام برفع ما يتوهم ثبوته
او إثبات ما يتوهم نفيه عنه فالأول نحو زيد شجاع فيتوهم المتوهم أنه كريم لأن
أجاد بنفسه يجود بماله غالبا فأتى باب أمري فترفع ما توهم ثبوته بقولك لكنه ليس
بكريم ومثال الثاني زيد شجاع لكنه بخيل وعبارة التصريح غير محررة ولا [illegible]
وقيل مركبة من لا والكاف إن الزائدة لا التشبيهية وأن وحذفت الهمزة تخفيفا وقوله
ولعل للترجي يكون في المحبوب نحو لعل الحبيب قادم ويكون للإشفاق وهو في المكروه نحو
لعل زيدا هالك فرع من ينصب الجزأين بعدها وأمرى أبوه فتاة قعنس
عليه السلام إن قعر جهنم لسبعين خريفا ومنه . خالي بحمر وقبلا . ليت عينيه
سواء . فتنل الناس بيهم جميعا . أمرتحا أم مهجرا . فنصب ليت الجزأين وكان عمر هذا
لغو فلم يعلم ما مر به فقد ليت عينيه معا مكحلتان او مكحلا ايديها ليت العين الأمر والتعقبة
مثل السفينة وذكر أن المأمون تزوج بوران بنت الحسن فأهدى إليه [illegible] فارس
الياقوت وصنع [illegible] المنسوجة بالذهب وأوض [illegible] العطية ومن كلام
قبل العربية [illegible] فيا ليت [illegible] مرات
كل يوم وجاء نحو فلا يبقى بحضور العربية [illegible] الشعراء فأعطى
جميعهم وقرد وأمر [illegible] جعلت [illegible] الناس
أمر منها [illegible] فقال . جار [illegible]
ولبوران في الختن . يا إمام الهدى [illegible] ولكن [illegible] من . . علم [illegible]
تي في الرفعة والجلالة [illegible] ثم قال [illegible] وابتكرته فقال [illegible]
وقوله [illegible] وراع ذا التي تيه إلا . لا يفعل ما البعض [illegible] الأمر
وما الحجازية [illegible] الخبر هنا إذا كان ظرفا أو جارا ومجرورا وامتنع مع ما لا انا

مركبا

نعود

٧٦

لا انا نقول معادة الأمر أقوى لأنها تشبيهية بل الأفعال المتصرفة لفظا ومعنى
كما علمت بخلاف ما الحجازية فلم تشبه الأفعال إلا [illegible] بخصوص المعنى كما مر
فضعفت وقوله ما قد يجوز إلا أنه إذا أردت تقديم معمول الخبر الظرف في غير موضع
الاسم ومن يجب تقديم الخبر الظرف على الأسماء لعود عليه ضمير من الاسم نحو إن
في الدار ساكنها ومن يجب التأخير للخبر ولو كان ظرفا إذا كان الخبر مقرونا بلام الابتداء
نحو إن زيدا لفي الدار وأما تقديمه على الأدوات فلا يجوز وهمزة إن افتح لسد مصدر
مسدها قوله كم وهو أشهر القولين [illegible] الأقوال [illegible] قيل المكسورة
وقيل المفتوحة وقيل كل منهما أصل ووجه اختيار كون المكسورة أصلا أنها مفيدة منفيا [illegible]
الكلام معها جملة غير مؤولة بمفرد وأن المفتوحة مؤولة بمفرد وأن يلزم [illegible] يغنه جود
معها إلى ما يؤول ثم أخذ يفسر المصدر [illegible] وجوبا في ثمانية مواضع [illegible] التوضيح
وهو [illegible] يعني بعبرها إشارة إلى أن إذا أولت بمفرد فهي مصدر لا تغني [illegible]
كذلك نحو [illegible] زيد أنه [illegible] الجملة في معنى مفرد [illegible]
بمعمول [illegible] وقوله ثم [illegible] في ذلك على [illegible] إلا [illegible] أي ما تأتي به [illegible] التقسيم
فيما قول سابقا وهمزة [illegible] الثاني يجب فتحها من القسم الأول ثم الذي يجب كسرها
ثم ما يجوز فيها وجهان [illegible] فصنيع [illegible] إذا [illegible] يقتضي [illegible] فرع المكسورة
وليس كذلك مبنيا فلت [illegible] فرع [illegible] المفتوحة مع أن المكسورة أصل فلت [illegible] الكلام
على المفتوحة فقدمه على إجماله [illegible] والكلام على المكسورة أكثر [illegible] تقديم ما الكلام
فيه قصير ليتفرغ على الكثير فاكسر في الابتداء قوله كم أي في ابتداء الكلام حقيقة أو
ابتداء في النظم [illegible] الوسط [illegible] أو كانت في الابتداء
لكانت مبتدأ [illegible] وليس المراد بالابتداء المبتدأ الذي [illegible] يجب فتحها
لسد المصدر مسدها نحو [illegible] أنه [illegible] الأرض [illegible] مبتدأ
ودون [illegible] مقدم وفي بدء صلة [illegible] الكسر هنا [illegible] صلة الموصول [illegible] لا تكون
إلا جملة أو شبهها قوله كم ما [illegible] يجب فتحها [illegible] لتأويل ما بعدها بمصدر مبتدأ في
[illegible] خبر وظاهره كم أنها [illegible] الصلة لا [illegible] فتحها وليس كذلك بل يجب
كسرها أيضا إذا وقعت خبرا عن اسم عين نحو جاء الذي أبوه إنه قائم فلو [illegible] جاء الذي

ابو كم قيام فيكون فيه الاخبار بالمصدر عن اسم ان الذات وهو كما ترى الا بتاويل فيكون
هنا تاويلان ومنها ان يبقى مكملة وهذا ان جواب القسم لا يكون الا جملة او مكملة
بالقول ومنها ان المحكي بالقول لا يكون الا جملة او ما يؤدي معناها وان من قولك
انما اذكرت بعد القول من غير حكاية يتعين الجر امتصلا بالقول انك فاضل لانها
على حذف الجار او ملت محل قال قوله كقوله تعقد بعضهم على الا انهم في رده في النص
وقال الصواب ان الكسر باصل اللام والحق انما علتان الحال وكما اصل اللام والعلل
لا تتزاحم وانما وجب الكسر هنا مع ان انها لو فتحت لاولت بمفرد وهو لا يصلح في الحال
لانها لو فتحت لاولت بمصدر معرفة وشرط الحال التنكير وكسر واو بعد فعل
علق باللام قوله كم فيعلم يطلب في كلام ان الشاطبي انما هو في فعل من الاية
واما يشهد بلا شاهد فيه والحق ان الشاطبي فيه معا والتعليق ان كلاهما
بافعال القلوب فيشهد بمعنى يعلم وانما وجب الكسر لانها لو فتحت لسلط
العامل عليها وكلام الابتداء له صدر الكلام فمنع ما قبلها ان يعمل فيما بعدها
وقوله القسم الثاني في الجواز من اقسام القسم الثلاثة قوله وذكر ذلك
اربعة في اشار بهذا الى ان المواضع التي يجوز فيها وجهان اكثر من الاربعة التي
في النظم وهو كذلك وانما هي في التوضيح الى تسعة قوله قراءة الجلالة وقسم قوله
كم بغداد البجاية في نسبة للبجاية بضم الباء والجيم وهو الشجوج وابغضته بغلا له
فاجاه لكذا اذا ابغضه وهو اسم على الاجم ونيل قوم وقوله قول الشاعر وكنت اذ
البيت من الطويل انشده سيبويه ولم يعزه لاحد واري بضم الهمزة مبني للمفعول
مضارع اري المتعدي الى ثلاثة واصله … زيد ان مرفوع الفاعل وهو اسم الجلالة
بنائبه الياء المفعول الاول منابه وهو من ضمائر النصب لا تصلح ان تكون في محل رفع
ماتي مكانها بضمير رفع مستتر وقلبت الياء الاولى في المضارعة همزة …
ضمائرها او منه … مفعوله الاول الضمير النائب عن
الفاعل العائد على المتكلم وزيدا مفعول ثان وسيدا مفعول ثالث وقوله الاز هم
وغيره … والكاف … وما مصدرية معترضا بين المفعول
الثاني والثالث والتقدير كقول الناصر فيه واذ البجاية … على

فقال

فقالوا اللهازم جمع لهزمة بكسر اللام وهو طرف الحلقوم والمعنى كنت
اظن زيدا انيس المقابل واذا هو عبد يضع على قفاه ويلكز تحت لهزمته واذنه وقص
ما في الموضعين لان الفعل المحل الصعب واللهازم موضع اللكز والشاهد في كسر ان وفتحها
وقوله لا يليها الا الجملة اسمية هذا يقتضي انها اذا كانت مفتوحة لا تكون الجملة
اسمية وهو باطل والحق في تعليل القياس ان الجملة تكون مذكورة بتمامها واما
حذف مع المكسورة دون المفتوحة وقوله ومثال ذلك بعد القسم تبع ابن هشام عبارة
لهم والصواب اخراجها على كلام هنا بان يقدر مضاف اي بعد فعل قسم ليشتمل هذا النظم
الشاعر بين ما هنا وبين قوله ومنها ان يبقى مكملة وقوله قوله او تحلفي في البيت
من مشطور الرجز … ولم ينسب لاحد … زوجته حاملا … قدم زيد
وليد … لتقعدن مقعد القصي مني ذا القاذورة المقلي
او تحلفي بربك العلي … ما مستثنى … غير … نسب لؤي
واقراه … عشرتى وفسته كانوا … وتسبغته ومع العشي
وغيم ترى … بقام اليها … وقال فجحدا انه وقال والله
لولا انه … الانس والجن وطلقها فتحلفي منصوب بحذف النون
بان مضمرة بعد او التي بمعنى الا … على مصدر … او الا ان ابن هشام انه معطوف
على تقعدن والمعنى اذا … العقبة … بالطلاق او احلفي … والشاهد في
كسر ان وفتحها مع تلوها اللام قوله كم ان يكون الجملة في هذا يقتضي انها اذا
كانت مفتوحة لا يكون ما بعدها جملة وليس كذلك لما يعلم من كلامه والحق في العلة ان
يقول للسلامة من التغيير خلافه مع المفتوحة وقوله تتعين بجزاوه في الجزاء فهو
مراد المبتدا اشارة الى ان اذ لا لانه … من الجملة وذا ابهم في توضيح القول
انه اقرن قوله كم وما استشهد … قول والقول … الفائل …
مولى الذي … ما قلت … فيه من قول والقول ان ليس للفائل …
قلت هو ابا من الاول … مضافا الى القول والمضاف … الى الامر
قال المبتدا كان انه قول وعن … بان في القول … مضاف اليه والاثر فيه
فيه هو … ان مبتدا … العمل القول والجر وقوله هذا الفعل المراد به الكلام

اذا ان الاصريين … احمد الخبر بين … احد المبتدا … الخ

الملحوظ به لا اللفظ مضيفة والا كان من قبيل الاخبار بالمفرد **وبعد ذات الكسر**
بعد فتول كذا ومهم من اقتصاره على المكسورة ان ومنه عدم دخول اللام الابتداء بعد غيرها
من اخواتها ان ليت ولعل وكان تغير معنى الابتداء وفي لكن بخلاف معنوليت التمني ولعل
الترجي وكان التشبيه ووضع اللام لتاكيد معنى الابتداء فتنافيا واما ان المفتوحة فلان
الجملة معها في تاويل المفرد ولا يمكن توكيده ولا كن تدل على ان ما بعدها مطلوب لما قبلها
واللام تؤذن بالاستقلال فتنافيا وان سمع دخولها في خبر غير المكسورة حكم عليها
بالزيادة كقراءة ابن جبير الا انهم لياكلون الطعام بفتح ان او حكم عليها بالشذوذ
وانما خصت اللام بعد ان المكسورة لانها تشبيهة بالقسم في التوكيد **وقوله** وانما
امتنع الخبر معه جواب عن سوال مقدر بقوله لام الابتداء لها الصدارة فلم امتنع الخبر
فاجاب بقوله كراهية ان اجتماع اللام وان لانهما عاملة بمعنى اقوى **وقوله** والوزر
الحصن في القاموس الحصن كل موضع حصين لا يوصل الى ما فيه ومن تمام معنى البيت
على معنى قوله تعالى كلا لا وزر يعني وجد اعرابيا يقول فيه نبيا وجعل يقول الوزر معلم ان
معنا الا المصرع ان دخول لام الابتداء في خبر ان المكسورة غير لازم كما يوخذ من مثاله وقوله
سابقا ان زيدا عالم بالذي ومن قوله بعد ونلزم اللام اذا ما تهمل لانه لما نص على لزوم اللام
اذا اهملت علمنا انها اذا كانت عاملة لا تلزمها اللام **وقوله** في ان مواضع ما ذكر اللام
في الاول ان يسبق ما ذكر التوطية قبل قوله وبعد ذات الكسر ولا حاجة لذكره قوله ها على
الخبر **ولا يلي ذا اللام ما قد نفيا** انما ترك اللام في الخبر المنفي لئلا يجمع بين حرفين
متماثلين في نحو ان لا ولا وحمل باقي ادوات النفي عليها طردا للباب وانما لم تدخل في الماضي المتصرف
الخالي من قد لعدم تشبيهه بالاسم ودخلت في الخبر المفرد لشبهه بالمبتدا او على الجملة
الاسمية لانه مبتدا وخبر وعلى الفعل المضارع وعلى الماضي الجامد غير ليس لشبهها
بالاسم ودخلت على الماضي المقرون بقد لشبهه بالمضارع لقرب زمانه من الحال
والمضارع شبيه بالاسم وشبيه الشبيه شبيه **و** بقي على الناظم ان لا
لا يتقدم الخبر وسيصرح بذلك عند قوله واسما حل قبله الخبر ومثال ما اجتمع
من اشتراك الفصل في الاسم **لعن سما على العلا** معنى سما ارتفع والعلا بكسر
العين جمع عل ولا نظير له قاله ابن السكيت ويقال علاء بالمد **وتصحب الواسط**

نقول

٧٨

والفصل

معمول الخبر معهود من معمول الخبر ان تاخر فلا تدخل عليه اللام نحو ان زيدا قائم
في الدار ليطلب اللام التصدير ما امكن ومنها الموضع فار اجزاء ذكرها في التوضيح قول
كذا على مذهب من اجاز تقديم الخبر من اذا قلنا ان الى في النواسخ للتعريف والا فانما
زاد زيد لم يكن ذكرها فيكون ما نسيا على المشهور **والفصل** قال المعرب على حذف مضاف اي
ضمير الفصل يسمى بذلك لانه يفصل بين الخبر والوصف ويعرف بينهما فاذا قلت ان زيدا
هو القائم تعين في القائم ان يكون خبرا لا صفة لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف
فلو لم تات به احتمل القائم ان يكون خبرا او يكون صفة فتبقى النفس متشوفة لذكر
الخبر وهو ضمير بصيغته كما قال البصريون ويسمى عندهم بالفصل ويسمى
عند الكوفيين بالعماد لانه يعتمد عليه في فائدة المراد ولا محل له عند الكوفيين لانه
كالحرف **قوله** كذا وهو معمول بفعل محذوف لا معنى لهذا الكلام لانه يقتضي ان كذا
من نحو حسبنا زيدا او عمرا يقال معمول بفعل محذوف وما قبل بعد او ابطال باب العطف
والصواب ما ذكرته في كلامه هنا الا ايضا ومو تكرار الفاعية والخاء هنا
معنى وذلك منها لمع وفي بعض النسخ ضبط بالتشكيل المثناة والتعريف للاول
ولا ايضا **قوله** كذا اذا اتصلت ما الزائدة بغير الزيادة على ظاهره
يقتضي انه مهما اتصلت ما بهذه الاحرف الا بطل عملها كانت زائدة ام لا وليس كذلك
اذ لو كانت موصولة فلا يبطل العمل معها نحو ان ما يغضبه اسمه يكون وقوله لزوال
اختصاصها بالاسماء فيصح دخولها على الجملة الفعلية والاولى لكن الا ليتل نحو
قوله تعالى قل انما يوحى الي انما الهكم اله واحد لم يكن منها لا ليتها وكذا دخولهما على الافعال
المكسورة والمفتوحة **وقوله** في قول النابغة في البيت من البسيط والمشار به الى قول
زرقاء اليمامة وكانت تبصر مسيرة ثلاثة ايام ورات سربا من الحمام بين جبلين وكان
لها حمامة واحدة فقالت ليت الحمام ليه الى حمامتيه ونصفه قديه تم الحمام ميه
فنظر فاذا الحمام كما قالت ووقع في شبكة صياد فاذا هو ست وستون ونصفها ثلاث
وثلاثون فاذا انضم اليها حمامتها كان الجميع مائة والا التميمي يروي بنصب الحمام
على انه بدل من هذا او عطف بيان على نية فليتما عاملة ولنا خبرها ويكون ونصفه
بالنصب ويروى الحمام بالرفع فيكون هذا مبتدا وليتما مهملة ونصفه بالرفع

واسما حل قبله الخبر

ووصل ما بذي الحروف مبطل اعمالها

وبعد آخر البيت اسم بمعنى حسبك واصله ابناء على الشكون وكسر هنا للقافية
وهو مبتدأ والخبر محذوف وابن مجسي ذلك والشاهد في قوله واية الحال بالنصب وعلى الصحيح
فعة زيدا من المستقبل وقال الحال اي يتبين ما اذا الامر ان النساء لهو الشكل
فرع التكميل ان كان للتقليل ام مع المتباد من جهة او لا يتصل ان الفعل واع عنه الحنبلي
في قراءة قلت على المضارع تعبير التقليل بالفعل كثير مع ليت وقيل وايب وكيف يمكن
التقليل بالنسبة اليها وان قلنا انما للتحقيق فتعين ان يبين من ايوايها يساويها
وليس كذلك قال وكما جواب له وليس كذلك ابعا بعد التعقيب **واجاب** بعض
بانها للتقليل باعتبار الافراد اي يقل عملها مع اتصال ما بها **تنبيه** ما هنا
كافة ومن تكون مهيأة في الفعل كالتي في اذ ما وحيث ما فانها مهيأة للفعل والغ
مما يأتي التسييرة بقوله الا انها البغوي ان كنت جارها وكنت لا قول العادل
بقبيلة وامكنت ابواب الاطلب باسم ما ابن اي من جوج ويعزى **قاعدتنا**
بقوله ايا سيد امواز المكارم جملة والمحول في رباب العقول بسابل وداو فحل المشكلات
موجلة ربنا ابا ما ابى فجى وجوب وجار وبعد **فقوله** كم ومن الامثال والنايم يتكلم عليه
هنا الا انه ملم يقع في بابه وهو عطف النسق ولم يحلل فيه من الباب غيره
ومن كونه انه يجوز الرفع لان الاداة اعلقتها عن المرفوع مثال كم على زيد المشهور
قبل استعمال الخبر وهو في زيد يكون زائدا على عامله لفظا وهو ان ومعنى
وهو للابتداء بل الا يجاز في لفظه والتالي في محله وعطف باعتبار ذلك وهو الشيخ
بها اعاملوا وقوله اما على العطف على الموضع اي محل اسم ان من الكلام نحو ودة
الموضع بانه لا ينتهي لزوال الابتداء بدخول الناسخ ويصير في العرف في العطف قبل
استعمال الخبر وتقدم رجح الوجهين الذي فيها ثم بقوله وقوله وبعد متعلق
بحاية الا دي مما تقدم وانه متعلق به معلى لاعتيا يلزم على تعلقه بحاية العمل بالابتداء
الذي هو معلى وهو مبني الاداة اقلنا عاملا بالابتداء وعدم ما عليه على قول من يجوز
بانه لو كان الرشد والحقت بأن الاحكام لا وجه للتعبير بها لان الكلام وكذا الكلام بعد هو ابداء
بقوله ومثله في ذلك لكن وان وامتنعت في ليت لعل وكأن **فقوله** كم ثم ابيا
مع قوله بقولوا استغني عن هذا الجمهور الشراح وابن له انشاطبي نكتة ومتى

التنكيت على العراء بابا زيد ذلك مع كان وليت ولعل ولعل الموضع اشار اليه
بقوله ولم يبين في العراة السابقة ايد وهو كون العامل ان وان ولكن وايضا بانه
مجهول لغيره ولم يعتبره ثم لتعقيبه وخففت ان فقل العمل فهو قوله تعالى وان كلا في تخفيفها
ان ولما وهو قراءة نافع وابن كثير بان مخففة من الثقيلة وكلا بالنصب والتنوين اسمها
واللام في لما لام الابتداء وفي الجلالين انها للقسم وما موصولة خبرها وليوفينهم جواب القسم
محذوف في الجواب والقسم وجوابه صلة لما والتقدير والله اعلم وان كلا للذين هو الله
ليوفينهم وقيل ما نكرة موصوفة والقسم وجوابه صفة النكرة وان ربما
يمو صفة وفي التشعبة تخفيفها وتشديدها وقرا البصريون والكسائي بتشديد ان وتخفيف
وتخفيفها وقرا الشامي وحفص وحمزة بتشديدهما وقوله كقوله تعالى ان كل
ان مخففة من الثقيلة وكل مبتدأ ولما اللام لام الابتداء وما موصولة وعليها خبر
مقدم وحافظ مبتدأ مؤخر والجملة صلتها والموضع كل ونكتة اللام اي اما اذا نحو لم نرم فيها
اللام الا ان يقول بدل خبر ما بعدها لانها اذا اهملت فلا خبر لها **واجيبت** بان
المراد خبرها الواقع بعدها وفي قوله وانما لزمت اللام للفرق بين ما ومن اللام بعدها
مخففة من الثقيلة والاضافية وهذا انما يأتي على مذهب الفارسي القائل بان
اللام ليست للابتداء وانما هي للفرق وان سيبويه والجمهور انها لام الابتداء
وهو مقتضى كلام ثم وتلزم اللام لان في اللام للفرق والمعهود لام الابتداء في قوله
سابقا ويعرف ذات الكسر لان الشرع اذا اعتبرت معرفة كانت هي الاولى قلت
ما تم الخلاف قلت تم تذكر في نحو قوله صلى الله عليه وسلم قد علمنا ان كنت
لمؤمنا بعلى انها لام الابتداء يجب كسرها وعلى انها لام الفرق يجب الفتح لا الثانية
لا يرد عليها عامل ورفها اسمها عنها كقول الشاعر انا ابن اباة الضيم من آل مالك
الكرام واسمه الحكيم ابن حكيم وانا مبتدأ وابن خبره واباة جمع اب اسم فاعل من ابى
بمعنى منع كقراة جمع غاز والضيم الظلم ومن آل بدل من اباة ومالك الاول اسم
لا في قبيلة ومالك في قوله وان مالك اسم للقبيلة بعينها فلذلك اعاد الضمير
في قوله كانت مؤنثة وصرفها للضرورة وان مخففة من الثقيلة ومالك مبتدأ او جملة
كانت خبرها والشاهد في اهمال ان وحذف لام الابتداء بعدها كانت الى المعنى

والتعادل جمع معدن ومعنى الاصالة انهم اعتنوا بها وكرها والموضع الاستشهاد بهذا
البيت انه يقتضي ان لولا الغريبة لم تدخل اللام او لوجب دخولها على ان ومن
بالهامل ان كلا يعمل منهما خلافه وممن ملا انزل اللام عليه تقوله نساء نفعا وكان الافعال
ما ذكر فيما قيل وتمكن الجواب بان الاسم المذكورة خاصة في التفعيلة فارجع من الجواب
انتفى اعتراض بعض على المصنف في التمثيل بان زيدا لنعم قوله اذا وقع
بعدان في نكته تقوله بعد ان على انه مبتدا عمير وهذا والموصول هو وخبر المشبه بالشيء
وبلا بد بما صرف بان او بعد مما واجاب عنه بدر الدين العلامة الحاج سيدي محمد بن منصور
في حاشيته التمر بان الموضع العرف لا يبطل الا ما كان من الاقر وقوله في الغالب
انما كان غالبا لان ان الاصل خاصة بالدخول على المبتدا او الخبر فهما ضعيفة وضعف
شبهها بالفعل جاز دخولها على الفعل وكل من النواسخ في الغالب لبطلانها وعملها
بالكلية فتكون فردت ملت على ما يدخل على المبتدا او الخبر وقوله كقوله عز وجل وان
كانت لكبيرة في اعتراض بان الصواب ان تكون الاستثنائية والاعتراض بانه حل
وبابه صناعة ومعنى اما الصناعة فلانه لا بد بابتدا تغني انها مخففة واما
معنى فلانه لم يعتبر ما كانت كبيرة على اهل الدين هدى الله والمقصود العكس
وقوله شلت يمينك البيت من الكامل وقائله عاتكة الصحابية الجليلة
زوج الزبير بن العوام رضي الله عنه تخاطب ما قتل الزبير غدرا وهو عمرو بن جرموز
الكلام وشلت فعل ماض ويمينك فاعله والجملة خبرية مقصود بها الدعاء كأنها قالت
اللهم ازهد الشلل الذي هو اليبس في يمينه ان قتلت الزبير ومعنى حلت وجبت
واشارت بقولها عقوبة المتعمد الى قوله تعالى ومن يقتل مومنا متعمدا الاية
والشاهد في ان قتلت حيث ولى ان الفعل الماضي الغير الناسخ للابتداء وهو نادر ولا
يقاس عليه خلافا للاخفش وقوله ان يزينك لنفسك ان مخففة
من الثقيلة واللام لام الابتداء ونفسك فاعل يزينك والمعنى ان الانسان لا تزينه
الا نفسه بفعل الطاعة ولا تشينه الا هي بفعل المعاصي والشاهد في تزينك حيث
وليها وهو فعل مضارع غير ناسخ وهو انذر مما قبله قوله اذا خففت
الاسم تعمل في ان فيه ما الفرق بين المكسورة والمفتوحة متى اهملت الاولى

والفعل ان لم يكن ناسخا فلا

وان تخفف ان فاسمها

غالبا

غالبا وعملت المفتوحة ومنع [illegible] قلنا الجواب ان المفتوحة اقوى لانها اكثر شبها بالفعل
من المكسورة لطلبها لما بعدها [illegible] وهي امر ما انه طلبة لنا بقول بعمرو لانها
عاملة فيه لانها من النواسخ والمكسورة انما تطلب ما بعدها وهو واحد وهو العمل
وانما التزم في المفتوحة ان يكون اسمها ضمير الشان والمكسورة المخففة لانها لما اضعفها
في الكلام والعمل في انها من اقوى والمفتوحة فرع والعمل في الضمير على خلاف الاصل فاعطي
الاصل للاصل والفرع للفرع وقوله ويجوز في قوله استكن [illegible] الحمد سيدي يحيى الشاوي
رفعا المنجوز بقوله وان تخفف ان فاسمها حذف والخبر اجعل جملة من بعد ان وعن ان
الاعتراض مبني على ان الاستكنان يعني الاستتار والصواب ان الاستكنان اعم لاطلاقه
على الحذف وعلى الاستتار وهنا اطلقه على الحذف فيكون من باب استعمال المشترك
في معنييه وعبارته [illegible] امس من عبارة المطلق عبارة [illegible] تغيير [illegible] يكون اسمها ضميرا
وكونه غير مذكور وعبارة المطلق تعبير الا انه لا بد ان يكون محذوفا واما نفس كونه
ضميرا فلا فقول كم بعد ذلك الاسم المستكن اشار بهذا الى ان محل
وجوب كون خبرها جملة اذا كان الاسم مستترا كما هو الواجب فلو كان اسمها مذكورا
جاز في خبرها الافراد نحو علمت ان زيدا قائم وانما اشترط في خبرها ان يكون جملة لانها
لما خففت وكان اسمها ضميرا وقع الاجحاف فجعلوا الجملة خبرها لاشتمالها على المسند
والمسند اليه فقول كم بينهما وبين الماضي كقوله تعالى انما
احتيج الى الفصل بقد لانها تقرب زمن الماضي من الحال [illegible] من مقول الحواريين
لعيسى عليه السلام [illegible] ان الماتريدي فلا تعلو اذ قال الحواريون حكاية
وقوله فيكون بلا ولن ولم نحو [illegible] على ان مبنا الطرف في النفي فيلحقه انه
يكون بجميع ادوات النفي وليس كذلك ثم ان كم [illegible] النفي بلا ولن ولم والصواب زيادة لم
ومثالها قوله تعالى ايحسب ان لم يره احد وهو في بعض نسخه [illegible] ايضا [illegible]
بالمضارع امالن [illegible] واما لا فتقتصر على الماضي ايضا نحو حسبت ان لا قام زيد بل لا تدخل
متى بعد ان المصدرية وقوله وجهم وقوله فلا امس انه يجوز في نظم عبارة
نظم المقتضية ان عدم الفصل من حاتين والجواب انه قليل وانما استحسن الفصل في
المواضع المذكورة للفصل بين المصدرية والمخففة لان كلا منهما يدخل على ما ذكر فان

والخبر اجعل جملة من بعد ان

وان يكن فعلا ولم يكن دعا

فان ومن العقل علم انها غير مصدرية وقوله كقوله علموا البيت من الخفيف وان مخففة
من الثقيلة واسمها محذوف وجملة يأملون خبرها من التأميل اي معمول الرجاء والمراد هنا
الفضل جادوا معطوف على يأملون ويسألوا بضم الياء مبني للمفعول والياء نائبه وباعلم
معمول جادوا ويسألوا بضم السين مضارع سال اي يسئل سؤالا والمراد المسئول ومن اعانة
في الجود حيث جادوا قبل السؤال وجادوا بأعظم ما يسألونه **و** الشاهد في يأملون حيث
كان فعلا مضارعا ولا يلي الا من دون العقل **قلت** من يقول لا يحتاج الى الفصل هنا لانه
انما يؤتى به للفرق بين المصدرية والمخففة وهنا ان غير مصدرية قطعا (٢).
وقوله وجهه وسكوته في الاول انه مجهول وفي قوله فعلا الا ان
يبين بالسكون انه جحد وقوله كقوله انشاء في ثبيته في البيت من البسيط وفائدة
الا عنون وثنية من الضيم في ينبغي المذكور قبل هذا البيت وكسيبويه نعت لعنية ورد
وتشبيههم بسيبويه في القطع والجزم وان مخففة من الثقيلة وهاء الضمير مقدم وكل
مبتدأ مؤخر وجملة يجمعن وينتعل صفة له او حلة وراد من يحمى العقيم ومن ينتعل الغنى
والشاهد في وقوع الجملة الاسمية بعد ان ولا فصل مع تقدم الخبر وتأخير المبتدا
وقوله كقوله في رجل والخامسة ان غضب الله في تخفيفها او كسر ضاد غضب
وفتحها ومن قراءة نافع وفي بعض نسخ النص في وجه غير التسبع ومن تسر فلم وانما
لم تحتج الجملة الاسمية ان ماهر لان ان المصدرية لا تدخل عليها فما دخلت ان عليها
علم انها مخففة قطعا والفعل الجامد يشبه بالاسم ومعلل الرعاء يشبه بالجامد
قوله كقوله وجه في البيت من الرجز وابيات كانه سيف
التشبيه بالاسم "

وخففت كان ايضا اذ

ولم يتسبب والواو في وجه واو رب وجهه مجرور بها او رب وحصر رجل وقد وروي رجح
مشرق الصدر وكان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان وجملة ثدياه حقان من المبتدا
والخبر محل رفع خبرها **و** الشاهد في كون خبرها المخففة جملة وقوله وقوله ويوما في
البيت من الطويل وقائله علباء ابن ارقم وقيل ارقم ابن علباء وقيل باعث يمدح امراته
ويوما بالنصب معطوف على ما قبله وروي بالجر فتكون الواو واو رب وتوافينا
مضارع من الموافاة بمعنى تأتينا او ما عملة بياء الموثبة المخاطبة ومقسم اسم
مفعول بمعنى حسن نعت لوجه وكان مخففة من الثقيلة واسمها ضمير الشان

وظبية

وظبية خبرها وفيه الشاهد حيث جعل خبرها مفردا وروي ظبية بالنصب
فيكون اسم كان والخبر محذوف اي كان ظبية مكانها وروي بالجر فتكون الكاف حرف
جر للتشبيه وان زائدة بين الجار والمجرور وعلى هاتين الروايتين لا شاهد في البيت وجملة
تعطو من الفعل والفاعل المستتر صفة لظبية على الروايات الثلاث ومعنى تعطوا
تتناول وروي السلم بفتحتين وتجي له لتتناول تجيد الضباء واذا ارادته اسم عنقا البيت بوجه
حسن **و**قوله اما لعل وليت في ذي البيتا مثنا الا ينبغي له لانه ليس فيها ما يخفف واما
لعل فالجمهور على عدم تخفيف فيها وذهب العارضي الى جواز فيكون اسمها
ضمير الشان وما بعدها خبرها **و**قوله ولا كنها لا تعمل في جملة منع العمل زوال
اختصاصها بالاسماء فتدخل على الافعال نحو قوله تعالى وما ظلمناهم ولكن كانوا
هم الظالمين **و**الله اعلم **لا التي لنفي الجنس**
. انما افرد لها بابا وان كانت من
اخوات ان لاختصاصها بالاحكام وطول الكلام عليها **قوله** اي التي يقصد بها
نفي الجنس المراد به التي يقصد بها الاتيان بها نفي معنى خبرها عن جنس اسمها
واشار بهذا التأويل الى امرين الاول وهو محلها اشار به الى دفع اعتراض وارد على ظاهر التي
لنفي الجنس وصورته ان يقال لا العاملة عمل ليس قد تكون لنفي الجنس ايضا فيشملها
الترجمة مع انها غير مراده بل الاولى ان يقول العاملة عمل ان ما كنت به الموضع وما جاب **م** بما
ما محله ان لا العاملة عمل ان تعين نفي الجنس نصا ولا تكون لنفي الوحدة ابدا والعاملة
عمل ليس تكون لنفي الجنس ولنفي الوحدة والقرائن تبين المقصود فجاءت الترجمة مثلا
بتعيين نفي الجنس كالعين **و**قوله وقولنا لا العاملة عمل ليس لا تكون الا لنفي الوحدة
مردود بنحو قول الشاعر تعز فلا شيء على الارض باقيا **و**قوله كانت مختصة ان قيل
حيث اختصاصها بالاسم القياس ان تعمل الجر **ما الجواب** انها لو عملت الجر لتوهم انها بمعنى
من لا بل لا ينبغي الحصور بها في قوله هل من رجل **قوله** عمل ان اجعل الا الاشياء
النفي نظيره اي في قبيل الصواب ان يقول بغضه اي بل نظيره كما يوجد ذلك في بعض
نسخ المتن والنسي كما يحمل على نظيره يحمل على نقيضه **و**لا حيث بار متغني كونها
نظيره اي في خصوص التأكيد وان كانت ان للتوكيد الاثبات ولا للتوكيد النفي وقيل

لهذا الجواب كلامه بعد وهذا الوجه إنما هو التأكيد أمر الوجود التي أشبهها
لا فيهما وهنا أن لا هذه مختص بالدخول على الجمل الاسمية ومنها أن لا
منها للحصر والإثبات وقوله إذا تأكيد للإيجاب في الأول له بقول توكيد النسبة
إثباتا أو نفيا لكان أن تكون لتوكيد الإيجاب فقط ومن توكيدها النسبة المنفية
قوله تعالى إن الله لا يظلم الناس شيئا والعذر عنه أي بأنه لما كان الغالب في أن توكيد
الإيجاب خصصاه به وقوله وكذا توكيد النفي هذه العبارة تقتضي أن النفي كان
موجودا قبلها وليس كذلك إلا كرقه وليس كذلك بل النفي إنما حصل بها وأجيب
بأن لا هذه لما كانت عاملة عمل ليس وكانت تحتمل نفي الجنس ولما عملت عمل إن دل ذلك
على نفي الجنس فصار هذا معنى توكيدها للنفي أو تقول أن النفي بها أقوى من
النفي بسائر أدواته وقوله فلم تعمل إلا في نكرة بل منه هو العمل لاستقرارها
سبعة لباب التوضيح إلا أن الشرط الرابع عشر وقوله لا يدخل عليها جار غير
محتاج إليه لأن إنما ذلك في معرفة فيكون خروجا عن موضوعه كونها تدخل على
الجملة الاسمية وقوله إلا أن تعمل النكرة وأجاب لها ثم لغيره أن المعرفة إذا
تؤخرت معنا الشرط ووجب تكرارها كما أن وهو باطل بل يجوز رفع اعملها عمل ليس
إلا أن تحمل كلام كم وغيره على مطلق العمل الصادق بعمل أن وعمل ليس فيكون صحيحا
لأنه لا يجوز إلغاؤها معرفة وقوله المكرر في جانب ظاهره والوقع توهم أن الشرط
واحد هذه المتخيل به والله والعبارة فيه فلا يكفي الصواب أن يقال أن تؤخرت الشرط
وجب مطلق العمل أفردت أو كررت فإن نصب بها مضافا أو مضارعه قول كم فاعل
فيما بعده في محل استحق عمل الفعل إليها تشمل العبارة ثم المضاف إذ هو عامل في المضاف
إليه على الأصح والمشبه به تشبيه غيره ويدل لهذا قوله بعد وإنما سمي مشبها
ثم اعلم أنه لا تكرار بين فإن نصب بها مع قوله فيما قبل إن لا أن العمل السابق يصدق
بالنصب والبناء على الفتح يحبه الإجمال وما هنا تفصيل لذلك فيندفع قول من قال
بالتكرار وركب المفرد فاتحا في كلامه اختصار محكم وهو البناء على الفتح مع لا نسبة
إلى علة البناء وهي التركيب كخمسة عشر وكون علة البناء التركيب مذهب
الجمهور وهو يصح أنها إذا فصلوا أو عملت عمل ليس نحو لا فيها رجل على مذهب

من

تقديم

من تعيين الجنس الحكم أو رجل منفي لو فيما فيه مفرد فإن قلت لم بني الاسم في قوله
كالشبه الوضعي ونحوه من أسباب البناء التركيب فالجواب أنه إنما أفرد قوله
وكان تفتقر أصلا لأن الجزء الأول من المركب يفتقر للثاني وتعقب بأن إنما تفتقر الموجب
للبناء هو الافتقار إلى الجملة كما مر لا إلى مفرد كما هنا ولذا قال بعض الحواشي أن أسباب
المذكورة هنا في البناء المستمر لا العارض وهذا عارض وقيل بني لتضمنه معنى
من الزائدة الاستغراق الجنس وعلى كل بني على حركة تنبيها على عروض البناء وكأنه
تحته تحقيقتها ثم أن الحكم المطلق المفرد على ما يشمل الحقيقي نحو رجل والمجاز دون جمع
التكسير نحو رجال واسم الجنس نحو تمر واسم الجمع نحو قوم ورهط إذ الجميع يبنى على

نحو

الفتح وإنما أطلقه بهذا المعنى لأن المفرد في هذا الباب ما ليس مضافا ولا شبيها به
لما أنه أطلق الفتح في قوله بعد إنما أراد ما يشمل نائبه وهو الياء في التثنية نحو لا
رجلين وفي الجمع على حده نحو لا بنين وأما جمع المؤنث السالم فيبنى على الفتح وعلى الكسر
نحو لا لذات للشيب والثاني إعمالها موضعا قول كم وهو المستفاد من المثال
بل مصرح به في النظم أما في الأول فمصرح به في قوله وركب المفرد وأما في الثاني
فمصرح به في قوله بعد أو مركبا وقوله مبنيا مع لا أي كل اسم مبني مع لا
والخبر محذوف ويجوز تقديره فيهما وأمر لها بعد الثانية إذ لنا لما تقول أن زيدا
وعمرا قائمان ويجوز جعل خبر لكل واحد منهما متصلا باسمه إذ لنا وقوله
على موضع اسم لا وتكون لا الثانية في زائدة ثم وقوله إنه مبتدأ محذوف الخبر أي في
وتكون لا الثانية حينئذ مهملة لأن مطلق عملها واجب أن تؤخرت الشرط وتكررت أو أفردت
كما مر عن الشيخ وهكذا يقال في قوله بعد مبتدأ الخ وفي قوله إلا الأول مبتدأ ثم أن
الصور التي يقتضيها العقل تسع وضرب أقوال الأول لثابت بناؤه على الفتح
ونصبه ورفعه في كل الثاني أقوال الثاني لا الأول لا يجوز فيخرج من ضرب
الثلاث تسعة صور خمس منها جائز ثم واحد ممنوعة ومحظورة وإن رفعنا أولا نحو
يجوز فيها الأوجه الخمسة أعادها أكثر باعتبار ما يقتضيه التركيب ويحتمله من غير مراعاة قصد المتكلم وإلا
فإن قصد المتكلم نفي الوحدة فقط فيهما أو نفي الجنس كذلك تعين رفع ما بعدها على أن لا عاملة عمل
ليس وإن أراد نفي الجنس نصا تعين بناؤهما على الفتح على أنها عاملة عمل إن وإن أريد بالأولى

وما اثنان نشبه وفعل عقيب ما قصد كالمتكلم ونعوا نعتا المبني يليه قول المكون وذا الحد نشر هيئة الى
ان الشروط ثلاثة كما تعرفون من الناظم اثنان عند كم والثالث الكون نعتا لمبني ولو كان نعتا لمعرب فلا يجوز
فيه ثلاثة اوجه كما تحسن كرمكم وقوله تركب الصفة مع الموصوف كالبعض التركيب يقتضي ثلاثة
اشياء الاول الموصوف والصفة كالانعقول التركيب للصفة والموصوف ثلاثا قبل دخول الابتدائيات والامر
كالمتزحل لا بغير التركيب وقوله الحمل على الاخ لانهما صارا بالتركيب كشيء واحد فحكموا على محلهما بالرفع
بالابتداء وجعلوا النعت للمجموع وقوله مع تاخر العامل اشار بهذا الى ان الكلام في الابتداء الاعلى مذهب من يجيز
في المتقدم والناظم لا يجيزه فالاولى انه من الجزء من الاخير شرط الثالث الاول عليه على ان الناظم لا يرى الشارح على
شرط الكرم عاملين وقوله ويجوز نصبه على المحل في الاولى الوجه الاول ويكون قول الناظم نعتا بدلا او عطف
بيان لانهم نصوا على انه ان تقدم النعت على المنعوت وكان النعت صالحا لمباشرة العامل وان المنعوت بدلا
بدلا او عطف بيان نحو قوله تعالى صراط العزيز الحميد الله في قراءة الله بالجر وقوله ولمبني متعلق بنعت
حيث ان جعلت الضمير في يليه يعود على النعت ويكون النعت ان قيل معرفا نعتا لمبني يليه ذا الحد النعت المنعوت
المبني ويدخل من الناظم ان القيود كانه معرف نعت لمبني من المنعوت واما النعت فهو الموضوع فكانه
بعد شرطه وغير ما يلي وغير المفرد قوله اي مشاكلا لتبع مفهوم ما قاله في البيتين قبل وانما انتحلوه
واطلق للمدرك اعتبار اعلام الناظم نعتا والحق ان صور المفهوم ثلاث كالمنطوق وعبارة الناظم
هنا مؤولة لتصدق بمعانيهم الشروط الثلاثة ودالها بان تجعل مفهوم يلي محذوفا وغير بمعنى الا وما واقعة
على النعت والتقدير الا النعت الذي يلي المبني فيصدق بصورتين الاولى ان لا يكون [illegible]
الثانية ان تكون الموالاة موجودة ولا كالعكس نحو لا غلام سفر ظريفا او ظريف في الدار فهذه الصورة
الثالثة الباقية من المنطوق وهي مفهوم قوله سابقا نعتا لمبني فيكون الناظم قد استوفى المسألة
منطوقا بلا تأويل ومفهوما بالتأويل والله اعلم وقوله الحمل على اللفظ في هذا قول الناظم والى
الجمهور انه بالحمل على المحل الاسم لان اللفظ مبني ان المكون من هنا على ما للناظم في قوله مفردا نعتا لاسما
قال ووجه النصب الحمل على موضع اسم لا من عمل الجمهور وبهذا الجواب عن قول من قال ان في كلامه مخالفة
والعطف ان لم تتكرر لا احكما قوله جار في المعطوف يعني اشار بهذا الى ان الناظم الحق النسق الذي
هو العطف واراد اسم المعطوف الذي هو المعطوف لان الرفع والنصب حكمان للمعطوف كالعطف
وقوله على اللفظ هذا على قول الناظم وان الجمهور ومن الحق انه على المحل كما ذكر قبل وقوله
كقول الشاعر [illegible] من الحرب [illegible] والعاطفة ولا النافية للجنس [illegible]

رجل

اسما

٢١٣

اسما او بانا معطوف على محل اب او لفظه ومثال الرفع مع لا امر وان المراد به مروان بن الحكم وبانه عبد
الملك بن مروان واذا لهم هل الملك على غيرهم لغالبة استعملت استعمال الذوات موضع احد عامر على
تثنيتي مروان وانه مع القياس من اعتبار اسما ذكر او ان الواو في وابنا بمعنى او ولا احد من حضير ان يرى
ابنا ومعنى ان يرى بالجر وعلى هذا ووارد والقياس تقديم قال زعل ان الشرب لكن الاخر ان يسار بالواو في العطف
بالواو ولا يقتضي ترتيبا والشاهد في عطفه ابنا بالنصب على محل اب ومنه قول الشاعر هذا النحو
البيت والكامل وما يليه فيه الشاهد الكثير ومن امثلة وهي الواو القسم ومن مقسم به مجرور والفعل
بفتح الصاد الزاي هنا وبعيشة تأكيد للفعل مجرور بالباء الزائدة وقبل ما لا بمعنى صفة ولا نافية
للجنس وان اسمها وخبرها [illegible] وكان تامة وذا الجملتين انشاء ان اللام [illegible] يوجب معلق الفعل وهو اب
ان محذوف الذي ما تقدم على [illegible] وجملة [illegible] اعتراضية بين المعطوف والمعطوف عليه [illegible]
وان بالرفع معطوف فان العطف على محل اسم [illegible] وقال العارض انه معطوف على محل
مع اسمها والشاهد في العطف بالرفع بعد استكمال الخبر [illegible] استشهاد بهذا البيت فوقع الموضوع
ان هو عن ذكر ان لو ما ذكرت [illegible] وقوله يجيئهم امكما الذي يجيئهم بمعناه
لانكر واو انقصر كان الكم انما يتعرض بحرف الجر او تقول يقيم العامل من بعض الكم وبغير الجار [illegible]
وتقويه بغير وقوله وهو [illegible] لقول الناظم واختير نصب قبل فعل [illegible] وقوله ومثل هذا
[illegible] الوجه [illegible] الرفع [illegible] الوجه الثالث [illegible] من النصب اما الرفع وكان امكما خبر المبتدا
واما النصب فلو جعلنا امكما مفعولا [illegible] ما قبلها [illegible] ما لا يعمل ما بعدها فيما قبلها
متعين عليهما ان الجواب محذوف [illegible] ويجوز ان يكون [illegible] الوجه [illegible] الرفع ويكون
امكما من الجواب [illegible] من العلماء [illegible] محذوف الجواب واعلم ان الهمزة استعمل
قوله وفيه نظر [illegible] المراد [illegible] الاعتراض [illegible] وجهه [illegible]
الكلام [illegible] الاستفهام [illegible] والحكم ما تقدم [illegible]
[illegible]
واما اذا [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الاستفهام [illegible]

احسن به الا الشهود [illegible]

الجزئين على معناه وأما إذا ركبا وصارت البنية على معنى واحد فهل يكون لها من العمل ما يقتضي
معمولين ولا يعترض بهذا المجموع ثم إن المكون من علم التوجيه من المركب إذ لا تعلم معه
وأخواتها تعمل الله كل ما حرمه بأن وعلى معناه أنهم ما تبينه بسبب ذا الوالد وقوله وهو كلام من أخذ
مراجعه هذا كأنه مع الجمهور ومن علمت كلمة كلا إنهم على من هب
الجمهور وقوله ومع متعلق بأعطى ومن الأول إن معه في موضع نصب على الحال من ضمير
فسمعوا ونبّه في هذا الباب إلى أن أعطاه الخبر فيرد ثم من المجموع ومثل الذي على المنطوق ولم يمثل
لذلك ما كان ينبغي لذلك ومثال المنطوق فالقول الأخير في علينا قوله ولا يجوز من يد
بما يجوز من يد ثم تلك به على الهمزة معموم فنساغ تقتضي أن من قبله إذ المراد عليه دليل على تسامع ولا أقل
أن يكون مجازًا مع أنه غير جار في قوله كقوله وردت أن البيت من البسيط وقائله رجل من أهل المجتمع
مع النابغة وما ثم غير أن الفعل لما ماريه فلا سبيل لها بقرينة ما تمما عليه وتهوي منه بما ثم هذا
البيت أبيات ثم جملتها من هذا البيت ورد بعلمائه وأعلاه الحجاز ومن أن يجيء الإبل وبرد غير مقاوم ما
معموله والجرود الناقة المسنة ومصوفة هو والمصرمة الناقة التي منقطع رأس ثديها بما يحف
لبنها منقون على الحال وقسم فلا تغيير وأم وأولو الأمر جمع ولي والمراد به النصباء والعدد
والمعنى ما يسعى بإن أتى في هذا الوقت إلا الكبير السيب في قومه والشاهد في ذكر الخبر
وهو منصوب وما يجوز من يد لأنه غير معلوم ثم ذكر من قوله نظم ذا الباب بباب أن والحق أن المراد به
ما ينصب لا اسم وهو مع الخبر في باب فيكون شاملًا للباب أن وكان إلا أنه لم يتعرض لحذف الخبر في باب أن
والأمر هنا لبعضهم بعموم الباب وممكن من هذا الاسم بحرف الخبر يجوز أن علم بحوله عليه إلا بالي
علينا والله أعلم

ظن وأخواتها

هذا هو الباب الثالث من النواسخ والمراد بأخواتها نظائرها في العمل من جميع أفعال الرجحان وجميع
أفعال اليقين الناصبة لمفعولين وجميع أفعال التصيير والقول في بعضها فيكون ظن ترجمة للجميع
نعم فيكون من قبيل العلم بالبيت في الباب ثم أخواتها في المعنى لأنه يخرج عنه أفعال اليقين والتصيير
والتصيير وعبر بظن لأن الرجحان أكثر والأخواتها أنما وأخواتها لأن أفعال الرجحان
أكثر استعمالًا من غيرها وذكر غيرها وأخواتها في موضعها مع أنها ليست منها تسمية للنواسخ
وجعلها تابعة لكن على التشبيه بالصفة وبدل الشبه بينها أحتاج معنى كل منها إلى زيد

مفعولين لأن أنت بباب ظن إنما المبتدأ والخبر بباب أعطى وإنما شبهوا ظن بأعطى لأن كسا
لا معنى أعطى يتعلق بذات المفعولين ومعنى ظن وأخواتها يتعلق بهما وجهة النسبة التي
بينهما والتعلق بالذات أقوى أقول انصب بفعل القلب جزأي ابتدا ومن لا يبتدأ لأنهما
في الاعتراض هذا الباب ظن يقتضي أن لا ابتداء عامل في المبتدأ والخبر وهو خلاف المشهور الأمر في قوله
وبعد المبتدأ والجواب أنه لما كان لا ابتداء عامل في المبتدأ أو المبتدأ يستلزم الخبر يسمى الجميع جزأي ابتدا
مجازًا فيما يتلقى ما هو وقوله ومنها ما لا يتعلق إلا الفعل الذي يكون هو ومن نصب الجزئين والتعبير طردي
بأن كل ما لا شيئًا اشتكاما مثل أو تبصر بل المعمول أو أمر نحوهم وبعضهم فتكون لا أقسام الثلاثة مأخوذة
وكلام المكودي أن الأول من هذا التقسيم المتعلم أن وأمره قوله أشار إلى لا والهذا يقتضي
الخط تكلم على النافذ وليس كذلك ولا وأن يقول الشارح الأمر ونحوه أعني رأى خال علمت وجدا
فكون من منها ما يعتبر في الخبر إذ إن كان قبل دخولها الخبر أولا فالقول الأول معمولها ثم أن المكودي
قسم هذه الأفعال أقسامًا ما يعتبر يقينًا أو رجحانًا والموضع معلما أربعة أقسام وكل منها بينهما
كأن قول ما يعتبر في الخبر يقينًا بحرف بقسمي دائما أو غالبًا وما يعتبر في الخبر رجحانًا كذلك
دائمًا أو غالبًا فتكون أقسام في كلامه أيضًا أربعة ومن بين الموضع لا أقسام لا أربعة مثلا الكل
بعمل المجرد الله خير أو قوله وجعل كذلك أعترض عليه بأن كلامه يقتضي أن معمل يعني علم
من أفعال اليقين مع أنها من أفعال الرجحان كما في التوضيح وغيره إذ لو كانت من أفعال اليقين لم يحتج لقوله
يعد وفيما زيادة وهو لا اعتقاده قلت ويمكن الجواب عنه بأن لا أشار في قوله ذكر الحال إلا ما قبلها وأ
ومن أفعال الرجحان وبدل عليه لأنها بدل اللام والكاف الدالين على البعد وهو أمر منقطع النظم حتى
لا أشار إلى ما انتقل بأنها كلمة الغريب فيومئ منه أن معمل من أفعال الرجحان فإن قلت إذا
كان من أفعال الرجحان فما معنى كونها عن تعقيد فالجواب أن معناها أنها تكون أقوى من
أفعال الرجحان لأنها تحتمل القطع وقوله ولم أنبه عليه في تنبيه على بعضها فيها بالذي في قوله
لعلم عرفان البيت وهذا التكثير والمكودي كالموضح فيه مثل التنبيهات على كلمة بأنه كان ينبغي أن
يذكر البيت هنا لأنه تغيير لبعض لا أفعال المذكورة والتي كصيرا أيضا بها انصب مبتدا وخبرا
قوله كر ولم يذكر القطع في علته أن أفعال التعلق لما كانت كما ترى أقسامًا ثلاثة بين مراده منها
يتعلق هنا لبيان غيرها ولما كانت أفعال التصيير كلها تنصب المفعولين لم يحتج لذلك وقد ذكره
الخط في الغالب أنه إذا أطلق الحكم على شبه شيء فلا بد أن الشيء ويشبهه بتمام غير كما في قوله

القلوب قوله كذا تعلم وخص بالتعليق والالغاء هنا الامر حيث مولا ... والمانع من تصرفهما
كان ينبغي ان يبين ... لما حسن تعليقه الا انه منع من الجمع وكما
العامل ... بانه لا يعلق ... المعلقة لا مشروعة ولا مطلقة فلا ... الساويا قلنا
ما ... الى العامل يعمل في الحال فلا ... ما يرده انه يسوغ دخول النواسخ على الجملة الفعلية
ولكن الم ... ومولده ... الفعل الغير موجب العبارة ... ان الموجب موجود وهو التام
او التوسع واجيب بانه ... الموجب ... واما التوسع او التاخر ... بحسب ... وقياسه غير
معلق ... غير موجب ذكر السبب ... الالغاء بل هو يجوز له جاء فيه ما ... عدم دخول
الالغاء والتعليق في افعال التصيير فالجواب ان افعال التصيير ... افعال القلوب
كانها تغيير ... في الخارج ... يعرض فيها تعليق ولا الغاء وان افعال القلوب
معناها قائم بالقلب ... يتغير ما يرى بالعيان ... التعليق والالغاء ...
في هب وتعلم ما اشار له بقوله والامر هب قد الزما هذا جواب عن سؤال مقدر ... الدم
يجوز التعليق والالغاء مع هب وتعلم فاجاب بانهما ... للزومهما الصيغة ...
وامر ... قوله في الفعل المذكور ... يقتضي ان قوله ... ولغير الماض من سواهما اجعل
بلا ... ان الصواب انه ... العمل ... الالغاء والتعليق في افعال القلوب ... في افعال
التصيير واجيب ... بانه اقتصر على الفعل ... افعال القلوب ... وافعال التصيير
ثم ان ... قوله من سواهما ... قوله ... هب فذ الزما وموهم الغاء
ما في الابتدا قوله ... ثلاث صور ... كلام ... في قوله ... في الابتداء
... الصورتين ... الصورة ... في كلامه ... لو دخلت ... الماورد
علينا ... الجواب ... لانه تقدم على العامل غيره مع ان ... الجواب
عنه ... كلامه على ان الصورة ... كلامه ... وفي بعض تفصيل ...
في مواطن التصريح التوضيح وقوله بقوله ذكر ... في البيت من ... بعض
... والثالث ... مثل ... مطلق ... والتعذير ...
مثل ... ومتى ... فصل ... قلت عليه
... واسم ... ويروى ... يطلب مفعولين ... بل ... جبتزا
والادب ... والقياس نصبهما على انهما مفعولان ... الدليل ... الكوفيين العامل تقدم ومع ذلك

ليل

المعلق والثاني لم ... التعليق وقبل نفي ما قوله كقوله ... ما ... ومحيص مثل المجرور
بل ... ومعنا ... وعن ... العذاب ... في ... والفعل ... معلق عن العمل لفظا لا
محلا بما النافية وقوله كقوله تعالى وتظنون ان لبثتم الا قليلا في الدنيا او في القبور ومثل ... لا
... التعليق ... انما ... التعليق ... الجملة المعلقة ... المعلق
ثم ان ... العامل ... فانه ... حذف العامل وفي ... الايد ...
لانه ... قوله ... العامل على الجملة ... العمل ومثل ما
قبل ... استشهاد ... القسم ... بقوله ولقد علمت ... وقوله قال
ابن ... على ... البيت ... على ابن مالك
بعض ... وقع في ... وقوله ... مما اخ
البيت ... ابو ... وعن ابن ... معرما
... التعليل ... او الموت ... لا او ... الرجع
... البيت ... في ... التامين ... الشاعر ... البعض
... استشهاد ... البيت ... المعلق ... انما ... على الجملة الواقعة
في موضع المفعول الثاني ... التعليق ... الا ... موضوع التعليق ان يقع
بعد العامل ما ... معموليه ... الجملة ... محل نصب مفعول ...
ومن المعلوم ... البيت ... التسهيل ... الطلاحمه
على ... عليه ... وقال ... التعليق ... بين كونه
في المفعولين ... المفعول ... كقوله تعالى ولقد علموا ... العامل بعلموا ... على
... ان ... على ... انهم كانوا يعلمون الامر ... ليتعلوا
... والثاني ... على ... من موصوله ... اشتراه ما
والرابع ... وما ... مثل ... وله ... مقدم ... موصوله
وقوله ... البيت ... الكامل ... البيت ... اشطر الثاني
والبيت ... القسم ... والواو ... للقسم واللام ... والواو
في ... القسم والمنية الموت ... منية ... كان ... العسم
على ... عنها ... المنية والموت لا ... بل لا بد ان تاتيه

القسم وإنما علقت الفعل عن العمل وتقدم مثله كما سنشير إليه بهذا
والشاهد في اللام لتأتين جواب القسم
بهذا البيت وقوله كقوله تعالى ثم إن لا نافية ومن موقع أي على عمل النبي صلى الله عليه وسلم
وقريب مبتدأ أو بغير معطوف عليه وما موصول اسمي في موضع خبر فاعل المصدر أو ما عطف عليه
لغنى عن الحج ويجب أن تكون ما مبتدأ أو قريب مع ما بعده خبر وعلى كل فالجملة في موضع نصب
المعلوب العلم فلا عطية ومعنى ما يدل النبي صلى الله عليه وسلم أعلمهم بأنه لا يعلم
عن أبيهم أو أو بعد وبعد أحوال وأموم وإعطاء لغنائهم كل المسألة لا يجاهر الكلام إتباعا
وعلى الرأي بما أو لا تصدر الكلام يمنع ما قبلها أن يعمل فيما بعدها وقوله والعائد
ما استعمال هذا القول وقبله بعض النسخ والعائد على لا ما بين الضمير في له
فلم يعلم عيان ولهم قصيد من رأى الأول ذكر هذا البيت عقب قوله أعني رأى لأنه تغيير العلم
ولهم قوله ثم ومن أن يكون معناها متعلقا بالمعرفة ونحوه أن علم المتعدية إلى اثنين معناها
متعلق بالجملة وهذا مبني على أن العلم هو إدراك النسبة ونحوه والعلم إدراك المفرد
معانيه ولهذا يقال إنه عالم وكما يقال عارف لأن المعرفة تقتضي جهلا سابقا وهو محال في حقه
وقيل الأمر بينهما واحد وقوله والرب إنما ما لعلما الأولى أن يذكر هذا البيت أيضا بعد
أن تحادثت هنا العلم عرفان ثم يذكر هذا عقبه ليعم المحبوب العلم والمحبوب ذكره
النوع منها كما تثنيا عليه قوله ثم والعلاقة يحصره المفتح جواز التعليق والإلغاء
في الحلمية وليس كذلك وقد يقال إن هذا العموم مع قوله وقبل وقاملة وقوله ومنه
قولهم أن هذا البيت والواو في أبله بمعنى أن الباطل يذكر أربعة وقوله من هو إلى
الإنشاء أم في منابه وأن مضارع وأو ما مفعوله كما وأوراقيتي معمول ثان والرابعة الجامعة
المسام في بين الحج من ثم وإصرية وتيسير في كل ومعنى أثبت أنه وإذا هم ومال أي أن يجوز أن
تكون منتهى ما ثم وإذا في موضع جر بقوله ماض وأبيل فاعله ومعنى الغرانيق والشاهد في أن
الحلمية المفعولين وقوله ليعلم أنها الحلمية في عامه تبعا للظاهر لعموم الرؤية لأن تستعمل
مصدر الحلمي يعني كذلك بل تكون مصدر البصر به كما بينه في التوضيح وقد يجاب
بأنه كما أن الغالب والكثير كون رأى مصدر الحلمية أطلقا ويقال أن المعنى ولو أن الثاني تكون
مصدرها الرؤيا وهي الحلمية بخلاف البصرية فلما تبعه رأى ذات رؤية ولله ما أبلا
دليل الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله وهب تعلم للأمرين كما أن مع إيهام أن الاسم

٢٠٦

بفعل أمعة ترك الزيادة الثانية أن هذا يكون مع تقول أصوات كما يحاول وكان ينبغي أن يفصل بينهما
قوله في هذا الباب أنهم يوقفون لهم هنا احترازا من باب كسى وإنه يجوز الحذف ولو بغير دليل لأنه
فضلة ويعقول لهم ومن بعض فضله أجز وقوله لا يجوز من منهما في هذا هو اختيارهم ومن قول
سيبويه والجمهور ولم يجيء في باب أفعال القلوب والتعيين وعلى غيرهم أن العرب تحذف الأفعال المجرى
القسم مثلما لا يحذف جواب القسم ويكثر بما يجوز مفعولا ثانيا وقوله وما حذف أحدهما في هذا الممتنع
إجماعا كما يقع فيه خلاف كلا قيل فيه لا كحذف أحد المفعولين اقتصارا من قيمتها معا ويرد الضعيف
بقوله كما أنهما في الأصل مبتدأ إلخ وكما لا يجوز كون المبتدأ بدون خبر أو خبر بدون مبتدأ قبل دخول
الناسخ وكذلك بعدهم وتكون العلة رابعة تحذف أحدهما ويجعل أن تكون العلة تحذفهما أو يحذف
أو تحذف أحدهما كما هو المستفاد من مجموع قوله سابقا وحذف ما يعلم جائز وقوله بأي كنت
في البيت والطويل وقائله الكميت وهو أول البيت وكان أنهم بما يسمع الراغب وقد أورده فما هو في الكتاب
القصير كم الذي وجملتها هذا البيت من شهرته ولما قال الشاعر إلى بعد ذه وقال يا أبا مارين قد من
على الناس في شعر ما رأيت من عليه وما أحسنت أم نحو بأنشا عنيفة الناس وإن كان فيها كنت
أولا من نسبه تعلم ما نسبه تربا وما نحو فنا إلى البيض الهم وكما العبامين وذا النون
يلعب إلى رفاق وما إلى الأمر شيعة وما إلى الاستعباد لحو مستعبد فقال الفرزدق يا ابن
أخي أسمع هذا أو لمه كانت أسمع ومضى ومن يقول بأي بجار وجحد ومتعلق بترى بعد وضمير
عنهم عائد على أول البيت والشاهد في تحسب حيث حذف مفعوليه لدلالة مفعول ترى عليه
والأصل وتحسب حبهم عارا علي وقوله قوله تعالى ولا يحسبن الذين ما عام يحيى وضمير مفعول
ثان والأول محذوف بتقدير قيل هو إلى تحلهم خير الخم وفي نحو ولا تحسبن الذين قتلوا عائد على الله
المصطفى صلى الله عليه وسلم والذين مفعول أول وخبر مفعول ثان وما حذف حينئذ وقوله منول
قول عشركم ولغرابتنا من الكامل وبعوا ومجد لغير القسم واللام للتأكيد وتظنني بجزوم بلا
الناهية علامة الجزم حذف النون والخطاب في زلت وتظنني المحبوبة والمحب بفتح الحاء بمعنى
المحبوب أطلق به إنشاء على العيافة والأنثى محبوب على غيره قياس والشاهد في حذف المفعول الثاني
اقتصار أفيد ثم فلا تظنني غير ذلك واقعا ومثله في ابن عقيل وهو الصواب وما يوجد في بعض
نسخه من تقرير بخلاف هذا فلا تلتفت إليه على أن الاستشهاد بهذا البيت يصح إذا جعل
منه متعلقا بنزلت وإن جعلته متعلقا بالاستقرار فلا شاهد فيه لأن المفعول الثاني مذكور ومقرر

ان يزمل على الجملة في العمل قوله كم وتنظر افعال تقول في
الجار والمجرور والعباسية مقام المتعلق المحذوف بخلاف القول مع ان كلا منهما يدخل على الجملة ان الظن يقتضي
من الظن والقول استويا في نصب الظن الجزئين بخلاف القول يقتضيهما وجهة لبعضها وبعضها لا اعراب
الجملة وجهة معناها ونسبة الجزء الثاني للاول والقول يقتضيها
وفيه علم تبوح امكانه معناها وقوله فينصب مفعولين اشار كم بهذا الى ان التشبيه في قوله
كظن وتنظر اعاملة في العمل للاول الا الغاء والتعليق ومواضع في التسهيل واتى في النهاية ان التعليق
والالغاء يدخل القول فيكون التشبيه تاما وقوله وملاذا ان الشيء ظاهر معمولها في كون المضارع
معمولها منه بحي واما الثاني فيقبح النداء كما تكون للمخاطب تكون للغيبة نحو ومن تقول الذين
يقال المخاطب ومنه يجوز مع اقتران تقول بالمعل وقوله ومنه تقول مشتق في بعض النسخ ومثله بل
ومنه ابيات والرمز وفاعله مقدمة ومنه اسم استفهام وتقول مضارع اجري مجرى الظن مثلا له
في مفعولين احدهما الفلص بضم الفاء واللام جمع قلوص ومعنى الناقة بنون النون والميم والواو
جمع واستدنى الرسم نوع من سير لها صفة للقلص وثانيهما جملة يرحلن والنون في يرحلن العامل
عائد على النون وام فاسم مفعول يرحلن اسم محبوبته وقاسما والرحال وقوله العين الصواب ام
مازم وما زما الفصة مذكورة في اصله وانشاد في تقول هيت يحمل في الجرب وقوله ومنه قوله اما لا
في بعض النسخ ومثله بل ومنه ابيات من الوافر وقائله الكميت من قصيدة يمدح بها قسم
ويفضلهم على اهل البيت وبنو لؤي المراد بهم قريش والجهال جمع جاهل والسفها جمع سفيه
الجهال بنفسه وليس جاهلا والجمر ابتدا مبتدا والخبر محذوف وموجبا في نفسه وهي جملة اعتراضية
بين المعطوف والمعطوف عليه والمعنى انظن بني لؤي جهالا ومطعمهم بالجملة مع
ان استعمال العم اهل البيت على الجملة مع بعض بني لؤي علتيهم وانشاد في بعض جهالا المفعول
الثاني بين لم الاستفهام والقول وقوله ويعني بقوله او تحل امرئ فعلية يكون كلام كم
عامل مفرد واطلق المجرور واراد اسم المفعول قوله كم تبعا للمراد فصل المفعول
بامر المفعولين فيقتضي البعض ان المفعول الثاني معمول المجرور وانه في التسهيل ان الصواب ابقاء
كلام كم على عمومه وان المراد بالمفعول كل معمول فيصدق بالمفعول وغيره كالحال ومثله بقوله
مسرعا تقول زيدا منطلقا وفي التسهيل في مواضع وقوله تقع بما ابهم في الحال انه منصوب
لان الفاعل اراد التعيين اذا ذكر المجرور معا يكون منصوبا والتعبير هنا وغيره والاصل في
الفاعل الاشارة بقول بعضهم فاعل التعيين ان ذكر المجرور منصوب مثل فريدا

وصرف

وهذا اول من المفهوم قول بن اجرى من المعلوم بل قال بعض لا في ان يعني انه اشار الى
العمل بكلها وبعض شرح هذا النحو من تتبع الى فصح في الشرح ومن ابن حمدون فقال انه مستوفى
وقوله وان استويا في الشيء وهي حكاية به على عبارة كم المقتضية ان العمل واجب مع توفر
الشيء وهي عند عدم باعمل وليس كذلك ولذا قال بعض الشام الا بانه لا للتحتيم ولم يتبين كم من الحكاية
لا في الا الاول والحاصل ان الكوفي اعترض على كم وجهة التشبيه فيقتضي انه تام فيجوز فيه
الالغاء والتعليق والعم الجلالة ووجهة انه ينبه على جواز الحكاية مع استيفاء الشيء وهي
جهة ان قوله وان يعض في شرح كما ليس فيه بل الطمس بعضهم وزاد بيتا بقوله ونعني
نحو اولكم وتحمل ومن حكى مع الشيء يحتمل نعم ولا تلغ ولا تعلقا وكل فيه من دليل الالغاء
وقوله فقالت وكتب في البيتان من الرجز وقائلها في ديوانه ضبا واتوبه ان ام انه بقا لتا هذا الحمد انه
اسراني معامل فقالت بعده على امراته والواو وكتبه والحال ومن مفعول اول لقالت واسراني
بالنون لغة في اسرائيل بابدال اللام مفعول ثان وانشاد في فقالت مبنا نصب المفعولين من دون الشيء
وهي لغة سليم والله اعلم

اعلم وارى

لم يقل اعلم واخواتها كما قال في الترجمة السابقة مع انه ذكر من الافعال التي تعدت سبعة افعال الى ثلاثة
وان تنبيه عليه على تعريفها وغيره ما فيه خلاف بل منها في المفعول الثاني لغير اعلم واري منصوب
على اسقاط الخافض وانها من الحال وايضا غيرهما لا يتعدى بنفسه الا لاثنين فمعناهما
قوله كم نحو وافضل في قبل الصواب ان يمثل نحو فرغ لان دخل متعد الى واحد بنفسه ومن اجل
على ان المنصوب بعد دخل منصوب والمجرور انه منصوب على التشبيه بالمفعول به وبالعمل معه
لازم واما ما مثل من الرضوان فانه كناية عن الجماع وهو لازم قطعا الى ثلاثة راى وعلما عدوا اذا
اتى الى ذلك ان اذا لا يعمل فيها الماضي لانها للمستقبل الا في مركز اذا موضع اذ كقول تنعل واذا
راوا تجارة وغير استعمله كم هنا وما لمفعولي علمت مطلقا قوله كم ثابت للثاني والثالث كانه
ما المفعولان فيقتضي الحكم ان كان لها فيها ولم يتكلم كم على حكم المفعول الاول ومذهب
سيبويه منع حذفه وعدم جواز الاقتصار عليه وذهب الاكثر وابن مالك الى جوازهما انظر الشرح
نحو جاء ان تعديا لوا من قبل همز كنيبين تعديا العلم وراى البصير كونهما متعديين الى اثنين لما
صرح به في قوله لواحد الاعلم المتعدية مرت في قوله العلم عرفا واما راى البصرية فعلم بذكرها

اذ لا يكون فيها الا الاحالة على مجهول فلذلك نكت عليه الشيخ هنا ألا تكون الا ما الزمن معلوم
ومفعول لان المفعول الثاني في علمت ثلاثة اوجه انتصب مفاعيل لانه معقود على
قوله كم من هذا الباب لانه ... الباب ان سابق ... المبتدا او الخبر ومنها ليس ... وغيره فاعرفه
فيلزم ... ان الاول واوسان ... اعلم ان عباره ... معترضة ووجه ذلك انه امر
باب كسوة واعطى والثاني منها ذا ثنى كسا
امر هنا تخصيص تشبيه الثاني هنا بذلك كما يقتضيه ان ... والثاني ان مع ... ما بعده ... ايضا
ولذلك نكت عليه الشيخ بقوله وكلمة الثاني قوله بعو به ... مواه ما ... هو ان يجيء
التشبيه في الثاني في الثالث انه يقتضي انه لا يجوز التعليق في الثاني في ... الثاني في باب
كسوة لانه لم يجعل ... ومن الحمد ابن غازي بما ... اعتراض الثالث انه بقوله
وافعلن معا المفعول كسا ومن يعلق ها هنا ... واجيب عن الاعتراض الاول بان الخلاف
... في الثاني ... يكون كالثاني اذ لا ... وعلى ... ان ... ويكون ... واعترض ... الخلاف بان ... في
... الثاني ... زيادة في الرد على ... بانه يكون الثاني هنا ... ان يكون كالثاني هنا ووجه
الثالث بانه مشى هنا على ... الجمهور من منع التعليق فيه ومن ادعى ان المفعول الثاني من ... تعليقه
تعليقه بالاستفهام يعلم جوابه بالوقوف على التوضيح وحواشيه وكان السادس
فيما مر قوله كم وزاد ابو علي الى العاريسي ولن يعارس ويكن ... ولي قضاء ... وكان
المعتزلة ... من يقتضي ذلك ومع هذا ... بكل ... تسبب ... وكان ... العلا وتوفي ... ربما
ستة ثمان وستين وتلائمائة والله اعلم

الفاعل

لما كان الكلام يتعقد من مبتدا وخبر وينشا من ذلك نواسخ ومن فعل وفاعل وينشا عنه النائب
وبرغ من القسم الاول شرع في الثاني ثم ان الفاعل لغة من اوجد الفعل باعتبار الكسب نحو
ضرب زيد عمرا او قام به نحو مات عمرو وعلم زيد واصطلاحا ما قال كم من ان اسم الملوح وما اسم
بيشمل الصريح والمؤول ... نحو اتى زيد والمؤول نحو قوله تعالى اولم يكفهم انا انزلنا ... الزلنا
وقوله المرفوع هكذا في بعض النسخ بزيادة المرفوع والرفع حكم من احكام الفاعل واما خلا
الحكم في الحدود مردود عند السلم وعندهم في جملة المردود ان تدخل الاحكام في الحدود لان
الحكم على الشيء فرع تصوره ولا يمكن تصور الشيء الا بعد اجتماع اجزائه ومن جملتها الرفع فيلزمه
الدور ورواية هو ابن ... على النسخ باسقاطه وهو اولى وقوله المسند اليه فعل الا ...

من

من تغيير الفعل بالتاء احترازا من اسم كان واخوات انما واجيب بان مرفوع كان ليس مسندا
الى كان وانما هو مسند الى الخبر ان اطلق المبتدا او كان امر انما فيه المسند وقوله او ما جرى مجرى الفعل في
من محل الفعل ثم ائتيا اسم الفاعل نحو اقائم زيد وامثلة المبالغة نحو اضراب زيد والصفة
المشبهة نحو احسن وجهه واسم التفضيل نحو ما رايت امرا احب اليه الجود من زيد والمصدر
نحو عجبت من ضرب زيد عمرو واسمه نحو عجبت من اعطاء الدراهم زيد واسم الفعل نحو هيهات
العقيق واهله والجار والمجرور والظرف نحو اعندك زيد ومثال الجار والمجرور نحو افي الدار
زيد واسم وضع موضع الفعل نحو ابا الدار وزيدا ... المضمر مستتر فاعل وان
تو كبر له وقوله مقدم ما عليه في الاول من زيد لانه مستغنى عنه بقوله المسند اليه لانه
ان تقدم فلا يسند اليه وانما يسند الى الضمير والتقديم ... وهو الحكم الثاني عند الموضع
وادخله والخروج من علمت انه مردود واحسن ما اجيب عن مثل هذا في كل موضع ان ...
الحكم في التعريف انما يودي الى الدور اذا اخذ من حيث انه حكم واما اذا اخذ من حيث انه وصف
لازم لكونه خاصة للمعرف كالرفع هنا ... وتقديم الفعل هنا فلا يلزم الدور ... عنه
مر وقوله على طريقة فعل المراد بطريقة فعل ان تكون الصيغة ... من الثلاثي
او غيره واحترز بذلك مما يفعل بضم الفاء وكسر العين فلا يقال فيه المرفوع فاعل
بل نائب الفاعل وقوله او فاعل مراده به ما كانت صيغته اصلية فيشمل جميع ما مر
ويخرج اسم المفعول فان المرفوع بعده نائب الفاعل قوله كم الفاعل الذي كمرفوع اتى
بالتمثيل ... ثم ... الاول يقول فيه ما ... لانه لا يقال للشيء
تميم الا اذا لم تكن فيه ما يتم مع ان الفواعل المأخوذة من هذا التمثيل ... منها ما ذكر كم
ومنها التنبيه على ان الفاعل في الاصطلاح لا يلزم ان يكون فاعلا في ... الاصطلاح لا يلزم ان
يكون فاعلا في المعنى ومنها ان صيغة الفعل ... تكون على الصيغة الاصلية او
تسكين عينه نحو نعم وعلم بسكون اللام ... فينبغي ان يقرا مرفوعا بكسر العين
جمع مذكر سالم لانه يشكل عليه انه جمع مرفوع صفة للعقلاء والفتى غير عاقل وهو مراده ...
ما جمع جمع مذكر سالم ان يكون عاقلا ... ثم ... لغلبنا ان مراده ... الفعل ...
ثم ... منزلته وامر والثاني ما جرى مجرى ... قوله فصل لما رفع الفاعل ونصب المفعول
... ان الفاعل لا يكون الا واحدا ... والمفعول يكون متعددا ... فيل

والرفع ثقيل والنصب خفيف فأعطي الخفيف للثقيل منهما ليقع التعادل بينهما **وبعد فعل**
فاعل **قوله** كان الفعل لا بد له من فاعل أي بعض الأفعال لا بد مع فاعل ذكر الزجاجي
والذكر نحو قام زيد وقلما وطالما **واجب** بأنه لا بد منه للفعل فقصد به أن ما يسند إليه ينبغي
قوله في النعت به المسند إليه وعلل بأنه لم يقتصر على الفعل الا بسناده في هذا زيد وليس مع فاعل
وقوله وبعض وقوله بعد بعض هذا الكلام مأخوذ من الأمثلة إنما ابتغى للأكثر صرح به هنا
زيادة في الرد على الكوفيين القائلين بجواز تقديم الفاعل على الفعل **و**قوله فإن ظهر فهو
الفاعل لأن ذا [illegible] يرد مع هذا الاعتراض وارد عليكم وجواب [illegible] انه اقرب في كلامه [illegible] والجواب
مع انه يجب تغايرهما [illegible] بهذا التفسير وجوابه غير مانع للاقتصار بما كل ما هو فاعل
في المعنى فهو الفاعل في اصطلاحهم ونبين كذلك بين الفاعل اصطلاحا والفاعل معنى عموم
وخصوص من وجه نحو قام زيد فزيد فاعل اصطلاحا ومعنى ونحو مات زيد فزيد فاعل
اصطلاحا لا معنى ونحو [illegible] زيد فاعل معنى لا اصطلاحا **واجاب ابن العال**
بان تقدير الجواب [illegible] على ان القاعدة [illegible] والجواب من ورد في كلام الرسول وكلام
العرب [illegible] قوله عليه الصلاة والسلام من كانت هجرته الى الله ورسوله فهجرته
الى الله ورسوله وقال صلى الله عليه وسلم [illegible] مثلكم فوالله إنما أنا
[illegible] الله عنه [illegible] ولا المكره [illegible]
[illegible] ويجعل يقول من
[illegible] **و**قوله وفاعل مستترا
[illegible] العموم [illegible] وبعد كل فعل فقصد به أن ما يسند فاعل ولا يقال
أو المسوغ للابتداء بالنكرة [illegible]
المسوغ تقديم الخبر وموضع [illegible] تقديم الظرف الخبر مسوغا إذا كان
الظرف مختصا [illegible] كقوله سابقا عند زيد نمرة ومنها الظرف [illegible] النكرة فلا
يكون مسوغا **وجرد الفعل إذا ما أسندا** **قوله** [illegible] ومنهم من [illegible]
[illegible] في قوله والفعل الظاهر بعد مسند والمراد بالظاهر هنا وفيما يأتي ما يشمل
الضمير المنفصل ثم لما جرد الفعل [illegible] المراد بالجمع
في النظم الحقيقي [illegible] المراد به ما يدل على الجمع [illegible] الحقيقي وغيره [illegible]
[illegible] ابن غازي بقوله وجرد المسند من [illegible] لاثنين أو جمع [illegible]

وإنما

وإنما وجب التجوز [illegible] لكون العامل [illegible] الزيادة من غير قياس لا غاية فيها [illegible] التي تزاد
[illegible] الفعل الدلالة على كون الفعل مثنى أو مجموعا ومنه المعنى مستفاد من لفظ الفاعل الظاهر
فلا [illegible] لهما **فإن قلت** [illegible] التثنية [illegible] الفعل [illegible] الدلالة على كون
الفاعل مؤنثا مع أن التأنيث أيضا مأخوذ من لفظ الفاعل [illegible]
مع أن [illegible] علامة مستغنى عنه **قلت** [illegible] التأنيث [illegible]
التأنيث [illegible] فلذلك [illegible] مع الفعل أن الفاعل من [illegible]
[illegible] العالم المؤنث [illegible] ابن [illegible]
[illegible] **و**قوله [illegible] العلامات الثلاث [illegible]
والواو والنون [illegible] **وقد يقال سعدا وسعدوا** **قوله** [illegible]
النحويون [illegible] بعض الطلبة [illegible] لغة قوم من العرب
[illegible] الاسم **ومعنى** [illegible] اللغة [illegible] النحويون لغة من
يقول أكلوني البراغيث [illegible] بالواو وعلامة الجمع [illegible] الظاهر ولو أتوا به على اللغة
المشهورة [illegible] **و**قوله [illegible] التأنيث [illegible] على تأنيث
الفاعل [illegible] على التثنية والواو والنون على الجمع والجامع بينهما أن التأنيث
من [illegible] والتثنية والجمع [illegible] **و**قوله [illegible] بالواو
[illegible] العلامات نحو قام زيد وعمرو ولا الفاعل [illegible]
[illegible] **و**قوله كقوله تعالى [illegible]
[illegible]
الله عنهما [illegible] الكوفة [illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible] الخوارج [illegible] الذين [illegible]
[illegible]
[illegible] **و**قوله [illegible]
والفعل [illegible]

في من ربه اقتصر الذ الا بقيا وما كبير تركيب من اسما بعد لهم مثاله ان ثم لهم
كلام في يصل ويصل كل كبر ابن جعل ومن مع الفاعل التغدي اهل على الظاهر مسند والفعل بقوله اختارع من فهو الاول فاما الزيزون
ما بعد يقسم محذوف بفعل وفاعل بامر في امر او ومثل كعنوك فتوله فعل اضمرا
الا ان امرمبتدا يكون ان لا ويلزم بينهما والجمع منه موضع مذكور استعارة لان ذكره يجوز
كلام في منبعه اظرف او باعتبار لحمد المثال في زيد في يجوز لم وفصله الفعلية الجملة الاول من
ابن عجود من وسوله وفوله الزال ذا هم يشاء به انوته لانه محذوف بفعل فاعلا يكون ان سنا لهم
بقوله ابن غازي واطلعه المرادي في ومثله والسؤال الجواب مطابقة وهو ثم العامر.

ومن مع الفاعل بفعل مضمرا كمثل زيد في جواب من قرا • بعد نحو ما بدل اضمر الرفع التجوز
ان مثاله سابقا واتى لجملة السؤال بفعلية لتتطابق الجواب انه يجوز ومنه الفعل وان
الجواب في كلام لهم من الثلاث وذلك لان جملة السؤال وان كانت اسمية لفظا فعلية اصلا
ومعنى لان قولك من زيد اصله اقرا زيد ام عمرو لان الزيد من السؤال عن الفعل اولا لانه ينبغي
يقع به الابهام وهذا المعنى من التيسير والتسهيل فوك تتعلق وتبين لا التيم وطول التحرير
والاخر يبغون التيه وقوله في قراءة ابن عامر وشعبة هكذا يوجد في بعض النسخ وهو الصواب
وفي بعضها ابدال شعبة بحمزة وهو سبق قلم لا معصلة بقراءتهما ونسبه الى قراءة
بفتح الباء المشددة مبنيا للمفعول والله نائب عن الفاعل ورجال فاعل بفعل محذوف دال عليه
مرفوع اماما يستفهم المقدر كانه قيل من يسبحه فقيل رجال ثم حذف الفعل لاشعار يسبح المذكور
به ولايصح اسناد يسبح المذكور الى الرجال لفساد المعنى لان الرجال مسبحون بالكسر لا مسبح
بالفتح واما الصالح فانها تجمع اصل بضمتين واصل جمع اصيل واصال جمع الجمع جمع مثل اصاليل
باصائل جمع اصاله واصال جمع اصل الاموجمع اصيل والعيريبه الزنوسري بقوله •
ابن ذا ايضا التحوي جمعا • لدمع محيي • بالاكباد • وجمع الجمع يجمع ومرام •
عجيب ليس للاذوان باد • فاحتقن بقوله • جواب اللغز بايراد المعاني •
من المناظر في الرشاد • اصايل جمع اصال بدا • اصل الاصيل بلا هزاد •
وتسكين صاد اصل للوزن ومراد يقيم المسيل به شيئا واعتزض مع بعض الزنوسري بان فيه تعليل
والغرض قوله نعم ومن مع الفعل وقال انما يشار اغنى عنه معقد ودينه فقال تعالى ارتكم
عن الله انفيكم وقد المعنى فيل • علينا بقوله اسد ميمائه اثم • وكانه لا

التغوي

وكما تنزل التغوى انكا لا على النسب بعد رفع ما استطاع مسلمان فارس ومن وضع
الكعب التبيه ابا اللهب وقال عليه الصلاة والسلام سلمان منا اهل البيت ومن قيل
ولست كم جهل نفس مرود • ترى فيه والمرفوع الفعل فاعله • فتنبه قال ابن غازي
ورد علينا ايام كنا بمدينة مكناسة من اعيان مدينة سلا الاديب النجيب ابو سعيد محمد طاهر
بقوله • يا فرق النحوي اللبيبة جمعت في النحو معظم ما في النحو من قبيلا ان كنت تفهمها فهما
نحوية • اسرار ما في يختفي وان ما قبلنا في ابيات بتا فرجا فاعلا معكلا ومن فاعل فرجا بعقولا
قالوا مع السمع فليس انداد • ومن مع الفاعل بفعل اضمرا فعلت بحبيبا الدين • من ذا يفتيني بغير اهتديت
تمثيلا • ومن كل الورى نظما وتسجيلا • من اجل ذا الحبها في باب فاعلها • من بعد ان جفت في النظم
تكميلا • وتاء تانيث تلي الماضي اذا • قول كل المونث نكت به على ظم حيث عم بانثى لان اللفظ انما
يوصف بكونه مونثا لا بكونه انثى والمراد بكونه مونثا ان يكون مونثا في المعنى احترازا من ان يكون
مونثا في اللفظ ايضا نحو فاطمة وما في مثله اوفي المعنى فقط نحو هند واما ان كان مونثا في اللفظ
فقط نحو طلحة فلا يونث الفعل له اصلا واقسام المونث كلا الاثنتان على المونث على ما يشمل الحقيقي
كهند والمجازي كالشمس نظير ما تقدم في قوله على الانثى انتصر وقوله تدل على تانيث
الافعال فلا تلحقنا الفعل وتلحق الفعل لانا نغول لو لحقته لكانت اخر اسم لكون
علامة ما بعد علينا وهي ساكنة اصالة فتنا فيا ويقرا الماضي في النظم بسكون الياء
وتقرأ بالفتح فيها لغة قليلة والقياس انها ايضا جميعه الظاهر لقوله سابقا فصيه
لهم ومفهوم الماضي ان المضارع والامر لا تلحقهما لان المضارع يغني عنها تاء المضارعة وامام
تاء المونثة الفاعل وانما تلزم فعل مضمر فقوله كم والمخبر الفرحي بلغ العمر والمرد على بعض
ابن سيد الذي كانهم من يقسمه مع ان الفعل مرفوع يتعلق بالفعل والدين ومثال عليه
الصلاة والسلام من تغير بعد الجاهلية باعضوه بهن ابيه وما كنوا لكانه ايدهم موالد باسم
الذي من ذكر على الجواز واصله من بربلبان في غير علم من جمعه على اعرابه ثم انه كما ينبغي
للناظم ان يبين بعض متصل مستتر ليخرج نحو ضربت هند با بالمونث بان عبارته تقتضي ان التاء انما
تلحق من ان الفاعل غير متصل مع انها لا تلحقه ملوزاد مستتر لخرج واغانه تلحق التاء مع لا
كسرتاء الفاعل اغنى عنها وقوله على حذف مضاف تسوفيه لا علم ففعوله لما ان عليه
تقدم ثم الا ان يحتاج الاضافة اللغوية وهو مطول لا تحصل فيه بتكلف تنبيه تكون

ذلك لما ابتدأ قتادة لما دخل العراق فقال سلوني عن الحسن البصري الى
التاء للمؤنث انتفت بقرينة ومنه ما حكى ابن قتادة عن ذلك انثى فقال له انثى من ذلك ذا انتفت الفعل وذلك
العرش فقال له ابو حنيفة نملة سليمان كانت انثى قال انقطع قتادة وقد يبيح الفصل ترك التاء ممن احج ما تقرر
غلة فقال ابو حنيفة هو القرآن ما انقطع قتادة فصه به تعالى قالت نملة انتهى قوله
قال التغيير لفوله او مفهم ذات حر قوله الحفيف التاء تأنيث التاء ترك التاء
عقب او مفهم ذات حر من معنى ان التغيير تدلما قلنا وفيه ايضا في التصريح بالتخفيف ومن ان
تقتضي حذف التاء مع الفصل في الجاري كثير مع انه قليل مثل التخفيف وقد ورد في بيت ابن علي مالستي
اية الفاعل المجازي مفعول من الفعل وهو مفروق بالتاء نحو فانجست منه اثنتا عشرة عينا
والتخريج منها فانما وقع في نحو حيي اية وكنتم امر لا نستعمل بين عمل على المجيئة والحق
التعميم بالتخفيف لان المجازي يجوز فيه اسقاط التاء ولا يحتاج الفصل لها بوجوه في مفهوم
قوله سابقا وانما تلزم التبيين وانما ابان حذف التاء مع الفصل لان الفعل بعد عن الفاعل المؤنث فـ
ضعفت العناية به دون الفاعل من لدن التاء والحذف قد يأتي بلا فصل تعبيره بالحرف
مقابلة في قوله والحرف مع فصل يجمع قوله والحرف في نحو غير ضمير لانه يقتضي ان التاء لا
موجودة ثم حذفت وليس كذلك والاولى ان يعبر بالترك كما عبر به في قوله وقد يبيح الفصل ترك التاء
قوله اشار بذلك الى تغيير التنكيت على الناظم في قوله قد يأتي فانه يوهم انه وارد مطرد
الا انه قليل والامر ليس كذلك وقوله والحذف فيه اشارة الى انه ورد للابتداء ذلك ومع ضمير ذي
المجاز شعرا لان المراد بذكر هذا عقب قوله وانما تلزم فعل مضمر متصل لا يعين ان الحرف لدو نحو
ذكرت عليه الوضع بذكر ثم عقبه قوله ان الموال المتسكوت ملازمة في البيت على المتصارب
وقابله عامر بن جحر الكلاب ودبهما سحابة وارضا فايعين ومن ثبة اسم لا وجملة ودقت
خبرها ويحتمل ان تكون جملة ودقت ودقها صفة مزنة والخبر محذوف اي موجود والمزنة
السحابة البيضاء والمراد بالودق المطر اذ ورد ودق فيما مفعول مطلق واعراب البيت كالعرد
الا انه يتعين ارضا يكون مبنيا على الفتح ولا عاملة عمل ان والا ما اتزن له البيت والشاهد
في حذف التاء من ابقل مع اسناده الى ضمير ارض وهي مؤنثة قال بيتي مراد به البيت لا شروة
فيه لانه اذا نصب بالمؤنث للتخفيف يجوز تذكيره وتأنيثه وهنا منصرفا بلا ارض التفخيم اذ
المقصود بها المكان والتاء مع جمع سوى السالم من مذكر هذا كالتقييد لقوله
او مفهم ذات حر كانه قال محله اذا كان مفردا او مؤنثا فان لم يكن اما ان يكون جمعا اشار اليه بقوله قول

ح

ولا

مع

ح ومؤنث كون في الصواب انه مذهب الفارسي وذلك لان الناظم يقول كل
جمع سالم تابع لمفرده فيلزم تذكير الفعل مع جمع المذكر السالم وتأنيثه مع جمع المؤنث السالم ويجوز
الوجهان فيما عدا هذا مع التكسير مذكرا او مؤنثا واسم الجمع واسم الجنس وقال الكوفيون كل
جمع يجوز في الفعل معه التذكير والتأنيث ولو كان جمع مذكر سالما لانه بمعنى الجمع بمعنى الجماعة
وعليه قول بعضهم • اذ منوا فجمعوا وقد كنوا تخرجوا • الا ابا في جمعهم قال وقع مؤنثة
والفارسي يقول ان كل جمع مذكر سالم امتنعت التاء وان كان غيره مما ذكر وهكذا كقيتهم
كلهم على ما للناظم في الا ابا حيث قال كل في كلام حذف الواو مع ما عطفت اي من مذكر ومؤنث
على من قوله تعالى ليس ابل تغيظكم الجملة بد لا لكل ما يقضي الجر يقضي البرد ومقوله مع جمع
في موضع في فيه اتباع الحال من المبتدا وهو مضيعه والا وان انه متعلق بمحذوف هو صفة
للتاء والتقدير والتاء الكائنة في جمع على ما قال الوافي التمييز والفصل من المجرور في
الكائنة في الجمع وقول المعرب انه حال من الضمير في الخبر المعنوي قوله وسر مثل
متعلق بالنسب الى الاول انه متعلق بمحذوف حال من الضمير في السالم العائد على الجمع ويكون
بيانا للجمع وقوله هو الاعرم الاول ان يقول وهو الطويلة الغير المنونة وامثال الاعم
من المنونة بالتاء وما يقال فيما احوج الى تعبير الشنى لانه اقتصر الجنس فيه يغني
لنا المعرو والجنس لان العرب اذا استغنوا ثنيا عكسوا جنسه نحو لمدركم بالرسالة اذا
استغنوا ثنيا فجوا جنسه فرع يبغى على الناظم كما لو حكم المثنى ومحمد انه كجمع
مذكر الفعل مع المذكر نحو قال رجلان ويكون مع المؤنث نحو قامت الهندان كذا قيل من انه
باوعليه والصواب ان حكم المثنى داخل في قوله وانما تلزم في الا انه صادق على المفرد والمثنى
والجموع وما بعده كما نعم مستثنى منه ومالم يستثنى يبقى على حكمه فيعامل المثنى بحكم مفرده
وما نبه على حكمه في قوله وانما تلزم في والاصل في الفاعل ان يتصلا قوله فان العامل
كالجزء الدليل على انه كالجزء منه ان علامة الرفع في الافعال الخمسة وهي النون تأخر عن
الفاعل وتوسع فيه وانهم سكنوا آخر الفعل في نحو ضربنا لئلا تتوالى اربع متحركات ولما
لم يكن المفعول كالجزء ومعه يبقى معه الفعل على فتحه ولم يسكن في نحو ضربنا زيد او ايضا كل معمول
لا بد له من عامل بخلاف المفعول فقد يحتاج اليه الفعل لكونه لازما وانما ذكر ان ثم التسطير
التلفظ مع انه مفهوم التسطير او زيادة في الرد على من اجاز تقدم الفاعل ما رأى كل منهما

91

باتصال وفي كلام الشيخ ما لا يخفى من الإيهام إذ قابل ما اتصل بما لا ينفصل والفاعل
بالمفعول **ومن يجي المفعول قبل الفعل** قوله كم وهذا من هنا في بل الظاهر انما التقديم
باعتبار تقديم المفعول على الفعل إذ من شأنه في نفسه بل بالنسبة الى تأخيره المفعول عن الفعل بمعنى
للتعليل **واخر المفعول ان يشتبه** قوله كم بأن يكون الاعراب خفيا مقدرا ولا قرينة تبين
الفاعل والمفعول لا لفظية ولا معنوية فإن كانت هناك قرينة لفظية او معنوية جاز
التقديم فمثال القرينة اللفظية ضربت موسى سلمى ومثل تلك جيئت ان المؤنث فاعل ومثال
القرينة المعنوية ارضعت الصغرى الكبرى إذ من المعلوم ان الكبرى ترضع الصغرى وما
ذكر في النظم هو مذهب الجمهور وخالف ابن الحاج ورد ما قاله الرضي بأمر ... قبيل
ما يعرف وما هنا من قبيل اللبس كما وجه للجمال بعد وقوله نحو ضرب بنت زيد اتبع فيه المفعول
نظام الفلاك عبارة النظم واخص انه لا يراد بكون المفعول ايضا ضميرا نحو ضربته واما
ان كان المفعول نظام ما يجوز تقديمه على الفعل نحو زيدا ضربت كما بقوله ومن يجي المفعول
قبل الفعل انظر تخفيف المناظم في التوضيح واجيب عن النظم بان كلامه مرتب للواو مع ما عطفت
والتقديم او اخر الفاعل والمفعول به ومن يجي ابن كذا والناظم جار كلامه مطلقا تقدم
المفعول عن الفاعل معا وفي قوله ضربت زيدا انه لا يجوز لانه إذا تقدم المفعول انفصل الفاعل
فيقال ضرب زيدا انا مع انه إذا تأتى ما يتصل فلا يجعل ان يأتي منفصل لو من لا يعلمه
في ضمنه كونهما ضميرين **وما جا لا او بانما انحصار** قوله كم يجب تأخير المحصور فيه
نظام عبارة النظم وذلك لان يقول المحصور فيه لا المحصور لانه ما بعد الا اول الخبر بعد انما
انما يقال محصور فيه لا محصور ومن مراد الاصطلاح النظم بهذا الكلام ان يطلق المحصور
على ما بعد الا وتقدم ما فيه وتخالف الناظم فيه بل اجزل الاملاء المراد وقوله فتقول ما
ضرب زيد الا عمرا اذا اردت انحصار ضرب زيد في عمرو مع جواز ان يكون عمرو ضرب شخصا
اخر فلو قلت انما ضرب عمرا زيد او ما ضرب عمرا الا زيد انقلبت المعنى وقوله وتقول
ما ضرب عمرا الا زيد اذا اردت انحصار كون عمرو مضروبا لزيد لا لغيره ويحتمل ان يكون زيد
ضرب غير عمرو ولو عكست انقلبت المعنى وقوله كما يفهم المقصر لا ان اشار بهذا
الى قول الناظم ... وان كان هنا ما يستعمل المحصور فيه بالا او بانما فليس على الاطلاق
بل لا يجوز التأخير الا مع انما لان المعنى انما يفهم معها وقوله ان نحو قوله بلا ابيا

من

من التطويل وفي رفع الشاء على ذا باب ما ضمنه موجه من قرار تعلو اما انشد فجيء كم من
جملتها هذا البيت وبين مجرور بجزم ابتداء والله ما على المحصور فيه فرع على المحصور ومع
ما الضمير المعنى وما مو محولة وجئت فعل ماض والجملة من الفاعل والفاعل بعد عشاء
وعشية منصوب على الظرفية والعشية من المغرب الى العتمة وقيل من الزوال الى طلوع
الفجر انتهى جمع ذوي بمعنى اصحاب حول الخيمة وهو بالف هجيت والزيد ... ومنه ابنه وتشاما
بدا ومعنوية معطوف على انثى الفاعل وموضع تشامة لمعنو ما مثله واراد بها
مواضع العمية لا انها اذا زالت بغير ما ... التصريح والتعيين مما يخالف هذا لا
تعقل وما هنا لسياق من ان انما تعين الحصر هو من مذهب الجمهور ومنها ابو
حنيفة وابو حيان الى انها لا تعين لانه جاء كثيرا من عدم الزامية الكافية لما من الفعل
واستدل بجزيئة ما انما الربابة النسبية مع ارباب الفعل ثابتة اجماعا لم تعرفنا
حصرا وانتفاء الحصر في بعض المواضع انما هو من امر خارج نحو قوله تعالى انما الكلم ان الله
لانه يبقى الرد على انما كليس في اعتقادهم الوهبية غير الله وفي تبيينه الحصر من انما **وشاع**
نحو خاف ربه عمر هذا مرتب على قوله ... الفاعل ان يتصلا البيت كلانه قال اذا علمت ان
رتبة الفاعل التقديم ورتبة المفعول التأخير فيتفرع على ذلك هذا **وشاع نحو خاف ربه عمر**
انتهى قوله كم عائد على متأخر ... وليس هذا من المواضع التي يعود الضمير فيها
على متأخر لفظا ورتبة المجموعة في قول من قال

وعود مضمر على ما بعده
لفظا ورتبة يجوز عنده
في مضمر الشان ورب والبدل
نعم وبئس وتنازع العمل

فمثال مضمر الشأن قل هو الله احد فهو ضمير شأن لا محل له ومثال رب ربه رجلا طيع
ومثال البدل ضربته زيدا ومثال نعم وبئس نعم او بئس رجلا زيد ... نعم او بئس ضمير ... فاعل
زيد مبتدا او خبر ومثال التنازع ... خلاف
وختم هذا الكلام بذكر المحصور اشارة الى ... الله ... العلوم
وختم ايضا بذكر رب تعالى وسيدنا عمر بن الخطاب رضي الله عنه نفعنا الله به امين
والله تعالى اعلم

النائب عن الفاعل

عبارة النظم باب النائب عن الفاعل وعبارة النحويين يقولون المفعول الذي لم يسم

فاعله من وجوه ثلاثة أحدها أنها أخص ثانيها أن عبارته جامعة وعبارتهم غير جامعة
لأنها تقتضي أن النائب لا يكون إلا مفعولاً به مع أنه يكون غير مفعول به كما يأتي في قوله
وقابل من ظرف أو من مصدر ثالثها أن عبارته مانعة وعبارتهم غير مانعة لصدقها على المفعول الثاني
إذا لم ينب في نحو أعطي زيد درهماً فيصدق على درهماً أنه مفعول لم يسم فاعله مع أنه ليس بنائب
وقول ابن جميل إلخ أعلم أن الترجمة لغير ابن مالك تحتمل الرفع على الابتداء والجر ومن أجل ذلك
ما قلنا من أن الفاعل يحذف لأمور أخر غير المجموعة وقول ابن جميل في أرجوزته المسماة بنهاية
الأعراب في علم الإعراب ومن وجود الخوف وذا إبهام • والوزن والتحقير والإعظام
• والعلم والجهل وذا اختصار • والسجع والوفاق وذا إيثار • فالخوف منه أو عليه فمثال
الأول قوله من غاب الجماع قتل سعيد بن جبير ومثال الثاني قول الزمان ازيد قتل زيد
ومثال الإبهام قول المتصرف إذا لم يقصد صرفه تصدق بصدقة على مسكين ومثال الوزن
• علقتها عرضا وعلقت رجلا • غيري وعلق أخرى غيرها الرجل • ومثال التحقير
نعى نعي عمر بن الخطاب رضي الله عنه ومثال الإعظام إذا يعظم الفعل بأن لا يذكر
معه النائب نحو قوله عليه الصلاة والسلام من ابتلي منكم بشيء من هذه القاذورات
فليستتر إذ الفاعل الله ومثال العلم أمر الكرم منير الجود وهما معاً إذ من المعلوم أن الله
أمرنا ومثال جهل الفاعل نحو سرق المتاع إذ لم يدر من السارق ومثال العزم والاختصار
حيث لا فائدة أو لم يعرض ذكر الفاعل على أنه ليس المقصود جاعلاً مخصوصاً ومثال السجع من
طابت سريرته حمدت سيرته ومثال الوفاق والإيثار نحو إعراب القوافي في قوله ولا بد يوماً أن ترد الودائع
بضم العين لأن القوافي قبله مضمومة ومثال الإيثار السامع كراهية سماع ذكر
الفاعل لغرض من الأغراض تفصيل النحويين على الكتب والنائب إخوته
ذاك قلت والأولى أن لو يقولوا في فاعل ما لم يسم فاعله فنقول نائب مفعول به ونائب ظرف
ونائب مصدر قوله ﴿أي فيما يستحقه من الأحكام﴾ أي فيما ذكر من الأحكام والإشارة بهذا
إلى أن جملة لا يقام مخصوص بما مرّ ذكره في باب الفاعل لا في جميع أحكام الفاعل مطلقاً لأن
الفاعل يحذف وأمره أمر مثل وأما النائب فلا يحذف إلا الفعل واسم المفعول والمصدر
على رأي وغير في النظم بعض الحال في قوله تعالى أن يحمد فيه أو ليس فيه في النظم مصدراً
لأنهم لأنه يكون مثل ما لقول نائب مفعول به إذ النائب مصدر ويوهي أن المذكر مع قوله

وفاتك

وفتنل
الحسب

حمد تسعى

وقابل من ظرفها أو من مصدر قوله وقد أتى إلخ الأولى أن يقول ولما كان الفعل المبني للفاعل
أصلاً للثاني أي للفعل المبني للمفعول أبقوا صيغته على ما له من التأخير وأما صيغة المبني للمفعول
فتدل على النيابة وأن الصيغة التغيير إشارة بقوله وأول الفعل اضمم فقول كم ويشمل الماضي
والمضارع إذ لا يشمل الأمر فإن قلت عبارة كم تختص بالفعل فلا تشمله مع أن
بقر يوهم التخصيص قلت من تخصيص الكلام على الماضي والمضارع وأما لا يبنى الأمر
للمفعول إلا من أمر بها اللبس ونحو كرم بكسر الراء وقتل الطم من أمر الكرم لو بنيته
للمفعول ضممت أوله كسرت ما قبل آخره فيلتبس بالماضي وإن فتحته التبس بالمضارع ثانيهما
فبلاء المعنوي لأن ما يدل على الإنشاء والمبني للمفعول على الخبر ومنافاة بيانه وأطلق
في الفعل فيوهم منه أنه يبني للمفعول مطلقاً سواء كان متعدياً أو لازماً وهو إنما يبنى
عليه قوله ونائب من ظرفها أن الأمر لا يبنى تغييره بأن يكون متصرفاً وأما الجامد فلا يجوز بناؤه
الجامد كنعم وبئس وأما الأفعال التي لا يجوز بناؤها للمفعول خلاف وإنما ضم أول الفعل
لأن الضم من أقوى الحركات فناسب جعل الفعل المبني للمفعول وتقويته له وقوله كسر ما
قبل الآخر مع قوله يعرف به ما قبل الآخر الأولى أن يقول في الموضعين الحرف المتصل بالآخر
ليعم نحو أن ما قبل الآخر عام يعرف بالمتصل وغيره والثاني التالي تاء المطاوعة
اعترض كلام كتم من وجوه أحدها أنه عبّر بها المطاوعة مع أن الصواب التعبير بتاء الزيادة
ليشمل التاء الزائدة للمطاوعة وهي التي تصير الفعل المتعدي لازماً ويشمل التاء الزائدة
لغيرها نحو تنحت وتكسر ثانيها أنه يشمل ما زيد فيه تاء معتادة ومراده وما زيد فيه
غير معتادة نحو ترمس الشيء بمعنى حبسه وتسترهم مع أنه لا يصح دخولها لمثال ثالثها
أن عبارته تقتضي أن هذا الحكم يكون في الماضي وغيره مع أنه خاص بالماضي وقد أطلقه
ابن غازي بقوله والثاني التالي تاء الزيادة كالأول اجعل أن تكن معتادة واعترض
أصلاه بأنه كان مع ما اعترض به أن تكن مثلوا ابن الشهر الثاني بقوله فاضم بما في أن تكن
معتادة لكان رابعاً له أيضاً ما اعترض أصله هنا والجواب عن الأول ما عقبه شيخنا
العلامة القاضي سيدي الطالب بن الحاج في حواشيه للامية أن التعبير بالمطاوعة حجة
لا تجوز فيه لأن المطاوعة قبل أن الفعل المطاوع وهي تكون تحقيقية كتعلم وتقريرية
كتنحت وتكسر وعن الثاني بأن المطاوعة الزيادة أن تكون معتادة وعن الثالث بأن كم قوله

بعد

ثم إن المطاوعة ... يقبل المحصور ...

استلام كلام الحاج

... الفاعل ... نسخة هذه الحاشية ... على ...

ما لم تكن ... التسلسل ... حقيقة المطاوعة هي ... الأول ... على الأثر ... الثاني ... أو ... الأول ... على الأثر وهو ... الثاني ... مطاوع ... الفعل ... المذكور ... أصله ...

ومهموز واما وجه ضم التاء في هذا كالاول لانه لو بقي مفتوحا مع كسر الحرف المتصل بالالف
لالتبس بالمضارع المسند الى الفاعل المبدوء بتاء المضارعة وقوله اذ تفعل زيد الانفعال
مع علم الاضعف ولا يستغني بالتاء عن التاء وما العكس لانه احترز بالتاء عما اذا كان الحرف
التاء التاء المطاوعة عن تاء زائدة وذلك في المضارع نحو تتعلم ولا يستم واحترز بالتاء التاء
المطاوعة من التاء الزائدة لغير هاكاكرم ولا يتم وبالحرف المفصول بينه وبين تاء
المطاوعة وثالث الذي بهمز الوصل فقول كل لا يكون ما في اوله ابدا ولا بد ان يكون الماضي
محتويا على اكثر من اربعة محملا بقوله مما باد ومن يفعل ماض احتوى على اكثر من اربعة وقوله
والذي نعت لمحذوف اشار بهذا الى ان الجواب مرادة ثالث برويا المضاف الى الذي ولو عرفنا الثالث
بالالف واللام لكان الذي صفة له ويصير المعنى والحرف الثالث الذي ... وهو فاعل وقوله
واعرب البيت يعقل عليه ما يليق اعرابه واستغل في النظم وقوله فلا استغل
الشيء ومن حلوا او عن حلوا واكسر او اشمم فاثلاثي اعل هذا تفسير لقول كم واول
الفعل الذي مع ما بعده فقول كل المعتل العين الذي الفعل برويا كاسمى في كم في اعل
لان الفعل ما كان اصله من علة دخله قلب ام لا والمعل ما كان اصله من علة
ان يكون بدلها قلب وانما امكنا معلا معتلا وباع كسر فيخرج وتفسير كم بالمعل ما كان معتلا
غير معل نحو عور وصيد ... الجيم وكلام كم يقتضي ان كلمه علم المعل وليس كذلك
وقوله وهو قرب بها في التوالي عن نافع وابن عامر والكسائي في شيء وسيئت بالاشمام والباقون
بالاخلاص الكسر ويفهم من كم انها مستويان والحق ان لغة الكسر اقوى وربما يوهم
من تعذر طمع له وقوله ومنه قوله بيت في البيت من الرجز وما يليه رؤبة وقيل غيره
وليت الاول للتمني وهو يكون متى في المستحيل كما هنا ومثل التمني بمعنى ما تريد رواية وما
ينفع وليت الثانية نضم باعل ينفع وليت الثانية توكيد لفظي للاولى وجملة مثل ينفع
اعترض هنا خبر المؤكد وشبابا اسم ليت الاولى وجملة بوع خبرها واصله بيع بضم ثم كسر وشبابا
بوع عائد على الشباب والشاهد في بوع وجملة ما اشتريت معطوفة على جملة بوع وقوله
والاشمام في هذه اللغات اشار بهذا الى ان الكسر والاشمام مع عنا على لغة الضم
ولا يليق كونها اكثر منها وقوله واشمل معطوف ومعناه فهل واعتبر من فيه اشارة الى
ضعفه وان يشكل فيه كل يحتنب هذا تفسير لقوله والكسر مع قوله وضم واما الاشمام

ولا يمكن

٩٤

فلا يمكن فيه اللبس فقول كم وقعت يا عبرا في اصله على الاسناد الى ضمير المخاطب ان تقول للغير
باعه اسير ترتضيه من الفاعل الذي هو نسب ونائب المفعول مفاد منه وهو الكاف والالف كما يكون
في محل رفع ما اثنينا بضمير هوا فيقال يكون في محل رفع وهو التاء مصلا بتعتا بنصها وارتفس الشاذ وفي
التاء استغلت الكسر في تخاليها بفعلنا الى ما قبلها بعد سلبها حركتها الغول الكلاميـة
وانقل لغا الثلاثي تشكل عين اذا اعلنا وكان بتاء الاضمار متصلا او نونه مما تقوس ساكنا
الباء والعين محذوف الباء بتصار بعثا فوقع اللبس بالكسر فيجتنب ويوتى بالاشمام او الضم
وقوله وكذا كذلك زيد المعني على بيه في المطاولة والعلو وقوله فعلت طلنا بالضم
الباء بنا المفعول واصله طولت فجعل ما سوى الا انقول استغلت الكسرة في تخاليها او
محذوفة الكسرة بالتقاء الساكنين بلو قلت طلنا بالضم التبس بالمبني للفاعل الذي هو من الطول
ضد القصر الذي فعله لازم او يكون الذي وقعت عليه التاء من الذي كان غيره فيجتنب الضم ويوتى
بالكسر او الاشمام وما لباع من يكن يجتنب فقول كم من كسر واشمام في ابيع ومن اجتناب
اشكال الذي ضعف به اللبس وذلك نحو زيد بضم الخاء ليري من زيد فاعل او نائب كان ضب
كما باق يجوز في المبني للفاعل فيه وجهان الفتح والضم فلو ضممته اذا بنيته للمفعول
لوقع اللبس فيجتنب الضم ويوتى بالكسر اذ لا لبس فيه وقوله ان لحكم بالاشمام
ان المجموع وهو الكسر والاشمام لا ان الجميع كما تقتضيه عبارة كم لان الضم في الجميع بخيف
يكون كيلا او انه يليل على ان الاشارة في كلام كم لما قبلنا قوله ولم يقرأ بها في بضم التثنية
رابعا الكسر والاشمام وهو الصواب وهو غالب النسخ ولم يقرأ بقاء ممثلا ان يكون الضمير
عائد على الثلاثة ولا يصح لان الضم قرأ به السبعة ويحتمل عوده على الكسر باعتبار لغته
ولا يصح ايضا لانه قرأ به ان الاشمام وقرئ به في التوالي وليس كذلك وفي بعض النسخ ولم يقرأ
به بضمير الفرد الى الكسر ويرد عليه ما ورد على ما قبله فبان ان الصواب النسخة الاولى
وما للفاء لما العين تلي فقول كم يعني ان ما كان من المعتل العين اذا يقول المعل بدل المعتل
لكان وقوله ان ما حكيت عينه في الملو اليه هنا على ما يشمل المعتل كعور وهو الصواب
الجاري على ما عند اهل التصريف من كونهم يطلقون المعل على ما يقابل المعل خلاف ما مر له في
الموضعين السابقين وقوله والعين مبتدأ في هذا هو الصواب وتقريره يقتضي ان العين
فاعل بمحذوف وهو خلاف الصواب وقوله ومن في جاد الباب نكته به على طمع بانه كان

ينبغي للناظم ان يوضح هذه الابيات الى اخر باب عدى وما سوى النائب مما علقا البيت الاول
ونكت عليه الموضح بان لا ايضا لان كلامه كان فيما ينوب وكان ينبغي ان يتمم الكلام على النائب
لانه المقصود والتعبير بنى الصيغة المبنية للفاعل والمبنية للمفعول وسيلة لا بغاية
كيف ما يعقوب الوسايل على المقاصد ومن المعمول به على الوسايل واخر بلغ المقاصد
تخليصا وقابل من ظرف او من مصدر قول كم فلا يجوز سير يوم ولا في العدم الفايدة لان الفعل
يدل على ما دل عليه الظرف المبهم يدل على المكان التي اما وعلى الزمان وضعا فلا فايدة للظرف
المبهم ومثله اذا لم يقيد بوصف والا جاز نحو جلس مكان حسن وصيم زمان طويل وقوله
وان يكن اسما من يستعمله ظرفا وما يرى ظرفا وغير ظرف وقوله فلا يجوز سير سحر مثل
مثل ابن اشارة الى انه لا بد ان يكون لازما للنصب على الظرفية نحو سحر او يخرج عنها الى حالة
تشبهها وهو الجر بمن والاشارة الى العموم في ظرفي الزمان والمكان وانما امتنع كون الظرف
الغير المتصرف نائبا لان نيابته توجب رفعه وذلك يخرجه عن النصب الذي هو من لوازمه
فصح عليه ببطون نيابته نقضا وهو نقض للغرض وقوله ان لا يكون مؤكدا نحو
سير سير المصدر المذكور لا فايدة فيه لان معناه مستفاد من الفعل فيتحد معنى
الفعل والنائب فلا بد من تغايرهما واما اذا وصف فانه يجوز ومنه مثال كم بعد سير
سير وقوله نحو سبحان في المقامين كم انه مصدر مع انه اسم مصدر سبح ومصدره
التسبيح وانما امتنعت نيابة المصدر الغير المتصرف لما مر في الظرف وقوله يعني
مع مجرور اشار بهذا الى ان في كلام ظاهر من المتعلق وجهة امور احدها ملازمة المجرور وما
والتعبير بذكرهم وقوله في هذا البيت من كلامه في الكافية والتسهيل مثال ابن هشام ولم
يقل به احد ومذهب جمهور البصريين ان النائب المجرور فقط ومذهب الفراء انه حرف
الجر فقط ومن ظاهر النظم هنا ولا ينوب بعض هذي ان وجد قوله امر منها لاربعة في
مفعلها ان يقال المعمول به خامسا باعتبار كون ظرف الزمان وظرف المكان قسمين وجعل في
التوطية عشر قوله وقابل من ظرف في ظرف الزمان وظرف المكان قسما واحدا فلذلك جعلها
التي تنوب اربعة اشياء المفعول به فلا منافاة بين ما هنا وبين ما في التوطية واعلم ان
النيابة مع وجود المفعول به كان غيره مما ينوب الا بتقريب معمول به مجازا وايا ذا ومن المفعول
به حقيقة فلا يتقرر غيره عليه لانه تقريب غيره عليه من باب تقريب الفرع على الاصل

٩٥

وقوله ومنه مرادا بعضهم في الخبر ابن الحاجب ومعه جارح النسبة ونحوه فعل
مضارع منصوب باضمار بعد لام كي بقيمة مقدرة وقوله ومن يرده لا هو مولانا
عن سوال مقدر كان يقال لا كان ينبغي للناظم ان يقول نوره بالتاء لانه يعود على النيابة
ومن مولانا انما ذكر في جواب هذا كر ومن استدل على ما قدمه في التقرير ان الظرف
وما عطف عليه ينوب مع وجود المفعول به والحق ان الحكم يتبع سماع الجار
والمجرور ويكون الضمير في جاير اعلى بعض هذه الاشارة الى انه يسمع في جميعها
وباتفاق قد ينوب النائب قول كم يعني ان النحويين اتفقوا في نيابة دعوى ما اتفاق
ظرف ومن حكى الموضح في ذلك اقوال الا ان بعد تنكبنا على ظرف لا يغفل ان الخلاف عندهم
معيقا فلذلك يعتبر لان انفكول فمن حكى في التسهيل الا تفاق ايضا وهو كتاب
لعتنى فيه بيان الخلاف يجب ان يذكره دل على انه لم يطلع عليه وقوله من باب
هذا ما هو مستكلم عليه في قوله في باب ظن وارى في وقوله وجب اقامة الاول في لا كلا
فهم ان يكون معطى ولا ينبني الماخوذ من الاعراب دعوى ما اتفاق في هذا العموم
عهدة الا ما ورد من قول المرضى ان الشمس ينتفع بها كل مستابع مع نتيجة بان يقال
اعطي زيد الخمر فيعلم ان زيدا هو الفاعل من جهة المعنى فتقديمه وان كان منصوبا
وقوله ومنهم من سكوته في مراد جاء الاول الاصل ما كان فاعلا والمعنى تقدم او تاخر وكان بعضهم
ما قاله ابن السكوت يصح بان الاعروبية لانه اذا كان نيابة الثاني منعقا عليها فاحرى
الاول ولا الا ان منعا اذا القصد ظهر قول كم ومنهم من سكوته في تقدم ما فيه والاول انه
يقول ومنهم من حكاية الخلاف في الثاني ان الاول تجوز نيابته بلا خلاف وموجود اصل في قوله
ينوب مفعول كان به عن فاعل في ترك حكاية الخلاف في الثاني تقتضي ان الثالث ممتنع نيابته
اتفاقا وليس كذلك واجيب بان المفعول الثالث في باب ارى واعلم هو المفعول الثاني
في باب ظن ووجود اصل في قوله في باب ظن ولو قصده بالكلام وصرح بالخلاف فيه لكان فيه
شايبة تكرار مع قوله في باب ظن وورد هذا الجواب عن هشام وما سوى النائب مما علقا
تاخير هذه المسئلة الى هنا اولى من تقديم الموضح لها الى مراده ومن هذه المسئلة ان غير النائب
يجب نصبه لفظا او محلا فليست من الوسايل وانما هي المقاصد قول كم والحال والتمييز
في وزنه غير النعت والتوكيد والعطف المستتنا والتوكيد لما جامع لما في كم وكما

زاده وهو سهو فلم ينبه ومنه والصواب تخصيص ذلك بما يقبل النيابة وظرفا او مصدرا او جرورا ومن قوله ذكر الرما هذا الاشتراط يعني بان يشاء الالما ذكرنا نعم يبقى عليه المجرور وكان ينبغي ان يجرد ذا وانما وجب التخصيص بما قلنا لان غيرها لا يفيد الا بعيد فيه كمثلها ولا تجوب نيابة لا خلا لسامعنا وقوله او به تكرار مع قوله ظرف الزمان وظرف المكان لا يفارق هذا البيت غير جزوي الذكر لان معناه اما مؤدى قوله ينوب مفعول به بحال من جملة ما تثبت للفاعل انه لا يتعدد وبذلك نيابة لانا نقول اخص من مثل ذلك التزاما وهنا مطابقة والاخص منها اقوى وقوله المستتر في ان ايلا ان كان مستترا في المتعلق المحذوف واتصل بالجار والمجرور ومعمول بعضهم ابطال من الضمير في المتعلق المحذوف سهو فلم لا انتقاله كما علمت والله اعلم

اشتغال العامل عن المعمول

لما فرغ من المرفوعات شرع في الكلام على المنصوبات وبدا منها باب الاشتغال وذكره عقب باب الاشتراط بناء على الحذف مع وجود نائب المحذوف في كل واحد من هذا الموضع الاشتغال بفعل التنعم واللزوم فلهذا كان اركانه اربعة المشتغل وهو الضمير والمشغول وهو الفعل والمشغول به وهو العامل والمشغول عنه وهو الاسم السابق وقوله وجب ان لا يكون الا بفعلا ان مثال الفعل زيدا اضربه ومثال اسم الفاعل زيدا انا ضاربه وبين فيه امثلة المبالغة نحو العسل انا شرابه ومراده باسم الفعل المصوغ من المتعم الراجع نحو زيد الرجيم معطاه وبه صيغة قول من قال الصواب حذف اسم الفعل لانه لا يكون معدا للاشتغال وقوله ما يجوز ان يكون فعلا لا انكا ينصب في نفسه ما جرى في معموله وقوله ولا صفة مشبهة وشبه ما تعلق فيه يجتنب اما ضمير اسم سابق فعلا مشتغل قوله بنصب ضميره بنصبه محله وقوله نحو زيدا عمرا مررت به هذا الديل يترتب واعرابه مع اعتبار ما اتى به مثال التنازع الا بجاعرابه والصواب ان يمثل بنحو هذا ضربته وقوله وهذا التقدير ان العامل المحذوف ومراعوا انحوهم ابا المرحاز الحمار مستنز لا بقوله تعالى انه رايت احد عشر كوكبا والشمس والقمر رايتهم واجاب عنه ابن غازي بان الثانية توكيد للاول فلذلك بعض والصواب

٩٦

انه مستانف كانه قيل كيف رايتهم فاجاب بقوله رايتهم لي وانما في هذا البلد ما ان ان فاسبق وتقدم عامله هنا اهرا ولا امر صناعي وقوله ان يفصل بينه محل هذا اذا لم يكن ما يفصل به لا نزعة والما بان يشترط في الفعل نحو زيد انا ضاربه تجوز اشتغال في الاسم السابق على العامل كما بانه في سوال وجواب ذكر عنه قوله وسوغه الباب ومعا قوله ويكون التابع على بابه لا اذ نحو السببية ويكون في معنى نصب لفظا الضمير هو الفعل يصل اليه بنفسه ومعنى نصب محله ان يكون الفعل واصلا اليه بحرف جر نحو زيدا مررت به وهو مثل الحبو التصغير وقوله وعلى ما اعرابه اما والى ما اضربه الموضح كلامهم وهو النظام وان كان جمهور الشراح غير ذلك كلامهم بل العربية ادنى وفيه تجوز وتصحيح لا ان الضمير ما ينصب لفظه وانما ينصب محله لانه مبني وانما هو تكرار مع قوله بفعل مشغول في واجيب عن ما اوان معنى نصب لفظه لو كان محله اسما ظاهرا نصب لفظه وعن الثاني بان الكلام هنا على ان العامل من حيث اشتغاله عن العامل في الاسم السابق وما باتي في اتصال الضمير وانفصاله وقوله مثاله من الضمير في اضمر ابيه تجوز لان الضمير اضمر ابيه على الفعل او معمول لكون الفعل بنفسه متابا باعتبار ما ضمار ابه في حال الكون انا ان الفعل مختيفا والنصب حتم ان تلا الشابق قوله كلما عن الفعل فلا تختص بالرموز على الافعال ولذلك جاز النصب على الفعلية والرفع على الابتداء في قوله تعالى ابشرا منا واحدا نتبعه لا يفصل الا وادوات الاستفهام ما هو خاص بالفعل نحو هل زيد رايته ومتى عمرا منطلق وانما زيد مقيم لانا نقول محل قوله على الاسماء لانه يخبر ما فعل والاعرابا انفا فقد مر بين قوله هل زيد قام فاعل بفعل محذوف ومن هو اول الكتاب قال قلت مثال العرب بين قوله ازيد قام مع هل زيد قام حتى جاز في الاول وجهان وتعين في الثاني كونه فاعلا بفعل محذوف قلت الهمزة ام الباب وهم يتوسعون في الامهات ما لا يتوسعون في غيرها وقوله وذكر منها الهمزة ومثال الضمير هنا علامة على الادوات المختصة بالافعال وتسوية لهم بين ادوات ما العامل في وجوب النصب حيث وقع الاشتغال بعدها بما يطلب النصب وكونه في شعر او نثر . . اخره به يسقط اعتراضهم والمراد بوجوب النصب يستثنى مع تفريق بعدما في نكون الادوات المختصة داخلة على جملة فعلية والمراد بوجوب النصب عن جواز الرفع بالابتداء فلا ينافي جواز

الرفع للاسم الواقع بعد أدوات تختص بالفعل بفعل محذوف نحو وإن أحد من المشركين استجارك
وإن تلا السابق ما بالابتدا مما يتبين من قسام ما الاشتغال لا يليها إلا المعمول قولهم سابقا شغلا
عمدة كانه فاته ولم يكن الضمير هنا فعلا لعدم صحة تسلط عامل الضمير على الاسم السابق ولا
يجوز الاشتغال بل يتعين رفع الاسم السابق على الابتداء وبه يجاب عن بحث اعتراض الموضح
قوله كم وليتما زيد أكرمته لا مرادي بوجوب الرفع لأن الكلام فيه على جواز نصب زيد على الاشتغال
وإنما يجوز فيما ليتما أن تكون كافة فيكون زيد مبتدأ وأن تكون غير كافة فيكون زيد اسمها النصب
اسمها والجملة بعده خبر فيبقى حكم قوله ومن يعني القمل وقول بعض المحل جواز إعمال
ليتما في باب الاشتغال وأما فيه فيتعين إهمال التاخير بعد زيد وقوله نحو زيد ما أكرمته
لأن زيد مبتدأ وما نافية وجملة أكرمته خبر قال نيل ما النافية من أدوات الصدور لا يعمل
ما قبلها فيما بعدها وهنا لا يعمل ما بعدها فيما قبلها والجواب أنهم متفقون على الحكم مع المفرد وأما في
عمل الجملة فلأنه من المسائل ولا يمتنع ذلك فيها وهذا يقال مع كلام الابتدا بعد حين هامش
أدوات الصدور واختير نصب قبل فعل ذي طلب قوله كم استعمل البيت الأول في هذا
باعتبار جعل ما دل على الطلب قسما وأمر ما دل عليه بنفسه أو بواسطة قسم ومثل كم
للقسمين معا وأما الموضح فجعل ما دل على الطلب بنفسه قسما وما دل عليه قسما آخر
بعد ذلك وجميع المستثنيين قولهم بعد في طلب والكل صحيح والمثال وأمر وقوله زيد ما يسند
الاستفهام لا محل اختيار النصب إذا لم يفصل بين الهمزة والاسم وأما إذا فصل بينهما بظرف
نحو أيوم الجمعة زيد أكرمته بدؤا ومصل بغير ظرف فالمختار الرفع نحو أأنت عمرو تضربه وقوله
ومثله قوله ومن لا يغفر الذنوب إلا الكافي من معنى الأمر نحو أمره أو عرف كان أعز أغنا بتعين
نحو ابن وقوله حكم المستأنف لا تبارك يترجح النصب نحو ضرب زيدا وأما عمرا فأكرمه لعزله
واختير نصب قبل لا تنافيه ترجيح الرفع مثال كم ومن العبارة بقوله حكم المستأنف أولى من عبارة
الموضح بقوله فالمختار الرفع لعمومها وقوله لأن الطلب لها باب العبارة الجيد أن يقول
لأن أصل الطلب إنما يكون بالفعل محل الكلام عليه أولى وقوله ثم إشارة إلى الأول من قسم
ويغوله كالجملة ذات وجهين المشار إليها بقوله وإن تلا وعلى إثباتها ثم يقتضي أنه مستأنفا
وإن تلا المعطوف فعلا مخبرا قوله كم ذات وجهين أي كبرى وصغرى والمنظر إلى صدرها
فهي اسمية كبرى وبالنظر إلى عجزها فعلية صغرى وقوله كقولك زيد قام وعمرو

الاولى

الأولى أن يعطف بالفاء أو يأتي بالضمير فإن يقول أجله أنه إذا رفعت فقد عطفت جملة
اسمية على جملة اسمية لا محل لها من الإعراب وإن نصبت فقد عطفت جملة فعلية
على جملة اسمية فعلية وهو خبر والمعطوف على الخبر خبر والخبر إن كان جملة لا بد له من رابط
ومن يكون ضمير أو فيه العطف وجواب بعض بأن الواو تكون للجمع فهو من الروابط وردها
بأن إفادتها الجمع في عطف المفردات لا الجمل كما هنا والرفع في غير الذي مر رجح قوله كم ثم تمم البيت
لأن الرفع به توهم أن الراجح ومن كل الأقسام مقيس والمرجوح موقوف على السماع ابن غازي ومن
كان شيخنا يقول أجعل لنا لهم أقسام الاشتغال الأربعة مع الأربعة الخمسة جارية فيه
بالنسبة للنصب على الابتدائية أو الفاعلية وهي جائزة أمرها أو جواز الأمرين على السواء فقلنا
لأن بوما الوفاء به عوض عما أبهم لا وليعطف مرجوع كما فرانتم فاجبه وليس بذكر ثم ويبقى ذكر ما
يعلمه الحمد بدوه واستلنتها التوضيح وفصل مشغول بحرف جر قوله كم المفعول بينه
وبين الفعل حرف جر لا هو كما أن ما على المستثنى الضمير من كونه مباشرة الكائن الفعل فيه
بحرف جر وأما إن كان فيه الفعل بالمضاف فليس كذلك بالنسبة كهام وقوله أو بالإضافة تتبع
عبارتهم مع أن الناظم أطلق المصدر وإذا اسم المفعول وهو المضاف وكم تارع ما الأول لنا قد
بالعبارة وغيرها وقيل وقوله وجد له أيضا إشعار لا إشارة بهذا إلى أو فيه قولهم أو بالإضافة
ما لعله فلولا ما نعته جمع وهو النحو لا وليتنا أن للتقسيم فهي بفعل له أنه لا يصدق كلا
لهم بالفعل بالحرف والمضاف معا وسو في ذا الباب وصفا ذا عمل قوله كم نحو أزيدا أنت
ضاربه كقوله لا الموضح أنه يكون الوصف يعمل بالعامل في الاسم السابق كما يعمل الفعل وإن كان
الوصف معمولا للفعل لا يعمل فيه الفعل إلا أنهم اشترطوا في هذه المسألة أعني مسألة
الاشتغال بالوصف أن يعمل العامل الفعل فيه لأنه لا يعمل في القبل أو بالوصف بقيد أن يكون
معانيا أن قال الزبير وصفا معتمدا مطابقا للمذكور كما تقدم ومثله كاسم الفعل
كما مثاله زيد عليكه ينبغي في زيد الرفع على الابتدائية ولا يجوز فيه النصب باسم فعل محذوف
لأنه لا يعمل فيما قبله وما لا يعمل لا يفسر عاملا وسيقول لهم وأمر ما لا يفيه الفعل مثاله المصدر
زيد ضربا إياه قوله وبقوله ذا عمل لا محل رحمه الله كم منها فإنه يحضر ومعنى ذا عمل مع أنه لا بد ما نع
ما عمل وما عمل كله أنه محل على التجمل على العمل بالفعل في الحالة الراهنة مخرج اسم الفاعل بمعنى
الماضي وإن كان هنا لقبول الفعل بحرف أن عليه لأنه لا يفسر عاملا إلا ويتقدم أهله في مثله ذا عمل

الصفة المشبهة نحو وجه زيد حسنه واسم الفاعل مع الإيضاح ... بقوله أن لا
يكون مانع متصل بالمانع في الصفة المشبهة كونها لا تعمل في سابق وما لا يعمل في متقدم لا
يفسر عاملا والمانع في اسم الفاعل المقرون بأل أن أل موصول صفة بأل والصلة لا تتقدم
على الموصول فمعمولها كذلك وما لا يعمل لا يفسر **وقوله** زيدا أنا الضاربه تمثيل للأول ومن
غير أن اسم الفاعل المقرون بأل يعمل مطلقا فقول الناظم وأن يكن صلة أل الخ **وعلقة حاصلة**
بتابع **فقوله** كعلقة بنفس الاسم الواقع يعني أن الشاغل هو رجلا في مثال زيدا ... في المثالين بعده
وقوله إذا كان أجنبيا أي لا ارتباط بينه وبين الاسم السابق ... ضمير يعود عليه
وقوله بسببي المراد به التابع المتحمل الضمير الاسم وهو بحسبه في المثال الأول وأما
في المثالين بعد **وقوله** مجرى الشيء أي الذي يقع بينه بنفس الاسم العامل والضمير
للاسم أو الواقع شاغلا بنفسه نحو زيدا ضربت أخاه كما مر في قوله أو بإضافة فلا يكون فيه
تشبيه الشيء بنفسه كما قيل به في النظم **وقوله** والمراد بالعلقة الضمير سواء
والتفرد هو ضمير ما هو متصل بتابع للاسم الشاغل لحال الاسم للعامل عن العمل في الاسم
السابق كعلقة أي ضمير متلبس ومتعلق بنفس الاسم الواقع شاغلا للعامل العمل
في نحو قولك زيدا ضربت أخاه أما بإيصال الضمير بالشاغل في نحو قولك ضربت رجلا يحبه
بمنزلة اتصال الضمير بالشاغل في نحو قولك زيدا ضربت أخاه وليس المراد من قولهم بنفس
الاسم الضمير حتى يكون المعنى كعلقة متعلقة بنفس الاسم أي الضمير لأنه لا معمول له
وهذا فكونوا ... بعضهم من كلام **م** ما اعترض عليه ومن علمنا ... الحلال
العلقة على الضمير مجاز لأنها في الأصل اسم الارتباط والتسمية كلا الفرع والتبع وأيضا
بأن الضمير لما كان سببا في العلقة أطلق على السبب أي هو الارتباط من باب إقامة السبب
مقام المسبب **وقوله** ضربت عمرا أخاه هكذا في النسخ المصححة وهو الصواب وفي بعضها
ضربت رجلا أخاه وهو غير صواب لأنه ... في ... الشاهد في التبع
والتشكيل ولا شاهد على ... النسخة لأن الأول نكرة والثاني معرفة **وقوله** الهلال
في التابع ... ذكر به على كلامهم **وأجيب** بأن تابع في النظم نكرة والنكرة
في الإثبات لا تعم فلا يحتاج ... **وقوله** والمراد بالواقع السببي ... مثاله في نحو زيدا
ضربت أخاه والله أعلم

تعدي الفعل ولزومه

لما كان العامل المشغول عنه يكون متعديا وهو الشاغل ... اسم ... مع مواضع
أخرى أبدا فيما ... يكون لازما وهو الشاغل في قوله ... بسم ... ذكر باب التعدي
واللزوم عقب باب الاشتغال ثم التعبير بالتعدي واللزوم بالرفع عطفا على تعدي وبجر بعضهم
... بالعطف على تعدي باعتبار أنه مراد المضاف أي هو ... وبقي المضاف ... بعضهم
قوله م الفعل على قسمين ... عبارة الناظم ... الأقسام أربعة متعد أبدا
ولازم أبدا وما لا يوصف بتعد حقيقة ولا لزوم وهو كان وأخواتها وما يكون متعديا تارة
ولازما أخرى نحو ... وشكرته وشكرت له ... فلأنه لا الفعل
الرابع سماعي عند ... وفي ... والجمهور على أنه قسم مستقل ... وأما
كالوقوع ... **علامة الفعل المعدى** ... عليه ... الكلام
الأصل ... اللازم لأن المتعدي يحتاج واللازم لا يحتاج وما لا يحتاج أصل لما يحتاج **غير مصدر**
أي مصدر ذلك الفعل المذكور ... لأن ... على مصدر أصلا ... على مصدر ...
... الفعل المذكور ... **م** ... وبه تعلم ... زيد ...
الخ وإن كان مصدرا لكنه لغير الفعل المذكور وهو ... إذ مصدر ... ولا يحتاج
إلى ... المراد به ... مصدر ... الخبر ... على ...
... **م** **فقوله م** اتصل الضمير ...
... هاء ... نحو زيد ... ما ... فيكون على ...
... **وقوله** ... غير مصدر
لأن ... على غير مصدر ... **وقوله** ... المتعدي ... مثال المتعدي
الضرب ضربته زيد ومثال اللازم الخروج خرجته عمرو **ما انتصب به مفعول** أي جنس المفعول وإن
... المفعول به لا غيره من الفاعل ... بالكل ...
وأما المفعول به ... وما ... للاسم المنصوب الذي يتعلق به فعل
العامل ... نحو ضربت زيدا ... ما ضربت عمرا ... المفعول به إنما
ينصبه المتعدي ... المتعدي ... اللازم **فقوله**
م كما تقدم في ... على ... في قوله ... مفعول به ...
فلا يحتاج ... لأنه ... بعض الكلام ... حتى

العامل لا ينصب الفعل فيها. اخرج ان المتعدي كانتهى ينصب اثنان والمتعدي لثلاثة ينصب
اثنان او ثلاثة واجيب بانه اطلق اتكالا على ما مر في قوله وما سوى الناصب ثم علقا وكالاول
ان يصل قوله انما بنت عن فاعل في بناء بنت عن قام نحو سمعنا الكتب لنكون اشار الى المحل
نصبه للمفعول اذ لم يجيء المتعدي بمعنى فعل قام وكاملا ينصب وذلك نحو سمع فانه في كل
متعد لكنه ضمن معنى صغو واصغى لازم صار لازما ملزما الى عدي للكتب باللام وقوله
وسواهما الا فـسواه وجمعه ان الصل الفعل للفعل وقيل الناصب الفاعل وقيل الفعل والفاعل
وقيل معنى المفعولية ولازم غير المعدي قوله في ان تتصل به الى اشار الجواب اعتراض وارد
على الناظم وسوال الاعتبار في كلامه غير مفيد كانه معلوم من التقسيم اذ غير المتعدي لازم وحاصل
الجواب ان في الكلام مزيدا بل عليه ما قبله والتقدير وغير ما يقبل علامة المتعدي لازم وقد
من نظيره في قوله تسوا ايضا الخبر مع قوله وغير مخرفة ثم ان قوله وكلازم اذا صاله اشتراك الى
اذا كان منها [illegible] بصير متعديا كالهمزة نحو قوله تعالى اذ تبتغوه صيانكم جاز ذهب في كل
لازم مثلها دخلت الهمزة عليه صار متعديا وكل المطاوعة في نحو ما لستا زيد العطشى زيد
وكل الابتداء به على فعلت للدلالة على الغلبة نحو كرمت زيد اي غلبته في الكرم كذا
قالوا والحق انه لا يحتاج للتعبير بزيد اذ ما ذكره اصلح في قوله علامة الفعل المعدي
ان لا تتصل ما تقبل ها غير مصدر وقوله ومن يمتنع في ذلك ثم يقبل ما ولى
اشارة الى ان الناظم خلط بينهما لانه ذكر اولا ما يستدل على لزومه بعدما ثم يزنه ثم بمعناه
ثم بوزنه وذلك ما صح بعقول بعد كلام الناظم هذا ما يستدل ومتم لزوم افعال السجايا
فـقوله ﴿﴾ لازم لا ينتج عبارة الناظم ولعل المراد بل لزوم الغالب مكون لا نشاء كثير
لا مثلا من ذلك بالمرض والجوع وزيد يتعدى صاحبه وقوله ثم مثال له بنهم ومعناه
في تمثيل الناظم بنهم ونعسي ﴿﴾ لا هوا وموافق لكلام اهل اللغة لا نهم عنهم تارة
يطلق ويراد به ما اشتد حرصه للطعام بكثرة اكله وتارة يطلق ويراد به متى تشبع
بالاول من افعال السجايا والثاني والافعال الدالة على العرض فبالناظم مثل بنهم واراد به
المعنى الاول والثاني مثل به للمعنى الثاني والكل صحيح وقوله للتعدي واما نهم اذا صار
للمعامليس لازما سواه فلم ومعمول ذلك نحو بنهم الشيء مثل للمفعول ومعناه اولع ومواده
اخر ومعنى اخر لكون نهم معدى متعديا ودليله تسوغ منه اسم مفعول منه وفي الخبر ما

منصوبا

منصوبا لا يشبعان طالب علم وطالب دنيا أو كرامعلل فـقوله ﴿﴾ بالمراد ذلك الا القعي
في هذا الغالب وغير الغالب مثل ان يدخل القاسم المشبه به كقوله في اول التسهيل كيف
الكرسي لا يليه الكرسي ليست النسب وقوله وافعنسس وما ضاهيه المراد بالمضاهي المشابه
بافعنسس في كونه بعد النون ثم مثل المضاعف مثل احرنجم وما تشامل الا فعنسس وما اشبهه
بما ذكرنا فلت كلام لا يشمل الالحاق بل يكون بعد النون من باب الحاق
كاحرنجم مع انه لازم ايضا فلت بل يوجد بالامر وبذلك انه اذا كان الملحق لازما ماضى الالحاق ولذلك
لو قلنا في كلام الناظم وهذا على الاحتمال وهو فعل افعنسس مفعولا وهو الجواب وانما
على الاحتمال الثاني وهو كون افعنسس ما عليا يكون مثل احرنجم المراد وما يدخل المطموع
افعنسس وما اشبهه يحتمل ويحتمل وما اقتضى نظافة او دنسا الكلام هذا اخل في قوله
بعرا وعرضا لانه وجملة ما دال على العرض فيكون ذكر العرض بعد ذكر العام بعد الخاص ونحو دنس
بضم وكسر ما قبله او عرضا فـقوله ﴿﴾ مثل اليسر حركة لا المراد بالحركة المتعية انت فلا
نتماثل في محل ثم مثل في العرض نحو عشر لا نه اول انقضى حركة جسم كانه يمنع الجسم
ما لا تعانى من العرض فتنبيه هذا من كلا الافعال التي ذكرها في قوله ومتم لزوم الى
لها كلها داخلة في مصدر من قوله ولازم غير المعدى بل هذا ان الافعال لا تتصل بها غير المصدر
فلا حاجة لذكرها واجيب بانه ذكرها تنبيها على المبتدي وعدى لازما مراد بالكلازم مقيفة
او مجازا تخفيف ما لا يتعدى الا بحرف الجر كمثالي ﴿﴾ والحكم انه يتعدى لمفعول واحد بنفسه
ويطلب الزوال بنوصل اليه الا بحرف الجر وكان ينبغي له ﴿﴾ ان يبدل المثال اثنان بقوله ولو
انه الناظر بعضهم بعضا فالناظر مفعول اول وبعضهم بدل منه يتعدى للثاني وهو بعض
بالا البعير العنسبين معا نقلا فـقوله ﴿﴾ كقوله ابيت في كبيت من البسيط وفابله الملتمس
جرير عبر المسيل الضبع ومعنى ابيت ثم يحتمل ان يكون بضم التاء فيكون اخبارا عن نفسه
ويحتمل ان يكون بفتحها فيكون خطابا للمليك وهو الظاهر لان الملتمس هجا ملك العراق
حلفا لملك ان لا يطعمه حب العراق فهرب الشاعر الى الشام والدهر منصوب على الظرفية والطعم
على تقدير في الطعم بواو القسم وجملة والحب حالية والشاعر في نصب على اسقاط الخافض
ولا يتم ان يكون حب مفعولا بفعل محذوف يفسره اطعمه لان الثانية وان كان محذوف مثلها مرد
الكلام ثم ما بعدها ان يعمل فيما قبلها وما لا يعمل لا يفسر عاملا والسوس قبل النصب وقوله

وليس كذلك في مثل الحوائل التقلل راجع لحذف من في الجر والنصب معا فيكون من حذف الجار ويقال اما
مجرورا بعد من شاء او من جد ونصبها الا اسم شاء ايضا ومعنى تبشر وداذ انه لا يجوز ذلك الا ان ذلك
وامرامنه ويكون في الضمير في يشهد عائد على ما ذكر من الحذف والنصب اذا اخلفنا انه يعود من
الجار ويكون المجرور في محل نصب وعائدا على من حذف الجار وبغائه مجرورا ان قلنا في محل من الخلاف ان
ذكر لكم بقرمان قيل كثير ان المحول كالناظم قد تكلف من حذف الجار مع انه غير مقيس اجيب
عنه بانه اذا اسمع في حرف يكون فيه مقيسا الا انه اسمع في انبا يجوز للمولدين القياس عليها
وان تكلفه ومعنى التقلل انه لا يقاس حرف غير مسموع على اخر مسموع وتامل هذا مع ما
اريد امضارع وذكر عمرو واصل المضارع قبل الاسناد يدون كيوعمر ما تسنر الواو والجماعة
فصار يدعون بحذفت الواو الاولى لالتقاء الساكنين كالكلمة عملا بقوله كحذف ما اسراوه ضارع من كتسابا لتعاقب
ساكنين الواو والياء من بتا الياء لرفعها ثم دخل الناصب فحذفت النون كقوله ومن بما النجم وارد
والنصب سمه فهو معرب منصوب بحذف النون قول لبلا يلتبس في تبع في هذا
واغتفر هنا الموضع بحذف الجار في قوله تعلوق عنوان تتكلم مع ان النفس اختلفوا
من التعدي او عن واجاب عنه المرادي بجوابين احدهما ان يكون الجار من ان تكلم لانه قرينة
الثانية ان يكون من حذف رد على من يرى ذلك مخصر في الحروف والجر اولى بها عنه لعقد علو ان الناظم
لا يرى عليه شيء لانه شرط امن اللبس في اطراده منع ولا يلزم من عدم الاطراد عدم الورود
فلا يرد عليه الاية حتى يحتاج للجواب على ان الحذف في الاية اجمال لا لبس وبين معاصر الفعل
نعم اي ما الحامل لا يعمر من اللبس والاجمال بل هما عند تعبير واحد وقوله لطولها بالصلة
في نحيفت بحذف الجار والاولى التعليل لاستغنائه عن ذكر من على ترتيبها فان قلت ما الفرق بين الموصول
الحرفي والاسمي مع ان كلا منهما مرتبا من الحرف مع الحرف دون الاسمي فالجواب
ان الموصول الحرفي مع صلته كشيء واحد بل يحمل التاويل فلذلك اعتبر طوله بالصلة بخلاف
الموصول الاسمي فلا يتم فيه التاويل فلم يعتبر طوله بالصلة ثم ان تقديم المفعول الذي هو ان
وان يوهم اختصاص الحكم بهما وان وليس كذلك لان من جملة ما يطرد فيه ذلك كي كما ذكر
زيادة التمام الموضوع والاصل سبق ما هو فاعل معنى قول من غير باب ظن في تبع في هذا التخصيص
كلام عبارة كهم منصفة مثاله واعتبر هذه الموضع بان الصواب ان ذلك عام في باب ظن واصل الاول
مبتداء وفي باب اعطى ومن باب اختار هما الاصل في الجميع ان يتقدم المفعول الذي هو فاعل واجيب عن الناظم

بلغ

بان المفعول ليس في باب ظن اصله المبتدا او الخبر ومن تقدم مكمي تقييده في بابه فما عاد ذكره هنا
تكرارا وفي اختيار هذا حكم المتعمل الواحد فان الثاني يجوز فيه التقدير او تقديمه لخواتمن زيد ام القوم
او القوم وقوله ثم ان المفعول الاول في هذه التوطئة معترضة من قبل تعيين من هو فلذلك
امرها كان الاولى ان يذكر هذه التوطئة قبل قوله والاصل لان الغنم اي يجوز فيه وجهان هو
المشار اليه بقوله والاصل اشار الى ان الاولى في التقسيم ان يقدم ما يجوز فيه وجهان ليوافق
صنيع الناظم بان يقول على ثلاثة اقسام قسم يجوز فيه وجهان في ذلك المناسب
للتقسيم نظيره باب ظن كما تقدم سواء يقول ثم ان المفعول الذي اصله فاعل في المعنى واما
عبارته فتشمل باب ظن مع انها غير داخلة تحته ويلزم الاصل الذي هو فوله او الخم
العبارة التي تجيء ان يقول او يكون المفعول الثاني محصورا فيه فان قلت اذا تعارض اللبس
والحصر نحو ما ضرب موسى الا عيسى وان كان الفاعل عيسى فباعتبار اللبس يجب تقديمه
عيسى لكونه فاعلا وبكونه محصورا فيه يجب تاخيره فالجواب انه لا يرا على الحصر
واما اللبس فيه فع بالقرائن وقوله او يكون الا اول ضميرا لانه لو اتى بالمنفصل والفاعل
انه متى تاتى اتصال الضمير لا يعدل الى انفصاله ومن هو في اختيار ما يجيء المنفصل الخ
ونزل اذا الاصل هنا قد يرى قول كم او يكون الثاني في ايه باعتبار الرتبة والا عرابا ولو
كان اولا باعتبار اللفظ الا ان وقوله او متلبسا في اي الثاني في اي العبارة قلت
وصوابه ان يقول او يلتبس الاول بضمير يعود على الثاني ولكن الجواب بان المراد بالاول في
كلامه لفظا وصورة لا معنى ورتبة ومن اعترض عليه بنى اعتراضه على ان مراده بالثاني
والاول في الرتبة ومن قبل فضلة اعني انه لم يقض قول كم يعني انه يجوز من هذه تبع في التعبير
بالجواز عبارة الناظم الظاهر ان المراد بالجواز عدم الامتناع فيصدق بالحذف وهو بالخوض
ونحو نحن زيد اذا اعلمنا الثاني واهملنا الاول ويجمل في صنيع من يجعله من زيد ويتقولهم ولا
يجيء مع اول فرايما وقوله من هما اختصار الى الدليل والدليل اما لفظي كتناسب
العوامل في نحو قوله تعالى ما ودعك ربك وما قلى اي قلاك واما معنوي كالاختصار كقوله تعالى
كتب الله لاغلبن اي الكافرين وقوله او اقتصار اي بدال يصير المحذوف نسيا
منسيا فلا يحتاج الى قرينة فيتنزل المتعدي منزلة اللازم لفظا وصورة واما المفعول
لانه تقدير اما مبالغة نحو فلان يعطي اي بالغ في الاعطاء واما التضمينه معنى فعل

لازم نحو قوله تعالى واذا ابصرتم وعرفتم فان اعمال هو في الاول متعد لانه بمعنى صب لاكنه
لما ضمن معنى ان يعمل اعمال اللازم لا بعضها ومعرفة وحمل في النظم على الحذف العون الناسل
للاختصار واختصار اولى من حمل النوع على الاختصار بغلط وقوله كقوله عز وجل
والمطمئن تغري للاهل والله اعلم الغفران وصاحب مو مثال بعض الكلام والله اعلم لا ابن
لما مر فيما المفعول ان معا ان فليل ليس مفعولا ثانيا وانما هو صفة وقوله نحو قوله تعالى
وسوف في تقري انها الشجاعة وسوا الكلم وقوله نحو ما سامراء ظهر تقري بها الغفران
الزكان وقوله فيقال مار بضمير اصله ضمير بكسر الياء فنقلت حركتها لما قبلها لتماثل
بقوله فيما ياتي لساكن ثم انقل التحرك ثم حذفت الياء لالتقاء الساكنين وقوله ومرا ابا
مفعول ثان في المعنى انه قال لا يسوا انما يتعدى لواحد وقوله في سيبويه عاد على لفظه
لو كان امر كما قال لقال هم سبقت لقول الناظم سابقا وانما تلزم مع نصير متصل واجبا
عنده بانه لما كان ما رافعه على الفضلة ولفظه ما ذكر وقال انه عائد على الفضلة نحو من اعانه
ولذا اعاد الضمير عليها منكرا وقوله نحو من يزيد في الاول ان يقول من يحذف لا بما زيد باء
باعتبار ما بعدها فيها تقسيم الشيء الى نفسه وغيره ويذكر الجواب باعتبار بالجواز في
نحو من زيد ما قابل الامتناع فيشمل الواجب والجائز المستوي الطرفين وحذف الناصبها
ان علما قوله كمن قال ما ضربت في كما يحذف لقرينة لفظية كما يحذف لقرينة معنوية
لقوله لمن رايته متاهبا للسفر مكة اي تريد مكة وقوله في باب الاشتغال في الحج
في مثاغاية الا مجانة مثال بيان يا المثلية الا ان تكل على كونها معلومة فلا الاشتغال
نشتغال زيدا اضربته بما نحوز ذكر العامل المعوض مما امر وما تسابق انتصبه بفعل اضمرا
مقال ومثال البراءة بالاعتبار انه مفعول بفعل محذوف وجوبا مقامه الياء مثلا بهي
عوض منه فلا تجمع بينهما ومثال التحذير اياك والشر اياك والاسد اياك واعمروا من لقيام العطفا
او التكرار مقامه وسيقوله ظهر اياك والشر ونحو نصب محذوف بالاستثنار وجبه ومثال
الاغراء المروة والنجدة وسياتي وتحذير بلا ابا اجعلا معرفيه واما المثل نحو الكلاب على البقر
اي ارسل والمثل لا يغير فلا يذكر العامل ومثال ما جرى المثل انتهوا خيرا لكم بخير ابعول
محذوف وجوبا والله اعلم والتوا خير الكم والعم بين المثل وما جرى مجراه ان المثل تقدم له
سبب ضرب فيه ثم استعمل والما ما جرى مجراه فلا سبب له الا انه الكلم استعمل استعمال له

المثل

١٠١

المثل والله اعلم

التنازع في العمل

لما كان العامل لا يدخلها لبيان الاسم التنازع فيه تارة يكونا متعديين نحو ضربني وضربت زيدا وتارة
يكونا لازمين نحو قام وقعد زيد ناسب ان يذكر التنازع عقب التعدي واللزوم ثم ان التعريف
في شرع الكلام يفهم من ليل قوله بعد ومر بين ذلك بقوله ان عاملان اقتضيا في اسم عمل فقوله
في وما جرى مجراه يعني في العمل الذي التصرف فلا يقع فيه التنازع ليلا يخرج التصرف واسم
الفعل ويدل لما قلنا تمثيل في بعد بما ومن اضرب والتانيه لا يجاري اسم بفعل ولا بما له في التصرف
وعلى اخراج الجامد كما للموضح يكون المراد في التصرف كما في التصريح وقوله والا من على المعمول الخ
هو كما في الموضح فيقتضي ان التنازع يقع بين جامدين وبين جامد وغيره غير من وما
امرها والموضح نص على انه ممنوع في القسمين معا الا انه يشكل على ما للموضح تمثيله بنفسه بما
ام والتانيه مع ان فيه التنازع بين جامد وهو جامد وامر واو هو متصرف فان قيل التنازع
وقع بين من وبين قوله تعالوا في تعقلوا فالجواب انه لا تنازع لا ان يطلب منها ولم يطلب
منفيا ونسبة التنازع لا تحاد في المعنى وفي تعقلوا معمول الكم ومن هما مطلوب الى المعنى
مجزوم لم تعقلوا وقوله كقوله عز وجل اتوني امر والواو فاعله والنون نون الوقاية
والياء مفعوله وافرغ مجزوم على جواب الامر ويتنازعانه والعلى انه معمول ثان وبطلبه
الثاني على انه مفعول به فاعملنا الثاني لقربه واهملنا الاول واعملناه في ضميره ومن قاله
لانه فضلة وسيقول وباتحد مع اول من اهملا وقوله كقول الشاعر عمرت في البيت
من الطويل وعمر ماض مبني للمفعول والتاء المضمومة نائبة عن الفاعل ومعناه عرفت
ومغنيا ومغنيا من الا من التاء وكل منهما اسم فاعل الاول من غناء والثاني من اغنى وبينهما
جناس التحقيق ومن موصولة مطلوبة لمغنيا ومغنيا فاعملنا الثاني لقربه الى اخر ما من تطهيره
وجملة ام تنطقوا والعائد الساكن والفاء في فلم سببية والخبر فعل مضارع مجزوم من الخبر متعديا
لمفعولين الا وان في اية جوار تعلموا اثنان موصيا في ملحقا والشاهد في تنازع لا سيما ومتا
مغنيا ومغنيا في من وقوله كقوله تعالى هاوم في هاوم اسم فعل بمعنى خذوا والميم حرف
دال على الجمع واصله هاكم ابدلت الكاف واوا الواو ومن تم كتبت في التصريح والحوانه بالهمز
لغة لاصبر لنا فيه ومتى. وكتابيه منصوب وعلامة نصبه فتحة مقدرة فيما قبل ياء المتكلم
منع ظهورها اشتغال المحل بحركة المناسبة والياء في محل جر بالاضافة اليه والهاء هاء

السكت والظاهر في تنازع هاؤم مع اقرءوا في كتابيه فاعملنا الثاني لقربه وقيل هاؤم
بمعنى تعالوا فيكون لازما ولا تنازع فيه وقوله كقوله عن علمت انبئت والطويل
واولوا ابا الواو بمعنى اصحاب فاعل علم مرفوع بالواو لانه ملحق بجمع المذكر السالم وفي كتيبة
او الاسم الثاني فيكون فاعلا فبيانا على كل فالمغيرة صفة لمحذوف اي الخيل المغيرة يقال
اغارت الخيل في الحرب اذا اسرعت في جريها الكر على الاول ويكون المغيرة بالجر لانه صفة للخيل
المفرد المضاف للاول وعلى الثاني يكون مرفوعا صفة لمحذوف الواقع بدلا من اسم الاشارة
او عطف بيان وانه بكسر الهمزة معمول لعلم وانكل مضارع بمعنى اعجز عن ضربه في الحرب والشاهد
في تنازع انكل والضرب في مسمعا اسم رجل وهو مسمع بن مالك الشيباني بناء على جواز اعمال
المصدر المحلى بال فاعملنا الثاني لقربه كذا قاله المرادي والحق ان فيه يعني ان التنازع انما هو
بين لحقت والضرب واما انكل فمعناه اعجز وهو لازم وقوله لا يعني تحملا في التنازع فيه
تسميته تنازعا فيه مجاز اذ لا تنازع هنا وقوله كقوله امرئ القيس في ابيات من
ابيبح ولو مرة امتناع وما مصدرية واسعى صلتها والمؤول اسم ان والتنوين فيه [illegible]
وكفاني جواب لو وقليل بالرفع فاعل كفاني ومفعول اطلب محذوف تقديره الملك بدليل قوله بعد
ولكنما اسعى لمجد مؤثل ومن يدرك المجد المؤثل امثالي اي مقصوده انه لو كان سعيي لمعيشة
الدنية كفاه القليل من المال لكنه انما يطلب الملك ولا يكفيه المال القليل ولو تعلق قليل
مطلوبا ايضا للطلب على التنازع لوقع التناقض في الكلام وذلك ان لو امتناعية ان دخلت
على منفي صار مثبتا والطلب هنا منفي فيصير مثبتا فيقتضي انه يطلب المال القليل
وموضع امرئ القيس [illegible] والشاهد في وقوع قليل بعد عاملين لكنه غير
مطلوب لاحدهما فلا تنازع وقوله كقوله فابن في البيت من الطويل واين متعلق بمحذوف
تذهب والى اين متعلق بمغرم [illegible] مبتدأ وللاخرة فاعل [illegible] تأكيد للاول
وليس هنا تنازع [illegible] فيه تنازع لعدل [illegible] على اعمال الثاني او [illegible] على اعمال الاول
ومثله قول الشاعر واحبس احبس [illegible] فابن [illegible] احبس احبس وقوله ووقف
عليه بالسكون [illegible] ومن اجاب بانه [illegible] اجرى الوصل مجرى الوقف بالسكون
والثاني اولى عند اهل البصرة قوله كم هو العامل الثاني اي ان يكون هو الاولى ان الثاني
واختار [illegible] اي [illegible] لا [illegible] في اختصار [illegible] ورمضان

افرادها ويغفل [illegible]

١٠٢

وقوله ويغلب [illegible] الا ربعين واشار بهذا الى الاطلاق وكلهم اسم على الجماعة
الغير الاناث لا انه [illegible] للغة وانه يقتضي ان القابلين [illegible] وليسوا جماعة مع ان ما مر خلافه
فلو قال ذا نصهم بدل اسم كم لكان اولى ليشمل كل منهما صحة واعمل المهمل في ضمير ما تنازعاه
قوله كم هو العامل الثاني اي الذي يكون هو الاول والاول الثاني وقوله ومن مع الفضلة في محله
على مذهب ابي [illegible] التكرار مع قوله بعد وما تحتج مع اول فالاولى تخصيصه بما ذكرته قبل اي محله على
ذلك المضمر هو المرفوع [illegible] مثالا [illegible] انشغل [illegible] بالتنازع فقال فيصل عمله
ايقاعه على منصوص وقوله في مطابقة الضمير للظاهر يوجب التكرار مع قوله في ضمير ما لانه من
المعلوم ان الضمير يطابق مفسره قال الجواب انه زاده والنص فيه وان كان مستفادا مما قبله
زيادة في الرد على من يقول يضمر ضمير مفرد وان كان المتنازع فيه مثنى او مجموعا رعاية لما ذكر يحسنان
ويسيء ابناكما اللام للجنس ويسيء ابناكما وبغى واعتديا عبداكما قوله كم اضمار المرفوع ولا بد
الاتيان به ضميرا ليكون [illegible] والتنازع فيما يجوز فيه ذلك كالكسائي وقوله وبعد ما اعترض
بان المثال الثاني [illegible] المرفوع الا قبل [illegible] ليس بعض [illegible] فلو
بصوابه ان يقول لا بعد اذ مذهب الجمهور ان ضمير الرفع [illegible] مذهب الفراء انه [illegible]
الجواب عنه ما في مغني اللبيب [illegible] في كلامه بعدية الرتبة وذلك في المثال الثاني على اعمال الاول
[illegible] ضمير [illegible] اعتديا [illegible] في الثقة قبل الفعل [illegible] ورتبة
قبل [illegible] التقديم لتقدمه وفعله [illegible] الا انه لم يتصل بين الفعل والعامل [illegible]
عود الضمير على متقدم وقوله ما على اعمال في هذا معمول فقوله لهم اول في قوله بعد وما
تحتج مع اول وقوله في الاضمار المراد باضمار [illegible] جواز عدم حذفه بل يؤتى به ضميرا متصلا
العرف على المعتمد وهو الحال فقوله [illegible] وبغى واعتديا في ومثال الفضلة ضربت [illegible]
ذكر اللام مع الاول والثاني مع الثاني ولا تجئ مع اول قد اهملا قوله كم اي يضمر فيه [illegible]
بمضمر مذكور بل محذوف فضربت في مثاله يطلب زيدا على انه مفعول وضربني يطلبه على انه
فاعل فاعملنا الثاني [illegible] واهملنا الاول وحذفنا [illegible] الا انه فضلة بل حذفه
الزم ان يكن غير خبر واخرنه ان يكن هو الخبر قوله كم قبل الذكر اي قبل ذكر المفسر ومعنى قوله
كالمرفوع انه لا يكون كالمرفوع اي يضمر قبل الذكر ومعنى هذا الكلام ان كونه منصوبا يقتضي
حذفه وكونه عمدة يقتضي ذكره ولا يمكن العمل بهما على حقيقتهما لتنافيهما فوجب التأويل

العرب وما يجزم على انشاده للاكثر لا يذكر في موضع العرب بل يذكر
بان يقال الجزم وموضع تذكر فيه
موضعا الايقال ما العرب بين المرفوع والمنصوب في اذا اطلقه تجده متى كان المرفوع بضم فهل
الذكر والمنصوب لا ابيض لانا نقول لما كان المنصوب الذي هو مفرع في الاصل هو الاصور
العظيمة في طبيعة كان لا ابيض متفرعا الى المرفوع وفيه من اصحه عن هذا اخرها الموضح وقوله
ومثال ذلك ظننت قائما وابدل زيدا على انه فاعلا فيما مفعول ثان وظننت يطلبه على انه
مفعول كما ما عملنا الثاني لقربه واهملنا الاول وعملنا في ضمير مستتر وقائما فاعلا على زيد في ظننني
ضمير مستتر ولا بيض عوده على متاخر لفظا ورتبة لانه مفعول ثان لظننني اصله الخبر وما يجوز ولا انه ضمير
في ما هو قوله ونجوز في الخلافة الحنفي والحق انه لا يجوز ذلك لانه ماخوذ من كلامه لانه اذا لم
يجز حذف الخبر المختلف فيه عمدته فاحرى المبتدا المتقدم على عمدته وما ورد في ذلك مرويا وفيه
المنصوب وجه وبما قاله الاكثر والثاني اطلاقات وبقي على كل مجموع لعين رفع وعموده
انه ان كان رفع ما بحذف ومثاله كحسنان وحسنى ابنا ابي زيد جمع تبسم معنى هذا البيت في
بيت وامرهم رفع ابناء في كلامه بقوله • وامره لا ان يجيبه بشر او بذري لفعل بحذف منه فواه •
ومواله من اصطلاح الشاعر والمراد نعم من جمع بعضهم معنى بيت الاربعة في بيت وامر فقال •
• والعقلة اعرف وحسوانها اخرا • والجهل الخلال العسرا • وقوله ومن اهماله في موضع
الصفة للضمير مكانه بعض الشيخ ومن تبعه قيل لان الصفة لا تتفرع على الموصوف والصواب انه
التي فيها صفة لاول او الثاني فيها الباقون فيه صفة الضمير واضمر في بكر ضمير في امرا
تفسير لقوله واعمل الفعل كانه قال محله اذا لم يكن هناك محذور والا يجب الاضمار وهو ان الامور
وهو لما المسئلة خارجة عن باب التنازع كما يعلم ذلك بالوقوف على كلام الموضح في قوله مسئلة
وبطنا اذا فاقول كم بمكان مفعولين اعجب كم هنا غالبية والاولى ان يقول تغليبا المبتدا
اصل المثال الجليل ويظنني زيد وعمرا اخوين فالاول يطلب زيدا مع عمرا على انهما مفعولا اول واخوين
مفعول ثان والثاني يطلب زيدا وعمرا او عمرا في ضمير في زيد وعمرو وهو الاول وبقي علينا المفعول
الثاني بمكان مرجعه الى اول كلامه والحق انه لا تنازع في اخوين لان يظنني لا يطلبه وانما يطلب
مفعولا ثانيا مفردا الا ان المعنى انهما يظنان اما لنا واظنهما اخوين والله اعلم

المفعول المطلق

قوله

١٠٢

قوله كل المفاعيل خمسة في ان اكثيرا في ساده ضافة وسماه المفعول منه كقولك اضربت زيدا
القوم الا زيدا القوم وزاد الجوهري سابعا وسماه المفعول دونه وهو المسمى في الاصطلاح عند
الجمهور المستثنى نحو زيد امن قام القوم في ان زيدا وقوله لان المفاعيل كلها في بيانه انك
اذا قلت ضربت ضربا فالضرب مفعول حقيقة لانه نفس الشيء الذي فعلته بخلاف قولك
ضربت زيدا فان زيدا ليس نفس الشيء الذي فعلته وانما هو مفعول به الفعل الذي هو الضرب
فاستحق ان يتفرع على غيره وبما اقتضى في ارتباطه والمناسبة ذكر المفعول به في بعض
المواضع مرمد وقوله بعد تقدم في باب في في قوله والاصل في المفعول ان ينفصل وفي قوله
ومن يجي المفعول قبل الفعل وتقدم في باب النائب في قوله ينوب مفعول به عن فاعل وفي قوله
ولا ينوب بعض هذا ان وجد في في الاشتغال بقوله فالسابق انصبه وفي التعدي واللزوم
في قوله فانصب به مفعوله وغيرهما في التنازع بقوله ولا تجي مع اول قد اهملا بل قد يكون الزم في
قوله كل بل من يكون المفعول في اعترض هنا عبارة كما هي المصدر اسم ما سوى الزمان من
وهي ثلاثة الاول انه يقتضي ان المفعول المطلق والمصدر مترادفان مع ان بينهما عموما وخصوصا
وجه يجتمعان في نحو ضربته ضربا وينفرد المصدر في اعجبني ضربك وينفرد المفعول المطلق في ضربته
سوطا الثاني ان تعريفه يصدق باسم المصدر نحو اغتسل غسلا الثالث ان قوله كامن
وان يقتضي ان الفعل اصل المصدر وهو خلاف ما صرح به بعد واجيب عن الاول بانه منها
انه لما كان الغالب في المفعول المطلق ان يكون مصدرا عرفه بما عرف ويكون غير مصدر ومنها
قوله بعد بمثله او فعل او وصف نصب فيتم التعريف بمجموع المصدر المرفوع واما سوطا
وضربته سوطا فانه دل عليه في باب مستند وسيقول ومن ينوب عنه ما عليه دل فالمصدر
المنصوب والمفعول المطلق مترادفان ونقول ومثال معترضا على كل الصواب ان سوطا مصدر
سلط فيبوط لا معنى له هنا لان سوطا اسم آلة واجيب عن الثاني بانه فسر الفعل اسم
المصدر بجواز العمل والمصدر عليه مجاز او بانه اراد بالمثال والفرق بين المصدر واسمه
ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه بواسطة المصدر وعن الثالث
بان من مرادف متعلق بمحذوف ماض على حذف مضاف فيرتبه في الحروف والتقدير كاسم المفعوم
وامر من مدلولي بمثله او فعل او وصف نصب قوله كل والمماثلة في المعنى في اعترض بان الصواب
عن كلام ثم على خصوص المماثلة في الفعل والمقصود المماثلة في المعنى فيه ليطابق التكرار

مع قوله ومن ينوب عنه ما عليه دل واجب جار موضوع ما هنا أي فاعله وما بابه مما ينوب عن المصدر بنفسه فلا تكرار ثم إن الراجح الوصف في النظم اسم الفاعل واسم المفعول وأمثلة المبالغة دون الصفة المشبهة لأن عملها مقصور على السببي ودون أفعل التفضيل لأن الظاهر أنه لا يعمل فيه وما يكون الأمر موقعا **وكونه أصلا لهذين انتخب** قال كل واحد من كون المصدر مشتق منه الفعل والوصف ... دون أن يكون فيه من الاعتراض والزيادة أما حسية وذلك في المحسوسات كالباب فإنه فرع عن الساج والخشب ومنها زيادة كالمساجد وأما معنوية وذلك في المعنويات كالفعل والوصف فإنهما فرعا المصدر لأن الفعل يدل على الحدث والزمان والصفة تدل على الحدث والموصوف والمصدر لا يدل إلا على الحدث من لا التزام له ودلالته مجردة والمجرد أصل للمركب هو أن الفعل والوصف مشتقين من المصدر وأما غير هما كاسم الآلة واسم الزمان والمكان فإن الأصل له هنا أعاهو باعتبار الاشتقاق وأما باعتبار العمل فالفعل أصل للجميع ومقابل انتخب أي اختير قول الكوفيين إن الفعل أصل لهما وما قاله بعض البصريين أن المصدر أصل للفعل والفعل أصل للوصف **توكيدا أو نوعا يبين أو عدد** **قوله كم** ومثله ضربته عشر ضربات الأول إن يبدل عشر فلا يبتنى لأن عشرين مما ناب عنه ما عين **وقوله** أي تعلم الأول الذي يزيد بأن يقال أي علم فلا يكون الذي تعلم تعبير إلا في الاسم وأما إذا ابتدأ على ماذا فيقتضي أن الفعل معنا مما قبله ويكون النوع مستفادا من الصفات **وقوله** لأنه يعرف منه يقتضي أن التوكيد للفعل نفسه وليس كذلك كما قال بعض بل هو توكيد للمصدر بعلته فإذا قلت ضربت فمعناه أحدثت ضربا فإذا ذكرت ضربا بعده صار بمنزلة قولك أحدثت ضربا ضربا فهو توكيد للمصدر الذي تضمنه الفعل لا للحدث والزمان معا قاله الدماميني والتوكيد يعطي كما قال الأشموني ثم إن الذي يقتضيه النظم أن النوعي والعدد ليس فيهما توكيد وليس كذلك بل الحق أن التوكيد موجود في الجميع لأن كل واحد معنى زائد عليه فتسميتها بالزائد والاسمية باسم التوكيد **وقد ينوب عنه ما عليه دل** الذي ينوب عنه خمسة عشر أمرا ذكر الموضح منها أمر عشر وبقي عليه أربعة **قول كم** لا كشدا عليه في أي على المصدر المحذوف النائب عنه كل والأصل كحدّ جد الجد بحذف المصدر وأقيم كل مقامه **وقوله** على أنه مفعول مطلق في أي وعامله أمر المذكور ومن أمر الحق

ومذهب

ومذهب سيبويه وقيل عامله محذوف بكسر الدال الجملة الأولى أولى لأن الأصل عدم الحذف **وقوله** يجوز أن يكون في المعنى لهذا الوجه والأول أنه فتعلق على ما قبله وما علل به وقوله أن يقال إنه لا يتم لأن الذي في الحقيقة إنما يكون موجودا وأما المعدوم وهو المصدر هنا فلا يقدر أن يدل على الموجود **وما لتوكيد فوحد أبدا** **قول كم** والفعل لا يثنى ولا يجمع فامتنع تثنيته وجمعه لأن معناه يشمل القليل والكثير فهو كالجنس والجنس لا يتناهى والتثنية والجمع زيادة على الواحد والزيادة على ما لا يتناهى محال **وقوله** أما المعدود في مراده بالمعدود المختوم بتاء الوحدة وإنما جاز تثنيته وجمعه اتفاقا لأنه يا فتح أي بل التاء ما يدل على معنى التوحيد الذي في الواحد وذلك المصدر ثم ضم انسجام ثم أمرين ولا زيد جمع **وقوله** كقولك أنشأ ظنونا من ظنون في البيت والتبسيط وكذلك ملوم وملوم بفتح الميم جمع تعضية أي مصدر منها استعمال الحالية الخصالية الزايد وهو لا يتناهى تزاد بعد الاستعمال لقوله وزيد في نعم أو تنبيه وملوم جمع ملم بكسر اللام ومليم بضم اللام إذا كان يشتغل في الأمور بالعجلة والحلم العقل والمراد هنا فتحه منصوب بالمضمر بعد قياس السببية الواقعة في جواب الاستفهام ومن مفعول أول وما مفعول ثان والجملة بعد ما علقتها والعائد محذوف وهو الخطأ أي جرى والقصد يكون بالأسنان والنصر يكون بالأضراس والمراد به الحوادث والمصائب جمع ملوم وهو مصدر نوعي والدليل عليه الإخبار عنه بأنواع والنصر وصف للمبتدأ المعنى أن المعنى أنواع مخصوصة **قال قلت** كلام يقتضي في المفعول المطلق وملوم هنا ليس منصوبا والمفعول المطلق لا يكون إلا منصوبا **قال الجواب** أنه إنما هو شاهد لكون المصدر النوعي يجمع وإذا جمعه من موضعا وكذلك إذا كان منصوبا إذ لا فرق **وقوله** كالحلوم والاشتغال هذا إنما لأن الحلوم كما لا يجمع كل مصدر إذ مقصوده أن بعض المصادر يجمع للاختصاص وهنا كالحلوم والاشتغال جمع شغل بضم فسكون وهنا لا احتمال آخر وهو أنه مثال لا الفعل والثاني كل جمع يجمع جمعا وكالجمعان ومن ذا يعبر عن أو إعادة فعلت قوله وأجرد ما وقع أنه مأخوذ من قوله موصل لأنه لما كان الكلام في سائغ المصدر المؤكد فإن قوله ومن يجي غيره وأوهم أن الغير يجوز فيه التوحيد مع ذلك بقوله وأفردا **وحذف عامل المؤكد امتنع** **قول كم** لأن المصدر يقصد به التقوية والتقرير والتثبيت في النفس وذكر الشيء مرتين أوقع في النفس من ذكره مرة واحدة **وقوله** وهو منافي لذلك إذ الحذف مبني على الاختصار والتأكيد مبني على الطول

وثنائيا ولذا يقولون جاء يعاوده فيه ثم أتبعه بضرب الأدب العاسر إذ المصدر الثاني يغني عن العامل
فيهم يوثق به وقوله ونحو بدر الدين في الصحيح كان ولدهم إماما ذكيا في النحو والمعاني
والبديع والعروض والمنطق ومشاركا في الأصول والفقه وكان النحوي أبدع فيه علم النحو أبيات
الفرع والكل ووقع بينه وبينه مشاحنة فآل الحال بالعلبة ولما مات والده رجع لدمشق وسكنها
وله التآليف الكثيرة منها شرح الألفية والكافية واللامية وغير ذلك توفي
سنة ست وثمانين وستمائة وقوله بالموضع كون في شرح في حاشية اعتراض عنه أنه قال
ما قاله غير صحيح لأن عامل المصدر المؤكد يجوز جوازا ووجوبا ما لا يقول نحو أنت سيرا وهذا
الوجه قد ذكره كم وأنها مع التكرار نحو أنت سيرا سيرا الخ يجعله وأنتم حمدا وأمور رابعة
الأعلام للناظم وقالوا الأمثلة التي استدل بها رد على الحذف بقبل ما فيه بل كان اللفظ
بفعله والناظم جعل الحذف فيه وسيقول والحذف حتم مع آت بدلا من فعله وليس من المصدر
المؤكد ولا نائبا وكذا وحذف عامل في كون قلنا منه باعتبار أنه بدل لذلك الأول حيث
جعلته بدلا ولا يجمع بين البدل والمبدل منه ومن اعترض راعى أنه أصل وكلاهما والمعترض
لم يتواردا على محل واحد قال قلت نحو أنت سيرا إنما يجوز فيه حذف العامل وذكره ليس
من أقسام وحذف عامل المؤكد في قوله من أقسام والحذف حتم في أي قسم موضع فالجواب
أن معنى جواز الوجهين فيه أنه يجوز فيه اعتبار أنه أمر ما وكونه مؤكدا العامل يجب في
ذكر عامله وثانيهما كونه بدلا من اللفظ بفعله يجب فيه حذف عامله وليس معنى ذلك
جواز الإظهار والإضمار باعتبار واحد والواقع أنه لا ينافيه وكتب بعضهم في ولم
لهم . وابن اللبون إذا ما لز في قرن . لم يستطع صولة البزل القناعيس وابن اللبون
والإبل هو الجمل في السنة الثانية ودخل في الثالثة والبزل جمع بازل وهو الجمل العظيم أي
دخل في السنة الثامنة أو التاسعة فإن مثله كالجمل الكبير ولذا كان ابن اللبون وما قالوا
تعلم ما في قول كم واعتراضه عليه مجموعة كما نقلهم على أنه في اعتراضه مقالات
ابن مقاصر وما لنا نعترض على من لا يعترض عليه فإن من عرف الحق لا يدعي ذلك
ذات غفلة بينا اعترضنا على يا ولما تركت الغير رحم الله الجميع وترك كتابه بالطبع
وفي سواه لدليل متسع قول كم أي إذا دل عليه دليل لفظي أو مقالي أو حالي فالمقالي
كقولك لمن قال لم تضرب عمرا بل ضربا شديدا أي ضربته وعاملها محذوف لدليل

١٠٥

مقالة وهو ذكر في قول القائل أما ضربت والدليل الحالية كقولك لمن قدم من الحج حجا مبرورا
أي حججت وقوله وهو اسم مصدر أي هو اسم المصدر الدال على الحدث لا بواسطة المصدر
كذا اسم المفعول الذي لا يدل عليه إلا بواسطة أيضا إذ هو الأصل وليس مراده أن هذا
اسم مصدر حتى يعترض عليه بما فيه كثير ممن مشى عليه والحذف حتم مع آت بدلا قول
كم أي قول الشاعر على حد البيت والطويل وقائله ابن رواحة وقيل جرير وعلى هذا منقول بفعل واقع
في البيت قبله وهي بالفتح على البناء وهو المختار لقوله واخترتها نسلو وبعدها نبيا وبالكسر على إعراب
والهاء ناصب من الإساءة وهو أن نشغله الوالدة بل تنصب بمعموله وما بالرفع جاء عليه وزربي
اسم رجل كما في كم والنصب فيكون منادى بحذف حرف النداء معرف علم مبني على الضم وقيل
اسم قبيلة من الأنصار وقيل من قيس والحال منصوب بالنداء بل عن أنه إذا قلنا زربي
اسم رجل أو لأنه جيئ المؤنثة الخاصة إذا قلنا إنه اسم قبيلة ونزل التغالب منصوب على انتقال
الخافض أي كنزال الثعالب في اسم جنس وهو محل النعت لنزال ولا يضر كونه معرفة ونزال النكرة
لأنه على حد مضاف تعريفه مثل نزال الثعالب ومثل لا تعرف بلا لا غاية والنزال بالزاي المهملة
المراد به هنا الخطيئة كما قال كم ويطلق على اسم جنس في التسليم والعز بالبر ومنه
اشتغال المنزل بالبنيان مستمر في حرب من عامل نزال لأنه بدل منه في العفو والكل
وأجمع بينهما وما لتفصيل كإما منا قول كم به في تفصيل أي ما وقع بعد إما الدالة
على التفصيل وأما المصدر فما دل على التفصيل وقوله والجملة في موضع الخبر لما عدا
الإعراب مع تعريفه كم أي إذا كان النظم يوهم أن قول الناظم وما التفصيل مع المسائل بعد مستأنفة
وليس من أمثلة قوله والحذف حتم مع آت في قبل الخ في جميع مسائل الوجوب داخلة في قوله
والحذف حتم في بعض قسم فيه إلا أنه معاني لم يوجد للإعراب في محل رفع ومعطوف على الأمر
للكلام ليقرأ هذا من أقسام قوله والحذف في تكرار هذا المحل في وامر قلت أي
بلغهم والله أعلم ما أمر به كم والاجتناب لأن معلله معطوف على نزال ومن قبل الأمر قوله
يوجب التكرار مع قوله عامله يجوز حيث جعلنا ومع قوله نائب فعل كرر ما كرر زيد ومحصوره
قول كم زيد زيدا أي التكرار قائم مقام ذكر العامل فوجب الحذف والأمر انت
تسبيح بغير الحرف الفعل وانتهى الأمر مقامه والحفظ لأن اللفظ قائم مقام التكرار
وقوله نحو إنما أنت سيرا ضابطه في موضع كلام لهم أن يأتي به مكررا أو محصورا مع كونه خبرا

لذ

عن اسم معنى نحو ما أمرك إلا سير والفرق بين المصدر الواقع بعد اسم العين والواقع
بعد اسم المعنى أنه في الأول لا يقع رفع المصدر لأنه إذا رفع يكون خبرا عن اسم العين ولا يقع
الإخبار بالمصدر عن اسم العين إلا على سبيل المجاز نحو فإنما هي إقبال وإدبار أي ذات إقبال
وذات إدبار فلم يبق إلا أن ينصب ويكون عامله محذوفا وجوبا ولا يذكر لعدم اللبس وأما الثاني
فالمصدر إذا رفع يكون خبرا عن اسم المعنى وهو جائز فلا حاجة لنصبه وتعين العامل وقوله
في موضع الصفة للمذكر النحو أنه صفة لفعل وقوله واستثناه أن بالعا التثنية اعترض
بأن الصواب إبقاؤه على إفراده ويكون فاعله ضمير مستتر عائد على فعل والتقدير انتشر
الفعل الاسم بمعنى على أن ضمير ورد يعود على المصدر [illegible] تأويل [illegible] وقوله ومنه ما
يدعوه مؤكدا وقوله كذا مؤكد [illegible] اعتراف أن الجملة نص فيه وما يحتمل غيره مذكر
المصرح بمنزلة إعادة الجملة التي قبله وقوله يحتمل الحقيقة والمجاز [illegible] باعتبار الفعل
والإبطال الواقع إنما [illegible] الحقيقة وقوله تعزيز [illegible] ووجه ذلك أنه إن كان
المبتدأ ضمير متكلم نحو أنا أبوك [illegible] للمخاطب [illegible] أن يجهلون الأبوة ولا
[illegible] تقدير [illegible] أمر [illegible] ضمير المتكلم [illegible] مضارعا
نحو [illegible] وإن كان المبتدأ ضمير متكلم فيقتضي [illegible] المبتدأ
غير [illegible] أنا الأول [illegible] الفعل مضارعا كان المبتدأ ضمير مخاطب أو اسما ظاهرا أو ليس كذلك
بأن كان ضمير مخاطب [illegible] وأنه لا يقدر [illegible] مضارعا وإن كان اسما ظاهرا نحو
زيد أبوك [illegible] تقدير [illegible] أمر أو مضارع [illegible] الأقسام [illegible] على
أن [illegible] المسانيد [illegible] على هذا التفصيل [illegible] أنه تقدير [illegible]
في كل موضع [illegible] المصدر المذكور مؤكد لمضمون الجملة [illegible] عامله [illegible] ولا يعمل
في تقديم [illegible] باعتبار المبتدأ [illegible] المصدر مؤكدا [illegible]
[illegible] هنا وجوب حذف عامل المؤكد [illegible] لقوله [illegible] عامل المؤكد امتنع [illegible] أنه لا
تناقض [illegible] المصدر المؤكد لمضمون [illegible] بفعله [illegible] العامل [illegible] للمصدر
المؤكد لمضمون الجملة [illegible] فلا منافاة [illegible] والتعارض [illegible] حذف العامل
مع المصدر المؤكد لنفسه أو غيره [illegible] عوض [illegible] ولا يجمع
بين العوض والمعوض منه وقوله أنه واجب التأخير [illegible] ووجوب التأخير

قياس

١٠٦

خاص بالتوكيد إلا [illegible] التوابع [illegible] ومن ثم [illegible] جواز
تقديم المصدر المؤكد على عامله وقوله كزيدا والتشبيه بعد جملة وقوله كم [illegible]
قبل [illegible] أن يكون تشبيها [illegible] لأن كونه تشبيها
[illegible] المسألة [illegible] ينبغي أن [illegible] وقوله [illegible] قبل أو [illegible]
به بعد جملة لأنه [illegible] وقوله [illegible] الابتداء بالكسر
والفتح معناه [illegible] القاموس [illegible] وقوله [illegible] بعد وابتداء
[illegible] على [illegible] فاعلا ابتداء [illegible] الفتح [illegible]
[illegible] التامع [illegible] الغمور [illegible]
[illegible] وأجيب [illegible]
في الموضعين [illegible] الجملة [illegible] معمول المصدر المذكور [illegible]
أن يكون معمول الفعل [illegible] الكلام [illegible] وقوله وذات عضلة [illegible]
[illegible] على [illegible] عضلة بفتح العين ويحتمل أن يكون بضم العين فيكون معناها الداهية
يعني المصيبة والعياذ بالله والله أعلم

المفعول له

مناسبة ذكره عقب المفعول المطلق [illegible] في كونه [illegible] أن يكون مصدرا
[illegible] الزجاج أنه مفعول مطلق وقوله [illegible] وهو المصدر [illegible] المصدر [illegible] المفعول المطلق
وخرج المفعول المطلق [illegible] الاسم [illegible]
يكون مصدرا لأنه [illegible] المصدر [illegible] أنه لا يكون [illegible] المصدر [illegible]
[illegible] لأن [illegible] أنه لا يكون المصدر [illegible] كذلك
بل كونه مصدرا [illegible] نصبه [illegible] غير مصدر [illegible] تعلق [illegible]
وضعا [illegible] وقوله [illegible] المفعول له [illegible]
لا يكون المصدر [illegible] وقوله [illegible] في نصبه أربعة [illegible] أربعة [illegible]
وزاد [illegible] خامسا [illegible] يكون [illegible] أفعال النفس [illegible] ولا يجوز [illegible]
العلم بالنصب لأن [illegible] وأفعال الجوارح [illegible] مستغنى عنه بقوله [illegible]

وقتا الا ان افعال الجوارح كالقراءة مثلا لا يمكن اجتماعها في الزمان مع الفعل وهو قول المص هنا وما
اشتمل على اجتماع يوجد وزعم ابن الحاجب جعل الشرط في حيز النصب ولم يجعلها في تحقيق ماهية
المفعول له بل زعم ما قيل ان الشرط انما هو العلية محل الشرط واحد فلا يكون شرطها
لنفسه ولا تكفيها الاعتراض كثير على الشرط اذ جعلها الذي شرطها في حيز النصب
بان الصواب انها شرط في تحقيق ماهيته ينصب مفعولا له المصدر قوله فلو كان
غير مصدر في القرى عن المصدر وغيره ان المصدر يشعر بالعلية واما الزوائد فلا تكون
علة الا الافعال غالبا والاولى ذكره ان يقوم منه العامليه يقول سوار شرط بعقوما جر باللام
بان يقال معاشرا الشرط الاول تركه وقوله لان معناه اجل اي اجل لئلا يكون
شاكرا السيء ما يشكر الله لها عنه ومن لها عنه الجود والصرفة فالمخاطب هو فاعل
الجود والشكر وليس ان اجر كامل ان يشكر لانه انسان لان فاعل الجود هو المخاطب على الشكر
يختل الشرط الرابع وهو الاتحاد في الفاعل وقد يحتمل ان يكون مثالا ثانيا حذف منه المفعول
له لدلالة الاولى عليه اي جد شكرا ويكون امرا ايضا اذ اجتمع كما ذهل اجتمع لاجل ان
تكون شاكرا السيء اي لانعم عليك ويحتمل ان يكون تنبيها للعبد ومعناه اتخذ لك
دينا وعادة وهو بما يعمل فيه متحد قوله ان يتحد زمانه وزمان في بان يكون وقت
الفعل المعلل بفتح اللام اسم مفعول ووقت المصدر المعلل بكسرها واحدا وقوله
كقولك انينة امسى في هذا المثال مما اختلف فيه الفاعل ايضا فالاولى ان يعكس بان يقال
ياء المتكلم في ذكر الخطاب بان يقول لاكرامه له وقوله وفي هذا الوجه تقديم في نسخة
لان عامله متحد وهو متقدم في نص غير وقوله وهو مذهب الناظم جواز هذا شيوعه ايضا
لانه نقيض انه يجب تقديم التمييز مع المتصرف ولو كان العامل فعلا كما هنا وليس
كذلك لقوله والفعل ذو التصريف نزرا سبقا وان شرط فقد فاجرره باللام قوله ومن
والذي تبع في زيادة الى المراد واعتبر حذف لفعل امر له لم يعتبر معنى التعليل وظاهر
قوله فاجرره انه يقال له مفعول له اصطلاحا وليس كذلك وقد افاده التوضيح ومتى
فقد المعلل وفي بعض نسخ الناظم فاجرره بالحرف بدل باللام وهي اولى وان كانت عامة
وما يحتاج الجواب كرم ثم ان كلام الناظم من باب نظم الكلام لما يليق له اي فاجرره باللام ان الحروف
بفتح المصدر التعليل وسابقا نحو ملست فعوذا وليس يمتنع مع الشروط كلزهد ذا الزهد الزكي

الانسان

الانسان بما عند الله او نحو ما في ضمن وقنع بكسر النون بمعنى رضي وهو التعبير في النظم
واما قنع بفتح النون فمعناه طمع ولذا يقولون العز من قنع ابن رضي والذل لمن طمع
ان طمع قوله يعود على المفعول له هذا شرط فيه بل هو عام في معمول الخبر المعمول والخبر كما في
بعض نسخه وكذا يوجد في بعض نسخه وفي موضع تقديم بعدو وقوله انه يجوز تقديم المفعول له
في الا زهد في معربه وقال ابن الحاج في نفسه يجيء الا في هذا المثال لا يجيء لان الخبر الفعلي
لا يجوز على مذهب الجمهور تقديمه على المبتدا فاحرى تقديم معموله بل الصواب انه ضرورة وانما يجوز
لو قال ذا الزهد منع وقد ان العرا قتبة لا نقلته في هذا المثال بل واعيه بالجواز مطلقا
وهو وقف على كلام العرب غير واحد وسلمه قلت ادا ذكره هذا وغيرهم انه يوجد في المثال
جواز تقديمه على عامله يجيء ويكون التقديم على المبتدا ضرورة او لا يشبه اخر منصوص عليه
لغير واحد في غير موضع على انه قد رجح ابن البصريين جواز تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدا
اذا كان غير ظرف او مجرور فيه فاحرى اذا كان امر بما كما هنا ومن ثم اعترض على العرب بنقله
الجواز في المصرح بنفسه وقيل ابن بعيمنا المجرد قوله ومجهم وسكوته مدة بالسكون
انه يقع على العلة والكثرة فيه كما نص عليه بعضهم علماء بغلبة على الاكثر وهو جواز الوجهين
على السواء وانشروا الافعل في برمل الناظم في العيبة وهو قول اهل العرب والا فهذا البيت
خلاف الكافية فانه كثير ما يرد فيها شواهد من كلام العرب فلذا كثرت ابياتها
ولم يرد فيه هذا البيت لا كشف محنة ومن معظمه وشهد ومن منه محنة على عالم يجمع
والعجاج الحرب بمروديهم ولو هزم المبالغة فلا جواب لها الدلالة ما قبله عليه
وقيل الجواب لها اهلا ومعنى توالت تتابعت قوله والشامر في الخبر المفعول لاجله مبني
فانه منصوب مع كونه مقرونا بال قوله كر ومن متعلق بلا في الا وان انه متعلق بانعم
لان الفعل اصل في العمل وقوله ومن فرع العجاج في ان اسمه عبد الله بن رؤبة التميمي اب
البصر تابعي وهذا الشعر مشطور الرجز وما على ركبها اكبر على الضمير وكل بالنصب
مفعول له والعامر الكريه العالية من الرمل اي لا انبتنا ثبتنا ونحو يقيم الفهم معناه
كسر ومخافة مفعول لاجله الحول وزعل بالنصب معطوف على مخافة والزعل
النشاط والمحبور السرور والهول معطوف على مخافة ونقول تقول والهيوز جمع
هيبة كاهبة ضرع احسن شواهد والهبية الموضع المنخفض من الارض وهو مكان الغذا والمعنى

ان محل الوصف او غيره من انواع الصفير يركب ويفصل الاماكن العالية ذات الرمل الجيد
اذا انال الصابر بريحه وذكر العيار ويليه الامل الخوف وما عطف عليه والنسامسر
في نصب مخاوف وزمل والسرل وهو من باب التركيب بل الاول مجرد كبير والثاني مضاد على هذا
السوا والثالث معروف بلا فليل والله اعلم

المفعول فيه وهو المسمى ظرفا

ما مر ان من شرط نصب المفعول له المصدرية وكان المصدر هو الحدث ومن تقرر انه لابد
للحدث من زمان ومكان يقع فيه تناسب ان يذكر ظرف الزمان والمكان عقبه قوله كم وهو متعلق
بالمفعول ليس مراده ان فيه هو الثانيا فاعل الفاعل بل الثاني بكسه فيعود على الفعل اي الحدث المانع
من نعم المفعول والتقدير هذا باب الشيء الذي يفعل الفعل فيه اي يفعل الحدث فيه مثل ضرب
زيد عمرا اليوم الجمعة الفعل هو الضرب وقع في مكان الخالص او في يوم الجمعة وقوله
اي لهذا النوع اسما على ما البصريين وتسميه الكسائي واصحابه صفات وتسميه الفراء محالا ومن
اصطلاح وكامنا منة فيه ثم ان الظرف لغة الوعاء ومنه قول المختصر وارض وعاء واشار الناظم
الى تعريفه اصطلاحا الظرف وقت او مكان ضمنا في وقوله كم بعد اسقاط الخافض كم
بل الاصل دخلتها في الدار بحذف الخافض وانتصاب المفعول به لما بحذف الجار وينتصب
المجرور كقوله تمرون الديار الا على الديار وقوله فلا يحتاج الى قيد الا كلا من ذكون
زيادة تدعل القول الثاني حشو الخروج اسم المكان المختص بقوله ضمنا في ولزا فالكم بعد هذا
لانه ليس على معنى في واما على القول الثالث فيكون مقصرا لانه يخرج به اسم المكان المذكور
مع ان المفعول قوله في العمرو وقوله لانه اذا كان ظرفا في هذا راجع للقول الثالث وقوله
وان كان مفعولا في هذا راجع للقول الثاني فكلامه من باب اللف والنشر المعكوس وقوله
خلافا للشارح تسامح ما لمشكل انه اعترض زيادة والرد بالمراد ووجهين احدهما انه قصر
على القول الثالث عنده وقد علمت وجه النظر وهو مشيء على القول الثاني والاول عنده اما على
الثاني فظاهر واما على الاول فلان اسم المكان المختص خارج بقوله ايضا في لان العبرة
به الحقيقي ليس على تقدير في وانما اجري مجرى الكاسي المكان مما يكون مثله واعترضه
كم بما حاصله ان اعترض في غير الوجه الذي قصر فيه ذلك ان الناظم ذهب في اسم المكان

المختص

المختص على القول الاول فقيد الا المراد محتاج اليه لاخراجه وما اعترض به ولم كان ما
جرى مجرى المفعول به بمنزلة المفعول به فلا يقدر فيه فيكون خارجا بقوله
في يرجع بان ما اعترض به ملم لفظي وصناعي وكونه مضمنا معنى في كما مكم
معنوي فالجهة منفكة لعدم تواردها على محل واحد قلت رد ما جرى به في غير واحد
بانه اذا لم يكن التوسع باعتبار المعنى بان يبقى بعد سقوط في على معنى وقوع الفعل فيه لا
علينه كان منصوبا على الظرفية لبقاء حقيقة الظرفية عليه وكان القول الاول والثاني
الثالث وكانت زيادة بالمراد مضرة ايضا فيجب تفصيل حيث يرد الوجه الثاني فيما
اعترض به ان هذا القيد مفسد لانه انما اتى على ظرفيته لا يضر نصبه بجميع ما يفعل
على معنى في وان المقادير كالفرسخ والبريد لا ينصب الا بالافعال الدالة على السير ولا
يقال ملست ولا صليت فرسخا وان صيغ من المصدر لا ينصب قياسا الا ما اجتمع معه
في المادة قيل بهذه الجهة اعترض اشد وان قول ظم بالمراد حشو مفسد وهنا اعتراضات
على ظم واجوبة مذكورة في حواشي التوضيح للوالد وقوله في زمان مكان ابع غالب
النسخ بالفا بعد الميم والاولى ما في بعض النسخ من زمن بدون الف لجمال اللاي يقع بعد بدون
الفا على افعال قليل وجمع فعال افعلة كثير عليه ثناه وحمل على القليل اولى وحمله على السالم
وقوله على اسقاط من ما اجي سو فلم لان الظرف لا يقال فيه منصوب على اسقاط حرف
الجر يوضح من مثال الناظم جواز تقديم الظرف على عامله لما يوهمه جواز في عامل واحد
في ظرف واعترض من قول ظم ضمنا في بانه يقتضي ان الظرف كلها مبنية لان الاسم اذا تضمن
معنى الحرف يبنى فالاولى عبارة النحاة بقولهم على تقدير في وما يقال الحرف المقدر قد
يذكر وهنا لا يتم ذكره فلذا عبر بالتضمين يقال عليه ان المقدر قد يجب ان لا يذكر كفاعل
افعل فانهم يقولون انه مقدر فيه مع انه لا يجوز ذكره فما نصبه بالواقع فيه منتصر
قوله كم من فعل او ملعه معناه اشار بهذا الى ان عبارة ظم تشعر بالابتداء لا بالاثبات يقال
بانه نصبه باللفظ الدال عليه على المعنى الواقع فيه والاستعمال عبارة ظم على ظاهرها لا
تعم لان الواقع في كلامه هو الحدث وهو معنى من المعاني وقد نصوا على انه لا ينصب باللفظ
وقوله اذا وقع خبرا او صفة او حالا في مثال الخبر زيد عندك او رايت الهلال بين السحاب وكان
فابدالها قوله كم ويوم فعل يوما من المبهم فيكون المراد به مطلق الزمان مثل قوله تعالى

ومثال الحال

ومثال الصفة مررت برجل عندك وعمرو ومثال الحال قولك رأيت الهلال بين السحاب

وأتوا بعده بيوم مصادفات وهو أمر الطافات أربع في يوم وباقيها مختص بما يستعمل الفعل أن
يكون مقابلا لليلة نحو قوله تعالى سخرها عليهم سبع ليال وثمانية أيام والثاني من القرآن
نحو قوله تعالى ويوم حنين الرابع الدولة نحو قوله تعالى وتلك الأيام نداولها بين الناس وقوله
وأما الثاني أي بمعنى أنصت وانفردت وكان ينبغي له أن يوضح هذا الكلام حتى يعرف من الكلام
على ظرف المكان وهنا لما بنى عليه ذكر العرف وقوله بصيغته وبالالتزام على ما ذكره بعض الشيوخ
ومن الصواب لما تقرر أن الفعل يدل بنفسه لا من قبل الحرف على الزمان وذلك الحرف أنه يدل على الابد
لأنه بنفسه من زمان ومكان يقع فيه فيكون الفعل قد تضمن أصالة بنفسه وأما ها هنا النجم والكلام
فيكون في الفعل دل على الزمان مرتين مرة بنفسه ومرة بواسطة الحرف وأما المكان فلم
يدل عليه إلا بواسطة الحرف من الآلة على الزمان أقوى وما قاله ظاهر بين وقول
بعضهم يتضمن له معنى وقال والصواب النسخة التي فيها بصيغته من حيث ذكروا الالتزام
أو النسخة التي فيها بصيغة لا بالالتزام بالنفي فهو ظاهر وما بعده المكان لا
مبهم قوله لا يقبل أشار بهذا إلى أن ما في قول الناظم وما يقبله نافية حيث فسر ها بلا
وقوله أي ظرفية أي النصب عليها وهو تفسير للضمير في قوله يقبله العائد على النصب
المأخوذ من قوله وانصبه بالواقع في المكان في النظم بالرفع فاعل يقبل وفيه كمال من
الكلام لا شيء إلا أصل صفة له وهو أن مراده في نحو الجهات والمقادير قوله فمراد المبهم
ذلك أنه يجعل الأنواع الثلاثة من المبهم اعتبارا بظاهر النظم وهو صحيح في الأول والثاني
على رأي بالمل في الثالث أما الجهات فمبهمة لأن خلفك اسم لما وراء ظهرك إلى آخر الدنيا
وأمامك اسم لما هو قبالة وجهك إلى آخر الدنيا وهكذا يقال في الأربعة الباقية وأما
في ثلاثة أثنان وهو المقادير جمع مقدار وهو ما دل على مساحة مضبوطة لا تقبل الزيد والنقص
فالجمهور على أنه من المبهم والمازري يكسر الميم يختلف باختلاف وانتهائه لا يختص موضع الأول
أي موضع أردت أن تبسره فيكون ذلك نحو ما في شرح الشذور وأن معناه أنه يقال فيه مبهم
باعتبار كونه لا يختص بقعة بعينها ويختص باعتبار دلالته على قدر معلوم وذلك القطع
منها في التوضيح من المبهم بل يعده والتشبيه به فقال وكأسماء المقادير وأما الثالث
وهو ما صيغ فهو مقابل للمبهم كما عليه الموضح والشارح وغيرهم وفي فيشكل معه لهم
لدى المبهم ويكرح مع الإشكال بأن يجعل قول الناظم وما صيغ معطوفا على مبهما وله

قال العلماء

والعطف يقتضي المغايرة فيؤخذ منه أن هذا القسم غير مبهم وهذا أن جعلنا ما لا نكرة م
موصوفة وأما إن جعلناها موصولة فلا يتم لأن فيه على الموصول المعطوف على المحال حالا وملغومة
لا أن يكون حالا وهو بعض ظاهر ما للناظم وقوله ويعني به الجهات التي يستعملن استعمالا
باعتبار النظم الكلي فيهما وقوله أي من الفعل في المراد بالفعل المصدر به في قول الناظم
من الفعل ولما استشعر أن حمله على الفعل اللغوي يقتضي قولا يعرض ربما يعم هذا
الإشكال بأن يجعله على حذف مضاف أي من مصدر لوافق ما قبله ولقوله كونه أصلا لهذي
انتصب ومن يقال لا حذف بل يقرأ من بالإضافة أي من بعض الميم فيكون التقدير كمرمى الحقق
أن يرمي وأن الفعل المصدر به على كل حالة لغوي ومن اسم لمكان الرمي وينبغي كون ذا مقيسا
قوله أي امتنع معنى ما أصل في حمله على هذا الأيمن بل إن الأظهر ما المصدر نحو المجيء
فعوده يعني مصدر يمنع أن ينداخل وأجاب المسبوق بأن المصدر يقصد بالأمر ونية والأولى
أي يقال المراد بالأمر وما المادة فيصدق بالمصدر وغيره وقوله من بعض الكتب أي من
زاد في التوسعة واستشعر مقعد القابلة والنعسا في الغرب واستشعر هنا له أتى بأمس
الرماة في البعر ومن قد بكسر الجيم كما غير أن نحو المسموع من كلام العرب وقوله ولو عمل في
من قد زهي في أي منال اخر لا في هذا المثال بعينه كما أبو محمد الشيخ فإن قيل ما ذكره
هنا مخالف لقوله سابقا في الحرب بالمراد إذ معناه مع المراد ذهبه سيما بالعوامل وليس
كذلك إذ عامله هنا مخصوص قلت مراده زيادة بالمراد بالنسبة إلى ما هي فيه
معيشتها وقوله ووفاة أشار إلى المصدر في قسم فيكون باشا وأشار إلى النوع الثالث
وهو اسم المكان المشتق والمصدر وفي بعض النسخ المصححة أشار إلى النظم في
المشتق وهو صواب وما في ظرفا وغيره قوله وثباته غير ظرف بأن يجعل مبتدا
أو خبرا أو فاعلا أو مفعولا وقوله اتبته في اللغة القطع يقال لا أفعله ألبتة لكل أمر
لا رجعة فيه قال في الصحاح وهمزته همزة قطع كما نص عليه غير واحد لكن رد محشي القاموس
وقال الصواب القطع الهمزة ولا نقل يعضده ولا قياس يساعده وقوله وقع اسم لما مضى
من الزمان ويقول له ما فعلته قط بالمعنى وأول فلو أنه لبان أي لحرف وهو مبنية لتضمنها معنى
من وهي حرف ابتداء والغاية ونون أي وبنيت على حركة وما لا التقاء الساكنين ووضعت على العين
والكسر وقوله وعوض اسم لما يستقبل من الزمان بقوله لا أفعله عوض يعني من الآن إلى آخر

الرفع وبنيت على حركة لما ذكره فقط وسمع بناؤها على الحركات الثلاث ومحل البناء إذا لم تنصبا
وأما إعرابها * فقوله والمراد بشبهها الجمع بين أمثاله يجعلوا الخارج على الكلم بمنزلة الجمع بمن
من المتمم لا من كثرت زيادتها فإنها لم يعتد بها والظروف التي لا تتمم ونحو من خمسة جمعتا
في قوله * غير ظروف متصرفات مبنيات * فلا يعترض بمع وعند ولدن * وقوله ويجوز
أن تكون ما شبه جملة لا يتم للانتقال وكانت شبه جملة بجزم الفعل ومن يرى بقوله ما نعم تكون شبه جملة
على مذهب من يجزم المضارع بحذف الحركة المقدرة في المعتل لأنه ضعيف ومن أمكن تخريجه فلا
حاجة لدعواه * وقوله واقعا على من أي على من هو مضاف تقريره على مجرور من لأنه هو
المراد بقوله أو شبهها * وقوله ويجوز أن تكون في هذا مما ... لأنه لا يحتاج بعد
الموصوف مضاف والتقدير على هذا أي لزم من الكلام ... أو شبهها غير متمم وإذا
كان لا تخرج على الكلمة في الحالة تشبهها ... غير متمم وما هي إلا تخرج عنها
أصلا ومن هذا المعنى الوجه الأول باعتبار المضاف المقدر وعلى كل لا يحتاج إلى تكلف من جعل الكلم
مبتدأ أو غيره مبتدأ ثانيا والخبر ... ومن ينوب عن مكان مقدر
الأولى أن يذكر هذا البيت عقب قوله ... لأنه من تتمة ... في الموضع تكملة
عليه * قوله في الأعلى نيابته عن ظرف ... وجه ذلك أن ظرف الزمان والمصدر أن هو
الحرف إخوان في كون الفعل يدل عليهما دل على المصدر بحروفه وعلى الزمان بصيغته وإنما
يدل على المكان بدلالة ... لأن الفعل ... المصدر أقوى ... لأنه ... التزام
على أن الفعل يدل ... على الزمان ... والكثير في ... العيان ... عرف
كل منهما غير مقيس والله أعلم

المفعول معه

جرت عادة النحاة أن يجعلوا آخر المفاعيل لأمرين أحدهما أنه لا يتعدى له معمول إلا بواسطة
حرف ملفوظ به وهو الواو ... غيره ... والمفاعيل قبله سمي اتفاقا ومنها فيه
بيه سماعي وقيل قياسي وهو الصحيح * قوله ... اسم ... به الفعل نحو لا تأكل السمك
وتشرب اللبن بالنصب ... على أن الجنس يجمع * وقوله المتقدم ... الفضلة ...
حكما واستوى زيد والخشبة نحو اشترك زيد وعمرو * وقوله المذكور بعد الواو استوى زيد ونحو

جيئ

جيئ مع عمرو واشترك العمرين بالجامد * لا يعمل إلا ما ... ونحوهما خرج بقوله المتصب
لأن انتصاب * قول قد علمت أنه ليس المراد بالنصب حقيقة بل الفضلة ... الفضلة * وقوله
التي بمعنى مع احترازا من نحو رأيت زيدا وعمرا قبله وبعده * وقوله وغير تشريكه في الحكم الكلام
على حذف مضاف أي وغير تشريكه في الحكم والمعنى أنه لا يشترط أن يكون ما قبل
الواو مشاركا لما بعدها في الحكم بل قد يوجد ... الاشتراك ... والتنبيه بالنصب أنه يعد
ومن ... كقوله ... فيسقط اعتراض ... على كم على كلام
وقوله فقد استغنى ... عن ... من تمامه والإفراد ذكر بعضه بالفعل
وشبهه * قوله ... أنه لا يعمل فيه العامل المعنوي ليس المراد بالمعنوي إلا ما لا
ومن الابتداء والتجرد ... المراد به أن ... إذا كان شبيها بالفعل في معناه ...
العامل قبله عامل ... تضمن معناه دون ... بمعنوي ... كاسم الإشارة
فلا إشكال * تمثيل ... المعنوي باسم الإشارة وقوله ... على عامله فلا ... والظرف
... اتفاقا وعلة المنع أن الواو أصلها العطف ... لا يتقدم ... على العامل وكذلك
لا يتقدم المفعول معه هنا على العامل * وقوله ويجوز ... هذا ... من
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]
[illegible]

الثالث الخليلي في العروض الرابع عشر القاسم في المعلقة وابيات وكان من الابنية المشهور ابن
بالدين والفلاح والعال الكاتب دلايل الاعجاز واسرار البلاغة توفي سنة اربع وسبعين
واربعمائة ومن شعره اذا وقعت في نكبة · كبر العلم يا خليلي · ومل الى الجهل ميل هايم
وعش حمارا تعش سعيدا · فالسعد في طلعة البهايم · والحق ان اسم التفضيل في النظم
عائد اليه وان قول الجمهور هو الاول لان ما في النظم اعم منه وما رده ابن عطية وان اتصال الضمير في
واياها في عائد الى نفسه اذ نص بعض علماء العامل الجامل المستثنى هو الا وهو اذا الكل ضمير الا يكون
الا منفصلا نحو ما ضربت الا اياه فيكون هو اياكم فهو جواب عن الترجمة وبعد ما استفهام او كيف
نصب [illegible] جواب عن سؤال مقدر كان قائلا قال اذا قلت لا يجوز تقديم معمول على او شبهه
يكون ناصبا المفعول معه وجدنا العرب نصبوا دون تقديم ما ذكر بعدها وبعد كيف ولم اما اللوم
مل قلت في قوله كيف والتقدير كيف تكون في خبر العامل بل تكون تبعا للكلام النظم التابع
للكلام عبارة سيبويه والنحويين العامل بعد تكونا وغيرهم ولذا قدر الموضح كونا وغيرهم وقوله
وكان المقدرة ناقصة الا ان تكون لانه هو المقدر كما المانع واسمها ضمير مستتر وكيف في محل
خبرها ولو تكون ناقصة اخر مولينا والمشهور انها تامة وكيف حال وما مفعول معه وبقي
حذف الفعل صار الضمير منفصلا بارزا بعد ان كان مستترا متصلا لقوله في الكافية
وعامل الضمير حين حذفا · فابرزه لديهم الفا · وقوله ثم ان ما اسم في هذه التوطية
في نفسها حكمية لانه قدر بالاسم الصالح للمعية والخارج لما ينسب فيه الا الاربعة الثلاثة
كما ذكر لاكن المناسب لتعميم الاقسام ان يقول ثم ان الاسم الواقع بعد الواو على خمسة واجب الرفع
نحو اشترك زيد وعمرو وراجح الرفع وراجح النصب وواجب النصب وممتنعهما معا ومن تكلم على
الاقسام الاربعة المذكورة اما سكوتا لفاء وتبين امر بنا وعلى الخامس انه هو اول بعيد
بعض القيود المستفادة وكالمثال الذي هو سيم والكم نحو وهو ان يكون بمثله والعطف ان يمكن
بلا ضعف قوله لانه لا ضعف فيه ايضا صناعة والمتناسب بين الاسمين في كون كل
منهما مرفوعا والنصب مختار قوله ضعيف لقولهم في باب العطف وان على ضمير رفع
[illegible] وضعفه اعتقد والنصب ان يجز العطف قوله لمانع لعطف في تسيعوله هم
وعود [illegible] المبين وقوله وفي [illegible] هذا المثال في لا معنى لاعتراض على الشارح هنا لان
[illegible] قوله عند الجمهور [illegible] مذهب [illegible] لا يقال هذا المثال

وشبهه

111

وشبهه ايضا ان يقال ان الاسم الواقع بعد الواو فيه معنى كما معه لعرة تقدم وقل وما [illegible]
كلا انا نقول لما اشتمل على ما يشترط طلبه للفعل وهو ما الاستفهامية كان مرادا قوله وبعد
ما استفهام الخ وقوله نحو جلست والحايط في علة المنع هنا ان العطف يقتضي التشريك في
المعنى والحايط والطريق لا يتأتى منها الجلوس وكذا السير قال قلت المانع العطف هنا هو موجود
ايضا وهو العطف على الضمير المتصل من غير فصل اصلا فالجواب ان كلامنا في مانع العطف
الذي يوجب المفعول معه وهذا اغلبي فيحنا ولهذا انما اعتبر نحو هذا المانع المعنوي دون اللفظي ورحم
الله الموضح حيث لم يمثل بما ذكر ومثل بمات زيد وطلوع الشمس الذي ليس فيه الا المانع معنويا
وقوله ثم اما لا يجوز فيه ما واقعة على الاسم الواقع بعد الواو وليست واقعة على المفعول معه لئلا
يكون فيه تناقض وتغيير الشيء الى نفسه وغيرهم او اعتقد اضمار عامل نصب قوله كم قوله
انشاء علفتها في البيت والرجز من الكامل المجزوم بحذف اوله وهو الجزء الاول [illegible] الموزونة الغائبة
في علفتها وما بعدها الراية الحق [illegible] معناها وامر [illegible] قال
وعينا ها [illegible] وانشاء [illegible] فلا [illegible] العطف [illegible] لا يعلق وكذا النصب
على المعية كان العلف والماء لا يكونان في حقيقة واحدة فهو معمول المحذوف وهو قول الفراء والفارسي
وذهب غيرهم من الحذاق كامرف وان العامل المذكور [illegible] تسليطه عليهما معا [illegible] علفتها
بناولتها وقوله لا ينصب الا الامر [illegible] ولا ينصب الذوات والاعيان فلا تقول اجمعت زيدا
وقوله ويجوز نصبه على المعية في وان قيل يلزم عليه كونه مفعولا لاجمعوا المذكور
اذ هو امر من اجمع بمعنى جمع لقوله عبارة الفعل في جاء واسنه وفعولا معه فالجواب ان محل
المنع المذكور اذا نصب على انه مفعول به واما اذا نصب على كونه مفعولا معه هنا فيجوز اذ المفعول معه
بمنزلة الظرف اذ ينصبه فعل متعد ولازم وقوله تقديره واجمعوا في من جمع بمعنى ضم المفترق
والا ان يقدر نزل واجمعوا وادعوا اذ قرئ به وهو المناسب [illegible] اعلم ان التعيين في تقدير النظم
امثال الاول كلامهم ومثال الناظم يكون ابدا بكل [illegible] وهو مستقلة وما يقال علي
هذا الحمل تكون صورة الحمل الثاني عند [illegible] باقية عليه [illegible] عنه بانها معلومة اصالة
اذ الامام زال [illegible] ومثال يجب في النظم ان يكون على بابه وتكون او في او اعتقد التنويع
اذ ما قبلها نوع مستقل وما بعدها كذلك ومنها موافقة توطيته المتقدمة على قوله وان
والعطف ان يمكن وقوله واو للتخيير وجاز عطفها لكون او للتخيير [illegible] في بعض الاصول [illegible] فتنازل

إنشائه ومن علمت مذاهبه على أن هذا الإعراب يلزم عليه أن يراد أحدهما من الجزاء
مع كون الشرط مضارعا نا ثبتهما ورفع ما هو بمعنى الطلب خبرا والأول ممنوع وا
والثاني خلاف الأصل ولو جعل جوابا على معناه جواب الشرط وهو وجوابه خبرا
لمبتدإ السلم من ذلك لأنه يلزم عليه عطف الإنشاء على الخبر ومن منعه أن [illegible]
بتعاليلنا [illegible] أن الصغار والله أعلم

الاستثناء

مناسبة ذكره عقب المفعول معه أن كلا منهما [illegible] في كون كل منهما
[illegible] الفضلة وهو الواقع في الأول وأدوات الاستثناء في [illegible] ثانيهما
أن المجرور يجعله من جملة المفاعيل ومثله المفعول له وخبر أنه عبر بالاستثناء
المصدر على عادته وأراد اسم المفعول وهو المستثنى أو هو [illegible] والاستثناء
لغة مطلق الإخراج واصطلاحا ما عرفه بقوله هو الإخراج بإلا [illegible] والمراد بالإخراج
بالنسبة للسامع [illegible] ذلك أنه إذا قال المتكلم قام القوم توهم السامع أن المتكلم
[illegible] على ما [illegible] زيدا فإذا قال إلا زيدا علم السامع أن المتكلم لم يقصد إدخال
زيد في القوم بل هو خارج لا بالنسبة للسامع ولا بالنسبة للمتكلم لأنه لم يقصد
دخول زيد في القوم حتى يحتاج إلى إخراجه [illegible] بأن يكون [illegible]
[illegible] ولذلك زاد الأزهري في شرح الجرومية [illegible]
[illegible] في الكلام السابق لتوهم السامع دخوله ثم الإخراج جنس يصدق
بالبدل نحو أكلت الرغيف ثلثه وبالصفة نحو اعتق رقبة مؤمنة وبالشرط
نحو اقتلوا الزاني [illegible] وبالاستثناء وقوله بإلا [illegible] مخرج لما عدا المستثنى
ما استثنت إلا مع تمام ينتصب فقدم الناظم الكلام على التام لأنه أنسب بالباب
المعقود للمنصوبات وقدم الموجب [illegible] لقلة الكلام عليه قوله ثم
وشمل الموجب [illegible] فلست [illegible] حمل النصب في النظم على الواجب وفيه [illegible]
[illegible] الموجب التام [illegible] والجواب [illegible] أنه لما ذكر الاتباع في غير
الموجب علمنا أن الموجب يجب فيه النصب [illegible] وأن يحمل النصب في النظم على
الواجب ويكون في كلام النظم حذف الواو مع ما عطفت والتقدير مع تمام والجار يدل

عليه

عليه قوله وبعد نفي وفي ناصب المستثنى أقوال ثمانية أصحها أن الناصب
له ما قبل إلا [illegible] قول الناظم ما استثنت إلا مع تمام قوله بعد إلا والإبدال عن تامع
[illegible] أنه قوله ثم اختير [illegible] إلى المستثنى منه على أنه بدل بعض
[illegible] البصريين والضمير [illegible] تعلق المستثنى بالمستثنى منه
[illegible] الضمير أو على أنه عطف نسق على [illegible] عندهم [illegible]
[illegible] هذا الباب وعن تميم فيه إبدال وقع قوله [illegible]
[illegible] أن الجار [illegible] والواو [illegible]
[illegible] على الخلاف [illegible]
[illegible] بدل [illegible] بعض [illegible]
[illegible] الإبل [illegible]
[illegible] مع كون الاستثناء منقطعا [illegible]
[illegible] جواز النصب والبدل عند تميم [illegible] العامل
[illegible] النصب [illegible] ذلك [illegible] وقوله [illegible]
[illegible] والجواب [illegible]
[illegible] وعن نصب سابق هذا تقييد لقوله [illegible] الاتباع
[illegible] الاتباع مختارا إذا تقدم المستثنى منه على المستثنى
[illegible] والمختار النصب [illegible] هنا قوله [illegible]
[illegible] المستثنى منه [illegible] من المستثنى [illegible]
[illegible] والفاعل [illegible] والجواب
[illegible] هنا [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] هذا منصوب [illegible]
[illegible] بهذا المفهوم [illegible]
[illegible] ولكن نصبه [illegible] المستثنى
[illegible] المتقدم على المستثنى منه [illegible]
[illegible] منصوبا على الاستثناء ثم [illegible]

تناقض وبيانه أن تعبيره بالفتح يقتضي أن النصب مقيس بمعنى أنه إذا ورد
تفريغ للمستثنى في كلام مثبت بالفتح نصبه وتعبيره بأورد يحكم أن يقتضي أن الكلام
مسموع لأنه إذا اعتبر الورود ينطق به كما سمع منصوبا أو غيره وأجيب
بأمور تجمعها أن يعني إذ التعليلية أي الورود مختارا في كل منهم تبرها
ولا يقال إنه على هذا يقتضي أنه لم يرد إلا النصب لأنا نقول الورود
راجع للاختيار والكثرة ومنها أن يكون معنى ورد صدر منك ومنها أن تؤول
أن بفتح الهمزة مصدرا على حذف كاف العلة الذي يتوقف على صحة الرواية عن
الناظم بفتح الهمزة وقوله والتعذر من زيادة في هذا تقرير بمعنى كلام أعراب
والمناسب كلام ابنه وللناظم وسابق في النفي من زيادة وإن يفرغ سابق إلا لما
بعد فقوله كما وكان معه لم بل هو مأخوذ من النظم لذكره متصلا في مسلك
قوله وبعد نفي لم يجوز تمام الكلام عليه تنبيه لا ينافي التفريغ
في الإيجاب نحو قام إلا زيد لاقتضائه أنه قام جميع الناس إلا زيد وهو محال ومن ثم
وما كان فيه عامل نحو ما في هذا الكلام مثل ما يأتي له في قوله وإن تكرر لا لتوكيد
في الوجه الثالث الذي استصوب به كلام المرادي وهو مخالف لما ذكره قبل في نحو
هذا المثال في قوله وغير نصب سابق في حيث قال ويكون معرفا لدى العامل الذي
قبل إلا والحق ما اقتضاه كلامه في قوله وغير نصب سابق وإن ما في الدار
إلا زيد ومثله ما لا الأخوة ذا مرتبة أو يخ فيه العامل إلا أنه ليس هو المراد
بالعامل الجار والمجرور كما قد توهم لأنه لا يعمل إلا مقدرا وهنا وإن اعتبر
على النفي إلا أنه مهمل وكأنه كالعدم وأيضا بل المراد بالعامل الابتداء وذلك
أن الأصل ما أحد تام إلا الأخوة وما في الدار أحد إلا زيد تام وأحد مبتدأ وما بعدها
أخبر تام ومتى أحد صار ما بعد إلا هو ما يدرك الابتداء والابتداء يقدر سابقا
على إلا ويكون العامل الذي هو الابتداء قد تفرغ للعمل فيما بعد إلا هذا ما أجاب
الدماميني وقوله إلا مع المصدر المؤكد لما علمت مع التفريغ معه عدم الفائدة
وبان ذلك أنه يجب أن يكون المستثنى منه عاما يشمل المستثنى وغيره وأيضا مع
المصدر المؤكد ما قبل إلا هو ما بعدها وكلام أبي حيان في الاستثناء أنه كان الاستثناء

الثاني

الثاني من نفسه فقط فإذا كان المصدر نوعيا جاز لأنه يكون ما قبله يشمله وغيره
نحو قوله تعالى إن نظن إلا ظنا أي ضعيفا وإن كنت أعلم وألغ إلا ذات توكيد قوله
كذي قد ألغي وهو لغا ومعناه لا تنصب هذا باب ليس للإلغاء في النظم وربما يتوهم من
إذ معنى الإلغاء هنا بطلان معناها الذي هو الإخراج مع أنه لا يحكم أن لها معناها
مستعلا أي دونها إذ هو للتوكيد فقط وحكم الاسم الذي بعدها المؤكد بها حكم الاسم
الذي قبلها في النصب والرفع والجر وقوله وتلفي مع إبدال في هذا المثال تعين
الرفع لأن الاسم الذي قبل إلا المؤكدة مرفوع على الفاعلية بفاعل والعلا في البدل
وأن يبدل إلا بدل الكل الكل يقتضي أن ذلك يحتج في أقسام البدل الأربعة وبه قرر
الأزهري كلام الموضح ومثل الجميع وهو الذي للرضي وإن مثل في مواضع لها العلة وقوله
ما العلى بدله من الفتى بدل كل من كل والفتى بدل من ضمير تجمع المجرور بدل إشمال ويجوز
في الفتى كونه منصوبا على الاستثناء لأنه على وجه مرفوع ويكون العلا بالنصب
ع وقوله ومن جمع الشاعر بينهما في بدل البدل والعطف قول بيت من الرجز
وما لنا هنية ولا لأجل معفر وعمله مبتدأ مؤخر ومن متعلق حال من ضمير لها استقرار
الذي كان في الخبر وانتقل إلى الجار والمجرور وتقدم الحال على المبتدأ واجب لعود ضمير
عليه والمراد بالنفي الجمل وإلا الثانية زائدة للتوكيد ورسيمه بدل من عمله بدل
بعض من كل على الأصح وإلا الواو في ولا حرف عطف ولا زائدة أيضا للتوكيد والعطف
بالواو ورسيمه على عمله والعطوف على البدل بدل لأن الرسيم والرمل نوعان من السير
المراد بالعمل في الشعر الجمع بينهما متعين أن البدل منه وهو عمله رمعه متعين لأن العامل
وسواها ترك معرع والتناكر في إلا الثانية والواو مع إلا الثالثة وفي هذا
البيت إشارة إلى أن الشيء إذا كان فيه صفة كان التأكيد كذلك غالبا وإن
والعكس بالعكس لأن محل الكلام عليه ملتزم تغليب الذي بزمنه وإن تكرر لا لتوكيد
قوله كذا تقدم أن التعبير بفي لم يتقدم له مثله العبارة بنفسها بل تقدم له
عن قول الناظم وإن يفرغ سابق إلا لما بعد وقوله لوجود فللأئمة الأوائل
ثم ابن عقيل هو الذي عليه جمهور الشراح كالموضح وهو الأول الوجود منها أن الناظم
صرح في التسهيل بأن المراد بالعامل ما قبل إلا وهو أبعد كلامه أولى من حمل بعضها على الثاني

الناظم قال فيما بالا استثنى بل وكان المراد بل العامل الا لغا ان لا حد بل الضمير والعدول
ان الناظم عجز فلا ينبغي نسبته للناظم مع انه يمكنه ان يقول لجوا من قابه فتستثني
بالمضارع المبني وتبدل المخاطب بل هو اخص فلا يمنه للخطاب فيلده وجعل وانه وبعد الا بل لا ند
جعل النكرة فيها مثل الذي اصوب كلما يجاب عنها اما الاول فلا ما هذا ليس انه ان قول
ان لا تستثنى منصوبا بالا ما فهو ذا من غير موضع وهذا اتباب لكلام هلا شاهد واما
الثاني فاما ودع يحمي تعبيره بالنكرة وجه محله على ما المراد وان عقيل بان يكون معنا المثل
ما الاول الكلم مبتدئ فتركه يونس وعلى ما الثاني يكون معنا ان كند على هذا واتعد
مودى اما الخلاف لعلهم في الحل لك غير هلا يعترض بحمل على قوله ولا يحتاج لقول ابن علي
لعل نسخة ابن عقيل فيح بل اهداه فهذا فرق ان لعله هذا المحل ومن عنى واما الثالث
يجاب عنه بما مر قريبا من انه مبني بان العامل هو الا ابتدا ودون تفريع مع التفريع
فقوله فانصب جميع المستثنيات اذ الاولى ان يقول وجب نصب جميع المستثنيات كما
يقتضيه النظم وعلل الوجوب بانه لو رفع جميعها لكان من باب تعدد العامل ولو
رفع واحد ونصب ما عداه وجعل المستثنى منه وهو القوم في مثل لم يبرح الا عمر
ما لها الا فلان ناصر وكان الواحد المرفوع غير هو القوم الذي قد اخرجه امثلة الاول
البعض فيه التابع وهو القوم في مثل لنا من المتبوع وهو الا واحد في مثل لم يبد الثاني
الا مرة نسخ منه الا لقيد لما وردت مباشرة دون ما هنا فيبقى عليه استعمال اللغة
الضعيفة في غير ما وردت فيه وان كان المرفوع سوى القوم مثلا لزم الامر الثاني
فقط وقوله كم ومالها في نحو ذلك بغير الموجب مع ان الحكم في الموجب وجوب النصب
ايضا نحو ما قام القوم الا زيدا الا عمرا الا بكرا لان القوم لدخول الموجب في قوله ما استثنيتها
وقال بعض انه غير تحرير لان ذلك في اذ لم تكن رتبته فما ومنها في الكلام وقوله
ومن محل على الجواز فيه تقدم لكن الا مثل في الاول الوجوب ولا يحتاج عنه الى الغرابة ولا قرينة
منها اما الاولى ان لا تلتزم مقدم من تاخير ونصب مفعوله خلاف ما في كم وان تقدم التزم
نصب الجميع وان طلب منك حكم ماكم به وانصب لتاخير وجئ بواحد منها كما
تقدم فلو اوقع بغير قوله رفعه بواحد في غير الموجب اذ مع الموجب يجب نصب جميع المستثنيات
كما يقول هذا انك ان رفع قوله ما استثنيتها مع تمام ينصب وجه بعوض كانك تقول

خالد

١١٤

فالجملة الى اخر لم تكن رتبته الا وما منها في تكرار ما كلهم يعنون امروا الاعلى اعترض
الشاطبي هذا المثال بانه ليس من هذا القسم بل هو من قسم المفرغ فيكون امرو فاعلا
ابن غازي وهذا وهم لان يعنون مسند الى الواو وضمير الجمع وهذا فرق الغالم بين كان الواو ووهو
مضارع من وعى من الوعي فهذا يقرر اصله فلا يعنون بعيد واحد الا حسيل ايوب بن متعت
الواو بين عن وكنتها ياء والكسر مثلغو له الناظم فلا امر امضارع من كون امر فيه
ثم اسند الى الواو ضمير الجمع المذكر فصار يعيون استثقلت الضمة على الياء فنقلت
الى العين بعد سلب حركتها فالتقى ساكنان فحذفت الياء لذلك فصار يعون
بفعل المجازم بحذف النون فبقي يعوا واوا وهو غير مفرغ قطعا ولا يقال
فيه مفرغ الا لو قال لم يعه بضمير الفعل وحذف الواو مسندا الى العوامل ابن هشام
في الحواشي اعترض هذا المثال بجواز ان يكون على انه كان امرو فتكون لا النافية
توكيدا فيكون فرد جار الموضوع وحكمها في القصر فقوله كم فهو كلما مرفلنه
مثل هذا الحكم في النظم على الاثبات مثل ذلك فعل ما بعد الا تارة داخلا وتارة خارجا والحق
ان المراد بالحكم النسبة اثباتا او نفيا فما بعد الا لا يكون الا مخرجا ما كان من الاثبات
فهو منفي وان كان من المنفي فهو مثبت ولو كان فرد بعد فهو كلما مرفلنه كما لنا
الا ما قال في كلامه على المفرغ نحو ما قام الا زيدا الا عمرا الا بكرا وقوله والمراد
اخراج احد هذا الحكم متعين في كل ما لا يمكن استثناء كل واحد مما قبله
وان كان يمكن الجميع مستثنى من الاول كان في قبله وقيل كل واحد مستثنى مما قبله كمثالي
يليه وهو الحق ويتبين حكاية ابي يوسف مع الكسائي المستعملة على المثال
يتبين ذلك بعذر وردا ان ابا يوسف دخل على الخليفة وعنده الكسائي فقال الكسائي
لو تفقهت لكان احسن لك فقال يا ابا يوسف ما تقول في رجل قال لعبد على ماية
درهم الا عشرة الا درهما كم ثبت عليه من الاقرار فقال تسعة وتسعون لان الجميع
مستثنى من اصل العدد فقال له اخطات فقال لم فقال ان الله تعالى قال في كتابه انا
ارسلنا الى قوم مجرمين الا ال لوط انا لمنجوهم اجمعين الا امراته اخبرني يا ابا يوسف
هل الباقي مستثنا من الال او من القوم فقال من الال فقال كم ثبت عليه من الاقرار
قال عرفت ثبت عليه من الاقرار احد وتسعون واستثن مجرورا فقوله كما

يستفاد ان ذلك تبع عبارة النظم المقتضية ان جملة النصب متحركة بمثال الاسم
الواقع بعد الا ينتصب على الاستثناء كذلك غير هنا تنتصب على الاستثناء
وهذا مذهب الجمهور وقيل انها منصوبة على الحال وفيها معنى الاستثناء وعليه
حمل ابن مالك النظم واول عبارته وقيل ان نصبها على التشبيه بظرف المكان
وقوله ومن احكام غير انها بمعنى مغاير اسم فاعل والاول ان يعرف منه الكل
في اول التقرير وقوله تخالف موصوفها في الحكم المعتمد اما في الذات نحو مررت برجل
غير زيد واما في الصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقوله وتستعمل
بمعنى لا في ان قيل الغالب فيها بنا[ؤ]ها لانها تضمنت معنى الحرف فالجواب
ان التضمين فيها عارض فيستثنى وقد انضم اليه لزوم الاضافة التي هي من
خصائص الاسماء وانما اعربت غير بما يستحقه الاسم الواقع بعد الا لان الامر
لا يظهر فيه الاعراب فجعل فيما بعدها وغير اسم يقبل الاعراب فجعل عليه ولسوى
سوى سواء قوله لكن تكرار في سوى في الاول ان يبين لغات اللفظ ثم بعد
ذلك يذكر اللغات ونسب ذلك للمصنف اشارة الى انه لم يستوفها وزاد الفارسي
لغة رابعة وهي سواء كبناء وقوله فانها عند سيبويه ظرف لكونها مكان ومثال
الرفع انها في الاصل صفة للمكان ثم استعمل موضع مكان ثم موضع بدل فاذا قلت
جاء القوم سوى زيد فمعناه بدل زيد وقوله بمنزلة غير من الاسماء اي الكثيرة
التصرف وقوله ولا ينصرف في الابيات من الظهور بل تجاوز الفصاحة
من كل شيء جاوز حده منصوب على اسقاط الخافض اي بل تجاوز ومن موصولة
فاعل بتجاوز والضمير في كان ومنها يتعلق بمحذوف حال من
من او بدل من ضمير منهم ويصح ان تقدر ولا ينصرف بل تجاوز من كان منهم في حال
من كان منهم منا اي من غيرنا وقيل من فيها بمعنى اللام اي لاجلنا او لاجل
غيرنا ويحتمل ان تكون بمعنى في متعلق بسوا اي اذا جلسوا فينا او في غيرنا والشاهد
في من سوانا حيث خرج على الظرفية ضرورة عند سيبويه وقوله ومثال الاعشى
ومالي صرم لجانب من اهل اليمامة ناقتي ... ومن سوى الطويل وتجانب يفعل
مضارع واصله تتجانب ثم حذفت احدى التائين وناقتي فاعل وما نافية وفاعل فصدت

غيره لناقته ومن اهلها وسوائها متعلق به والمعنى ان ناقته تجانب
عن كل امرئ ولا تقصر من اهلها وموضعها الا لنا لا لغيرنا وقوله واستشهد
بعد اسم في نظما ومنها امالا الوارد في النظم لا يجر الرد بعدها سيبويه ايضا بانها
تنصب في النظم واما النثر فهو في النثر يجر الرد بعدها ورد عليه به قوله عليه السلام
دعوت ربي ان لا يسلط على امتي عدوا من سوى انفسهم ولا يقال ان هذا الحديث
ونحوه لا يحتج به لانه مروي بالمعنى لانا نقول ان مراده تشبيهها وهو الجيد لانا
نقول هو عند سيبويه لا تخرج عن النصب على الظرفية في النثر ولو ان هذا تشبيهها
ولكونه مرويا بالمعنى لا يعول عليه ما قيل مثلا مرويا نحو وقد نال علينا به ما حكاه
الفراء من قولهم اتاني سواك وقوله ان مذهب سيبويه يحكم في اورد عليه انه
لم يبين متى اخبار وكيف يكون مذهب سيبويه صحيحا اذا كان اصلها حقيقيا كان مقابله
باطلا واجيب بان المسئلة خلافية لان سيبويه استدل بادلة صحيحة
والناظم استدل بادلة كذلك منطقا وهذا الجواب مما لا معقول له لان سيبويه يبقى
تفهمها من النثر ويقتضي عدم وجوده في كلامهم والناظم يستدل بشواهد في كلامهم
فلا يكون مذهب سيبويه الا باطلا والحق في الجواب ان الناظم عبر بالاصح
تادبا مع الامام وان كان مذهب الامام باطلا واستثن ناصبا ظاهره انه عام
في المتصل والمنقطع والصواب تخصيصه بالمتصل لان المنقطع لا تدخل عليه
مثل هذه الافعال فقوله كم غير مستثنى وجوبا لانه لو ظهر لكان فاصلا
عن منصوبها فيعود الى ذلك على فصل الا مستثنى وفرع تبسر هذه متى
تسبب ... سيبويه النحو وذلك ان دنا يقرأ على حماد بن سلمة الحديث فاملى
قوله صلى الله عليه وسلم ليس من اصحابي احد الا ولو شئت اخذت عليه ليس ابا
الدرداء فقال سيبويه ليس ابو الدرداء فصاح به حماد لحنت يا سيبويه فقال لاطلبن
علما لا يلحنني معه احد فلزم الخليل وقيل سبب قراءته انه قال لحماد
ما تقول في رجل رعف بضم العين في الصلاة فقال لحنت انما هو رعف بالفتح ومن
العجم وقرأ الكسائي النحو على كبر سنه وسببه انه مشى يوما في الهاجرة
فجلس لدى التعب بمجلس قوم فقال عييت بكسر الياء مشددة فقالوا لا تجالسنا

لانك تحت مقال وقاء الجمعا والده فلا اذا احصل الحد التعب اعيبت بالهمز ومن الجيلت عيبت بالتضعيف مخرج ولين معادا حتى عرفت ما يعتريه ونحو ذا الخليل فقال من ان اخذت عامه قال من العرب مخرج وجعل يصوف على العرب حتى عرف جميع اللغات ولم يبق منه لا الخليل ملحا رجع ومرة ماتت وتصدى يونس موضع مبوقع بينهما تجادلا فقال له يونس لا تعطل وقوله جارتها وجملة ان فلت الوجه له فيما بعدها لا فيها فلت فيها على حذف مضاف اي فيها فغرضه اي الشبيهة لها جار مسيرها وصادر وقوله وان ذلك في هذا الكلام غير حسن والاولى ان يقول وهو ذا الامر امر في ذكره لنهاية يتبين بين معمول قوله والجرور بما يقتضي ومن جاب عن ذلك بان الاشارة من قوله وان ذلك الى ما مع ما يعتبر فيوقف منه انه اعترض الامر بتسر واحرربها يقتضي قوله ومهم منه في هذا التحرير بل هو ما خرج ايضا من معمول قوله بعده بعد ما انتصب وقوله ومهم وقوله وان ترد في هذا المعمول انما هو باعتبار ما سبق الموجود خارجا والاعبار في نفسها لا انزل على فلت ولا على ما وقوله ومكن بعضهم في متكون حاشا زايدة والحاصل انها ان كانت مصدرية تعين النصب لان المصدرية تدخل على الا فعال بقيا يرون كانت زايدة جاز وخيتان الجر والنصب لان وجود ما في وعرفها على حرف سوى وحينا جر اقول كما انما تتعلق بفعلاه فتكون ما في موصولة حرفيا والجملة بعدها صلتها والمصدر المدلول عليه في الشبه يتصير من الكون والجار والمجرور صفة محذوف وتقدير فيهما محذوف يتعينهما فيما كان الحكم يكونها فعليتين له تنصبا ما بعدها ولا تعجب ما اكلوه ظاهر انها لا تنصبها مصدرية او زايدة او ناصبة ومؤكد له واما قوله عليه السلام اسامة احب الناس الي ما حاشا فاطمة ولا غيرها قبله قوله ما حاشا فاطمة من كلام الراوي بدليل ما في معجم الطبراني ما حاشا فاطمة ولا غيرها فتكون حاشا في الحديث فعلا ناما متصرفا ذهب معمولة بمعنى استثنى فليستاع استشهد بها فلت ما العرب بشرحا يشو بن خلد وعن حتى كانت ما تغترب بلا اخبرني ذو اوقلت دخلت على خلاء عدا

نظرا لا لفظها كلانها متصلها في الاصل الخلاف حاشا هنا فعل جامد له حتى قال سيبويه انها حرف **قوله** ونوزع في ذلك ايضا في العقيس الاخير فيها للاستثناء اما الفقه فصحيح لحذف كما لفا الاول فيمتاز فيها بجر الاكثر بما الدال على التنزيه فيقال وهو فرد بقوله حتى مع النبي الي انهم الشي يجر الا انها الثانية وانما هي بمعنى التنزيه نحو حاشا لله ما هذا بشرا **خاتمة** حتى الله لنا بالحسنى حين عادته ان يذكر ها هنا لا سيما ما مع انها ليست للاستثناء بل للتنبيه على ان ما بعدها اولى بالحكم مما قبلها وتجوز فيها بعدها الجر والرفع مطلقا والنصب اذا كان نكرة ما الجر على الاضافة وما زائدة متلغاة في قوله تعالى ايما الاجلين والرفع على انه خبر المبتدا المحذوف وما موصولة والنصب على التمييز على من تكتب من اجل قوله تعالى ولو جينا بمثله مددا والله تعالى اعلم

الحال

٥ نصبها على التمييز وان كان التمييز مبينا للذات والحال للهيئة والتمييز للذات متفرع على التمييز للهيئة لان الحال اقرب المعرفة الاا لا يكون الا منصوبا والتمييز يكون منصوبا ويكون مجرورا والحال مشتقة من التحول الى التنقل والعها منقلبة عن واو لقولهم في جمعها احوال وفي تصغيرها حويل **وقوله** يجوز في الحال انه يحتمل في لفظ الحال او معناها والتذكير لانه يقال حال او حالة وحال حسن وحسنة والناظم تارة ذكرها وتارة اعاد الضمير عليها مؤنثا كما في قوله وعامل الحال بها **قوله** المراد بالوصف اسم الفعل في الدلول باعتبار الباء التاويل ليدخل الجامد والظاهر والمراد بالمشتق **وقوله** والمراد بالفضلة ما يأتي بعد تمام الكلام اي بعد اخذ الفعل فاعله والمبتدا خبره اعم من ان يكون الكلام يتوقف عليها ام لا والاحتياج لقوله ومن يعرض لذلك **وقوله** كقوله انما الميت في البيت من الخفيف وقايله عدي الغساني وقبله ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء والميت بكسر الياء مبتدا ومن موصول خبره وجملة يعيش صلتها والعائد ضمير في يعيش وكيبا على وزن فعيل حال وضمير يعيش والكيب الشيء الحال

المنكسر من الخوف وكان سبعا على وزنه فاعل كان ايضا وبذلك فاعل والبال الحال او قليل الرجاء
بالنصب حال لان الاضافة قبل الا تغيير تعريفا وبالرفع خبر لمبتدأ محذوف واستشهد في كتبنا
حيث كان المعنى متوقفا عليه وقوله واعترض بوصف المنصوب بجواريا رجلا
راكبا فيقتضي كلام على هذا ان الكلام الاول مقيس في حال الرفع انه نعت فيكون الجر
غير مانع وبان النظم اعترض بالنعت مرفوعا او مجرورا او منصوبا لاكثر لفا يظهر الاعتراض
في المنصوب وبان الاخفش كرى ولا وجه لاعتراض ابن غازي على المكودي وقوله ومع
بقوله مبهم كالافعال القياس في الحال البناء كانه مضى معنى في لا انه يقول
ليس هو متضمنا معنى في وقع حتى يبنى بل هو متضمن معنى الحرف او الاسم وهو في حال وقول
وتسامح لم يجب جعل النصب ان هو او الماهية والحكم متوقف على التصور
التصور لا يكون الا بذكر اجزاء المحدود ثم جعلتها النصب فيه اذ الدور ومن تقدم ان الامر
الحكم في التعريف انما يؤدي الى الدور اذا امتزج حيث انه حكم واما اذا امتزج حيث انه ضابطه
وقواعده كما هنا فلا دور وقال ابن العامة ابن معطي القباب واجيب ايضا بان
محل الدور اذا جعل منتصب جزءا من التعريف بان يكون ونعت وصفا كما اذا جعل في
المبتدأ المحذوف اي هو منتصب والجملة اعتراضية بين صفتين وصفا فضلة
وقوله ثم مثل بعرد الخ وقول الاشموني المثال تتميم للتعريف لا ربيبه
فليس تعريف الشيء بحكمه لانه في عدم تغيير النصب بالزوم يخرج نعت النكرة
بالمنصوب تقدم جوابه وقوله وسيأتي في قوله والحال ان ينصب بفعل صرفا
قول (وكونه منتقلا) كالخلو والالوان مثال اللازم كالطول والقصر والالوان لا
كالبياض والسواد وقوله في الغالب في الحال التي كان الغالب في الحال الانتقال
لان المراد من الحال التفسير وانما يحتاج الى التفسير ما يعترض تارة ويوجد اخرى من امور
الصواب ما في التعليل فلما وكان الغالب فيها الانتقال ولانها بفصل
بها الركن الذي هو ما صيغ من الركن انما هي المنتقلات وقوله
تتميم للبيت قال بل ليس تتميما لان الغالب قد يخلو على الواجب في البعض
مهم ذلك لا الايهام وقوله ويكون الضمير مراده بالضمير الضمير المستتر
في ليس وما عل بغلب الضمير القابل على كونه (ويكثر الجمود) قول ثم الكي

التاويل

صح
واجيب بان نعت النكرة الذي اعترض به خارج بقوله مفهم في حال لان النعت وان كان مفهم في حال لكن بالتزام الا انه يؤتى به لتقييد المنعوت او تخصيصه كما هنا فيكون مثال تعريف وله النظر واحد لا اكثر كما قاله الحكم كما قاله الشيخ وغيره اهـ

صح
فلما ورد غاية انه من تقدم الحكم على تمام التصور ولا محذور لا بعد التصور قد حصل بقوله فيه

التاويل اي بلا تكلف على مسئلة زيد والعقد يقتضي المغايرة وقوله ولنبي
كذلك بل هو منه اي من الذي فيه التاويل بلا تكلف كما وجد للعقد الذي يقتضي المغايرة
واصل هذا للشيخ والمرادي وجعل الموضح مسئلة التسعير مما لا يؤول التاويل اصلا والحاصل
ان الذي يقتضيه ان مسئلة التسعير مما يؤول التاويل بتكلف والشارح والمرادي وتبعهما
المكودي جعلوا مما يؤول التاويل بلا تكلف وجعل الموضح مسئلة التسعير مما لا يؤول
التاويل اصلا فالواو والصواب ما اقتضاه كلام المغايرة بين المعطوف عليه والمعطوف في النظم
بالنسبة لقوله بلا تكلف (كبعه مدا) الضمير المنصوب عائد على المبيع من قمح او غيره
وكالخوز عود على المشتري باتقى ابعت لك لانه على الي والتعبير بالتسعير
وهو المقصود وعلى البائع التعبير فيكون والمقصود فيه الموضوع قوله ثم وكذا
هذا في الصواب ان هذا مثال له مقيد وقوله وتشغيل بجعل الكاف الخ
هذا هو الذي يفهم من جهة النظم وما في حاشية شيخنا يسير على فصل من
الكلام في الاسم بتفسير المعنى فقيل لا تعتبر ابعاد لا يعول عليه (والحال ان عرف) قول
كم والخروج عن وهو النكرة وقد تقدم في النكرة والمعرفة ان النكرة هو وال
المعرفة فرع عنها فاما ان لا بعد من هو الذي فيه ليبقى التعريف ضايعا
وايضا لو عرف لتوهم انه صفة اذا كان منصوبا كرأيت زيدا العاقل او مقطوعا عن
التبعية ان كان مجرورا او مرفوعا كمررت بزيد الراكب وجاء زيد الراكب بالنصب فيهما
وقوله يحكم بأنه هما منه في نسخ المصنف والمعنى والحاج للتاويل
وقيل بنكرة اي من وهو في التوضيح وكلام النظم ان تعريفهما موقوف
على السماع ومثال الناظم ليس من عنده نفسه والمعروف ادخلوا الاول فالاول وقولهم جاء
وحده وفيه اخر انه مصدر وقوله او على التمييز يقتضي
على هذا ان النصب على اسقاط الخافض موقوف على السماع (ومصدر منكر) قول
كم لما تقدم في قوله الحال وصف وقوله لما يقع سيقول ثم ونعتوا
وقوله في المعنى اشار بهذا الى ان وقال ان المقصود بالوصف
التخصيص والمقصود من الحال بيان الهيئة فاجاب بان المقصود
بيان الهيئة لا يكون لم منها ما يلزم من نعت النكرة وهو التخصيص ضمنا وقوله

وقد يقع المصدر موقع في تقييد اخراج لعبارة الناظم عن ظاهرها المقتضية ان المصدر
لا يؤول ولينسب كذلك وقوله كقوله عز وجل ادعهن يأتينك سعيا في التمثيل المراد والصواب
ان المصدر هنا مفعول لاجله لتوهم جواز النصب فيه وحيث امكن التفسير ولا يعدل
عنه الى غير التفسير وقوله واجاز البعض في ظاهر كلامه ان البعض اجاز القياس مطلقا
وليس كذلك بل الحق كلام التوضيح وهو ان يعتبر فيه واحد انه قاسه فيما اذا كان نوعا
من العامل كجاء زيد سرعة والاولى جاء زيد ركضا وقوله ونعته وفعله الخ وهو
حال من فاعل مطلع وفيه تقديم معمول الخبر الفعلي على المبتدإ او قد تقدم الكلام عليه
وقوله قال الشاعر في البيت من الطويل ومعنى بانوا ان رحلوا وانفصلوا وقوله
والواو في ولم واو الحال ونعته منصوب على الحال من بانوا وفي بانوا اعجم مبتدأ والبيت الخ
خبره ثم ان المكودي اتى به شاهدا للكون ومعنى لنعته العجالة وعليه يكون مثالا لما
من غير نفسه فيقتضي انه ذهب على ما للمصنف في الحوال الناظم مشى على الجمهور
ويكون اشارة بهذا المثال لهذا البيت فليس المثال من كلامهم ولم ينكر لها فقوله
كم لانه مخبر عنه بالحال اي محكوم عليه بالحال وهو المحكوم عليه ان يكون معرفة
لان الحكم على المجهول لا يفيد غالبا وقوله وهو المنبه عليه بقوله في المعهود
فقد وقوله ومثاله في الدار قائما رجل هذا مبني على مذهب سيبويه انه اجاز
الحال من المبتدإ ومذهب الجمهور المنع ولو اما اشتغل الكتاب في الواو فاعلا في مثاله
انه حال من ضمير الاستقرار الذي اشتغل الجار والمجرور وقد رجح ما لسيبويه بانه اذا
امتنع اسما امرهما الظاهر ولا ... في حواشي الكلام اولو ورجح ما للجمهور بان
الحال من المعرفة اكثر من الضمير اولى من اتيانه بالنكرة وبان الابتداء عامل ضعيف
لا يمكنه ان يعمل في الحال وصاحبها المبتدأ بناء على ان العامل في الحال هو العامل
في صاحبها وقوله ومنه قول الشاعر في البيت من الطويل وبالجسم خبر مقدم
وشحوب مصدر شحب جسمه يشحب شحوبا وشحوبة اذا تغير مبتدأ ومنه صفة جسم
على تقدير زيادة او حال على عدم الزيادة وبينها ان من شحوب قدم عليه وفيه
الشاهد ولو علمته جملة اعتراضية وترى لو ... والخطاب للمونث ومعنى
وان تستشهد العين الخ ان تطلب من العين الشهادة تشهد لك بارسال الدموع

او تقييدا مثلا كالجسم وقوله

وقوله كما يقع صفة ... للناظم ... بعد النكرة ط

وقوله واصله شحوب بين فلما قدم اعرب على قاعدة نعت النكرة كقوله تعالى
لم يكن له كفوا احد وقوله كقوله عز وجل فيها يفرق الخ تبع في التمثيل بهذه
الآية المرادي ومن قبله الناظم واصله للناظم في شرح التسهيل ورد فيه بانه
ان جعلنا امرا حالا من امر وهو مضاف اليه كل ومن شرطه ... بانه
عاملا في الحال او جزءا من المضاف اليه عملا بقوله ولا تجعل الا من المضاف اليه
وكل ليس يشبه ولا جزءا له وذكر في انه نصب امرا فيه اقوال اولها انه منصوب
على الاختصاص واختار الصفاقسي ما للناظم واجاب بان المضاف اليه من كل
بمعنى الامر لانها بحسب ما تضاف اليه فهي بجزئه والامر الواحد والامر الامور
والامر الثاني الحال واحد الاوامر ضد النهي اي مامورا به من عندنا وقوله
ومنه قوله عز وجل وما اهلكنا من قرية الا ولها منذرون ولا يمتنع ان يكون صفة لقرينة
وان كان امتناع النكرة الى الصفة اكثر الى الحال لانه منع من الصفة امران الواو والحال
لانه لا يفصل بين الصفة والموصوف بالواو ذلك فضلا عن ... ما الى
التخصيص وقوله ومنه قوله يا صاح في البيت من البسيط وقائله رجل من طيئ
وصاح مرخم صاحب على غير قياس لانه نكرة وهل للاستفهام الانكاري وحم
الخ مبنيا للمفعول بمعنى قدر وعيش ثابت وباقيا حال من عيش ويرى الظاهر انه
منصوب في جواب الاستفهام بان مضمرة بعد الفاء والعز مفعول ترى وانقاد مصدر
ابعد اضافة المصدر الى الفاعل وكذلك المفعول وهو الامل والشاهد في باقيا
حيث جاء حالا من عيش وهو نكرة والمسوغ تقدم الاستفهام بهل وقوله
ومنه قوله كما في البيت من الكامل وقائله قطري بن الفجاءة الخارجي ولا
ناهية ويحسبن مضارع مؤكد بنون التوكيد الخفيفة مبني واحد فاعله والا
والاحجام بالحاء المهملة التكوص والتاخر ويروى بتقديم الجيم على الحاء يوم الوغا
اي الحرب متعلق بيحسبن ومتخوفا حال من احد والحمام بكسر الحاء الموت والمعنى
لا يرضى الانسان بالهروب يوم الحرب خوفا من الموت فان الاجل لا يزاد فيه ولا ينقص
والشاهد في متخوفا حيث اتى حالا من احد وهو نكرة والمسوغ تقديم النهي بلا
وقوله من غير مسوغ ليس المراد من غير مسوغ من المسوغات التي ذكرها

حملا له على المذهول عنه بل المراد من غير مسوغ من المسوغات صاحب

والتنوين زائد مما علمته اللغات بأن يعرف الجميع منهما يكون غير غالب والناظم يقتضي
أن ذلك مما فقدت المسوغات التي ذكر وهو الا ان يكون ابتداء الحال نكرة غير غالب
وليس كذلك كما علمت وقوله فعلة رجل يقال بكسر الفاء وتخفيف في القاموس
الفعلة مقدار ما أخذه الفاعل من الكل وقوله وعليه مائة بيضا بصيغة
الجمع بكسر الباء جمع أبيض يطلق على الدرهم والمعنى عليه دين قدر مائة درهم
وهو حال من مائة ولا يجوز أن يكون تمييزا لأن تمييز مائة لا يكون جمعا ومن يقال ان المسوغ
في هذه الأمثلة موجود أما الأول وهو فعلة فمن جملة المسوغات أن يكون الوصف
بالحال على خلاف الأصل ومنه هذا لأن فعلة اسم مكان وأما الثاني وهو بيضا
المسوغ الأخبار بجار ومجرور مقدم وبالثالث ما مر فيه في مثال [illegible] بعد الأول فليعا رجل
وأما الثالث وهو فيما ماء المسوغ تقديم الحال [illegible] وهو فاعل [illegible] والمعرفة وهو
رسول الله صلى الله عليه وسلم وسوغ ذا الحال قوله [illegible] نحو مررت بهند [illegible]
لم [illegible] نحو مررت بزيد قائما الربع احتمال أن يكون قائما حال من النساء وقوله
فلا يجوز [illegible] بل الأصل في الحال أن يعمل فيها عامل صاحبه
والعامل في الصاحب [illegible] الجر وهو الباء وهو ضعيف لا يعمل في [illegible] مجرورا
ضعيف بأن قالوا وان كان ضعيفا ولا يتقدم الحال عليه وان كان العامل
الاستقرار وقوله منهما فوله [illegible] البيت من الطويل [illegible] بمعنى
جميعا [illegible] للنصب على الحال [illegible] النصب وذكر [illegible]
مضافا إلى المفعول بعد حذف الفاعل والأصل [illegible] محذوف المضاف إليه
الفاعل وهو [illegible] الضمير واللام [illegible] التأنيث وهو
ابن [illegible] والشاعر في [illegible] عليه قال
والجوار [illegible] وقوله [illegible] الإجماع على منع [illegible] منع
ذلك بأن المضاف والمضاف إليه [illegible] الصلة والموصول [illegible] لا يجوز تقديم ما تعلق
بالصلة على الموصول كذلك لا يجوز أن يتقدم ما تعلق بالمضاف إليه على المضاف
ومن لزم الفصل بين المضاف والمضاف إليه لو تأخر الحال عن المضاف إليه
وقوله هذا المفهوم معطل [illegible] والتفصيل [illegible] بالنسبة للمجموع

جم

جمع جمعته [illegible] من صوب الصواب أن يقول ان هذا المفهوم فيه تفصيل والمفهوم
إذا كان فيه تفصيل لا يعترض به ولا تجز لما أخبر [illegible] لا يجوز إيثار الحال من
المجرور بالحرف [illegible] من المضاف إليه إلا إذا كان المضاف [illegible] وقوله
كقوله عز وجل [illegible] من مع [illegible] وليس كذلك بل هو اسم
مصدر [illegible] لأن الحال [illegible] المفاعلة [illegible] مصدر حقيقي
وإن كانت [illegible] المفاعلة [illegible] وهو اسم مصدر وقوله وإن العامل في الحال هو
العامل في الصاحب هذا مذهب الجمهور [illegible] عند [illegible] وصاحب المغني
خلافه وقوله فهو تتميم للبيت [illegible] أنه غير تتميم بل الرد على من
منع ما عدا المسئلة الأولى [illegible] الشاعر في أقوال [illegible] الآية لاحتمال أن منصوب
على المدح [illegible] حنيفا لاحتمال أن يكون حنيفا حالا من ملة لأن المراد بالملة الدين
وما احتمل واحتمل [illegible] سقط [illegible] لاحتمال [illegible] العامل [illegible] البيت
[illegible] أبو حيان ويكون الناظم [illegible] والرد عليه [illegible] جميعا
[illegible] التوكيد الحقيقية [illegible] في [illegible] الحال والحال
أن ينصب قوله [illegible] للعامة [illegible] الثانية [illegible] التركيب والتثنية
والجمع [illegible] وقوله والصفة المشبهة أه قلت أن الصفة
المشبهة لا تعمل في متقدم لقوله [illegible] وما تعلق فيه [illegible]
[illegible] أنه يجوز التقديم قلت هذا [illegible] بالنسبة
الفاعل ونصب المفعول [illegible] بالفعل [illegible] في الحال
[illegible] وقوله وغير [illegible] أفعل التفضيل [illegible] أن أفعل
التفضيل [illegible] المطابقة فيه [illegible]
[illegible] الإضافة [illegible] بقوله [illegible]
[illegible] المطابقة [illegible] بقوله [illegible] أنه [illegible]
[illegible] أنه [illegible] اسم التفضيل وقوله وإنما
[illegible] المثالين [illegible] عبارة [illegible] وإنما اقتصر
في المثالين على الصورة الأولى للتنبيه [illegible] وعامل ضمن هذا كأنه مفهوم قوله

او صفة فيما من ذكره لما فيه التفصيل الاول منه ما يمتنع اصلا ومنه ما يجوز على
قلة وهو من ذا الخ قوله كم والعامل في ها ولك فيكون العامل في الحال وصاحبها
وصاحبها واحد او هو ذا ليحملت في صاحبها من جهة كونها مبتدا او عملت في الحال
بينهما ان الجملة الفعل وهي عاملة في تبيين باعتبار تخالفهم وكذلك يقال في
ليت وذا وغيرهما من سوال هو غيرها اراد من اصله وقوله وفي اضمر معنى
كي مثال الترجي لعل الحبيب مقيما عندنا فقيما حال من الحبيب والعامل في الحال
وصاحبها لعل الا ان معناها ارجو ومثال التشبيه مكانه منطلقا عمرو لانه فحلها
حال من عمرو والعامل فيه منطلقا لان فيها معنى الفعل وهو انبه والعامل
في صاحبها وهو محل الابتدا ومثل بعضهم هذا زيد مقيما فقيما حال من زيد
والعامل في الحال ها والعامل في صاحبها المبتدا فيكون عامل الحال وصاحبها
في المثالين مختلفا واعلم ان ما التشبيه لا يمكن جعلها عاملا في كل مثال الا
اذا بنينا على ان عامل الحال غير عامل صاحبها كما في المثالين واذا قلنا بمنعه فما
الجمهور فلا تكون عاملة فيحمل على الاول لكن ان يجوز فيها ومثال اما في الشرط
اما علما فعالم فعلما حال عاملة اما لا نها نائبة مقام اذا الشرط وفعله
والتقدير مهما يذكر شخص في حال علم فهو عالم وقوله ونذر الاستفهام من
بالرفع معطوف على النبي كما بالجر عطفا على الشرط لاقتضائه ان ما ذكره في
الاستفهام وليس كذلك ومثلوا له بنحو بيت ومن يا جارتنا ما انت جارة
ومعلوا ان انت مبتدا وما خبر وجارة حال معمول لما ولهم ينصبوا على صاحب الحال ولعله
فيه في الوضع الذي ثابت لحمله والتقدير انت عظيمة في حال كونك جارة وقال
ابو حيان بل لا نشاهد فيه احتمال ان تكون جارة تمييزا وما نافية مجازية وانت
اسمها وجارة خبرها او تميمية وجارة بالرفع خبر انت والمعنى ما انت جارة
بل اعظم نامل ونذر نحو سعيد مستقرا قوله وعامل ضمن كانه قال
مهما كان العامل متضمنا معنى الفعل دون حروفه الا ولا يتقدم الحال عليه لكنه
اذا كان غير ظرف او جارا او مجرورا لا يجوز تقدمه قوله كم باسم ما الحال التي
اسم بالتنوين وما نافية والمعنى باسم ليس هو صاحب الحال في القبح واما كانه

اولى وزيد شوالا وجوابا مردود وعكسه ان يكون الحال معرفة وما
قبلها متعين بان كانت هناك قرينة تحمل عليها نحو ضربت هند محمدا راكبة
او راكبا فالاول واضح والثاني المختار ان تكون الحال من الاخير نحو لقيت زيدا راكبا
فالمختار ان يكون حالا من زيد الا من التاء وزاد الله باعلم لدلالة على ان هناك عصيرا
والعارض حيث منعا تعدد الحال المعرف وقوله مشبه من الذي يقال انها
موسسة وهو الذي لا يستفاد معناها بدونه ذكرها كجاء زيد راكبا فالركوب
لا يستفاد الا من الحال والموكدة هي التي يستفاد معناها بدونه ذكر يقال وعامل
الحال قوله كم وذلك على قسمين الاول في اعلم ان الحال الموكدة فيها
اقوال ثلاثة المنع مطلقا الجواز مطلقا التفصيل فان كان عاملها لفظا ومعنى وابن
امتنع والا جاز وهو مذهب الجمهور ولو مثل الناظم للاول لكان فيه الرد على المانع
مطلقا او الفعل واما تمثيله للقسم الثالث فلا يكون فيه الرد على المانع
مطلقا ثم ان تعث بفتح التاء مجزوم بلا الناهية وعلامة جزمه حذف الالف
وهو من عثى كرضي بفتح الجيم ومعنى عثى افسد وان توكد قوله كم ان كان ه
المبتدا غير انا الذي غير ضمير متكلم واحد بفتح الهمزة وضم الحاء مبني للمفعول
من الثلاثة بمعنى حققت انسبه واعرف بفتح الهمزة وكسر الراء وعرفها فالد الدماميني
ويلحق غ من البناء للمفعول غير ظاهر وقوله وتعم فعل الفاعل المضمر الخ
معنى هذه العبارة انه يلزم على ذلك ان يتعدى الفعل وهو اعم او اخر من مطلقه
ثم انتقلنا الى ضمير ثام وهو المفعول وهو لا يجوز وقوله فيكون الفاعل
الفاعل والمفعول الى علة الرفع بان اصل الفاعل ان يكون منفصلا غير م والمفعول
فان يكون من الغير واطلق التغاير بينهما معنى ويجب تغايرهما لفظا فان اتحد
معنى كما انتحا لفظا فلا تقول فيما اذا كان الفاعل هو زيد ضرب زيد زيدا بل زيدا ضرب
ضرب نفسه ولا فيما اذا كان ضمير ضربتني بضم التاء اذا كان المتكلم هو
نفسه وكذا ضربتك بفتح التاء اذا كان المخاطب ضربت نفسه فاذا اردت اضمر هنا له
الثلاثة تعبر ان يقال ضرب زيد نفسه وضربت نفسي وضربت نفسك والنفس
للمفعول وان كانت نفس الفاعل من حيث المعنى لا كنها اضيفت الى ضميره

ماض كانما غيرهم لأن الغالب في المضاف أن يكون مغايرا للمضاف إليه ومن
في غير أفعال القلوب وأما أفعال القلوب فيجوز أن يتحد الفاعل والمفعول به لفظا
نحو ظننتني قائما لأنه ليس في الحقيقة المرفوع فاعلا والمنصوب أولا مفعولا به
وإنما المفعول به مضمون الجملة قاله الرضي بمعناه **وقوله** ويبهم كونها
اسمية في هذا الأخير لأن المؤكد لعاملها تارة يكون العامل فعلا كما مر وتارة يكون
اسما نحو هذا عاث في الأرض مفسدا **وقوله** والمؤكد لعاملها فعلية لا
معنى لهذا الكلام لأن المؤكد للعامل من الحال والحال الاسم لا أفعال [illegible] بعضهم
لا دليل عليه **وقوله** لأنه لا يؤكد إلا ما فرع عنه في التعريف إنما هو
للعربي فالذي [illegible] يسير على قصارة وهنا [illegible] أمرجت بها مستفاد من
[illegible] ما قبلها **وقوله** ثم اعلم أن الحال على تقسيم آخر جعلها قسمين تبعا للأمر
لهم وجعلها غيره ثلاثة أقسام والقسم الثالث ما يقع من الظرف والجار
والمجرور ولعل الناظم لم يذكرها لأنهما يتعلقان بمحذوف إن قدر مفردا فهما داخلان
في المفرد وإن قدر فعلا فهما داخلان في الجملة **وموضع الحال تجي جملة** أطلق في
الجملة مع أنها مقيدة بقيود ثلاثة كونها خبرية ذات رابط غير مصدرة بدليل
استقبال [illegible] على المثال على عادته لأن المثال يستلزم الشرط **قوله**
كما يحكم عليها أي هذا راجع للعموم في قوله وموضع الحال تجي جملة ومثل
يحكم عليها أنها حال أو [illegible] لأن هذا العموم يخصصه قوله وجملة
الحال [illegible] **وذات واو** هذا جواب سؤال مقدر كأنه قيل الذي وارد [illegible]
وقوع المضارع المثبت بعد الواو فيأتي [illegible] قمت وأصك [illegible] **قوله** ثم بعد
بفعل محذوف أي لا يصح لفساد المعنى **وقوله** ويجوز رفعه على الابتداء فيه
نظر لأنه لا ضمير يعود على المبتدأ وأما الضمير بعدها فهو عائد على الواو وأجيب
بأن بعدها على حذف مضاف أي بعد واو [illegible] قوله ثم له المضارع
[illegible] سبيل العرب [illegible] فقوله إن [illegible] المضارع [illegible]
مستندا إن قلتم [illegible] لمبتدأ [illegible] وقوع الجملة المنعوت بها [illegible] وإن قلتم
معطوف على جملة [illegible] قلنا لا يصح لأن المعطوف على الخبر خبر [illegible] الجملة

المفعول

١٢١

المضارع

المعطوفة **قوله واجلبت** بالخيار الثانية وأن الأمر [illegible] مستند المبتدأ [illegible]
أتى بالضمير الذي هو [illegible] الغائب الذي [illegible] مبتدأ وذلك لوقوعه موقع الذي
يكون الضمير في [illegible] **متنت** والظاهر أنه مستأنف كأنه لما قال
وذات واو بعدها انو [illegible] قال الذي ما تقول بالمضارع قال إذا المضارع في **جملة
الحال** [illegible] الموضع في النظم للتخيير [illegible]
كل ما يجوز فيه الضمير من غير ما مر يجوز فيه الواو وليس كذلك كما يوضح قوله
[illegible] وجملة [illegible] هذا يوجب في النظم [illegible] منها ما يتعين فيه الضمير
ومنها ما يتعين فيه الواو ومنها ما يجوز فيه الوجهان قال الصواب أن [illegible] التفصيل
والتقسيم ويكون في النظم إجمال وحمله على الإجمال أولى من حمله على الفساد
وقد ذكر الموضح غالب الأقسام ومن أراد استيفاء الأقسام الثلاثة فعليه
بحواشيه **والحال قد يحذف** **قوله** ثم إذا دل عليه دليل كأن **قلت**
[illegible] هذا من كلام المصنف **قلت** وقوله سابقا ويحذف الناصبها
إن علما [illegible] وإنما أعاد هنا لأن ذكره في باب [illegible] وقوله
كقول العرب في الحكم هذا مثل [illegible] لمن طلب حاجة [illegible] بعضها وعسر عليه
البعض **وقوله** اسم فاعل [illegible] معنى [illegible] مشبهة [illegible]
[illegible]
[illegible] الكلمة [illegible] استثقلت الكسرة تحت الياء الأولى [illegible]
[illegible] **وقوله** [illegible]
بكسر اللام [illegible]
[illegible] الكسر [illegible] الامتناع [illegible]
واللام والفاء والياء مفردة [illegible]
[illegible]
عليهم والله أعلم

التمييز

[illegible] اسم الفاعل
ومعناه لغة فصل الشيء [illegible] اليوم [illegible]

اشار لذلك

من الموضعين واصطلاحا فالكلام وتعريفه مساو لتعريف لهم قبل الاولى ان فتصار على تعريف الناظم وتمييز معنى قوله هو مبين لما فيه بجعول مبين لما قبله الى اخر كلامه قوله كلام مجمل الحقيقة في مثاله هذا اشتهر ارضا ومثال النسبة الفعل الى فاعله اشتعل الراس شيبا ونسبة الفعل الى المفعول وفجرنا الارض عيونا وقد يكون محولا عن المبتدا نحو زيد اكثر منك مالا الاصل مال زيد اكثر ومن يكون غير محول عن شيء نحو لله دره فارسا اسم بمعنى من قوله كلام واسم لا كما اما اسم لا فهو على معنى من التي للاستغراق والمفعول الثانية على معنى من الابتدائية فانه قال الشيخ انه من جمع اول الذنوب الما الايتنا من وفرا عن تعريفهم بانه غير جامع لان التمييز ما اليس على معنى في كما نعما وانا اعلى الذابين منزلا وهو مما يكون خارجا عن قوله بمعنى من ومنه ما ليس مبينا ومن تمييز النوابير لقوله تعالى ان عدة الشهور عند الله اثنا عشر شهرا فان شهرا تمييز لهم بين شيئا الا انه مستفاد من الشهور فيكون خارجا عن قوله مبينا واجاب ان مثال في الجواب عن الاول بانه ليس المراد بكونه على معنى من انه يصح التصريح بها قبله بل المراد التعيين فيمعنى ما بيان الجنس الا من تكون لذلك ايضا فيكون في الكل القسم داخلا واجيب عن الثاني بان التمييز هنا في نفسه مع قطع النظر عما قبله معنا انما ذكر من غير الاية وقوله امام الاسم المجمل وما ان قلت ما وجه اعمال الاسم المبهم في التمييز مع انه جامد فالجواب يشبهه بالمشترك في الطلب فالمشترك عامل في الخبر لطلبه له وجهة المعنى والمبهم عامل في التمييز لانه محتاج اليه ليبينه ويفسره ولشبه بعض منه باسم الفاعل كعشرين فانه يشبه نحو ضاربين وقوله فرينو يعرف في قوله والفاعل المعنى انصب بما فعلا وفي قوله والفعل ذو التصرف قد انتصبا وقال الاسمي وحمل الناظم ذهب هنا على قول ابي عمرو ونسبه المحققين وذهب فيما ياتي على القول الاخر فيكون في له قوله وعلى هذا الاختلاف الاختلاف يكون كلامه عاما في تمييز الذات والنسبة وقال ابن الحاجب اما واقعة على تمييز الذات وذلك فيما ياتي على تمييز النسبة وبهذا يتم المقام

بعد ويكون قوله كذا ارضا حالا من الضمير بنصب او مثل الصاع بسرله فيكون المنصوب انما تكلم

١٢٢

لزوال الابهام وهي تقريرات ثلاثة الفاعل الاخير هو وما مهد له كبير وقوله من رفع الابهام عنه ايضا الفعل بعد اضافته قوله الله بما قرب من الاول اغا في معنى كثيرا ما قوله الاول والمسموع بعالم بحث العرض منها في اعتقاد رعاو الاسما المساحة بقي الميم ولما بها وقوله وسوفعل فيها الفعل ثمانية وارتقون صاعا عند اهل العراق وانما بما مل فالذي في حوزتك ثم وقوله وسيذكره في بابه اعلم ان تمييز العدد اكثر انواع التمييز وكان ينبغي ان يذكر للاكل ما كان الكلام فيه لكنه اعتذر له بالحصر ولو ذكره للاحتاج الى الاستثناء في قوله وبعده ونحوهما كان تمييز غير العدد يجوز فيه وجهان وتمييز العدد اما واجب النصب كعشرين دينارا او واجب الجر بالاضافة كثلاثة دراهم اذا اضيفتها انما فيه الجر بالاضافة لانه لو اطلق لتوهم انه من ملفوظ بها او مقدرة وبغير النون او التنوين فتعين للمعنى الا انصراف لهم من كون الجر بالاضافة قوله كم لا يخفى ما الوجهين بل يتعين فيه النصب او الجر لما من منها او بالذي مسبوقا وقوله وغرا منهم وقال الشاكر الخبر تقريب في عندنا وغرامها الى من الضم الرسكر في الحب او بتبين والغرائز كذلك العين والزاي المعجمة والمرماي كل او وقت والعراق بعنى العين والزاي المهملة ما يوكل ويسع الى النهار ومنه قول تعالى النار غرابا والنصب في هذا تمييز لقوله وبعده ونحوهما اجهله كانه قال محل كونه تمييز العدد يجوز فيه وجهان النصب والجر ما لم يكن المميز مضافا الى غير التمييز والا وجب نصب التمييز لتعذر الاضافة من تين وبغير ما اذا لم يكن مجرورا بمن والا وجب نصبه لينا في قوله واجرر بمن قوله كم على ان هذا المثال انا اشار به الى انه لا فرق بين المنعوت والمعموم لان العلم فيهما وامرأة ومتى تعذر الاضافة من تين فيه كم لم يعترض هذا الشرط الا بكونه طبعا ويقتضي خلاف المراد لان المراد كونه المميز مضافا ولا فرق بين صحة الاستغناء عن المضاف اليه اذ لا مع ان هذا المفهوم خارج فقطعا لا تنكر فيه في تمييز الذات والمعموم لتمييز نسبة في الصواب اسقاط هذا الشرط من اصله

ولا حاجة إلى ما يتعرض له الموضع **والفاعل المعنى** منه انصبن ... في الكلام على
تمييز النسبة فقوله ثم جعلت في ذلك التمييز فاعلا به اعترضه أبو حيان بأنه
الفعل الدال على التفضيل وأنه لا يليه بل لا يقع بعده موضع اسم التفضيل والصحيح
أن المعنى مثال **ح** أنت أعلى منزلا فعلى كل من أوقع غير ما أولاه اسم التفضيل
وقوله ولا ينصب على التمييز استشكله الرضي بقوله تعالى والله خير
حفظا في قراءة من قرأ بصيغة الفاعل ولم يجب وبمقابلته ما لا يتم كونه فاعلا في
المعنى الجنس وضع بعض موضع اسم التفضيل ويضاف الجمع فإنه مقام النكرة وقد
يتفق الحال له أنت بعض الرجال من أعلم كلامه وما قال الولد وقال بعض الحنفية
والجواب كل تمييز واقع بعد اسم التفضيل الخ وهو فاعل في المعنى بمعنى أنت أفضل رجل
أنت بعض الرجال في الفضل فيكون فاعلا من جهة المعنى وقوله وأنه ينتصب
في ... لكن بامتناع إضافته أفعل من غير وقال السنهاجي ثم لا يجب النصب بل
يجوز جره بمن وقد بان هذه من أمثلة في مواضع ليس من منها وقوله ولا يقع
أن يكون الفاعل في المعنى من أمثلة الهاء وما في **ح** عن السنهوري من كونه مضافا وأما في
الصفة المشبهة فاعلها والخلع عن مضاف البنية لا يخلو من تكلف غاية تقول الاسم
العامل كأنما فلم يرفعه إلا إذا كان صفة مشبهة **وبعد كل ما اقتضى** قوله
كما قال في شرح الكافية والمراد ... كأن المراد به ما قال أبا التمييز ... لا أبا له ...
جرو فيستقل المراد ... والمراد به بكر وهو أبو بكر رضي الله عنه فيكون من تمييز
النسبة لأن الأصل ... أبي بكر ... الأولى به تمييز ما له
فلنا بما في شرح الكافية فيكون التمييز ... أبا ليس واجبا بل يجوز جره بمن لأنه
تمييز نسبة فعلى الاحتمال الأول يكون قولهم فيه محمولا على جواز النصب على
التمييز وعلى الثاني يكون محمولا على وجوب النصب على التمييز وبه يتضح الحال
من ... الإشكال ومثال الصيغة الثانية الموضوعة للتعجب ما أحسنه
رجلا وقوله نحو لله دره رجلا ونحو الويل والد جهنم ... ذلك ... ووقع
في مهلكة ... كلمة ... ووقع في مهلكة لا ... مصدر
منصوبا على المفعولية المطلقة وقوله ولله دره فارسا الدر بمعنى الدر مصدر

ذا أبا ... فلنا بأن ... ينبغي ... من ...

دره اللبن يدر درا ودرورا والمضارع بكسر الدال وضمها بمعنى كثر اللبن
ويطلق اللبن على العجب نفسه والتعجب من اللبن إذ نفعه من الولد
أشرف من هذه الحالة الكاملة وقال ابن ... في شرح المقامات الأصل هنا اللبن
عند حلبه في الإناء وأما حيث الأبعد كثرته واللام في لله للقسم ولا يدخل اللام في القسم
إلا على اسم الجلالة والتعجب معها لا يكون بمعنى لله دره والله أن ضوع اللبن
عند حلبه لكثيره يكون كناية عن التعجب من كثرة اللبن ثم استعير في كل من
أسمى في شيء من نسبة أو غيرها وعلى كل فالتمييز المنصوب بعده ويأتي ويجد
ذكره تمييز نسبة أن كان الضمير معلوما وتمييز ذات إن كان مقدا مجهولا
واجرر بمن إن شئت غير ذي العدد قوله لم لا ... نوع فيفيد ... والجمع
إنما تلتئمه زيادة ... المحول عن المفعول نحو غرست الأرض شجرا لم أر من المراد له
على التمييز بما يتم ... وليست تبعيضية ولا زائدة وإنما امتنع
من ... تمييز العدد لأنها ... لأنك إذا قلت عشرون درهما كان ...
من تمييز عشرون معدودا غير ... تمييز العدد إذا كان مجرورا ... لأنه
أن ... وإنما امتنع ظهورها مع التمييز الفاعل في المعنى ومع المحول عن المفعول
لأن التمييز في النوعين تمييز نسبة وليس مثال ذلك نفع ... تيسر ومحل
المنع إذا أتى بصيغة التمييز ... قلت ... من مثاله في العدد عشرين
عشرون من الدراهم ومثاله في غير العدد قوله تعالى وأعينهم تفيض من الدمع
ثم إن **ح** اعترض كلامه بأنه غير جامع وغير مانع أما كونه غير جامع فلأنه بقي
عليه قسم ذلك ومن المحول عن المفعول وأما كونه غير مانع فلأنه أطلق في الفاعل
المعنى فيقتضي أنه مهما كان فاعلا في المعنى لا تدخل عليه من كان محولا عن
الفاعل صناعة أو عن مضاف أم لا مع أنه متى لم يكن محولا عن الفاعل صناعة
أو عن مضاف ... **ح** فلا ... بل يكون محولا عن الفاعل
صناعة ثم اتفق عليه ... على ... من مثاله طب
نفسا وتعرف ... على صواب الأمر ومعناه ... طابت نفسه أقبل
الناس ... والعمل وأما ... ومن ضنت نفسه ... الناس ... كونه

ولا يستعمر منهم تمييزا **وعامل التمييز قدم مطلقا** فقوله كل اما اذا كان
اسما فلا خلاف في منع تقدم التمييز على الاسم والفعل الجامد فلانهما لا يتصرفان
في انفسهما فلا يتصرف في معمولهما وقوله والمشهور منع تقديمه عليه لامور
منها ان الغالب في التمييز ان يكون فاعلا في المعنى محولا عن الفاعل صناعة
ومرجحه كان فاعلا في الاصل امتنع تقديمه فاستصحب منع التقديم بعد تحويل
الاسناد وجعل وزن الفاعل تمييزا ومنها ان التمييز كالنعت في الايضاح وان
والنعت لا يتقدم على المنعوت وكذلك ما اشبهه وبحث في التعليل الاول
بان الشيء قد يخرج عن اصله ولا يراعى الاصل كما في المفعول في نحو ضرب زيدا وانه يجوز
تقديم المفعول فيقال زيدا ضرب فاذا انيب عن الفاعل بان قيل ضرب زيد امتنع
التقديم وقوله وبعضهم في غير هذا النظم قال هم في شرح العمدة وبقولهم
اقول قياسا على سائر الفضلات المنصوبة بفعل متصرف وقوله ان الله مرجحا
ثلاثا في بل الحق انما اشار به للقول الثاني لا غير وان العلة التي ذكرها انما هي
بالنسبة لعدم التقديم فانما اطلقت كلام العرب وجرت الغالب والكثير في
امثلتهم تقديم الفعل المتصرف ولهذا احتاجوا الى الاتيان بالدليل على القليل
فليس هنا الا الاكثر قولا وايد وعزى لهم قول ثالث وقوله ولست
اذا في البيت من الطويل والتاء في لست اسمها ونضارع خبرها والضارع الذليل
المتضرع وذرعا تمييز مقدم على عامله وسواء ضيق ويقال ضقت بالامر ذرعا
اذا لم تقدر عليه ولم تطقه وبايسر متعلق بالبايسر انه سوى العنوط معطوف على ضارع
ومن بيسر متعلق بيائس والشاهد في تقديم ذرعا التمييز على عامله المتصرف الاسم
اضيق وقال الجمهور ان ذرعا معمول لمحذوف تقديره اذا اضيق ذرعا اضيق والله
اعلم

حروف الجر

لما كان الحال على معنى في والتمييز على معنى من ناسب ان يذكر حروف الجر عقبهما
ولما كان الجر يكون بالحرف وبالمضاف وكان الاول متفقا عليه والثاني مختلفا فيه
قدم الناظم الكلام على المجرور بالحرف وسميت حروف الجر باعتبار عملها كما يقال
حروف النصب وحروف الجزم وكما سميت حروف الجر سميت حروف الاضافة لانها

تضيف معاني الافعال القاصرة الى الاسماء ويقال الخافض ومن الصفات لاعرابها
في الاسم صفات من تبعيض او ظرفية او غيرهما
كم في هذان البيتين عشرين حرفا **هاك حروف الجر وهي من الى** فقوله
حرفا وقال ان مجموع اثنان وثلاثون حرفا مما يقتضي ان الحروف وزاد بعضهم الجر بانا عن
الاستفهام و الحواصر ومن الجر انما هي عشرون كما ذكرهم ومثل منها ما للتنبيه وهمزة الا
بعد هذا معنى انه هذا وباب المجموع الجميع اذ لم يذكر معنى الواو ورب والتاء وقوله ومذ
فانه لم يذكر معانيها في ايدي يذكر معانيها واما الفاء فلما عند ذكرها في هاذين البيتين وقوله
فالوا كيمه في وذا الذاء اراد وان تسلوا على شيء فالوا كيمه واصله كيما
بالالف فحذفت الالف لما سياتي في قوله وما في الاستفهام ان جرت حذف الفها
وجعلها هاء السكت وقفا صيغتا للفتحة الدالة على الالف وسيقول وان لها
الهاء ان تقف وقوله نحو قوله اذا انت البيت من الطويل وقائله النابغة
وانت فاعل بفعل محذوف يفسره ما بعده لان اذا الشرطية لا يليها الا
جملة فعلية وقوله وتحو زجرا مع المعنى للخفة والضم اتباعا لحركة الضاد وان
والكسر لانه الاصل في التخلص من التقاء الساكنين وما فاعلا للتعليل والعنى
ثابت فاعل يرجى ويرجى يراد به انه من والمعنى اذا انت لم تنفع من
يستحق النفع فضر من يستحق الضر فانما يرجى الفتى لنفع من يستحق النفع ولضر من
يستحق الضر والشاهد في كيما فانها جرت ما المصدرية وقيل ما كافة لكي
عن العمل وقوله وان المصدرية وصلتها في قوله البيت من الطويل قال
العيني هو لجميل بن معمر العذري وهو من قول الزمخشري انه تحمل والضمير في فالت
يعود على المحبوبة والهمزة في اكل همزة الاستفهام وكل مبتدأ وما في
اسمها وما في المعنى معطيا خبرها ولسانه معمول ان بما فاعل على حذف مضاف
اي كل وكل المتقدم مفعول اول لما نافي
يستبد به ابعدها المصدر مجرور بكي وفيه الشاهد لانه ان بعد كي مصدرية
وعلى تخرج على تقدير تقديم قال هم وتقرر تخرج مبنيا للفاعل والغراء
اراد المحمول بالانسان مرحبا كيما يشعر وقوله كقوله البيت من الوافر

التي اختلفت فيها مسائل كانت ولعل سببها
واعرابه ثالثها واضح والشبهة الدالة المعضاة
للاشعار وهو ان كان مر مجرا التعليق يسند في لانها شبيهة بالذي ابرد والسامير
في كون لعامل في الاسم الظاهر بعدها الجر وربما محله نصب على انها عاملة تحمل
او رفع بالابتدا او بدا التام لانها اقوى في والجمهور ان احتمنت بالرفع اعل
بعض الحروف كعسى وقيل وبعد وفي قوله وهالة اسم بفعل لا في ظاهره اصلا
فجعلتها اسم بعل والوزن في لغة ان اسم العامل الفعل اتا مونثا بالفتح ومن تم وافقها
الكاف فعلا تنتهي شبهه كان الاسمية تتفق مع المذكر وتكسر مع المونث
وتثنى وتجمع كالكاف الا صفة لاسم الاشارة وما في الغير من ان قبلهم لا
فعال تعرف بذكر الجوهر والزبيب والجوهر والزبيب انما ذكر اما بروا كالف
بالظاهر من اصطفى انما اختصت من وسترا بالظاهر ولا يكون الا وقتا لما يا انا لان
معناهما اذ ان اسمي الوقت وحيث كانا اسم جر فيها الجر الا وقات المناسبة
بين معنيهما اسمي او جر بين واختصا بالظاهر لانه اظهر في الدلالة على الوقت
وفهمت حتى بالظاهر لانها للغاية واصل الغاية ان تكون باخرة للظاهر
والمضمر والفرع لا يقوى قوة الاصل وفهمت الكاف بجر الظاهر لانه لو جر المضمر
الخاطب في نحو كك لادى الى اجتماع كافين وهو ثقيل وظهر المنع في سائر
الضمائر وفهمت الواو والتاء بجر الظاهر لانها فرع عن الباء وانما جر الظاهر
والمضمر والفرع لا يقوى قوة الاصل وفهمت رب بجرها الظاهر بالجر ولما لا يكون
الا نكرة والضمير لا يكون كذا معرفة فقول ... وجهه مفيدا ما عرا في ... يصرف
دالثلاثة تعين جرها النادية وهو موهوم ... النسبة لما عري ... واما كي
وانما الاجرا لاما ذكر سابقا وفي ... انما اختصت رب بالنكرة لانها للتقليل
فلما تكون رب طرح لغية مر امر المشهور وقيل بالعكس وقيل مرة

والتكثير كثيرا ... ان ... هيئه

على امر السؤال والتقليل والتكثير يناسبها النكرة التي هي الشيوع واما
المعهود فلا يناسب التقليل والتكثير لانها معروفة الغرار ووجه اختصاص
التاء بالله ورب ان التاء في القسم فرع عن الواو التي هي فرع عن الباء والواو تجر
الظاهر كيف ما كان والتاء فرع عنها والفرع لا يقوى قوة الاصل وقوله

وفتا

ومنكرا معطوف على وقتا وفي ان ... بيه عطف معمولين وهما منكرا وفي على معمولين
وهما وقتا ومن لعاملين واجد ومولى ... وذلك ... انعقاما لما في المغني وما رووا مني
نحو ربه فتى ربه ما رجحه روفتى تمييز لفضيلة المجرور في ثم قيل ان تمييز
معربة فما تتعلق بشي وقال الجمهور انها حيث معر تتعلق بالعامل بعدها لا يتقدم
عليها وجر من المحذوف رجل لغيته والا فيعد كما منها وما ذكر هو مبني
على ان الضمير العائد الى النكرة نكرة مطلقا ثم ان النكرة جائز التنكير او واجبة
التنكير ومتوالحو ومذهب الجمهور فقول كم رقول الراجز خل ان ابينا مني
الرجز وقايله العجاج بصف حمارا وحشيا وما على بعود على حمار الوحش والزنابات
معمول خل وهو بمعنى الذال المعجمة والنون والف بعدها وباء موصلة والف وتاء
جمع ذنابة وهو في الاصل يشبه مخالب ... ان الابل ومنها اسم موضع بعينه
وبما لا ... الشير بجهة الشمال فقال العيني انه مفعول ثان والاول
ازلى ويعنا بعني الكاف والتاء المثلثة صفة ومحناه قريب واما عال الاسم مضمنة
بعينها والنهضة في الاصل الحمل على وجه الرعي ويجوز فيه او عال النصب
بالعطف على الزنابات والرفع على انه مبتدا او خبر ... واو افرب معطوف على ما جي
غير اعادة الخافض والمعنى ظل حمار الوحش الواضع المعروفة بالذنابات
بجهة الشمال او قريبا منه وطال او عال كالزنابات او افرب منها والشاهد في كما
حيث جر الكاف الضمير وقوله كقوله فلا ترى ... البيت من الرجز وقايله روبة
وبعلا مفعول اول بترى والبعل الزوج واصلا ... معطوف عليه جمع حليلة امرأة الزوج
وكهو مفعول ثان لترى والضمير يعود على حمار الوحش المذكور قبل هذا البيت والضمير
في يعود على الاتن الوحشية وما بعلا فقال العيني مستثنى بعلا والحلايل
بالحلائل المثل الذي المانع من التزوج كالعاطل والمعنى لا ترى بعلا مثل هذا
الحمار الوحشي ولا مثل الاتن الوحشية الا ما نحن بيانه من التزوج والشاهد
في دخول الكاف على هو وهي وقوله كقوله ... البيت والراجز والعلاء
للعطف وكلا النابيد القسم ولا يلغى جوابه لمعنى بجر ويشي معمول يلغى والشاهد
في حتى حيث جر حتى الضمير وكذا اشعار الا ولعنبر كم من الصواب

لأن احتمال الثاني يوجب التكرار مع قوله ونحو زيد ويحتمل أن يكون الاحتمال الأول هو الذي يوجب التكرار والأول أنه اقتصار على أحد الاحتمالين وقد يكون الاحتمال الآخر مأخوذا من قوله ونحو زيد فتى وفي قوله ثم تنشئ في معنى حروف الجر مذهب البصريين أنه ليس للحروف إلا معنى واحد ولا ينوب حرف عن حرف لما أن الأصل النصب والجزم لا ينوب بعضها عن بعض وما ورد من ذلك فيتأول ويرد الفعل بفعل آخر ومذهب الكوفيين أن حروف الجر ينوب بعضها عن بعض **بعض وبين وابتدي في الأمكنه** فقوله بمن أي لمن خمسة معان يعني هنا وسيصرح بالمعنى السادس في قوله ومن وباء يفهمان بدلا وهذا إذا جعلنا ابتداء الغاية في المكان والزمان قسمين والنوع جعلناه واحدا وإن لم يكن لهم إلا خمسة معان لمن هنا وبما يغتفر من ذكر المواضع لها سبعة معان بزيادة التوكيد والتعليل وزاد في التسهيل نقلا عن المغني ثمانية معان فجعل معانيها خمسة عشر وزاد الشيخ الطيب سادس عشر وهو القسم تقول من ربي لأفعلن بضم الميم وكسرها وقوله الغاية التبعيض لبيان الجنس ومعه التنبيه تعرضا بجميع الجنس مغنيا عن ذكرها وقوله وعلامتها أن يحل أن محلها يغفر لكم من ذنوبكم بسبب العام ولا يحتمل أن يكون مثالا للمراد وتبعه ثم إن هذه العلامة إذا كان مجرورها معرفة كمثاله ويكون أن تحو قوله تعالى أساور من ذهب لكان علامتها أن تأتي في موضعها بمثل أن يجعل مجرورها ضميرا فتقول في غير القرآن أساور منه ذهب **و**قوله الخامس الزيادة أي معنى زيادتها أن العامل يتعدى للمعمول بدونها فالبائية بيتش كاتب ومكتوب وليس المراد أنها لا تدل على معنى بل معناها التنصيص على عموم النفي أو تأكيد التنصيص عليه فإذا قلت ما جاءني رجل احتمل نفي رجل واحد أو ثلاثة أو امرأة أو رجل قوي فإذا قلت ما جاءني من رجل تعين نفي هذا الجنس الصادق بالواحد والمتعدد والقوي والضعيف فهي هنا للنص على عموم النفي وإذا قلنا ما جاءني أحد نص على العموم فإذا قلنا ما جاءني من أحد كان فيه تأكيد لعموم النفي وقوله نحو هل من خالق فخالق مبتدأ مرفوع بالضمة المقدرة منع منها اشتغال المحل بحركة الحرف الزائد وغير الله بالرفع نعت لخالق على المحل والخبر محذوف تقديره لكم

الغلم لكم ويحتمل أن يكون من زائدة في غير الخالق لا بل لأن زائدة على مبتدأ الخبر عنه بفعل لابد إذا كان يحجها بفعل اختارت الرضول عليه ففيه تكون الجملة بفعل فيه وغيرها الاستعمال بأن يكون بعض خاصة **كما لبلغ من مقصي** وهي مع بدل الغاية والمقصود من يعني لا مفرد الدنيا والأخرى وروى من بدل الغاية إذ لا منزل الدنيا يستقر به لا الدنيا ولا الأخرى **للانتها حتى ولام وإلى** المراد بلا انتهاء الغاية مكانية أو زمانية فقوله كل الدالة على الدالة الزائد يقال إنه مناقض لقوله قبل مستوية في الدلالة على الانتهاء **و**حاكي بأن معناه مستوية في أصل الدلالة على الانتهاء إلا أن انتهاء مع إلى الكثير **فرع** إن تكون مجرورها مجرورا أو فعلا وإسما ومن امتنعت الثلاثة في قوله الأخليلي أن كنا والعاشر إلا أن الأخليلكما وفيما حالا بأن الأول وبعد الخبر والأول العطف على إلى الجا والثانية مجرورة والثالثة اسمها بمعنى النعمة تجمع على الآلاء ومنه قوله تعالى فبأي آلاء ربكما تكذبان والمعنى أيا خليلي اللذين خليلكما **ومن وباء يفهمان بدلا** كان ينبغي للناظم أن يقدم هذا الجر على القصر لتكون معانيه متصلة **و**قوله بمنزلة من قوله تعالى الدليل على أنها البدل أنه لا يصح أن تكون للبيان والتبعيض لأن الملائكة لا تكون من الإنس **و**قيل أن من هنا ليست للبدل وإنما هي للابتداء لأن البدل مأخوذ من الجزء إذ التقدير والله أعلم لجعلنا بدلا منكم **واللام للملك وشبهه** اعلم أن اللام إذا كان ما قبلها يصح أن يكون مملوكا لما بعدها فهو للملك وإن كان ما بعدها يصح أن يكون مالكا وما قبلها يصح أن يكون مملوكا نحو زيد لعمرو فهي لشبه الملك وإن كان ما قبلها وما بعدها لا يصح أن يكون مالكا نحو الحسن للزاهد فهي للاستحقاق وإذا علمت هذا فتمثيل بعض لشبه الملك بالسرج للفرس فيه تسامح لأنه أقرب للاستحقاق **و**قوله في التعدية مرادا به التعدية الخاصة وهو التعدية لهذه التعدية في تعدية العامل مفعولا ول وليس المراد بالتعدية العامة التي هي أيضا معنى الفعل القاصر إلى الاسم على معنى ذلك الحرف لأن التعدية بهذا المعنى عامة في جميع حروف الجر **و**قوله بها ومن لا تبع في التمثيل بهذه الآية الشارح التابع للناظم في شرح الكافية

وقال غيره في المغني الاولى عندي ان يقال في نحو ما احسن زيدا المجرور به مثله في قم اذ الا بد
منه لكن تجعلها بانفسه في شرح التسهيل لشبهه بالملحوظات الا انه محتمله وما ذكره
في التصريح من ان مثل المرة نقلا عن الكوفيين ان الباء ليست للتعدية فيه والناصب
منصوبة للعامل لما ضعفت باستعماله في التعجب مردود بعدم صحة اسقاطها فتعين
انها للتعدية المجردة كما قال البصريون وبه تعلم ما في كلام التصريح ، اهـ وقوله
وزيادتها للتقوية للعامل اصح لسيبويه ان المقوية زائدة محضة واذا كان زائدة
محضة فلا تتعلق بشيء واختار في غير المقوية ليست زائدة محضة ولا معدية محضة
واستشكله في التصريح بان الزائدة المحضة لا تتعلق لا تتعلق بشيء وغير الزائدة
تتعلق بالعامل الذي قوته فيكون فيه جمع بين متنافيين فان اسم الجنس يطلب
الزيادة فلا تتعلق بشيء وفوق ذلك بقوله رده المنصف قال شيخ الفاسي اه ردها ضمن
معنى اقترب المتعدي باللام فلا تكون زائدة والعهدة انتهى لما في قوله
كذا والسببية في الباء التي فيه تنكيت على ظم اذ يقتضي ان السببية مع الباء فليكن
ومعنى استعمل في النظم الطب بانها والدالة عليها وسمى الشاطبي باء عوض
بل باء السعر قوله كم الاولى الا ملتصقا نه وهو الداخلة على الذي انفعل حقيقة
او مجازا اما لان المسند به لا العلم سواء الواسطة في حصول الكتابة حقيقة ومثال
من الخوف المجاز نحو فعلت مرابعوثه الخ ومنه باء البسملة على القول بان الاسم
اسم لشيء الذات وانما المقصود به التبرك في طلب حصول الفعل وقوله وهي المقابلة
لهم ذكر التعدية في نصب ما كان فاعلا والتعدية بهذا المعنى مختصة بالباء واما
التعدية بمعنى ايصال معنى الفعل الى الاسم فهي عامة في جميع حروف الجر غير الزائد
وقوله وهي الداخلة على الاثمان ولهذا يقال لها باء المقابلة واعترض ذكر الدلالة
التعويض بانه تكرار مع المعنى السابق لان يرمو البدل واجيب بان التعويض ما يكون
الشيء فيه من جهة والمثمن من جهة فيكون الدفع فيه وقع من الجهتين وباء البدل اه
تختار بينهما لا يقوم غيرهما مقامه ولا يكون هناك دفع ومقابلة من الجانبين
نحو قوله عليه السلام في عائشة ما يسرني بها حمر النعم اي بدلها وقوله
الرابع الا ظ ونحو ما خطوا لما اما عليه جمهور المالكية اشارة الى انه لا يكفي

المس

المسجون قابل الغير عن ومن قال الذي يحكي مسمى البعض مع الباء في الاية للتب
للتبعيض ومثل ظه بالاية للتبعيض ولاجل الخلاف فيها لم يمثل بالاية الا ضاق
ولا التبعيض وقوله الخامس معنى مع وهو المصاحبة واستشكل من ان الباء
مع ها ومع اسم ويكون الحرف مرادفا للاسم واجيب بانه ليس مرادا بل الذي لا
كان الاسم للمصاحبة الحقيقية والحرف المجازية التي تكون ما بعدها ظ الله لما فعلها
مصحوبا للذي هو ان يقال ان الباء بمعنى مع وكذا يقال في ومن موضع بعد وقوله
يعني التي للتبعيض فيه تنكيت على ظم حيث لم يبين ان معنى من معانيه وقوله
السابع معنى عن الذي هو المجاوزة وانما قال بمعنى عن لانها تعلق في موضعها وقوله
فهو من باب التنازع فمن ان ظم لا يرى التنازع في متقدم بل الاولى انه من الحذف لكن في
الاخير لدلالة الاول عليه وقوله ومثال الحال فيه انشاد الحال من المجرور بالحرف
ومذهب الجمهور منعه ومذهب ظم جوازه وقد مر ونسب جال املا على الاستعمال
قوله كم قد استوى بشر الخ البيت من الرجز وبشر فاعل استوى ومعناه غلبهم
وقهرهم وبشر هذا ابن مروان اخو عبد الملك بن مروان ووزيرهم على العراق
بغير فيه ذلك وهراق نعت دم واصله اراق زيدت فيه الهاء والشاهد في كون
الاستعلاء بمعنى القهر والغلبة وقوله كقوله تعلى واتبعوا ما تتلوا الخ فقد قال
في المغني يعني من سليمان وجعل غيره تتلوا بمعنى تقول كقوله تعلى تقول علينا
الاية وقوله الثالث معنى عن كقوله الخ البيت من الوافر وقوله بلاد الخيف العيم
والخيف بغاء فوق معقودة وحاء مفتوحة وياء مثناة تحت ساكنة وباء داخم
ربيعة ويروى في نسخة تميم بدل قيس واعان رضيت وقيس علم قبيلة ولذا عاد الضمير
عليه في رضاها ولعمر الله مبتدا والخبر محذوف وجوبا اي قسمي ورضاها
فاعل اعجبني وجملة اعجبني جواب اذا والشاهد في كون على بمعنى عن لان رضي لا يتعدى
الا بعن وقيل لا شاهد في البيت لاحتمال ان يكون ضمن معنى عطف فتكون على
في البيت على بابها بعد قوله ثم التجاوز والمراد به المجاوزة التي
هي بعد شيء عن المجرور بها بسبب ايجاد الفعل المعدى به ولما كانت المجاوزة على قسمي
حقيقة ومجازية مثل لهما بمثالين الاول للحقيقة والثاني للمجازية ومعنى المثال الاول

جاوز السهم الغوص ومعنى البيت اذا اخرت العلم عن شبر الجاوز العلم شبرا ووصل
الى المتكلم وقوله الثالث معطوف على الاسم واستعماله، وقوله كقول الشاعر
لاه ابن عمك البيت من البسيط وقايله ذو الاصبع العدواني من قدماء شعراء الجاهلية
لقب بذي الاصبع قيل لان حية نهشته في اصبعه فقطعها عاش ثلاث مائة
سنة وهذا البيت من قصيدة خاطب بها ابن عم له كان يناقشه ويعاديه وابن عمك
مبتدا موخر ولاه خبر مقدم واصله لله در ابن عمك فحذف الامثل اما الجارة واما الاصلية
لان المحذوف اللام الجارة واللام الاصلية معا ومعنى لا افضلت ليس لك فضل
تتفضل به علي والحسب بفتح الحاء والسين ما يعده الانسان من مفاخر ابائه والتانيا
ودياني خبر انت والديان من الحاكم والتا الاصلية تخزوني مرفوع كالمنصوب لانه يشرطه النصب بعد
الفا الواقعة في جواب النفي او يكون حالا ومعنى الايات والا تعبير الربع لما سنا
لان معنى تخزوني وكيف تقهرني وقيل بحذف نصبه على تقدير الفتحة على الواو
الساكنة وليس ضرورة لانه قرئ في الشواذ الا ان يعفون او يعفوا بسكون واو
يعفوا ومعنى البيت لله در ابن عمك لم تفضل علي في مفاخر الاباء ولا انت مالك لي
تتقهرني والمراد بابن عمك الشاعر نفسه وبدليل قوله عني بياء المتكلم والشاهد
في عني في قوله عني فانها بمعنى على شبه بكاف وبها للتعليل قد يعنى قول
كما ارسلنا فيكم اشار بهذا الى ما في الاية في كما مصدرية ومذهب جعل
الزمخشري وابن عطية ما زائدة لان الا من ابعد تجعل الكاف وقوله ومنهم وقوله من
بعضهم ان انتفاء هذا المفهوم بالنسبة للقاعدة الاغلبية وكقول
من على التضارع والجواز منا التعقيل لانه في شرح الكافية صرح بانه تخيير
والتعرض بقول المرضي انه قليل بل معله كغيره وسائر العلما وقوله انما زيادتها
للتوكيد معنى كونها زائدة للتوكيد ان زيادة حرف بمنزلة اعادة الجملة كلها
مرة ثانية وقوله كقوله ليس كمثله شيء الكاف زائدة هو قول الجمهور لانهم
اذا لم يجعلوها زائدة صار المعنى ليس مثل مثله شيء فيلزم المحال وهو اثبات المثل
وقيل الكاف غير زائدة والزائد هو مثل كما زيدت في وان امنوا بمثل ما امنتم به لان الاول
هو الاظهر من زيادة الحرف والاسم من زيادة الحرف اولى وقيل ان الكاف ومثل غير زائدتين

وانما

وانما مثل لمعنى الذات او الصفة اي ليس كذاته او كصفته شيء، والجواب الثالث
ما ذهب اليه بعض المتاخرين من ان الاية من باب الكناية وكنى بنفي مثل المثل عن نفي المثل
اذ يلزم من نفي مثل المثل نفي المثل اذ لو انتفى مثل المثل عن نفي المثل
ذلك المثل والفرض انه نفي مثل المثل ونفي المثل ثابتا لكان انه مثل
ليس كاخ زيد اخ لان كلا من زيد مثلنا لا مثل له نفي للوجود مع انه مسلم الوجود
ولا في افعاله ثم ان ثم اعاد ضمير وبها على الكاف مونثا وضمير رد على الكاف
مذكرا اشارة لجواز التذكير والتانيث باعتبار الحرف او الكلمة واستعمل اسما
قوله يعني ان الامر التشبيه ان هذا قد يقتضي ان الحرف بعينه اسما
والحق خلافه بل المراد هذه الكلمات لفظ مشترك بين الاسمية والحرفية وقوله
كقوله ورحنا الخ البيت من الطويل وقايله امرؤ القيس ومعنى رحنا رجعنا والكاف
في كان صفة لمحذوف اي بغرس مثل ابن الماء الطير المعروف ومعنى يجنب يقود وسكنا
ظرف وتصوب الكلب منصوب اي بحضور القيس واعل تصوب ونفي معطوف على
تصوب والمعنى رجعنا في وقت العشا بفرس مثل ابن الماء في سرعته مرة
يحضر القيس وتنشط استعلاء ومرة تنفي وتنشط اعلاه وتنجب وحسنه والشاهد
في كون الكاف اسمية في بكابن لدخول حرف الجر عليها وهذا البيت لم يذكره العيني
في الشواهد من امل عليهما وعلا قوله بقلت له الخ البيت من البسيط
وقايله القطامي شاعر اسلامي من قصيدة يمدح بها عبد الواحد بن سليمان بن عبد
الملك بن مروان والفاء للعطف والركب جمع راكب عند الاخفش واسم جمع عند
سيبويه والقول اذا وقع بعده اللام كان بمعنى الخطاب وعلى فعل ماض والباء في بهم
زائدة وهم مفعول على ومن حرف جر ومعنى جانب مجرور بها مبني على السكون زيد
مضاف الى ثنية والحيا مضاف الى ثنية وهو بصيغة التصغير اسم موضع بالشام
ونظرت بالرفع فاعل على وذكر علامة الفاعل منه حيث التانيث والمعطوف
صفة نظرت وهو بمعنى القاف والباء بمعنى انه لم يتفرقها نظرت والشاهد
في كون عن اسما لدخول من عليها وقوله وردخولها على في البيت من الطويل
وقايله مزاحم بن الحارث العقيلي شاعر اسلامي معاصر الفرزدق وجرير وغدا فعل ماض

منها

ناقصة وإن لم يذكرها فيما سبق واسمها ضمير مستتر يعود على القطاة المذكورة في
الأبيات قبل ومن جارة وعلى مجرور بها اسمية قيل مبنية وقيل معربة بحركة مقدرة
في الألف منع من ظهورها التعذر ومعناها فوق والهاء مضاف إليه تعود على البرية
وضمنها ما على أنه وهو العشر ونصل بضم الصاد المضارعة وكسر الصاد المهملة
أي تصوت من شدة العطش خبر عن ونعت بعض معطوف على عليه ومعناها اسم
لأنه معطوف على مرفوع ... والقيظ بالقاف والظاء المعجمة شدة الحر والبيض
العلياء وزن ... لفعول ... ما ارتفع من الأرض وعلى بالراء والدال المهملة
التالية ... والمجهل بفتح الميم والهاء المعارة التي لا يهتدى فيها بعلامة
فهو مضاف إليه ولا يصح أن يكون نعتا لأنه اسم جامد غير مؤول بالمشتق
والمعنى أن ناقة هذا الشاعر سريعة في المشي جدا مثل القطاة التي تركت
أولادها صغارا وفرخها للماء قريبا من العراق وصارت تشرب بعدما عطشها
وهي تصبر على الماء ثلاثة أيام أو أربعة ثم تصير تشرب بسرعة وترجع بسرعة لأ
لأولادها والشاهد في دخول من على على ويكون الشاهد أيضا في كون عن اسما
أيضا وأخذ من قولهم وأطلق أعلمتهما ودخلا أنهما قد يكونان اسمين ولم يدخل عليهما
من وهو كذلك فيكون إنما أتى بقوله وأطلق الشاعر للاسمية لأنه بعيد ماذا قلت
زيد على السطح بالجر أو سبق عن البلد احتمل الاسمية والحرفية فإن دخلت عليهما
تعينت الاسمية **ومذ ومنذ اسمان حيث رفعا** فقوله كل نحو مذ يوم الجمعة
ومنذ يومان ما أخذ منه الى ... **كل** أن مرفوعهما الواقع خبرا عنهما لا يكون إلا اسم
زمان وهو الحق ... في الخلاصة أن المرفوع يكون اسم زمان ويكون غيره **وأجيب**
عنه المرادي بأنه نص عليه أول الباب حيث قال وأخص بمذ ومنذ وقتا ومذ
الجواب كلا ينبغي لأن المذكورين أول الباب الحرفيين وحمله على ما يعم الاسمين والحرفيين
بعيد جدا **وقوله** إن مذ ومنذ مبتدآن ... استشكلت الابتدائية لأنهما
إما معرفتان ولا معرف وإما نكرتان ولا مسوغ **وأجيب** بأنهما معرفتان معنى
نكرتان لفظا وهما مبنيان لتضمنهما معنى الحرف الذي من معناه أول المدة **أو اللتان الفعل** في
الماضي بدليل تمثيله بعد وأما المستقبل فلا يليهما لأن عاملهما لا يكون إلا ماضيا

وإذا أوقع

ووقعا

وإذا أوقع بعدهما مستقبل تنازعا ... الأنهما كما ... خلافا على الماضي بدليل ... على
على الجملة الاسمية كما في ضبط ملوها الواو والياء الجملة نحو منذ دعا الشمل الجملتين
وعبارته في الكافية أعني حيث قال وبعد مذ ومنذ اسما حيث رفعا أو أوليا الفعل كجئت مذ دعا
وقول ركائب بعيد طرفيهما واضافتهما للجملتين وأطل من مر بالنون مجرورتا النون
مجزومتا النون بدليل رجوع الضم عند ملاقاة الساكن **وقيل** أصلها لأنه لا
نعرف في الحروف ورد بجمعها أربعة وكان مع انضمامهم **وإن يجرا في مضي فكمن** هما
لابتداء الغاية أي المسافة **فقوله** كل الجمر يوم الجمعة أي من ابتداء منذ المدة
وبعدهم وعموم زيد زمنا **قال فلت** ما العرف بين منذ الآن المدة الثلاثة ونحو
وأخواتها عن الليث في الغالب حتى كانت ما إذا اتصلت بها لا تكف ومنها ما تكف
فالجواب أن عمل منذ الآن الجر منها أظهر فهو قوي ذو عمل أن وأخواتها
عمل إلا بالحمل وكانت ضعيفة بلزم الماء ما تلت مع ما **وزيد بعد رب والكاف فكف**
فقوله كل نحو قوله تعالى ربما يود الذين كفروا أعلم أن الغالب في رب المكفوفة أن تدخل
على الفعل الماضي لأن التكثير والتقليل إنما يكونان فيما عرف حده والمستقبل
مجهول ومن الآية التي مثل بها كان رب مكفوفة ودخلت على المضارع **وأجيب**
عنه بأجوبة ... لأن المستقبل عند الله محقق الوقوع فحكمه حكم الماضي والجواب
بتقدير كان السابقة بين ربما ويود فقال عليه باهر وكان محذوفا ولولا الشرط فيه غير
متسع **وقيل** أنه ما في ربما يود نكرة موصوفة بيود بمعنى شيء وتكون مع معمولة
مذهب الأخفش كالحرف الزائد ولا تدخل على المعمول به في نحو هل طالح لقيت **وقوله**
كقول الشاعر لعمرك إن لا ... البيت مر الواو في قوله زيادة ... وعمر مبتدأ والخبر محذوف
تقديره قسمي وأما حمير بالنصب معطوف على الياء في أنني وما في كما أنه كافة لكاف
عن العمل والتنشوان بالرفع خبرا والحليم معطوف عليه **وقال** الزمامني
النشوان مبتدأ والرجل الحليم عطف عليه والخبر محذوف أي كاينان **وتأملوه** والنشوان
السكران والحليم الضابط على ما يعلمه ومن عادة السكران أن يعبث بالرجل الحليم والأخ
علانيه ذكر لكان الشاعر مع الحمير وفي مثل الحكم عجيب الشاعر نعتمد ودم الحمير
ويعدلوا من يحب ... وأجاد ربي واعلم أنه عند الكل والشاهد في كون ما انقطت بالكاف

وبعتها ولزارها مع النسوان وفي قوله كقوله ربما البيت من الخفيف وفا بلده عدي
العسا ذو ضربة بالجر مجرور بالكاف وما عطف ثابتة وسيف متعلق غربة وصفيا نعت
سيف وبين بصرى متعلق غربة وبصرى بضم الباء قال في القاموس بلدة في الشام بين
وبغداد وهو مدينة نعت ثانيا قال في التصريح بلدة بالشام كرسي حوران وهوازن ورة
بدمشق اوما بحرو الكورة المدينة والكلام على حذف مضاف اي بين اهل كبير بصرى وقال
العيني الحجي بالمعجم لاشتماله على امكنة بلا حذف وصفة معطوف على بصرى
وبجلاء بمعنى واسعة نعت صفة وهو ممنوع من الصرف لالف التانيث الممدودة لاكن
كسرت الهمزة للقافية لان القوافي كلها مكسورة لامن جملة العشيرة قوله
ليس من مات فاستراح بميت انما الميت ميت الاحياء انما الميت من يعيش كئيبا
كاسفا باله قليل الرجاء وَالشاهد في نون ما اتصلت به ولم تكفها عن
العمل وفي قوله ونشهدهم شاهد البيت من الطويل وفا بلده محمد البراقة النهي
بكسر النون كما في العيني والتصريح وَالذي في الاستشهاد عمر بن براقة الهمداني وبراقة اسم
امه واما ابيه فمنبه واعراب البيت وأنصر مجرور بحذف رب مبتدا وجارم معطوف
عليه من الجرم بضم الجيم بمعنى الظلم وَيروى بدل مجرم وجارم مظلوم وظالم
وَالمعنى ايانا نشهدهم اعلى كل حالة كان ظالما او مظلوما اذ هو كالناس
وَالشاهد في اتصال ما بالكاف وانها لم تكفها عن قيل ما الفرق بين
دخول الباء وبين رب والكاف ذات الثلاثة اللاء اتصلت بها ما وبقي عملها والاول
منها والباء وبين رب والكاف ويكثر الاهمال والجواب ان اختصاص
الاخيرات اذا اتصلت بها ما يقل عملها ويكثر الاهمال والجواب ان اختصاص
الثلاثة المذكورة اولا بالاسماء اقوى بدليل الجار كل اسم بخلاف رب والكاف
فانها تجران بعض الاسماء لما تقدم وضعفها بسبب وحذفت رب فجرت بعد بل قول
كرمثله الدم البيت والهرو وفا بلده رؤبة ولده مجرور بحذف رب مخزومة وجملة ملء
الفجاج مبتدا وخبر نعت بلدة والفجاج الاماكن وقال الجوهري الطريق الواسع بين الجبلين
وجمع على فجاج والقتم بفتح القاف الغبار وجهرمه اطلقه وبه بياء النسب ليس
شعر تنسب لقرية بفارس تسمى جهرم جعفر والشاهد مجرور بحذف رب مخزومة
بعد بل وفي قوله وبعد الفاء كقوله البيت من الطويل وفا بلده امرؤ القيس

١٤٢

النجم وفيه حذف المشهورة التي اولها قفا نبك من ذكرى حبيب ومنزل ومثلك
مجرور برب محذوفة وحبلى بدل من مثلك او نعته والخطاب لعنيزة محبوبته المذكورة
قبل في قوله ويوم دخلت الخدر خدر عنيزة ومخشي كونها اتيتها ليلا ومرضعا بالنصب
معطوف على مثلك لان مثلك في محل مفعول لطرقت والمجرور بعدها في مفرد لانها
تشبه المجرور الظاهر كما علمت ويحتمل ان يكون حبلى حالا من مثلك ومرضعا معطوف
على حبلى فيكون قسيم المثل الذي فسم الحبلى ومرضع للانه مثلا مخشيا لتوغل
مثل في الابهام ما ضافتها الى الضمير لا تفيد تعريفا ومعنى البيت شغلتها
بسبب حبها اياي عن ولدها التمائم جمع تميمة ما يعلق على الصبي خوف العين او نسخ والمغيل
وتسكون الغين التي تجامع وهي مرضع او حامل ويروى بضم الميم وسكون القاف وفتح
الياء من المرضع وامه حبلى وفي نسخة بدل مغيل محول من اعوال الصبي قد اتم له حول اي سنة
وانما خص الحبلى بالذكر لانها ازهد النساء في الرجال واراد امرؤ القيس يبغي
عن نفسه العفيف ومن بعض النساء الرجال وذلك ان امرأ القيس كان جميلا لا يرميها
تزوج امرأة الا طلقت من ان فيه وكان جميلا لنساء ذلك ولا تحبه حتى بسل امرأة فقالت
انك اذا جامعت وعرفت فاحت منك رائحة الكلب فقال صدقتني فانه لما كنت
صغيرا ارضعتني اميلة كلبة ولم تصبر قعدة الا امرأة وكنيته وي الفران اولاده منها واد
والشاهد في جر مثله برب محذوفة بعد الفاء وفي قوله وبعد الواو كقوله البيت
البيت من الطويل وفا بلده امرؤ القيس من القصيدة التي منها المثل الحبلى المذكور قبل وليل مجرور برب محذوفة والكاف في محل نصب نعت لليل وجملة ارخى سدوله
معه لليل والسدول السدور وجمع سدل بضم السين وتسمى هذه الستور التي تكون بين البيت والحجرة
المصران وشبه ظلام الليل بالستور جامع عدم ما يكون بالليل وما يكون وما
يكون تحت الستور مبطون ومنه المشبه به اذ هو الستور على المشبه الذي هو
الظلام فيكون فيه استعارة تبع بجنبه وعلى متعلق بارضى والباء في با نواع الهموم
لسلي ليختبر ما عنده من الصبر ام لا وعلة ليبتليني بدون الوقاية ويا معقول
بعدها تحذف الياء وحذفت النون لضرورة السجع اذ هو ما الياء والشاهد في كون ليل
مجرورا برب محذوفة بعد الواو وفي قوله وهو معطوف على بل الفعل الزمان

معروف ومعاني معروف وما هنا
[illegible]

الغيل بكسر الجيم

يقتضي ان الفاء وبل في القلة وعدم الشيوع سواء وليس كذلك بل حذف رب بعد
الفاء كثير وان كان بعد الواو اكثر واما بعد بل فهو قليل وكان ينبغي ان
يقول ان المقصود فيه تفصيل ولا يعترض عليه وقد يجر بسوى رب قول
كم ومنه قول رؤبة لمن قال له كيف اصبحت والطويل وقالوا العزة ويجر امرئ او رملة واذا
كم مضمن معنى الشرط واي مبتدا وشهر خبر والجملة محكية بقيل واشارت جوابا اذا
وما على الاصابع يعود وكليب مجرور بالى محذوفة وبالاكف حال من الاصابع والباء
بمعنى مع والمعنى اشارت الاصابع في حال كونها مع الاكف مبالغة في الاشارة
وتكليب رهط جرير والشاهد في جر كليب بالى محذوفة وقوله نحو الله لافعلن
اطلقه والذي يقلبها كثر الاستعمال احترازا من الراء وقوله اي كم درهم من اسم
الاله في قول ضم واحرانه ومثل ان ولنت جرم جر ملقى ولا يلزم ان يكون درهم
مضافا الى كم لانها لا تطلق لعمل الجر لانها قائمة مقام عدد مركب والعدد المركب لا
يعمل وكذلك ما قام مقامه واما كم الخبرية فتمييزها يكون مجرورا بالاضافة ابدا
ولذا فسر بسيبكم بالاستفهامية والله اعلم

الاضافة

هذا هو النوع الثاني من انواع المجرورات والطول المصدر الذي هو الاضافة وان كان
اسم المفعول المعلوم هو المضاف والتعبير بالجار ومن المضاف اليه لانه علم عليهما
معا والاضافة في اللغة مصدر اضاف بمعنى اضافة واصله اضيافا فحركت الياء
وانفتح ما قبلها فقلبت الفا فاجتمع الفان فحذفت احداهما وامتنع الجار من
الثانية لقولهم زالف الافعال والاستفعال اذ لزا الاعلال وعوض منها التاء
وسيقول والتاء الحرم عوض والاضافة في اللغة الاسناد يقال اضفت ظهري الى
الحائط اي اسندته اليه واصطلاحا ضم اسم الى اخر على تنزيل الثاني من الاول منزلة
تنوينه او ما يقوم مقامه من الكلمة على تمامه وانه مما لا يفتقر الى تمييز الذي
ينبغي الاول والكلم ان يسمى الاول مضافا والثاني مضافا اليه وقيل في العكس وقيل
يجوز التسمية لكل من الاول والثاني وعرفها في التسهيل بقوله نسبة تقييدية
بين اسمين توجب جر الثاني منهما ابدا **نونا تلي الاعراب او تنوينا** قوله كم والعدد

نحو

نحو دراهم في دراهم لان الاسم اذن لا ينتصب بعد تنوين مفعول من منع من ظهوره مشابهة
الفعل والتنوين اعلان فيه تنوينا مقدرا اذ هي التمييز في نحو انا احسن منه اذ الا ينتصب
نحو هذا الاعرابي الاسم بالتنوين كذا انما لو واعتر ضه ابن هشام بان الكوفا في ان
الممنوع من الصرف لا تنوين فيه لا ظاهرا ولا مقدرا ولو كان مقدرا لقال الاسم المنصوب
تنوينا مقدرا منع من ظهوره شبه الحرف ولم يقل انه احسن وقوله اسم جبل ايضا الحرمين
علمه بانه يقتضي ان طور سيناء اسم جبل وهو وحده اسم جبل اخر مع انه ليس
كذلك فلت الذي يقتضيه القاموس وغيره الاسير **كر** ونصه الطور الجبل وطور سيناء
الجبل وسيناء الرا وجبل قرب ايلة بضم السين والتنصير وسيناء شجرة معروفة
اذا اكثرت يجمع من ثمارها الطور اسم العوسج ورد السجين اليهود هذه الشجرة حتى
كان تسمى شجرة اليهود وسيناء ممنوع من الصرف للعلمية والعجمة لا الالف
التانيث لانه ليس من اوزان الف التانيث فيها واما وجب حذف النون او التنوين للاضافة
لان النون والتنوين علامتان على تمام الاسم والاضافة تقتضي عدم التمام لافتقار
المضاف الى المضاف اليه الذي هو كجزء منه فلا يجمع بينهما للتنافي ويشمل كلام
الناظم جميع اقسام التنوين الاربعة وما الالف يزل بعضهم وكتا في عشر في التنازع
على زعم الجحود تعيرا ابدا ومقر اصبحت تنوينا واحمى حبيبي لا تعارفه الاظهر
وقول وقال الزال الله بمنكم كل ابد وسر لربكم بسبل الخائبه ولا زلت نوابيكم جميعا
تنوه الجمع بحال الاضافة **والثاني اجرر** **وانو** ليبين العامل الجر في المضاف اليه
ومذهب سيبويه انه المضاف وقال الزجاج بلام مقدرة وقيل بالاضافة وهذا
قال سيبويه هو الصحيح لانه اذا كان المضاف اليه ضميرا اتصل بالمضاف وهو لا ينفصل
الا بعامله والجمهور منهم انه ليس عاملا لا كره بعضهم ان العامل في المضاف اليه هو
المضاف وقوله فيما من وزال بمعنى زال ما يفهم فيضحك من قوله فيما باتي والزم الاضافة
ان يجر لكم ومن قوله وبعد هم ان لن ضعف لاكن **وانو من او في** قوله **كر** اما الجنس
اذا كان المضاف جنسا للرجل ومحصلة محصل ظرفه ضم ما كان هذا الظرف فيه
يشمل الا انه يكون العكس بان يكون المضاف جنسا للمضاف اليه نحو جزء ان الذي
مع ان الاضافة على معنى من لانها فرعه نحو كالكون من يجرمن قوم وقوله

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

وقوله اسم زمان كأوقات لتخصيصه باسم زمان بل يكون اسم مكان نحو
يا صاحبي السجن ونحو ما الأعلام الحربية فلو قال أن يكون المضاف إليه غير ما التمثيل
واللام هنا للوسوسة بعد إذ فيما يقع تعريف مراده في غير اللام سواء كان ظهوره
نحو غلام زيد أو لم يكن ظهوره نحو عند زيد ومع عمرو وكتاب الأخير أنا نحو مكانه
المضاف فليفهم مراده وقوله في المعنى فيشمل عند بمكان ومع بمصاحب وقوله
ويحمل قوله اللام التي للملك فمن غير قوله واللام للملك وشبهه بيان لام
الملك من غير ما جر بعده وقوله ونحوه في قوله هنا الحرف مرتبة تقسيم من
بعد وقوله فقل وانو من في واخصص أولا فقول كل نحو غلام رجل
وغلام قبل الإضافة نكرة من البند والتخصيص كأصناف أن يكون غلام رجل لا
امرأة فلما أضيف إلى نكرة تخصص بها والمراد بالتخصيص ما لم يبلغ درجة التعريف
بغلام رجل أفضل من غلام الذكر بعيد كحبيبه كما يستبين غلام زيد ثم إنهم أهل
التعريف على التعريف لأن التعريف فعل الفاعل على الاختيار ولا كلام فيه بل الكلام
في حال المضاف مع المضاف إليه فإن كان المضاف نكرة وقع التخصيص للمضاف
من غير اختيار وإن كان معرفة وقع التعريف من غير اختيار ومن معنى ع وغيره أنواع
الإضافة ثلاثة ما يفيد تارة التعريف وتارة التخصيص كعطاء إن الصفة ومثال
يفيد إلا التخصيص كالإضافة مثل وغيرها من الصيغ المعرفة فلا يفيد إلا
التخصيص لتوغلها في الإبهام ومنها لا يفيد إلا ومن اللفظية الآتية
والجواب أنواع الإضافة أربعة الثلاثة المتقدمة والرابع ما لا يفيد
إلا التعريف كمثل كلا وكلتا ولبيك وسعديك وكلا مما هنا تأمل أن الأنواع
ثلاثة قوله وافعل أو كاففا أو اعطه التعريف فقط أو اخصص تارة وعن
أخرى والقسم الرابع سيأتي في قوله وأن يشابه المضاف يفعل إلخ وأخذ من قوله
والثاني اجرر مع قوله واخصص أولا أن كل واحد في اللفظ إن المضاف إذ في المضاف إليه
وهو التخصيص أو التعريف
أن الفعل هو الجر والمضاف إليه إذ في المضاف أمر معنويا وهذا هو ظاهر قوله
واخصص أولا إذ هو عام في المضاف إلى المفرد والمضاف إلى الجملة مع أنه وقع خلاف
في المضاف إلى الجملة وهل لا يفيد إلا التخصيص لأنها نكرة أو لا التعريف لأنها

في تأويل

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

١٣٢

في تأويل المصدر المضاف في التعريف إليها عليه **تنبيه**
تقسيم النحاة الإضافة إلى التخصيص أو التعريف اعترض أبو حيان
لأن التعريف قسم من التخصيص لا مقابل له لأنه من قبيل تقسيم الشيء إلى نفسه
دائما وأقوى مرتبة التعريف لأن يقال إن الأمر في ذلك والجواب أن الإضافة إنما تعمل الإضافة
اصطلاحهم فلا اعتراض وجهه أنه تيسيرا وموكلا باعتبار الأظهر وأما النحاة بهذا
يكسب التعريف من المضاف إليه فيقصد إذا أضيف لنا جناحا فيقول في كون المضاف
ومن ثم بنا معه كل حين فلست تخالف في سبيل الخافية، وإن يخفض من شأن الإضافة،
بعل مراده يفعل الفعل المضارع والمراد بالشبه الشبه في العمل فيصدق
الشبه باسم الفاعل واسم المفعول والصفة المشبهة وأفعل التفضيل والمصدر
لأنه أخرج المصدر بقوله ومعناه أضافة يفيد التعريف ولا يقيس الشبه
بالشبه في الوزن أو في كونه بمعنى الحال والاستقبال لأنا لو فسرناه بالوزن
لم يشمل إلا اسم الفاعل ونحوه غيره ويكون قوله وصفا ضايعا ولو فسرناه بالشبه
في الحال في سبيل كذا خرج اسم الفاعل بمعنى الماضي بالحو الضارب الرجل
أمس مع أن المقصود أن يكون داخلا وخرجت الصفة المشبهة وأفعل التفضيل
لأنها لا تدل إلا على الثبوت وبما قررنا تعلم ما وقع في سبيل كذا وغيره فلا نعض
المحققين وقول من قال إن إضافة اسم التفضيل لا تفيد تخصيصا وبيان ذلك
الظاهر مثل بغير مرد وكما يعلم بالوقوف على المطولات فإن قلت
التخصيص موجود في مثل ضارب زيد وضارب عمرو وكذا أخص من ضارب قلت الجواب
أن الأصل في ضارب زيد أن ينصب وضارب عمرا والتخصيص وقع بالعمل قبل الإضافة
فلما أضيف لم توجد فيه الإضافة تخصيصا أبدا وإنما هي للتخفيف ولذا قال في
كذا وإنه ضارب زيد أو ضارب عمرا إشارة لما قلناه وإنما كان التخفيف فيه لأنه
لا تنوين معه وكان يحذف فقول كذا وهو الظاهر بل هو المتعين إلخ أن قوله كذا نفسه
لأن المقصود تشبيه المضاف بيفعل فالمضاف فاعل ويفعل مفعول به انتهى
راجيا عظيم الأمل الأصل في المضاف إليه في الجمع الرفع لأن الرفع فيه فيه
وهو طول الصفة من ضمير يعود على الموصوف بحوله الإسناد وصار المرفوع

لا بمعنى الواو

منصوب بموضع هنا الفتح وهو اجراء الوصف العام مجرى المتعدي فاضيف به تبع
النحاة فغير بين الحال الجزم النصب لان الرفع والالف اضافة الشيء الى نفسه
وسيقول لهم ولا يضاف اسم لما به اتحد معنى وفي الاضافة اشبه قوله لم يفد سوى التخفيف
بحذف النون او التنوين ونحو ذلك لانه تغيير ما في الرفع والنصب كما علمت واعترض بان
القسم الثاني من الاضافة وهو المعروف بغير التخفيف ايضا بحذف النون او
التنوين واجيب بان الغرض فيها تعريف المضاف او تخصيصه بالمضاف
اليه وحذف النون او التنوين مبالغة في اتصال الاول بالثاني وقوله وغير
محضة لانها في تقدير الانفصال لان الفاعل بالوصف ضمير مستتر عائد على
غير مثلا فهو مما بين المضاف والمضاف اليه وقوله لا انها تفيد التخصيص
ان هذه العلة راجعة لتسميتها معنوية وعلة تسميتها محضة خلوصها من
شائبة الانفصال اذ لا يقال في غلام زيد غلام زيد بتنوين غلام ورحم الله تعالى
سيدنا الجراي يقال يقول ليست اضافتنا للكم بمعنى التقرير انفصال لما اضافتنا
معا في موجب الاتصال ووصل ال بذا المضاف مغتفر هذا مستثنى من مفهوم قوله او اعطه
التعريف فان ظاهره ان المضاف لا يتعرف بان يحال المضاف اليه وهو كذلك فلا يضاف
حتى يقدر تنكيره ثم استثنى من ذلك ووصل ال بذا اي بجواز ان يكون المضاف فيها
معرفا بال فيبقى ما عداه على المنع وهذا كله ان كانت الاضافة غير محضة واما ان كانت
محضة ودخلت ال على المضاف نحو الغلام زيد فلا تجوز اضافته فلا يقال الغلام زيد وعلى
القاموس الجعد من الشعر خلاف
هذا النوع قولهم الاول الاضافة لا اجتماع
السبط والقصير يقال رجل جعد الشعر م جعودا وجعادة والتخفيف في اضافة الجعد الى الشعر
بحذف الضمير مع فتح الجار والمجرور لان الاصل الجعد شعره او شعر له ولا تخفيف بالتنوين
اذ لا تنوين مع وجود ال والتمثيل بما في افتراء المضاف بال في نحو قوله الضارب زيد
مما عرى من المستثنى لان المضاف اليه بدل من التنوين والتنوين لا يجتمع مع ال وكذلك
لا يجتمع الا مع ما هو بدل من التنوين وهو المضاف اليه ثم انه قد اعترض قوله
ووصل ال بذا بانه تكرار مع قوله في الصفة المشبهة ولا تجر بها مع ال الا انه
استعير هنا وهو ما استعير فيما يأتي واجيب بان ما هنا عام في الصفة

كالجعد الشعر

المتمم

١٢٢

والشيء لا يتغير بنفسه وقوله واضافة بالاسم لهذا اللفظ الدال على المسمى
بمكانه قلت جاء ذو مسمى هذا الاسم ونحو الخ واتى بالمسمى لانه في موضع ينادي وفسر
اليه ملا يليق الا بالمسمى وقصر بالتاء ذا الاسم
في التصريح غريب الموضح وهذا اذا نسب للاول واما ان نسب للذات الذي هو مجرد اللفظ ليقع تغاير ما قال
للاول لا تغاير ان يكون المراد بالاول الاسم وبالثاني المسمى اما اذا نسب لذاتنا نسب
تغاير ان يكون المراد كتبت اسم هذا المسمى واذا قلت كتبت سعيد كرز
كتبت لفظ سعيد دون كرز مع انه كتبتهما معا بل هذا اللفظ وبل يقتضيه انما
وكتبت اضافتها الاصلية فيبقيان على حالهما من كون المراد بالاول المسمى وبالثاني
الاسم ثم انه قيل ان قوله ولا يضاف اسم مناقض لقوله في العلم وان يكونا مفردين فاضف
فان ما هنا يقتضيه ان الاضافة ممنوعة وما هناك مقيسة ومن هذا الجواب تمنه بان ما هو
تغيير ما هنا فانهم نصوا على ان اضافة الاسم الى اللقب مقيسة وما هنا يغير بما في
وقيل انه مشى هنا على مذهب الكوفيين الجيزين ذلك وهنا على مذهب البصريين المانعين
ذلك والله اعلم وبعض الاسماء يضاف ابدا قوله كم نحو قصارى الشيء وحمادى
معنى قصارى وحمادى واحد وهو غاية الشيء ومنتهاه ثم منقوض كهم هنا باعتبار
ظاهره ينقسم ثلاثة اقسام ما يضاف تارة الى الظاهر وتارة الى المضمر نحو هنا الى كم
وما يضاف الى الظاهر ابدا نحو اولو واولات وما يضاف الى المضمر ابدا نحو وحده
يصدق على الجميع انه ابدا الا ان لا يصير في منفرد فقوله وبعد ما يضاف
يلزم الاضافة الى المضمر كلامه هنا بالمعرفة بين الاسم والنكرة وقد اعترض ابو حيان على
قولهم ابدا انه يظهر في المستقبل ويعم في قولهم على هذا او بعض الاسماء
يضاف في الزمان المستقبل وهذا المسمى شيء ذكرناه ليس فائدة بل تتضمن بالمستقبل
وان معنى قوله ابدا انه ما فارقها مقترن الاضافة بقوله وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا في
بعض ما يضاف ذا بما قد ينقطع عن الاضافة موضع التناقض بين كون الاضافة دائمة
مع الانفكاك واجيب تمنه بان مراده بابدا ابدا او الاشارة في قوله وبعض
ذا عائدة لما يضاف لا بقيد كونه دائما وبعض ذا قد يأتي لفظا مفردا الى مفهوم عن
الاضافة في اللفظ فينوى قوله كم نحو كل وبعض مثاله قوله تعالى كل في فلك يسبحون

بقلّتنا بعضنا على بعض العجاج تنويه بشعل اللهو لا للعوض ومحل المراد كل اذا لم تزكى
نعتا او توكيدا او الزمنة الاضافة لعطارد تعرد وقوله فرتي لله الامر من قبل ومن بعد بالتنوين
فيستعملو وقوله وخذ الياس بيان في منه قوله تعالى يوم يأت لا تكلم نفس الا باذنه وبعض ما
ما يقال حتما امتنع قول كم ميجب اضافته الى المفرد صادق بقوله ما يقال الكل
ضمير متكلم او مخاطب او غائب مفرد او مثنى او مجموع مذكرا او مؤنثا كوحده وما يقال للضمير
الظاهر كلبيك ولنذكر لكم الامثلة فقال كوحده لبيك ودوالي اما وحد فهو مصدر
وحد كعلم وكرم او من اوحد بحذف الزوائد من الايجاد ولا يلزم النصب على الحال
خلافا لكثير بل يكون منصوبا على الحال وعلى المصدرية وعلى حذف الجار اذ من على وهو
لازم للافراد والتذكير والتنكير غالبا وقوله فسبحان ومن عرفات الجوهري نسيج وحده
اي لا نظير له في علم وغيره واصله في الثوب اذا كان رفيعا لا ينسج على منواله
وفي قوله وفي النزر في قولهم الجوهري يقال للرجل اذا كان يستبد برأيه جحيش وحده
اي معجب برأيه وهو ذم وجحيش تصغير جحش ولد الحمار وعيير تصغير عير الذي هو
الحمار وقوله واما لبيك فهو مثنى مصدر لبث الثلاثي واسم مصدر من الب بالمكان
اذا اقام به وقوله ومعنى لبيك اشار بهذا الى لبيك وما بعده من الالفاظ
المثناة لفظا وما بعده ... التكرار الا انهم ... والكثير معكوا ...
علما على ذلك ... وقوله اما امته على اما بتة
بعد افاقة ... كما في القاموس ... لبيك على ...
معمولا لعامل محذوف قيل ... وقيل ...
اي ... وقوله واما دوالي ففي القاموس يقال اذا ... اخذ بالدول فهو

لا لتكثير

اي تداوله

ومعناه

في اسم مصدر ... والدي معمولا ... وعامله يقدر من لفظه
وقوله اي ... اصله ... وقال في التصريح ... ان يقول
لما قال الموضح ... اللهم ...
واعترض عليه في التصريح ... ودليله قول الحجاج ...
اي اخذته منه مرة ومنه مرة وقولهم ...
... يصطلح ... يوم عرفة ويوم ...

١٢٤

وقوله وسعدي كذلك اسم مصدر للفعل اسعد وساعد يعني اعانه وسعد
معمولا لمحذوف وعامله يقدر من لفظه زاد الموضح وغيره ولا يستعمل سعديك الا
بعد لبيك فهو للتوكيد له واما لبيك فيستعمل وحده ولنشر لسان الحال
... بقينا بمعنى المستول ... عن ... ماذا تبتغي يوما عندها بغير
قال ... وعوام ... سعديك ولبيك
ثم الى قول الشاعر دعوت لما نابني ... فقوله وشذ ايلاء يدي للفظ
... وما يليه ... من بني اسد ...
بعل وما على ولما بكسر اللام وتخفيف الميم متعلق بدعوت وما موصولة وجملة نابني
صلة والعائد الضمير الفاعل بنابني ومسور اسم رجل مفعول دعوت والفاء
في فلبى للعطف على دعوت والتعقيب ومعمول لبي محذوف اي لباني ولبي يدي
مسور واطلقه ... ومسور ...
... بل التكرار ... لدى الصلاة ...
... روي عن النبي صلى الله عليه وسلم اذا دعا
امرتهم اهله ... فقال لبيك ... اجابة ...
... اضافة لبي ... مسار ...
وقوله في لبيك ... اصح ... من المغربية ... محضة ولا
معربية محضة بل بينهما وشذ ايلاء اذ الجملة فقوله الاكثر اما حيث بظم
... تقدم ... وجه بناء ... في الافتقار ... حيث على مرة
... وفيها لغات الضم والفتح والكسر للبناء وقوله
بهي لزمان الماضي ... لانها لا تكون للمستقبل وهو مذهب الجمهور ورد
عليهم بقوله تعالى فسوف يعلمون اذ الاغلال في اعناقهم والجواب ان المستقبل
نزل منزلة الماضي ... مع كون المضارع مقرونا بسوف ... لكونها للماضي
غالب ومن غير الغالب كونها للمستقبل كما في الآية وقوله ... اي ان اذ
... ثلاثة ... حيث ... مكان واذ
... الثالث ... اضافتها الى المفرد على قلة ... اذ وقوله
... قوله كم تعرف ... والله اعلم ويوم ...

غلبت الروم فارسا يفرح المومنون بنصر الله فجزئا الجملة من الفعل والفاعل
والمفعول وعوض منها التنوين وكسرت الذال على اصل التقاء الساكنين وإذ باقية
على بنائها على الاصح وقال الاخفش ان كسرة الذال كسرة اعراب بالاضافة وقوله
وانتم حينئذ تنظرون الاصل والله اعلم وانتم حينئذ بلغت الروح الحلقوم تنظرون
وقوله وان الجمل تتعلق بالزمن الخ وان فتتعلق باضافة الى اصح بدل من نفسه
بان التي تجمل متعلق باضافة في اعراب قوله بعد وان الزمن اضافة الى جمل الافعال وقوله
وكذلك الهاء في منزلة نسخة المكودي اعراف بالضمير ونسخة المعرب ابراداذ و
والوزن يقبل الجميع لكن على نسخة لكل الاشكال وعلى نسخة غيره يكون الضمير
في موضع الاضمار قال المعرب والاسهل كونه في محل ينير وتباعد ابين الظاهر
ثم ان من الشراح من فسر يحتمل في النظم بيقبل ومنهم من فسره بيمتنع والجواب انه
يفسر بيجب كما في وما كاذ معنى كاذ فقوله كل اسم زمان عنه باسم الزمان
اشارة الى ان العبرة باسم الزمان كان مبهما بين كونه ظرفا او غير ظرف وقوله مبهما اي غير
محدود ومحترز اذ ذكر كل وقوله فتقول الغ يوم في يوم حين لذاذ في المعنى را
والناصب لذاذ لانه ماض فيعمل فيه الماضي وكذلك يقال في حين بعد والجملة
الواقعة بعد اسم الزمان مضاف اليه لا من الجملة انما اتي بها لتخصيص اسم
الزمان والجملة المخصصة لا تخلو ان تكون من ثلاثة اشياء اما صلة او صفة او في
مضاف اليه ولا يصح ان تكون صلة او صفة لانه لا بد فيهما من رابط ولا رابط هنا
فتعين ان يكون في تاويل المضاف اليه وقوله وفهم منه انه اذا كان غير مبهم
لم يضف لانه حيث قال بعد وكذلك اذا كان محدودا انه يريد غير المبهم
والمحدود مع ان الظاهر انه لا من بينهما بل اسم الزمان اما مبهم وهو غير
المحدود واما غير مبهم وهو المحدود فان قيل ما الفرق بين يوم ونهار حتى
كان الاول من المبهم والثاني من غير المبهم فالجواب ان اليوم يطلق
ويراد به مطلق الزمان كقوله تعالى ربك يومئذ المساق وامي يوم الاحتضار
ومن يكون بالليل والنهار واما النهار فهو من طلوع الشمس الى غروبها ومن
طلوع الفجر وكذلك سحرها انه عبارة عما بين الوقتين قال ابن قاسم الظاهر

ان الظاهر

١٣٥

المشبهة وفي غير ما ومتى باي خلاف بل الصفة المشبهة وما ذكر انه لا يفضل واعم
الغرق بين المثنى والجمع على حده وبين المفرد وجمع التكسير
المونث حتى جاز من قول الى على الا رولعى اذ لا كانا مقامين دون تنوين وجمع
ما اخيره لا ليس ممامن المثنى والجمع على حده المصادر الشبهما منزل منزلة التنوين وفي اما النون
والنون جامع الالف واللام وكذلك ما انا عنهما والثلاثة المذكورة اخذ الضاد التنه
فيها منزلة التنوين والتنوين لا يجامع ال وكذلك ما انا منابها فقول كل ومو صعب
التنفرين عليه وفيه نبيه ادامن وموصلو الجملة والرابح بينهما وبين المبتدا الا ان الاسم كون
كان الضمير في وقع عايد على الوصف وقوله وقال ان وقع كاف الاسم ضمير كون نسق فلم
بل اما على قانضمير عايد على كون ولو جعلنا ما عليه ان وقع لكان كاف خبرا مستغنا وليس
فيه ولا في موضعه ضمير يعود على المبتدا الا ضمير وقع يعود على الوصف
فقول كل والا استغنا عنه بل الثانية بان تبقى المعنى صحيحة بعد حذف المضاف مع نطع
النظر عن كون الكلام حقيقة او مجازا فحيث كان مسندا الى المضاف كان حقيقة وحيث اسند
الى المضاف اليه صار مجازا فلا بد من قرينة وقوله كقول الشاعر مشيرا الى ابيات
من الطويل وقايله ذو الرمة واسمه غيلان بن عقبة اما الحارث ولقبه بذي الرمة فيه
حبوبيته وذلك انه من جناها وموضعها مع ابهامها فقال الابهام فيها ما تسقيني ماء فلما اتته
بالماء وجدت على عاتقه حبلا فقالت له اشرب يا ذا الرمة اي ذا الحبل وقيل لقب بذي الرمة
في شعره لانه كان يصيبه جزع معلق عليه من حبل فقيل له ذو الرمة وقيل غير ذلك
والنون في مشين عايد على النسوة فاعل مشين والكاف في كما اسمية بمعنى مثل صفة
لمحذوف وما مصدرية وما بعدها بتاويل مصدر مضاف الى الكاف ورماح اهتزت وجملة تسفهت
صفة رماح وفاعل تسفهت من واعاليها مفعوله ومعنى تسفهت امالت والنواسم جمع
ناسمة وهو اول هبوب الريح قبل اشتدادها والمعنى كل واحدة تميل وتتبختر
في مشيها والشاهد في قوله كما وقوله كقوله رؤية العقل الى البيت من الخفيف
وما مفعول رؤية وهي موصولة وفاعل يول الامر وجملة يول لذا الامر صلتها والعايد
ما له والشاهد التكاسل وفي رمى على الكساء التراد والمعنى ان تعلق الى
في عاقبة الامور معتبر على اجتناب الناصب لطاعة بل يقيمها والشاهد فرض في به

ويستلزم الاكسيا اب اولا

بالمل

ولون بيضاء الوجه كان

معنى النسوة مشية مثل
اهتزاز الرماح حين امال
اعاليها مرور الرماح
عليها اول هبوبها والمعنى
نسا

وانشر واعلى منه الثاني قول من قال علينا جاريات الصرور زمن غلا مضافا للريب
الصرور تصرا، وانشر واعلى الاول واياها ان ترضى بحكمة سابقة منتجع فرامي
علاه وتخفرا، ومراعته ضد قوله كم قبل وفي ذكر هذا الشعر الشرط استغنا رفيه اصلا
اللهم الا بان يقال تغاير من الصورة على الصورة التي صرح به الحد او يقال انه ترك منه
الصورة لغلبتها لما يقتضيه كلامه في التسهيل من ما فيها لوافق الحوادث من الصور
مافوقها بالصورية وبالشرط الذي في معنى العلة اما الصورية فان كان المضاف المذكر
الاسم يكتسب من المضاف اليه المونث الادنى التانيث فامرر العكس الذي في الغالب
في كلامه واما الشرط الذي في معنى العلة فهو قوله ان كان لحذف موهلا لانه قال للاصل
صحة حذفه واما الاستغنا عنه بالمضاف اليه ومن شرط العلة الاطراد وقد
الاستثنى كلام لهم على ما يشمل الصورتين بان جعله من باب حذف الواو مع ما عطفت
بان قال وربما اكسب ثان من المضافين وهو المضاف اليه اولا منهما وهو المضاف تانيثا
او تذكيرا وكلامه في الكافية احسن لما في الالفية واصح نصها ثانيا اكسب او لا
والصواب يصح حذف وهو كالبعض يعني ثم ان المضاف يكتسب من المضاف اليه
امر غير امر التعريف والتخصيص او التخفيف او ازالة القبح ومن ذلك الجر او التانيث
او التذكير كما مر منها السابع الظرفية نحو اكلها كل حين وكل منصوب على الظرفية ومن
غير كلمة كلا لما اضيف الى حين الظرف اكتسب الظرفية الثامن في الصدارة نحو
صبيحة اي يوم سفرك وصبيحة مضاف ليس من ادوات الصدور لكن لما اضيف الى اي الذي
هو من ادوات الصدور اكتسب الصدارة ومن ثم كان اي يستوجب التصدير التاسع البناء
نحو لقد تقطع بينكم بفتح النون في قراءة الجمهور فان بين معربة لكن لما اضيف الى الضمير المبني
بنيت العاشر الاعراب نحو هذه خمسة عشر زيد برفع عشرة بضمة من غير تنوين
فهو مبني في الاصل بنيته لكنه لما اضيف الى الاعراب وهو بناء في لغة قليلة
ويسقولهم وان اضيف عدد مركب بقي البنا وعجز قد يعرب ولا يضاف اسم لما به
اتحد معنى فقوله كما كان المضاف له منزلة العلة به على في التصريح ومن فاهم على
الاضافة المعنوية والصواب الاتيان بعلة جامعة للاضافة اللفظية والمعنوية
وعلل ذلك بان الاضافة تقتضي التغاير وجهة ان المضاف اليه تغيير المضاف

والحنفي

ان الظرفية اذا الى الجملة محضة تغيير التعريف
في المعرب والمبني وقوله وكان اذ ابنا منقول بما ومعه من زيد في بني القربة
ان كان اسمية لمعنى مثل نعت لمصدر محذوف على تقدير مضاف بين الجار والمجرور
جوازا مفعول مطلق والتقدير اضف الزمان المبهم الذي كاذ اضافة مثل اضافة اذ
الى الجمل جوازا وقوله ومعنى نبن في الكرم يكون حقيقة تنزل التنوب
ايضا عنه ويكون مكتسبا لمعنى المعرفة والنكرة ومنه مثال لهم وجاد النظم
قيل مفعول من جاء ضرورة وقيل لغة ومثال نحو وابن او اعرب ما كاذ قد اجريا
وجه البناء الافتقار في اسم الزمان غير متاصل كان البنا جائزا وبني على الفتح
للتخفيف ووجه الاعراب الاستصحاب للاصل فقوله كم تقوله على حين
من الاصل من بيت وعجزه منزل الكل زمول البالي من الثعالب وهو من الطويل ونقرر
من البيت في المفعول المطلق وروي على حين بكسر النون من حين تبسم اعراب
على الاصل وبفتح النون على البنا وهو المختار لكونه مضافا الى مبني اصالة
وهي اذا وقوله والمضارع المبني كقوله من الحجر بيتا وصدر الاجتزاء
منهم فليبه تحلما وهو من الطويل واختر بنا متلو فعل بنيا التنكير الحقيقة
الزماني مثل قوله ودخل المدينة على حين غفلة من اهلها وروي على حين
بكسر نون حين على الاعراب الذي هو في الاصل وروي بفتح النون على حين
البنا وهو المختار لكونه متبوعا بفعل مبني عروضا وهو مستحق الزمن
فعل مضارع متصل بنون الاناث لفاعل وكل باب النصب مفعول به مستثنى
ومليم بلا الام مضاف اليه وروى حليم بالكاف بدل اللام ويستثنى
مضارع استثنيت اذا اعرضته كما وجعلته في جملة عند الصبا وقوله
كقوله عز وجل هذا يوم ينفع برفع يوم وقرانا مع بفتحه اما الرفع فظاهر معنى
علته واما الفتح فاجازه الكوفيون وتبعهم كلهم ومنعه البصريون لانه
قراءة تم منع واجاب البصريون بان الفتحة في يوم ليست فتحة بنا، وان الا
لزم كون الشيء ظرفا لنفسه وانما هي فتحة اعراب وان الاشارة في هذا البيت

الظرف في الجملة لا لكن لما كان الافتقار لها منها كان البنا واجبا ولما كان الافتقار

سوى نفسه وانما اشار الى تجويز المقال الذي بين الله تعالى وعيسى عليه السلام ومن
ذلك قول الناس اللهم والله اعلم انه من اسماء العجب **وقوله** نحو قول الشاعر
الى تعلمي ان البيت من الطويل وما بلا موصول حميم الوجه وكان فيهم المنجو والدم
في الم للاستفهام وتعلمي مجزوم بحذف النون وياء التنبيه وفي بعض الرواة منصوب
على انه مفعول تعلمي مصدر محذوف الزوائد والاصل تعمير بل التنمو مصدر
مضاف الى المفعول والنسه فاعل ومعود عائد لها بمعنى الغم كانه قال بحلف الله نحو له
ومن الولي مفعول الله مقسما به وجملة اقسم مستعمل معمول تعلمي وروي على حين
بالكسر الزموا الاعراب على الاصل وهو الارجح وروي على حين بفتح النون على البناء
وبنى ايضا على نسب بيت **واجابك** ابصرنون بان الكرام قليل وجملة خبر كان
الشانية المحذوفة مع اسمها يكون الظرف ها هنا قال التي في سمنى **وقوله** التمييز
التكرير بل التكثير اللغوي وضعه البرا ماخوذ الغنز وموضعه البرا من الكم
وقوله ومن نيته الحوار من موصولة وبنا صلتها وجملة ولن يعنز اخبرها
ويخلف العائد في خبرها التنسبه الموصولة بالشرط في العموم والابهام **والزموا اضافة اذا
الى جمل الافعال** فقوله كهن ويعنى باذا الظرفية هنا ماخوذ من مثال الخم والغالب ان
تكون مستقبلا فيه معنى الشرط ولا تجزم الا ضرورة كقوله

استغن ما اغناك ربك بالغنى • واذا تصبك خصاصة فتجمل

وقيل تعيران شرطها مجزوم به محقق الوقوع كالاشارة فيه عكس ان نزا قيل

سلم على شيخ النحاة وقل له • عندي سؤال من يجبه يعظم
انا ان شككت وجدتموني جازما • واذا جزمت فانني لم اجزم

قيل وقد تخرج عن الظرفية وجعلوا منه قول رسول الله صلى الله عليه وسلم لعائشة رضي الله
عنها اني لاعلم اذا كنت عني راضية واذا كنت علي غضبى فاذا مفعول لاعلم اي لا اعلم
وقت رضاك ووقت غضبك واجيب بان مفعول اعلم محذوف اي اني لا اعلم شانك
اذا كنت الخ وقد تكون غير شرطية في نحو القسم في نحو قوله تعالى والليل اذا يغشى
والنجم اذا هوى فاذا في القسم بدل من المقسم به وهو ضرورة جعلها عن الشرط مثال الخم بهن
اذا اعتلى وجوزان تكون في النجم شرطية محذوفة الجواب لدلالة ما تقدم عليه وانار

اللهم صل على خير محمد وآله وصحبه

لهم بهذا المثال الى المثل المشهور وهو اذا عز اخوك فهن بضم الهاء وكسرها اي اذا
جنا عليك ولينه ومعنى عز في المثال اشتد وعلا وتكبر عليك في وقت من العزاز وهو الارض
الصلبة **وقوله** والعامل فيها جوابها لانها في المعنى توجد منها الى الجواب
من نهض اذا انتم تخرجون فاذا الثانية الفجائية في قوله تعالى ثم اذا دعاكم دعوة
بما قبلها وقال المحققون ان العامل فيها شرطها ورد بان الشرط مضاف اليه
ولا يعمل المضاف اليه في المضاف واجيب بانها عند من قال غير مضافة والغم
انما اذا ورد ما يقتضي ان اذا الشرطية مضافة الى الجمل الاسمية فلابد من
تاويله نحو قوله تعالى اذا السماء انشقت فيكون السماء فاعلا بمحذوف يفسره
ما بعده اي اذا انشقت السماء انشقت ومنه قول الشاعر اذا باهلي تحته
حنظلية له ولد منها فذاك المذرع فقد الرفع بمحذوف بالشانية والباهلي
منسوب الى باهلة قبيلة من قيس عيلان بالعين المهملة وباهلة في الاصل اسم امرأة
والحنظلية منسوبة الى حنظلة وهي اكرم قبيلة في تميم والمذرع بالذال
المعجمة هو الذي تكون امه اشرف من ابيه وقد تقدم ان حنظلة اشرف من باهلة والعرب
كانت تنسب الى من الحنبلية وتكرهها قال الشاعر

ولو قيل للكلب يا باهلي • عوى الكلب من لؤم هذا النسب

وقد روي ان الاشعث بن قيس الكندي قال لرسول الله صلى الله عليه وسلم أتتكافأ دماؤنا
فقال نعم ولو قتلت رجلا من باهلة لقتلتك به وقال كان الاصمعي يستحي ان ينتسب
الى باهلة فقال هذا لا يكره للانسان اذا كان من باهلة تبرأ منها وكيف بمن ليس منها
ينتسب اليها وذكر ان اعرابيا لقي شخصا في الطريق فسأله عن نسبه فقال من باهلة
فاشفق عليه الاعرابي فقال وازيدك اني لست من صميمهم بل من مواليهم فاقبل الاعرابي
عليه يقبل يديه ورجليه فقال له فقال لي الاعرابي لان الله ابتلاك في الدنيا الا وهو يعوضك
في الاخرة وقيل لاعرابي اتسرك ان تدخل الجنة وانت من باهلة فقال نعم بشرط ان لا يعلم
اهل الجنة اني من باهلة تعالى الله الجميع بمنه **لمفهم اثنين معرف بلا تفرق** اضيف
حتما كلا وكلتا بالاضافة الى المعرفة لانهما للاحاطة والعموم ففيهما عموم ولا

ولا يتبين إلا بالإضافة إلى معرفة فقولكم وقد جاء في ضرورة الشعر كقوله أبيت
من البسيط وكلا مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة على الألف وأخي مضاف إليه وخليلي
من الجملة التي هي صفة الموت معطوف عليه وواجد اسم فاعل خبر كلا وأفرد باعتبار
كلا لأن لفظها مفرد ومعناها مثنى ويجوز مراعاة لفظها ومعناها والياء في واجدي
مفعول أول وعضدا مفعول ثان والعضد الساعد وكنى به عن القوة والإعانة والإنابة
والنائبات المصائب ومعنى الوايم أنزل والملمات جمع ملمة وهي نوازل الدهر ومصائبه
والشاهد في إضافة كلا إلى مفرد ضرورة وكما يجوز في المثنى وقولكم وكذا كلا
متعلق بأضيفا ولا معنى له والحق أنه متعلق بمحذوف صفة لاسم المفرد قبل معهم
والتقدير أضيف كلا وكلتا الاسم معهم أي المثنى كأنه مثلهما فقولكم وكذا أي المعنى
زيادة تبنا أنها ذكرت بين مثنى مثال مبتدأ ومما الجار والمجرور خبره ولا معنى بعدها الآن
فإن قولكم أحببت بلا زاد وأي كرتها واضح المراد بالتكرار العطف بالواو
خاصة لأنها للجمع والمعطوف بها في حكم المثنى ملفوظا بهم ولا تضع لمفرد معها
أيا وإن كررتها جواز تضع قولكم كقوله ألا تكلمه البيت من الطويل والاستفهام
وجملة تسألني الناس فعل وفاعل ومفعول وأي مبتدأ مرفوع بضمة مقدرة فيما قبل
ياء المتكلم وإياكم معطوف عليه عن أنه منصوب على الظرفية مضاف إلى الجملة التي
التي فيها من الفعل والفاعل وجملة كان ضر أخير أيدا وإياكم وجملة التي معطوف على
خبر الواقع خبر الكان والشاهد في إضافة أي إلى المفرد المذكور المعرفة في الموضعين
أو نوى الأجزاء قولكم والتحقيق أنها في منزلة الضرورة هذا كأنه اعتراض على سؤال
إيا في منزلة الضرورة مضافة إلى الجمع حقيقة وأجيب بأن مبنى الاعتراض على أنه لا
يمنع تقدير الأجزاء كافية عن التقدم لما في الشاهد والمراد فيبقى كلامهم على تمامه
وإن صحب المعرفة موصولة أيا فقيل يجتمع معرفان على معين واحد وأجيب
بأن نقله لا يثبته عن الرضي بأنه يجوز الجمع بين تعريفين إذا اختلفت الجهة وبيانه
هنا أن المضاف إليه معرف الجنس الذي وقعت عليه والصلة عرفتها التي تخص نحو
مررت بأي الرجال جاء فالمضاف إليه الذي هو الرجال عرفها الجنس الذي وقعت عليه أي
وجاء الذي هو الصلة عرفتها التي تخص المقصود وبالعكس الصفة العكس لغة رد

تاخ

١٢٨

وأخر الشيء أوله وليس المراد هنا بل المراد بالعكس الضد ولو عبر به لكان أولى
ثم أن يحمل الصفة على الحقيقة وعلى المجاز ومن الحال وإنما وجب إضافة الموصول
للمعرفة لأنها لا يراد بها حيث تكون موصولة إلا أشياء معينة فلا بد أن تكون الصلة
معينة وإنما وجب إضافتها إلى النكرة حيث تكون صفة أو حالا لأن الحال ونعت
النكرة يجب أن يكونا نكرتين وإن تكن شرطا أو استفهاما لا يتحول الاستفهام
والشرط يؤدي بالنكرة والمعرفة فقولكم ولا يجوز تقديم الجواب على الشرط أعاب
عنه المعرب بأن في الكلام تقديما وتأخيرا التصحيح النظم والأصل أن كررتها وتنوي الأجزاء
فاضف كما قال الواو في قوله تعالى من كان تغفت تذكرين الأطلال بعفت أن تذكري
من ذكر وإنما أخرا وسرا لأنه ويقال أنه جرى على مذهب من يجيز تقديم الجواب
على الشرط أو بأنه يغتفر في التابع ما لا يغتفر في المتبوع وإنما جعلها هو ومن
مستقبل على كون الماضي لا كرر من قول الشاعر ففيه مستقبل ومعنى
ولا الدمع على المستقبل عليه وقولكم كقوله البيت من الطويل وقائله
ذو الرمة وإنسان مبتدأ وعيني مضاف إليه وإنسان العين هو الذي يظهر في سواد
العين ويحسر بالرفع فعل مضارع بضم السين وكسرها وصحح والماء بالرفع فاعله
وقال الأصمعي نائبة وتارة منصوب على الظرفية والجملة خبر المبتدأ ولا عائد
لأن الماء محذوف والحذف عليه المشتمل على ضمير مستتر عائد على المبتدأ وفيه
بمجموعها وقال في المغني أن العائد محذوف وتقديره يحسر الماء عنه أي يكشف
عنه ويحسر بضم الحاء وكسرها مضارع يحسر بمعنى كشف وأصبح وهو خبر لمبتدأ محذوف
أي هو يحسر ويعرف مضارع غرق والمعنى أن الماء والدمع إذا غارت عيناه إنسان
العين وإذا كثر في الدمع غرقها وأسند له أن ليس المراد بيستشهادكم بهذا
البيت على حذف الشرطية فإن الجواب هو فيه وهو مقترن بالفاء ولا يمنع
دخول الفاء على الجواب إلا إذا كان الجواب لا يصح جعله شرطها وما تنع ومع ذلك
دخلت عليه الفاء مثل عليه على أنه ليس جوابا ولا تغتر في الشرطية وقولكم
وبطلقا حال من أي أعتقه المعرب بأنه تكون الحال داخلة على أجنبي من الجواب

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

لا يبع وقال الشاطبي حال من التكميل المفهوم من كمل والجوار مراده كم بانه
حال من اي انه حال من ضميرها العائد عليها في بها على حذف مضاف تقديره بجوز بها
ولذا لم ير متعلقا معه لمحذوف ولو كان مراده حالا لما ان نفسها القال متعلقة بالثابت — ذكر
لذكر الاولى ان يكون متعلقا معه لمحذوف معمولا متعلقا تقديره تكميلا متعلقا
والزموا اضافة لدن وهي مبنية واستثقلوا الوجه بناءها وقيل ان وجه بنائها شبه
شبهها بالحرف في الوضع اذ جملة لغاتها العشر او الاخرى غير لدن من غير
نون وحملت المنونة على غيرها وعلل الرضي بناءها بشبهها بالحرف في التجرد
المحض لانها مع كونها ظرفا غير متصرف كعند وبغير فارقت الظروف والغير المتصرفة
بلزوم معنى الابتداء فتوغل في مشابهة الحرف دونها فقوله كم قيل لعنى
عند فتكون اسما لمكان الحضور او زمانه وضعفه كم بقيل لانه لدن تفارق عند
في ستة امور انظرها في التوضيح وقوله الا لعدد فيكون اي اذ بالجر في النظم
الحجة الفصحى وانما جر بها اضافة مع قوله جر مع ان الاضافة تستلزم الجر
اشارة الى ان العامل في المضاف اليه هو المضاف فقوله وجعل من اضافتها
الى الجملة قوله في البيت من الطويل وقائله القطامي وصريع خبر لمبتدا محذوف اي
هو صريع والصريع هو المطروح على وجه الارض غلبة وغواه جمع غانية اي
الجارية التي استغنت بحسنها على الحلي وقيل غنيت بزوجها عن غيره وقيل
استغنت ببيت ابيها ولم تتزوج ومعنى راقهن اعجبهن بحسنه وجماله ومعنى
رفنه اعجبنه وقيل الصبه حتى لا حركة له ولكن شب اي وقفت شبابه التي
وقت شبيبة قبل ان يجرب الامور ويكون له علم بنتها عن الغيب والعجوز بان اللذات
انما تكون قبل التجارب والنوائب والنظر في عواقب الامور ومن نظر في عواقب امره لم
تبق له لذة فقوله كبير لدى تفارقه العوامل الثلاثة قبله صريع وراقهن ورفنه
واضافة سود الى الذوائب من اضافة الصفة الى الموصوف اي الذوائب السود
والذوائب جمع ذؤابة من الشعر بهمز في المفرد بعد الذال المعجمة وكان قياسها ان
تثبت في الجمع ولكنهم استثقلوا وقوع الف بين همزتين فابدلوا الاولى واوا
والشاهد في اضافة لدن الى الجملة وقيل هذا البيت لا شاهد فيه لان الفعل

بعنز

اللهم صل على سيدنا محمد وآله

١٢٩

ضميره اذ في الظرف او عن يليه ويحتمل ان يكون ما موصولة ويقدر مضاف بين اللام
والهاء اي لضميره ويدل عليه ما في بعض النسخ باسم ان الحال الذي وقوله
وتلك ابدل لغة تلك المذكورة في قوله كتلك ومراده بما ذكر بعده ليت وكان ولعل
تلك وليت وكان لكان اخص واوضح في المراد وقوله وهو في اسم مرتبته في ابي
تجوز فيها الضم وعرفه باعتبار المكان والبقعة وقوله مرمز الى قرا
ذلك هو لحسن البصر بالسموت مبتدا وتليه خبر ومعربا حال من الضمير
المستتر اذ انتقل الجار والمجرور ومعربا حال الناظم تبعا للفعل والخوف
خلافه انهم ضع وتجوز بين معربا منها مستثنى من قوله او صفة اشتهت
الهم فيا ولذلك قال المكودي فقدم ان الماخوذ من قوله نحو المراد بتوسع
اسم التفضيل بين قيا شراعم من ان يختلف الحال او يتحد الزمانان ويختلف
الحال لانه كزيد معربا انفع منه معانا او عكسه كزيد معربا انفع من عمرو معربا او اما
اتحاد الجميع فمحال ونبه بيسعف نول السيوطي في التحقيق ان كلام المصنف فانه
ثم نبع المعنى يقتضي جواز الحال البين وجواز تاخيرهما معا ونصهم من كلامه انه
الافضل وليس كذلك بل تقديم الحال الفاضلة وتاخير المفضولة وتوسيع اسم
التفضيل بينهما واجب لما تحقق به الموضع وجلال الدين السيوطي في مزج المسألة
والبعد سماه الجمعة النجبا في قوله هذا ابسر الصيت منه رطبا مستطرفة
ذكر الراعي هنا مفاعلة كله يعني قال المكودي وغيره يجوز تقديم الحال على العامل
والجار والمجرور لتضمنه معنى الفعل دون حروفه من حيث الخبر لا فعل التفضيل
فنائب بالويل والعويل وقال ابن التعجب من النسب معنى انزلت الى الخصيص السا
السائل ومع الظرف والجار والمجرور لا على المنازل مع انه تضمنت معنى الحرف
دون الفعل ومعناه اقوى اسعاله والسعاله وما ذلك الا العلة النسعى ثم اهم
مليا وانشد وكم مليح لا يعز وضع يقبل منه العير والخرز والعم هو الجر حزه
ارادة مسلما ولا تغلب التعليل بالامر مبهم ثم انه اعز وفت عيناه وتنعس
تنعس الى اولاه وقال وحفظ ما عرفت انه محمد ولا محرف هو لي عن نسيان ولا كنه
بليت بسوء سفر لما ابتلى العلية بل الكلا وقلما عمر بل النكد انه والشكوى

استرجع الى شربن النحوي وتناسى بقول الزمخشري واخر نخامه وقدم معتذرا على انه هو
لا يعلمون واعلم ومن امثلة الجمال اليقين ابتغى انا المميم والايام ابلى اعلم بما اوجاق
وخرته وما خامه وسكرنه قال الاديب مع الجرع البلوى ولا اوليهم من شكوى ثم انه توجه
لقاضي القضاة وامام النحاة بما وقع بين بريه وسلم عليه وقال ابن انه القاضي
وتعلمته المستقبل والماضي بان الامير منكم براحته لم يلقها سوقة قبلي ولا
تملها بقال القاضي اوجز في الكلام وبين القصور والمرام فلما انتهى له القصد
قال الذي ازلنا عليه كل غمة وهو من رفع الخضراء وبسط الغبراء لا اميره فلنبدا
المكسور ولا اسكندا على القصور ولادرس ضبط بين ما بين حتى تكون بينهم
كهلال بين نجمين وانشرع وتجوز بن معدد انفع في ومن كلام العرب هذا ابن الحسن
منه رطبا وقوله لن يهجرا بهرا لن حرف مضارع ومن يهجر واصله يوهجر
حذفت الواو لوقوعها بين عدوتيها وهما الياء والكسرة والحال قد يجي هذا
جواب سوال مقدر كانه قيل للناظم قلت الحال وصف وصف لصاحبها في المعنى
وخبر عنه والنعت والخبر يجوز تعدد هما وهو من راضين والا بايتين او بالكثير الخ وبساية
في النعت وان نعوت كثيرت فهل الحال يتعدد ام لا فاجاب بانه يتعدد فقوله
لي اي متكررا الاولان يغتنم على متعدد ولا يقسم بل المنتهي ان التكرار يقتضي
لا يروم اعادتها بلفظها نحو ونحو لكن في مراتين ها هو يتسمه تعني ذا اياس ولا
والا مر حد ابة ودابيا على جانب المذكر لانها والحالين لفظا ومعنى مع انه لا
يشترط تكررها بلفظها وقوله الثانية ان يكون تتعقب في الاولى مفعوله انه
هو الصورة لا يستبينها الناظم ولا ترحل في كلامه ولم ينبه عليها وقوله
مع عدم القرينة فلوكانت القرينة موجودة بان كان احدهما المذكر والاخر مونث
ولا اشكال نحو لقيت هندا الكبار راجلة او لقيت هندا راجلة راكبة والمونث
للمونث والمذكر للمذكر تقدم اوتاخر وقوله جعل الاول الخ من الحالين للنات بين
صاحبها فيكون من اللف والنشر المعكوس وهو اولى عند البيانيين من المرتب لا
لانه في المعكوس احد الحالين ولى صاحبه ثم يفصل الا بين احد الحالين من صاحبه
وفي جعله مرتبا يكون الفصل فيه بين كل حال وصاحبه وقوله هو ان اللف المرتب

يرجح للتمييز
ترجح للقصر

اولى

عند الحذف الى اخر ما الكلم وما رد وا هذا به من انه يلزم عليه حذف الموصول الحرفي
وبقاء صلته يلزم عليه بجاز عند بانه قد ورد حذف الموصول الحرفي مع بقاء صلته
لما ياتي في قوله وان على اسم ما النحو وقوله كفعوله ونحو هذا اصر دينا من
النحو بل ونحاه معمول نحو والنعما بالقصر ضد النون النعمة وان بحث النوى
مرذانه وبابع هو الذي ولي الدهر او هو والي اسوهوا الكثير في الاقتلاع والكساهر في
اضافة لدن الى الجملة الاسمية ونصب غدوة بها عنهم نزر قوله كل
كقول في الرقة في البيت والطويل الغدوة من صلاة الصبح الى طلوع الشمس
والغني واعلم امنت ومعنى امنت دخل وقتها وضحت بالكناء المثلثة لمعنى
ضج والتغطيب بالنصب مفعول حنت مقدم على الفاعل الغطيب الخفية الضعيفة
التي لا يقدر على الكسب والتعمار بالرفع فاعل حنت وهو القوي النشيط والمكلف
معتنه والمعنى كان هذا الامر الوقت والصباح الوقت الضحى الذي قرب
تمام النهار وصار المكلف القوي على الكسب يحنو الضعيف على الكسب حيث ما في
نفقته وامراة في كسب فهو ما ارتياح الضعيف وكان الشاعر يقول ان هذا الامر وقع
واوليه الى اخره وقوله على تشبيه لدن باسم الفاعل في بيان التشبيه ان لدن
تحذف نونه تارة وتارة تثبت فيكون مثل ضارب زيدا فيجيئنا نوكدا اذ احب زيدا
ويجوز اذا اضيف الى زيد وقوله على اضمار كان فيكون المحذوف كان
واسمها وغدوة خبرها والتقدير لدن كان الوقت ويدل على الوقت القدر لدن
وهذا الوجه اخس لان فيه بقاء لدن على ما عهد لها من الاضافة بدليل ان لدن تكون
اذا قدر ان لدن كانت تنوها وقوله وقيل على التمييز وجهه ان لدن تضم الدال
تحذف وتكسر وقد تحذف نونها فاشبهت حركة الدال حركة الاعراب والنون التنوين
بعاد لدن غدوة لينزله رطلا زيتا وكلام الناظم يحتمل هذه الاقوال الثلاثة اما
على الاول والثالث فظاهر واما على الثاني فيكون الباء في بها في النظم بمعنى
مع وقوله وقد سمى بعض المتاخرين في شذور الذهب هو الامير بغدوة بعد
لدن وذلك ان غدوة اذا اريد به غدوة يوم بعينه اما ان يكون منصوبا او مجرورا
بالالف والتنوين وتنوينه دال على نصبه والثاني المجرور لا ينون بل يكون مجرورا بالفتحة

ممنوع من الصرف للعلمية والتأنيث فلا تنوين فيه في النصب والجر فيشكل
عليه أن غيرا ولا مقطعة كلا يوما بعينه فبنوه على كل حال ولا يعرب فيهما ومع مع
فيها قليل قوله كم من الاسماء اللازمة في دليل كونها اسما تنوينها في بعض
الأحيان ودخول من عليها كجئت من معه ومنه قراءة من قرأ هذا ذكر من معي بكسر الميم وقوله
وهو اسم لموضع الاجتماع كجئت مع العمرين فتكون لمطلق الاجتماع من غير
اعتبار مكان ولا زمان نحو قوله تعالى واركعوا مع الراكعين وقوله ومن تعرض فيلي في كلامه
تناقض لأنه تقدم في قبل لازمتها الاضافة يقتضي أنها لا تعرب واجيب
عنه بأن قوله فيمن الأسماء اللازمة للإضافة أي غالبا بدليل قوله ومن تعرض
وقوله أي جميعا يوم غزي كان مغني معا وجميعا واحدا وهو مطلق الجمعية وهو
مذهب ابن مالك فلا اعتراض عليه في قوله تستأنفا بكسر في الجر وبالنصب معا افترين
جميعا لأنه يعبر للمصاحبة فيكون معبرا بالجمعية والمصاحبة بخلاف جميعا
فإنها يعبر بالجمعية الكلية فلا اعتراض عليه فيما مر وارد وبحثه معا اذ انوي بحثه
اعراب على الاصح كما كان بحثه اعراب في حال الاضافة واخذ من قولهم فيها ان مع
الساكنة غير ضرورة خلافا لسيبويه ثم ان مع المتحركة معربة والساكنة مبنية
وعلل في التصريح تبعا لغيره بناها بأن وجهة تضمنها معنى حرف الظرفية
ونحوها بوضع لذكر هذا التعليل يقتضيه عموم البناء في المتحركة والساكنة
والعقام اعرابها معا فقلنا هما كلمتان الوضع او بنا وهما ان قلنا اثنان في الوضع
وكذا وجه للتفرقة بينهما وقوله هما مرتبا أي من باب اللف والنشر المرتب فالفتح
راجع للحركة والكسر راجع للساكنة وهذا معو لما للتسهيل وقوله قبل ما
معها أي على مع الساكنة لأنها وما الى التسهيل في الموضح والساكنة زاد
الساكنة فإن قيل لم حملته على حالة التسكين وجرها قلنا لأنها في اللغة
الأخرى معربة وحركة الاعراب لا تختلف مع الساكنة انه قبح ما استدل به كل من
قوله تسكين كاد ليل فيه لاحتمال أن تكون اللام فيه بمعنى عند توفيقية لا تعليلية
ومع الاحتمال يسقط الاستدلال واضمم بناء غير هذا شروع منه في الكلام
على المجاز وبرامنه بجزء المضاف اليه هنا وفي قوله ويجوز الثنائية فيشكل

على جزء

على جزء المضاف في قوله وما يلي المضاف الخ وذلك بالفصل بين المتضايفين
في قوله فصل مضاف ثم ان تعريبهم غير على قبل وبعد وتشبيههما بها يقتضي
انها الاصل في ذلك والعهود بعد ما ملحقة بهما والامر على العكس إذ الحكم في قبل
وبعد منصوص عليه ومع غير مختلف حتى احتيج الى علة كما غير بقبل وبعد وعلل
بمشابهتها لهما في الابهام والشيوع كما ان الشيوع الشائع في كل غير وقبلا الشائع
في كل غير وقبلا الشائع في كل قبل أو ان قبل لمرها وغير اسم غير ظرف وكذا
ثم عليه الموضح في قوله لأنها تقبل في الابهام ولو قال الخ واضمم بنا قبل
اجمل غير لهو امر وغير اسم دال على مخالفة ما بعدها لما قبلها اما في الذات نحو
زيد غير عمرو وأما في الصفة نحو دخلت بوجه غير الذي خرجت به وقوله على الضم
الاولى حذف على الضم في الموضع لأنه يقتضي انها تبنى لا كنها تبنى على الضم
مع انها معربة لما ان تخصيص كلم بعد مع وجه البناء واعربوا نصبا إذا ما نكرا
قوله كما كقوله فساغ لي البيت والوامر وفايلة عبد الله بن يعرب وكان لا تدر
ما ادركه واشترى فا على نساغ لمعنى طاب كما في قوله تعالى سائغ شرابه والواو في
وكنت واو الحال وقبلا منصوب على الظرفية واكاد مضارع كاد من افعال المقاربة
واغص مضارع غص وجملة اغص خبر لكاد وجملة اكاد خبر كان وردي بالماء الفرات ورد
بدل الفرات الزلال وهما مناسبان للمعنى وفي بعضها بالماء الحميم أي الحار ومنه
اسم الحمام وهو لا يناسب وقيل ان الحميم يطلق على الأضداد فيكون مناسبا
وردي بالماء المعبر راو برا الثانية قبله او بعده والشاهد في قوله قبلا فإنه حذف منه
المضاف اليه ولم ينو ولذا التنوين وقوله تعرب بالمضاف اليه نحو انتم
قبل الهم وبعده وقوله ونيته لفظا لي أي نية المضاف اليه فيبقى الاعراب
على حاله ويبقى ترك التنوين وقرئ في الشواذ لله الامر من قبل ومن بعد بكسرهما واجرا
وغيره تنوين أي من قبل الغلب ومن بعد الغلب وقوله وعدمه لفظا ومعنى
فيبقى الاعراب على حاله ونصبه على الظرفية او جره ولا كن يرجع التنوين الذي كان حذف
للاضافة لزوال الاضافة لفظا ومعنى كما مر كما تقدم لله الامر من قبل ومن بعد بالجر
والتنوين وقبلا وبعد في البيت الثالثة ذكرنا وفي الاول للتنبيه قالوا لفظا

في الاولى وتقدير أي في الثانية وكذلك في الرابعة خلاف ما وقع في التسهيل ومعه
في شرح الكافية أنها في صورة البناء نكرة. وقوله لتوغلهما في الابهام بيان
ذلك العذر غير متأت في كل غير وقبل وبعد فإنها تقع في كل قبل وبعد وكل واحد منهما
مفتقر إلى ما يبين المعنى المقصود بها مما تشبهت الحروف في مفهومها وافتقارها
إلى ذلك والحروف تعليل البناء لشبه قبل وبعد بحرف الجواب كنعم وبلى في كون مرة الجواب
يستغنى به عن ذكر ما بعده وكذلك هنا إذا قطعا عن الاضافة مع ما فيهما من
شبه الحرف في الجمود والافتقار وإنما بنيا دائما للزوم ما الاضافة المعتبرة
عن شبه الحرف وأما في البناء في هذه الصورة لأن الاضافة في الصورة الاولى لفظا
فهي مانعة من البناء وفي الثانية تقديرا وتقدير المضاف إليه كذكره ومن
المضاف إليه في الثالثة وعدم نيته لفظا وتقديرا جعل الافتقار كالعدم بل
بدل الافتقار [illegible] في الصورة الرابعة وبنيا على حركة دفعا لالتقاء الساكنين
وكانت ضمة فإن قلت لأنها أقوى الحركات ولتعويض بحركة البناء عن حركة
الإعراب وكأنه [illegible] الحركة التي لا تتم بها إذ الضمة حركة لا تكون لهما
حالة الإعراب لأنهما في الإعراب إما منصوبة أو مجرورة بمن فيكون الضم ما غير
لهما من أصناف الحركات كلها وإن قيل ما الفرق بين قبل وبعد
وبين كل وبعض حتى بني الأولان دون الأخيرين مع اشتراك الكل في حذف المضاف إليه
ونية معناه فالجواب أن كلا وبعضا متمكنان وتنوينهما تنوين عوض فناسبهما
الإعراب وقبل وبعد غير متمكنين فناسبهما البناء. وقوله وبالتنوين والرفع
يعني في قبل وأما غير فيكون منونا مجرورا بالكاف فتقول قبل غيرٍ. وقوله
إذ لا يستقيم الوزن إلا به بل يستقيم الوزن أيضا بتنوين حسب. وقوله وغير
داخل في [illegible] في الجواب [illegible] تنوين وتنكير كقبل وبعد إلا جاء
بأن المأخوذ [illegible] إنما تنوين [illegible] في [illegible] بعد قبل في قوله قبل غير ومن
إذا قلنا إن المراد بالنصب مقول النصب وقال [illegible] الصواب أن غير وحسب [illegible]
وقوله وما [illegible] فذكر أن المراد بالنصب في قوله واعربوا نصبا النصب على الظرفية
لا مقول النصب وغير وحسب لا ينصبان على الظرفية [illegible] والله أعلم

الوجه

وما يلي المضاف يأت خلفا

فقوله أي يصح التعليل به من الأولى ونقل بعضهم من
عبادة أن التعليل المقصود تعليل الفعل [illegible] واشترط في قول ضم في الإعراب أنه لا يحذف
المضاف إلا إذا أمن اللبس بأن يتعين ما يدل عليه كما في الآية ما ينبغي إسناد الفعل إليه
من العجل لا ذات العجل وكما في الآية الثانية [illegible] السؤال يكون لأهل القرية
لا للقرية ويحتمل أن يكون لا حذف في الثانية وأن السؤال يقع للقرية بنفسها ولا مانع
منه ثم إذا حذف المضاف تارة لا يعتبر في تعبير الضمير المضاف إليه وتارة تعتبر
بتعبير الضمير على المضاف المقدر ومن اجتمع الأمران في قوله تعالى وكم من قرية
أهلكناها فجاءها بأسنا بياتا أو هم قائلون لأن التقدير والله أعلم وأهل القرية
فأعاد الضمير في أهلكناها على القرية المضاف إليه وثانيا في قوله أو هم قائلون
أعاده على المضاف فإن قيل قول الناظم إذا ما حذفا مستغنى عنه بقوله خلفا إذ
خلف الشيء لا يجتمع معه فالجواب أنه أتى به تنبيها على حذفه تبين بها ومو [illegible]
بدل عليه وتوقع المضاف إليه غير جملة كذا قيل وتأمله ثم إن المضاف إليه لما
يخلف المضاف إليه في الإعراب يخلفه في التذكير أي المضاف المحذوف مذكر والمضاف
إليه معرفة وفي التنكير أن المضاف المحذوف نكرة والمضاف إليه معرفة وفي التذكير
أي أن المضاف مذكر أو المضاف إليه مؤنثا وفي التأنيث أي أن المضاف مؤنثا والمضاف
إليه مذكرا فلو قال [illegible] في الأحكام إذا ما حذفا بدل في الإعراب لوفى بالمراد لا كثر

بشرط أن يكون ما حذف هو متعلق باسم ما على المحذوف حال من الذي ابقوا والتقدير
حال الذي ابقوا ملتبسا بشرط هو معنى [illegible] والذي ابقوا بقوه على جر [illegible] والدليل قوله كما قد
كان قبل حذف ما تقدم [illegible] تكرر ما ثم الشاهد الثاني قوله أكل امرئ تحسبين امرأ ونار توقد بالليل نارا
وقائله حارثة بن الحجاج بن كعب زوجته حين [illegible] بعد غيبته والهمزة للاستفهام
للاستفهام وكل مفعول أول لتحسبين وامرأ مفعول ثان وجملة توقد صفة نار والمعنى
توقد محذوفة أخرى لنار لقوله وما بنا [illegible] والمعنى أنه ليس كل رجل رجلا كاملا
الرجل الكامل هو صاحب الأوصاف المحمودة وليس كل نار تراها بالليل كاملة بل النار
الكاملة هي التي تكون للأضياف ويهتدي بها السائل والشاهد في حذف كل وابقاء
نار على جره وإنما جعلوا نارا مجرورا بكل محذوفة ولم يجعلوه بالجر معطوفا على امرئ

المجرور المدخول لكل اليا يلزم عطف معمولين ومما نا على معمولين وهي امرئ وامرء العاملية
مختلفين ومما كل وتحسبين ومو ممنوع وحيث جعلنا نار الجر ومعمول كل المحذوفة فيكون
فيه عطف معمولين ومما كل المقدرة ونارا المنصوب على معمولين ومما كل وامرء المنصوب
بعامل وامرء ومو تحسبين ومو جائز قوله ذ وقال في معنى هذا البيت

لقد كنت دعاة الفقيه حتى * لقد غلب التناهي على التهليل
وما كل الوفود كنار موسى * ولا كل العوام كالبتول

ويجوز الثاني ويقول الاول منزع المسئلة عكس المسئلة التي قبلها ومو الحرف
من الاول وابل الثاني الثاني عليه ومنزع المسئلة شبيهة بباب التنازع شبه عطف
واضافة ما ذكر في قطع الله يد ورجل من قالها اثنان ثاني فيعني قطع الله يد من قالها
ورجل من قالها ورجل بين يدي من قالها فيرد وكان يد ورجل من قالها مضاف الى من قالها
قول ومثله قول الشاعر في البيت من المنسرح وما بعده العزيز ورد العارض الثناء ونهم
من اسد ورد لعني العبد ونهم منتعلو من اولا اثنا من ذكر من الاول الناظم ايراده
واضافة يحتمل ليشمل ما اذا كان مضافا وعا اذا كان عاملا في مثل الحروف ثم يبدأ وانفع من
وبل الدبر الا ظل يبدأ ويلم الذيما وانفع من وبل الدبر لمن يحب بذلك الموع فصل
مضاف شبه بفعل قول كم في الشعة يعني التيسير في التنزيل فمنو وفوقه

كقراءة ابن عامر في الشامية

وحجة في قراءة ابن عامر * وكم لها عاضد وناصر

وقوله في قراءة بعض السلف مخلف اسم فاعل متعدي الى اثنين معلوم قراءة بعض السلف
يكون من اضافة الوصف الى مفعوله الاول الى اسم رسله ومفعول المفعول الثاني الى
موعده وأما على قراءة الجمهور بجر وعده ونصب رسله فالوصف مضاف الى
المفعول الثاني ورسله مفعول اول وانما قدم المفعول الثاني على كلا القراءتين
اشارة الى ان الله لا يخلف وعده احدا فكيف يخلف رسله وقوله كقوله كناحت
في من الجزء من الطويل وحرزه من شيء يحميه الوز ومرحقته ورشيئه امرؤ من ابيات
راشد السهم اذا الرد عليه الريش ومعناه اطم حاله يحميه والواو في ومرحقته بمعنى مع
بمعنى مع وناحت اسم فاعل القاموس نحت النجر ونحوه ما ظهر منه متعلق بناحت وحر

مضاف

هو مذهب المبرد والفراء وسيبويه عكسه وان الاصل قطع الله يد من قالها ورجل من قالها فحذف من قالها

ب

١٤٣

مضاف الى ناحت من اضافة اسم الفاعل الى مفعوله والعسل مكنسة العطار
التي يجمع بها العطر وكان تشبيه من مكنسة العطار اذا مر بها على الطعم ما نوفي فيها وذلك
كناية عن كونه سعيه كاما يريد فيه مع حصول التعب والتناضر والتناضر في كون
يوما ما صلا بين ناحت وحرزه وقوله فقوله كان مفتاد في من الجزء من البسيط
وحجم يطلق لكل من عادة الخير اباوات مبشرا ومفتاد بنعمة وامر اطر ونهم وفي الهيجاء
متعلق بمفتاد ومصابيح بالجر مضاف الى معتاد والهيجاء الحرب والمصابيح بمعنى النصب
ويطلق على الكافر فان الحرب اذا حلته النار وبا بدها صيبية والجرور على
مصابيح والمعنى ان عادته كان العصي في الحرب فيها تزخر اعر ايه نار الحرب والناضر
ذكره لكم والفصل او جرا قول كم كقوله كما في البيت والوامر وما يليه هيئة
انه يجعله رسم دار مالك في كتابه التسمية يعني مثل عبد لبيتر الحروف وما مصرية
ومنه مبنيه للمفعول او الكتاب باب فاعل والنعوت رسم من نزع الدار منها في اليهودي
سواء طار من ومما يعرف امر فيها والتناضر في يوم الكا هل بين المتخابين مع انه
محمول لحذفه وقوله كقول الشاعر في كموع في البيت من الطويل وقابله سيدنا
معاوية ابن ابي سفيان رضي الله عنه وذلك حين اتفق ثلاثة من الخوارج على قتل
معاوية وعلي بن ابي طالب وعمرو بن العاصي ويكون قتلهم في صبيحة ليلة معينة من رمضان
عند صلاة الصبح فسلم الله معاوية وعمروا وقتل علي وذلك ان الذي ضرب ليقتل معاوية
كان سيفه قصيرا فلما ضربه لم يمكنه وانما قطع منه عرق النكاح فامر له معاوية فقطع
له يداه ورجلاه ثم زوج الرجل فولد له فقال الذي ضرب معاوية انا قتلوا امير المؤمنين
لا ابوال له فقتله وامر عمرو بن العاصي كان مريضا تلك الليلة فامر خارجة بان يصلي في
مكانه في الصلاة ضربه الرجل وكان الرجل لا يعرفه بعمرو فلما اخذ الرجل وذهبوا
به الى عمرو وجعلوا يقولون يا عمرو فقال الذي قتلت عمرا فقالوا لو انما قتلت خارجة فقال
اردت عمرا واراد الله خارجة واما الذي ذهب الى سيدنا علي وهو عبد الرحمن بن ملجم الجرمي
الله بالحسام من النار وضربه عند الخروج لصلاة الصبح فاخذوه واتوا به الى علي
فقال الطم ان انا عشت يكون الامر لي وان انا مت فالامر لكم حاكمان واراد وافتله فقال
لسيدنا الحسن بن سيدنا علي رضي الله عنه لا حاجة بعض والان كالأقول انما لحال الا في

ابو احية

وخص التصوف بالذكر لانه من اهل القلب وجعلته بقادر مبة للتصوف ومقبلته بقادر التصوف خطه

اذ انه يقال الناس فوضى اذ لا سراة لهم ويقال الحسن اعلمتنه ما اراده فلو كان الله اراد ان يلهمني
اذن من اطلها ويقال الله عز وجل الشيء لو فرت بين اعلاها واطلها او الواو في ومن واد
الحال والمراد بالراوي عبد الرحمن بن ملجم وشيخ الاباطح صفة لابي المضاف فان
قيل ان ابا طالب كنية وهي من قبيل العلم فالنعت في الحقيقة للمضاف والمضاف
اليه وكيف يقال ان النعت وقع للمضاف وصح وهو الاب فالجواب انه لما كان النعت
تابعا للمنعوت في الاعراب وهو انما يتبع المضاف فعلم ان كان النعت انما وقع للمضاف
فقط والاباطح جمع بطحا والمراد بها مكة كان ابا طالب كان من اشياخ مكة وانشد ابيا
والناس في مثل بيتهم الاباطح ابن ابي طالب والسيد بن حمدان اذ يقول

فتلك افضل من يمشي على قدم	واول الناس اسلاما وايمانا
صهر النبي ومولاه وناصره	اضحت مناقبه نورا وبرهانا
وكان منه على رغم الحسود له	مكان هارون من موسى بن عمرانا

وقال عليه الصلاة والسلام لعلي واشقى الاولين قال عاقر ناقة صالح قال ومن
اشقى الاخرين قال الذي يضرب على هذا يا ابا الحسن يخضب منه هذه يعني لحيته وقوله
لعول الشاعر وبان كعب في البيت البسيط وما يليه يحيى اخو كعب وذلك ان النبي
صلى الله عليه وسلم اهدر دم كعب فعلم اخوه يحيى انه كان ان يقتل ويصير الى النار والتبر
فصار يطلب فيها كعب الاسلام لاجل ان ينجو في الدنيا من القتل وفي الاخرة
من النار فلما بلغ الخبر الى كعب انشأ قصيدته بانت سعاد المشهورة التي فيها ان
الرسول لسيف يستضاء به مهند من سيوف الله مسلول ثم تبعه به النبي
صلى الله عليه وسلم حتى اتاه مسلما ووضع على راسه واشتهرت قصيدته في البلاد
ثم ان وبان ومغترا وكعب منادى مبني على الضم باسقاط حرف النداء وحرف مضاف الى
ويا ومنغر خبر وما واعراب جا في البيت واضح والشاهد في كون كعب المنادى فعل
يعقل بين وبان المضاف وفي المضاف اليه والله اعلم

المضاف لياء المتكلم

ترجم للمضاف الياء المتكلم ولم يترجم للياء مع انه ذكرها في فصل في جميعها الباء مع هذه
والزيادة لاجل بعض ضرورتها انجز ان الله تعالى موسى على العصا وزاد موسى زيادات قال تعالى وما تلك

بينهما

بيمينك يا موسى قال هي عصاي اتوكؤا عليها الاية ونص سيبويه عليه الصلاة والسلام
عن الحج فقال سوا العمر وما والحرام بينه والذي يض اعاسر انقضا بان يترجم شيء ولا
يترجم في اختلفوا في المضاف الياء المتكلم فالجمهور على انه معرب بحركة مقدرة فيما قبل
الياء منع منها اشتغال المحل بحركة المناسبة في حالة النصب والرفع والجر وقيل يعرب في
حالة الرفع والنصب بالحركة المقدرة وفي حالة الجر بالحركة الظاهرة واختاره في
التسهيل وقيل مبني وهو مذهب الجرجاني لانه مضاف لغير معرب وقيل
خصي لا معرب ولا مبني وهو مذهب ابن جني قوله كسر المنتهى الى الياء ومنها قوله وترى

اخر ما يضاف للياء اكسر	

للام في الياء بمعنى الى وانما
الياء قبله وان ما قبل او ضم في اخر ما يضاف للياء اكسر
وجب الكسر مناسبة للياء اذا لم يك معتلا العتهي لا يهم بان تعبير المعتل عام
يشمل المنقوص والمقصور وغيرهما كدلو وظبي فيقتضي ان دلو وظبي اذا اضيفا
للياء لا يكسر اولهما مع ان الصواب كسرها وان حكمهما حكم الصحيح واجيب بان مثاله يبين ان
مراده بالمعتل خصوص المقصور والمنقوص بدليل تمثيله بالمثال لا غلبه واحسن منه قوله في الكافية

واخر المضاف للياء اكسر اذا	لم يك معتلا كرام وقذا

من الصحيح والجري ما قاله بعضهم من ان مراده بالمعتل الاصطلاحي المار في
قوله وسم معتلا من الاسماء ما كالمصطفى والمرتقي مكارما والا فالمعتل الاصطلاحي الاحيا والا المعتل
الاصطلاحي ان يكون اخره حرف علة وقبلها حركة من جنسها او يك كابنين
من موضع المنقوص الزيدين واستغنى عن التصريح بالمثنى والجمع بالمثالين فقوله
كي لا يكون ما قبل الياء فيها مكسورا بل يبقى على سكونه لا اذا قبل الاضافة
فمن يفتحها فقوله كي من اذا فتحها احتيج بالتزام لغة العرب وافقته اللغة
والا فالمشهور عندهم ان معنى احتيج انتهى مبل ابدل على الوجود لا انه قطعية وقوله
بل يجوز فتحها وسكونها وقد اجتمع الفتح والسكون في قوله تعالى قل ان صلاتي ونسكي ومحياي ومماتي
وان تقتلوا معه عن واقبل فلنت سيبويه فتحها في من الاربعة دون ان يسكن اوتضم
اوتكسر قلت لو سكنت لالتقى ساكنان ولو ضمت او كسرت لوقع الثقل على حرف
العلة ولم يقبل الا الفتح لخفته ودليل خفته ظهوره في المنقوص نحو قاض وتدغم
الياء فيه لنا اخرج فيما سبق الحسابل الاربع وكسرتها قبل الياء كان فابلا فان الله

ما تكلم آخرها فيبين أنه مبني على السكون لا كما ينبغي للمتكلم أن يفرق بين هذا على قوله في
جميعهما كي لا يكون الكلم متصلا فينبغي للطالب عند التشريح أن يوصل بما قبله
عند ذكر الأقسام الأربعة فـقوله كم وبعضهم منه وجوب قلب الواو ياء في قال شيخنا
الحافظ سيدي العربي وبه يلغز ويقال ما جمع مذكر مرفوع بالياء وقال العربي سيدي
العلامة سيدي على قصارة بقوله

جوابك يا شيخ النحاة جميعهم ⁕ ومن لجميع المشكلات يراجع
براءة أتانا مسلمي من بعده ⁕ بياء لغير والخفيفة تتبع

فقوله مسلمي مرفوع على الفاعلية بالواو وعلامة رفعه الواو المقلوبة المزعومة في ياء
المتكلم فهو في المعنى مرفوع بالياء فلنا فيه بعده في الياء لغير تصغير لغير بمعنى التثنية
وفي الخفيفة مرفوع بواو وقلبت ياء والخفيفة تتبع وبهذا يسقط ما قد يقال أن هذا الكلام
مبني على غير أساس فقوله بعد قلب الواو ياء في هذا مبني على أن قلب الحرف سابق على
قلب الحركة وبعض مذهب الغلب اجتماع الواو والياء وسبق الواو بالسكون لكن يأتي
قوله أن يكسر ما قبل الواو ياء وقلب الضمة كسرة تبع وبدأنا بالتابع لأنه مرتب في
الأمر يمضي إلى آخره أو كما كان ينبغي للمتكلم في أن يقول وإن ما قبل ياء ضم في فيسلم
ياء بواو ومن يقال الضم ساكنة باعتبار ما كان عليه قبل القلب وقبل أن قلب الحركة سابق
على قلب الحرف فيكون عبارة لضم في سالمة وقوله نحو مسلموي مصطفي يعني الفاء
أصله مصطفيون بواو الأولى مضمومة والصحيح تحركت الواو وانفتح ما قبلها فقلبت
فعلت ألفا فصار مصطفاون فلا تنفي بما كنا حذفت الألف لالتقاء الساكنين
فصار مصطفون ثم أضيف للياء فحذفت النون للإضافة فاجتمع الواو والياء وسبق
أحدهما بالسكون فوجب قلب الواو ياء وادغمت في الياء لقوله أن يكسر ما قبل في
وتبقى الفتحة على ما كانت عليه فقوله كم مثل الشاعر في البيت والكامل في
ديوان الهذلي وقصيدته يرثي بها بنيه الخمسة الذين هلكوا في عام واحد وأولها

أودى بني وأعقبوني حسرة ⁕ عند الرقاد وعبرة لا تقلع
وتجلدي للشامتين أريهم ⁕ أني لريب الدهر لا أتضعضع
وإذا المنية أنشبت أظفارها ⁕ ألفيت كل تميمة لا تنفع

أبرز نبيه العصر ما جمع سالم
أتوك به عن ويا لياء من جمع
قاطبة بقول جوابك

١٤٥

وتذكر أنه حاضر في معاوية إلى الوفاة دخل عليه بعض من يبايعه في الخلافة فأنشد
من نفسه القوة والتشدد وتجلدي للشامتين في معنى الأمر مراده وقال وإذا المنية
أنشبت في أول الواو في شفوا على خمسة بنيه الخمسة وهو أن مفعول وفيه الشاهد
واصله أن فقلبت الألف ياء على لغة هذيل وأدغمت الياء في ياء المتكلم وهو منصوب
بفتحة على الألف المقلوبة ياء المدغمة في ياء المتكلم واعتقدوا أن العنا وهو نوع من
التبختر والمراد تابع بعضهم بعضا بالموت وفي نسخة والمحوا بعني محوا أي اخترموا أي اخترمتهم
المنية وأخذتهم واحدا بعد واحد ثم صبر بنفسه أن مصيبة الموت عامة والمصيبة إذا
تعمت هانت بقوله ولكل جنب إلى ذات خبر مقدم ومصرع مبتدأ اسم مكان أي مكان
يجتنب فيه وهو القبر والمعنى كل واحد لا بد أن يصرع على وجه الأرض وقوله
وياء منصوب على أنه مفعول في الأول وانه مفعول بالفعل لأنه انقلاب مصدر
مضاف إلى الفاعل وحذف المفعول وذلك لأن انقلاب مصدر انقلب مضارع قلب
المتعدي إلى اثنين فيتعدى المضارع إلى واحد تقول قلبت الألف ياء فانقلبت الألف ياء
والله أعلم إعمال المصدر

لما فرغ على الكلام على ما يعمل أصالة من اسم وفعل أو وصف شرع في الكلام على ما
يعمل بحسب النيابة والمناسبة أن يقدم أبنية المصادر وأبنية اسم الفاعل
على إعماله لأن معرفة الذات سابقة على معرفة الحكم وأجيب بأن الكلام فيما في الإضافة
وبما يكون مضافا غير غالبا مناسب أن يقدم العمل على الأبنية والذات والمراد المصدر على ما يعم
اسمه مطلقا يقال إنه نحو المصدر وذكر أهل الترجمة المصدر واسمه مضافا أو مجردا أو مع أل
كان ينبغي أن يأتي بالمثال بمثال الكل وأخر الثلاثة مثال المضاف قوله تعالى ولولا دفع
الله الناس ومثال المجرد من أل والإضافة قوله تعالى أو إطعام في يوم ذي مسغبة يتيما
فيتيما مفعول للإطعام ومثال المقرون بأل ضعيف النكاية أعداءه بحاله النكاية مصدر
مقرون وما علم محذوف واعداءه مفعوله أن كان فعل فـقوله كي وعجبت من قيامك بالل
إلا في أعماله إلا أن الزمن للحال إشارة إلى أن المصدر مع ما يعمل مطلقا كان الزمان
حالا أو ماضيا أو مستقبلا وأما مع أن فلا يعمل إلا إذا كان ماضيا أو مستقبلا لنفي
مراده أنما لا يعمل المصدر معنا إلا إذا كان الزمان لا بدليل الذي يتبع المراد في

مرجحة

كثيرا وعبارة المرادي محتجة فيما قلنا واشتراط حلول الفعل معه ان او ما يحل محله يغني
عن الشرط التوكيد كهاكم وغيره تغيير الا قليلا والله وقوله والخفيفة مثاله
علمت ان زيدا … امر زيد امفعول الضرب في المصدر وهو يحل الى ان الخفيفة والتقدير علمت
ان قد ضربت زيدا اما ان مخففة من الثقيلة بدليل وقوعها بعد العلم وفيه ضمير مستتر هو
اسمها اي الامر والشان وجملة قد ضربت خبرها وفصل بين ان والخبر بقد لقول الخ سابقا
بلا الاصر او مصدرية بعد وقوله ولا يعلم ايه وكاجل بعد هذا الشرط وقوله
معمول بفعل محذوف كذلك زائد بمعمول ايه بل اراد معمولا معمول وتقدير العامل الذي
هو بمعنى … ولكنه ان يكون من المنصوب معمولا لمعمول المبتدا الذي
كانه ان يحل محله او بفعل الذي … هذا الكلام الا اخبار بلو معلق او الفعل
مكانه … المعنى له ان يكون … وقوله وقد تقدم ابيه قول
الله … والتشبيه بعد جملة … بكاء ذات عقله ومفهوم قول الخ
مع ان او ما انه اذا جاء ان يحل محله بعد حرف ان او ما فلا يعمل المصدر ايضا وذلك
في المصدر المؤكد نحو ضربت ضربا زيدا … منصوب بضربت العامل له ضربا
واضح ان يحل محله فعل ويكون الفعل مع كل الا … ان او ما وكذا المصدر النائب
عن فعله نحو ضربا زيدا … خلاف … مفهوم قوله مع ان او ما انه
يعمل لانه يحل الفعل … ان او ما ولا … زيدا او المنع … في شرح
العمدة … جميع كتبه غير مفهوم الا لعينة الجواز بحمله والاسم
مصدر يحمل تقدم ان المصدر يدل على الحدث بنفسه واسم المصدر يدل عليه باسم
واسطة المصدر كقوله غسل بضم الاول وسكون الثاني فانه اسم مصدر اغتسل
فانه يدل على المعنى الذي هو فعل الشخص بواسطة المصدر الذي هو الاغتسال والاغتسال
يدل على المعنى بنفسه وظاهر … ان اسم مصدر يعمل وليس كذلك بل هو ثلاثة
اقسام قسم لا يعمل اتفاقا كجار اسم لجنس الفجور وحماد اسم لجنس التسبيح
وقسم يعمل اتفاقا وهو ما اذا كان مبدوا بميم زائدة لغير المفاعلة نحو
اظلوم ان مصابكم رجلا ۰ اهدى السلام تحية ظلم
مصابا اسم مصدر ميمي مضاف الى الكاف واضافة المصدر الى فاعله ورجلا بالنصب

بقوله

مفعوله والجملة نعت وظلم خبر ان ومن ورد ان المازني طلب منه ان يقرأ كتاب
سيبويه ويعطيه مائة دينار فامتنع فلامه تلميذه المبرد لما يعلم من فاقته فقال ان
في كتاب سيبويه مواضع فيه ما … ان امكنه … يهودي
ثم ان المبرد … جارية بمحضر الواثق بهذا البيت فاختلف الحاضرون في نصب رجلا
ورفعه والتزمت الجارية على النصب وقالت اخذته من المازني فبعث الى البصرة فاحضر
المازني فابدى وجه النصب وهو ما مر فاخذ اليزيدي في معارضته فقال ان هذا البيت
مثل قول الخ ان ضربك زيدا ظلم فاستحسنه الواثق وامر له بالف دينار فرجع الى بلده
فقال للمبرد تركت لله مائة فعوضت منها الفا والخوان المبرد ويسمى مصدرا ميميا
وتسميته باسم مصدر مجاز وقسم في عمله خلاف وهو ما اذا كان لغير الثلاثي فجوزه
ما العلة التي منعه البصريون واجازه الكوفيون وكاجل … القسم الاول … من
كلام كل منهم بلا تفسير الا غير بقوله اسم المصدر … العامل … ان مثال
اسم مصدر … غير عامل وهو القسم الاول وقوله لغير المفاعلة احترازا
مما اذا كانت للمفاعلة كالمخاصمة والمقاتلة فانه مصدر اتفاقا لا اسم مصدر
وقوله نحو … بفتح الاول وكسر الثالث … ومواد …
توضأ … مصدرها الحقيقي توضؤا واغتسالا واسم المصدر هو الوضوء والغسل
بضم اولهما وقوله وقبلة … الوضوء بالرفع مبتدا … وقبلة خبر مقدم
وقبلة اسم مصدر قياس مصدره التقبيل والرجل مضاف اليه من اضافة المصدر
الى فاعله وامراته بالنصب مفعوله وقوله منصوب على المصدر الاولى انه منصوب
على الظرفية وبعد جره الذي قوله كذا في امر التأويلات … مصدر مضاف الى المفعول
ولم … بالفاعل وهو التأويل … كانه … على الناس حج البيت
المستطيع فاذا حج سقط عنهم واذا لم يحج فهم من اخذ به وهو … التأويل
الثاني ان من بدل من الناس بدل بعض من كل وهو ظاهر التأويل الثالث ان من مبتدا
والخبر محذوف تقديره من استطاع منهم وقوله ومنه قوله عز وجل بسؤال
في مصر مضاف الى المفعول بعد حذف الفاعل والاصل والله اعلم بسؤاله نعجتك
وقوله مصدر مضاف الى … ورفع في … ما يتكلم عليه ويقع ذلك كثيرا

بسؤال

في كلام الناظم وجهان يتبع قوله كما فاسأل للأوجه المذكورات أي الأوجه المذكورات
من الاتباع بالرفع وغيره أن أضيف المصدر لفاعله والاتباع بالرفع أو النصب إن أضيف
المصدر لمفعوله على الأحسن الذي تحصل أن الإضافة إن كانت للفاعل ففيه الاتباع بالجر
على اللفظ وبالرفع على المحل وإن كانت الإضافة إلى المفعول فثلاثة أوجه الاتباع بالجر على اللفظ
وبالنصب على المحل باعتبار تقديره مبنيا للفاعل أو للمفعول والله أعلم

إعمال اسم الفاعل

على معطوف في المتعدي واللازم والمقرون وقوله ما دل على حدث في من كان به فتنش
في الحد يصدق بكل ما دل على حدث وقوله وفاعله فصل أول خرج به اسم المفعول المخرج
بأنه دال على حدث ومفعوله وخرج أيضا الفعل فإنه دال على الحدث والزمان وصاحبه بدل
على الفاعل وكلامنا فيما دل عليه وضعا وخرج به أيضا المصدر وقوله جاريا
مجرى الفعل في الحدوث فصل ثان خرج به الصفة المشبهة كحسن واسم التفضيل كأفضل
فإنهما لا يدلان إلا على الثبوت وورد عليه نحو قائم وثابت من اسم الفاعل الذي
دال على الثبوت وأجيب بأن الثبوت فيهما مستفاد من خصوص المادة بقوله بأن
مثل الثبوت مستفاد من وجه وقوله والعلامية بالجر عطف تفسير على الحدوث
لأنه قيل معلوم من ... فقال حيث كان يصلح للأزمنة الثلاثة فهو يدل على الحدوث فلا
يخرج بذكر العلامية شيء فيكون من كل مع من ... متواقف **كفعله اسم فاعل** في العمل
من التشبيه غير تام لأن اسم الفاعل يجوز إضافته لما يعمل عملا بقوله وانصب
بذي الإعمال تلوا واخفض والفعل لا يمكن إضافته **إن كان عن مضيه** من التشبيه والذي
يعمل ليس عمله مطلقا بل بخصوص المفعول به أما رفعه الضمير المستتر أو عمله
في الحال أو التمييز أو الظرف فلا يحتاج لشرط اتفاقا وأما رفعه الضمير المنفصل أو
الظاهر فمذهب الجمهور أنه لا يحتاج إليها وقيل يحتاج قوله **كم** إلا إذا كان بمعنى
الحال أي يؤخذ منه أن الفعل الذي يشبهه هو المضارع لأنه هو الذي يكون بما ذكر وقوله
نحو أنا ضارب زيدا الآن فإن ضارب جار على يضرب في الحركات والسكنات وإن اختلفت
صفة السكون والحركة كان كل منهما أربعة فهو مثله في العدد ومعناهما واحد

وهو

اللهم صل على حبيبنا محمد وآله

147

وهو الحال أو الاستقبال وقوله لم يعمل لأنه لم يشبهه فلا يقال أهذا ضارب زيدا
أمس لأن معناه من ضرب زيدا فلم يجز إعمال اسم الفاعل على الفعل فلا يعمل النصب
بل يجب إضافته وأجاز الكسائي إعماله أيضا قوله **أو ولي استفهاما** قوله والنظام
مثل من الاعتراض في ... وغيره وأطلق ... وقال ... الزنوني والشهاب
السهو إنما هو من النساخ لأن المصنف لم يصرح بأن الاعتماد على حرف النداء يحصل إعمال اسم
الفاعل إذا أولوه بالنداء وهل هو المسوغ بنفسه أو ما معه قلت الظاهر أن
السهو إنما هو من الزنوني والشهاب لأن الناظم في مقام تعداد المسوغات لعمل
اسم الفاعل ... الأمر أن النداء مسوغ بنفسه وقال بعضهم لو كان مراده ما قال
الزنوني والشهاب لكان تكرارا مع قوله بعد ومن يكون نعت محذوف وقوله ...
في الكلام أشار بعضهم إلى أن المراد بالصفة ما يعم اللغوية ... وبالعكس
الصفة وقوله واستفهاما معمول ولي وأما ولي ففيه أن يكون معطوفا على كان
مرفوعا ... أن يكون الواو للحال على حذف قد أي وقد ولي **ومن يكون نعت** قوله
كم على حذف موصوف محذوف ... تبع عبارة الناظم المقتضية أن الاعتماد على المحذوف لا يكون
إلا في الوصف وليس كذلك والصواب أن هذه الأشياء المتقدمة كلها إذا حذفت ودل عليها
دليل كما في النعت المحذوف انظر ... وأما الحافظ ابن حجة ... الشطر
الأول بقوله ... وأعمل معتمدا ... وقوله ...
... البيت ... الأعشى ميمون ... اسم فاعل ...
الشاهد فيه ... الاعتماد على موصوف محذوف أي كوعل ناطح وفاعله ضمير عائد
على الموصوف المحذوف وصخرة مفعول والوعل تيس الجبل ... منصوب
بأن مضمرة بعد اللام معناه ليشق ويروى ليفلقها بالقاف ... ويضرها بكسر
الضاد مضارع ضار يضير بمعنى ...
إذا أفرقته والوعل ... مفعول وضمير
عائد على الوعل ...
والمعنى أنه ...
... ولا يصل لما أراد **وإن يكن صلة أل فقول**

بحرف

النسبة العمل ومرادة بالعمل او العمل الحرث مفعول لمضارع يدل على مطلق الف
وضاء يدل على الزيادة والتكثير الظاهر من التخصيص فيه وقوله العمل المذكورة
ما المعنى في ان هذه الاوزان الثلاثة يكثر في كلها عمل اسم الفاعل ويقل العمل المذكور
في الوزنين الاخيرين وقوله ويوبد قوله بغره لان استعمال العالة قليل لانه
بالنسبة للثلاثة الاول وقوله ويدل على صحة ما علمه ان الابل ماء في هذه
الكافية على ما قال الالوقال والشهد هما محملا واما فيه عبد الا تستعمل قبل لمراده
به الدلالة على التكثير والاحتمال مبنيا على كون في قوله وكثير في بمعنى عشر
او بمعنى لبا وعلى الاحتمال الاول تكون بمعنى عشر وتكون التقدير فعال يدل على
ما عليه عشر ان التكثير اي التكثير وعلى ما لم تكون بمعنى لبا ويكون التقدير
فعال يدل على ما على كثير والظاهر الاحتمال الاول لانه يفيد كون هذه الخمسة
تدل على التكثير والزيادة لان الثلاثة الاول الكثير في الدلالة على التكثير من
الاخيرين وكونها تعمل عمل اسم الفاعل صح به بعد في قوله فيستوي ما له من عمل
وعلى الاحتمال الثاني يكون كلامه فاهما على العمل ويكون فيه تشبيه نكل مع قوله فيستوي
ما الذي يحمل وقوله اما العسل فانا شراب في ضمير المتكلم مبتدا وشراب خبره
وفيه ضمير مستتر يعود على المتكلم فاعل به والعسل بالنصب مفعول
مقدم لشراب قال قلت ما يعرب الجواب لا يعمل فيما قبلها وكيف يكون العسل
مفعول شراب قلت محل ذلك اذا كانت الفاء في محلها وهنا زحلقة عن محلها
لان الاصل مهما يكن من شيء فالعسل انا شرابه والمعنى لا اقرب شيئا على شربه العسل
ثم ابيت اما نقل منها وفعل الشرط فصار اما فالعسل انا شرابه فحصل التغير في اللفظ
بزحلقة الفاء عن محلها فان اتصل ضميرها العسل شرابه بان قلت اما العسل فانا شرابه
يجوز العسل ويختار الرفع بالابتداء وما بعده خبره والنصب بوصف محذوف
تقديره اما شرابه فانا شرابه وقوله انه لمنحار في مبالغة في ناحر وقد عملت
عامله على اسم ان وقد روايتها بالنصب مفعول منحار جمع بائكة وهي السمينة
الحسناء من النوق ومنحار مبالغة في ناحر يكونه لا ينحر الا الابل السمينة
للاضياف وقوله ضروب بنصل في البيت من الطويل لابي طالب عم النبي

لم معناه واستعمالهما من باب اللف والنشر المعكوس وقوله معنى راجع لقوله
والمعنى هو معنى ذلك والمعنى الذي يعين في قوله تعالى الضاربة زيد هو الذي يعين له مثال الذي
ضرب زيد وقوله والاستعمال راجع لقوله صلة الموصول والمعنى ان الوصف
يستعمل استعمال الوصف الفعل ولما ان الفعل يقع صلة لال التعويض بتنزيله منزلته
ولذا يقولون ان صلة ال فعل في صورة الاسم ومن ادعى عليه الشكر ادعى ان الادخال لشبه ال
المعرفة على الفعل وما عطف عليه في الغرائب العمل مطلقا من غير فرق بين زمان كان الفعل
وقوله لكنه قوله تعالى ان المصدقين في عطف اقرضوا اشكال اذ لا يصح عطفه
على المصدقين وعطفه لان المصدقين صلة والمعطوف على الصلة صلة وقد فصل بينهما
بالمعطوف وهو المصدقات ولا يصح العطف على المصدقات والا لقال واقرضن واجيب
بجوابين احدهما ان يجعل العطف على المصدقين والمصدقات معا وغلب جانب التذكير
ثانيهما ان يكون اقرضوا صفة لمحذوف اي والذين اقرضوا وحذف لعطفه على موصول
وقوله وفيه نظر لانه لا في نظر ظاهر مع ضوع كل منهما مختلف فمراده بالفعل
الذي عطفه على الصلة الفعل الباقي على فعليته لعطفه على اسم ظاهر الحال الفعل
وفعله وهو جملة لا محل لها فلا تؤول بمفرد لكونها صلة وكذلك لا يؤول ما عطف
عليها كاقرضوا في الاية بل يبقى على فعليته بخلاف ويقبض من قوله تعالى اولم يروا
الى الطير فوقهم صافات ويقبضن فيؤول ويقبضن بقابضات لانه معطوف على صافات الحال الذي
الاصل فيه الافراد والتنكير فلا تؤول الاية الاولى وتؤول الثانية فاختلف الموضوع
واعترض ايضا بان الشيء يرد مع ما اختص يعترض عليه لانه لا يعرف على هذا
الاعراب قول انه لما اعطى حكمه في حكمه يقتضي ان المسوغ لعطف الفعل عليه
هو كونه معرفا بال اما اذا لم يعرف بال فلا يصح العطف وهذا معنى الحصر فيشير الى على
الوجه الاول فعال او مفعال قوله في تعمل عمل اسم الفاعل في نقتضيه انها
ليست باسم فاعل وليس كذلك بل هي منه والعذر له انه لما كان فيها زيادة التكثير
سموها امثلة امثلة المبالغة والاسم اسم فاعل وقوله بالشروط
المتقدمة في العمل الجمع هنا على المثنى لانه يتفرع في اسم الفاعل الغير المقرون
بال الاشتراط وفي المقرون بال بشرط واحد وقوله الزيادة في الفعل في في بعض

انتهى

صلى الله عليه وسلم بنت بنتها زوج ابنتها امية بن المغيرة المخزومي وضروب خبر
محذوف تقديره انت ضروب ولا يغير هو لقوله فانك عاقر وضروب مبالغة في ضارب
وفيه ضمير مستتر هو فاعله وسوق بالنصب جمع ساق مفعول ضروب وسمانها
جمع سمينة والنصل السيف حديدته ومن جعله السيف كله فالنصل والمعنى
انه كان يعرقب الابل السمينة للضيفان عند عدم الزاد … ويتبرز وحده واذا
كان يفعل ذلك فهو بالحل ويتبرزه … بالحل مفعل والشاهد في ضروب فانه عمل
عمل ضارب وقوله حذر امورا البيت من الكامل وحذر خبر محذوف تقديره هو
حذر وامورا بالنصب مفعوله وجملة لا تضير مضارع ضار يضير في محل نصب
لغته … وآمن معطوف على حذر وما موصولة مفعول آمن ومنجيه
بالنصب خبر ليس وجملة ليس صلة ما والعائد ضمير اسم ليس او الضمير المضاف
الى منجيه وهذا البيت يحتمل المدح والذم والشاهد في حذر حيث نصب المفعول وقيل
البيت مصنوع وان سيبويه … سأل ابا يحيى اللاحقي عن … تعدي فعل … البعض
… في اعمالها … من العرب فقال هذا البيت ونسبه للعرب والجواب من
كلام العرب كان سيبويه اثبته في كتابه وهو امام جليل يأبى ان يثبت في كلامه ما
ليس من كلام العرب ومن سمع في غير هذا البيت وقوله وهو موضح عن الكثير من واحد
… فعلم … بجعل … واصل … المعقوقات باو يعود الضمير
عليها مفردا على المراد … او عودها على … والاستغناء به لما علم
على حد قوله تعالى واذا راوا تجارة او لهوا انفضوا اليها الاصل انفضوا اليهما وقوله
ومن يكسب خطيئة او اثما ثم يرم به بريئا الاصل بهما وقوله به الخبر …
لانه … على الاول … متعلق بمحذوف حال منها
والتفريق مستحق التثنية الذي ثبت له حال كون هذا الشيء من عمل وما سوى المفرد
مثله … عن … المفرد كانه قيل … اسم الفاعل وامثلة المبالغة تعمل
الا اذا كانا مفردين لعدم تشبيههما في الفعل واما ان كانا مثنيين او جمعا ابدا يعملان
لبعدهما من الفعل لان التثنية والجمع من خصائص الاسماء او يعملان مطلقا
فاجاب بانهما يعملان مطلقا فقال قلت ثم عمل غير المفرد من اسم

الفاعل

١٤٩

الفاعل والمصدر كما يعمل الا اذا كان مجردا او في الكافية واعمل المضاف والمجرد
ومصدرا ما … التوضيح … احببت عنه بان اسم الفاعل اشبه الفعل المضارع
لفظا ومعنى لدلالته على الازمنة الثلاثة والمصدر اشبه الفعل في اللفظ
… وقوله … وكذا … هذا ان فعلتها فيه
… واما ما المتصلة بها … في محل جر باضافة حيث اليها وجملة
فعل ضمير المستتر او يحتمل ان تكون فيما اسم شرط متعلق بفعل وفعل فعل الشرط
والجواب محذوف لدلالة ما تقدم عليه ثم ان فيما تتميم للبيت … وقوله في
الحكم … العمل والشرط … فيما … وهو للزيادة
في … لا يمنع اعمال غير المفرد وانصب بذي الاعمال … لما يقتضيه
قولك … اسم فاعل … التثنية … اسم الفاعل لاجل العمل الفعل
بجواز اضافته فقوله انه هو الاصل … هذا ظاهر كلام سيبويه وقال
الكسائي … كالامر … وقيل الاضافة اولى للتخفيف ومن … بالجر والنصب
قوله تعالى ان الله بالغ امره وقوله هذا … التوطئة …
لانه … جواز الوجهين مخصوص بالمتعدي الى واحد وان كان متعديا الى
اثنين … الاول وجب النصب … ويكون … وليس
كذلك والصواب ان يقول هذا ان كان المعمول متصلا باسم الفاعل ويفصل
بينهما بما يجوز به العمل … فصل بينهما … الى ذلك … واجرر او انصب تابع
الذي … عليه … اذا لم يقع فصل … بين المعمول واسم الفاعل جاز
في المعمول وجهان وكلام … يكون اسم الفاعل متعديا الى واحد او الى اثنين
انا ضارب زيد وانا معط زيد درهما … زيد الوجهان وكذا ان فصل بينهما بما
يجوز به الفصل بين المضاف والمضاف اليه كما في قوله فصل مضاف شبه فعل
نحو انا ضارب غدا زيد وانا معط والله زيد درهما يجوز في زيد ايضا الوجهان وعلى
هذا … يحمل تلوا في قوله وانصب بذي الاعمال تلوا والتلو ما بان لا يقع
فصل اصلا او وقع بما يجوز به الفصل وانه يفصل بين اسم الفاعل ومعموله بمعمول
آخر تعين نصب المعمول المفصول واما … او متعديا … فيما اذا كان اسم الفاعل

متعديا الى اكثر من واحد نحو انا معطي زيد درهما وانا معلم زيد عمرا منطلقا فمن درهما
في المثال الاول وعمرا ومنطلقا في المثال الثاني ينتصب نصبة الفعل بالمفعول
الاول وانما صار بين المفعول الاول واسم الفاعل بما لا يجوز الفصل به يجب نصبه
ايضا ولكن جره يميز اسم الفاعل المتعدي الى واحد او اكثر مثال الاول انا ضارب اخوك قايما
زيدا ومثال الثاني انا معطي اخوك قايما زيد درهما وانا معلم اخوك قايما زيدا عمرا فينبغي
النصب في الجميع وضعفه سواه في قول المص عايدا على التالي فيصير فاذا كان الفصل
بين المفعول الثاني نفسه وبما اذا كان السوى منهما بان كان الفصل بين اسم الفاعل
والمفعول الاول باجنبي كما مر هذا هو الحق الذي يشهد له تأمل كلام الحافظ بسبب
التعقيب **ومولنصب** فقوله اذا كان يطلب اثنين فقد علمت ان الصواب عن
التخصيص بما ذكر وقوله بفعل مقدر تقديره انا معطي زيدا عطيته درهما
اسرو ويفيد جواز الوجهين السابقين على ان كان الثاني ظاهرا فان كان ضميرا
تعين جره بالاضافة نحو هذا مكرمك الان او غدا وقال الاخفش وهشام
الكاف في محل نصب مثلها في قوله انه مدركك وقوله ربما التنازع في لا
يجيء على مذهب نحو كانه لا يرى التنازع في متوسع والاولى انه محذوف من
الاول لدلالة الاول عليه نعم يجيء التنازع على مذهب العامل في الجميع
في المتوسع **واجرر او انصب** فقوله اذا اجر اسم الفاعل المراد به الزمن الحاضر
فيه شروط العمل لان الكلام فيه واما تابع ما لا يعمل فيه فيجيز فيه الخفض
وقوله ويشمل جميع التوابع لكن ان شاملا باعتبار ظاهره فالنصب لا الخفض
ما الصواب تخصيصه بعطف النسق لما يستبعد من المثال وغيره من التوابع
يتعين فيه الجر وقوله وكلام لم يحتمل في مثله في هذه وفيه نظر لانه سماه
تابعا واذا قررنا انه عاملا لا يصح وعلى انه تابع وانما يتعين كونه مخفوضا
على اللفظ او منصوبا على المحل فيصح كلامه هذا التنازع **وكل ما قرر لاسم**
فاعل اسم المفعول ما دل على حدث ومفعوله يا دال على حدث لانه جنس وقوله
ومفعوله يخرج اسم الفاعل من كل ما دل على حدث اصلا ودل عليه وعلى
فاعله ولم يجر في الجر الفعل المبني للمفعول لان الكلام في الاسماء فالذي

وقد يقال انه لعله تعظيما باعتباره وقع بعد الصفة وانه وصفه

غير واحد

غير واحد وقال بعض زاد في الجر ومرون **بلا تفاضل** قيل هذا كالمناقض
مع قوله بعد وقد يضاف ذا الخ كان اسم المفعول مختص بالاضافة الى ما هو
معنى واجيب بان المراد ان اسم الفاعل سواء كان يعامل اسم المفعول واما اسم
المفعول فيعامل اسم الفاعل ومال غير واحد الجواب التناقض ليس بحجة لان كلا
منهما يضاف للفاعل معنى لكن اضافة اسم المفعول مستحسنة واضافة اسم
الفاعل قبيحة **فهو كفعل** هذا راجع لما يتوهم من التشبيه المقتضي ان اسم المفعول مثل اسم
الفاعل في انما به عن الفعل المبني للفاعل وزاد قوله **في معناه** مختص اولم يقل
وعمله مع انه مثله فيهما كان العمل اما الحكم الكلية وقوله وكل ما قرر للاسم
زوجة وخادم ودار وما يقوم به لتعقيد فقوله كم زيد ضم ابن الجوار يعول بعض
بكر ضر بما علمت انه كلا يعمل الا اذا كان للحال او للاستقبال وقول من المتم
في صيغ الخ تسير فليس والصواب انه صار من المفعول المجرور بلا كلام كان الموافق له لفع
بل اسم من المفعول والجر اقوى بل لفقد الفعل ويصير المعنى كان المفعول موافقا
الفعل في معناه وهو اولى معلمه من ابعد ضمير او متعلق بالكاف التي هي بمعنى مثله
ومن يضاف ذا فقوله كم يعني ان اسم المفعول المجرد كالذي اسم الفاعل
وهذا الكلام يقتضي ان اسم الفاعل لا يجوز اضافته لمرفوعه معنى والحق
ما مر ان اضافة اسم المفعول حسنة واضافة اسم الفاعل قبيحة وكلا الجر ان اضافة
وامرمنها للمرفوع معنى الا اذا اريد به الثبوت **محمود المقاصد الورع** اهـ كله
الورع محمود مقاصده فمقاصده نايب عن الفاعل بمحمود وقيل قابل للتنزل اسم المفعول
منزلة الصفة المشبهة ثم حول الاسناد عن المقاصد الى الضمير ثم انه ومن هنا
بانتصب المقاصد على التشبيه بالمفعول به ووقع هو الاول على المقاصد لزوال
اضافته التي كانت تنافيها وليست خلفا عن الضمير لا زعم **ثم** لان الضمير بعد
ولاكنه انتقل الى اسم المفعول ثم جر المقاصد بالاضافة بعد ان امتنع اجراء الوصف
المتعدي لواحد وهو محمود مجرى الوصف المتعدي لاثنين من هنا الضمير الكاين عن
الفاعل وثانيهما المنصوب على التشبيه بالمفعول به بالاضافة عن نصب كلا
ومع لئلا يلزم عليه اضافة الشيء الى نفسه **واستعمل** من مثال الله

ان اضافة اسم المفعول لمرفوعه معنى انما تجوز اذا كان اسم المفعول متعديا الى واحد
وان كان من القاصر او من المتعدي الى اثنين او اكثر فانما تجوز اضافته وبه تعلم ان تمثيل الشيخ
بكسير الخبر غير صواب لانه اسم مفعول من كسى المتعدي الى اثنين فلا تجوز اضافته
لمرفوعه الا عند بعض المحققين **قوله** وذا باعل في فيه شكل قبل منونا نائب عن الفاعل
والله اعلم

وتأمله

ابنية المصادر

الاولى ان يعبر بهذا الباب والذي بعده الى اخر التصريف لان الكلام فيهما فيما يتعلق
بالمفردات كما قبل علم التصريف قبل علم النحو ومن يقال الذي لما ذكر علمهما ناسب
ذكرهما والابنية جمع بناء والبناء مصدر بنى يبني بناء والمراد بالابنية الاوزان كانه
قال اوزان المصادر **قوله** فعل قياس ... اربعة اقسام باعتبار عدد الثلاثي المكسور
العين او المفتوحها الذي مصدره فعل بسكون العين فيما واصل والاربعة كلها العين
وتجاوز كلمها مع عينها الى المتعدي واللزوم ثانيها ثلاثة وبلا تعدي اليها كانت خمسة
لان مكسور العين ومفتوحها يكونان متعديين ولازمين وفعل المضموم لا يكون الا لازما
بفعل قياس المراد بالقياس هنا انه اورد ضمير ولم يعلم كيف تكلموا المصدر اما انه
تقيسه على هذا الا ان لم تعتبر وزنا مع وجود السماع بخلافه فالذي سيبويه والاخفش
قوله ... المثبتة بقال فوقا مثلا غير صواب لان كلا منهما في المتعدي واللزوم
وما نصبه منه لازم لانه انما يتكلم به ... الحال او ينصب به المفعول الذي في معنى الجملة
فعلت منه كما هو **وقوله** في موضع حال من مصدر الا ولو انه حال من الفعل المعرب
وفعل اللازم **قوله** وانما انزل الفعل والفعل الكاسر للنعمة **وقوله**
جوى يجوى الجوى ... الوجد متعد او حزن او مختلف المرض او صعق عداء الجوع وقوله
وشلل ... الشلل هو ... بعض الاعضاء ... الشلة ... العاهة
وشل الصلد شلل ... بفعل المكسور قال **قلت** هلا العرب بين المصدر المفك
وشللا وغيرها احترازا من الاول دون الاخير مع اجتماع المثلين في كل **قلت**
الاول مصدر المتعدي بعينه هذا الكتب جوف الادغام وجود فيه والاخير من اللازم
بعينها الحركة ووزنها بفعل بفتحتين وهذا الوزن الرابع من الاوزان السبعة التي
لا يجوز فيها الادغام المشار اليها بقولهم فيما ياتي لا المثل هنا ودل وكلل

الانسب

ولب

ولب وانما وقع الادغام في الفعل في الجميع لان الادغام في الفعل اطرد في الاسم
مرح **وفعل اللازم** **قوله** وباطرادي في موضع الحال من معول ... لان
العامل في الحال هو العامل في صاحبها والعامل في صاحبها هنا هو الابتداء والا
والابتداء لا يعمل في شيئين من جهة واحدة ماض ومختلفين ... الحال لا
بعمل فيها الا الفعل او ما في معناه والحول انه حال من الضمير الذي استقر من الاستقرار
الاستقرار المجاور والمجرور الذي هو له وعرابا لجهة المصدر كالاباء ... عند
النفس بابا وانه متعد تقول ابى زيد فعل كذا والجوار اما يستعمل بمعنى كره تقول
ابت الشيء بمعنى كرهته فهو متعد ولمس مراد او يستعمل بمعنى امتنع فيكون
لازما وفي المصباح ابى الرجل بمعنى امتنع وقال الزمخشري في تفسير ابى من قوله تعالى
الا ابليس ابى امتنع مما امر به ربه وهذا الاخير هو مراده وبه يسقط اعتراض
م وغيره **بلزم افعال** **قوله** وزكم زكاما لا تمثيله بهذا غير صواب لانه متعد
في القاموس زكمه فهو مزكوم **والصوت** **قوله** نحو نعق نعاقا بضم النون ونعيقا
وهو صياح الراعي بغنمه وزجره لها وصياح الغراب والمضارع بفتح العين
وكسرها ومنه تمثيل الذي ينعق **وقوله** ويعرى الشاة يقال الصحاح يعرى العنز
تيعر يعارا بضم الياء اي صاحت واما اليعار بفتح الياء فهو الجدي يربط على الزبية
كاصل ان يقع الاسد فيها انتهى ليأتي الجدي **وقوله** ورغو البعير رغاء بضم
صوت مبالغة في التصويت **وشمل سيرا وصوتا** اقتضى كلامه ان فعالا
للصوت انه مصدر فعالا بضم الفاء وفعيلا ولمس المراد كل ما دل على الصوت
يكون مصدره عليهما معا بل منه ما سمع مصدره عليهما كنعق نعاقا ونعيقا
ومنه ما سمع فيه فعال فقط كيعر الشاة يعارا ومنه ما سمع فيه فعيل فقط
نحو صهل صهيلا الحمار **وقوله** على حذف مضاف في هو ابنه على حذف الموصوف
وقوله فبل الراويد المغبرك الراوي الغير مثل العمر وضبط الانس اسم مفرد
لسر ... او الواو ... اللحم وبيان السناد الراوي في صهل هو اللام وما قبله مفتوح
بلو ... فيما قبله شمل بل الكسر على اللغة الفصحى لا اختلفت حركة الذي قبل
اللام وهو عيب السناد **فعولة بفعالة لفعلا** ليس المراد ان كل ما جاء فيه

معولة نحو وعيه مقال الله بل مفعولة خاص بفعال التي للوصف منه على وزن مفعل
بسكون العين نحو سهل فهو سهل المصدر له سهولة وصعب فهو صعب المصدر له
صعوبة ومفعالة خاص بفعال التي للوصف منه على وزن فعيل كجزل فهو جزيل المصدر له جزالة
ونصف نصافة فهو نصيف وكرم كرامة فهو كريم وكامل ما قلناه من الحد بمثال ليس
مما في اللغة والتشبيه المرتب فسهل يرجع لفعولة وجزل يرجع لفعالة فسيبويه فتنبه
ما قدم وما أتى مخالفا فقوله [illegible] وقياسه [illegible] فقوله وقياسه رضى وإنما
كان قياسها ذلك لقوله سابقا وفعل اللازم بابه فعل وقوله وما أتى مخالفا
لما مضى فعلها موصولة مبتدأ وجملة أتى خبر [illegible] وصلة [illegible] وصلت الفعل
في هذا الابيات الستة التي في العموم والابهام والبعد إلخ وقوله
في بيان مصادر المزيد أهمل المزيد على ما نبه الرباعي الاصول [illegible]
بعد ذلك [illegible] انه زاد على الثلاثي وغير ذي ثلاثة فقوله [illegible] وله أبنية
كثيرة ضبطها [illegible] على الثلاثي [illegible] بل الرباعي الاصول [illegible] وقوله فعلا إلخ
فعللة لفعللا [illegible] بل المزيد منه [illegible] فحكم قوله [illegible] الأصلي والمزيد
من الثلاثي [illegible] الناظم تكلم على مصادر الجميع [illegible] ولو جعلت
الضمير عائدا على المزيد من الثلاثي على ما قبله [illegible] لانتفى
الكلام [illegible] يتكلم على الرباعي الاصول والمزيد منه [illegible] ومعنى
[illegible] بعضها على بعض [illegible] ثم رجع
[illegible] بعضها على بعض [illegible] التعريس بل البناء للمفعول
والتعديد [illegible] الأمر [illegible]
[illegible] فقوله [illegible] مفعول [illegible]
مفعوس [illegible] حركة [illegible]
والواو [illegible] الضمة [illegible]
[illegible] على [illegible] المصدر
المغيس [illegible]
[illegible] مبتدأ [illegible] والكلام في [illegible]

انتهى

اسم بمعنى مثل خبر عن الثالث وضمير خبر عن الاول فلنبت والفاهما اغرابي
كم مجيئا والعموم الذي ذكره في محمد فقول الله [illegible] بعد [illegible] السماع [illegible]
فينبغي [illegible] اخر [illegible] عليه ثم ان كان فعل غير ثلاثي [illegible] مصدر مقيس
ومنه الكلية [illegible] مقيس كما تقول [illegible] التعريس
[illegible] ويكون الضمير [illegible] على الثلاثي ومقيس [illegible] مصدر مقيس
[illegible] بل الكلية [illegible] فان الابيات [illegible] غير ثلاثي [illegible] مصدر
مقيس وزكه تزكية من التقبيس [illegible] تفعيل [illegible] تفعيل
مصدر الفعل المضعف اذا كان فعل [illegible] اللام [illegible] فعل اللام المصدر له
التفعيل ايضا [illegible] بعد [illegible] تفعيل [illegible] ويعوض منها التاء
كما اشار اليه [illegible] تزكية وتسمية وتنمية مخففة [illegible] الكلمة وزنه
في [illegible] الهجاء [illegible] هذا البيت اشتمل على ثلاثة افعال
[illegible] الحقيقة [illegible] والتزكية [illegible]
والتعهيد وزكية في هذا المثال مفعول مطلق [illegible] الفعل الواقع [illegible]
في المصادر [illegible] كلام الله واجملا اجمالا [illegible] مصدر افعل على
افعال [illegible] لتغيير [illegible]
[illegible] ومعنى اجمل [illegible]
وقوله [illegible] الفعل [illegible]
[illegible] الواو [illegible]
[illegible] مصدر [illegible]
[illegible] وقوله
[illegible] المصدر [illegible] في كلام [illegible]
[illegible] البيت [illegible] الافعال [illegible]
[illegible] المصدر [illegible]
[illegible] وغالبا ذا التا لزم فقوله [illegible]
[illegible] وقوله [illegible] حركة الواو [illegible] المصدر

تبعا للنقل هو حركة العين فيه ومن النقل معول المنار للبنية فيه بل اذ يقول فيما بالذ
لساكن النقل عن النحو بل وفي لبروات غير معل وقوله وقلبت الفاء ايد لتحرك بما في الاصل
وانفتاح ما قبلها تابع الحالة الراهنة وقوله ومزيت اخرى الا العين في عند الخليل
وسيبويه انما العل المصدر لزيادة تناوي بسامل الحرف ومن المواضع كما يأتي في قوله اللف
الافعال والاستفعال الخ واختار الاخفش والفراء الاولى المقلوبة عن عين الكلمة
فيكون على وزن افالة على وزن افعله وعلى الثاني افعال له وما قيل في اقامه يقال في اجازة
وقد ورد ان الحال بناء على ما يعتقد تحصيل الاجازة فقال اصله في لغة اجازة وقوله
اي ان ان اصل ان اجوز نقلت حركة الهمزة الى الساكن قبلها ثم حذفت الهمزة تخفيفا
لقول ابن بري الهمز بعد نقل الهمز حركته : تحذف تخفيفا محقق علته واصل المصدر ان زاد
بهمزتين بينهما الف فقيل بل الهمزة الاولى ما بعد بهمزة الفعل ومعناه باستعمال التنبيها ما
ما بعد باستفهام استفهامه الا تعوض عن التاء والقياس ان تعوض التاء عن الالف المحذوفة
في اراءة واستبهما ما ثم فيصل كما بالزلة لقول الله واستعذ الاستعاذة لا
في قوله بغير وما يلي الاخير ثم كما يأتي لقوله والاضافة كالاقامة في احوال الفعل
واجيب بان حذف الوزنين لما اشتركا في الافعال وكان لما حكم بغيره ان
غير مماثل الجيم ومو وزن الالف وكون التاء عوضا منه خصه بالذكر لما اعتزى
على الله ايضا في قوله وغ الياء الثالثة لزم بان الغلبة تقتضي نفي اللزوم واللزوم
منافي قوله الا في والتالزم عوض ومن قضايا النقل انه عرض بنا في الغلبة ولو
واجيب بان هذا النسب صار من الكل وانما هو بيان لما وقع في كلام العرب كانه
قال الغالب والكثير في كلام العرب ان التاء كالشبه ومن غير الغالب انه كما لها
وقوله والتاء معوض الكلام في يلزم على هذا الوجه الفصل بين المبتدا والخبر
بمعمول الخبر ومو جملة لا لانه هو طلاقه الا وهذا الوجه احسن الوجوه ويلزم
على الاعراب الثاني تقديم معمول الخبر وهو ذا على المبتدا وهو التاء وهو جائز بل الفرق ورد
فالوا والصواب اعراب المعرب ومو في ذا مبتدا اول والتاء مبتدا ثان ولزم خبر عن الثاني
والجملة من الثاني وخبره خبر عن الاول والرابع محذوف وغ لباحال مقدم من فاعل لزم
والتقدير ذا في المصدر التاء لزمته حال كون الذي غالبا ويلزم على قبحه الكثر الشيخ

على

على اعرابي كم ومو تقديم معمول الخبر الفعلي على مبتدئه بل الاول الصواب اما واعتبر كما قلت وما يلي
الاخير قول كم يعينها ان الحرف المتصل به الحرف بالرفع فاعل المتصل ومو خبر عن ان الاخير في كلام المصنف
بالرفع فاعل يلي ومفعوله محذوف تقديره والحرف الذي يليه ويتبعه الحرف الاخير ولم يكتبه الله بمر لان المراد بعين
الاله اذ قد يكون العين الفا او واوا او ياء ان المراد الا الفعل بل ذكر الفتح لتعيينه والاولى تقديم اجتماعه
الفتح سابق على المروي قد يقال الواو لانفتح تنبيها ومعنون على مخصيه وقيل الفتح غير الفتح
وقوله بمعنى باب التنازع غير محصيه صنا به عند هم والصواب انه من الحذف من الثاني لدلالة
الاول عليه كاصطفى اصله اصطفو لانه من الصفو فقلبت الواو الفا ونقول في المصدر اصطفاء
بالواو ثم تقلب الواو همزة ثم ما بعد الهمزة واو وياء اذا ان لم تعد زيد فصار اصطفاء وضم ما يربع بعد
الياء ومن تكسر ونضم ايديهم الثلاثة اربعة بنفسه بحو رابع والتاسلم اما امتناع يقال
الركب او الجيش اذا امتنع بعضه الى بعض وقال الكلبي في امثال
الى مذا الحمل غير خاص بتفعلل بل هو عام في المبدو بالتاء فيشمل تفعل نحو تكلم تكلما وتفاعل
نحو تفاعل وتخاصم وما كان ملحقا بتفعلل نحو تجلبب وتبيطر ومحاوصون في الفعل ان كان
اللام والابدال كانت كان الكلمة ياء ثم الرابع كسر اعارضا كالتواني والتزالي كان الواو
متوسط من بعد ثلاثة احرف ومن قبلها ياء لما باني وقوله والواو كلاما بالقلب وتعليله هو
غير صواب وقوله وضم فعل امر واصله اضمم فنقلنا حركة الميم الى الضاد قبلها وحذفت
الهمزة وادغمت الميم في الميم وقوله ويحتمل ان يكون فعلا ماضيا واصله ضمم بضم الاول
وكسر الثاني ما ادغمنا امر المثلين في الاخر معلا الاول بعلمه قول كم نحو دحرج دحراجا
في الزي في الازهر عن الصيم في انه لم يسمع الادحرجة ولم يسمع فيه دحراجا والذي في
القاموس والصحاح انه سماعا وقوله نحو جلبب مو من الرباعي المزيد
ضعفت فيه اللام ليكون ملحقا بالرباعي الاصول كدحرج وبه سمع اعتراض بعض
وان الصواب انه رباعي الاصول كدحرج ومعنى جلبب لبس الجلباب وقوله
وحوقل مو ما زيدت فيه الواو الحاقا بالرباعي الاصول ايضا والحوقلة مشيه الشيخ
الضعيف قاله والحوقلة العثور عن الجماع لكبر وكان يقال مو قلته
وكلهم واما يقال في الحوقلة تنتقد الكلام على الفاد غير واحد وغير
ما مر قول كم ابدا اهار عتريلا في ابدا الدرماني الله في كالياس وقوله

اللهم صل على سيدنا محمد وآله وصحبه

ماتت تنزي إلى أبيت من الزجر وبات فعل ماض من أخوات كان واسمها ضمير عائد على المرأة
الحرة تمنعها وقيل عائد على ناقة وتنز مضارع نزى بمعنى حرك ودلوها بالنصب مفعول به
وتنزيا مصدر منصوب على المفعولية المطلقة وفيه الشاهد لأن القياس فيه تنزية
بالتاء كما قدمه بقوله وزكه تزكية ولما الكاف اسم بمعنى مثل وما مصدرية وما بعدها في تأويل
المصدر وتقدير الكلام مثل تنزية والشهلة قال هي والعين العجوز والنصف الحاج والـ
والمصباح الشهلة المرأة النصف العاقلة والنصف بفتحتين المتوسطة في السن
والقاموس جمع بينهما فقال هي النصف العجوز قال الشاعر لا تنكحن عجوزا أو مطلقة ولا
وإن أتوك وقالوا إنها نصف فإن أمثل نصفيها الذي غبرا: ومعنى النصف بالذكر
كلامها خصيا الكبر والشابة فمن فيهما الذي ذكر لك من المرأة والناقة تحرك
الدلو عند الأخذ للماء الكبير كثيرا **وبعلة يلزم** ما ذكر المصادر والثلاثي وغيرهم وكذا
المصدر بمنزلة اسم الجنس يحتمل القليل والكثير ويحتمل معلوم العدد كأنه قيل لك
وإذا أردنا الدلالة منه على مخصوص العدد أتينا بصيغة خاصة يبعد التوصل إليها بعلة
وبعلة **قـوله** وإن المصدر الثلاثي بل على هذا التحديد من قول الحد بعد في غير في
الثلاثي **وقوله** نحو جلس جلسة في مثل الجلسة إشارة إلى أنه كلامها يسار إن يكون
في مصدر الثلاثي زيادة على حروف الفعل كجلس جلوسا وكالثمر ضربا أيضا
زيادة مع أنه تقتصر على زيادة التاء مع حذف أوله وإن كانت مثال زيادة فلابد
نظرهما وإذا أمر زيادة فتبنى بعلة والمبالغة وتحتمه فلا بد من قابر للمرة
الواحدة والجنس **وقوله** جلس جلسة حسنة مكذا في غالب النسخ بتاء الوصف
بحسنة والأولى إسقاطها لأن الهيئة مستفادة من الوصف وفي بعضها إسقاطها
وهو الصواب **وقوله** الأعربية الوصف ولا يختص به خلافا لما في **وشذ**
فيه مينة إنما شذ لأنه يؤدي إلى هدم بنية الكلمة بحذف الحروف التي لو وجد ما في قصد إثباتها
الفعل وبيانه أنه أفتى بمصدر أفعال إذا أردت الهيئة قلت مثل أخمرة معراذا
الحرف مع التي الوصل وألثناء وهما موجودان في الفعل **قـوله كم** إذا أثبت الخمار إلى
غطت رأسها به **وقـوله** واعتم إذا لبس العمامة على رأسه **وقـوله** من تقمص
إذا لبس القميص **وقـوله** وانتقب إذا لبس النقاب وهو المسمى عند العرب باللثام

وقوله

يشير ضبطها بالجيم [illegible]

وقوله وفي الثلاثي الواقع في كلام الحد بغير في الثلاثي ولعله كان كذلك في كلامه
وناسخ المبيضة هو الذي صرفه غير في والأبا الثلاثي مجرور بالإضافة وقوله أو في
موضع الحال منها نادر لتقديم الحال على عاملها المضمر مثل الفعل كأمر وقوله كاليد فلان
زيد نحو سعير

أبنية أسماء الفاعلين والمفعولين والصفات المشبهة بها

مكذا في بعض النسخ بإسقاط وأسماء المفعولين وهي صحيحة كم ولذا قال في قول الحد بعد
وإن يفتح منه ما كان انكسر كأنه ينزع منزلة وفي غالب النسخ زيادة وأسماء المفعولين
وهو الصواب وفي ميلا ينزع وإنما ساغ جمع فاعل وفاعلين جمع مذكر بسلامة مع أن فاعل اسم للعقل
وهو غير عاقل ولا يجمع جمع مذكر سالم إلا ما كان لعاقل لا مرأى للعقل واقع على الشخص
المتصف بمعناه والشخص يكون عاقلا وغير عاقل فغلبنا العاقل الذي فيه على غيره
قال فلت وأعرفه المركب الإضافي أن يجمع المضاف دون المضاف إليه على ما للجمهور
لما تقول في جماعة كل واحد منهم مسمى بعبد الله عبد الله والله على عبد الله ضرب
النون للإضافة ومنها جمعنا المضاف والمضاف إليه معا **فلت** ملاذكرها من بل العلم
وما أضيف إلى العلم ولعله الذي في اسم فاعل النبي علما وإنما مراسم جنس بل ليس لنا كم ذا ر
بتسكين المضاف إليه متعول اسم فاعل وتعني به يعرب المضاف إليه بال فيتعول الاسم
الفاعل فلا يلزم جمع المضاف إليه **قـول كم** مختلفا أي متعد ولازم **وقـوله**
متعد رمع مكسور العين معه كما مر كما هو **فعل على صيغ اسم فاعل قـول كم** الأزهري
صيغة كان إشارة إلى أن الكاف في قول الحد كفاعل بمعنى على وهو على حذف مضاف بمعنى
مثل قائم فال الثقيل صحبت تقول خبير أي على خبير **وقـوله** والمراد باسم الفاعل
أي ومن هو لا يغير كونه للثلاثي بدليل أمر كلامه وعبارته توهم أن غير اسم
الفاعل غير وصف وليس كذلك **وهو قليل في فعلت قـول كم** نحو في الغير كمعنى
حزن فهو حزين ومثله فهم فهو فاهم وحمض فهو حامض ومثل بهر فهو باهر **وقـوله**
وانقاها إن يكون كوجع إن يكون ناقصة ومنه هاف في ثلاثة **وقـوله** وكجزع الكلام
ان الأولى أن يوضح هذا الكلام حتى يفرغ من سائر الأوزان وما كان جميع من الأوزان مما صفة
مشبهة ما عدا الفتح فاعل فهو اسم فاعل لا غير إلى أن أضيف إلى مرفوعه معنى فهو صفة

دون ... وهو ... وعوا لجار والمجرور
وقد قال الفاعل وعامل ...
معنى الفعل ...
ان قال ...

مشبهة أيضا وقوله غرون أي بتخفيف الزاي المعجمة كأنه ثلاثي وقوله أي تسال
منه قولهم غزا الشيب إذا اشتهر وغزا البول إذا انقطع وغزا الغرم إذا انقطع فهو من
أسماء الأضداد نحوا ثنى كرر نحو تعبيرا من الأمثلة أي تلك الأمثلة راجع للفعل الدال على معنى
خاص فهو له مرتب بالنسبة لرجوع الأول للأول والثاني للثاني وله معكوس بالنسبة لكون الثاني
للثالث والثالث للثاني قوله بفعل الأعراض مجموع عرض وهو ما ليس قر كذا حسم
وصف غير ثابت كالفرح فإنه غير لازم للإنسان والأشر من الأجر النعمة والقلقة
ونحال للأدلة في العلم والكرم وهو معنى ما قبله قوله وعمارة البكر عطفه على
ما قبله ليس عطف تفسير بل من عطف الغلاء فكان ينبغي لكل أن يأتي بمثال لكونه
فيه فعل دالة بمثال على الأمثلة كشبع فهو شبعان وروي فهو ريان وما مثال الأول فاعلم
مادام على ما في البكر كاغرث معناه جاع كما في القاموس وصدي معناه عطش وقوله
بهواجها الأجهر معول لا يبصر في التفسير ومنه قولهم أعلم من علم إذا كان مشغوفا بالشغبة
السعلى وما أحسن قول الزمخشري بيتكم أدهم واعز له وقوم معترفا على أنهم لا يعلمون
والعلم وقل أهل الجهال البغتة أنشئ أنا الحبيب والأيام أبح أعلم بركات تشبها له مشغوفا بيتين
لا يقدر على السكون بالميم لأخرجها منه ومعا أولي منهم بفعيل على بفعل لأن بفعل و
بفعيل في القياس تنكيبا على نظم المقتضي العكس والنظم التعظيم وكذلك التعظيم
اللحم والعقل ثم ثبتهم ثم أشارة إلى أنه يما يراد فيه وأجيبت عنه بأنه احترز
من حمل من محل الشيخ بفتح الميم بمنزلة أنها في الحديث تعرف الشدا تيهود من الثغور
محلوها وباعوها والفرا شحمها بمعنى محلوها إذا بوها أما بعيلان المفتوح بمعنى مفعول
لا بمعنى فاعل ولا يحتاج لهذا الاحتراز لأن الموضوع بفعل المضموم والفعل نحو وأفعل
فيه قوله كثيرا الكثرة ما خوذ من قول لهم أي لم يوزنه على فعل أوزانا أفعل وفعيلة
تنكيبا عليه في تخصيص الفلة بالوزنين المذكورين من يغني في البناء والنوع مبنيا
للفاعل مضارع عني نحو تعني بمعنى يستغني وفسر في التعبير له بأنه تفسير
معنى قوله هو أشيب ولا يقال أشاب كما في السنة الناس لأنه لم يسمع ولنبين
منهما لا بيت أنه وصف إذا تأتي ملم يستعمل فيه سوى الفاعل وزنه المضارع قوله
ثم عوض عن الميم المضارعة من أنتيكيا على الحال لأنه ذكر مستقبلية الميم ولم يتبين اعتها

١٥٥

المضارعة بحرف وتكون من موضوعه ويجاب بأن مثاله يسير دالا وأيضا فهم
المضارعة خاص بالفعل فلا يتوهم بقاؤه وأشتق الميم للزيادة لتعذر حروف العلة
لأن الواو كالأثر لا يزاد أولا ولا يزاد الألف والياء توقع في التباس اسم الفاعل بالمضارع وهو
وتعينت الميم دون سائر حروف الزيادة لكون مخرج الميم قريبا من مخرج الواو ولأنها من
المستعلين ومركب بالضم لأن الفتح يوقع في التباسه باسم الموضع من الثلاثي ولو في
بعض المواضع نحو مجلس والكسر يؤدي إلى التباس باسم الآلة منه نحو مقص اسم
الآلة التي يقاس عليها قوله وغير متعلق بذي الأول من هذا الكلام أن
اسم فاعل مبتدأ لأنه من الحرف كمنه ومن غير في متعلق بمحذوف صفة لاسم فاعل
ووصفه بمحذوف على حذف مضاف والتقدير اسم الفاعل المصوغ من غير مصدر بفعل
صاحب ثلاثة أحرف وزنه مضارع بفعله وقوله ومطلقا حال من كسرة فيه نظر لأن
فيه إتيان الحال من المضاف إليه دون شرطه والصواب أنه حال من متلو وأنه موجود
فيه لأن كسر مصدر وهو مضاف يقتضي العمل في المضاف إليه تسل المنتفي الكاف
زائدة ويحتمل أن تكون مثل هي الزائدة كما زيدت في قوله تعالى فإن آمنوا بمثل ما آمنتم
به قوله ثم وزنته قد علمت أن هذا إنما يأتي بإسقاط واسماء المفعول ليس
من أنها جهة على تسمية ووزن اسم مفعول الثلاثي فسره ثم أسم مفعول من الثلاثي
على غير ثم لأن الثلاثي بما بني على غيره تنكيبا على نظم وما بعده ثم له وجه لأنه لما
تكلم على اسم الفاعل من غير الثلاثي ناسب أن يذكر اسم المفعول منه قوله كأصله
مرضوي اجتمعت الواو والياء وسبقت إحداهما بالسكون فقلبت الواو ياء وأدغمت الياء
في الياء لقوله إن يسكن السابق من واو ويا البيت وقلبت الضمة كسرة مناسبة للياء وقيل
قلب الحركة قبل قلب الواو وكذلك مبيوع نقلت حركة الياء إلى الساكن قبلها فالتقى
ساكنان حذف الساكن الثاني وهو الواو على أصل الحرمين ثم قلبت الضمة كسرة ومقول
أصله مقوول نقلنا حركة الواو إلى الساكن قبلها وحذفت الواو الثانية على مذهب
سيبويه وكلا فرق بين المتعدي واللازم لأن في اللازم يتصل به الحرف الذي يتعدى به
ذا الفعل نحو ممرور به وناب نقلا عنه قوله يعني أن صاحب هذا المتبع
عبارة نظمه ومقصده أنه ذهب وهي عبارة غير حسنة ولذا لم يتركنا نظم

لا يقال مررت برجل كحيل عينه

والأولى أن يقول لعين أو معيبا ينوب الخ والمراد بالنيابة جهة الاستغنا بلفظه
بعيل عن لفظ مفعول في افادة معنى مفعول الذي رفع الظاهر ولا يقال مررت برجل كحيل عينه
ولا قتيل أبوه نعم يرفع الضمير المستتر على النيابة على الفاعل نحو مررت برجل كحيل
موزون قوله بموزنه مقيس من أمر قوله ثم نقله الناظم والله اعلم

الصفة المشبهة باسم الفاعل

لا يقال من الترجمة مكرر لأن مع ذكر الصفة المشبهة في الترجمة قبل من لأنا نقول
الموضوع مختلف ذكرت هنا لأجل بيان أوزانها وهنا لبيان حقيقتها وما تصاغ منه وعملها
قال فلت ما وجه شبهها باسم الفاعل قلت أشبهته في المعنى واللفظ
أما المعنى من كل التمام لو حدث ومن قام كاسم الفاعل وأما اللفظ فإنها تؤنث وتثنى وتجمع
كاسم الفاعل تقول حسن وحسنة وحسنان وحسنتان وحسنون وحسنات كما تقول ضارب وضاربة
وضاربان وضاربتان وضاربون وضاربات فلذلك عملت النصب وكان الأصل فيها ألا
تعمل النصب لأنها دالة على الثبوت ولم تعمل الفاعل ولا يلزم من كونها شبيهة باسم
الفاعل أنها مساوية له لأن المشبه لا يقوى قوة المشبه به ولذا كان المنصوب بعد
اسم الفاعل منصوب على أنه مفعول به حقيقة وهو هنا صفة له على التشبيه بالمفعول
به إن كان معرفة أو على التمييز إن كان نكرة قوله ثم ما صيغ لغير المعنى لغة وحزن
بصيغ المصدر كضرب بسكون الراء فإنه لم يقع مرتين قوله لغير تفضيل اسم
التفضيل نحو أحسن قوله ومن فعل لازم اسم الفاعل واسم المفعول من المتعدي كضارب
ومضروب قوله لقصد نسبة الحدث ما لا دلالة له على الحدث كأسماء الزمان والمكان
والآلة وما دل على الحدث ولكنه منسوب لغير الموصوف وهو اسم المفعول من اللازم نحو
زيد ممرور به فالمرور واقع لزيد وزيد وقع به المرور لا مار فالحدث الواقع منسوب لغير
الموصوف والمراد بالحدث المعنى القائم بالموصوف أعم من كونه حادثا ككون زيد
رضيا بعم أم كالحسن الوجه وأعم من كونه حادثا كما ذكر أو قديما كالعلم علينا في قولنا
الله تعالى عليم قوله ذو دوام معنى الحدث بل تعبير الدوام والاستمرار في
الأزمنة الثلاثة اسم الفاعل من اللازم كقائم كان الصفة المشبهة تعبير
الثبوت وضعا وخارجا واسم الفاعل وضعه الواضع أيضا ليعبير الثبوت واستعمل

في الخارج

في الخارج كإفادة التجدد والحدوث مقابلهم فقوله زيد قائم وضعه الواضع أيضا
لتعبير الثبوت لتحقق الموضوع الاسمي والخبر للمحمول الاسمي والمبتدأ إلا أنه في الخارج يعبر
أن القيام تجدد وحادث وموجود بعد أن لم يكن قوله وتمييز في من الكلام ولم
حيث قال الناظم عن الصفة المشبهة بالخاصة وتعريفه تمييز لها ما مع كالصور ولو أراد
من ما المنتظم وعلمتها الفال ما صيغ لغير الخ آخر ما لكن ومثل هذا وقع لهم لأن جميع عرف
الصفة المشبهة بتعريف كم ما خرج به عن ما هو ومحال أن تعريفها بذلك تعريف
لها بالخاصة وعرفها ما يعرف به ولذا قيل لهم الأعكس وهو مبني على التعريف بين الحد
والخاصة وقال الحافظ بين الكتب والحواشي أهل هذا الفن لا يعرفون بين التعريف بالحد
والتعريف بالخاصة قوله صفة استحسن قوله كرام أمثلة الحسن وجمعه كرم ووجهه
على الفاعلية لأجل الإسناد من الظاهر الذي هو الوجه إلى الضمير المنظام إليه ومن آخر
العلية على زيد بصار الحسن مسندا إلى الضمير زيد مجازا لأن من بعضه أن يستر الحسن
لجميعه ثم انتصب على التشبيه بالمفعول به لما أريد بيان الموصوف بالحسن حقيقة الذي
هو الوجه أضيفت الصفة إليه بما لا من الاسم في التمييز الحرما قلت
ثم هو لولا الاسناد عن الظاهر إلى الضمير فلت لقصد التخفيف وبيانه أن قولك زيد
حسن وجهه فيه عن أمور كان النية منها بكونه لئلا والصفة المعنوية التي هي حسن
والموصوف معنى لأن الصفة الاسم زيد كذلك والموصوف المضاف وهو وجهه والمضاف
إليه وهو الهاء لما كثر المحمل النقل بالوصف والتخفيف لم يمكنهم أن يلوا من النعت الا
الضمير المضاف إليه فنقلوه وجعلوه ما بالصفة واستتر فيها إلى آخر ما مر وكان
لولا الاسناد محول أعبر كم نعا على معنى قوله دون الخ الذي في اسم فريقال
أيضا من امتناع قوله بعدا إذا كان موجود في اسم الفاعل إلا أنه والجواب الاشتراك
إذ كل محمول على نسبة يغير محمول عليه الأخر وبيانه أن قوله الذي في اسم الفاعل المراد به
المتعدي نحو زيد ضارب أبوه فإن إضافة الوصف الاسمي ضارب إلى الأب الفاعل
ممتنعة لئلا يوهم أنه من الوصف المنصوب وأن الأصل زيد ضارب أبا فيقتضي أن الأب
مضروب مع أنه ضارب فتوقع الإضافة في لبس ممتنعة وأن قوله أخرا أن ذلك موجود
في محمول على اسم الفاعل في اللازم لأن فيه كل علته في تمثيله بجانب الأب ما كان

من كتب وهو متعد فإن تعلق هو بل الذين يكتبون الكتاب فالأولى أن يمثل بنحو قائم ويكون
فيما اسم الفاعل المتعدي واللازم خارجين من قوله استحسن جر المتعدي لانه فيه الاضافة
واللازم تستحسن فيه بجعل الاستحسان في كل على ما يليق به هذا التقرير ما قال الوالد جزاه
على أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت ليس صفة مشبهة وإنما يعامل معاملتها وفي
وهو رأي بعض والصواب أن اسم الفاعل مهما قصد به الثبوت صار صفة مشبهة
حقيقة فيمتنع إضافته إذا كان لازما كقائم وقاعد وكذلك إن كان متعديا إلى واحد كضارب
وكاتب لأن كلا يبقى من الأخير وقرينة يرتفع بها اللبس كما في التسهيل وإن قصد
باسم الفاعل المجرد الحدوث فهو غير صفة مشبهة بلا نزاع فلا تصح إضافته أصلا إلا أنها
لا تستحسن بمعنى أنها المراد ولو عبر المصنف بالصحة بدل الاستحسان بأن يقول وصفة
تصح جر ولعله لأفاد ما هو الصواب ولدفع أيضا الإيهام الذي تقتضيه عبارته بالاستحسان
وسواء الضعيف كما في زيد حسن وجهه أو حسن وجه أبيه كما جوز فيهما لما ضعف فيه الصفة
المجرد وأل أو المعمول المضاف إلى الضمير كما في المثال الأول أو المعمول المضاف إلى المضاف
إلى الضمير كما في المثال الثاني لإيهامه أن صفة فسيبويه مع أنه صفة مشبهة فقطعا إلا أنه
الإضافة ضعيفة غير مستحسنة ولو عبر بالصحة لدخل الضعيف فيكون الحد
جامعا للحسن والضعيف وتكون الصحة وعدمها متعلقين بالرواج والخروج لا الحسن
والقبح متعلقا بقرب المجاز أو بعده كما في هم وقررناه سابقا ما يعني من الكلام في
سر العجيب وقوله وتجوز أن يكون المشبه بها من هذا الوجه هو المتعين في إعراب
كلام المصنف ولا يجوز غيره لأن المحكوم عليه هو الصفة المشبهة والمحكوم به هو
كونها صفة استحسن وصوغها من لازم أما وصفها بحسن من بأن فعل المضموم لا
يكون إلا لازما أو استعملا لازما كرحم ورحم المضموم العين المنقول من رحم
المكسور المتعدي قوله وكل يكون إلا للحال كما هذا التفسير خاص في نعم ويحاهر
ثم تبعا للنظام تعبيرهم بصوغها وصوغ في حم وسواء ذكرهم غير واحد أن هذا الشرط
في صوغها واشتقاقها وأصلها وصحة تسميتها صفة مشبهة وفيه نظر إذ قد
تكون صفة مشبهة مع كونها للماضي المنقطع كما في قولك كان زيد حسنا
فقبح ومنه قوله تعالى أو من كان ميتا فأحييناه فميتا صفة مشبهة للماضي المنقطع

بل

بل الصواب كونها للحال من جملة الشروط وصحة عملها النصب كما غير وقد قال أبو
حيان إن النحويين على عدم اشتراط كونها للحال وقال الأزهري تكون للأزمنة الثلاثة
وقوله وجهين ليس المراد أنها لا تفارقه إلا في هذين الوجهين فقط
كما يوهمه تعبيره بجملتين بل تفارقه في تسعة عشر أمرا أخرى كما في الكافية
وعليها اقتصر كثير من الشراح وقيل المأخوذ منهم وهي سبعة وزاد الاستعداد ما
يعلمه في التصريح وقوله لعدم التقادم أي التكلم بمحل النفي الذي هو عدم تسلط
عمل التقادم على سبيل الإطلاق وإلا فمعمول التقادم بالمجرور أو الإضافة ما صلة قطعا
وإنما النفي متسلط على عمل التقادم المقيد بالتمام وبيان ذلك أن الجار والمجرور إن
جعلته خبر ابتداء متعلق بكون عام وتقديم وضوعها كان من لازم فيستعملا منه ما يرتع
متعلقه وهو كونها مصوغة من لازم وقل كذلك على سبيل التوحيد يبقى ما هو لهم كما
في الإيراد وتعلق زمانا يستقيم اعتماد غير واحد مثل كان وعمل اسم الفاعل قوله
كما تقول زيد ضارب الرجل في نصب الرجل تخلف كما مر بل منصوب بعد اسم الفاعل
على المفعولية وبعد الصفة على التشبيه بالمفعول به إن كان معرفة وعلى التمييز
إن كان نكرة وقوله والمراد بالتقدم من التركيب على كلهم حيث أطلقوا في العمل
أنه مع اسم الفاعل يكون متعديا بل لواحد كضارب أو لاثنين كزيد معطي عمرا درهما أو لثلاثة
كزيد معلم عمرا الكبش سمينا ولذا الصحة وقال لو قدر على ما هو مجرد أو أصحيت
عنهم بأنه أطلقوا إن الأصل في التعريف إذا تكون من أمر وقوله بالشروط إن قلت
ليس محضها إلا شرط واحد وهو من الاعتماد كما صرح به فلم جمع الشروط قلت بأنه جمع
الشروط باعتبار تعدد أفراده لأن الاعتماد إما على نفي أو استفهام أو غيرها فأمر
وباعتبار أن كل واحد مما يعتبر عليه شرط على البدلية وقوله وتسوما تعمل فيه
لما علمت أن مما يعتبر فيه الصفة المشبهة من اسم الفاعل خمسة أمور وتقدم ثلاثة
منها أشار إلى الاثنين الباقيين لأن كان ينبغي للمصنف تقديم هذا البيت على قوله
وعمل اسم الفاعل كي تكون الأمور الثلاثة التي تفترق فيها الصفة واسم الفاعل متصلة
ويكون الكلام متصلا بعضه ببعض وهو قوله وما يتبع بها كما في قوله كان الصفة المشبهة
تخالف لا تتابع من نسبة أفعال الصفة في التعريف للصفة المشبهة وغير نسبته

في التوطية لمنصوبها في قوله الا انه اي منصوبها يخالفك لانه اذا كان
منصوبها منصوبه بعد خلافه من اسم الفاعل ومن اجل فتحه الا انه غير
المعرف المذكر العائد على منصوبها وفي بعض النسخ الا انها بضمير التانيث
العائد على الصفة المشبهة وهي مثل اسم الفاعل الا ان يجر منصوبها لانه
يقول الا انها تخالف اسم الفاعل في ستفيد الكلام وقوله ولا يجوز زيد الوجه
حسن في نصب الوجه وعلة المنع انها فرع عن اسم الفاعل والفرع لا يقوى قوة الاصل ولانه
اطلق الرفع فيقوم عاملا معنويا والفاعل لا يتقدم فان قلت — لم منع تقديم المعمول بالنصب
المعرفة مع ان معمولها قد يكون مرفوعا ومجرورا ومنصوبا كما تقدم قلت — اذا كان
مرفوعا فهو فاعل لها ومن ثم في قوله بعد كل فعل فاعل ان الفاعل لا يتقدم على الفعل
فاجري مجرى المشبهة وهو اسم الفاعل فاجري مجرى المشبهة واذا اعملت الخفض فهما بعد منها
مضاف اليه والمضاف اليه لا يتقدم على المضاف كما هو معلوم ايضا واذا كان منصوبها
نكرة فهو تمييز لا يتقدم على عامله لما تقرر وعامل التمييز قد يتقدم عليه فلم يبق
ما يتوهم فيه الجواز الا الصورة التي يعين كون [illegible] الا انه قد حمل الخ على انه
مخالف في تقديم المعمول عليها اذا عملت فيه لشبهها باسم الفاعل واما ما عملت
فيه بالحقيقة كالفعل الكامن فيجوز تقديمه عليها وقال المرادي المناسب لقوله
انه لا يتقدم عليها معمولها الا السببي وقوله لا تصحب الا الكلام يوهم نصب السببي
بل يفهم من الاسم الظاهر المتلبس بضمير يعود على الموصوف والضمير اما ملفوظ
به كقولك زيد حسن وجهه او مقدر كمثاله المتقدم وهو قوله زيد حسن الوجه والضمير
فيه مقدر اي منه كما علمت فارفع بها الفاعل مجرورا بشرط مفرد وارد على قوله وقد عمل
اسم الفاعل كانه قيل له هل تعمل عمله رفعا ونصبا وجرا وكثيرا دون شيء
فاجاب بانها تعمل فقلت — قوله على الفاعلية من اعرب الجمهور الحق
وقيل الفاعل بها ضمير مستتر يعود على الموصوف والاسم الظاهر بعدها مرفوع
على البدلية من ذلك الضمير وقوله وانصب على التشبيه من ان كان
المعمول معرفة فان كان نكرة فعلى التمييز كما مر وقوله وما اتصل في معنى اتصال
العمل بها ان لا يفصل بينهما وبين المعمول او الا اذا كان المعمول معرفا فهو

متصل

١٥٩

متصل بها ايضا لا يكون مفصولا وقوله الا ان مضاف في مضاف وكلاهما في مسائل
الصورة وفي الصورة التسع بعد صفة لموصوف محذوف تقديره معمول الصفة مضاف
الى كذا وقوله كحسن وجهه الاولى ان يصرح بالموصوف هنا وبما بعد بان يقول زيد
حسن وجهه مثلا ومكذا وقوله الخامس مضاف الى ضمير في نحو مراد به ضمير بحذف
التنوين مضاف الى ما بعده وما بعده صفة كالاسم محذوف والتقدير الخامس ان يكون العامل
مضافا الى ضمير اسم مضاف الى ضمير عائد على اسم مضاف ذلك الاسم الى اسم اخر
ظاهر وذلك الظاهر مضاف الى الضمير العائد على الموصوف ويوجد في بعض النسخ
بعد قوله في المثال الذي مازحه قيل الائق معمول الجليلة ومن مضاف الى ضمير الموضع
والتوجيه مضاف الى الجارية والجارية مضافة الى الضمير الذي هو الموصوفة ثم انه في مثاله
لم يتعين فيه النصب او الجر ولا يجوز فيه الرفع لان الصفة ليست مسندة له وانما هي مسندة
لضمير الجارية بدليل تانيث فعلية في كلامه وفي بعض النسخ كما قيل التركيب بالتعريف
الصواب لان الموصوف هو الوجه لا الجارية ويكون الفعل بالرفع [illegible] في نصبه
وجره ما ذكر في حسن وجهه ومن امثلة المجرور الستة [illegible] الا انه
ابدل في المجرور الجميل بالخير او حسن واختصر المثال الذي لا [illegible] هنا والا فلابد
انه في المجرور مع قطع [illegible] ذكره هنا يقال عليه انه مكرر مع الحسن وجه ابيه في
المجرور البنائي لان المعمول في كل منهما مضاف الى الضمير وقوله الضمير معمول [illegible]
ايضا ضمير بحذف التنوين مضاف الى معمول ويكون التقدير السادس ان يكون المعمول مضافا
الى ضمير اسم معمول الى ضمير عائد على اسم وكذلك الاسم معمول الصفة اخرى مثل الجميل
صفة مشبهة وظاهر انها معمولها ومن مضاف الى ضمير عائد على الوصيفة والوصيفة معمولة
لصفة اخرى وهو حسن وظاهر انها ترفع لا غير ولو نصب او جر لكان الاسناد محولا
الموصول لان الصفة [illegible] على انها مسندة للجمال [illegible] مرفوع والوصيفة
[illegible] الخال نقطة سوداء تكون على الوصيفة على الباء وهو من كمال الجمال والحسن
فان قلت — منع الصورة السادسة [illegible] مع الخامسة لان الضمير في كل منهما
عائد على معمول صفة اخرى في المسالة الخامسة على الوجه ومن معمول [illegible] في
السادسة عائد على الوصيفة وهو معمول لحسن قلت — لا اثر لذلك الا ان معمول الصفة

الخال نقطة سوداء تكون على الوجه على الباء وهي من كمال الجمال والحسن

الأولى في الخامسة مضاف إلى مضاف إلى ضمير الموصوف ومعمول الصفة الأولى هنا
غير مضاف أصلا فبهذا الاعتبار تغايرا وقوله فيح بنا في البيت والسبع
وقابلة العزة والبا للعهد وفيح بمعنى نشر أمر وعلج وضمير بنا يعود على الشوق
وقبل بكسر القاف وفتح الباء الآخر بمعنى جهة ومنزلة منصوب على التمييز والظبي
مخفوض على الإضافة وهو جمع منزل بنا الجمع حبيب صفة مشبهة حذفت نونه للإضافة
لمعموله الموصول وما موصولة مضافة إلى المعمول الموصول به الشامس والثالث
فعل ماض وفاعله الذي جمع إزار والجملة صلة ما والعائد الضمير المجرور بالباء ومعنى
الثالث اشتملت ومعلوم أن المعنى الذي تختلج به الأرز العرج ومنزلة كناية
عن العقاب وأنهم ما وفوا لهم ومنهم من الزمن ويحتمل أن يكون معمول الثالث اشتملت
وتكون الباء في به بمعنى على وفي بعض النسخ معجمها فيكون على فعل ماض منقعر
بنفسه ومعناه في عقبت رايتها بالزمام أن زنتها حجة الأخيار والطيب كما
سوى الذي أبرزه في الجدول الثاني هو الأول والست هو عرضا بالحبر أو قصر كما
تحت نقابه والنقاب اللثام وملخصه سوى الوجه وإنما أبرزه لأنه أتى تشامس من كلام
العرب ثم إنه بنا الذي علته الصور الست وقوله يشبه وجه الشبه بينها
أن كلا منها يفتح أن ما بعدها بالموصول يفتقر إلى الصفة والموصول يفتقر
إلى الصلة وقوله مرير سنا بجر وتنوين مرير وإضافته لسنا وفي أن يكون مرير
غير منون سنا على أنه ما على ... على أن الفاعل ضمير ... في ... إلى الإسناد
وقوله يعقر في العين لأنه يقال الطعن في العين يعقر بعضهما إذا كان الطعن
بالرمح ويقال الطعن ... العيرية أما الحكم الطعن في النسب وصرير سوى الذي أبرزه
في الجدول التاسع هو الأول والستة عرضا بالحمر أو قصر وقوله نحو قوله السبيلا
البيت من الطويل وقابلة ... رابعة والسيلات جمع السيلة ومول الطويلة خبر لمبتدأ
محذوف تقديره هي السيلات وأبراه مضافا إليه جمع برة ومضمورها جمع مضمر ومنزل محل
الحزام مبتدأ ورفاء جمع رفو خبرها والجملة في محل جر صفة لأبراه ... اسم ... الأولى
أن يقرأ ... بالجر صفة أبراه ومضمورها ما على رفاء وفي جمع ... بفتح الواو وكسر
المثلثة أي غليظة الأعجاز ارتفاعه على أنه خبر بعد خبر للمحذوف وما موصولة مضاف

الجز

109

الجزؤ ومنه الشامس والثبت فعل ماض بمعنى اشتملت والثاني جمع مازار ومن
ما يبرح به الشنا بأن تكون المرأة طويلة ونحضر من ... وعجزها غليظة ومن أمر
المشار إليه في البيت العاشر في الجدول هو الأمر الست عرضا والأنزال الشرابا بالحبر ما تحت
نقابه لأنه أتى أولا بتشامس من كلام العرب ثم أتى في الجدول بمثال تتنزل عليه الصور
الست في الجدول وقوله أزور أمرا في البيت من الطويل وأزور مضارع زار وأمرا
بالنصب مفعوله ... صفة مشبهة ... بمعنى عظم ونوال بمعنى عطاء بالرفع وفاعله
والضمير مقرر أي نوال الدويح نصبه فيكون الإسناد مجولا وأعرف فعل ماض وفاعله
ضمير ... والثناء مفعوله والجملة في محل رفع أو نصب نعت نوال والتشامس في نوال
وأنه معمول للصفة موصوف بما بعده ... موصوف وأعرف فعل ماض
فعل ماض وفاعله ضمير ... والثناء مفعوله ... ومن ... مفعول
ثان للأعرج وأرمة أي شدة الزمن والزمان منصوب ... ومن أمثال الشارح الذي
في البيت الحادي عشر هو الأول والستة عرضا والأنزل في الجدول إجمالا بالحبر أو قصر وقوله
وكلها معمولة وبيت في أشار بهذا إلى التنويه بقدر ... وصلة الله في العلم ...
وبحاصته حيث جمع من هذه الصور الكثيرة في هذا الفعل المختصر وقلمه ... مدارسته
وقوله ووتر المجموع في مراده به زيادة أي قوله مجره أو لنيسر ... وتربل ... خفيفان
أذرة أولى ... مست ... الثالث دخله زحاف ... عند أهل العروض ... مجد ... التبيين
من ... يتخرك ... الراء والدال بعدهما ساكن ومن السنوي وذلك
صورة الوتر المجموع ... متحركا بعدهما ساكن ولذلك ... المجموع أي صورة
في الحقيقة سببا خفيفا وقوله المقابل الذي المقابل للأول هو الثاني عشر
وسماه مقابلا لأنه آخر والآخر مقابل للأول وهذا يقال فيما بعده وقوله الذي
يليه أي عرضا هو الأول ... إنما هو ... الرفع والنصب والجر إلى آخر الأول
الثلاثة هو الأول فيكون جميع الصور التي فيها الصفة مقرونة بال ستا وثلاثين
ولم ينص على ذلك هنا اكتفاء بما بعده وقوله إلى البيوت التي تحتها أي إلى آخر
الجر أول الثلاثة هو الأول فيكون جميع ما فيه الصفة غير مقرونة بال ستا وثلاثين
أيضا والمجموع من هذا وما قبله اثنان وسبعون فيكون قوله فما رمع يشمل أربعا وعشرين

صورة اثنتا عشرة ثم في الجدول الأول لصورة واثنتا عشرة في الجدول الرابع لصورة ويكون قوله
والنصب يشمل أربعا وعشرين اثنتي عشرة ثم في الجدول الثالث عرضا إلى الآخر لصورة وفي الجدول
الخامس إلى آخر الجدول الأول ويكون وجرتها أملا للأربع وعشرين اثنتي عشرة في الجدول
الثالث عرضا إلى آخره وفي السادس عرضا كذلك إلى آخره فتكون الصور المذكورة في الجدول مأخوذة
من أربع والنصب وجر وتؤخذ من قوله مع الرفع الأول إذ قوله مع أل شامل لسنت وبلا تين ومن
المذكورة في الجداول الثلاثة عرضا إلى الآخر لصورة وقوله ودون أل شامل لسنت وبلا بس
ومن المذكورة آخرا وتؤخذ أيضا مما قال رحمه الله ما بلغه وأجمعه وقوله فانقله
إلى البيت الأول وهو الجدول العاشر المحتمل له بالحسن ما لحق نقابه وقوله كقول الشاعر
حسن البيت من الخفيف وحسن خبر لمبتدأ محذوف تقديره أنت حسن الوجه وطلقه أي
غير عبوس صفة مشبهة بمن حسن والشاهد في طلوقه عمل في الهاء المتصلة به
التي هو محل جر بالصفة وليس الشاهد في أنت وإن كان فاعله معمولا أيضا لطلق
ويحتمل أن يكون أنت غير معمول لطلق بأن يكون مبتدأ وحسن خبر مقدم وإنما قلنا الشاهد في ضمير
الضمير المجرور تخصيص لأن بعض الضمير بالمجرور والمنصوب دون المرفوع ومما على أنها
مثالا بأنها في محل جر لا في محل نصب لقول كم بعد وحملها فيه جر بالإضافة وقلت وأل
والغيراء معا موجودان هنا والسلم بكسر التسين كما في شرح الشواهد وكتب أهل اللغة
الطلح وكالح والكلوح ومن عبوسة فيها تحسن وملعبها اسم فاعل من الكعه بمعنى حسن
وقوله من يسن نجبا في معرفين مبتدأ ونجباء خبره ودرية منصوب على التمييز وكرام معطوف
على نجباء ومفتح كريم صفة مشبهة ومو مضاف إلى الضمير وإضافة الصفة المشبهة إلى
مرفوعها والتمايا في محل نصب معمولات لكرام وفيها الشاهد وهو عائد على درية ودرية
تمييز ثم قيل العائد على التمييز تمييز والمستشكل لذلك يتبع أن التمييز لا يكون
إلا نكرة وهنا وقع تميزا ويجب تمييزه والجواب أن الضمير العائد على التمييز معرفة وليس
منصوبا على التمييز بل هو منصوب على التشبيه بالمفعول به ولا يلزم من عوده على التمييز
أن يكون تمييزا أو يستخرج أن لا تمكن أم أصله وقوله جملة صورة مائة وأربعة
بيانها أن أحوال معمول الصفة ثمانية كما ذكر وجميعها موجود في الظاهر ولم يكن في الضمير
إلا خمس صور من الثمانية مفرد مذكر كطلقه مفرد مؤنثة كطلقها مثنى مذكر كطلقهما جمع

مذكر

مذكر سالم كطلقهم جمع مؤنث سالم كطلقهن وبقيت الصور الثمانية ثلاث صيغ وهي مثنى
مؤنث جمع مكسر للمذكر جمع مكسر للمؤنث فإذا ضربت هذه الثلاث في صور الضمير المستثناة في
ثمانية أحوال الصفة من كونها مفردا مذكرا أو مثنى مذكرا أو مجموعة جمع سلامة أو تكسير
لمذكر ومثل الأربعة في المؤنث ومثل الأربعة في المؤنث كان الخارج أربعا وعشرين تضربها في أحوال
نفس الصفة الثلاثة وكونها مرفوعة أو منصوبة أو مخفوضة بائنين وسبعين تضربها
في حالتي اقتران الصفة بأل وتجردها منها كذا مائة وأربعة وأربعين من صور الجواز في بيانها
كما فعله العلامة سيدي محمد الزرهوني وأبو العلاء سيدي إدريس العراقي نقلا عن شيخهما
سيدي البناوي في رسوم وكثير ما يقع الغلط ويبادر ربما تعلم أن ذكرنا ونتبعه هـ لا يكون جمع
سلامة غير عجيب والصواب أن يحط بأن جمع سلامة أنه لا يكون مثنى لمؤنث ولو اعتبرنا ما
قال كان ثلاث صور للضمير المستثناة أربعا لا ثلاثا جمع التكسير مذكر ومؤنث جمع سلامة للمذكر
والمؤنث فتضرب صور الضمير على ما ذكر تكون مائة وأربعة وتسعين وإن أنها جاءت في كامل
تم غالب صورها على غير اللغة الفصحى والكلالة الكلام فيها بالزيادة على ما في الجدول
لا يجري نفعها بل تستعمل بعضها بذلك ولا تجر بها قول كم اثنتي عشرة ثم لا يجوز فيه غير
صورة واحدة شمل في كلام كم عائد على المنع وعلى خلاف الله والمنع وكلام الله إنما فيه
تسمية عشر صور وكم تم واستثنى الصور التي الجائزتين والحكم في نفسه عجيب لأنه
لا يلائم كلام الله ولا تعريبه أولا وقوله اسم الثالث إذ عرضا في الصور اثنتا عشرة
وقوله الجميل إنما كما في تعريف الصفة من اشهر الصواب لأن الموضوع أن الصفة
مقرونة بأل لأن الصواب أن يقول إن حمل النكرة بالرجل المعرفة كما هو كذلك في التسهيل
لتكون الصفة مقرونة بأل وفي بعض النسخ جميل فيها وهو خروج عن الموضوع والشاهد في
كون الصفة التي هي الجميل مقرونة بأل ومعمولها مجرد مضاف إلى الضمير والضمير مجرد
لا كما هو عائد على المقرون بأل وهو الوجه وما لم يخل قول كم الحسن قبيح في الحسن
ما فيه ضمير واحد والقبيح ما عري عن الضمير والضعيف ما تكرر فيه الضمير إلا أنها
صح لمنعه من امتناع ابن الحاجب ومراده استيفاء صور كم وعليه بتغيير لجميع ورله
في الصفة المشبهة فقد أفاده فيه ولكن نظم ابن علان المشعر مرتبا على ما كم
ما ذكره هنا ولن أحرز تكلم على النادر إن ذكر كم ومن كتب عليه بعض الصواب من فيه ومنه

بعض او بناه في كلام كم معطوف على ضعيف عطف بتفسير ولا اشكال في وقوله
وانا ابسط تفرد امرا يقتضيه ان ترجمه الكتب متاخر عن الصغير وما ذكره اول الكتاب
يقتضي انه سابق وقد تقدم الجواب بانه شرع في الكبير ولم يتمه حتى الف الصغير ثم اكمل
اليه منها ولا تجري ثمانية ذكره مع قوله سابقا ووصل ال بذا المضاف مغتفر واجيب
بان ذلك عام في الصفة وغيرها وما هنا خاص بالصفة ولذا ذكره هنا انتهى والله
اعلم

التعجب

مناسبة ذكر التعجب عقب الصفة المشبهة ان افعل من صيغتي التعجب قيل انه صفة
مشبهة والمنصوب بعده منصوب على التشبيه بالمفعول به وان التعجب هو سبب وضع
النحو ذلك ان ابنة ابي الاسود قالت له يا ابت ما اشد الحر برفع اشد وجر الحر بقصد
انما تستفهمه فقال لها شهر ناجر فقالت يا ابت انما اردت التعجب وكان من حقها ان تنطق بانه
مفتوحا والحر منصوبا على انه مفعول به في مذهب [illegible] للسنة العرب
بغير [illegible] قوله كم استعظام زيادة اي استعظام ما يقبل الزيادة
والنقصان كالكرم والزهد في زيد فقوله ما اكرم زيدا ان الكرم يقبل الزيادة والنقصان
وخرج بزيادة ما لا يقبل الزيادة والنقصان من الاشياء الثابتة كالطول والعظم
وخرج بقوله ما الطول وما العظم وخرج بوصف الفاعل استعظام زيادة في وصف
المفعول فلا يقال ما اضرب زيدا التعجب من الضرب الواقع على زيد ولكنه الاشارة بقوله
بفعل غير [illegible] فعلا وخرج بخفي سببها الامور الظاهرة الاسباب فلا يتعجب
من شيء منها كقولهم اذا ظهر السبب بطل العجب فلا تستعظم الكتابة مثلا من حيث
كانها الا سببها ظاهر وهو الكاتب نعم تستعظم من حيث زيادة حسنها وقوله
وخرج بها [illegible] غالب الشيء وخرج بالوازم [illegible] مع الحال على [illegible] ويكون [illegible]
التعريف كما هو كذلك على نسخة اسقاطها وخرج به ما يكثر نظائره في الوجود فلا
يتعجب منه والحوار ما يكثر وجوده لا يتر استعظامه فيكون ما خرج بقوله وخرج به
خارجا بقوله استعظام زيادة بل الاولى ان يخرج لزيادة اي ان لا الحال حتى تكون [illegible]
ولا يخرج به شيء ثم ان الماخوذ من قوله استعظام ان التعجب انما يكون ممن [illegible]
منه الاستعظام فلا يجوز ان يرد التعجب من الله وما ورد ما يوهمه [illegible]

نحو

نحو قوله تعالى فما اصبرهم على النار اي هو كذا لصبرهم على النار ممن [illegible] تعجب من
حالهم لا ان الله تعجب منه ثم ان قوله كم امر ما قبل في يوصف منه ان هنا المصدر ذلك امر
منه احسنها لكونه يرد عليه ما ورد عليها ورد منه الاستعظام بان [illegible] معقود
ورد عليه امور منها انه غير جامع لانه لا يشمل كيف تكفرون بالله ولا قوله صلى
الله عليه وسلم سبحان الله المؤمن لا ينجس فان التعجب فيه واصل الوصف لا الزيادة معنى
لان التعجب في الاول من اصل الكفر وفي الثاني من ظن ابي هريرة ان المؤمن ينجس ولا يشمل
ما اضرب زيدا [illegible] الذي التعجب فيه من وصف المفعول لا من وصف الفاعل
ومما [illegible] شذ اي املاء [illegible] التعريف [illegible] لا فرق المتعجب منه [illegible]
التعريف فيتوقف التعجب على المتعجب منه والمتعجب اسم مفعول مشتق من التعجب
ومعرفة المشتق منه ان [illegible] التعجب سابقة على معرفة المشتق وهو المتعجب منه [illegible]
الدور ولا هذا التعريف انما هو للتعجب لغة لا اصطلاحا وان التعجب اصطلاحا ما هو
اللفظ المتعجب به وكلام النحاة انما هو في الالفاظ لا في المعنى واجيب
عن الاول والثاني بان مقصوده تعريف الوزنين المشهورين للتعجب القياسيين لا التعجب
من حيث هو وعن الثالث بانه انما نبه على معنى قوله وخرج من تمام التعريف وقد علمت ما فيه
فلا يرد الدور وعن الرابع بانه عرف المصدر ويلزم منه تعريف اسم المفعول وقوله
سبحان الله قيل انه مصدر محذوف الزوائد والاصل تسبيحا وقيل انه اسم مصدر
وعلى كل فهو منصوب على المفعولية المطلقة وعامله اسبح محذوفا وجوبا لان
المصدر بدل منه ويقال سبحان الله على وجه التعجب لانه الموجود للامور
كلها وقوله يا لك من رجل يا حرف تنبيه او نداء [illegible] واللام للاستغاثة والكاف
مستغاث به ومن رجل جار ومجرور مستغاث واصله متعلق بمحذوف كما ان اللام كذلك
والاصل يا لك مستغيثا بك [illegible] عظيما من رجل فلما حذف الفعل ابدلت الباء لاما
ثم حذف ما [illegible] وجعل التعجب فصار لك من رجل ثم ادخل ياء التنبيه توكيدا للكلام
وصار التركيب بتمامه يفيد التعجب وقيل ان يا للنداء والمنادى محذوف واللام
في لك للاستغاثة متعلق بمحذوف كما للاول وقوله ونحو ذلك كـ باجر معطوف
على سبحان الله والاولى حذفه مستغنى عنه بنحو الاول وقوله والمراد التعجب

حين

في وجه الله المراد انها يدل على التعجب بغير قرينة وغيرها لا يدل على التعجب الا بقرينة
بافعل التعجب قوله في موضع الحال أي الاولى لم يوجد الثاني عنده لان تعجبا مصدر
وقوعه حالا موقوف على السماع كما او من خليلينا مذهب سيبويه في ما انها نكرة
تامة لا تحتاج لصفة وافعل فعل التعجب بعدها ماض وفيه ضمير مستتر يعود على ما
وزيدا مفعول بافعل والجملة في محل رفع خبر المبتدا والعائد الضمير في افعل حكى فيها
ذكر ابن غازي في مواضع المرادي وابو اسحاق والشاطبي ان بعض النحاة المبرد فزع ببغداد
محتج ملقه تغلب فسأل عن ما التعجبية فاجاب بمقتضى قول سيبويه في ما اصرار النكرة
تنبيه حيث زيدا احسنا فيقول في ما عظيم الله فاجاب بان ذلك لأن ما انكروا عليه ذلك في
وجوده من الخلقة والصواب ان الجواب تنبيه عظيم اعلمنا بعظمة الله ومرفا
ما اهتد قوله قبل تسلم ما اي ما الواقعة في قوله ومرف ما فتكون ما وتسمه
ما في محل رفع فاعل تسلم والمتعجب بالنصب مفعوله وقوله رضي الله عنهم الخ
البيت من الطويل وكونه قائله على مشكل مع ما في القاموس ان عليا لم يثبت شعر النعجة
الا بيتين والجواب كما ذكره ابن اسحاق وغيره ان عليا كان كثيرا ما يتمثل الشعر لنفسه
واما ما في الاستيعاب ان عمرا كان شاعرا وكذلك ابو بكر وكان على اشعرهما فمن له
يخالف ما في القاموس لان يقال معنى قوله اشعرهما انه كان يحفظ الشعر كثيرا لانه
كان ينشده لنفسه ومن افعل ماض والله فاعل والجملة مبتدا والواو واو الحال ويعطه
متعلق بمحذوف وربيعة مفعول اول لجزا وخير مفعول ثان وما اسم تعجب مبتدا واعف
فعل التعجب وفيه ضمير مستتر يعود على ما والاسم المتعجب ومفعله محذوف فيه له
كما اعفهم واكرمهم فيكون عائدا على اهل ربيعة ويحتمل تقدير اعفها واكرمها فيكون
عائدا على ربيعة لان تغلب ان يسم للعقلاء وما لغير العقلاء والجملة خبر ما والنشا ميم
في صرف المنصوب من اعف واكرم وحذفه دليل وهو ربيعة المتقدم ولا يحذف
المنصوب الا ان كان ضميرا قوله اي واعرهم فان قلت كيف يصح حذف
المتعجب منه بعد افعل مع انه فاعل قلت لما كان على صورة الفضلة لدخول حرف
الجر عليه ساغ فيه ذلك واحترز بقوله ان استبان الحذف عن خلاف الاصل
والراجح الاثبات لانه يقال زيد استبان حذف فلان وما كان ينبغي لذا الخ وخبة

تجيء

تجيء الاثبات بان جملة التعجب انما سيقت لذلك محذوفه مستكثرة فيهم لم يات بعاونه من
انيه فيهرب لذلك بالعابر وقوله مضارع وفيه في واصله يوجع فوقعت الواو بين
عدوتيها الياء والكسرة فحذفت الواو لقوله بأمر او مضارع وكوعد احذف وفي بعض
النسخ يفجع بضاد مهملة ومفعتها في تلك قوله على شروط الفعل الصواب
اي بقول عن شروط الفعل لان اول الشروط الثمانية كونه فعلا فيكون شرط الشيء
في نفسه وقوله فعل في الاولى من مصدر فعل اليواقيت قوله وكونه اصلا الهزيني
انتخب فلا يداها غار من الاسم كالحمار والكلب وقول بعضهم ما اكلبه شاذ وقوله
فلا يدها غار ان مجاز اذ علة المنع انه ان بني من ما نعني الا يقول كرضو اذي الى حذف
الحروف الاصلية وان بني والمزيد كاستعار وقاسم ادى الى حذف بعض الزوائد الدالة
على معنى مقصود نحو ما اعونه من استعان فتفوت الدلالة على الطلب وما اقسمه
وقاسم فتفوت الدلالة على المفاعلة الا ان كان المزيد افعل ففيه خلاف وقوله
من فعل غير متصرف فلا يقال ما انعمه واكسه وعلة المنع انا لو بنينا فعل التعجب
من الجامد لادى ذلك الى التصرف فيما لم تتصرف فيه العرب وقوله ان يكون قابلا
للمفاضلة كاي للتفاضل في الصفات التي تختلف بها احوال الناس كالكرم والعلم
والفضل وقوله نحو مات فلا يقال ما اموته اي ان الموت الحقيقي ضد الحياة فلا يقبل ان يرمون
التغلب منه فقول ما اموته بمعنى ما اموت قلبه وانما لم يصح لما لا يقبل الزيادة
لانه لا يكون فيه التعجب لانه استعظام زيادة لما مر وقوله فلا يصلح كان الخ
فلا يقال ما اكونه زيدا قائما لانه ناقص فلا ينصب المفعول وانما ينصب الخبر وان
التعجب بنصب المفعول وقوله ان يكون غير لازم للنفي كمن مدلول العبارة تقتضي
انه اذا كان الفعل ملازما للنفي امتنع بناء فعل التعجب منه كعاج وان كان غير ملازم
للنفي نحو ما ضرب لم يمتنع بناء فعل التعجب منه والصواب ان الفعل ان كان منفيا
لم يبن منه فعل التعجب ومن اصول المأخوذ من الملة مصوابه ان يقول الشارح ان
يكون غير منفي اي ان كان كعاج مثل المجهول وعلة المنع في المنفي ان التعجب يقتضي
الاثبات والفعل وهما متنافيان وقوله ولا يستعمل عاج يعيج في غير النفي بل فلابد
انه يستعمل في غير النفي نادرا اسمع وكلا ميم ولا اسر بما اروي به فاعيج وقوله نحو

سئل الشملة في البيتر فلته سواده الحرقة فمتى تكون كانها حمراء والامعر لا يبصر
بل تبسم تماما مرور به بنا فعل التعجب وهذا النوع امتناع صوغ افعل التفضيل منه
وصيغتا التعجب مساويان له في الفعل والمعنى ويجريان مجراه في امور كثيرة وقوله
نحو ضرب زيد فلا يقال ما اضرب زيدا او ان زيد التعجب والضرب الواقع عليه كلانه
يلتبس بالتعجب من فعل الفاعل وامر بعضهم وهذه العلة تقتضي ان الفعل
المبني للمجهول اذا امن اللبس فيه بان كان لم يستعمل مبنيا للفاعل نحو عني وزهي جاز
بناء فعل التعجب منه فيقال ما اعناه بحاجتك وما ازهاه علينا وفيه خلاف وصرح
في التسهيل بجوازه **قوله** والشدد او اشد فقول كم ما اتوصرتا فيه الشروط اعترض
هذا بان اشدد واشد المذكورين في كلم ليسا مما توفرت فيه الشروط انما ينتفي بعلها
اشرح ما فيه فيكون فيه التوصل بالممنوع الى الممنوع لما رد به عرضكم **قلت** هذا
مبني على انه لم يسمع شر الثلاثي وهذا الذي عند غير واحد والحق الاصح به الزبيدي وابن
مالك في شرح العمدة انه سمع شر الثلاثي واصله شرر ودح فلا يرد السؤال من اصله
وقوله معا فيما اي المنصوب بعد اشد والمجرور بعد اشدد وقوله اثر الفعل
اي الاسم المتعجب منه وفعل مسماه اي مرادا بكون الفعل صادرا منه كالاستخراج او تلبس
به وفعله لم يصدر منه كالبياض ولهذا مثل بالمثالين وقوله ما اكثر من اموله
او شبههما وقوله اي ما للامصدر الذي من الافعال الاول وهو مفرد من الافعال ليدخل
الاسم فيوخذ منه ارباب لا مصدر له سواء كان فعلا او اسما لا يتعجب منه وهو
كذلك كما صاح بعبارة الكهم وقوله واشدد او اشد مثلها المبتدأ اشدد او اشد
معطوف عليه وثاني المعطوف على المبتدأ الاول على الجمع مثل اشدد او اشد كلا فعلا
في الفعل والمراد هنا هذا اللفظ والحكاية واعرابه **وبالندور احكم قول**
كم من الفعل الاولان يقول ان اللفظ لانه ورد عوضه من غير الفعل كالفعل الذي
مثل به بعد وقوله وصف كافعل الذي الوصف الماخوذ منه افعل هو فعيل بمعنى
مفعول ومنه قولهم ما امقته وما اهوله وقوله وما رعينه اي اشد الرد في
الخصومة وقوله قولهم ما اعتاد الذي تبع في هذا المراد وتبعه هو والحق
انها قولهم هو عكسه فيا اشد مشترك ومعنى يجوز البناء فيه كذا المعنى ما اعتاده

ما الصفة

١٦٢

ما الصفة نعم هو شاذ في جهة كونه كافعل الذي هو مثل ما افنه ولغير ذي كذا
قبل الاضافة لقول كم وبالندور مع قوله وصفه ومع قوله واشدد او اشد
واجيب بان فيه صوابا بسواه معربا كانه قبل لذا ورد ما يخالف بعض الشروط
من كلام العرب فاحكم عليه بانه نادر غير مقيس **فان قلت**
سلمنا ان قياسه الشذوذ لما ذكرنا فما فائدة الشاذ مع قوله وبالندور ومن قال انه
مشروط **قلت الجواب** ان ما يزيد مما قال اشتراطهم فيه يقولوا انها نادر على القليل
المقيس فلولا ذكر ذلك لتوهم انه نادر مقيس من ذلك التوهم **ومعنى هذا**
البيت الكون ان يأتي بهذا البيت وان بعده عقب قوله وفي كلا الفعلين ويبدله
الواو بعد التفريع لكن هذا الكلام مفرع عن جموده مما لا يتم في نفسه لا يتم
في معمولهما باب او ليس وفيه قدم فيه هذا البيت عقب وفي كلا الفعلين تدليسا
على قولهم **وقوله** ولا يتوسع بين ما وافعل واذا لم يتوسع المعمول بين ما وافعل
ما مر غير المعمول اشتغلوا امر ذلك لأن قبله الخبر ما وافعل الا امره فقوله ما
كان الكلام تقدم الا انه ان بين تشبيه مثلا زمن لما التسبيه **وفصله بظرف فقول**
كم امر فيه خلاف القول الذي انه لا يوضع في حكم الراجح من القولين وقوله
لعيد في لغة من مقدم وقد رمي من امو مر وفيه مضاف اليه مخصوص بالياء والنون محذوفة
للاضافة والهيجاء الحرب والذهاب جمع زاهد ومعنى السدة والشاهد في كلامه هوا
في الفعل يعني الهيجاء وفي الذهاب ومعه المكرمات بين فعل التعجب ومعموله وهذا
غاية المدح لانه وصفه بالشجاعة وبالجود في السدة ما مر في الرخاء ودون واسمه
على فعل المكارم **وقوله** قول بعض الانصار اي البيت من الطويل وقائله
العباس بن مرداس رضي الله عنه وفاعل فعل امر ونبي علته والمسلمين مضاف
اليه وفي رواية امير المومنين وجملة تقدم من الفعل والفاعل في محل نصب محكي
بالقول واحب فعل التعجب والياء منا ومجرور متعلق باحب وانا حيبة على حذف الياء
ويكون منصوبا واحسن بعود على النبي صلى الله عليه وسلم والمفعول بالنصب
خبر والشاهد في البيت فصله بين احب فعل التعجب وبين معموله المجرور منه
الجار وهو ان يكون **وقوله** فيم بارك البيت من الطويل وقائله مجهول

ومعنا اكثر نقله

صح

البخاري

الحاء والجيم بتاء جاهلا وأقم مضارع أقام وفيه ضمير مستتر عائد على الكرى على الشكل
وبأن متعلق بأقم والباء بمعنى في والجزم بالزاي وفي نسخة الحرف كما هو موجود في
بعض النسخ وذا بمعنى صاحب تابع بمعنى تبعي وضميره فاعل وضمير جزمه عائد على الحرف
والمذكور قبل أي أقم بأن الحرف وأن فعل التعجب وإذا هو متعلق بأمر وبأن مفعول
أمر والجملة مضارع منكور في إذا والناصر في إذا أجيب بعمل به بين فعل التعجب وهو أمر
ومعموله ومؤكد ثم محل الخلاف في كون الفصل بالجار والمجرور جاز إلا إذا كان
الجار والمجرور والظرف متعلقين بفعل التعجب كما مثل فلو كانا لا يتعلقان به نحو ما
أحسن أمر المعروف منع اتفاقا فلا يجوز ما أحسن بمعروف أمرا ويجب التعبير أيضا
عما إذا لم يذكر معمول التعجب يحمل بضمير يعود على المجرور وإلا وجب تقديم الجار والمجرور
اتفاقا نحو ما أحسن بالرجل أن يعرف العلم فتقديم بالرجل هنا واجب لأن في المفعول الذي هو
في بغيره ضمير يعود عليه وبه تعلم تمثيل [illegible] كما أحسن بالرجل أن يصدق وأقبح به أن
يكذب بما فيه الخلاف غير صواب لأن التقديم هنا واجب فلا ولو تمثيل وقوله
وصلة مفعول مقدم ومنع جملة انشائية معطوفة على جملة ضمنية والناظم [illegible]
والله أعلم

نعم وبئس

مناسبة ذكرها عقب التعجب اشتراكهما مع فعل التعجب في الجمود وفي كون نعم تنزل
على المدح فهي بمنزلة أفعل وأفعل به إذا دلا على المدح وبئس تنزل على الذم فهي بمنزلتها
إذا دلا على الذم **وما جرى مجراهما** مجراهما يحتمل أن يكون مصدرا ميميا بمعنى
جريهما ويحتمل أن يكون اسم مكان بمعنى ما جرى في المكان الذي يجريان فيه من إفادة الذم أو
المدح ومن أمور القبح في مفرد وأجمل فيكسر **فعلان غير متصرفين** قول كل ومن نصب
ابن [illegible] لو ابن لكم بأمور منها اتصال تاء التأنيث بهما في نحو قوله عليه
الصلاة والسلام من توضأ يوم الجمعة فبها ونعمت أي الرخصة أخذ بها ونعم الوضوء وقد
وتقول بئست المرأة هند وتاء التأنيث علامة على الفعل الماضي كما مر وقال
الكوفيون إنهما اسمان بدليل دخول حرف الجر عليهما في نحو قول رجل من عقيل [illegible]
وقد بشر ببنت وقيل له نعم الولد فقال والله ما هي بنعم الولد نصرها بكاء
وبرها سرقة وبدخول الباء على نعم وفي نحو قول بعض العرب نعم السير على بئس العير

بقي

بقي اسم نعم اسمين على بئس العير فأدخل على وهو حرف جر على بئس وأجيب
بأن الجر بحرف الجر فيهما محذوف مع القول والجملة من نعم وبئس محكية بالقول
المقدر والتقدير ما هي بولد مقول فيه نعم الولد وفي الثاني نعم السير على عير مقول
فيه بئس العير فيكون في الاسم الواقع بعد نعم وبئس والداخل عليهما حرف الجر موضعا
وقال الكعبي أنه مجرور [illegible] نعم وبئس ثم إن في نعم لغات أربع أفصحها كسر
النون مع سكون العين ومن لغة القرآن نعم بكسرتين قال تعالى فنعما هي ثم نعم
بفتح وكسر ثم نعم بفتح فسكون وقس عليه وأصل اللغات أربع أيضا وأن
في بئس **وقوله** فيه بفعلين ولا بعد وجود العين الثلاث غير وأربعا بدون
المغير ومن بعدها وإن كانا [illegible] فيه مراد لا يلزم على كون وأربعا لغة الثاني
الفصل بين المنعوت والنعت بالمبتدأ وهو أجنبي اقتضى أنه غير معمول الذي والأولى
أن يكون أربعا خبر المبتدأ المحذوف مستأنف تقديره هما ومن أمور المناسب لتقديره
و فقوله يكون
من حال [illegible] انهما لأن التعبير بتم يقتضي أنه مستأنف
ظاهر أن قال الجر في منزلة العبارة فكلو العوامل إن يقول إن الفاعل والعجمي
والفاعل إما معرف بأل أو مضاف إلى المعرف بها ومن أن أل الفاعل تقسيمه
قلت والحق أنه لا خلو في عبارة الكل وأغلبها العموم في الفاعل ومن
العموم يبينه ثلاث المثل نعم الأول البيان **مقارنين أل** منزلة العبارة تقتضي
أن الاسم مهما كان معرفا بأل ويكون فاعلا تعرف بأل أو لا ونيس كذلك بل محل كون
المعرف بأل يصح أن يكون فاعلا إذا تعرف بها وأما إذا لم يتعرف بها نحو النجم فلا يكون فاعلا
ولذلك علته **مع** أن المقارن الفعل ببيان بأل والمراد بأل الجنسية كما يدل عليه
قوله جهو بأن الفاعل والحرف ولقوله بعد ونحو ذكر المخصوص لأن التخصيص
إنما يكون بعد التعميم **وقيل للعهد** **كنعم عقبى الكرما** فنعم فعل مدح
وعقبى فاعل والكرما جمع كريم مضاف إليه والكرم بفعلو على الكرم وعلى الجود
والمخصوص بالمدح محذوف أي الجنة والجملية محكية بقول مقدر **ومقارن مضمرا**
أي بجنس المضمر وليس المراد أنه معان ضميرا أو أمرا وكان ينبغي له أن يعبر
المضمر بالاستثناء كما فعل **مع** تنكيبا وقال هم أن الاستثناء واجب تبرك

كان التمييز مثنى او جمعا نحو نعم **قوله** تقدم هو الصواب لهم كما يوجد في بعض
النسخ لانه مفسر بالاسم جمع وهو مفهوم الاسم تمييز والتمييز لا يكون الا معها بعلاوة بعض
الرجل بكسر الميم عشيرته **وقوله** وكيانه الى في قوله ويذكر المخصوص وجمع تمييز
قوله تزود مثل البيت للوراء وما بلده هو عمر بن عبد العزيز رضي الله عنه
وتزود امثل تزود ... الكميت الحاطب ومثل مفعول مطلق وزاد مضاف اليه
وابيك مقام مضاف وقيل متعلق بزاد ونعم فعل مدح والزاد هو الفاعل وزاد
ايضا بالرفع مخصوص بالمدح وزاد التمييز والشاهد في كون الشاعر جمع بين الفاعل
الظاهر الذي هو الزاد والتمييز الذي هو زادا **وقوله** وتاوله المانعون في اول بوجهين
اولا لان زادا اوله ابو حيان بان فاعل نعم ضمير مستتر والزاد هو المخصوص بالمدح وزاد
ايضا بالرفع ... وزاد التمييز ... الجمع بين الفاعل الظاهر والتمييز
وما مميز وقيل فاعل **قوله** ... وكلامه ... الاقوال العشر فيما اذا وليها
فعل او الثلاثة وما اذا وليها اسم وهو غير ... فيهما بل اذا وليها فعل فلا يشمل
كلهم من العشر ثم ثمانية واما القول بان الفاعل ضمير وما هو المخصوص والقول
بانها هي كافة بنعم وبئس عن العمل كما ... فلو ... ولذا دخلت نعم وبئس
على الجمل الفعلية فلا يصرف بها ... ولو اراد التنصيص على ما يشمل
ماذكر القولين لقال وقيل مخصوص وتعمها ... كذا قيل لا ... بوصف ... نعم
ماذكر الا فيما اذا وليها فعل او اسم واما اذا وليها اسم فلا يشمل ... نعم القولين
كونها تمييزا او فاعلا واما الثالث وهو كونها التامة ... مع نعم وصيرورة الجميع
فعلا ماضيا وما بعده فاعله ... **وقوله** وجميعها فرع ... ان
يجمع ان كون ما تمييزا او فاعلا من العشر ثمانية فقط **وقوله** والفعل بعدها
صفة لها والفاعل نعم ضمير مستتر والعائد من الصفة الى الموصوف محذوف
كالمخصوص بالمدح والتقدير نعم هو شيئا ... وصفته يقول ... الفاعل ...
ويذكر المخصوص بعد اي بعدما ذكر من فاعل نعم وبئس الظاهر وبعد التمييز
اذا كان الفاعل ضميرا وعبارته نعم هنا احسن من عبارة ... وانما ... للمخصوص
لان فاعل نعم وبئس المقصود به الجنس والجنس عام يحتاج من يتوجه اليه المدح

والزم على قبيل التخصيص فيكون كانه تفصيل بعد الاجمال والمخصوص بعد
التعميم ليكون اوقع في النفس **قوله** والخبر محذوف في تقديره زيد الممدوح
او المذموم **وقوله** وهو مفعول مرغوب فيه في وجه كونه مرغوبا فيه ان القصد
للخبر هنا مكتمل ولم يخرج الخبر من قيد الامر شيء نحو ... وكذلك هنا ما كثر
مثل **وقوله** الى سيبويه يعني في غير هذا الكتاب **وقوله** وهو من كلام
نظم الاقوال التي وان كانا باعتبار ما هو مجموعة من المة هنا بالصواب ...
بالاول والثالث كما انه صرح في غير هذا الكتاب في الثاني فلا ينبغي حمل كلامه عليه
وان يقدم مشعر اعترض ابن هشام وغيره هنا النظم بانه ليس من تقديم المشعر
كما تقتضيه عبارة النظم وقد ... بل هو من تقديم المخصوص والاعتراض مبني
على ان العلم بالرفع في النظم مبتدا **والحوائه** منه تمييز ومحذوف تقديره هذا الفعل
او يقرا العلم بالنصب فيكون منصوبا على الاغراء اي الزم العلم وعلى هذا ...
الموضعين يكون من تقديم المشعر فيفهم **واجعل كبئس ساء** **قوله** تقول ...
الرجل ... الاشارة الى انه لا مانع ان يكون الفاعل ظاهرا كما في المثال
الاول او ضميرا مفسرا بتمييز كما في المثال الثاني **وقوله** وزيد فعل ...
بعد التحويل ... الفعل ... العين ... ضم ... ومن ...
الامر ... مثل ... هو الفعل ... فما ... معنى ليس ...
جامد ... او في **قوله** وزيد ... اعتراضا على النظم بانه لا وجه لافراده بالذكر
مع دخوله في عموم قوله ... واجعل فعلا ... ويتعلق جوابه بعد في **واجعل فعلا**
قوله وليس فعل ... من هذا ... اعتراض ... على النظم ... مع ...
والحاصل انه اعترض ... في بعض ... منها افراد ساء في فعل ... بعده
مع انه منه كما ذكره **قوله** ... في قوله ومن امثلة ساء فعطف ما بعده عليه
وعطف عام على خاص فيلو ... **ومنها** انه جعل فعلا كنعم فيفهم مع انه
كما يكون كنعم يكون كبئس ايضا كما صرح به **كنعم** **ومنها** ان النظم تقتضي
ان فعلا ... لا يكون فاعله الا ظاهرا معرفا بال او مضافا للمعرف بها او ضميرا
مفسرا بتمييز ولا يكون غير ذلك مع انه قد يكون الفاعل ظاهرا من غير اقترانه

ولا اضافة نحو منهم زيد ومنها ان في مجرور ابدا لباء جاء بهم ابياتا فيهم فاعل مجرور
بالباء الزائدة حملا له على افعل في التعجب ومنها ان الناظم تقتضي ان كل فعل لا يبنى
يصاغ منه فعل سواء توفرت فيه شروط التعجب ام لا وليس كذلك بل لا يصاغ الا
ما توفرت فيه شروط التعجب الثمانية المشار اليها في قوله وصغهما الخ وهذا الاعتراض
الاضرار مأخوذ من الموضح ولم يبين لهما الخ واجيب عن الاول بانه ومنها الخ
ساء اجرت ان الذكر للانعام وعلى لزوم اجرائها في الاحكام مجرى بئس بخلاف غيرها من ايراد
فعل ففيه خلاف ومنها ان ساء للذم العام كبئس بخلاف سب الخ ونحوه للذم
الخاص واجيب عن الثاني بان في كلام الناظم حذف الواو مع ما عطفت كنعم
وبئس ويراد الزنا ساء عانه ورباب فعل لا علت

واجيب عن الثالث بان
الافصح هذا لغتين عن العرب لغة في فعل مثل نعم وبئس في جميع الاحكام دون
زيادة ولا نقصان وهي الفصحى وعليها اقتصر الناظم فلا اعتراض عليه وان دل
الافصح لغة اخرى وان فعل الاخ يجريها في جميع الاحكام وهي ان في التعجب لانها
غير فصحى فلا اعتراض على الناظم غير الفصحى لا على الناظم نعم الرابع يجيبوا عنه
وقرا الشيخ الناس عما نصه: واجعل فعلا بما تعجبت كنعم منجلا ان بما
تعجبت منه بحذفت امري الكنابيس ومن بساطه وحذف العائد لوجود شرطه
وهو جر العائد بمثل الحرف الذي جر به الموصول ومثل نعم حبذا ذكر في بعض
فوائد واجعل الخ من ذكر الخاص بعد العام لان حب اصله حبب ونكتة التنكير بهذا
الخاص اختصاصه كحب مع فاعلها بامور سنذكر بعضها قوله مع فاعلها
ابدع مع الحال نعم وانما ينزل الرابع ما تقتضيه عبارة الناظم من ان حب وذا معا المعنى
نعم حامنذ واجيب عن الناظم بان في كلامه حذف الواو مع ما عطفت والتقدير
ومثل نعم وما عليها قوله جواب عن الناظم انه ذكر حب مقرونة بذا ليبين
انها لا تكون بمنزلة نعم الا اذا كانت مقرونة بذا امرد وبنصه في كم بعد ما ذا على
حب من يكون غير ذا في قوله وما سوى ذا ارفع بحب او جر وقوله لاختلاف
بعض احكامها الخ وجملة ما اختلفا فيه عدم تقديم المخصوص بعد حب كما
يوضح واول ذا المخصوص والمخصوص بنعم يجوز تقديمه ومنها ان المخصوص

المتعاقبة

نعم

نعم لا يكون الا مطابقا لفاعلها والمخصوص بعد حب ذا لا يلزم فيه المطابقة
كما يوضحه قوله لا تعدل بذا ومنها جواز دخول احرف النواسخ ابتداء وبل على حب ذا
ولا يجوز ذلك في نعم حرف النواسخ على نعم الفاعل ذا هذا مذهب سيبويه وان حب فعل
ماض وذا الفاعل وقيل ان حب ركبت مع ذا وصار الاسم شيئا منسيا فقيل غلبت
حب على ذا فصار الجميع فعلا ماضيا والمخصوص هو الفاعل وقيل غلبت ذا على حب
فصار الجميع اسما مبتدأ او المخصوص خبره او بالعكس هذه الاقوال الثلاثة في حب
وان ترد ذما قوله لان نعم المدح ذم الخ فان قلت لا يلزم من نفي المدح
ثبوت الذم بل يحتمل ذمه ويحتمل السكوت عنه من غير تعرض لذم قلت
ان المدح والذم ضدان لا واسطة بينهما فنفي احدهما يوجب ثبوت ضده وقوله
الاجزاء البيت والطويل وفا بلدان تكملة في منة صاحبه في الرمه وان لا
حرمة تنبيه وحب فعل مدح وذا فاعله بها واما المخصوص بالمدح مبتدأ وما بعده
خبره والافصاح انه بمعنى الجماعة وغير منصوب مثل الحال وان حرم توكيد وحب
والثناء اسميت واذا اظهرت وذكرت فعل ماض مبني للمفعول ومعنى نعم الثناء
نائبة عن الفاعل وهو مرفوع فيه في غير الثناء اذ اصله ميته قبل الفاء والمعنى
جيبوا اذا او لانا فيه وكذا ومن افعل وفاعل وهو من المخصوص بالذم مبتدأ وما
قبله خبره والثاني من جزء الاول والاجزاء الثلاثة واول ذا المخصوص
قوله لا يكون الا متأخرا الخ وفي نا ضر الخ لانه اذا تقدم توهم ان في حب
ضميرا مستترا يعود على الاسم السابق وذا في محل نصب مفعول به وقوله
والامثال لا تغير وكذلك ما اشبهها من الامثال وقولهم الصيف ضيعت
اللبن بكسر التاء يقال لمن طلب شيئا فاته وقته ويقال بكسر التاء على
خطاب الذكر والمثنى والجمع وهو في الاصل خطاب لامرأة اسمها دختنوس بنت
لقيط ابن زرارة كانت متزوجة لعمرو بن عدس وكان شيخا كبيرا موسرا فكرهته
وسألته الطلاق فطلقها فتزوجت ولد عمها عمرو ابن معبد بن زرارة وكان شابا فقيرا
فلما اشتد الشتاء قال اللبن فارسلت تطلبه من عمرو فقال الصيف الخ فلما
رجع اليها الرسول واخبرها الخبر ضربت على منكب زوجها وقالت هذا

ومرفة خيرهم التحقيق ان التاء المذكورة ثبتت في حال المذكر والمثنى والجمع قبل الكلام مستعار لما يضر لا مكانه قبل الكثير بضرب لان مع الحال امر قبل كل الديمة ضبعت الغير والتاء لا تزال في حال المؤنث فلا يعني بين الحال الحب في احكام وانما يعرفها

قال الشيخ الحافظ سيدي الحبيب وصدر التحقيق بحقيقة الغاز بعض العلماء اذ قال يا نحاة الزمان انه تاء في حال الذكور بكسر صفاء وبنفي البعض من الجنس لا بكسرها جا الترفا فاجابه فاجاب مثله بقوله يا امام النحاة نثرا وعربا كل علم لعلمكم صار رفا مثل العوت في جواب كامل لا ترث على انبيه ترفي واللعز للبركة الافضل الملامة الامثل سيدي التاودي بن سودة والحواب للعلامة المحقق الشيخ سيدي محمد بن هشام العراقي العمو وتبعه زيان والكل لسيبويه وفيه وقت سيدي ادريس العراقي واعتراض الشيخ سيدي الشيخ الحبيب علفهما غير شديد لانه بناه على تحقيق الامر اللغز مبني على الظاهر والشن ومن في الظاهر الخفاء اعاصو للحاضر لا سيما من لا يعرف المجاز رحم الله الجميع ونفعنا ونحن بفضله

ايا كان ايا اسم شرط خبر كان خبر مقدم عليهما وكان فعل الشرط واسم كان ضمير المخصوص وجملة لا تعدل صوا في الشرط يفهم من تقريرهم ارسوا غنا لعود على ذا ويكون علة للزوم ذا في جميع الاحوال والعائم ومن الامر به فيها انه يعود على ماذا كر ويكون للامر للزوم تاخير المخصوص ولزوم افراد ذا

وفي سوى ذا قوله ومن الاكثر تبع فيه وليهم والا فعبارة لكم تنفرع بكون الضم مساويا للفتح او راجحا او مرجوحا لا بد فقوله كثير على انه اكثر من الفتح لما مر توهم لانه صح بنيتهم الضم في نفسه ومن الفتح الكثر منه او مساو له او اقل فيعني ما سواه غيره

وذو ذا انضمام قوله كم وقلت اقتلوها كذا البيت من الطويل وقايله الاخطل والعامل في وقلت عاطفة وجملة اقتلوها من الفعل والفاعل والمفعول المحكية بالقول والضمير المنصوب المؤنث في اقتلوها عائد على الخمر ومعنى مزجت ملطها بالماء ومن بضم الحاء فعل مرحو وبنا فاعل ومقتولة تمييز ومبنى طرف وجملة تقتل مضافة لحين والمعنى اقتلوا الخمر خلطها بالماء فان الخمر اذا اخلطت بالماء في جميعها الشارب الخمر عنها الخلو خلطه بالماء وعلة ذلك كما قيل انها اذا اختلطت

بالماء

بالماء فتر الشارب على شربها وشربت وضعف اخذتها وقيل غير ذلك

والشاهد في ضم حاء حب وزيادة الباء في الفاعل وقوله بعوم باب الشارع الخ من علمت ان الضم لا يرد الشارع في منفرد والاولى انه من الحذو من الامر لدلالة الاول عليه ثم انهم استشكلوا دخول من التعجب على مثله في قول المصنف اوجبنا اذ دخلت على الفاعل واجيب بان الفاء زايدة وقيل من غير زايدة بل هو ابتدائه مفسر كانه قال او ماله لم زيع بحب والله اعلم

كمل النصف الاول بحمد الله وحسن عونه وتوفيقه على يد كاتبه افقر العبيد الى الله رابع الكعد الكن امة والابتهال الى مولانا الكبير المتعال لها الباصلد التوفيق والهداية الى الظهور والسلوك سبيل الامانة وهو ابراهيم بن الحاج السعيد الحسني وكان الفراغ منه يوم السبت في رابع رمضان وعشرة مضت من شهر الله المعظم عام تسعة وثمانين ومايتين والف